Bibliotheca Alexandrina
0185223

جامعة الإسكندرية
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها – واللغات الشرقية وآدابها

القرائن بين اللغويين والأصوليين

بحث مقدم من الباحثة

نادية رمضان محمد النجار

لنيل درجة الدكتوراه فى الآداب

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
زين كامل عبد الحميد الخويسكي
أستاذ العلوم اللغوية ورئيس قسم اللغة العربية
بكلية التربية – جامعة الإسكندرية

١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقديـــر

لا يسعُنى فى هذا المقام إلا أن أقدم أسمى صور الشكر والتقدير والإعزاز والاعتراف بالجميل لأستاذى والمشرف على البحث الأستاذ الدكتور / **زين كامل عبد الحميد الخويسكى** -رئيس قسم اللغة العربية بكلية التربية جامعة الإسكندرية- الذى تحملنى وأعاننى على الصعوبات التى اعترضت البحث من وقت إلى آخر، كما كان يمدنى بالمراجع والمصادر التى عز وجودها أمامى، كما شغلت أوقاتًا كثيرة من وقته الثمين، فجزاه الله عنى وعن الباحثين خير الجزاء.

وأقدم أسمى صور الإجلال والإعزاز والتقدير لأساتذة قسم اللغة العربية بالكلية الذين أعانونى وأمدونى بالرأى والمشورة وقدموا لى العون فى الحصول على المراجع والمصادر التى قل وجودها، وأخص بالذكر **أ.د/ طاهر سليمان حمودة، وأ.د/ خليل حلمى خليل، وأ.د/ محمود أحمد نحلة**، فبارك الله فيهم جميعًا وجزاهم عنى خير الجزاء.

وأقدم الشكر والتقدير والعرفان بالجميل لرئيسى وأستاذى **أ.د. محمود محمد الطناحى** الأستاذ بكلية الآداب – جامعة حلوان، الذى تشرفت بالعمل معه والذى كثيرًا ما أجهدته معى فكان لا يبخل علىَّ بوقت ولا جهد ولا عون فأحسن الله إليه وأكثر من أمثاله وجعله زخرًا للعلم والعلماء.

كما أقدم ثمرة جهدى المتواضع ونتاج فكرى الذى أدعو الله أن يكون شيئًا مذكورًا إلى والدى العزيز بارك الله فيه ومنحه الصحة والعافية.

ولا يفوتُنى أن أقدم شكرى وامتنانى وعرفانى بالجميل لكل من أعاننى وأخذ بيدى، فكان وسيلتى إلى قراءة حرف أو كتابة خط فبارك الله فيهم جميعًا وجزاهم عنى خير الجزاء.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فليس من شك أن القرينة اللغوية من الموضوعات التى كثر حولها جدال القدماء والمحدثين؛ وذلك لما لها من أهمية فى تفسير كثير من مواضع الغموض واللبس، الذى قد يطرأ فى مواضع غير قليلة من اللغة، أو على ذهن السامع أحيانًا كثيرة، وبالرغم من ذلك، فلم أجد دراسة عُنيت بالقرائن اللغوية (بنيويًا ودلاليًا)، سوى ما قدمه الأستاذ الدكتور تمام حسان فى بعض مؤلفاته، بالإضافة إلى أن قراءاتى لمؤلفات (أصول الفقه)، قد أوضحت اهتمامهم بالجوانب اللغوية بصفةٍ عامة، وقرائن التخصيص بصفة خاصة؛ لما لها من أهمية فى تفسير النص الشرعى، واستنباط الحكم الفقهى، ومدى احتياج المكلفين إلى ذلك، هذا ما دفعنى إلى أن أقدم دراسة تجمع بين القرائن عند اللغويين والأصوليين، وبيان مدى تأثير كل فريق منهما فى الآخر.

والصعوبات التى اعترضت هذا البحث تتمثل فى كونه يبحث فى موضوع أشبه ما يكون بـ(الفلسفة اللغوية)، فلم توجد له مواضع معينة يُذكَر فيها أو يقصدها البحث؛ ليصل من خلالها إلى المادة العلمية التى تعد محور الأساس فى هذه الدراسة. كما أن البحث فى هذا الموضوع يتعرض بشكل مباشر وغير مباشر لبعض المفاهيم الراسخة، التى سادت الدراسة اللغوية زمنًا طويلاً، كالحديث عن نظرية العامل، والمؤيدين والمعارضين لها، وحجج كل منهم، والحديث عن السياق اللغوى وغير اللغوى، وهل كان للقدماء باعٌ فيه أم يعد درسه درسًا حديثًا ؟ إلى غير ذلك من القضايا اللغوية، وقد تطلب هذا خوض غمار مؤلفات الأصوليين التى كثيرًا ما تحتاج إلى وسائل معاونة للوصول إلى المعنى المراد، مع دقة النظر والتأمل، ومحاولة مقارنة الآراء بعضها ببعض، والوصول من خلال ذلك إلى الفكرة التى يرتضيها البحث.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنه لم توجد دراسةٌ متخصصة اهتمت بالقرائن اللغوية عند الأصوليين، و لم يتعرض لها الأصوليون أنفسهم بالدرس، بل كان ما ذكروه لا يتعدى شذرات متفرقةً ونتفًا صغيرة متناثرة هنا وهناك؛ لذلك حرصتُ على جمعها وتصنيفها وتقديمها فى شكل منهج علمى، يرجى من خلاله تحقيق الهدف الذى يسعى إليه البحث.

والمنهج الذى اتُبع فى هذه الدراسة هو (المنهج الوصفى)، حيث الاعتماد على استقراء النصوص اللغوية، الدالة على القرائن المختلفة، اللفظية منها وغير اللفظية من مصادرها الموثقة القديمة والحديثة، مع محاولة استقصائها عند اللغويين، ثم مقارنة ذلك بما ورد عند الأصوليين، واستنباط أوجه التأثير والتأثر المتبادل بين البيئتين، وبيان أهمية ذلك فى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، ولا سيما أن غاية الأصولى هى (لا ضرر ولا ضرار)، وغاية اللغوى (لا خطأ ولا لبس)، هذا بالإضافة إلى التنبيه على دور البلاغيين فى التذوق الجمالى للأساليب اللغوية، وإظهار مدى اهتمامهم كلما تأتى ذلك.

ولتحقيق هذا المنهج سعى البحث إلى روافد متعددة من المصادر القديمة والحديثة (لغوية، نحوية، أصولية وبلاغية) ومن هذه المصادر :

أ- كتب اللغة والنحو القديمة مثل : الكتاب لسيبويه، شرح الكافية للرضى، شرح المفصل لابن يعيش، أوضح المسالك لابن هشام، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور.... الخ.

ب- مؤلفات لغوية حديثة مثل : اللغة العربية معناها ومبناها، مناهج البحث فى اللغة، البيان فى روائع القرآن للدكتور تمام حسان، العلامةُ الإعرابية بين القديم والحديث، فى بناء الجملة، النحو والدلالة للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دور الكلمة فى اللغة وعلم اللغة الاجتماعى للدكتور كمال بشر، فصول فى فقه العربية، المدخل لعلم اللغة ومناهج البحث للدكتور رمضان عبد التواب.

جـ- المؤلفات الأصولية القديمة مثل : المستصفى للغزالى، الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى، الموافقات فى أصول الشريعة للشاطبى، أعلام الموقعين عن رب العالمين، بدائع الفوائد، زاد المعاد فى هدى خير العباد لابن القيم الجوزية، الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى، شرح نهاية السول فى شرح منهاج الأصول للأسنوى، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكانى...إلخ.

د- مؤلفات أصول الفقه الحديثة، أصول الفقه للخضرى، أصول التشريع الإسلامى لعلى حسب الله، أصول الفقه لمحمد أبو زهرة، أصول الفقه الإسلامى د. محمد مصطفى شلبى...إلخ.

هـ- مؤلفات لغوية حديثة عن الأصوليين : دراسة المعنى عند الأصوليين، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى، القياس وأثره فى الدرس اللغوى للدكتور طاهر سليمان حمّوده، البحث الدلالى عند الأصوليين للدكتور محمد يوسف حبلص، التصور اللغوى عند علماء أصول الفقه للدكتور السيد عبد الغفار ودلالات النهى عند الأصوليين للدكتور زين كامل عبد الحميد الخويسكى... إلخ.

و- مؤلفات البلاغيين قديمة وحديثة : مفتاح العلوم للسكاكى، الإيضاح فى علوم البلاغة للقزوينى، دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للجرجانى، المصباح فى المعانى والبيان والبديع لابن الناظم، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربى للدكتور عفيف دمشقية... إلخ

ز- كتب التفسير وإعراب القرآن : التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى، روح المعانى للألوسى، جامع البيان فى تأويل آى القرآن للطبرى، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى.

وكانت أمثل طريقة لمعالجة مثل هذا البحث أن عالجته من خلال تمهيد وبابين، الباب الأول وعنوانه : (القرائن اللفظية بين اللغويين والأصوليين) وقسمته إلى ثلاثة فصول، والباب الثانى : عنوانه (القرائن غير اللفظية بين اللغويين والأصوليين) وقسمته إلى أربعة فصول.

أما التمهيد : فقد تناولت فيه مفهوم القرينة (لغة واصطلاحًا)، ورصدت أوجه الشبه بينهما، ثم عرضت لأهم المشتغلين بها فى اللغة والنحو والأصول، ثم بينتُ أثر كل فريق فى الآخر، من خلال رصد بعض مظاهرها الفقهية وتأثرها بالنحو، ومظاهرها النحوية وتأثرها بالفقه، ثم بينت دور تلك القرائن فى التحليل اللغوى.

الباب الأول : وعنوانه (القرائن اللفظية بين اللغويين والأصوليين)

وقسمته إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : خصصته للقرائن الصوتية ويشتمل على :

١- قرينة الإعراب :

وتناولتها عند اللغويين متعرضةً لاختلاف النحاة فى قضية العامل وحجج المؤيدين والمعارضين لها، وكيف أن نظرية القرائن تقضى على كثير من المشكلات التى أظهرتها قضية العامل،

ثم عرضت للمنهج الأصولى فى تناوله للإعراب، وكيف أنه لا يُدرَس لذاته وإنما يُدرَس عندهم من خلال النصوص الشرعية واستنباط الأحكام الفقهية.

٢- قرينة التلوين الصوتى :

وتناولتها عند اللغويين قدماء ومحدثين، وبينت مدى اهتمامهم بها -وإن لم يصطلحوا على تسميتها- مقسمةً إياها إلى : النبر والتنغيم والوقف، ثم عرضت للدرس الأصولى، ومدى اهتمامه بتلك القرينة التى تظهر أكثر ما تظهر فى علم القراءات والتجويد، ومدى تأثير ذلك فى تفسير النص القرآنى، واستنباط الحكم الفقهى.

٣- قرينة المطابقة :

وقسمتها إلى :

أ - مطابقة الجنس بين اللغويين والأصوليين، عرضت فيها للمذكر والمؤنث، تعريفهما، وأقسامهما، والقرائن الدالة عليهما، ثم تناولت أوجها من الإعجاز القرآنى مبينة مدى تجوزها فى هذه المطابقة، ومدى أثر ذلك فى فهم النص، ثم عرضت لتناول الأصوليين لفصيلة الجنس، راصدةً أوجه الشبه والاختلاف بينهم وبين اللغويين.

ب- مطابقة العدد (إفرادًا، تثنيةً وجمعًا) وقد تناولتها عند اللغويين، وبينت أن للعربية منطقَها الخاص فى فصيلة العدد، فهى لا تتفق مع الواقع اللغوى، ثم عرضت لآيات من الكتاب الحكيم تجوزَت فى المطابقة العددية، فأُخبر فيها بالمفرد عن المثنى وبالمثنى عن الجمع وبالجمع عن المفرد... إلخ مبينةً أسرار ذلك فى اللغة، ومدى إعجازه، ثم عرضت لمنهج الأصوليين فى درس فصيلة العدد.

جـ- مطابقة الضمير (الشخص، متكلم، مخاطَب، غيبة) عرضت فيها لأقسام الضمائر من حيث الاتصال والانفصال، والظاهر فيها والمضمر، ومدى التجوز فيها، وكيف انتقل الحديث القرآنى من المخاطَب إلى الغيبة، أو من المتكلم إلى المخاطَب، وهو ما يعرفُ بـ (الالتفات) عند البلاغيين، فذكرت أنواعه، وبينت أسبابه والغاية منه، ثم تناولت المنهج الأصولى فى درس الضمير، وبينت إلى أى مدى كانوا تقليديين غير عمليين فى درسهم للضمير، فقد اهتموا ببيان مدى مطابقة

الضمير للصوت من جهة، ومخرجه من جهة أخرى، وصلة الضمائر بالمتكلمين، وصلة اللفظ بالمعنى فيها، وهو ما لم يوافق عليه المنهج اللغوى الحديث.

د- مطابقة التعريف والتنكير : وعرضت لها عند اللغويين، مبينةً تعريفهم للمعرفة والنكرة وأنواعهما، وقرائن كل قسم منهما، ومدى التجوز فيهما وصلته بالمعنى، مبينة كيف يختلف الاسمان تعريفًا وتنكيرًا، وكيف يتفقان والمعنى مختلف.

الفصل الثاني:وسميته بالقرائن الصرفية عند اللغويين والأصوليين، وقسمته إلى :

١- قرينة الصيغة بين اللغويين والأصوليين :

عرضت فيها لأربعة أقسام من الكلم هي :

أ- الأسماء عند اللغويين بقسميها، الأصلى والمنقول، مبينة قرائنها الموضحة لها (صرفية، تركيبية، ودلالية) ثم عرضت للمنهج الأصولى مبينةً دوره فى دراسة الأسماء دراسة دلالية وتقسيمه إياها إلى: (عام وخاص ومشترك) جامعةً أهم القرائن التى تخصص العموم، وهى : إما (لفظية)، وإما (غير لفظية)، فأما اللفظية فمنها متصل يكون مفردًا كـ : (المستثنى، الصفة، الحال، والظرف... إلخ)، وإما متصلة تكون جملةً كـ : (جملة الشرط، والجملة المستقلة).

أما قرائن التخصيص المنفصلة فهى : (تخصيص الكتاب بالكتاب)، (تخصيص الكتاب بالسنة)، (تخصيص السنة بالسنة)، (تخصيص السنة بالكتاب)، ثم ذكرت أمثلةً لكل مخصص من هذه المخصصات، مبينةً أثره فى تخصيص المعنى العام، واقتصاره على بعض أفراده، وأثر ذلك فى استنباط الحكم الشرعى، -أما ما يتصل بقرائن التخصيص غير اللفظية فقد أرجأتها إلى الباب الثاني- هذا من حيث انطباقه على جميع أفراد جنسه، و(مجازى وحقيقى) من حيث اتفاقه مع المعنى الموضوع له فى أصل اللغة، وتقسيمه إلى (موسع ومضيق) من حيث الدلالة.... إلخ.

ب- الأفعال : عرضت لها عند اللغويين والنحويين، معرفةً لها ولأقسامها بين الماضى والمضارع والمستقبل، مبينةً القرائن الموضحة لها (صرفية، تركيبية ودلالية) ثم عرجت على آراء الأصوليين فى درس الأفعال، مبينةً ما أضافوه من جديد، وما تميزوا به فى هذا المضمار.

جـ- المصادر : جعلتها قسمًا مستقلاً، وبينت أسباب ذلك عند اللغويين، مقسمةً إياها إلى المصدر الثلاثي والرباعي، والمصدر الميمي والمرة والهيئة والصناعي، عارضةً لخصائص كل قسم وقرائنه (الصرفية والتركيبية والدلالية)، ثم لاحظت أن المنهج الأصولي لم يُفرِد المصادر بدراسة مستقلة، وإنما عرض لها فى سياق حديثه عن الأسماء، جامعةً كل ما تمكنت منه لدرسها، وبينت ما له من تأثير فى فهم النص الدينى واستنباط الحكم الشرعى.

د- الأوصاف أو الصفات : وأعنى بها المشتقات من اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة، واسم التفضيل، مبينةً قرائن كل نوع الموضحة له، والمبينة لما بينها من اتفاق واختلاف، وما للأصوليين من إضافة فى هذا المجال.

٢- قرينة الأداة :

تناولتها عند اللغويين مقسمة إياها إلى :

أدوات تتقدم المفردات، نحو : (أدوات الجر، العطف، والاستثناء... إلخ)، وأدوات تتصدر الجمل، نحو : (أدوات الشرط، الاستفهام، التحقيق، النواسخ الحرفية، وأدوات التحضيض... إلخ).

ثم عرضت لقرائنها الموضحة لها (صرفية، تركيبية ودلالية)، ثم تناولت الأدوات التى كان لها أثر فى الأحكام الفقهية، وبينت أن الأصوليين لم يستقصوا حروف المعانى فى درسهم من حيث التقعيد والتنظير، وإنما تحدثوا عما له تأثير فى فهم النص القرآنى،مثل : القول بنيابة بعض الحروف عن بعض، التضمين، التوسع بإسقاط حرف الجر، وتعدد المعانى لهذه الحروف... إلى غير ذلك.

الفصل الثالث:وسميته بـ(القرائن التركيبية بين اللغويين والأصوليين)، وقسمته إلى :

١- قرينة الربط بين اللغويين والأصوليين :

تناولتها مبينةً عوامل الربط فيها، فمنها ربط بالضمير، وربط بالأداة وربط بالمعنى وربط باللفظ... إلخ ذاكرةً مواضعه فى اللغة وأمثلته فى القرآن، ثم عرَّجت على كتب المفسرين وأصحاب المعانى فى توضيح الآيات التى توفر فى سياقها أشكالٌ للربط المختلفة، ومدى تأثير ذلك فى فهم المعنى، ثم ذكرت ما أضافه الأصوليون، وما له من أثر فى تخريج بعض القضايا الفقهية، واستنباط الأحكام الشرعية.

٢- قرينة الرتبة :

تناولتها عند اللغويين معرفة إياها، مقارنة بينها وبين ما يعرف بالتقديم والتأخير عند البلاغيين، وأقسامه المتنوعة بين : (ما قُدِّم وحقه التأخير، ما قدم والمعنى على حقيقته، ما قدم فى موضع وأُخِّر فى موضع أخر)، ثم تناولت أقسام الرتبة اللغوية المتراوحة بين : (الرتب المقيدة) مثل : رتبة الأدوات، رتبة الفاعل، رتبة المتلازمين :-كالنعت والمنعوت، المضاف والمضاف إليه، الصلة والموصول ... إلخ، و(الرتب الحرة) هى التى لا تلتزم بموقع ثابت، وإنما تنتقل من مكان إلى مكان وهى قسمان، أحدهما ما يتغير وظيفته (كتقدم الفاعل فيصير مبتدأ، ثانيهما : ما يبقى على وظيفته نحو : تقدم خبر المبتدأ، وهناك (رتب مختلف فيها) : رتبة الحال بالنسبة لصاحبها تارة ولعاملها تارة أخرى، ورتبة المستثنى، ورتبة بعض الظروف.ثم تناولت رتبة الحال بالتفصيل، مبينةً اختلاف آراء اللغويين والنحويين فيها، شارحة دواعى الرتبة عند البلاغيين والمفسرين مع إظهار آثارها فى النص القرآنى، منبهةً إلى أن الأصوليين لم يلتفتوا إلى الظواهر التركيبية فى اللغة، فكان درسهم يتسم بالسمة الدلالية والصرفية والصوتية أكثر من السمة التركيبية، ومن ثم اقتصر تناولنا فى هذا الفصل على اللغويين والمفسرين والبلاغيين دون الأصوليين.

الباب الثانى :عنوانه (القرائن غير اللفظية بين اللغويين والأصوليين) :

وينقسم إلى أربعة فصول :

الفصل الأول : القرائن المعنوية بين اللغويين والأصوليين :

١- تناولتها من خلال مدخل عرضت فيه للقرائن المعنوية عند (اللغويين) بصفة عامة، ثم اقتصرت على (قرائن التخصيص)، فعرضت لتعريفها وأنواعها المتمثلة فى : التعدية (المفعول به)، الغائية (مفعول لأجله)، المصدرية المؤكدة (المفعول المطلق)، المعية (المفعول معه)، الظرفية (المفعول فيه)، الملابسة (الحال)، الإخراج (المستثنى)، والتفسير (التمييز)، ثم بينت قرائنها الصرفية والتركيبية والدلالية، ثم عرضت للمنهج الأصولى فى تناوله لتلك القرائن، وكيف أنه كان متميزًا فى رصدها وتناولها، فذكرت قرائن تخصيص العموم (غير اللفظية)، وقسمتها إلى : قرينة العرف، الحس، العقل، المفهوم بقسميه (المخالفة، الموافقة)، ذاكرة اختلاف آراء

الأصوليين فى إعمال هذه اللقرائن فى تخصيص العموم، من النصوص الشرعية؛ لبيان قصد الشارع منها، مع ذكر أمثلة لها من اللغة والقرآن الكريم، والحديث الشريف.

الفصل الثانى : عنوانه (قرائن السياق بين اللغويين والأصوليين) وقسمته إلى :

١- سياق لغوى :

تناولت فيه تعريف السياق بين القدماء والمحدثين ومقوماته وأهم البيئات المشتغلة به من (لغويين، بلاغيين، مفسرين وأصوليين) مبينةً أثره فى فهم النص الشرعى، ذاكرةً أمثلة له على اختلاف مستوياته وهى : (الصوتية، الصرفية، التركيبية والدلالية)، عند اللغويين تارة، والأصوليين تارةً أخرى، راصدةً أهم مميزات المنهجين، ومدى تأثير ذلك فى فهم اللغة والشرع.

٢- سياق غير لغوى :

عرضت فيه لتعريفه بين القدماء والمحدثين، ذاكرةً أهم عناصره المعتمدة على المتكلم تارة، والسامع تارة، وطبيعة الموضوع تارة أخرى، وما يؤثر فيه من عوامل خارجة عن النص، وإن كانت مؤثرةً فى معناه، مقارنة فيه بين اللغويين والأصوليين، موضحةً أثره فى اللغة والشرع.

الفصل الثالث : القرائن المشتركة بين اللغويين والأصوليين :

وتناولت فيها قرينة القياس، الإجماع، الاستصحاب والاستحسان، مبينة من خلال ذلك أوجه التأثير والتأثر بين النحو والأصول، عارضةً لأوجه الشبه والاختلاف بينهما، وأثر ذلك فى استنباط الأحكام الفقهية.

الفصل الرابع : عنوانه (دور القرائن وأمن اللبس) : قسمته إلى مبحثين :

١- القرائن اللغوية وأمن اللبس المتمثلة فى عرض أنواع القرائن عند اللغويين التى تم درسها، وأثرها فى الغاية العليا من اللغة وهى : فهمها وإزالة لبسها، فقسمته إلى نماذج للإعراب وأمن اللبس، والمطابقة وأمن اللبس، والصيغة وأمن اللبس.... إلخ.

٢- القرائن واستنباط الحكم الشرعى :

عرضت فيه لبعض القرائن اللغوية والأصولية، مثل : (قرائن الخصوص والعموم، قرائن السياق اللغوى وغير اللغوى، قرائن العرف والحس والمشاهدة، إلى غير ذلك)، وبينت أثرها فى تخريج المسائل الفقهية واستنباط الأحكام الشرعية التى بها صلاح الناس فى الدنيا والآخرة.

ثم ختمتُ البحث برصد لأهـم النتـائج التـى توصلَـتْ إليهـا الدراسـة وقسـمتُها إلى (نتـائج خاصة) مستقاه من البحث، و(نتائج عامة) تفسر كثيرًا من الإشكاليات اللغوية، والتى أرجو الله عـز وجل أن تكون خطوة موفقة فى طريق البحث العلمى، تمهـد الطريـق لمـن بعـدى مـن البـاحثين، ثـم عرضت لثبت بأهم المصادر والمراجع التى استعنت بها فى البحث.

والله ولى التوفيق

قائمة المصطلحات

سوف يصادف القارئ أثناء قراءة هذه الدراسة بعض المصطلحات التى يشوبها شيء من الغموض؛ ولذلك سنقدم تفسير هذه المصطلحات، لأن غموض المصطلح آفة القراءة والفهم وها هى :

١ـ القرينة :

أ– لغةً :

هى مؤنث قرين ومعناها : المصاحب و الملازم، وتطلق على النفس والزوجة؛ لكون كل منهما مقترنًا بصاحبه (الجسد والزوج)، وكذلك الشيطان لملازمته الإنسان.

اصطلاحًا :

هى أمر يشير إلى المقصود، ويدل على الشيء من غير الاستعمال فيه، يؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود، أو من سابقه، وهى قسمان حالية ومقالية، أما الحالية كقولك : (فى كنف الله) فإن فى العبارة حذفًا يدل عليه تجهزه المصاحب للسفر. وأما المقالية كقولك : (رأيت أسدًا يكتب) فإن المراد بالأسد رجل شجاع، ويدل على إرادته كلمة (الكتابة) المنسوبة إليه.

ب– فقهًا :

هى استنباط أمر غير ثابت من أمر ثابت بناء على الغالب من الأحوال.

جـ– أصولاً :

هى العلامة والدليل الذى يُعتمد عليه فى معرفة قصد المتكلم أو الشارع للوصول إلى استنباط الحكم الشرعى المراد بيانه؛ لكون الألفاظ لا تدرك لذاتها وإنما هى دلائل على المراد من قصد المتكلم وهى إما (لفظية) كأن تذكر مقترنةً فى سياق واحد، وإما (غير لفظية) كالعرف، الحس، والعقل وإما (حالية) كالإشارات والرموز والحركات والسوابق واللواحق، وهى لا تدخل تحت الحصر والتخمين، يختص بإدراكها المشاهد لها.

٢ـ القرائن اللفظية :

هى عنصر من عناصر الكلام يُستدل به على الوظائف النحوية، فيمكن من خلالها أن نقول هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك، ومنها فى العربية قرينة الصيغة، الإعراب،

الربط، والرتبة.... إلخ، وغالبًا ما يعتمد السياق على أكثر من قرينة من تلك القرائن بالإضافة إلى قرائن أخرى معنوية وحالية، فـ (الفاعل) مثلاً يعرف بـالرفع، الاسميـة، رتبتُه التـأخر عـن الفعـل، وكون الفعل مبنيًا للمعلوم، بالإضافة إلى أهم القرائن المعنوية وهى : قرينة الإسناد.

٣ـ القرائن المعنوية :

هى العلاقة التى تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر، وذلك كـ (علاقة الإسناد) التى هى نسبة عنصر الحدث الذى فى معنى الفعـل أو الوصـف إلى فاعلـه، نحـو : (قـام زيد ومات عمرو) ويسمى إسنادًا فعليًا، أما الاسمى نحو (زيدٌ قائم، عمرو هالك). ومثلها (قرينـة التعدية) التى تقوم بين الفعل ومفعوله الذى وقع عليه الحدث؛ وكذلك قرينة (الغائيـة – المعيـة – الظرفية – الملابسة – والإخراج) وتعد جميعها مخصصات للحدث؛ ومن ثم أطلقنا عليهـا (قرائـن التخصيص).

٤ـ أصول الفقه :

هو دراسة المعنى على مستوى استنباط الأحكـام الفقهيـة مـن الأدلـة الشـرعية، أو هـى القواعد العامة التى يُعتمد عليها فى فهم النص وتأويله.

٥ـ علم المعانى :

هو تتبع خواص تركيب الكلام فى الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام، على ما يقتضى الحال ذكره.

٦ـ النظم :

هو استقامة معنى الكلام ووضوح المراد منه.

٧ـ العدول :

هو ما رجحت فيه العرب العدول عن الأصـل، وأعطتـه مـن الاعتـداد بـه مـا رقـى إلى مستوى الصواب المعتمد على قاعدته.

٨ـ الإعراب :

أ– لغـةً :

هو الإبانة والتبيين ومنه فلان أعرب عن حاجاته أى بينها ووضحها.

ب- اصطلاحًا :

له معنيان أولهما واسع : هو ما يتصل ببيان موضع المفردات من الجملة، ومواضع الجمل بعضها من بعض، وما يُعين على ذلك.

ثانيهما المعنى الضيق وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه.

٩- المعنى الوظيفي :

هو دور الكلمة فى التركيب من حيث فاعليتها أو مفعوليتها، أما (المعنى التركيبى) فهو ما يعرف بالإسناد بين كلمتين؛ لتكوين تركيب معينٍ كالجملة الاسمية، أما (المعنى الدلالى) فيأتى نتجية لعدد من المعانى المختلفة فى تركيب الجملة، منها المعنى الصرفى، المعنى النحوى، المعنى المعجمى.

١٠- النبر :

هو نشاط فى جميع أعضاء النطق فى وقت واحد، أو هو ازدياد جزء من أجزاء الكلمة فى السمع عن بقية ما حوله من أجزائها.

١١- التنغيم :

هو رفع الصوت وخفضه فى أثناء الكلام للدلالة على المعانى المختلفة للجملة الواحدة، فالهيكل التنغيمى الذى تأتى به الجملة الاستفهامية، وجملة العرض غير الهيكل التنغيمى لجملة الإثبات، وهى تختلف من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة، فلكل جملة من هذه الجمل صيغة تنغيمية خاصة.

١٢- الوقف :

هو قطع النطق عند إخراج اللفظة. أو هو قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة.

١٣- الفصائل اللغوية :

وهو ما يطلق على (المورفيمات) أو (دوال النسبة)، وللمورفيمات أقسام ثلاثة رئيسية :

الأول : وهو الأغلب وفيه يكون المورفيم عنصرًا صوتيًا، وهذا العنصر الصوتى قد يكون صوتًا واحدًا أو مقطعًا أو عدة مقاطع.

الثانى : أن يتكون المورفيم من طبيعة العناصر الصوتية المعبرة عن (المعنى) أو (التصور) أو (الماهية) أو من (ترتيبها).

الثالث : هو الموضع الذى يحتله فى الجملة كل عنصر من العناصر الدالة على المعنى.

١٤- درجات الوضوح عند الحنفية :

أ- المحكم :

هو اللفظ الدال بصيغته على معناه المقصود آصالةً، ولا يقبل تأويلاً ولا تخصيصًا ولا نسخًا، نحو قوله تعالى فى مرتكبى جريمة القذف : ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ (النور : ٤).

ب- المفَسَّر :

هو اللفظ الدال بصيغته على معناه المقصود آصالةً من السياق، بدون احتمال تأويل، ولا تخصيص ويحتمل النسخ، نحو قوله تعالى : ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ (التوبة : ٣٦).

جـ- النص :

هو اللفظ الدال بصيغته على معناه الذى قُصِد آصالةً من الكلام مع احتمال التأويل والتخصيص والنسخ، نحو قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة : ٩٠).

د- الظاهر :

هو اللفظ الذى يدل على معنى بيِّن واضح، لكن السياق دل على أنه لم يسق لهذا المعنى، بل جاءت الدلالة التابعة لمقصد آخر، ويقبل التأويل والتخصيص والنسخ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (النساء : ٣). فظاهر الآية يفيد حل نكاح اليتامى وحل تعدد الزوجات، وإن كان الغرض الأساسى الذى سيقت من أجله الآية حسن معاملة اليتامى.

١٥- درجات الغامض عند الأصوليين :

أ- الخفى :

هو الدال على معناه الظاهر، لكن يعرض له الخفاء فى انطباقه على بعض أفراد مدلوله، فالخفاء ناتج من خارج الصيغة، ويزول بالتأمل والنظر المدقق نحو : (السارق، النباش، الطرار).

ب- المشكِل :

هو ما خفى معناه لسبب من ذات اللفظ فيحتاج إلى قرينة تدل على المراد، (المشترك اللفظى)، نحو : (العين) فهى تدل على الباصرة، أو الجاسوس، أو عين الماء.

جـ- المجمل :

هو اللفظ الذى ينطوى فى معناه على عدة أحوال وأحكام جمعت فيه، ولا تعرف إلا بنية الشارع، أو هو اللفظ الدال على معنيين ولا يتعين أحدهما لا بوضع اللغة ولا بعرف الاستعمال، نحو قوله : صلى الله عليه وسلم «الطواف بالبيت صلاة» فقد يكون المراد أنه يلزمها الطهارة كالصلاة، أو أن حكمها حكم الصلاة فى أى مسجد آخر.

د- المتشابه :

هو اللفظ الذى خفى معناه، ولا سبيل إلى إدراكه ولا يوجد ما يفسره تفسيرًا قاطعًا من الكتاب والسنة، و لم يرد منه شيء فى القرآن والسنة.

١٦ـ دلالة الاقتضاء :

هى ما كان المدلول فيه مضمرًا أى محذوفًا، وتقديره ضروريًا، يتوقف عليه صدق المتكلم نحو قوله صلى الله عليه وسلم : «لا عمل إلا بالنية» أى لا عمل صحيح أو مقبول إلا بالنية.

١٧ـ دلالة الفحوى :

وتتمثل فى فهم غير المنطوق به، بدلالة سياق الكلام ومقصوده، أو هى ما يكون فيه مدلول اللفظ فى محل السكوت موافقًا لمدلوله فى محل النطق، نحو قوله تعالى : ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران : ٧٥).

١٨ـ الصيغة :

هى ملخص شكلى للدلالة على بعض الكلمات، أو هى دلالة صورة الكلمة على المعنى النحوى، وهى إما وظيفية كـ(مورفيم الفاعل)، وإما (معجمية) كـ(صيغة كاتب وقارئ).

١٩ـ الوصف :

أ– عند اللغويين :

يعنى وصف الحدث من حيث الفاعلية والمفعولية والصفة المشبهة والمبالغة والتفضيل، فـ(اسم الفاعل) مدلوله الصفة الدالة على الفاعل، ومدلول (اسم المفعول) بأنه ما دل على الحدث ومفعوله، ومدلول (صيغ المبالغة) هى المبالغة والتكثير، ومدلول (اسم التفضيل) هو التفضيل بين شيئين مشتركين فى صفة ما والتفضيل لأحدهما عن الآخر.

ب– عند الأصوليين :

هو رد لفظ إلى لفظ آخر لموافقته له فى حروفه الأصلية، ومناسبته فى المعنى، ولابد فيه من التغير بالزيادة أو النقصان بـ (حرف أو حركة أو كليهما).

٢٠ـ اسم المصدر :

هو الاسم الذى ليس له فعل من نوعه نحو : (القهقرى) فإنه لنوع من الرجوع، أو هو اسم المعنى الصادر عن الإنسان أو غيره نحو : (سبحانه) تنزيهًا لله.

٢١ـ الأداة :

هى مبنى تقسيمى للربط بين الكلمات يضيف معنى ما قبله إلى ما بعده، وقد يكون حرفًا كـ (إلى، الباء)، أو اسمًا كـ (غير، سوى) أو فعلاً كـ (خلا، عدا).

٢٢ـ الرتبة : وهى قسمان :

أولهما : (رتبة بلاغية) : تعرف بالتقديم والتأخير وتتصل بالتغيير فى الأساليب ويعرف من خلالها تمكن المتكلم للغة وامتلاكه لزمامها.

ثانيهما : (الرتبة النحوية) : هى التى تظهر عند انتقال عنصر من موقع إلى موقع آخر داخل الجملة وهو إما تغير مقيد بمقتضيات نحوية، وإما تغيير حر ولكل منهما القرائن التى تجيزه.

٢٣ـ العُرف :

هو ما اعتاد الناس عليه من معاملات، واستقامت عليه أمورهم وهو إما (قولى) يخصص اللغة والشرع، وإما (عملى) يخصص اللغة فقط.

٢٤ـ المفهوم :

هو دلالة لفظ المنطوق على حكم المسكوت عنه التزامًا، وهو قسمان :

أولهما : (مفهوم الموافقة) : هو دلالة النص على تعدى حكم المنطوق به إلى المسكوت عنه؛ لاشتراكهما فى علة.

ثانيهما : (مفهوم المخالفة) : هو دلالة اللفظ على ثبوت نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه، نحو : قوله تعالى : ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ (الإسراء : ٢٣) والمراد نهى عما هو أعلى من التأفيف كـ(الضرب، والشتم) وهو مسكوت عنه.

٢٥ـ الإجماع :

وهو إما (إجماع أصولى) يكون باتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته على حكم شرعى اجتهادى، فلابد فيه من دلالة أو أمارة يتفق عليها الخلق العظيم. وإما (إجماع نحوى) يكون باتفاق الحكم بين ما ورد فيه نص، وما لم يرد فيه نص؛ ومن ثم وجب موافقته للمنقول وما قيس عليه، وفيه تأثر واضح بالأصوليين.

٢٦ـ القياس :

ومنه (قياس أصولى) وهو : «قياس الشيء على نظيره فهو حمل معلوم على معلوم فى إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما، بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما، أو هو مساواة المسكوت للمنصوص فى علة الحكم». نحو قياس النبيذ على الخمر فى التحريم، لعلة الإسكار المشتركة بينهما.

أما (القياس النحوى) فيعنى : استقراء ظواهر اللغة واستنباط أصول عامة، يحكم بها على ما لم يرد له حكم أو ذكر سابق، وهذا ما أيده اللغويون والأصوليون، يقول ابن الأنبارى: «اعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو».

أما ما ينكره الأصوليون واللغويون هو أن يكون المراد بالقياس إعمال العقل فى اللغة؛ لأن اللغة تثبت بالنقل والاستقراء وليس بالعقل.

٢٧ـ استصحاب الحال :

عند (الأصوليين) : «هو بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره»، بمعنى أن ما ثبت في الماضي فالأصل بقاؤه في الحاضر والمستقبل.

أما عند (اللغويين) فهو : استصحاب حال الأصل، أو هو إثبات حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل.

٢٨ـ الاستحسان :

وقد ظهر أولاً في الفقه، وهو أضعف الأدلة وله قسمان : أحدهما (جلي) ضعُفَ أثره فسمي قياسًا، وآخر (خفي) قوي أثره فسمي استحسانًا أي : قياسًا مستحسنًا، فالترجيح بالأثر لا بالخفاء والظهور، أو هو (كل دليل يخالف القياس الظاهر) كنص السَلَم فإنه يخالف قاعدة معروفة وهي «بطلان بيع المعدوم إذ أن المسلَّم فيه معدوم».

أما (اللغوي)فهو ترك الأصل إلى غيره استحسانًا، فقد يتركون الأخف إلى الأثقل نحو : أطولت بدلاً من أطالت.

٢٩ـ السياق :

هو المعنى الذي يفهم من الكلمة بين الكلمات السابقة واللاحقة لها فيالعبارة، أو في الجملة. أو هو النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم، وهو المبين لوظيفة الكلمة في التركيب، وهذا ما يعرف بـ(السياق اللغوي).

أما (السياق غير اللغوي) فهو اعتماد النص على عناصر غير ملفوظة في السياق نفسه كـ (ثقافة المتكلم أو المخاطَب، المستوى الاجتماعي، الظروف والملابسات الخارجية المحيطة بالنص).

٣٠ ـ المعنى المعجمي :

هو معنى الكلمة المفردة المعزولة عن سياقها؛ وذلك لأن الكلمة الواحدة صالحة لأن تستعمل بطرق متعددة، في جمل مختلفة، فكان لابد للمعنى المعجمي أن يتعدد بتعدد هذه الطرق، ومن ثم تظهر أهمية القرائن في ترجيح معنى دون آخر.

٣١ـ اللبس :

هو الخلط والخفاء فى المعنى، ويعنى بـه تعـدد احتمـالات المعنـى دون مرجـح، أى دون قرينة تُعين أحد الاحتمالات دون سواه، وهو يقع فى جميع أنواع الكلم ويشـبه (الإبهـام) إلا أن الإبهام يختص بغموض المعنى فى بابى التمييز والحال، عند ذكـر المكـاييل والأوزان دون تمييزهـا، فإذا ذكر التمييز اتضح المعنى وأزيل اللبس، ويقابل مصطلحا (اللبس، والإيهام) مصطلحى (أمـن اللبس والتمييز). أما الأصوليون فيسمونه بـ (الغموض) ويعنى عندهم احتمال الجملة لأكثر مـن معنى، أو هو ما لا يظهر معناه إلا بمعونة القرائن.

تمهيد

أولاً : مفهوم القرينة :

١- لغة : هى مؤنث قرين ومعناها : المصاحب والملازم، وتطلق على النفس والزوجة؛ لأنها تقارن زوجها، وكذلك الشيطان لأنه ملازم للإنسان[١]، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ (النساء : ٣٨).

٢- واصطلاحًا : هى أمر يشير إلى المقصود، ويدل على الشيء من غير الاستعمال فيه، يؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو من سابقه، وهى قسمان : حالية ومقالية، فالأولى : كقولك للمسافر : «فى كنف الله»، فإن فى العبارة حذفًا يدل عليه تجهزه المصاحب للسفر، والثانية : كقولك : «رأيت أسدًا يكتب» فالمراد بالأسد رجل شجاع، ويدل على إرادته كلمة الكتابة المنسوبة إليه، وقد يقال لفظية ومعنوية[٢].

٣- أما القرينة فقهًا : فهى استنباط أمر غير ثابت من أمر ثابت بناءً على الغالب من الأحوال[٣]، وقد جاء فى القرآن الاستدلال بالقرينة، وذلك لتبرئة يوسف عليه السلام فى قوله تعالى : ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ * فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ (يوسف ٢٦ : ٢٨)، ووجه الدلالة أن الآية أفادت الحكم بالآمارات، إذ توصل بقدّ القميص إلى تمييز الصادق فيهما من الكاذب، وما ذاك إلا إعمالاً للقرائن وجعلها سببًا للحكم. وفى السنة ما يروى عن أبى هريرة أن النبى "صلى الله عليه وسلم" قال : «**لا تُنكح الأيم حتى تُستأمر، ولا تُنكح البكر حتى تُستأذن : قالوا : يا رسول الله وكيف إذنها ؟ قال : أن تسكت**»[٤].

---

[١] ابن منظور، لسان العرب،طبعة جديدة محققة ومزيلة [ط دار المعارف، د.ت]، مادة ق.ر.ن، ٥ / ٣٦١١، معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية [الهيئة المصرية العامة للكتاب]، ٢ / ٣٩٠.

[٢] الشريف الجرجانى، التعريفات [بيروت ١٩٦٩م]، ص ١٨٢.

[٣] القاضى عبد الرحمن محمد عبد الرحمن شرفى، تعارض البينات القضائية فى الفقه الإسلامى [القاهرة ١٩٨٦م]، ص ٢٢٥.

[٤] أخرجه أبو هريرة فى باب النكاح، فى صحيح البخارى، شرح الكرمانى [ط ١ البهية المصرية، القاهرة ١٩٧٣م، ١٣٥٦هـ]، ١٩ / ١٠٢، ١٠٣.

ووجه الدلالة هو أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- جعل سكوت البكر قرينة على الرضا، وأخذ الفقهاء من هذا جواز الشهادة على أنها راضية.

ثانيًا : الصلة بين الفقه والأصول :

ومن المعروف أن علم الفقه[١] يستمد مباحثه من علم أصول الفقه والعربية[٢] فأما استمداده من (علم الأصول) فواضح وتسميته بأصول الفقه ناطقة بذلك[٣]. وأما العربية فلأن أدلته من الكتاب عربية، وحينئذ يتوقف فهم تلك الأدلة على فهم العربية ومعرفة مباحثها وعلومها[٤].

والصلة واضحة بين الأصولى والفقيه فإذا توصل الأصولى إلى أنَّ (الأمر) للإيجاب إلا أنْ تصرفه قرينة عن ذلك، و(النهى) للتحريم إلا أنْ تصرفه قرينة عنه، فإن الفقيه يأخذهما قاعدتين مسلمتين ويطبقهما على جزئيات الدليل ليتوصل بهما إلى الحكم الشرعى العملى، فيدلل الفقيه على الإيجاب فى الأمر بقوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة : ٤٣)، ويحكم بأن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة واجبان، والقاعدة التى يستدل بها على أن النهى للتحريم كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (الأنعام : ١٥١)، فيحكم بأن قتل النفس بغير الحق محرم، فالأمر دليل كلّى ينطبق على كل صيغ الأمر فى القرآن، والنص المستدل به دليل جزئى، وكذلك النهى[٥].

والقرائن عند الأصوليين إما لفظية : تشمل السياق اللفظى بمعناه الواسع حيث يعدون القرآن وما صح من السنة وحدة متكاملة يفسر بعضها بعض، كما تشمل السياق اللفظى بمعناه

---

[١] الفقه لغةً : الفهم، واصطلاحًا : هو العلم بالأحكام الشرعية العملية والمكتسبة من أدلتها التفصيلية، الغزالى، المستصفى، وبذيله فواتح الرحموت [ط الأميرية، القاهرة ١٣٢٢ هـ]، ١ / ٣.

[٢] هو العلم بأدلة الفقه الإجمالية وجهات دلالتها على الأحكام الشرعية وكيفية حال المستدل بها، الأسنوى، الكوكب الدرى، تحقيق د. عبد الرازق السعدى [العراق ١٩٨٤م]، ص ٥٣ بالحاشية.

[٣] السابق نفسه، ص ٥٤، السيوطى، المطالع السعيدة، تحقيق د. طاهر سليمان حمودة [ط الدار الجامعية ١٩٨١م]، ص٥١، ٥٢.

[٤] فى حين يرى بعض الأصوليين أن علم أصول الفقه هو المستمد من الفقه لأنه طلب للدليل، الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام [دار الحديث، القاهرة، د.ت]، ١ / ٦.

[٥] د. عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه [بيروت ١٩٨٧م]، ص ١٣ : ١٤، د. محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربى [ط دار العلوم العربية، بيروت ١٩٨٧م]، ص ١٢.

الضيق الذى يشمل الآيات أو النصوص المتتالية، ولابـد مـن اعتبـار النوعـين فـى توضيـح المعنـى المراد[1].

وإما حالية : كالحسِّ والعقل والعرف أى العادة وقد عبر الغزالى عن الجمع بـين القرائـن اللفظية والحالية مقسمًا لها فيقول : «إن كان نصًا لا يحتمل كفى معرفـة اللغـة، وإن تطـرق إليـه الاحتمال فلا يعرف المراد منه حقيقةً إلا بانضمام قرينة إلى اللفظ، والقرينـة إمـا لفـظ مكشـوف كقوله تعالى : ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام : ١٤١)، والحق هـو العُشـر، وإمـا إحالـة علـى دليل العقل كقولـه تعـالى : ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ (الزمـر : ٦٧)، وقولـه عليـه الصـلاة والسلام : «**قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن**». وأمـا قرائـن أحـوال مـن إشـارات ورموز وحركات وسوابق ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين يختص بدركهـا المشـاهد لهـا فينقلها المشاهدون من الصحابة إلى التابعين بألفاظ صريحة أو مع قرائن مـن ذلـك الجنس أو مـن جنس آخر حتى توجب علمًا ضروريًا بفهم المراد أو توجب ظنًا، وكل ما ليس عبارة موضوعـة فى اللغة فتتعين فيه القرائن»[2]... مما سبق نعلم أن القرائن إما لفظًا مكشوفـًا ... كقوله تعـالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ (البقـرة : ١٨٧)، وإمـا قرائـن الحـال أو المقام وهى التى تحيط بالموضوع بغير ألفاظ واضحة وهى إحالة علـى دليـل عقلـى، قـال فيهـا الجاحظ : «من المعانى لابد للإنسان أن يرجع فيه السامع إلى أهله وقصد صاحبه».

ثالثًا : أهم المشتغلين بالقرائن :

وينبغى أن نشير إلى أن نحاتنا القدماء -رحمهم الله- لم يغفلوا عما نسميه (القرائن) فقـد وُجدت لديهم مبثوثة فى الأبواب النحوية المختلفة موزعة عند تعريف الأبواب المتعددة، وأحيانًـا توجد فى صورة شروط خاصة تشترط لإعراب كلمة ما، فى أدائها لوظيفة نحوية خاصة.

فتعريف ابن مالك للحال مثلاً :

الحال وصفٌ فضلةٌ منتصبُ   مفهم فى حال كفردًا أذهبُ[3]

---

[1] د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين [ط الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، ١٩٨٣م]، ص ٢٢٧، ٢٢٨.

[2] الغزالى، المستصفى، ١ / ٣٣٩، ٣٤٠، د. زين كـامل الخويسكى، دلالات النهـى عنـد الأصوليـين [ط دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية ١٣٣٩ هـ، ١٩٩٥م]، ص ١٠، ١١.

[3] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك [ط دار مصر، ١٩٨٠م]، ٢ / ٢٤٢.

يتضمن عددًا من القرائن الخاصة لهذه الوظيفة النحوية، فكون الحال (وصفًا) تحديد للصيغة وهى قرينة لفظية، وكونه (فضلة) رتبة، لأن الفضلة رتبتها التأخير، وهذه قرينة لفظية، وكونه (منتصبًا) علامة إعرابية، هى قرينة لفظية، وكونه (مفهمًا فى حال) ملابسة، وهى قرينة معنوية...، وهكذا لو تتبعنا بقية الأبواب النحوية.

غير أن الذى يؤخذ على نحاتنا القدماء؛ أنهم لم يدرسوا النحو فى إطار هذه القرائن ودرسوه فى إطار (العامل) مهتمين اهتمامًا شديدًا بقرينة واحدة من هذه القرائن هى (العلامة الإعرابية)، بحيث وُجهت كل القرائن لخدمتها وتحديدها، وكأنها وحدها هى الغاية، فأدَّى ذلك إلى تكلف كثير أخرج العبارة أحيانًا عن وجهها وصار المراد هو المحافظة على (الصنعة) لا وصف اللغة وصفًا علميًا موضوعيًا[١] .

١ـ قديمًا :

ولعل أول من حاول الاهتمام بقرائن الجملة مجتمعة هو "الإمام عبد القاهر الجرجانى" فيما سمّاه بـ (النظم)، ونصه فى ذلك مشهور متداول تناول فيه عددًا من القرائن : كالصيغة والأداة والتضام والرتبة والمطابقة والنغمة. وهذه كلها أنواع من قرائن (التعليق) يقول : «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشىء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه، فينظر فى الخبر إلى الوجوه التى تراها فى قولك : (زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق) وفى الشرط والجزاء إلى الوجوه التى تراها فى قولك : (إن تخرُجْ أخرُجْ، وإن خرجتَ خرجتُ، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج)، وفى الحال إلى الوجوه التى تراها فى قولك : (جاءنى زيد مسرعًا، وجاءنى يسرع، وجاءنى وهو مسرع، أو هو يُسرع، وجاءنى قد أسرع، وجاءنى وقد أسرَع)، فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجئ به حيث ينبغى له، وينظر فى الحروف التى تشترك فى معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية فى ذلك المعنى فيضع كلاً من ذلك فى خاص معناه، نحو أن يجئ بـ (ما) فى نفى الحال وبـ (لا) إذا أراد نفى الاستقبال،

---

[١] د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث [الكويت، ١٩٨٣م]، ص ١١١ وما بعدها.

وبـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون وبـ (إذا) فيما عُلم أنه كائن، وينظر في الجمل التي تُسْرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع (ثم)، وموضع (أو) من موضع (أم)، وموضع (لكن) من موضع (بل)، ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار فيضع كلاً من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له»[1].

لكن غرض عبد القاهر الجرجاني بنظمه لم يكن دراسة النحو، بل كان يتعرض للفائدة التي تترتب على الاستعمال الصحيح لوجوه كل باب نحوي وفروقه، وبعبارةٍ أخرى نقول : إن عبد القاهر حاول أن ينطلق من مستوى الصحة النحوية إلى مستوى الجمال في العبارة بناءً على أن الصواب النحوي شرط أساسي لتحقق الجمال في الأسلوب، لذلك لم يُقدم نظامًا متكاملاً في النحو بناءً على نظريته، و لم يحاول ذلك إذ لم يكن من غايته.

٢ـ حديثًا :

أما من حاول أن يسلك النحو العربي في إطار القرائن النحوية بحيث يمثل نظرية متكاملة فهو الدكتور "تمام حسان" في مؤلفاته ابتداءً بـ (مناهج البحث في اللغة)، (اللغة العربية معناها ومبناها)، (البيان في روائع القرآن)، بالإضافة إلى بعض أبحاثه المنشورة في الحوليات مثل : (مبحث أمن اللبس ووسائل الوصول إليه) بحوليات دار العلوم سنة ١٩٦٨ - ١٩٦٩م، وقد قسم القرائن إلى نوعين :

قرائن معنوية :

وهي العلاقات السياقية وهي خمس، وبعضها له فروع، فـ (قرينة الإسناد) : وتشتمل على المسند إليه والمسند، و(قرينة التخصيص) : وتشتمل على : التعدية والغائية والمعيّة والظرفية والتأكيد والتحديد والملابسة والإخراج والتفسير، ولكل منها معنى تدل عليه، و(قرينة النسبة) تتفرع إلى : معاني الحروف والإضافة، و(قرينة التبعية) وتتفرع إلى : النعت والعطف والتوكيد والبد ل، وأخيرًا (قرينة المخالفة).

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا [ط محمد على صبيح، القاهرة ١٩٦٠م]، ص ٦٦، ٦٧.

وأما القرائن اللفظية فهى :

قرينة العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم[١] .إن فهم الجملة متوقف ضرورة على فهم هذه القرائن ودورها فى إحكام نسيج الجملة، وإذا كان المتكلم باللغة لا يدرك دور هذه القرائن إدراكًا مباشرًا[٢] . وعلى هذا تكون دراسة النحو من خلال دراسة العلاقات فى الجمل ودلائل هذه العلاقات، إذن هناك علاقات سياق مفهومة وتربط بين أجزاء الجملة، وتؤلف بين عناصرها بحيث لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، وهذه هى القرائن المعنوية. وثمة عناصر منطوقة تؤدى دورًا خطيرًا فى تماسك بناء الجملة وهى : (القرائن اللفظية)[٣] فالصيغة الصرفية للكلمة ومضامة الكلمة لأخرى وأدوات الربط والمطابقة التى تلحق بها، والعلامة الإعرابية والمكان الذى توضع الكلمة فيه، والنغمة التى تُؤدَى بها، كل هذه دلائل وقرائن تعين على فهم تحليل الجملة وكيفية أدائها للغرض الذى مُنح الإنسانُ من أجله نعمة الكلام، وكلا النوعين من القرائن اللفظية والمعنوية يتعانقان بحيث يتوقف فهم إحداها على فهم الأخرى، ومعنى هذا أن للأبواب النحوية وظائف تكشف عنها القرائن أو بعبارة أخرى معانٍ وظيفية للقرائن المستمدة من الأصوات والصرف والماثلة فى التركيب، هذا بالإضافة إلى القرائن السياقية التى تعد كبرى القرائن بحق.

وقد اقتفى أثر الدكتور "تمام حسان" كثير من الباحثين المحدثين[٤] . وداروا فى فلكه، ولم يزيدوا على ما قاله شيئًا، إلا أنهم عرضوا نظرية قرائن التعليق باختصار تارةً وبتفصيل تارةً أخرى، أما الدكتور "محمد حماسة عبد اللطيف"[٥] فقد أفاد من نظرية قرائن التعليق فى كتابه (النحو والدلالة) وأرجع إليها الفضل فى القضاء على الكثير من مشكلات العامل النحوى، كما تبين دورها فى التحليل النحوى واللغوى، فكانت دراسته تطبيقيةً، إذ جعل قرائن التعليق والسياق هما الجانبين اللذين يرجع إليهما مقياس الصحة والخطأ فى اللغة.

كما نجد الدكتور "محمد إبراهيم عبادة" قد أفاد من نظرية الدكتور "تمام حسان" إفادةً تقترب أحيانًا من رأى صاحب النظرية وتبتعد عنه أحيانًا أخرى، إذ تحدث عن القرائن المعنوية وبين أنواع المسند والمسند إليه، وقسمها إلى : علاقة إسناد، علاقة تقييد، والتقييد بدوره يضم

---

[١] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها [ط دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م]، ص ١٩١ وما بعدها.

[٢] د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث، ص ١١٢، ١١٤.

[٣] السابق نفسه، ص ١١١.

[٤] د. خليل أحمد عمايرة، د. محمد حماسة عبد اللطيف، د. محمد إبراهيم عبادة، د. ممدوح عبد الرحمن الرمالى.

[٥] د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص ٢٨٩، ٢٩٠.

(علاقة الإضافة، علاقة الوصف)، وأتبع ذلك بذكر قرينة التبعية وقسمها إلى : (علاقة الإيضاح) وتكون لعطف البيان، وتمييز النسبة والذات، المفعول المطلق المبين للنوع والمبين للعدد، المنصوب على الاختصاص، (علاقة البدل) وتشمل : بدل مطابق، بعض من كل، اشتمال، بدل الغلط، (علاقة التأكيد والتقوية) : وتضم كلا من : التوكيد اللفظى، التوكيد المعنوى، المفعول المطلق المؤكد. ثم عرض لـ (قرينة النسبة)[1] وأسماها بـ (التعدية) وقسمها إلى : (علاقة ظرفية) : وتكون بالظرف الزمانى والمكانى، (علاقة الحال أو الهيئة)، (علاقة السبب والعلة)، و(علاقة المفعولية)، و لم يعرض الدكتور "عبادة" لـ (قرينة المخالفة) بالرغم من التزامه بالأصول العامة لنظرية قرائن التعليق. أما (قرينة التخصيص) فجعلها مع الإسناد تارة، ومع النسبة تارة أخرى، فهى لم تأخذ شكلاً مستقلاً كما عرضها الدكتور "تمام حسان".

أما ما يتصل بالدراسات اللغوية عند الأصوليين، فقد قدم الدكتور "طاهر سليمان حمودة" مصنفات عدّة تناولت اهتمام الأصوليين باللغة بصفة عامة مبتدئًا بـ (ابن القيم الجوزية جهوده فى الدرس اللغوى)، و(القياس النحوى فى الدرس اللغوى)، و(دراسة المعنى عند الأصوليين)، وكان لهذه المؤلفات أثر واضح فى منهج هذا البحث، ثم صدرت دراسة أخرى للدكتور "محمد يوسف حبلص" بعنوان : (البحث الدلالى عند الأصوليين) تناول فيها ما يتصل بالدرس الدلالى القديم وما اتفق فيه مع علم الدلالة الحديث، ثم صدرت دراسة الدكتور "سيد عبد الغفار" بعنوان : (التصور اللغوى عند علماء أصول الفقه)، سارت فى فلك الدراستين السابقتين، ثم جاءت دراسة أكثر تخصصًا للدكتور "زين كامل عبد الحميد الخويسكى" وعنوانها: (دلالات النهى عند الأصوليين) متناولاً إياها من حيث الحقيقة والمجاز وأثر ذلك فى استنباط الأحكام، إلا أن هذه الدراسات جميعها لم تحفل بالقرينة إلا فى مواضع قليلة ومتناثرة؛ لذلك حرصت على جمع شتات هذه المتناثرات ورصدها فى سياق متكامل يبين اهتمام الأصوليين بالقرائن المختلفة، ومدى تأثير ذلك فى استنباط الأحكام الشرعية.

رابعًا : الصلة بين النحويين والأصوليين :

التأثير والتأثر بين النحويين والأصوليين قديم قِدمْ الدراسات الإسلامية؛ لأن النص القرآنى كان محور اهتمام كلتا البيئتين النحوية والأصولية وغيرهما :كالبلاغيين والمتكلمين ... وإليك توضيح ذلك.

---

[1] د. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية [منشأة المعارف، ١٩٨٨م]، ص ١٦ : ١٩، د. مصطفى عمر حميدة، نظام الارتباط والربط، رسالة دكتوراه [الإسكندرية، ١٩٩٥م]، ص ١٥٤، ١٥٥.

١ـ تأثر الأصوليين بالنحو :

فكان أول من جمع بين أصول الفقه والعربية إمام الفقهاء "الإمام الشافعى"[١] من علماء القرن الثالث الهجرى فى رسالته . . . فهو المؤلِّف الأول فى أصول الفقه، كما يُعد حُجة من حُجج العربية. وكان من الطبيعى أن يتأثر الفقهاء بالنحو. ودلل على ذلك الحوار الذى دار بين "الفراء" و"محمد بن الحسن الشيبانى" عندما استفتاه فى مسألة فقهية فأجابه عليها من النحو، قال محمد : «ما تقول فى رجل صلى فسها، فسجد سجدتين للسهو فسها فيهما»؟ ففكر الفراء ساعة ثم قال : «لا شيء عليه فقال محمد : «و لمَ؟» قال : «لأن التصغير عندنا لا تصغير له، وإنما السجدتان تمام الصلاة، فليس للتمام تمام». فقال محمد : «ما ظننت آدميًا يلد مثلك»[٢]. ودلت هذه الرواية على ما بين الفقه والنحو من أخذ وعطاء.

ثم جاء "الجرمى" من أهل المائة الثالثة سنة ٢٢٥ هـ يقول : «أنا مذ ثلاثون سنة أفتى الناس فى الفقه من كتاب سيبويه»، وذلك أن "الجرمى" كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقه فى الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش[٣].

حتى إذا بلغنا المائة الرابعة للهجرة وجدنا فقيهًا شافعيًا هو "ابن الحداد المصرى" كانت له ليلة فى كل جمعة يتكلم فيها عنده فى مسائل الفقه على طرائق النحو !! وكان "أبو جعفر النحاس" النحوى المصرى المشهور المتوفى سنة ٣٣٨ هـ لا يدع حضور هذا المجلس[٤].

ثم يطالعنا القرن الثامن بظهور الشيخ "جمال الدين الأسنوى" سنة ٧٢٢ هـ فقد وضع كتابًا خرَّج فيه المسائل الأصولية والنحوية على المسائل الفقهية، إذ يقول فى أوله : «استخرت الله تعالى فى تأليف كتابين ممتزجين من الفنين المذكورين وهما : أصول الفقه وعلم العربية ومن الفقه لم يتقدم إليهما أحد من أصحابنا، أحدهما فى كيفية تخريج الفقه على المسائل الأصولية والثانى فى كيفية تخريجه على المسائل النحوية»[٥]. ولنضرب لك مثالاً يبين لك تأثر الأصوليين

---

[١] هو أبو عبد الله محمد بن إدريس ولد عام ١٥٠ هـ، ثم رحل إلى العراق، ثم قصد مصر سنة ١٩٩ هـ، وقد أقام بها حتى توفى سنة ٢٠٤ هـ. وهو أحد أئمة المذاهب، ينظر الأسنوى، الكوكب الدُّرى، ص ٥٤ بالحاشية.

[٢] سعيد الأفغانى، فى أصول النحو [بيروت، ١٩٨٧م]، ص ١٠٥.

[٣] الزبيدى، طبقات النحويين واللغويين [ط الخانجى، القاهرة، ١٩٥٤م]، ص ٧٧.

[٤] السابق نفسه، ص ٢٤٠.

[٥] الأسنوى، الكوكب الدُّرى، ص ٥٨، ٥٩، سعيد الأفغانى، فى أصول النحو، ص ١٠٦.

بالنحو فى تخريج المسائل الفقهية : فالنحاة يقولون بعود الضمير على متقدم ظاهر، إلا أنه قد يعود على غير متقدم يفسره السياق، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾ (يوسف : ٢٦)، دلت المشاهدة الحسية على عود الضمير إلى "زليخة"؛ لكونها كانت حاضرة، أو يدل عليه العلم كقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر : ١)، أى القرآن، أو تدل عليه الجزئية والكلية كقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾ (التوبة : ٣٤)، أى المكنوزات التى بعضها الذهب وبعضها الفضة[١].

ومن فروع المسألة : إذا قال رجل : (علىَّ درهم ونصفه)، فإنه يلزمه درهم كامل ونصف، والتقدير -كما قاله- "ابن مالك" : (ونصف درهم آخر)، إذ لو كان عائدًا إلى المذكور، لكان يلزمه درهم واحد، ويكون قد أعاد النصف تأكيدًا، وعطفه لتغاير الألفاظ ومنها إذا قال رجل : (امرأته طالق) وعَنِى نفسه، فيحتمل أن لا يقع لأن هذه العبارة لا تصلح لنفسه، ويحتمل أن يقع لأن الإنسان قد يعبر عن نفسه بغيره[٢] .

٢ـ تأثر النحويين بالأصول :

وفى الجانب الآخر، نجد أن النحاة قد تأثروا بأصول الفقه وبُهروا بمنهجه الرائع الذى ظهر فى البيئة الفقهية، فتناولوه بالدراسة، وتأثروا به وحاولوا نقله إلى بيئتهم النحوية، تلك البيئة التى كانت تسير على منهج متعارف عليه سواء فى استقراء المادة اللغوية ونقدها، أو فى استنباط الأحكام النحوية وتحديد القياسى والسماعى منها، كما حاول هؤلاء النحاة وضع أصول للنحو تشبه أصول الفقه[٣] فتكلموا عن النقل والقياس واستصحاب الحال والاستحسان والإجماع، كما تأثروا بالأصوليين فى أخذ مصطلحاتهم واتخاذ منهجهم فى الأصول والفروع النحوية، وقد ظهر هذا التأثر فى تعريف أصول النحو، إذ عرفه النحاة بقولهم : «هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكامه التى ائتلف منها»[٤] .

وأشهر النحاة الذين تأثروا بأصول الفقه "أبو الفتح عثمان بن جنى" (ت ٣٩٢ هـ)، إذ

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد [ط سجل العرب، ١٩٧٤م]، ١ / ١٧٣ : ١٧٦.

(٢) الأسنوى، الكوكب الدُّرى، ص ٩١، ٩٢بالحاشية، ص ٩٢.

(٣) د. طاهر سليمان حموده، القياس النحوى فى الدرس اللغوى، [ط الدار الجامعية، ١٩٩٢م]، ص ٥٧، ٥٨.

(٤) ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب، تحقيق الشيخ سعيد الأفغانى [ط الجامعة السورية، ١٩٥٧م]، ص ٧٩، ٨٠.

نجده يوضح ذلك بنفسه فى مقدمة كتابه (الخصائص)، إذ يقول : «وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين تَعَرَّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[١] ، وإن كان ابن جنى لم ينكر سَبَق "أبى الحسن الأخفش" صاحب كتاب (المقاييس) (المتوفى سنة ٢١٠ هـ)، وتأثر "ابن جنى" بأصول الفقه واضح فى حديثه عن القياس والاستحسان والإجماع وفى حديثه المسهب عن العلل النحوية، وهل هى أقرب إلى علل المتكلمين أم إلى علل المتفقهين ؟ إلى غير ذلك مما يدل على تأثره الواضح بالأصوليين واصطلاحاتهم ومنهجهم.

ثم نجد "أبا البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنبارى" (ت ٥٥٧ هـ) من علماء القرن السادس الهجرى، وكان طبيعيًا أن يتأثر بأصول الفقه لأنه فقيه، وعبر عن ذلك فى كتابه (لمع الأدلة فى أصول النحو) الذى أضاف به علمًا جديدًا إلى علوم العربية على حد زعمه، -وإن كان "ابن جنى" قد سبقه إلى ذلك- بالإضافة إلى مباحثه المنشورة فى كتبه (الإغراب فى جدل الإعراب)، و(أسرار العربية)، و(الإنصاف فى مسائل الخلاف) فهو يعلن عن تأثره بمنهج الأصوليين، فيصرح هنا بالصلة بين أصول النحو وأصول الفقه. يقول : «أصول النحو أدلة النحو التى تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التى تنوعت عنها جملته وتفصيله»[٢] . ويتبين مما سبق مدى التشابه بين أصول النحو وأصول الفقه.

أما فى القرن العاشر الهجرى، فقد صنف "جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى" (ت ٩١١ هـ) كتابه (الاقتراح فى أصول النحو)، فضلاً عن مباحث منشورة فى كتابيه (المزهر فى علوم اللغة وأنواعها)، و(الأشباه والنظائر فى النحو) على منوال أصول الفقه فى فصوله وأبوابه وتراجمه، وذكر فى مقدمته عن (كمال الدين بن الأنبارى) أنه أول من وضع علم الجدل فى النحو وعلم أصول النحو فيعرف به «القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد إلى غير ذلك على حَدْ أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء فيه لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول»[٣] .

وتأثر النحاة بأصول الفقه لم يقتصر على الأصول منه، بل كانت فروعه ماثلةً لأعين

---

[١] ابن جنى، الخصائص، تحقيق محمد على النجار [دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م]، ١ / ٢.

[٢] كمال الدين بن الأنبارى، لمع الأدلة فى أصول النحو، ص ٨٠.

[٣] السيوطى، الاقتراح فى أصول النحو، تحقيق د. أحمد سليم الحمصى، د. محمد أحمد قاسم [ط ١، جروس برس، ١٩٨٨م]، ص ١٨، سعيد الأفغانى، فى أصول النحو، ص ١٠٢.

النحاة حين أقروا جزئيات النحو، ففى كلامهم على حذف الفاء الواقعة فى خبر (أما) اضطرارًا فى مثل قول الشاعر :

فأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ولكِنَّ سَيْرًا فى عِرَاضِ المَوَاكِبِ[١]

يستطردون إلى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٠٦)، فيقولون : «حُذِفَ القولُ استغناءً عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف، ورُب شىء يصح تبعًا ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف، ولو صلَّى أحد غيره ابتداءً لم يصح على الصحيح وهنا تأثر بأصول الفقه وفروعه واضح غير خفى»[٢] .

كما يظهر تأثير فروع الفقه فى مسائل النحو، وورد ذلك فى الإنصاف تعليقًا على رأى البصريين فى تدليلهم على أن : (نعم وبئس) فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة ها هنا توجب بناءهما، فيقول ابن الأنبارى : «هذا تمسك باستصحاب الحال»[٣] وهو من أضعف الأدلة، فهذا كما ترى تحكيم لمعايير الفقه فى النحو.

ويمكن رصد أوجه الشبه بين النحو وأصول الفقه على النحو التالى :

١-أن علم أصول الفقه معقول من منقول، وكذلك أصول النحو معقول من منقول ليس فيهما أثر للثقافة الأجنبية فهما إسلاميان صرف.

٢-وهما يتفقان فى الغاية، فغاية أصول الفقه (لا ضرر ولا ضرار)، وغاية أصول النحو (لا خطأ ولا لبس) فهما مستمدان من مصدر واحد هو المنهج الإسلامى.

٣-أثر العلة الأصولية فى العلة النحوية أظهر من أن ينكر، فقد وقفتُ بها فى المرحلةالأولى عند ما هو واقع من الظواهر اللغوية، لتكون وسيلة لتبرير الحكم النحوى وقبوله، وكان لها الفضل فى تحديد مسالكها، وشروط سلامتها وأقسامها، والقوادح فيها.

---

[١] البيت لأسيد بن أبى العيص ابن أميَّة، ينظر السيوطى، شرح شواهد المغنى، تحقيق محمد محمود الشنقيطى، عناية د. أحمد ظافر كوجان [ط دار الحياة، بيروت د.ت]، ١ / ١٧٧ : ١٧٨.

[٢] سعيد الأفغانى، فى أصول النحو، ص ١٠٢.

[٣] واستصحاب الحال هو اعتبار الواقع إذا لم يقم دليل يناهضه، إذ الأصل فيه لم يرد فيه مانع ولا موجب أن يكون مباحًا، ينظر كمال الدين بن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد [ط المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣م]، ١/١١١ : ١١٢، سعيد الأفغانى، فى أصول النحو، ص ١٠٣ بالحاشية.

٤-تأثر النحاة بالأصوليين فى تعريف الأبواب النحوية وتحديد المصطلحات، إذ كان الهدف منه عند الأصوليين تمييز المعرف من غيره، مما قد يختلط به أو يشترك معه، دون قصد إلى تصوير ماهية (المعرَّف) وحقيقته، كما تأثروا بهم فى طرق الاستدلال.

خامسًا : الصلة بين النحو والبلاغة :

كما كان هناك صلة بين أصول الفقه والنحو أخذًا وعطاءً، فهناك أيضًا صلة بين النحو والبلاغة مع اختلاف العلاقة هنا عن مثيلتها هناك. فالعلاقة بين النحو والبلاغة هى علاقة تكامل فالنحو يهتم بالمفردات ليصل إلى الجمل والتراكيب. أما البلاغة ولاسيما علم المعانى فيبدأ بالجمل والتراكيب ليصل إلى جمال الأسلوب ورقته. وبذلك يبدأ علم المعانى حيث ينتهى النحو، وإذا كانت هناك مواضع مشتركة بين علم النحو وعلم المعانى، فإن الأول يكوِّن البنية (الأساسية) التى يدرسها الثانى للوصول إلى بُغيته. وعلى ذلك، يُعد علم المعانى فى هذه الحالة عالةً على علم النحو : مثال ذلك أن النحاة حدّدوا الرتبة فى الكلام وجعلوها محفوظة، وغير محفوظة، وقد ارتضى علماء المعانى هذا التقسيم وتجنبوا الكلام فى الرتبة المحفوظة لأنها مظنة اختلاف الأساليب بسبب حفظها وثبات وضعها، وعمدوا إلى الرتبة غير المحفوظة، فمنحوها دراسة أسلوبية ووضعوها تحت عنوان : (التقديم والتأخير). ومعنى هذا أن (التقديم والتأخير) البلاغى وثيق الصلة بقرينة الرتبة فى النحو[1]، فإذا وضعنا ما تقدم من العلاقة بين العِلْمين فى الاعتبار فلربما تلقينا بالقبول دعوى أن النحو ينظم الأبواب فى جملته، وأن (علم المعانى) ينظم الجُمل فى أسلوب كلامى متصل أو دعوى أن (النحو) تركيبى وعلم المعانى تحليلى، ويظهر ذلك بوضوح فى تعريف البلاغيين لعلم المعانى إذ يقول "السكاكى": «علم المعانى هو تتبع خواص تركيب الكلام فى الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره»[2].

ويظهر من هذا التعريف مدى التشابه بين علم النحو وعلم المعانى، ويؤكد ذلك بتطبيق عملى "عبد القاهر الجرجانى" بقوله : «هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا، وخطؤه إن كان خطأً، إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معانى

---

(١) د. تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية [دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١م]، ص ٣٤١، ٣٤٢.

(٢) السكاكى، مفتاح العلوم [ط التقدم العلمية، القاهرة، ١٣١٩ هـ]، ص ٧٢، القزوينى، الإيضاح [ط دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ١٩٨٨م]، ص ٨٤.

النحو قد أصيب به موضعه، ووضع فى حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل فى غير ما ينبغى له، فلا ترى كلامًا قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معانى النحو وأحكامه ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه»[1] .

وبتأمل النص السابق، نلاحظ أن عبد القاهر يبين أن علم المعانى هو فى حقيقته (معانى النحو)، ويرجع مفاهيمه إلى (أصول النحو) وإلى (أبواب النحو).

ويمكن مما سبق حصر أوجه الشبه والاختلاف بين علم النحو وعلم المعانى وهى :

١- يفترق النحو عن علم المعانى فى كون منهج النحو تركيبيًا، على حين يكون منهج علم المعانى تحليليًا لمعرفة جمال الأسلوب.

٢- يبدأ علم النحو بدراسة المبانى وغايته الوصول إلى المعانى، على حين يبدأ علم المعانى بدراسة المعنى متجهًا به إلى المبنى، فيكون معاكسًا لعلم النحو، وهذا الانعكاس ليس معناه تناقضًا بين العلمين، ولكنهما متكاملان بحيث لا يستغنى أحدهما عن الآخر[2] .

ومما يدل على التكامل بين العلمين أن أصحاب علم المعانى سلموا بالأصول العامة التى وضعها النحاة، وأول ما قبلوه من ذلك أن الأصل فى كل جملة أن يكون لها ركنان أساسيان لابد منهما فى تكوينها «المسند إليه والمسند»، ثم ارتضوا أن الأصل فى هذين الركنين أن يكونا مذكورين ظاهرين، لا محذوفين ولا مضمرين[3] . وهو ما يعرف بـ (قرينة الإسناد).

كما أخذ علماء المعانى عن النحاة أصولاً معنويةَ الطابع هى ألصق بحقل دراستهم، وأضافوا إليها ما يناسب غايتهم، وأكبر هذه الأصول على الإطلاق ما يتصل بـ(أمن اللبس) أو (الإفادة).

ويمكن تفسير علة التشابه بين العلمين (علم النحو وعلم المعانى) فى كون علم المعانى يبدأ من حيث انتهى علم النحو، ولم يَبْنِ قواعده إلا على جهود السابقين فى علم النحو؛ ومن ثم فكل منهما يكمِّل الآخر، هذا بالإضافة إلى أن غاية علم المعانى تتعدى الصحة النحوية .

---

[1] عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص ٦٧.

[2] د. تمام حسان، الأصول، ص ٣٤٤.

[3] السابق نفسه، ص ٣٤٥.

وتطمح إلى المعانى الذوقية والتأثيرات الجمالية؛ لعدم رضاهم عن جفاف النحو وطلبهم الراحة منه، وإن كنت أرى أن علم النحو لم يفتقد الغاية الجمالية و لم يغفل عنها، فالقرائن النحوية تقف مع القرائن الحالية جنبًا إلى جنب، أما ما يميز علم المعانى حقًّافهو أنه يخضع ما توصل إليه من معايير ذوقية إلى فكرتى العدول والاستصحاب[1] .

ويبين الزمخشرى الصلة بين علم النحو وعلم المعانى بقوله : «أن النحوى وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوى وإن تملك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع فى علمين مختصين بالقرآن وهما : علم المعانى وعلم البيان»[2] .

سادسًا : دور القرائن فى التحليل اللغوى :

وترجع أهمية القرائن فى التحليل النحوى واللغوى إلى أنها تمثل علاقات الوظائف التى تمد الجملة بالمعنى الأساسى باعتباره معنىً عميقًا لها، والذى قد يكون مشروطًا بشروط دلالية معينة حتى يصح وضعه فى هذه الوظيفة النحوية أو تلك، مع الشروط التى تحددها البنية الأساسية فى الصيغة والرتبة والورود النحوى والعلامة الإعرابية وغيرها من الشروط اللغوية التى بناء عليها يمكن أن يقال إن هذه الكلمة (فاعل) أو (حال) أو (نعت) مثلاً[3] ، كاشتراط أن يكون الفاعل اسمًا وأن يكون الحال مشتقًا، واشتراط أن يكون النعت مشتقًا أو شبيهًا بالمشتق، أو يكون التمييز جامدًا، وهذه كلها شروط تتعلق بالصيغة، وأما اشتراط أن يكون الفاعل بعد الفعل، وأن يكون خبر (أن) بعد اسمها، إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فهذه رتبة، وأما شروط الورود فالمراد به هنا اشتراط أن ترد الكلمة المعينة مصاحبةً لصيغةٍ معينةٍ، مثل : (لم + الفعل المضارع)، و(أن + الفعل)، و(قد + الفعل المضارع أو الماضى)، و(إن + الجملة الاسمية)، وهذه تعد شروط ورود لفظية، وهناك شروط معنوية كاشتراط أن يكون التمييز بمعنى (مِنْ) واشتراط أن يكون الظرف متضمنًا معنى (فى) ... وهكذا[4] .

---

[1] د. تمام حسان، الأصول، ص ٣٤٩، والمقصود بالعدول هو : ما رجَّحت فيه العرب العدول عن الأصل وأعطته من الاعتداد به ما رقى إلى مستوى الصواب المعتمد على قاعدة، أما الاستصحاب فقد سبق تعريفه، ينظر حاشية ص ٣١، وابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب، ص ٤٥ : ٤٦.

[2] الزمخشرى، الكشاف [ط مصطفى بابى الحلبى، القاهرة، ١٩٦٦م]، ١ / ١٦.

[3] د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة [ط المدينة، القاهرة، ١٩٨٣م]، ص ٤٢.

[4] السابق نفسه، ص ٤٣.

وأما الجانب الثانى الذى يشترك مع السابق فى إمداد الدلالة، فهو اختيار الكلمة المنطوقة التى تشغل وظيفة أخرى فى الجملة الواحدة، وبذلك يكون التفسير الدلالى النحوى مركبًا من المعنى الأساسى، وهو معنى العلاقات بين الوظائف النحوية بشروط، ومن اختيار المفردات التى تشغل هذه الوظائف معًا. وهناك قوانين تنظم هذا الاختيار، ويكون كل متكلم مزودًا بها، وإذا لم يكن عارفًا لهذه القواعد التى تساعد على الاختيار فإنه لا تكون لديه الكفاية أو اللباقة أو (القدرة اللغوية) التى تساعد على تركيب جملة تركيبًا صحيحًا معينًا، وبناءً على هذا الاختيار الذى تتوقف عليه الوظائف النحوية أيضًا، إذ أنها لا تكون من فراغ لتحقق درجات الصحة النحوية، أى أن بعض الكلمات تكون أكثر استجابة من كلمات أخرى غيرها، فتصبح كل منهما معبرة عن خصيصة من خصائص الأخرى، وتتدرج هذه الخصائص وتتميز، وعندما تنضم كلمات فى علاقات نحوية بحيث تكون كل منها لها خصائص الأخرى، يكون التركيب فى هذه الحالة على درجة عالية من الصحة النحوية، أما إذا انكسرت قاعدة الاختيار هذه فى تعبير ما، فإنه يكون فى هذه الحالة على درجة من الصحة النحوية أقل منه. وهذا ما أسماه سيبويه بـ (المستقيم الكذب)[1]. ومنه قوله (شربت ماء البحر)، (حملت الجبل)، أما قولك (قد زيدًا رأيت) فهو من (المستقيم القبيح)،فبالرغم من صحة التركيب فى الجمل السابقة، إلا أنها غير صحيحة دلاليًا، فإنه يستحيل أن يُشرب ماء البحر، كما يستحيل أن يحمل الجبل أما الجملة الثالثة فهى غير صحيحة نحويًا لتقدم المفعول دون قرينة، فقد حدث انكسار فى قاعدة الاختيار مما جعل الكلام أقل صحة، ويمكن أن نحصر قواعد انكسار الكلام فى ثلاثة أقسام :

أ- انتهاك التصنيف المعجمى : مثل طار القلب ونام الليل وانكسر الورق.

ب- تصادم مع الخصائص الاختيارية : مثل : (شربت ماء البحر وحملت الجبل).

جـ- تصادم مع خاصية التصنيف الدقيق : مثل : حضر زيدٌ غدًا وسيحضر أمس[2] .

وهناك قواعد للأنواع الكثيرة التى يمكن أن يكون فيها تعارض أو تصادم أو انتهاك من أى نوع، وهذا ما جعل النحاة والبلاغيين يفسرون الجمل التى يحدث فيها تصادم بين قواعد الاختيار على المجاز وليس على الحقيقة فهو طريق من طرق الاتساع فى اللغة إذ يُجمع فيه بين

---

[1] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون [ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م]، ١ / ٢٥، ٢٦.

[2] د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص ٤٤، ٤٥.

اللفظين لا يكون أحدهما من خصائص الآخر كما هو الحال فى قوله تعالى : ﴿واسأل القرية﴾ (يوسف : ٨٢)، وقوله تعالى : ﴿واخفض لهما جناح الذل﴾ (الإسراء : ٢٤)، وهذا مجاز لأن القرية لا تُسأل وإنما يُسأل أهل القرية، ولأن الذل ليس له جناح، وإنما الجناح للطائر، فعندما وقع الفعل (اسأل) على القرية، أو اخفض (الجناح) للذُل، اجتمعت كلمات من تصنيف معين مع كلمات أخرى من تصنيف آخر، وليس كل منهما من خصائص الأخرى فاكتسبت هذه الكلمات الصفة الجديدة لها : طريق التصادم مع قواعد الاختيار.

وإذن هناك محاور ترتكز عليها الجملة التى تُعد صحيحة نحويًا[1] ودلاليًا فى اللغة هى :

١-وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسى (قرائن معنوية ولفظية).

٢-مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة.

٣-علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.

٤-السياق الخاص الذى ترد فيه الجمل سواءً أكان سياقًا إنشاءً أم إخبارًا نفيًا أم إثباتًا.

وقد أجمع جمهور النحاة على أن هناك قواعد أصلية وأخرى فرعية مترتبة عليها، وما هذه وتلك إلا القرائن التى نُعنى بها فى هذا البحث نحو قولهم : «ألاّ يتقدم الخبر على المبتدأ» فهذه قاعدة أصلية، وكذلك قاعدة رفع الفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، وتقدم الفعل على الفاعل، وتقدم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله... إلخ.

ومن هذه القواعد قاعدة هامة يتوقف عليها فهم المعنى هى قاعدة (أمن اللبس) وهى التى تقول : «الأصل فى الكلام أن يوضع لفائدة»[2] ، ويتبعها قرائن أخرى تحدد تلك الفائدة منها مثلاً :

١-الإعراب إنما دخل الكلام فى الأصل لمعنى.	(قرينة إعراب)
٢-الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة وفى الخبر أن يكون نكرة	(قرينة بنية)
٣-الأصل فى الصفة أن تصحب الموصوف	(قرينة تضام)
٤-لا يجوز تقديم (الفاعل) على فعله	(قرينة رتبة)

---

(١) د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص ٤٦.

(٢) د. تمام حسان، الأصول، ص ١٤٠، ١٤١.

٥-الأصل فى الجزاء أن يكون بالحرف (قرينة الأداة).

فإذا عَرَف النحاة : هذه الأصول العامة أو القواعد الأصلية وهى أكثر ما توجد فى (التعريفات) وإليك مثال : فقد عَرَّف النحاة (الفاعل) بأنه «الاسم المرفوع الذى تقدمه فعل مبنى للمعلوم، ودل على من فعل الفعل أو ما قام به الفعل»[1] .

فقد ورد فى هذا التعريف قواعد أصلية أو قرائن مبينة له وهى على النحو الآتى :

١-الفاعل اسم (بنية، قرينة لفظية)

٢-الفاعل مرفوع (إعراب، قرينة لفظية)

٣-الفاعل يتقدمه الفعل (رتبة، قرينة لفظية)

٤-الفعل مع الفاعل مبنى للمعلوم (بنية، قرينة لفظية)

٥-الفاعل ما دل على من فعل الفعل أو من قام بالفعل. (إسناد، قرينة معنوية).

وبهذه القرائن مجتمعة تحقق تعريف الفاعل.

وهكذا تكون القرائن اللفظية والمعنوية والخارجية علامات على المعنى المراد توضيحه، فإذا عُدِل عن إحدى هذه القرائن بأن يُنصَب الفاعل مثلاً كما فى قولهم : «خرق الثوبُ المسمارَ» أو يتقدم المفعول عليه، فلابد من قرينة ترجح المعنى، ومن هنا تظهر أهمية القرائن فى القضاء على الكثير من المشكلات التى أحدثها العامل النحوى كالتقدير الفلسفى البعيد عن اللغة أحيانًا ومشكلة التأليف، ورواية الشعر والاختلاف فى ألفاظ الحديث الشريف... إلخ، وهو ما سنحاول إثباته فى هذا البحث.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل [عالم الكتب، بيروت، د.ت]، ٢ / ٧٤.

الباب الأول

القرائن اللفظية بين اللغويين والأصوليين

الفصل الأول :

القرائن الصوتية

أولاً : قرينة الإعراب

١ ـ عند اللغويين :

الإعراب لغة :

هو الإبانة والتبيين، ومنه : فلان أعرب عن حاجته إذا أبان عنها، ومنه قول رسول الله "صلى الله عليه وسلم" : «الثيب تُعرِب عن نفسها».

واصطلاحًا :

هوما فى آخره إحدى الحركات أو أحد الحروف لفظًا أو تقديرًا، بواسطة العامل صورةً أو معنى، وقيل هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل[1].

وهذا هو المفهوم الضيق له، أما مفهومه الواسع : (فيتعلق ببيان موضع الكلمة ووظيفتها لما جاورها من الكلمات، ومواضع الجمل بعضها من بعض، وما يعين على ذلك ويكون بمثابة الوسائل أو الأدوات أو العلامات الدالة)[2].

إن الإعراب بهذا المفهوم نوع من أنواع التحليل النحوى، له أثره فى الدرس اللغوى بعامّة، إذ يعين على تحديد وإدراك المعنى الذى هو غاية كل حقول الدرس اللغوى، على الرغم من أن التركيب قد يفتقر إلى قرينة أخرى تقوى الإعراب أو تسانده أو تمنحه الصلاحية التى بها يتضح المعنى، وبذلك يخرج (الإعراب) عن مفهومه الضيق الذى يقابل البناء؛ ومن ثم اختلف موقف النحاة قديمًا وحديثًا تجاه مصطلح الإعراب، فمنهم من توسع فيه، فجعله يشمل النحو كله، وهذا معنى قولهم (علم الإعراب)، أى العلم الخاص بتوضيح أحكام النحو والإعراب (هنا لا يقصد به المصطلح الخاص أو الدراسة المحدودة لأواخر الكلم، بل يقصد به توضيح المعانى الوظيفية المختلفة)[3]، وهذا مذهب الجمهور، قال "الزركشى" فى برهانه : «الإعراب يبين المعنى، وهو الذى يميز المعانى، ويوقف على أغراض المتكلمين، بدليل قولك : "ما أحسن زيدًا، ولا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ"،

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١ / ٧٢، الجرجانى، التعريفات، ص ٣٣٧.

(٢) د. طاهر سليمان حمودة، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى [ط دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦م]، ص ١٤٧.

(٣) د. محمد صلاح الدين بكر، مبحث نظرة فى قرينة الإعراب، الرسالة العشرون، الحولية الخامسة من حوليات آداب الكويت، ص ١٣.

وكذلك فرقوا بالحركات وغيرها بين المعانى، فقالوا : (مِفتح) بكسر الميم للآلة التى يُفتح بها، و(مَفتح) بفتح الميم لموضع الفتح، و(مِقص) بكسر الميم للآلة و(مَقص) بفتح الميم للموضع الذى يكون فيه القص، ويقولون : امرأة طاهر من الحيض لأن الرجل يشاركها فى الطهارة»[١]. ويتضح من النص السابق مبالغة الزركشى فى إطلاقه مصطلح الإعراب على علم النحو، وما فيه من تغيير أواخر الكلم، والترتيب، وعلم الصرف وما يشمله من هيئة الكلمة وصيغتها، وكيف أنه خلط بين العلامة فى آخر الكلمة المعربة والعلامة داخل بنية الكلمة، وهو ما استدل عليه بالفرق بين اسم الآلة واسم المكان لتغير الحركة، فهذا إسراف لا يؤيده الواقع اللغوى، فعلم النحو له موضوعاته الخاصة به، وكذلك علم الصرف.

ومن ناحية أخرى، فإن الناظر إلى أنواع الكلم يرى أن بعضها يقبل التغير الإعرابى فى آخره، وبعضها الآخر يأبى هذا التغير، إما لتعذر ظهور الحركة على المفرد، أو لِثقله، أو لأن العنصر الذى يستحق الإعراب مركب، والمركب لا تظهر عليه الحركات، والذى يقبل الإعراب من المفردات هى الكلمات المتمكنة التى تتوافر فيها الصفات الآتية :-

أ- أن تخلو من شبه الحرف لفظيًا ومعنويًا.

ب-أن تكون ذات أصل اشتقاقى قوامه الأصول الثلاثة : فاء الكلمة وعينها ولامها.

ج-أن تكون ذات صيغة صرفية.

د- يضاف إلى ذلك -وإن لم يكن شرطًا فى التمكن- أن تكون الكلمة منتهية بحرف تظهر عليه العلامة الإعرابية دون تعذر أو ثقل.

وتتحقق هذه الشروط للأسماء والأوصاف بحسب الأصل، وللمضارع الصحيح الآخر بعلة الشبه شريطة ألا تتصل به إحدى النونين (نون التوكيد ونون النسوة)[٢].

وأما المضيقون لمفهوم الإعراب فقد تزعمهم قديمًا "محمد بن المستنير" (ت ٢٠٦ هـ)

---

[١] الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،[دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،١٩٥٧م]،٣٠١/١ : ٣٠٢، أحمد بن فارس، الصحابى فى فقه اللغة، تحقيق د. مصطفى الشويمى [بيروت، ١٩٦٣م]، ص ١٩.

[٢] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن [ط عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣م]، ص ١٩٨.

المعروف بـ "قطرب"[١]، وتابعه كثيرون من القدماء والمحدثين[٢]، فهم ينكرون أية صلة بين الإعـراب والمعنى، وهذا أيضًا إجحاف لا يؤيده الواقع اللغوى؛ لأن هذا الفريق يجعل الحركـات الإعرابيـة مـن مظاهر طلب الخفة هربًا من ثقل الإسكان، فمثل الحركات فى رأيه مثل التخلص بالكسر مـن التقـاء الساكنين، ومثل اجتلاب همزة الوصل وحركتها اتقاءً للبدء بالساكن.

وقد فند بعض الباحثين المحدثين[٣] مزاعم هذا الفريق مستدلين بالأدلة الآتية :-

أ- أن علامات الإعراب ليست كلها حركات، فقد يُدَل على الإعراب بالحرف، ولم يقـل أحـد إن الحروف من وسائل طلب الخفة.

ب-أن بعض المفردات تشتمل على مناسبة صوتية لحركة الإعراب، كالذى يلاحظ فى تغيـير حركـة الراء فى كلمة (امرئ) بحسب تغير حركة الإعراب، فتقول : «قال امـرؤ القيـس – قـرأت امـرأ القيس– عجبت لامرئ القيس».

ج-أن القرآن الكريم نزل معربًا، وتلقته الآذان عن الشفاه، فما سمعنا يومًا أن واحدًا من القراء روى اطراد الإسكان ولو على سبيل الشذوذ[٤]. وكذلك الحديث الشـريف ينقـل بـاللفظ أو بـالمعنى عن طريق العرب أو الأعاجم، فلم نجـد أحـدًا يـروى عـن النبى "صلـى الله عليـه وسـلم" نصًـا سُكِّنتْ فيه أواخر الكلمات.

د- أن الشعر العربى وصل إلينا معربًا، وما كان له أن يكون إلا معربًا؛ لأن كميات حـركة الإعراب محسوبة فى وزنه وهى جزء أصلى من قافيته، وروح الشعر هى الحركات لا سَـوَاكِن الحـروف، لأن الشعر إنشاد، والإنشاد لا يكون على ساكن[٥].

---

[١] الزجاجى، الإيضاح فى علـل النحـو، تحقيـق د. مـازن المبـارك [دار النفـائس، بـيروت، ط ٥، ١٩٨٦م]، ص ٧٠، ٧١، د. خليل عمايرة، العامل النحوى بين مؤيديه ومعارضيه [مطبوعات اليرموك، ١٩٨٥م]، ص ٦٥، ٦٦.

[٢] ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابيـة، ص ١٨٦، د. إبراهيـم أنيـس، مـن أسـرار اللغـة، [الأنجلـو المصريـة، القـاهرة، ١٩٩٤م]، ص ٢٥٤ : ٢٥٧.

[٣] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٩٧، د. رمضان عبد التواب، فصول فى فقه العربية [ط الخانجى القـاهرة، ١٩٨٧م]، ص ٣٧٣، د. خليل أحمد عمايرة، العامل النحوى بين مؤيديه ومعارضيه، ص ٧٩.

[٤] د. رمضان عبد التواب، فصول فى فقه العربية، ص ٣٨٥ : ٣٨٦.

[٥] السابق نفسه، ص ٣٨٦ : ٣٨٧.

هـ- المعنى قد يتوقف على الإعراب فى بعض الحالات، كما فى قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ (التوبة : ٣١).

و- أن الاعتداد بالحركة فى القافية كان وراء تقسيمها إلى مطلقة ومقيدة، ذلك ردًا على من ينكر صلة الإعراب بالمعنى ويجعله سعيًا إلى طلب الخفة[١] .

وبين الموسعين لمفهوم الإعراب والمضيقين له، ظهر فريق آخر تزعمه "ابن جنى"، إذ اتخذ مذهبًا متوسطًا بين المذهبين، فهو يتفق مع جمهور النحاة فى كون الإعراب هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ[٢] ، إلا أنه لم يكتف بهذا، فاستدرك موضحًا أن قرينة الإعراب قد تقصر عن بيان المعنى، فتفتقر إلى قرائن أخرى مقوية لها، فقد يكون المعنى المعجمى فى قولهم : (أكل يحيى الكمثرى) قرينة على فهم المعنى يكون (يحيى) آكل و(الكمثرى) هى المأكول، وقد تكون الرتبة هى الموضحة للمعنى، كما فى قولهم : (ضَرَبَتْ هذا هذه، وكلّم هذه هذا)، فتاء التأنيث فى الفعل دلت على تأنيث الفاعل بالرغم من تأخيره، وكذلك فى المثال الثانى، ذُكِّر الفعل لتذكير الفاعل، وقد تتضافر المطابقة فى النوع والعدد مع الإعراب للدلالة على المعنى، كما فى قولهم : (أكرم اليَحْيَان البُشْرِيَّيْنِ، ضرب البشريِّين اليحيَون)، كما التفت "ابن جنى" إلى قرينة الحال والمشاهدة، قال : «لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت : كلّم هذا هذا فلم يجبْهُ»[٣] ، فقد دلت قرينة الحال على أيهما الفاعل وأيهما المفعول، ونلاحظ أن"ابن جنى" من النحاة الأوائل الذين وضحت لديهم فكرة المعنى النحوى، ووظائف القرائن النحوية المختلفة فى الدلالة وليس الإعراب وحده الذى يوضحه.

وقد سلك الدكتور "تمام حسان" مسلك "ابن جنى" فى وضع قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية فى موضعها التى تستحقه فى إطار نظرية (القرائن النحوية)، فلمَ يدَّعِ لها ما ادعاه النحاة القدماء، و لم يخص بعضها بالدلالة، كما فعل الأستاذ "إبراهيم مصطفى"، و لم يجردها من دلالتها اللغوية تمامًا كما فعل "قطرب" وتابعوه، بل فصَّل القول فى العلاقات المتشابكة فى الجملة، ودلائل

---

[١] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٩٨، د. رمضان عبد التواب، فصول فى فقه العربية، ص ٣٨٧، د. عبد الواحد وافى، فقه اللغة [ط القاهرة، ١٩٥٦]، ص ٢٠٩.

[٢] ابن جنى، الخصائص، ١ / ٣٥.

[٣] السابق نفسه، ١ / ٣٥.

هذه العلاقات أو القرائن النحوية التى تكشف عن هذه العلاقات، وأعطى كلا منها ما يستحق عن طريق الوصف الموضوعى من خلال نظرة علمية وصفية، فالعلامة الإعرابية لدى الدكتور "تمام حسان" مبنى من مجموعة (مبانٍ) هى :

الصورة الإعرابية والرتبة والصيغة والجدول والإلصاق والتضام والرسم الإملائى، مع مجموعة (معانٍ) هى : التسمية والحدث والزمن والتعليق والمعنى الجملى، ويتم على أساسها جميعًا التفريق بين أقسام الكلم فى العربية[1].

ومما سبق يتضح أن لمصطلح الإعراب مفهومين، أولهما : الوظيفة التى تقوم بها الكلمة داخل التركيب، وهو يشمل النحو كله والصرف أيضًا، وهذا ما نُعنى به. وثانيهما : هو تغير العلامة فى آخر الكلمة حسب تغير العامل كما هو الحال فى مصطلح المعنى، فمنه المعنى الوظيفى، المعنى التركيبى،والمعنى الدلالى[2].

ويجدر بنا أن نوضح فى قرينة الإعراب ثلاثة مصطلحات تتصل بها اتصالاً وثيقًا، ألا وهى : الموقع، الحالة الإعرابية، العلامة الإعرابية، أما الموقع الإعرابى فهو : الوظيفة النحوية المعينة -والذى يحدد الوظيفة النحوية هو نظام بناء الجملة وعلاقة الإسناد وعلاقة العناصر الإسنادية بغيرها- فالفاعلية مثلاً موقع إعرابى يشغله الفاعل، والفاعلية وظيفة نحوية تشكل مع الفعل جملة معينة، والخبرية موقع إعرابى يشغله الخبر، وهى تشكل مع المبتدأ الذى يشغل وظيفة الابتداء أو موقع الابتداء جملة معينة. وهكذا كل موقع إعرابى معين له حالة إعرابية خاصة به، فالفاعلية حالتها الإعرابية الخاصة بها هى الرفع، والمفعولية حالتها الإعرابية هى النصب، والإضافة حالتها الإعرابية هى الجر.

وقد حددت اللغة الحالات الإعرابية لكل موقع معين، وهى محدودة. أما ما يشغلها من

---

[1] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧ وما بعدها، البيان فى روائع القرآن، ص ٢٠٨ : ٢٠٩، د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص ٢٨٩.

[2] "فالمعنى الوظيفى يقصد به دور الكلمة فى التركيب من حيث فاعليتها أو مفعوليتها، المعنى التركيبى هو ما يُعرف بالإسناد بين مفردين لتكوين تركيبٍ مُعَيَّنٍ كالجملة الاسمية، أما المعنى الدلالى فيأتى نتيجة لعدد من المعانى المختلفة فى تركيب الجملة، منها المعنى الصرفى، والمعنى النحوى، والمعنى المعجمى". ينظر : د. تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة [الدار البيضاء ١٩٨٦م]، ص ١٩٤: د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث، ص ٢٢٢.

عناصر لغوية فهى متعددة، فقد يكون الخبر أحد هذه العناصر (اسمًا معربًا صحيحًا أو معتلاً، جملة اسمية أو فعلية، المبنيات بأنواعها، أو مصدرًا مؤولاً، جارًا ومجرورًا أو ظرفًا). والحالة الإعرابية لموقع الخبرية واحدة هى الرفع. والعلامة الإعرابية دليل الحالة الإعرابية، وقد تظهر العلامة أو لا تظهر، وهى لا تظهر فيما ذُكر إلا مع الاسم المعرب الصحيح الآخر، وتقدر فى المعتل الآخر، وفيما عدا ذلك لا توجد علامة إعرابية[1].

فهناك للدلالة على حالة الرفع مثلاً : الضمة فى الأسماء المعربة الصحيحة الآخر، والألف فى المثنى، والواو فى الأسماء الستة، وجمع المذكر السالم، والنون فى الأفعال الخمسة. وهكذا يكون الموقع والحالة والعلامة ركائز يعتمد عليها المُعْرِب، فعندما نقول : خبر مرفوع وعلامة الرفع الضمة الظاهرة، فكلمة (خبر) تشير إلى الموقع، و(مرفوع) تشير إلى الحالة الإعرابية، (علامة الرفع الضمة الظاهرة) تشير إلى العلامة الإعرابية.

ولما كانت المواقع غير محدودة على حين تكون الحالة الإعرابية محدودة، فقد أدى ذلك إلى اشتراك أكثر من موقع فى حالة إعرابية واحدة، فموقع الخبرية والابتدائية والفاعلية حالتها الرفع، وكذلك المفعولات الخمسة (المفعول به، المفعول معه، المفعول فيه، المفعول لأجله، والمفعول المطلق)، والمستثنى، والحال المفرد، والتمييز، بالإضافة إلى الفضلات المشبهة بالعُمد، كاسم إن وأخواتها وخبر كان وأخواتها واسم (لا) النافية للجنس وخبر (ما) و(لا) العاملة عمل ليس، فحالتها جميعًا النصب[2] فأدّى ذلك إلى الإلباس والإشكال.

وهكذا نرى أن الموقع والحالة الإعرابية، بالإضافة إلى العلامة الإعرابية، تتعاون مع الوسائل الأخرى فى ترابط أجزاء الجملة ووضوحها، وكل ما يؤدى إلى الوضوح وعدم اللبس يؤدى بالضرورة إلى التماسك والترابط.

والإعراب نوعان : أولهما الإعراب الظاهر، ويكون مع الأسماء المتمكنة الصحيحة، والفعل المضارع غير المسند إلى نونى النسوة والتوكيد. وثانيهما : الإعراب المقدر وهو ما لا يظهر على آخر الكلمة، وإنما يقدر لتعذر ظهوره، أو لثقله، ومن ذلك :

---

[1] د. محمد حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة العربية [الكويت، ١٩٨٢م]، ص ١١٨ : ١٢٠، د. خليل عمايرة، العامل النحوى بين مؤيديه ومعارضيه، ص ٤٦ : ٤٧.

[2] الرضى، شرح الكافية [بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت]، ١ / ٦١ : ٦٣، ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٩٦.

أ- الاسم المقصور والمضارع المعتل بالألف، تقدر الحركة عليهما للتعذر.

ب-الاسم المنقوص والمضارع المعتل الآخر بالياء أو الواو، تقدر الحركة عليهما للثقل فى حالة الرفع لهما وحالة الجر للمنقوص[1].

ج-المبنيات من الأسماء، والضمائر الشخصية، والإشارات، والموصولات، ومبنيات الظروف، والمضارع المبنى.

د- الماضى والأمر إذا وقعا موقعًا يستحق الإعراب.

هـ- المركبات التعددية.

و- الجمل ذات المحل وهى التى تحل محل المفرد.

ز- العناصر التى لا تستحق الإعراب لاعتماد معناها على أمور أخرى غير الإعراب، كالافتقار، والاختصاص، والرتبة، كالحروف والأدوات، وجوامد الألفاظ غير المتصرفة كعسى وليس وبئس... إلخ.

ح- وأخيرًا يأتى عنصر مركب هو المصدر المؤول، الذى ينسب لما يستحقه المصدر الصريح[2].

فإذا كانت هذه الطوائف لا يتبين معناها بالعلامة الإعرابية، فإن نسبتها إلى تقدير الحركة لا تعد قرينة، لأن من شأن القرينة أن تقود الفهم لا أن يخترعها الفهم؛ لأن القرائن سابقة وموضحة لكل مبهم فى سياق اللغة. وهكذا لم تؤد العلامة الإعرابية هنا إلى وضوح الدلالة؛ ومن ثم افتقر السياق إلى قرائن أخرى تتعاون معها لتوضيح المعنى، سواء أكانت قرينة لفظية أم غير لفظية توضح المقصود، وليس معنى ذلك أننا ننكر دور قرينة الإعراب، فبها يُحدد كون الكلمة عُمدة أو فضلة؛ ومن ثم تُحدد وظيفة الكلمة داخل التركيب، لأننا نتعامل بالجمل على حد قول "فندريس".

ومن هنا ندرك قول النحاة : إن الإعراب يؤتى به للفرق بين المعانى[3] . وقد عبر "ابن قتيبة"

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين [صيدا، بيروت، ١٩٨٠م]، ٢ / ٨١، د. محمد صلاح الدين بكر، نظرة فى قرينة الإعراب، ص ٣٧.

[2] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٩٩ : ٢٠٠.

[3] الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، ص ٦٩، ابن يعيش، شرح المفصل، ١ / ٨٤، د. خليل عمايرة، العامل النحوى بين مؤيديه ومعارضيه، ص ٨٠.

عن أهمية الإعراب ودوره فى الفرق بين المعانى، فذكر أن الإعراب «جعله الله وشيًا لكلامها، حليةً لنظامها، وفارقًا فى بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول، لا يُفرِّقَ بينهما إذا تساوت حالاهما فى إمكان الفعل أن يكون لكلٍّ واحدٍ منها إلا (بالإعراب)، ولو أن قائلاً قال : (هذا قاتلٌ أخى) بالتنوين، وقال آخر : (هذا قاتلُ أخى) بالإضافة، لدلَّ التنوين على أنه لم يقتله، ودلَّ حذف التنوين على أنه قد قتله، ولو أن قارئًا قرأ : ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ (يس : ٧٦) وترك طريق الابتداء بـ(إنّا)، وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب (أنّ) بالقول، كما ينصبها بالظن، لقَلَبَ المعنى عن جهته وأزاله عن طريقته، وجعل النبى عليه السلام محزونًا لقولهم، (إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون)، وهذا كفر ممن تعمده»[1] أفلا ترى الإعراب كيف فرق بين هذين المعنيين ؟

وهكذا نلاحظ من نص ابن قتيبة كيف أن الإعراب مفرق بين المعانى، وقد أعجبتُ بلفظة (قد) فهى تدل على أن الإعراب ليس دائمًا هو المفرق، وإنما يحتاج فى أوقات كثيرة إلى قرائن أخرى توضح المعنى، والمعنى المقصود هنا قد وضحه الدكتور "حماسة عبد اللطيف" بقوله :

والمعانى التى يشير إليها "ابن قتيبة" هى المعانى الوظيفية، كالفاعلية والمفعولية، الإضافة، ورفع الفعل وجزمه، وكون الجملة بعد القول محكية، أو مصدرًا مؤولاً، ولابد أن يترتب على اختلال الوظائف اختلال فى الدلالة الاجتماعية، لكن الذى يعنى النحوى هو إقامة الوظائف النحوية على معنى الوجه المطلوب[2] .

وندرك من أمثلة "ابن قتيبة"، أنه يستعين بالموقف والسياق على تحديد الوظائف النحوية، ففتح همزة (إنا نعلم ...) إلخ وترك طريق الابتداء بها يقلب المعنى عن جهته، ويزيله عن طريقته، وجهتُه هى جعل (إن) مكسورة الهمزة بعد (القول) عن طريق الابتداء بها، حتى لا يترتب على تحويله من هذه (الجهة) تحويل المعنى الدلالى المستفاد من الموقف وهو عدم حزن النبى –ضرورة– من قولهم ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ (يس : ٧٦)، ..... فنجد "ابن قتيبة" هنا يجعل الإعراب أحد العناصر التى تحدد المعانى الوظيفية، و لم يجعله وحده الفارق بين هذه المعانى.

---

[1] ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن [تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية بيروت، ١٩٨١م]، ص ١٤ : ١٥.

[2] د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص ٢١٥.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن المعنى هو الذى يقود إلى تحديد الإعراب وليس العكس، كما يرى بعض النحاة المحدثين[١] ، إذ لا يُستطاع التوصل إلى إعراب ألفاظ الجملة إلا عن طريق فهم المعنى العام لها، أو فهم العلاقات المعنوية بين الألفاظ، وقد دفع هذا النحاة إلى القول بأن (الإعراب فرع المعنى).

وقد ظهر ذلك عند "ابن هشام" فيما حكاه«أنه عندما سُئل أحد النحاة عن إعراب لفظ (كلالة) فى قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ (النساء : ١٢)، فقال أخبرونى ما (الكلالة) ؟ ! فقالوا : (الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل) فقال : هى إذن تمييز»[٢] ، وكذلك قوله تعالى : ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾ (البقرة : ٢٥٩)، فإن ظاهر اللفظ يجعل (مائة) منصوبة بـ (أمات) وهذا غير صحيح فلا يتفق ومعنى الجملة، لأن الإماتة هى سلب الحياة وهى لا تمتد والمعنى الصحيحى أن (أماتة) هنا يتضمن معنى ألبثه وعلى هذا فإن بنية هذه الجملة هى : «ألبثه ا لله ميتًا مائة عام»[٣].

كما نجد أن الإعراب هو الذى يبين أركان الإسناد من مسند ومسند إليه، ومسلك كل منهما من خلال العلامة الإعرابية، هذا بالرغم من التجوز فى (قرينة الرتبة)، كما فى قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر : ٢٨)، فقد دلت علامة النصب فى (لفظ الجلالة) على كونه مفعولاً، كما دل رفع (العلماء) على كونه فاعلاً ونظيره قوله تعالى ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (البقرة : ١٢٤)، وكذلك قوله عز وجل : ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى﴾ (النساء : ٨)، وهكذا

---

[١] د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٣٧ وما بعدها، د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٢٠٠.

[٢] ابن هشام، مغنى اللبيب، تحقيق محيى الدين عبد الحميد [طبعة بيروت، ١٩٩١م]، ٢ / ٦٠٦ : ٦٠٧، حيث يبين توجُّهَ هذا النحوى وخطأه بأن معنى تفسيره أنه حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر، ثم جئ (بالكلالة) تمييزًا، وهذا القول ينقض الغرض الذى من أجله حذف الفاعل، فلا نجد فى كلامهم مثل : "ضُرِبَ أخُوك رجلاً"، والصواب فى الآية أن (كلالة) بتقدير مضاف أى ذا كلالة، وهو إما حال من ضمير (يُوَرثُ) فكان (ناقصة) ويورث خبر أو (تامة) فيورث صفة، ومن فسر الكلالة بالميت الذى لم يترك ولدًا ولا والدًا فهى أيضًا حال أو خبر، وهذا الرأى لا يحتاج إلى مضاف ومن فسرها بالقرابة فهى مفعول لأجله.

[٣] السابق نفسه، ٢ / ٦٠٨، ينظر د. حلمى خليل، العربية والغموض [ط ١دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م]، ص ٢١٩.

بَينتْ العلامة الإعرابية (المسند، المسند إليه)، فكان ذلك سببًا في إقامة الوزن الشعرى، كما في قول ذى الرمّة :

أستحدثَ الركبُ من أشياعِهم خَبرًا أم عاوَدَ القلبَ مِنْ أطرابهِ طَرَبُ[1]

وعلى ذلك فإذا فُقدت العلامة الإعرابية وخِيف اللبس، التزم الكلام ضربًا واحدًا فلا يكون تقديمًا ولا تأخيرًا.

كما تقوم العلامة الإعرابية بدور كبير فى تحديد معانى الأدوات التى يتّحد مبناها وتتعدد وظائفها، وهذه الأدوات تضام أشياء أخرى، ونماذج ذلك كثيرة وسوف نذكر بعضها فيما يلى :-

١- (كم) إذا نصب الاسم بعدها فهى (استفهامية)، وإذا جر أو رفع كانت (خبرية).

٢- (لا) إذا جزم المضارع بعدها فهى (ناهية)، وإذا لم يجزم فهى (نافية أو زائدة).

٣- (الواو والفاء) إذا نصب المضارع بعدهما فـ (الواو) للمعية و(الفاء) للسببية، وإذا لم يكن منصوبًا فـ (الواو) عاطفة أو استئنافية، و(الفاء) كذلك.

٤- (اللام) إذا جزم المضارع بعدها فهى (لام الأمر أو الطلب) وإذا نصبت فهى (للتعليل).

٥- (واو المعية) إذا نصب الاسم بعدها فهى (للمعية)، وإذا عُطِف على ما قبله فهى (عاطفة).

٦- (حتى) إذا نصب الفعل المضارع بعدها فهى (حرف جر)، وإذا رفع فهى (ابتدائية).

٧- (إن المخففة) من الثقيلة إذا نصب الاسم بعدها ورفع الخبر كان ذلك كافيًا فى تحديدها وإلا فلابد من اللام فى خبرها عند عدم القرينة حتى لا تلتبس بـ (النافية).

٨- (أن المخففة) إذا نصب المضارع بعدها فهى (المصدرية)، وإذا رفع فهى (المخففة من الثقيلة).

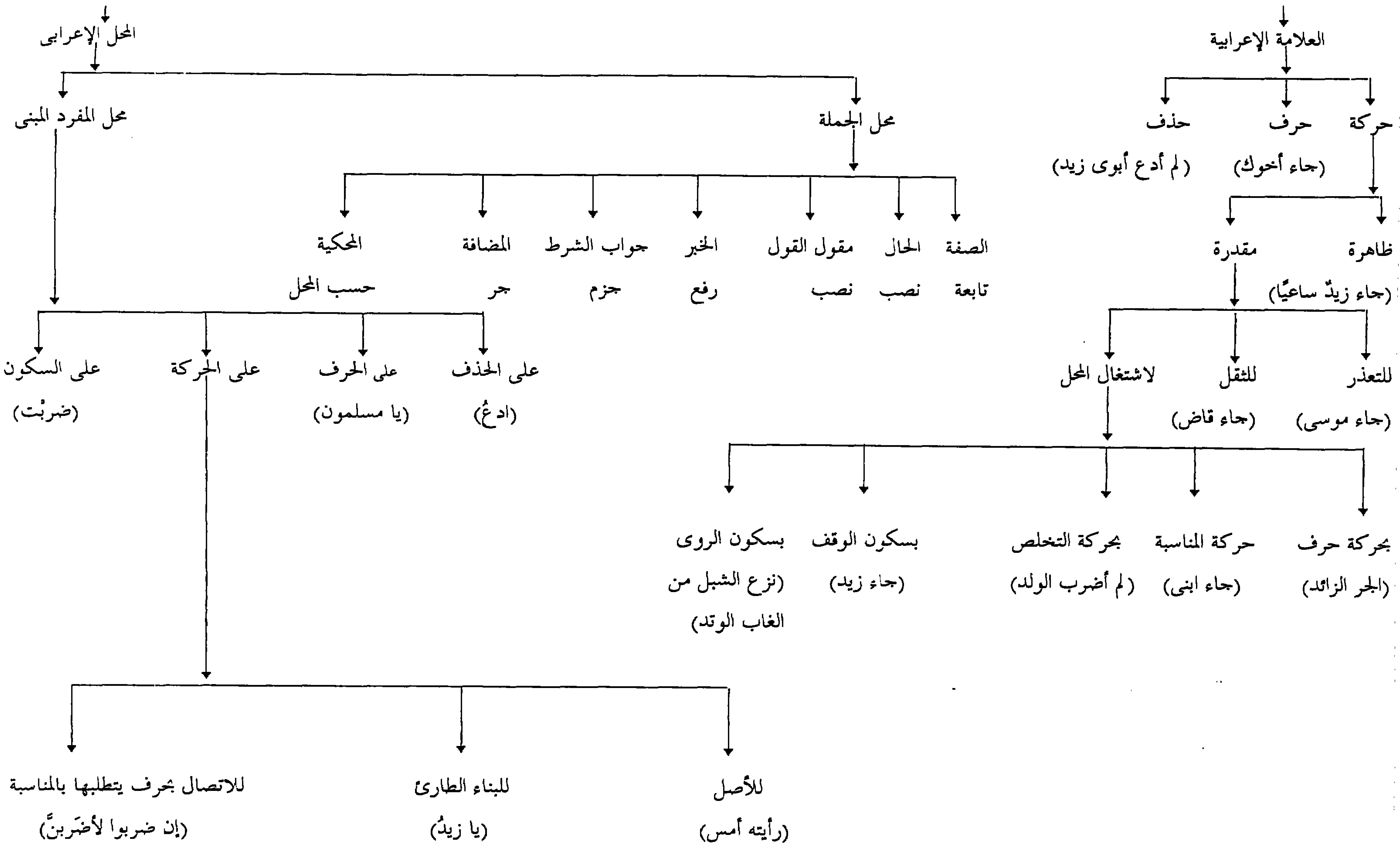
٩- (ما أحسن زيدًا) إذا نُصبت كلمة زيد فـ(ما تعجبية)، وإذا رُفِعَت فهى (نافية) وإذا رُفِعَت (أحسنُ) وجُرت (زيد) فهى (استفهامية)[2] .

ولا يفوتنا الإشارة إلى أن الإعراب لا يقتصر على العلامات والحروف النائبة عن الحركة، وإنما هناك إعراب تقديرى وآخر محلى وثالث بالحذف، ولكن هذا لا يعد قرينة؛ لأنه فى الغالب يفتقر إلى قرائن أخرى، تعاونه على تحديد المعنى من خلاله؛ ومن ثم لن نهتم بعرضه، وسنكتفى برسم تخطيطى يبين أقسام الإعراب وأنواعه وها هو :

---

[1] ابن جنى، الخصائص، ١ / ٢٩٥، ٢٩٦.

[2] د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث، ص ٣١٦، ٣١٧.


العلامة الإعرابية
حركة
حرف
حذف
(جاء أخوك)
(لم أدع أبوى زيد)
ظاهرة
مقدرة
(جاء زيدٌ ساعيًا)
للتعذر
للثقل
لاشتغال المحل
(جاء موسى)
(جاء قاض)
بحركة حرف
(الجر الزائد)
حركة المناسبة
(جاء ابنى)
بحركة التخلص
(لم أضرب الولد)
بسكون الوقف
(جاء زيد)
بسكون الروى
(نزع الشبل من
الغاب الوتد)
المحل الإعرابى
محل الجملة
محل المفرد المبنى
الصفة
تابعة
الحال
نصب
مقول القول
نصب
الخبر
رفع
جواب الشرط
جزم
المضافة
جر
المحكية
حسب المحل
على الحذف
(ادعُ)
على الحرف
(يا مسلمون)
على الحركة
على السكون
(ضربْت)
للأصل
(رأيته أمس)
للبناء الطارئ
(يا زيدُ)
للاتصال بحرف يتطلبها بالمناسبة
(إن ضربوا لأضَربنَّ)

وقد اهتم النحاة بقرينة الإعراب، وكان نتيجة لاهتمامهم البالغ بالتقعيد والتنظير جعلهم يؤولون كثيرًا من التأويلات لتتناسب مع معاييرهم التى وضعوها للغة، فشقوا على أنفسهم، وكان ذلك سببًا لاعتقادهم الراسخ بأن الإعراب وحده هو المسؤول عن المعنى، ومن هذه القضايا :

١ـ الإعراب المزدوج :

وتظهر الازدواجية فى إعراب (المفرد المعرف) فى باب المنادى إذ يقولون : «إذا كان المنادى مفردًا معرفًا فإنه يبنى على الضم ويكون موضعه نصبًا»[1]. ودل على بنائه حذف التنوين منه لأنه لو كان معربًا ما حذف التنوين منه، وهكذا نرى الازدواجية بين الإعراب والبناء فى إعراب المنادى المفرد المعرفة، وما هذا إلا لأنهم عاملوا المنادى معاملة المفعول فى المحل، فهو منصوب محلاً، ومعاملة المبنى فى اللفظ فهو مبنى على الضم، وبذلك جمعوا بين علامة النصب وما ينوب منابها من (فتحة وألف وياء) وعلامة البناء من ضمة وما ينوب منابها من (ألف وواو)، وكان يكفيهم أن يعرب حسب لفظه فيكون مبنيًا على الضم أو الألف أو الواو[2]. هذا بالإضافة إلى أن المنادى أسلوب إنشائيٌ وليس خبريًّا؛ لأن المراد منه تنبيه المنادى لطلب المنادِى له، وتأويل النحاة يخرجه عن ذلك، فيجعله خبريًا، ويحذفون الفعل لكثرة الاستعمال.

٢ـ تعدد العلامة الإعرابية فى اللفظة الواحدة لاختلاف التقدير :

نحو قوله تعالى : ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾ (البقرة : ٢٤٠)، قُرِئَتْ (وصيةٌ) بالرفع على تقدير (كُتِب عليهم وصية)، وأيد "الفراء"[3] تلك القراءة على تقدير (ولتكن وصية) أو (أُمِرنا وصيةٌ)، وقُرِئت بالنصب على تقدير أنه مصدر، والمصادر حقُها النصب بدليل قوله تعالى:﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (محمد:٤).

٣ـ تعارض صحة الإعراب مع صحة المعنى :

فقد يوجد فى الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنع منه، قالوا : والتمسك بصحة

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ١ / ١٢٨.

[2] د. محمد صلاح الدين بكر، نظرة فى قرينة الإعراب، ص ٤٣، ٤٤.

[3] الفراء، معانى القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار [الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٠م]، ١ / ١٥٦، د. حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص ٢٩٦.

المعنى يؤول لصحة الإعراب[1]، وذلك كقوله تعالى : ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ (الطارق : ٨، ٩)، فالظرف الذى (يوم) يقتضى المعنى أن يتعلق بالمصدر الذى هو (رجع)، أى أنه على رجعه فى ذلك اليوم لقادر، لكن الإعراب يمنع منه؛ لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبى؛ فحينئذ يجعل العامل فيه فعلاً مقدرًا دل عليه المصدر[2].

٤ ـ كثرة التأويل والتخريج للنص القرآنى :

فقد وردت بعض الآيات المخالِفة نحويًا لقواعد العربية، فبدلاً من أن يوسعوا قواعدهم لتشمل لغة القرآن، أخضعوا القرآن لقواعدهم المعيارية مما أخذه المفسرون وعلماء القرآن على النحاة واللغويين، كما كان للقراء رأى فى هذه المخالفات، يقول "أبو عمرو الدانى" وأئمة القراء «لا تعمل فى شىء من صنوف القرآن على الأفشى فى اللغة، والأقيس فى العربية بل على الأثبت فى الأثر والأصح فى النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فُشُو لغة؛ لأن القرآن سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[3]، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه : ٦٣)؛ فقد قيل فيها تأويلات متعددة منها :

أ- أن (إن) مشددة مع تخفيف النون فتكون بمعنى (نعم)، و(هذان) مبتدأ، و(لساحران) خبره قراءة ابن كثير[4] وأُعترض عليه بأن (اللام) لا تدخل على الخبر إلا فى الشعر.

ب-وقيل بتشديد (إن) المكسورة على قراءة الجمهور ماعدا حفص وابن كثير وأبا عمرو؛ أما قراءة حفص وابن كثير فعلى تخفيف (إن)، وإذا خففت أهملت ودخلت (اللام الفارقة) بينها وبين (إنْ) النافية، وحينئذ يعرب ما بعدها مبتدأ وخبر[5] ، وقراءة حفص وأبى عمرو تتفق مع وجهتى النظر النحوية فى كون (إن) مخففة ومشددة.

---

[1] الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ١ / ٣٠٩.

[2] ينظر مزيد من الأمثلة والشواهد، السابق نفسه، ١ / ٣١٠.

[3] السيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم [ط ١، القاهرة، ١٩٦٧م]، ١ / ٢٢، د. محمد حسنين صبره، مخالفة القواعد النحوية فى القرآن الكريم [القاهرة، ١٩٩٢م]، ص ٤١.

[4] الأخفش، معانى القرآن، تحقيق د. هدى محمود قراعة [القاهرة، ١٩٩٠م]، ١ / ١٢٠.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، ٣ / ١٢٩، ١٣٠.

ج-وقيل أن اسم الإشارة لما كان في الواحد والجمع مبنيًا لم يظهر عليه إعراب فيهما، فجرت التثنية على ذلك فأتى بالألف على كل حال، وهذا فيه تكلف. وقيل عن أبى إسحاق إن هناك (هاء) مضمرة فى (إن) أى : (إنه هذان لساحران)، اللام مزيدة فيه للتأكيد، وحسن دخولها فى الخبر، حيث كانت الجملة مفسرة لذلك المضمر؛ فكأنها فى الحكم بعد (إن) فدخلت (اللام) مع الهاء (للتأكيد)[1] .

د. وللكوفيين رأى يقولون : إن (إن) على هذه القراءة بمعنى (ما) النافية واللام بمعنى (إلا) أى (ما هذان إلا ساحران)، وعلى الرغم مما فى هذا الرأى من غرابة؛ فلا تأتى (إن) المشددة بمعنى (ما) ولا (اللام) بمعنى (إلا)، ولكن مكى[2] بن أبى طالب يرى أن هذا الرأى من أحسن الآراء.

هـ- وذكر الدكتور "تمام حسان" معتمدًا على قرينة التوائم الصوتى فى النبر والتنغيم أن (هذان) جاءت بالألف للتوائم الصوتى بينه وبين (ساحران)، وفى رأيه أن النغمة أغنت عن المطابقة فى العلامة الإعرابية[3] .

والرأى المرجح أن قراءة (إن هذان لساحران) قراءة سبعية، وهى لهجة بنى الحارث بن كعب وقبائل أخرى ممن يلزمون المثنى الألف، يقول "الفراء" : «فقراءتنا بتشديد (إن) وبالألف على جهتين إحداهما على لغة بنى الحارث بن كعب يجعلون الاثنين فى رفعها ونصبها وخفضها بالألف».

وذلك وإنْ كان قليلاً أقيس. هذا بالإضافة إلى أن فى القرآن خمسين لهجة من لهجات العرب[4] .

ومما سبق يتضح لنا تعنت النحاة فى تخريج وتأويل الآيات المخالفة لقواعدهم التى وضعوها، وكان عليهم أن يوسعوا لغتهم لتشمل لغة القرآن ويكون الأصل المسموع وليس المقيس.

وبما يحسن أن نختم به حديثنا عن قرينة الإعراب أن نوضح تفاوت القرائن المختلفة مع الإعراب قوةً وضعفًا بحسب الدور الذى تؤديه فى التركيب، كما فى الحالات الآتية :

---

[1] ابن قتيبة، إعراب مشكل القرآن، ٢ / ٧١.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ٣ / ١٢٩، ١٣٠، محمد صلاح الدين بكر، مبحث نظرة فى قرينة الإعراب، ص ٤٦.

[3] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٢٠٧.

[4] الفراء، معانى القرآن، ٢ / ١٨٤، والسيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، ١ / ٣٥٩ وما بعدها.

١-تُعد العلامة الإعرابية قرينة ضعيفة فى قولهم : (ضرب موسى عيسى)، (لقى هذا ذاك) لعدم ظهورها فيها، ومن ثم تقوى بعد قرينة الرتبة في مثل هذه التراكيب؛ للاستعاضة بها فى تبيين الدلالة؛ فيكون المتقدم فاعلاً والمتأخر مفعولاً أمنًا للبس.

٢-وقد تَقوى قرينة المطابقة مع قرينة المعنى الدلالى، لإغنائها مغنى العلامة الإعرابية كما فى قولهم : (أكل الكمثرى موسى) فتذكير الفعل ومطابقته للفاعل بالإضافة إلى الدلالة المعجمية أكد المعنى[1].

٣-أما قولهم : (أكلت الكمثرى سلمى) فبالرغم من عدم ظهور العلامة إلا أن المعنى المعجمى دل على أن (الكمثرى) هى المأكول وليس العكس، وهنا تضعف قرينة الرتبة وتقوى قرينة العلاقات الدلالية بين المفردات.

٤-وأحيانًا تقوى قرينة المشاهدة فتدل على المعنى المراد، فى مثل قولهم عند رؤية اثنين تحمل إحداهما الأخرى : (ولدت هذه تلك)؛ فدلت القرينة الخارجية على أن الكبرى هى التى ولدت الأخرى.

٥-كما تقوى قرينة السياق فتصرف المعنى عن (المفعولية) إلى (التبعية)، كما فى قوله تعالى : ﴿لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنسَى * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلاً﴾ (طه : ٥٢، ٥٣)، وحيث دل السياق على أن لفظ (الذى) هونعت لكلمة (ربى) وليس مفعولاً به للفعل (ينسى) على عكس ما يتبادر من الفصل بالفعل المنفى (ينسى) بين (ربى) و(الذى).

٦-الاتباع بالنعت أو العطف أو التوكيد أو البدل أو البيان مع وضوح الإعراب على التابع دون المتبوع نحو :(ضرب عيسى نفسهُ موسى)، (ضربت سلوى الصغيرةٌ سلمى)؛ (ضرب هذا وأخاه موسى) أو (ضربتْ هذه الفتاةُ تلك المرأةَ)[2] .

وفى كل ذلك نرى القرائن الأخرى تغنى عن الإعراب مما يدل على أن المعنى النحوى لا يعتمد فى كل أحواله على الإعراب، ولا يستغنى فى كل أحواله عنه، ولا يقوم إلا فى القليل النادر

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٢٠٨.

[2] السابق نفسه، ص ٢٠٩.

على قرينة واحدة لا يستغنى عنها، وإنما شأنه أن يعتمد على عصبة من القرائن التى تتضافر على بيان المعنى حتى لقد يزيد بعضها على الضرورة فيكون عرضةً للتجوز.

ومن ذلك ما شاع بين النحاة من قولهم : (خرق الثوبُ المسمارَ)[١] فرفعت (الثوب) ونصبت (المسمار) اعتماداً على القرينة المعنوية حيث إنه يستحيل الخرق من الثوب وإنما أغنى عن العلامة الإعرابية المعنى الدلالى، والذى دعاهم إلى هذا التجوز (قرينة الإسناد)[٢] ، ومنه أيضًا قولهم (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) فأغنت قرينة التبعية عن المطابقة فى العلامة الإعرابية لأن (خربٍ) وصفٌ لـ (لجحر) وليس لـ (لضب)؛ ومن ثم كان حقه الرفع ولكن التناسق الموسيقى أدى إلى جر (خرب) على المجاورة[٣] .

ومنه قوله تعالى : ﴿عَلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٍ﴾ (الإنسان : ٢١)، على قراءة من جر (خضر) على المجاورة وما دعى إلى ذلك أسباب جمالية، لا صلة لها بالمعنى الوظيفى.

٢ ــ الإعراب عند الأصوليين :

لا شك أن الأصوليين قد اهتموا بالإعراب؛ لكونه من أهم خصائص لغة القرآن التى نزل بها، وهى أيضًا لغة العرب الذين قد نزل عليهم النص القرآنى، فالإعراب عندهم لم يجعلوه درسًا مستقلاً كما كان عند النحاة واللغويين، وإنما اهتموا به من حيث صلته بالمعنى وتفسيره للنص القرآنى، وما يترتب على ذلك من استنباط الحكم الشرعى، فتحدثوا عن المفردات ودلالتها على المعانى، وكونها لا تدرك لذواتها، بل بتركيبها فى جمل تفيد معنىً. كما تحدثوا عن الكلام المستقل بالإفادة وغير المستقل، فذكروا أن كل لفظ لا يحقق معنى إلا إذا رُكِّبَ مع غيره، نحو : (زيد أخوك) و(الله ربُك) أو اسم مركب مع فعل نحو :(قام زيدٌ وضرب عمرو)، أما الاسم والحرف فلا يفيدان معنىً، كأن تقول (زيدٌ من) أو (عمرو فى)، حتى يستكمل بقولك : (زيد من مُضر)، (عمرو فى الدار).

---

[١] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٢ / ٧٤، د. تمام حسان، بحوث لغوية وأدبية [ط أم القرى، ١٩٨٦]، ص ٣١.

[٢] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣٣.

[٣] وأسماه آخرون بالجر على التوهم، وينكره أكثر النحاة ومنهم ابن جنى؛ ومن ثم فسره على أن (خرب) صفة لـ(لضب) والأصل جحرُ ضبٍ خربٍ حجره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف، فارتفع واستتر مع جريان الصفة مع غير ما هى له، وهو غير جائز عند البصريين، ينظر الصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى ومعه شرح شواهد العينى[القاهرة، دار إحياء الكتب العربية]، ٣/ ٥٧.

ولذلك يقول "الغزالى" : «واعلم أن المركب من الاسم والفعل والحرف تركيبًا مفيدًا ينقسم إلى : مستقل بالإفادة من كل وجه مثال : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا﴾ (الإسراء : ٣٢)، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ (النساء : ٢٩)، وذلك يسمى (نصًا)، وأما الذى لا يستقل إلا بقرينة كقوله تعالى : ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ (البقرة : ٢٣٧)، فالضمير فى قوله : (بيده) قد يعود إلى الزوج أو الولى، ولابد من قرينة ترجح المعنى المراد[1].

كما اهتم الأصوليون بمسائل النحو والإعراب، بما يفيد تصحيح بعض المعتقدات الخاطئة التى قد تترتب على الغموض فى المعنى أو اللبس فى العبارة، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ (الأنبياء : ٩٨)، فقد فهم الكفار وبعض المسلمين أن مَن عبد الملائكة والمسيح يدخل فى هذا العموم، ومن هؤلاء ابن الزبعرى وردّه الرسول "صلى الله عليه وسلم" بقوله : «**ما أجهلك بلغة قومك يا غلام !**»[2] ، لأنه جاء فى الآية ﴿إنكم وما تعبدون﴾ و(ما) لِمَا لا يعقل فكيف يشمل الملائكة والمسيح ؟! وجاء ذلك نتيجة لعدم فهم المقصد من لغة العرب حتى يهتدى للمعنى الصحيح. والمراد من دلالة (ما) فى السياق (الأصنام).

وكذلك اهتم المنهج الأصولى بالوصل بين النحو والبيان وصلاً وثيقًا، فيعنى كثيرًا بما يتصل بالنظم القرآنى، وما يكشف عن أسرار التعبير فيه، وما يبين أحكامه وبلاغته. فنجد "ابن القيم" يحلل عبارة (سلام عليكم ورحمة الله) مبينًا مسوغات الابتداء بالنكرة، مع أن الأصل أن يكون المبتدأ معرفة. فالنحاة[3] يفسرون ذلك بأن (الدعاء) قد يجعل المبتدأ نكرة مثل : (سلامٌ لكَ)، و(ويلٌ لهُ) لأن الدعاء معنى من معانى الكلام؛ ومن ثم تخصصت النكرة بنوع من التخصيص، فجاز الابتداء بها.

---

[1] الغزالى، المستصفى، ١ / ٣٣٤، ٣٣٦، د. محمد يوسف حبلص، البحث الدلالى عند الأصوليين [عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١م]، ص ٤٥، ٤٦.

[2] الشاطبى، الموافقات فى أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، عنى بطبعه محمد عبد الله دراز [المطابع التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٦ هـ]، ٣/ ٢٧٩.

[3] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١ / ١٩٠.

وقد أنكر "ابن قيم" ذلك على النحاة، ووصف قولهم بأنه لا حقيقة تحته، وذلك لأن النكرة يمنع الابتداء بها وما فيها من الشيوع والإبهام الذى يمنع من تحصيلها عند المخاطب فى ذهنه، حتى يستفيد نسبة الإسناد الخبرى إليها، ولا فرق فى ذلك بين كون الكلام دعاءً أو خبرًا[1] .

وإنما أجازه "ابن قيم" فى الابتداء بالنكرة كونه مفيدًا، فإذا أفاد معنى اُبتدأ به، ولا يهم فى ذلك إن كان دعاءً أو إخبارًا، وهو مذهب كثير من النحاة[2] ، وقد حاول "ابن القيم" أن يضع قاعدة فى ذلك معللاً إياها بقوله :

«وعلة تقدم النكرة فى (سلام عليكم) دون الجار والمجرور أن المسَلِّم لما كان داعيًا، وكان الاسم المبتدأ النكرة هو المطلوب بالدعاء، صار هو المقصود المهتم به، وسوغه نحويًا أن النكرة هنا فى حكم الموصوفة؛ لأن مراد المسلم أن يقول : (سلام منا عليكم) كما فى قوله تعالى : ﴿نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا﴾ (هود : ٤٨)، فمقصود المسلم إعلام من سلم عليه بأن التحية والسلام منه نفسه»[3] .

والواضح أن الأصوليين انصب اهتمامهم على النحو والإعراب، من حيث كونه وسيلة يفهم بها الحكم الشرعى، ويخرَّج على أساسها الحكم الفقهى، وإليك بعض الأمثلة :

أ- قد ذُكِر عن النحاة جواز حذف المصدر ونيابة الصفة منابه، نحو (ضربته شديدًا) أى ضربًا شديدًا ومنه قوله تعالى : ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾[4] (التوبة : ٨٢)، ولذلك إذا قال رجل لامرأته «أنتِ واحدةٌ» بالرفع وقع الطلاق ثلاثة على تأويل أنتِ متوحدةٌ ومتفردةٌ عن باقى الأزواج، أما إذا نَصب فقال «أنت واحدةً» طلقت طلقة واحدة، على تقدير أنتِ مطلقة طلقة واحدة، فإذا فقدت القرينة، كان حمل الجملة على النصب أولى؛ لأن فى الرفع زيادة تأوُّل[5] .

ب-يذكر النحاة أن اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مبنيًّا على الفتح دل على العموم، فإذا رفع لم يدل عليه، ولذلك حكم الفقهاء والأصوليون بالإسلام للكافر الذى ينطق بـ (لا إله إلا الله)

---

[1] ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد [إدارة المطابع المنيرية، القاهرة، د.ت]، ٢ / ١٤٧، ١٤٨.

[2] د. طاهر سليمان حمودة،ابن القيم الجوزية،جهوده فى الدرس اللغوى،ص١٢٢،١٢٣.

[3] ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ٢ / ١٥٢.

[4] سيبويه، الكتاب، ١ / ٢١٦، ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ١١٥.

[5] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١٦٣، ١٦٤.

بناء اسم (لا) على الفتح[1] ، ولفظ الجلالة (الله) مرفوع على البدلية أو الصفة على الموضع، والتقدير لا إله مغاير لله فى الوجود، فلو رفع اسم لا النافية لاحتمل عدم حصول الإسلام، وكذلك لابد من التوافق الدلالى بين المفردات، فإذا قال السيد لعبده «إن مت فشئتُ فأنت حر» لا يصح ذلك لعدم إمكان المشيئة بعد الموت، فإذا فتحت (التاء) فقال وشئتَ جاز ذلك لأن المشيئة هنا من المخاطب وليس من المتكلم[2] .

وكذلك اهتم الأصوليون بجعل السياق قرينة لصحة الإعراب، وتوجيهه الوجهة السليمة، ويظهر ذلك فى تحليل "ابن القيم" لقوله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ (القصص : ٦٨) إذ يذكر أن (الاختيار) فى الآية بمعنى الاصطفاء والاجتباء،ويتأتى ذلك بالوقف على (يختار) ويكون (ما كان لهم الخيرة) نفيًا، أى ليس هذا الاختيار إليهم، بل هو للخالق وحده، فكما هو متفرد بالخلق فهو المتفرد بالاختيار منه، فليس لأحد أن يخلق أويختار سواه[3] . وعلى ذلك فهو ينكر على غير المحققين الذين يقولون أن (ما) موصولة، وهى مفعول يختار، والتقدير : (يختار من ليس له الخيرة)، وهذا باطل؛ لأنه يجعل جملة الصلة خالية من العائد، وهذا الموضع مما لا يجوز فيه حذف العائد، فيؤدى إلى الغموض فى التأويل، ويدلل على ذلك بأنه لو أريد هذا المعنى لنصب (الخيرة) وشغل فعل الصلة بضمير يعود على الموصول، فكأنه يقول : (ويختار ما كان لهم الخيرة)، أى الذين كان هو عين الخيرة له، وهذا لم يقرأ به أحد.

ثم نجده يستطرد للتدليل على صحة رأيه وإثبات أن (ما) نافية، فيستشهد بقوله : ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ * أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (الزخرف : ٣١، ٣٢) فأنكر عليهم سبحانه تخيرهم عليه، وأخبر أن ذلك ليس إليهم، بل إلى الذى قسم بينهم معايشهم المتضمنة لأرزاقهم ومدد آجالهم[4] .

---

[1] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٣٠، ٢٣١.

[2] السابق نفسه، ص ٣١٧.

[3] ابن القيم الجوزية، زاد الميعاد فى هدى خير العباد [المطبعة المصرية ومكتبتها القاهرة د. ت]، ١ / ٥.

[4] د. طاهر سليمان حمودة، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى، ص ١٥٢.

وهكذا لاحظنا اهتمام ابن القيم وغيره من الأصوليين بقرائن السياق؛ ليصل به إلى تحديد مدلول اللفظ ووظيفته النحوية[١]. وهو أيضًا تحديد للوجهة الإعرابية التي يرتضيها، وتتفق مع المعنى الذى استدل عليه بالقرائن الحالية والسياقية المتنوعة. وهذا تطبيق عملي لمفهوم الإعراب الذى هو تحليل نحوى ولغوى، بالإضافة إلى مفهومه الضيق، الذى هو عكس البناء، أو تغيير أواخر الكلم لتغيير العوامل الداخلة عليه.

والأصوليون اشترطوا لفهم الشريعة، الالتزام بمعهود العرب فى لغاتهم وأعرافهم، ولا يصح العدول عن ذلك أو مخالفته فى ألفاظهم ومعانيهم وأساليبهم. لذلك لاحظنا التنوع فى استعمالاتهم للفظ الواحد فى كلمة تارة على لفظها وتارة أخرى على معناها. وإليك بعض الأمثلة:

أ- أجازوا الخروج على المطَّرد والمسموع أحيانًا، كما أخضعُوا النثر لمعايير الشعر مع عدم وجود الضرورة، ما دام ذلك لا يؤدى إلى لبسٍ فى المعنى[٢].

ب-الاستغناء ببعض الألفاظ عن بعض للتقارب بينها أو الترادف أحيانًا، نحو : (تثبتوا) بدلاً من ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات : ٦)، ﴿مَالِكِ﴾ بدلاً من (ملك) (الفاتحة : ٤) وقوله تعالى : ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ﴾ (البقرة : ٩)، (وما يخادعون إلاَّ أنفسهم) وقوله تعالى : ﴿لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾[٣] (إبراهيم : ٤٦) بكسر اللام أو فتحها على أنها فارقة، وهذا جميعه مقبول عند الأصوليين مادام لا يغير فى فهم الخطاب كاللحن أيضًا بكسر الدال فى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (الفاتحة : ١)، أما إذا تغير المعنى فى نحو ﴿أَنْعَمْتُ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة : ٧)، فهذا غير جائز لأنه نسب الإنعام للمتكلم وليس لله[٤].

ج-استعمل الأصوليون المترادفات فى المعنى وإن اختلفت فى اللفظ، ومن ذلك ما رواه الأصمعى عن ذى الرمة فى قوله :

وظَاهِرْ لها مِنْ يابس الشَّخْتِ واسْتَعِنْ   عليها الصَّبَا واجْعَل يْديكَ لها سِتْرًا

---

[١] د. طاهر سليمان حمودة، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى، ص ١٥٣.

[٢] الشاطبى، الموافقات، ٢ / ٨٢ : ٨٣.

[٣] السابق نفسه، ٢ / ٨٣.

[٤] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٩٤.

فسمعه "ابن جنى" فاعترض عليه قائلاً :

أنشدتنى من (يائس) فقال (يائس، يابس) بمعنى واحد فمعنى البيت يوافق كلاً منهما لأن البؤس واليبس بمعنى واحد[1] حسب قصد الكلام لا بحسب تفسير اللغة؛ لأن مادة البؤس تعنى الشدة من الشجاعة وغيرها، مادة اليُبس تدور على الجفاف بعد الرطوبة، ويلزمها الشدة ضد اللين فهما متغيران متلازمان.

وهكذا لاحظنا أن الإعراب والنحو عند الأصوليين لا يعنيهم من حيث كونه نظرية اهتم بها القدماء والمحدثون، واعترض عليها كثيرٌ من الطاعنين، وإنما اهتمامهم كان عمليًا تطبيقيًا من حيث كونه مادة غنية لاستنباط الحكم الشرعى وتخريج القضايا الفقهية، ومن ثم كانت معالجة الأصوليين فى رأيى أرجح وأوثق بالنص القرآني.

---

[1] الشاطبى، الموافقات، ٢ / ٨٤.

ثانيًا : قرينة التلوين الصوتي

١ـ عند اللغويين :

لا شك أن طريقة نطق الكلام والتحكم فى مجرى الهواء المندفع من الرئتين عبر أعضاء النطق المختلفة، وتصادمه مع الاعتراضات الموجودة يؤثر فى المعنى. فالدلالة الصوتية وما فيها من (درجة الصوت) من حيث الحدة والغلظة، (وقوة الصوت) من حيث العلو والانخفاض، (وصفة الصوت) من حيث ارتباطه بالمتكلم ذكرًا أو أنثى، أو حسنه أو قبحه، ومعدل الأداء الكلامى كما يصنعها النظام الصوتى[1].

ولما كانت اللغة عبارة عن (علامات) -كما يقول سوسير- أوضربًا من السلوك -على حد قول بلومفيلد- فإن هذه العلامات وذاك الضرب من السلوك، لا يتحققان إلا عن طريق (الصوت) الذى هو -كما يشير الجاحظ-[2] الجانب الجوهرى فى نظام اللغة، كما أنه يمكن تقطيعه إلى مقاطع مختلفة، تعطى للنسق الكلامى معانى مختلفة.

وقد قسم أحد الباحثين المحدثين[3] (الصوت اللغوى) إلى مكوناته (التركيبية) و(فوق التركيبية) وهى :

١-(فونيمات تركيبية) Segmantal، وهى عبارة عن (الصوائت)، (الصوامت) المكونة لأجزاء الكلمة.

٢-(فونيمات إضافية) Secondary phonems، المتمثلة فى طريقة نطق الصوت، والمعبر عنها بـ "النبر Stress، التنغيم Intonation، السكتات الكلامية pauses of speach، وقد تكون هذه الفونيمات ذات أهمية للمعنى، تمامًا كأهمية الوحدات الصوتية الصامتة والصائتة فى الحدث الكلامى[4]، فمن المعروف أن طريقة نطق الكلمة تؤثر فى دلالتها، فكلمة (محمد) مثلاً قد تنطق بشكل يفيد النداء، وبشكل آخر يفيد الإخبار أو التعجب أو الاستفهام، والفرق بين حالة

---

[1] د. كريم زكى حسام الدين، الدلالة الصوتية [مطبعة الأنجلو، ١٩٩٢م]، ص ١٩٤.

[2] الجاحظ، البيان والتبيين [بيروت، دار الكتب العلمية]، ١ / ٧٩.

[3] ماريوباى، أسس علم اللغة، ترجمة د. أحمد مختار عمر [منشورات طرابلس ١٩٧٣م]،ص ٩٢.

[4] السابق، ص ٩٣.

وأخرى هو الفرق فى مواضع النبر والتنغيم، ومواضع الوقف بين نطق ونطق آخر، وعند دراسة أية لغة لابد من دراسة هذه التركيبات المتداخلة حتى يسهل إدراكها[(١)].

والحق أن علماء العربية لم يعطوا اهتمامًا لهذه القرينة، فكان اهتمامهم مُنصبًا على نظرية العامل[(٢)]، وتفسير الحركات الإعرابية -وإن كان هناك عالمٌ متميزٌ- هو "ابن جنى" قد التفت إلى هذه القرينة، وإن لم يصطلح على تسميتها بما عُرفت به مؤخرًا، فيقول: «وقد حُذِفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب عن قولهم: سِير عليه ليل وهم يريدون: ليل طويل. وكأنّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لِما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحسّ فى كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمّلته، وذلك أن تكون فى مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً! فتزيد فى قوّة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة، وتتمكّن فى تمطيط وإطالة الصوت بها و(عليها) أى رجلاً فاضلاً أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك»[(٣)].

ولا يكتفى بهذا بل يشير إلى أن طريقة نطق الكلمة مع بعض حركات الوجه والملامح، قد تفيد ذمًا أو مدحًا، ولذا آثرنا إيضاح هذه القرينة؛ لما لها من تأثير فى اختلاف المعنى، وسنقسمها إلى:

أ- النبر.

ب- التنغيم.

جـ - الوقف أو (السكتات الكلامية).

أ- النبر[(٤)]:

وقد عرفه كثير من العلماء المحدثين، بأنه (نشاط فى جميع أعضاء النطق فى وقت واحد)[(٥)]،

---

(١) د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص ٥٢.

(٢) د. خليل أحمد عمايرة، أسلوبا النفى والاستفهام [مطبوعات جامعة اليرموك، د. ت]، ص ٥٣، ويعلل عدم اهتمامهم بهذه القرينة بأنها لا تؤثر فى المواقع الإعرابية أو تغيير العلامة، ينظر السابق.

(٣) ابن جنى، الخصائص، ٢ / ٣٧٠، ٣٧١.

(٤) وقد ورد "النبر" فى المعاجم العربية قديمًا بمعنى ارتفاع الصوت، حيث قالت: (نبر الرجل نبرة) أى تكلم بكلمة فيها علو، و(نبرة المغنى) هى رفع صوته عن خفض، ومن ذلك قول الشاعر:

إِنّى لأَسْمَعُ نَبْرةً من قَوْلِها ... فأكادُ أن يُغْشَى علىَّ سُرُورَا

واللفظ مأخوذ من قولهم: "نبرت الشىء أنبره نبرًا" أى رفعته، وكل شىء مرتفع "منتبر" والمنبر مرقاة الخطيب. ابن منظور، لسان العرب، ٦ / ٤٣٢٣.

(٥) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية [ط نهضة مصر، د.ت]، ص ٩٧، ٩٨.

أو هو «ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة فى السمع عن بقية ما حوله من أجزائها»[١] ، أو هو «وضوح نسبى لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع فى الكلام، ويحدد بالضغط ونغمة نطق الكلمة»[٢] ، ونلحظ أن هذه التعريفات قصرت النبر على تغير الصوت والضغط على مقطع دون آخر، أو هو بروز فى حرف ما عما عداه، وجميعها سمات صوتية لم تشر إلى التغير الدلالى من هذا الضغط أو ذاك البروز، وهو ما نحاول إيضاحه.

وقد فطن القدماء لـ (النبر) ومنهم "سيبويه" الذى أسماه بـ (تمطيط الحركات) أو (الإشباع) وخصّه بالواو والياء، وذكر ذلك فى باب بعنوان : (الإشباع فى الرفع والجر، غير الإشباع والحركة كما هى)[٣] ، ومقياس ذلك المشافهة، وفى موضع آخر يدلل على ذلك بقوله : «إن المندوب مدعوٌّ ولكنه مُتفجَّع عليه، وإن شئت ألحقت فى آخر الاسم (الألف) لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها[٤] ، وقد فصَّل "ابن جنى" القول فى (النبر) وأسماه بـ (مطل الحركات) وهو مدّ الصوت بإشباع (الضمة) فيصير (واوًا) والفتح (ألفًا) والكسر (ياء)، ومثل لإشباع (الفتح) بقول الهذلىّ :

بَيْنا تعنُّقِه الكُماةَ ورَوْغه يومًا أُتيح له جَرِىءٌ سَلْفَعُ

ومن إشباع (الكسرة) ومطلها (صياريف، مطافيل)[٥] .

ومن هنا نجد أن مفهوم (مد) أو (مطل) الصوت عند سيبويه وابن جنى، يعنى بذل مجهود أكبر فى نطق جزء من أجزاء الحدث الكلامى، إذا ما قورن بنطق الأجزاء الأخرى، وبذلك يُعْطَى هذا الجزء بروزًا أكبر فى السمع، وهو مفهوم متفق وتصوُّرنا الآن عن النبر.

ويرتبط حدوث النبر بعاملَيْن : أولهما : (درجة علو الصوت وانخفاضه)[٦] المقيدة بحركة الحجاب الحاجز، وقوة اندفاع الهواء من الرئتين، ومدى اتساع الذبذبات الصوتية، فيكون علو

---

[١] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٠.

[٢] د. تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص ١٩٤.

[٣] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ٤ / ٢٠٢.

[٤] السابق نفسه، ٤ / ٢٠٤.

[٥] ابن جنى، الخصائص، ٣ / ١٢١، ١٢٣.

[٦] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧١.

الصوت، وثانيهما : مدى تَوَتُّر التماس بين أعضاء النطق فى مخرج الصوت[١] : كـ (اللسان والحنك والشفتين) وهو ما يعرف بـ (نبر السياق) وهو ما أسماه دكتور "محمود السعران"[٢] بارتكاز الجملة "Sentence Stress"، وهو صالح للوقوع على أى مقطع فى وسط الكلمة أو آخرها[٣] ومعنى ذلك أن عامل الشدة هو المتحكم فى قوة النبر ودرجته، بحيث تكون كمية الشدة فى المقطع المنبور أعلى منها فى المقطع غير المنبور[٤] .

والواضح أن النبر هو المسؤول عن تقطيع الكلمات إلى مقاطع، لأن المتكلم لا يسير كلامه على طريقة واحدة، وإنما يكون النبر فى مقطع دون الآخر، ومن ثم فهو يمكّننا من النطق الصحيح للغة، ويلحظ ذلك فى المتكلم للغة غير لغته، حيث يضع النبر فى غير موضعه، فيؤدى إلى اللبس وإيذاء الأذن[٥] ؛ لأن المتكلم يتبع عادته النطقية التى تعارف عليها فى لغته الأم.

واللغة العربية لا تعد من اللغات النبرية خلاف اللغة الإنجليزية مثلاً، فالنبر فيها قد يفرق بين الاسم والفعل إذا نطقنا (import) بنبر المقطع الأول فكانت اسمًا، وإذا وضعنا النبر على المقطع الثانى كانت فعلاً، وكذلك يفرق النبر بين المعانى، فإذا نطقنا (August) عَلمًا على شخص أو شهر كان النبر على المقطع الأول، أما إذا كانت بمعنى (المُهاب أو الجليل) كان النبر على المقطع الثانى[٦] وكُتبت (august).

إلا أن النبر يعد فى العربية ملمحًا ظاهرًا، فهو لا تخلو منه أكثر اللغات، وهو المُبين المُفرق بين لهجة ولهجة أخرى، وقد وضع المحدثون له ضوابطَ، إلا أنها ليست عامة تتفق فيها جميع اللغات؛ لأنها تقريبية جزئية، ولا يُعد الخروج عنها شذوذًا أو كسرًا للقاعدة[٧] .

وللنبر درجات كثيرة إلا أن أكثرها استعمالاً المستويات الآتية :

---

[١] د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٩٧ - ٩٨.

[٢] د. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربى، [القاهرة : دار المعارف ١٩٦٢م]، ص ١٣٧ - ١٣٨.

[٣] د. تمام حسان، مناهج البحث، ص ١٦٣.

[٤] ماريو باى، أسس علم اللغة، ص ٩٣.

[٥] د. كريم حسام الدين، الدلالة الصوتية، ص ١٩٧.

[٦] د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوى [ط عالم الكتب، القاهرة]، ص ١٨٨، ود. محمود السعران، علم اللغة، ص ١٣٤.

[٧] د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوى، ص ٣٠٨.

أ- النبر الأولى ويسمى الرئيسى "primary".

ب- النبر الثانوى "Secondary Stress"، ويظهر فى الكلمات متعددة المقاطع، مثل (رئيسهن)، وصيغة (فاعل)، مثل : (سامع - كاتب - قارئ) فيقع النبر قويًا على المقطع الأول، أما فى (مُستفِعل) فيقع النبر على المقطع (مست) مثل : (مستفهم - مُستقبل)، وفى الكلمات التى على وزن (مفعول) يقع النبر القوى على المقطع المقابل لـ (عـُ)، وذلك مثل : (محجوب - مفهوم)[١] .

جـ- النبر الضعيف (Weak Stress)، وقد فرق الدكتور تمام حسان بين النبر الأولى والنبر الثانوى[٢] ويمكن أن نلحظ النبر فى أمثلة من الفصحى، مثل : (كريم الخُلُق) فالنبر على المقطع الأول لدلالة المفرد، أما (كريمو الخلُق) فالنبر على المقطع الثالث للدلالة على الجمع، وكذلك (فَرَح) صفة، (فَرِحَ) فعل فالأول على أوله وفى الثانى على المقطع الثانى[٣] .

والنبر غير ثابت فى الألفاظ، وإنما توجد بعض الأسباب التى تؤدى إلى انتقاله من مقطع إلى آخر، ذكرها بعض المحدثين[٤] ، ومنها :

أ- الاشتقاق اللغوى،نحو : (كتب) يقع النبر على (الكاف) فإذا قلنا : (يكتب) كان النبر على (التاء)، وكذلك يقع النبر على (الكاف) فى (انكسر)، على حين ينتقل إلى (السين) فى (انكسار).

ب- مع أدوات الجزم، فإذا قلنا (لم يكتب) وقع النبر على الكاف، فإذا جُرِّد من (لم) انتقل النبر إلى (التاء).

جـ- عند إسناد الفعل إلى الضمائر، فإذا قلنا : (كتب) كان النبر على (الكاف)، أما إذا أُسند إلى ضمائر الرفع المتحركة، مثل : (كتبتُ - كتبنا - كتبن)، انتقل النبر إلى (التاء)، وكذلك مع

---

[١] د. تمام حسان، مناهج البحث، ص ١٦٣ - ١٦٤، د. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربى، ص ٢٠٨.

[٢] فالنبر الأولى مطلب صرفى خاص بالصيغة، أما الثانوى فمطلب دلالى خاص بالجملة، والأولى يحسب بواسطة التراجع من نقطة انتهاء الكلمة، والثانوى يحسب بالتراجع من نقطة وقوع النبر الأولى، والنبر الثانوى تقابل كلمة مستقلة، كما فى (يستعينون)، والنبر الثانوى أضعف جهدًا لضعف قوة الهواء المندفع من الرئتين عن النبر الأولى - ينظر د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٢٦٨، ٢٦٩، مناهج البحث فى اللغة، ص ١٩٦ - ١٩٧.

[٣] د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوى، ص ٣٦١.

[٤] د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٠٤.

ضمائر النصب والجر، شريطة تغير بنية الكلمة، ويلحظ انتقاله لأكثر من مقطع، فـ (سمع) يكون النبر على (السين) فإذا قلنا : (سمعتُن) ينتقل النبر إلى (تُن)[1].

د- ويختلف النبر تبعًا للهجات، فالقاهريون ينبرون فى (كتب) المقطع الأول، أما أهل الصعيد فينبرون المقطع الثانى منها. وكذلك (مكتبة) ينبر أهل مصر (الكاف) على حين تنبرها بعض العرب ينبر على المقطع الأول[2].

هـ- وقد تؤدى حروف العطف إلى انتقال النبر أيضًا وتعدده داخل الكلمة الواحدة، فمن ذلك: (سارعوا) يوجد النبر على (ألف المد) من مقطعه الأول[3]، فإذا أدخلنا عليها (واو العطف) فصارت (وسارعوا)، تغيرت خطة النبر فيه، فاشتمل على نبر ثانوى على (حركة الواو)، ونبر أولى على (حركة الراء)، فصارتا كأنهما كلمتان، إحداهما (وسا)، والثانية (رعوا)، وكلتاهما تشبه الفعل (رمى) ويصدق ذلك على قوله تعالى : ﴿وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾ (آل عمران: ٢٠٠)، وللنبر وظيفة تشترك فيها جميع اللغات النبرية وغير النبرية، وهى إعطاؤها معانى انفعالية إضافية، ومن ذلك (لا)[4]، فإذا نُطِقت بنبر عالٍ كانت تفيد التأكيد، وإذا خُففت أفادت النفى (وهو ما يعرف بنبر الجملة)، وكذلك إذا قال المتحدث (تعال هنا) بلهجة الأمر تارة، أو بلهجة الاستعطاف تارة أخرى، ويقودنا نبر الانفعال إلى نبر الجملة رغبة منه فى تأكيدها، أو التلميح بدلالة معينة، وهى وظيفة تركيبية، بالإضافة إلى الوظيفة الصرفية[5] .

ومن وظائف النبر أيضًا خلاف ما تقدم :

أ- هو أنه يقع على مقطع واحد فيفيد تأكيدًا أو تقريرًا، فإذا قلنا : (هل سافر أخوك أمس ؟؟) وكان الضغط على (سافر) كان الشك فى الحدث، فإذا ضغط على (أخوك) كان الشك فى الفاعل، وإذا ضغط على (أمس) كان الشك فى الزمن[6] .

---

(1) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٠٥.

(2) د. كريم حسام الدين، الدلالة الصوتية، ص ٢٠٣.

(3) د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن ، ص ٢٦٦، ٢٦٧.

(4) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٧٤.

(5) وهذه الوظيفة الصرفية تتمثل فى التفريق بين الصيغ الاسمية والفعلية، وتظهر فى الإنجليزية دون العربية، ينظر د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوى، ص ١٩٠، ود. كريم حسام الدين، الدلالة الصوتية، ص ١٩٨.

(6) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٠٣.

ب- ويُرجع أحد الباحثين للنبر الأثر فى تقصير الحركات الطويلة، ومن ذلك : (عامود) أصبحت (عمود) و(حقودات) أصبحت (حَقْدَات)، وكذلك : (جيران) أصبحت (جران)[١] .

ومن ذلك حذف الضمة والكسرة وإبدالها بالسكون، مثل : (مُسافر) (مْسافر) و(كِتاب) تصبح (كْتاب)، ولا يحدث ذلك مع الفتحة، ويظهر فى (حُمولة) و(حَمولة) فالأولى تنطق بتسكين (الحاء) فتقول (حْمولة) على حين لا تتغير الثانية[٢] .

جـ- كثيرًا ما يؤدى النبر إلى رفع اللبس والغموض، ومن ذلك ما حكاه ابن هشام عن أحد العلماء، أنه سمع شيخًا يُعرب لتلميذه (قيِّما) فى قوله تعالى:﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا * قَيِّمًا﴾ (الكهف : ١، ٢) فقال (قيّما) صفة لـ (عِوَج) فاعترض السامع وقال : (كيف يكون العوج قيّما ؟ !) وترحَّم على من قرأ فوقف وقفة خفيفة على (عوجًا) دفعًا لهذا التوهم، والصواب أن (قيّما) (حال) إما من (اسم محذوف) هو وعامله أى (أنزلته قيّما)، وإما حالاً من الكتاب[٣] .

كما قد يؤدى الخطأ فى موضع النبر إلى اللبس فى أصل المادة، ومنه قوله تعالى:﴿فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (الحديد: ١٦) بعدم نبر الفاء؛ فتكون من الفقس وليس من القسوة، وكذلك قوله تعالى : ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا﴾ (الإنسان : ١٨)، فتنطق بالنبر على (اللام الأولى) فتصير كلمتان هما (سل)، (سبيل) أى اسأل الطريق.

د- النبر يمنح اللغة العربية معنى وظيفيًا خاصًا بالتركيب، ويظهر ذلك فى الفرق بين (اذكر الله) للمذكر و(اذكرى الله) للمؤنث، والمعروف أن (الياء) تفقد كميتها الصوتية، فتُنطق كأنها (كسرة)، فيلتبس على السامع إذا كان الخطاب موجهًا لمذكر أو مؤنث، فلنجأ للنبر فى التفريق بين الإسنادين، فإذا وقع على (همزة الوصل) كانت للمذكر، أما إذا وقع على (الكاف) كان للمؤنث[٤] .

---

[١] د. داود عبده، دراسات فى علم أصوات العربية [ط ٢، الكويت : مؤسسة الصباح، د.ت]، ص ١٠١.

[٢] ينظر شروط هذا التغيير ومزيد من الأمثلة، السابق نفسه، ص ١٠٢.

[٣] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٥٨٩، د. حلمى خليل، العربية والغموض، ص ١٩٦ - ١٩٧.

[٤] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٠٨.

ب ـ التنغيم :

هو عبارة عن النغمات الموسيقية والإيقاعات في حدث كلامي معين[١]، وهو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق[٢]، وهو أيضًا موسيقى الكلام[٣]، وعرفه د. تمام حسان بأنه «هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة، فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض،غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات، وهي تختلف من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة، فلكل جملة من هذه صيغة تنغيمية خاصة»[٤]. وهذا هو أوضح التعريفات؛ لأنه لم يقتصر على تعريف التنغيم من حيث كونه تتابع نغمات صوتية، وإنما أشار إلى وظيفته الدلالية المستهدفة منه.

وهناك خلط واضح في المصطلحات بين التنغيم والنغمة واللحن[٥]، وقد التفت علماؤنا القدماء –رحمهم الله– إلى التنغيم وأثره، ومن هؤلاء "ابن جني"[٦] ويُدَلِّلُ عليه بحذف الصفة اعتمادًا على التنغيم، فيقول: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم (سير عليه ليل)، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك، من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم، وما يقوم مقام قوله (طويل) أو نحو ذلك»[٧]. ونستدل من هذا النص على وعي ابن جني وإدراكه لقرينة التنغيم، وإن كان قد أسماها بأسماء مختلفة، كالتطويح والتفخيم وإطالة الصوت ومدّه، وغير ذلك من الألفاظ المعبرة عن أثرها الدلالي.

ويشارك اللغويين علماء التجويد في العناية بقرينة التنغيم، واستخدامهم لمصطلح النغمة وارتفاع الصوت، ومن هؤلاء (السمرقندي)[٨] ، فنجده في كتابه (روح المريد في شرح العقد

---

[١] ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة د. أحمد مختار عمر، ص ٩٣.

[٢] د.حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ٥٤.

[٣] د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٢٣.

[٤] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٦٦.

[٥] النغمة هي تغيير درجات الصوت على مستوى الكلمة وتعرف بـtone وهو مرادف للصوت، أما اللحن فهو مجموع النغمات التي في المجموعة الكلامية، أي الترتيب الأفقي للنغمات التي يشتمل النموذج أو الميزان عليها. ينظر: د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٠٠، ود. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٩١.

[٦] وقد سبق أن أوردت نصًا يبين عناية ابن جني بالتنغيم وأثره الدلالي، يرجع ص ٦٢

[٧] ابن جني، الخصائص ٢/٣٧٠.

[٨] السمرقندي هو محمد بن محمود السمرقندي الأصل، الهمذاني المولد، البغدادي الدار، ذكره ابن الجوزي في "غاية النهاية" ٢/٢٦٠، له مؤلفات عديدة في علم التجويد، منها: التجريد في التجويد، العقد الفريد في نظام التجويد...الخ، نقلاً عن غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد [ط بغداد، ١٩٨٦م]، ص ٥٦٧،٥٦٨.

الفريد) مستدلاً بقولهم (ما قلت)، فيرفع الصوت بما يعلم أنها نافية، وإذا خُفض الصوت يُعلم أنها خبرية، وإذا جعلها بين بين يُعلم أنها استفهامية، كذلك (أفعل) التى تكون للتفضيل وغيره، وكذلك اختلاف الصوت بين (لا النافية والناهية)[١].

ويشارك المفسرون علماء التجويد الاهتمام بقرينة التنغيم، فيقول "النسفى" فى تفسير قوله تعالى ﴿قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ (يوسف : ٦٦)، فبعضهم يسكت على (قال) لأن المعنى: قال يعقوب، غير أن السكت يفصل بين القول والمقول، وهذا لا يجوز، والأَوْلى أن يفرق بينهما بالصوت، فيُقصر بقوة النغمة (اسم الله تعالى)[٢].

وهكذا نجد عناية البيئات المختلفة بالتنغيم، إلا أنه لم يصلنا أية فكرة عن كيفية تقسيمه أو دراسته دراسة علمية، وهذا ما حاول المحدثون شرحه وتفصيله.

والتنغيم سمة مشتركة لمعظم اللغات؛ لأن النغمة تؤثر فى المعنى، كما يرجع للتنغيم الفضل فى تغير معانى الجملة، فهى تنقل الأسلوب من خبرى إلى تعجبى إلى استفهامى إلى توكيدى إلى انفعالى، دون تغيير فى شكل الكلمات المكونة للجمل، ومع تغيير فقط فى التنغيم[٣]، ومن ذلك نطقنا لجملة مثل: (لا يا شيخ) للدلالة على النفى أو التهكم أو الاستفهام أو غير ذلك، كما يفرق التنغيم بين الجمل الخبرية والاستفهامية، كما فى جملة (شفت أخوك)[٤].

والنغمات تختلف من ناحية ثباتها أو تغيرها، فتسمى (مستوية) إذا كانت ثابتة، وتسمى (صاعدة) إذا اتجهت نحو الصعود، وتسمى (هابطة) إذا اتجهت نحو الهبوط، وتسمى (صاعدة هابطة) إذا غيرت نوعها فى اتجاهين إلى أعلى ثم إلى أسفل.

وقد ذكر المحدثون اتجاهين لتحديد أقسام النغمات:

أولهما : يعتمد على نغمة الحرف الأخير[٥]، وهى إما (هابطة) تنحدر من أعلى إلى أسفل

---

[١] غانم قدورى الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٥٦٨.

[٢] النسفى، مدارك التنزيل [ط الكتاب العربى] ٢/ ٢٣٢.

[٣] د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوى، ص ١٩٥.

[٤] د. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث [ط الخانجى ١٩٨٥م]، ص ١٠٦، وعبد النعيم عبد السلام خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين [دكتوراه، الإسكندرية ١٩٩١م] ص٣٠.

[٥] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٩، وينظر: مناهج البحث فى اللغة، ص ٣٠٢.

وتظهر فى (الإثبات والاستفهام والنفى والشرط والدعاء)، وإما (صاعدة) وتتجه من أسفل إلى أعلى، وتظهر فى (الاستفهام بالهمزة وهل فقط) والعرض، ويظهر الفرق بين النغمتين فى الجملتين: (هل جاء زيدٌ؟) فتنطق (زيد) بنغمة (هابطة)، بينما (متى جاء زيد؟) تكون بنغمة صاعدة؛ لكونه استفهامًا بغير أداته وإنما (بالظرف)، وإما (مسطحة)،وتظهر عند التوقف دون تمام المعنى كالوقوف على البصر، والقمر الأولى والثانية فى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ * وَخَسَفَ الْقَمَرُ * وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ * يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ (القيامة: ٧-١٠)، على حين تنطق (المفر) بنغمة (صاعدة).

ثانيهما : يعتمد على المدى بين أعلى نغمة وأخفضها فى الصوت، وهو يقسم النغمة إلى: **(واسعة)**،وتكون باندفاع قوى فى عمود الهواء المتجه من الرئتين إلى الخارج عبر أعضاء النطق، فيُحدث صوتًا عاليًا، ويُستخدم فى الخطابة والتدريس لمجموعات كبيرة من الطلاب، أو **(متوسطة)** وتكون باندفاع أقل فى الهواء، وتستخدم فى الكلام العادى، أو تكون **(ضيقة)** وهى أقل من سابقتيها، وتستخدم فى العبارات البائسة والحزينة[1] .

ولاشك أن اللغة المكتوبة قاصرة قصورًا واضحًا فى بيان قرينة التنغيم، لكونها تختص بالصوت المكتوب دون المنطوق، وإن كان المحدثون قد حاولوا وضع علامات خطية تنوب عن التنغيم الصوتى، ومن ذلك علامات الترقيم بما فيها من الفصلة، النقطة، علامة الاستفهام و التعجب...الخ[2] ، وإن كانت ليست كافية؛ لكونها تعد جزءًا من النظام الكتابى، وسنعرض لبعض الأمثلة الموضحة لأهمية التنغيم:

أ- للتنغيم دور مهم فى تفسير المعنى النحوى، وهو المسئول عن تحديد عناصر الجملة المكونة لها، ومن ذلك (أولئك الرجال المناضلون)[3] ، وقد تكون (أولئك الرجال) معًا عنصرًا واحدًا مبتدأ

---

[1] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٨.

[2] غير أن التنغيم أهم من علامات الترقيم لأمرين: أولهما أن النغمات متعددة ومتنوعة وغير محدودة، بخلاف علامات الترقيم المحدودة، ثانيهما: أن فى التنغيم حياة وحركة واستحضارًا للسياق الكلامى والموقف الاجتماعى، خاصة بعد ظهور الاختراعات الحديثة من أجهزة التسجيل والتلفاز. ينظر: د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٦، ٢٢٧، د. حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص٢٩٩، ٣٠٠.

[3] د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص١١٨.

مبدل منه وبدل، (المناضلون) خبره، فإذا وقفنا على (أولئك) بمفردها كانت مبتدأ، والرجال خبرًا، والمناضلون نعتًا، وما أحدث هذا التغيير فى الإعراب والعناصر النحوية إلا التنغيم.

ب- قد تؤدى النغمة فى المعنى مؤدى الصيغة فى الصرف، فالصيغة التنغيمية منحنى نغمى خاص بالجملة يعين على الكشف عن معناها اللغوى، كما أعانت الصيغة الصرفية على بيان المعنى الصرفى للمثال. فإذا قلت: (هى جميلة جدًا)[1] بنغمة صوتية (صاعدة-هابطة) فى آخرها، فإننا نعنى بذلك جملة خبرية، ولكن إذا قلنا بنغمة (هابطة-صاعدة)، فإن المعنى يختلف مع أن الصيغة واحدة فتكون استفهامية، ومن ثم يعد التنغيم جزءًا من المعنى الدلالى.

جـ- يؤدى التنغيم وظيفة بعض الأدوات عند حذفها، ومن ذلك نغمة الدعاء فى قول الداعى (لا وشفاك الله)[2] بدون (الواو) اعتمادًا على تنغيم الجملة بالوقف والاستئناف، وهذا ما أجاز لشاعر مثل عمر بن أبى ربيعة أن يحذف الأداة أيضًا، دون لبس أو غموض، حين قال:

ثُمَّ قالوا: تحبُّها؟ قُلْتُ بَهْرًا عَددَ الرَّمْلِ والحَصَى والتُّرابِ[3]

فقد أغنت النغمة فى (تحبها) عن أداة الاستفهام (الهمزة) وعوض عن ذلك بعلامة الاستفهام، ولم يتأثر المعنى، وقد تغنى النغمة أيضًا عن أدوات النداء وتنغيم المنادى[4]، وكذلك فى الاختصاص تضافرًا مع العلامة الإعرابية فى مثل قولهم: (نحن العرب نكرم الضيف).

د- التنغيم يفرق أيضًا بين معانى الأدوات والحروف، كالفرق بين (يا) الندبة والنداء، ومن ذلك قوله تعالى ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ (الزمر : ٥٦)، فـ(يا) هنا للندبة، لتعذر النداء على (الحسرة)، ولنغمة الحزن التى تكتنف حديث العاصى يوم القيامة. وكذلك قول الشاعر فى رثاء عمر بن عبد العزيز:

حُمِّلْتَ أمرًا عظيمًا فاصْطَبَرْتَ لَهُ وقُمْتَ فيه بأَمْرِ اللهِ يا عُمَرَا

---

[1] د. خليل أحمد عمايره، أسلوبا النفى والاستفهام، ص٧٥.

[2] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢٦، ٢٢٧.

[3] ديوان عمر بن أبى ربيعة، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين [ط الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٨] ص٣٠، والسيوطى فى شرح شواهد المغنى ١/ ٣٩.

[4] د. عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص ٣٢.

فإنشاد الشعر بعد موت عمر دليل على أن (يا) للندبة[١] .

وليس أدل على أهمية أثر التنغيم فى تغيير القراءات من قوله تعالى ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ﴾ (يونس: ٨١)، فقد قرأ (أبو عمرو) بالمد (آلسحر)، وفى هذه الحالة تكون (ما) السابقة استفهامية، ويمكن أن تكون (ما) اسمًا موصولاً بمعنى (الذى). قال "مكى"[٢] «قوله (ما جئتم به السحر) قرأه "أبو عمرو" بالمد والهمزة على لفظ الاستفهام، وقرأ الباقون بألف وصل من غير مد ولا همزة، وحجة من مدّ أنه جعل (ما) استفهامًا فى موضع رفع بالابتداء، و(جئتم به) الخبر، ثم أبدل (السحر) من (ما) فلحقته ألف الاستفهام».

. . . .

هـ- وللنغمة دلالة وظيفية على معانى الجمل تتضح فى صلاحية الجمل التأثرية المختصرة، نحو (لا، نعم، يا سلام وا لله....) إلخ[٣] ، ولا يفرق بينهما إلا التنغيم، الذى يتضافر مع القرائن الحالية كحركة اليد وملامح الوجه من انقباض أو انبساط وخلافه[٤] . فجملة (يا سلام) قد تدل على التهويل أو التحقير أو التأثير أو الشك أو السخرية أو غير ذلك[٥] . وبذلك يُزال أى لبس من الكلام.

و- ويرى الدكتور تمام حسان أن قرينة التنغيم الموسيقى قد تغنى عن قرينة الإعراب، وفى ذلك حل لكثير من الإشكالات التى جال فيها النحاة وصالوا، ومنه قوله تعالى ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣) فالمناسبة الموسيقية الصوتية دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية[٦] ؛ لأن الرتبة واقتران الخبر (ساحران) باللام، الزمت كون (هذان) اسم (إن)، وما حدث من رفعها راجع للمناسبة الصوتية[٧] .

---

[١] د. عباس حسن، النحو الوافى [دار المعارف، ١٩٦٣م]، ٤/٢، ود. عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص٣٣.

[٢] مكى بن أبى طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق د. محيى الدين رمضان [ط الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م] ٥٢١/١، الزمخشرى، الكشاف ٢/ ٢٤٧، ٢٤٨.

[٣] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٧.

[٤] ينظر تفصيل ذلك فى الفصل الثالث من الباب الثانى، ص ٣٢٦

[٥] د. تمام حسان، مبحث أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، ص ١٢٥.

[٦] د. تمام حسان، اللغة العربية، ص٢٤٠.

[٧] وللباحثة رأى خاص فى هذا التفسير والرد عليه، يراجع ص ٥٣.

ز- وقد أشار ابن جنى إلى أن التنغيم قد ينقل الأسلوب إلى الضد، كأن يكون استفهامًا فيدخل عليه التعجب فيصيره إخبارًا، إذ يقول فى (باب نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليه): «ومن ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبرًا، وذلك قولك: "مررت برجل أى رجل"، فأنت الآن مخبرًا بتناهى الرجل فى الفضل ولست مستفهمًا»، ويستطرد قائلاً: «ومن ذلك لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا، وإذا لحقت لفظ النفى عاد إيجابًا، وذلك كقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ﴾ (المائدة:١١٦)، أى ما قلت لهم، وقوله تعالى ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ (يونس:٥٩) أى لم يأذن لكم، وأما دخولها على النفى كقوله تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (الأعراف:١٧٢)، أى أنا كذلك.... وإنما كان الإنكار كذلك لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده، فلذلك استحال به الإيجاب نفيًا والنفى إيجابًا»[١] ، وما هذا إلا أثر للتنغيم، كأن يقول الإنسان متعجبًا: أيرسب هذا!! فهو ليس مستفهمًا وإنما متعجبًا.

ح- وللتنغيم أثر واضح فى أسماء الأفعال والأصوات، نحو: (هيهات، شتّان، أوه)، كذلك (صه، مه، رويدًا)، فهذه الأسماء تستلزم تنغيمات معينة تختلف عن نطق أفعالها المأخوذة منها، فهى أساليب إفصاحية، انفعالية، تأثرية، إنشائية، ومن ثم يفضل أن يوضع بعدها فى الكتابة علامة التعجب أو التأثر (!) وصفًا لطريقة النطق. ومن ذلك أسماء الأصوات الدالة على الزجر مثل (كخ) للطفل و(بِس) للقط[٢] .

ج ـ الوقف :

وهو عبارة عن سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع فى حدث كلامى، بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما وبداية آخر[٣] ، واللغات متباينة فى الاعتماد على الوقف[٤] .

---

[١] ابن جنى، الخصائص ٢٦٩/٣.

[٢] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٦، ود. كريم حسام الدين، الدلالة الصوتية، ص٢١٦.

[٣] وقد أسماها بعض اللغويين بالمفصل، وعرفها آخرون بالانتقال، كما اشتهرت فى علم القراءات والتجويد باسم الوقف، ينظر ابن الجزرى، النشر فى القراءات العشر [القاهرة، المطابع التجارية الكبرى] ١/ ٢٢٤.

[٤] د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوى، ص٣١٣، وماريو باى، أسس علم اللغة، ص٩٥.

والعربية من اللغات التى تعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا، ونمثل على ذلك بقوله تعالى ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾ (الفاتحة : ١)؛ فمن القراء من يقف على (الحمد لله) ثم يصفها بـ(رب العالمين)، وهذا برفع (رب)، أما جرها فيلزم وصلها بـ(لله)، وكذلك إذا قلنا: (طريق المطار الجديد)، فإذا وقفنا على (طريق) كانت (الجديد) صفة للمطار، أما إذا وقفنا على (المطار) كانت (الجديد) صفة للطريق[١] .

والواقع أن للوقف دلالة تظهر فى تمييزه للنظام الصوتى للغة، ما بين استعمال أبنائها واستعمال الأجانب لها، ويؤثر أيضًا فى تحديد دلالة ما ينطق به المتكلم، ونستدل على ذلك بما ذكره "القسطلانى"، وهو أن رجلين جاءا إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- فتشهد أحدهما فقال : من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما -ووقف- فقال له الرسول -صلى الله عليه وسلم- بئس خطيب القوم أنت قم، وقال له: اذهب. وقد كره الرسول -صلى الله عليه وسلم- الوقف المستبشع الذى يعنى الجمع بين حالَىْ: من أطاع الله ورسوله ومن عصى، وكان حقه أن يقف على رشد ثم يقول:ومن يَعْصِهِمَا فقد غوى[٢] .

وتدلنا هذه الرواية على أهمية الوقف فى الدلالة من منطوق المتكلم، ويُفهم أيضًا أن هناك وقفًا (مستحسنًا) وآخرًا(مستبشعًا)، ومن المستحسن ما يؤدى إلى تباين الدلالة حتى فى كلام العامة، فإذا قال شخص لصديقه المريض: (لا عافاك الله) بالوقف بعد (لا) كان دعاءً له، وكأنه يستنكر ابتلاءه بالمرض، ثم يتبعه بالدعاء بالشفاء، أما إذا وصل بين العبارة كان دعاءً عليه بعدم الشفاء[٣] ، ويظهر هذا من النغمة. وهو ما جعل النقاد يختلفون فى قول جميل بثينة:

لا لا أبوحُ بِحُبِّ بُثْنَةَ إنها   أخَذَت علىَّ مواثقًا وعُهُودًا[٤]

فمن شراح الديوان من يرى أن تكرار (لا) للتوكيد، فإذا كان الأمر كذلك، كان المعنى

---

[١] د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوى، ص ٣١٤.

[٢] القسطلانى، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق الشيخ عامر السيد والدكتور عبد الصبور شاهين [ط المجلس الأعلى، ١٩٧٢م]، ٢٥٥/١.

[٣] د. كريم حسام الدين، الدلالة الصوتية، ص٢٢٠.

[٤] ديوان جميل، تحقيق د. حسين نصار، ص ٧٩.

تأكيد الشاعر على البوْح بحبه، وهذا يناقضه عجز البيت، أما إذا وقفنا علـى (لا) الأولى كـان الأمـر جوابًا من الشاعر على من يسأله: (هل تبوح بحب بثينـة)؟ فيقـول: لا لا أبـوح بحـب بثينـة، ويؤكـد ذلك كونها أخذت عليه مواثقًا وعهودًا، ومن ثم فموضع الوقف يحدد النغمـة أيضًـا، فنطقنـا بـ(لا) الأولى تكون بنغمة صاعدة تدل على النفى، ونطقنا بـ(لا) الثانية يكون بنغمة هابطة تدل على التقرير أو الإخبار[١] .

وقد التفت المفسرون إلى أهمية الوقف والابتداء وتأثيره فى المعنى كمـا فـى قولـه تعـالى : ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة : ٢)، فمن القراء من يقـف علـى (لاريب فيه)فيكـون (هدى للمتقين) صفة للقرآن -وهذا أبلغ- وآخرون يقرأون[٢] بالوقف على (لا ريب) + (فيه هدى للمتقين) فيكون (هدى) مرفوعًا على النعت أو منصوبًا على الحال[٣] . ويعلل الفخر الـرازى بلاغـة الوقف الأول عن الثانى بأنه على القراءة الأولى يكون الكتاب نفسه (هدى)، أما القراءة الثانية على أن يكون الكتاب فيه هدى، ويرجح القراءة الأولى ما تقرر فى القرآن من أنه نور وهدى[٤] .

ومن أهم البيئات التى عُنيت بالوقف بيئة القُرّاء وعلماء التجويد؛ لما له من أثـر فـى الدلالـة؛ ولذلك نجد ابن الجزرى يهتم بعلم الوقف والابتداء، فيجمع مـا قيـل عنـه فـى كتابـه: (الاهتـداء إلى معرفة الوقف والابتداء)، ويشرح ذلك بأن القارئ لا يستطيع أن يقرأ السورة فى نَفَس واحد، ولكن لابد من الوقوف فى بعض المواضع لأخذ النفس أولاً، ولتأكيد معنىً معينًـا ثانيًـا، ومـن ثـم حـرص الأولون على تعلمه والتثبت منه، ويشير إلى ذلك بقوله تعالى ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (الرحمـن : ٢٦)، فيذكر أنه لا يسكت عليه حتى يصل به ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام[٥] .

وللوقف أربعة أنواع:

١- الوقف التام: أكثر ما يكون فى رؤوس الآى وانقضاء القصص، نحو الوقف على "بسم الله الرحمن الرحيم"، والابتداء بـ"الحمد لله رب العالمين"، ونحـو الوقـف علـى "مـالك يـوم الديـن"،

---

[١] د. كريم حسام الدين، الدلالة الصوتية، ص٢٢٠.

[٢] عاصم ونافع من القراء السبعة.

[٣] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم [ط الشعب] ١/ ٦١.

[٤] الفخر الرازى، التفسير الكبير، [ط٣، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٥م] ٢/ ٢١، ٢٢.

[٥] ابن الجذرى، النشر فى القراءات العشر، تحقيق الشيخ على محمد الضباع، ١/٢٢٤، ٢٢٥.

والابتداء بـ(إياك نعبد وإياك نستعين). وقد يكون الوقف تامًا فى موضع، غير تام فى موضع آخر، طبقًا للتفسير والإعراب، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا﴾ (آل عمران : ٧) فمن القراء من يقف على (إلا الله) فيكون (الراسخون) مستأنفًا مرفوعًا وهى قراءة "ابن عباس وابن مسعود وأبى حنيفة"؛ أما من قرأ.. (لا يعلم تأويله إلا الله والراسخون)، فقد عطف (الراسخون) على لفظ الجلالة فيكونوا بذلك عالمين بالغيب، وهو رأى "ابن الحاجب" وغيره[1].

٢- الوقف الكافى : يكثر فى الفواصل وغيرها، نحو ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (البقرة : ٣) وكذلك ﴿عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ (البقرة: ٥)، فهو كلام مفهوم، والذى بعده كلام مستغن عما قبله لفظًا وإن اتصل معنى، ويُتَفَاضَلُ فى درجات الاكتفاء، ففى قوله تعالى ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ -(كافٍ)-، ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ -"أكفى منه"- ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (البقرة : ١٠) -أكفى منهما- وقد يكون الوقف كافيًا على تفسير أو إعراب، ويكون غير كافٍ على آخر، ومن ذلك قوله تعالى ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ (البقرة:١٠٢)، (كافٍ) إذا جُعلت (ما) بعدها نافية، وإذا جُعلت موصولة كان حسنًا فلا يُبتدأ بها[2].

٣- الوقف الحسن : نحو الوقف على (بسم الله) وعلى (الحمد لله) وعلى (رب العالمين)...إلخ والوقف هنا حسن لأن المراد مفهوم، فإذا وقفنا على (الرحمن الرحيم)، و(مالك يوم الدين) كان غير حسن لكونه تابعًا لما قبله.

وقد يكون الوقف حسنًا فى موضع كافيًا فى آخر تامًا فى ثالث، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿هدى للمتقين﴾ فهو حسن إذا جُعل "الذين يؤمنون بالغيب" نعتًا (للمتقين)، وهو كاف إذا جُعل الذين يؤمنون بالغيب رفعًا بمعنى "هم الذين يؤمنون" ونصبًا على تقدير "أعنى" الذين يؤمنون، وهو تامٌ إذا جُعل الذين يؤمنون بالغيب مبتدأ وخبره ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ (البقرة : ٥).

---

[1] ابن الجذرى، النشر فى القراءات العشر، ١/ ٢٢٦.

[2] السابق نفسه، ١/ ٢٢٨.

٤- الوقف القبيح : نحو : الوقف على (بسم) و(الحمد) و(رب) و(مالك يوم)؛ لكونه لا يُفهم منه معنى ولا يتم به كلام، ومنه مواضع أقبح من بعض، كالوقف على ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ (النساء: ١١) فإن المعنى يفسُد بهذا الوقف، حيث تكون الابنة مشتركة في النصف مع أبويها، والصواب أن النصف للابنة دون الأبوين، والأبوان مستأنف مع ما يجب مع الولد، والأقبح منه الوقف على قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ (البقرة : ٢٦)، ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ (الماعون : ٤)، وأمثالهما فهذا غير جائز لفساد المعنى، إلا إذا انقطع النفس فجاز اضطرارًا[١].

هذه الأقسام من حيث الدلالة، أما إذا نظرنا إلى المدى الزمنى فيمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع حسب المدة التى يستغرقها القارئ وهى :

١- السكت :

وهو قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف عادةً، من غير تنفس، أو بمعنى آخر هو السكت قبل مدة الوقف، ويكون للفصل بين سورتين أو لأخذ النفس.

٢- الوقف :

وهو عبارة عن قطع الصوت على كلمة زمنًا يتنفس فيه بنية استئناف القراءة، إما بما يلى الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، ويأتى فى رؤوس الآى وأوساطها، ولا يأتى وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسمًا، ولابد من التنفس معه[٢] .

٣- القطع :

وهو قطع القراءة رأسًا، فهو كالانتهاء، والقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة، كالذى يقطع على حزب أو ورد أو عُشر، أو فى ركعة ثم يركع، أو نحو ذلك، ما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، وهو الذى يستعاذ بعده للقراءة

---

[١] ابن الجذرى، النشر فى القراءات العشر، ١ / ٢٢٨.

[٢] السابق نفسه، ١ / ٢٤٠، ٢٤١.

المستأنفة، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رؤوس الآى فى نفسها مقاطع. والآخر وقف جائز وهو ما يجوز فيه الوقف والوصل، نحو قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (الفاتحة : ١، ٢)، فجاز الوقف على (العالمين)، وجاز وصلها (بالرحمن الرحيم).

والتشابه بين البيئات المهتمة بالنص القرآني واضح غير خفى، فنجد جمهور القراء يستقبحون الوقف بين المتلازمين، وهو ما أكده النحاة أيضًا بعدم جواز الفصل بين العنصريـن المتداخلين، ومن ذلك قول الأئمة «لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول ولا على المبتدأ دون الخبر، ولا على نحو كان وأخواتها وإن وأخواتها دون أسمائها، ولا على النعت دون المنعوت، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على القسم دون جوابه ولا على حرف دون ما دخل عليه .... إلخ»، وإنما يريدون الجواز الأدائي وهو الذى يَحْسُن فى القراءة، ويروق فى التلاوة[1] .

وللوقف حكمان :

(واجب أو لازم) دفعًا للوهم، ومن ذلك قوله تعالى ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (إبراهيم : ٣٨) بالوقف على : (ما نعلن)، والابتداء بـ (وما يخفى) لئلا يوهمه وصل (ما) وعطفها[2] .

وهكذا لاحظنا أثر (التلوين الصوتى) -بما تناولناه من (النبر والتنغيم والوقف) فى توضيح الدلالة، وإيثار معنى على معنى.

٢ ـ التلوين الصوتى عند الأصوليين :

وقد اهتم الأصوليون بالقرائن الصوتية وتأثيراتها الدلالية، فأشاروا إلى قرائن أحوال النبى؛ وإشاراته، وتكريراته، وكيف أن الصحابة كانوا مدركين لهذه القرائن، بما فيها من نبر وتنغيم ووقف ومط ومطل، الأمر الذى يعيِّن بشكل قاطع على أن الضغط هنا يفيد الوجوب، والتنغيم هناك يفيد

---

[1] ابن الجزرى، النشر فى القراءات العشر، ١ / ٢٣١.

[2] السابق نفسه، ١ / ٢٣٢.

التهديد أو التأديب، فقد أكثروا من حديثهم عن الوقف والابتداء وأثره فى توضيح المعنى، وقد تميز تناول الأصوليين لهذه القرينة من حيث توظيفها فى السياق وتأثيرها الدلالى. يقول "الغزالى" محددًا لقيمة الوقف فى قوله تعالى : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ (الأنعام :٣) له معنى يخالف الوقف على الأرض والابتداء بقوله ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[١].

وقد عبر الأصوليون عن تأثير دلالة السياق الصوتى، إذ يضيف معنىً جديدًا إلى ذوات الألفاظ الموجودة فى السياق، ومن ذلك أن وجدنا (أسلوب الأمر)،قد يتعدى دلالة الطلب إلى دلالة التحقير والإهانة، كما فى قوله تعالى : ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان : ٤٩)، وتأتى ذلك بالضغط على (العزيز الكريم).

وكذلك قد يفهم معنى[٢] التهديد والوعيد من قوله تعالى : ﴿ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ هَٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (الذاريات : ١٤)، وما هذا التغير والتنوع فى الدلالة إلا نتيجة لتغير مواضع النبر والتنغيم والوقف.

ولا تقتصر جهود الأصوليين على رصد هذه الدلالات الصوتية، بل حاولوا الربط بين كل لفظ وصوته المعبر عنه، وتمثل ذلك فى إيجاد مناسبة بين اللفظ والمعنى، وما يمكن أن يترتب عليها من مشاكلة يستدل عليها بمعرفة مخرج الحرف وخصائص صوته، فابن القيم يرى أن الضمير (أنا) وضع لأن مخرج الهمزة من الصدر، وهو أقرب مواضع الصوت، إذ المتكلم فى الحقيقة محل نطقه وراء الوريد[٣] ، وهكذا يحاول ابن القيم أن يجد مناسبة[٤] صوتية، لوضع كل ضمير لشخصه الذى وضع له فى اللغة، وبغض النظر، عن صحة هذا الرأى أو عدمه، فإن "ابن القيم" قد علل الظاهرة تعليلاً شبه منطقى يبعد عن الواقع اللغوى؛ لأن هذه الظاهرة لا تنطبق باطّراد على جميع ألفاظ اللغة، بل

---

[١] الغزالى، المستصفى، ١ / ٣٦٢، ٣٦٣، الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٣ / ١٢.

[٢] الغزالى، المستصفى، ١ / ٤١٧، الأسنوى فى شرحه على نهاية السول فى شرح منهاج الأصول، [ط جمعية نشر الكتب العربية، القاهرة]، ٢ / ٢٤٥.

[٣] ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ١ / ١٧٦ بتصرف.

[٤] د. طاهر سليمان حمودة، ابن القيم الجوزية، جهوده فى الدرس اللغوى، ص ١١٩.

لا تظهر إلا فى بعض الألفاظ على سبيل المصادفة. وهكذا وجدنا المنهج الأصولى يحاول أن يجد الصلة الوثيقة بين الألفاظ ودلالتها من جهة، وأصواتها من جهة أخرى وهو ما اتسمت به الدراسات الصوتية القديمة.

وهكذا لاحظنا أهمية الأداء الصوتى فى تنوع المعانى المختلفة، ولذلك كان علماؤنا محقين فى اهتمامهم بهذه القرائن، ولاسيما فى النص القرآنى لما له من أهمية فى استنباط الأحكام الشرعية، واتخاذه منهجًا تصلح به حياة الخلق فى الدنيا والأخرة.

ثالثًا : قرينة المطابقة

تعد قرينة المطابقة من القرائن الصوتية لتوافق النغمة والصوت بين المتطابقين، كأن تقول : (هذه فتاة مؤدبة)، و(هذان طالبان مجتهدان)، و(المهندسون المصريون مخلصون)؛ ومن ثم فهى لا تظهر إلا فى الصيغ الصرفية والضمائر، فهما مسرح المطابقة، ويأتى ذلك من (مورفيمات النسبة)، كالضمائر المتصلة وحروف المضارعة، ولذلك وجدنا من الباحثين[1] من يعد السوابق واللواحق فى الأفعال علامات جاءت للمطابقة بين ركنى الإسناد وليست فاعلين،واستدلوا على ذلك بوجود ما يقابلها فى الأسماء والصفات، فيقال : (كاتبة) كما يقال (كتبت)، (كاتبان) كما يقال (يكتبان)، ودليل آخر هو أن (ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة) لا تدل على غائب؛ ومن ثم فهى علامات للمطابقة ليس غير.

ومحاور المطابقة خمسةٌ هى : النوع، العدد، الشخص، التعريف والتنكير، هذا بالإضافة إلى مطابقة الإعراب[2] التى تظهر بين الاسمين، والاسم والصفة، والفعلين المتعاطفين، وتفصيل ذلك :

١ ـ المطابقة فى التأنيث والتذكير :

أ ـ عند اللغويين :

التذكير والتأنيث طريق من طرق التقسيم النحوى لإظهار التوافق فى السياق، ليكون التناسق واضحًا فيه، ويعبر عنه تعبيرًا شكليًا فى الغالب من حالاته. فقد عرّف (النحاة) المؤنث «بأنه خلاف المذكر، وهو ما كان بإزائه ذكر فى الحيوان نحو : رجل وامرأة، وناقة وجمل، وحمار وأتان»[3]، وهو قسمان : حقيقى ومجازى.

أما الحقيقى :

فهو ما كان فى آخره علامة التأنيث ظاهرة أو مقدرة، فالحقيقى الظاهر العلامة نحو : (ضاربة ونُفَساء وحبلى) والمقدر نحو : (سعاد وزينب وهند).

---

[1] د. داود عبده، أبحاث فى علم اللغة [بيروت،١٩٧٣م]، ص ٧٦، د. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية فى النحو العربى [مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٧م]، ١ / ٧٣، د. إبراهيم السهرائى، الفعل زمانه وأبنيته [مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٤م]، ص ٢١٨.

[2] ينظر تفصيل ذلك، قرينة الإعراب، ص ٤٠.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٥ / ٩١.

أما المجازى :

فهو ما كان خلاف الحقيقى وهو قسمان : ظاهر العلامة كـ (صحراء وبشرى) ومقدر العلامة كـ (نار وَدار)[1] .

وهناك قرائن ذكرها النحاة يمكن الاستدلال بها على تأنيث الاسم، دون العلامات السابقة وهى :

أ- عود الضمير نحو : ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ (الشمس : ١).

ب- الإشارة إليها باسمها نحو قوله تعالى : ﴿تِلْكَ الدَّارُ﴾ (القصص، ٨٣).

جـ- الحاق تاء التأنيث بالمسند إليه نحو : (قامت القيامة)[2] ومنه قوله تعالى : ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا﴾ (سبأ : ١٢).

د- تصغير الاسم نحو (هنيْدة).

هـ- تجريد الأعداد من (ثلاثة إلى عشرة) من (التاء) فنقول : (ثلاث أذرع وعشر أرجل).

و- جمعُه على (فواعل) نحو : (حوايض، طوالق) أو على (أفعُل) نحو : (أعنُق، أذرُع)[3] .

وهناك قرائن ذكرها النحاة توجب التطابق بين المسند والمسند إليه تأنيثًا وتذكيرًا، ومن ذلك:

أ- إذا وقع الفعل فى جملة الخبر، نحو : (هند قامت)، ومنه قوله تعالى : ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ * وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾ (التكوير : ١، ٢)، فتقدم المذكر أو المؤنث أو ما فى حكمه، يقتضى التوافق التام فى التذكير والتأنيث بينهما وبين الفعل الواقع فى جملة الخبر[4] .

ب- إذا تأخر المسند إليه، فكان فاعلاً أو نائب فاعل، أو مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا غير منفصل عن الفعل، سواء كان مفردًا أو جمعًا، نحو : (قامت فاطمة)[5] ومنه قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾ (آل عمران : ٣٥).

---

(1) الرضى، شرح الكافية [مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت]، ٢ / ١٦١.

(2) السابق نفسه، ٢ / ١٦٢.

(3) السابق نفسه، ٢ / ١٦٢، د. تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص ٢٥١، ٢٥٢.

(4) المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة [مطبعة الأهرام التجارية، مصر، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م]، ٤ / ٥٩، د. محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية [مطبعة دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٨م]، ص ١٣١.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين [صيدا، بيروت، ١٩٨٠م]، ٢ / ١٠٨، ١١٠.

جـ- وكذلك مع الجمع الصحيح[1] يتطابق معه الفعل نحو : جاءت المسلمات، وما ورد خلاف ذلك مؤول، نحو قوله تعالى : ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ (الممتحنة : ١٠)، فذكّر الفعل للفصل بينه وبين الفاعل، وهناك من قدّر أن[2] المؤمنات صفة لاسم جنس محذوف، والتقدير (إذا جاءك النساء المؤمنات).

وقد ذكر النحاة قرائن أخرى يجوز معها تأنيث الفعل وتذكيره، ومن ذلك :

أ- إذا كان الفاعل اسم جنس أو اسم جمع أو بمعنى الجماعة، نحو قوله تعالى : ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ (الشعراء : ١٠٥)، ويقال : (كذب القوم)، وكذلك قوله تعالى : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ (الحجرات : ١٤)، وقوله عز وجل ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾[3] (يوسف : ٣٠).

ب- إذا فصل بين الفعل والفاعل بظرف أو جار أو مجرور أو مفعول[4]، ومنه قوله تعالى : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ (الممتحنة : ١٢)، ويقال (جاءتك) و(حضرت القاضى امرأة) و(حضر).

جـ- إذا كان المؤنث المتصل بالفعل مجازيًا جاز الأمران، والتأنيث أرجح[5]، نحو (طلعت الشمس)، (طلع) ومنه قوله تعالى : ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (القيامة : ٩٢)، أما إذا كان الفاصل بـ (إلا)، وجب تذكير الفعل دون تأنيثه، نحو : (ما حضر إلا هند)[6]، وتسقط (التاءُ) ضرورةً فى الشعر، ومنه قول الشاعر :

فلا مُزنةٌ ودقتْ ودقَها ... ولا أرضٌ أبْقلَ إبقالَها[7]

فالشاهد هو حذف (التاء) (من أبقل)، والفاعل مستتر عائد على السحابة وهى مؤنثة، ورُوى (أبقلت إبقالها).

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ١١٦.

[2] السابق نفسه، ٢ / ١١٨.

[3] السابق نفسه، ٢ / ١١٧.

[4] السابق نفسه، ٢ / ١١٣، ١١٤.

[5] تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص ٢٥١، ٢٥٢.

[6] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ١٠٩.

[7] السابق نفسه، ٢ / ١١٠.

وهناك قرائن ذكرها النحاة أباحت التجوُّز فى المطابقة منها :

أ- تذكير الاسم المشار به إلى الفاعل المؤنث، كما فى الآية :﴿ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (الذاريات : ١٤)، والمعنى هذا الأمر الذى كنتم به تستعجلون، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ (الأنعام : ٧٨)، والمعنى هذا الذى أراه ربى[١].

ب- تسقط (التاء) من النعت، فى المنعوت الحقيقى الذى يتشابه فيه اسم الفاعل مع اسم المفعول للتمييز بينهما، كـ (امرأة صبور) أو (رجل صبور)، ويعلل ذلك ابن يعيش بقوله : «كأنهم أرادوا بسقوط التاء من المؤنث هنا الفرق بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول، نحو : (حلوبة وحمولة)»[٢]، ولا يجوز حذف الموصوف حتى لا يلتبس المعنى.

جـ- وقد تُثْبَتُ (التاء) فى المذكر والمؤنث معًا للدلالة على المبالغة، كـ (علاّمة، نسّابة، فهّامة)[٣] وصفًا للجنس.

د- إذا كان الوصف على وزن (أفعل) يلزم (مِنْ) بعده ويُذكّر ويُفرد وجوبًا، فنقول : (هند أطول من أختها، وزيد أقوى من أخيه)[٤].

هـ- النعت بالمصدر غير الميمى، لأن المصدر الميمى لا يُنعت به مطلقًا، إذ غرضه دائمًا المبالغة، فنقول: (رجل عدل وامرأة عدل)، وكذلك : (رجال عدل ونساء عدل)[٥].

و- استعمل الأسلوب القرآنى التذكير بعد التأنيث حملاً على المعنى، كما فى قوله تعالى : ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى . . . . .﴾ إلى قوله تعالى : ﴿فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ (النساء : ٨)، فذكر الضمير العائد على (القسمة) لحملها على معنى الميراث[٦] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (الشعراء : ٤)، فقد جاءت (خاضعين) جمعًا مذكرًا بالرغم من تأنيث (الأعناق)؛ وذلك لأربعة أوجه : أحدها : أن المراد بالأعناق عظماؤهم، والثانى أنه أراد

---

[١] الأخفش، معانى القرآن، ١ / ١٣٩.

[٢] ابن يعيش، شرح المفصل، ٣ / ٥٥.

[٣] السابق نفسه، ٣ / ٥٥، ٥٦.

[٤] د. محمود نحلة، صور تأليف الكلام عند ابن هشام [الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣م]، ص ٣٩

[٥] وهناك من يؤوله على حذف مضاف فيكون المعنى رجل ذو عدل، والكوفيون يؤولونه بالمشتق، والمعنى رجل عادل، ينظر الأشمونى فى شرحه على ألفية ابن مالك، ٣ / ٩٢، د. حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة العربية، ص ٢٣٦، ٢٣٨.

[٦] الأخفش، معانى القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، ١ / ٢١٢.

أصحاب أعناقهم، والثالث أنه جمع عنق من الناس وهم الجماعة، وليس المراد الرقاب، الرابع : أنه لما أضاف الأعناق إلى المذكر، وكانت متصلة بهم فى الخلق أجرى عليها حكمها، ويرى الكسائى أن (خاضعين) حال من الضمير، وهذا بعيد، لأنه كان يتطلب ذكره مرة ثانية فيكون التقدير (خاضعين هم)[1].

وقد يحدث العكس، فيعود الضمير المؤنث إلى مذكر، كما فى قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ (التوبة : ٣٤) فـ (ينفقونها) الضمير المؤنث فيها قد يعود على الأموال أو على الكنوز المدلول عليها حقيقةً من الذهب والفضة؛ لأنهما جنسان ومنهما أنواع، فعاد الضمير على المعنى، أو على الفضة لأنها أقرب، ويدل ذلك على إرادة الذهب، وقيل : يعود على الذهب وهو يؤنث ويذكر[2].

ز- هناك صفات اختُصت بها المرأة، ومن ثم أسقطت منها التاء لدلالتها على معناها فى ذاتها؛ ولذا قالوا : (امرأة كاعب وناهد، عانس، وحامل ومرضع وعاقر، ومثل البقرة الفارض والناقة الشافع والظبية العاطف)[3].

ط- وهناك قرائن لا يجوز معها التجوز فى التأنيث والتذكير؛ لئلا يؤدى إلى اللبس، ومن ذلك عدم تأنيث الفعل مثلاً للفاعل المفرد المذكر، كذلك لا يؤنث الخبر للمبتدأ المفرد المذكر إلا مع التأويل[4].

ب ـ مطابقة الجنس عند الأصوليين :

اهتم الأصوليون بالمورفيمات الصوتية التى عرفت بـ (دوال) النسبة وسموها بالفصائل اللغوية وهى (فصيلة الجنس، العدد، الشخص، التعريف، والتنكير)، والمعول في تحديد الفصائل على ما يؤديه الكلام من وظيفة، وعلى الشكل الذى تتخذه الكلمات فيما بينها، وما لذلك من أثر فى فهم النص القرآني واستنباط الحكم الشرعي.

وقد اتفق الأصوليون مع اللغويين فى أن الجنس اللغوى لا يتفق مع الجنس الحقيقى فى الواقع، فهو يخالفه فى الأغلب الأعم، فنجد ذلك واضحًا فيما أسماه اللغويون والنحاة بـ (المؤنث

---

[1] أبو البقاء العكبرى، التبيان فى إعراب القرآن، تحقيق على محمد البجاوى [ط دار الجيل، ١٩٧٦م]، ٢ / ٩٩٣.

[2] السابق نفسه : ١ / ٦٤١.

[3] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، [الأنجلو المصرية، ١٩٩٤م]، ص ١٦٤.

[4] حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص ٣٢٨.

المجازى)، وهو ما ليس له علامة معينة تميزه، فنجد ألفاظًا تؤنث لغويًا وهى غير مؤنثة حقيقةً، نحو (الشمس، الأرض والسماء)، والعكس فى تذكير (القمر، النجم والهواء)، ويظهر هذا أيضًا فى اختلاف لهجات العرب فيما نجده مؤنثًا عند الحجازيين قد يُذكَّر عند تميم، ومنه : (الطريق، الصراط والسوق)[1]؛ ولذلك وجدنا أعضاء جسم الإنسان تؤنث تارة وتذكر تارة أخرى؛ لاختلاف اللهجة تبعًا لاختلاف القبيلة الناطقة بها، ومنها : (العين، الإبط، العنق، العاتق، المتن، الرأس، الذراع، العضد والأصبع)[2].

وتميز المنهج الأصولى بالسمة التطبيقية والعملية لفهم فصيلة الجنس، وذلك من خلال عناصر السياق المقالى والمقامى، ولهذا كان درسه أوثق صلةً بتفسير الدلالة واستنباط الحكم الشرعى، ومن ذلك تفسيرهم لقوله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف : ٥٦). فقد عرض ابن القيم لآراء اللغويين والنحاة فى مخالفة المطابقة بين (رحمة) تأنيثًا و(قريب) تذكيرًا فقد أخبر بالمذكر عن المؤنث فعرض لجميع وجوه التأويل التى ذكرها النحاة مفندًا لأكثرها، وهى :

أ- يرد على من ذكر أن تذكير (قريب) على زنة (فعيل) الذى بمعنى (فاعل) حملاً على (فعيل) التى هى بمعنى (مفعول)، نحو : امرأةٌ قتيل، وكفٌ خضيب، وعينٌ كحيل[3]، فيعترض عليه بأمور ثلاثة[4]:

أولها : أن هذا الادعاء يساوى بين المتعدى واللازم فى الأفعال؛ لأن (فعيل) التى بمعنى (فاعل) لا تأتى إلا فى باب اللازم.

ثانيها : أن هذا الادعاء باطل على وجه العموم، وليس له ضابط على وجه الخصوص.

وثالثها : أن العرب قد نطقوا بـ (فعيل) التى بمعنى (فاعل) ذكروا (التاء) أحيانًا وحذفوها أحيانًا أخرى؛ فهى ليست دائمًا محذوفة التاء.

ب- ينكر ابن القيم زعم النحاة بحمل (الرحمة) على معنى (الإحسان) لتخالفهما[5].

---

(١) السيوطى، المظهر فى علوم اللغة، ٢ / ٢٢٥.

(٢) السابق نفسه، ٢ / ٢٢٥، د. طاهر حمودة، ابن القيم وجهوده فى الدرس اللغوى، ص ٨٢.

(٣) ابن القيم، بدائع الفوائد، ٣ / ١٩، ٢٠.

(٤) د. طاهر حمودة، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى، ص ٨٨.

(٥) السابق نفسه، ص ٩٠، ابن القيم، بدائع الفوائد، ٣ / ٢١ - ٢٢.

جـ- وتظهر روح الفقيه الأصولى وحرصه على إقامة الشرائع وفهم الأحكام فى رده لقول من يرى حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه[1] ، على تقدير (أن رحمة الله فى مكان قريب)، ويرى "ابن القيم" أن هذا يُفسد الشرائع؛ لأن فيه حجة للملحد أن يقول فى قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران : ٩٧)، أى معرفة البيت، وفى قوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة: ١١٠) أى معرفتهما، ويشترط لحذف المضاف القرينة الدالة عليه، كما فى قولهم (أكلت الشاة) أى لحمَها، فهو بذلك يضيق باب الحمل على المعنى ويجعله مقيدًا بضوابط تضبطه.

د- ينكر أيضًا تخريج الآية على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والتقدير أن رحمة الله شىء (قريب) من المحسنين، ويرى أن حذف الموصوف مقيد بشرطين :

أولهمـــا : أن تكون الصفة خاصة بهذا الموصوف لا يُعلم ثبوتها لغيره.

ثانيهما : أن تكون الصفة قد غلب استعمالها على الموصوف مفردة، كالبر والفاجر والعالم والجاهل[2] ، وهو بذلك يخالف "سيبويه" فى القول بالحمل على حذف الموصوف، ويرى أن كلام الله لا يجوز أن يحمل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوى والإعراب الذى يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما[3] .

هـ- كذلك يرد ابن القيم تخريج الآية على اكتساب المضاف إليه صفة المضاف المحذوف وحمله عليه نحو : (ذهبت بعض أصابعه)، ويرى أن هذا مقصورٌ على الشعر ويعد قليلاً، وحمل القرآن على القليل الذى يوجد أكثر منه غير مقبول[4] .

و- يرد ابن القيم رأى من يرى أن (الرحمة) مصدر، فهو يؤنث ويذكر، فتنكره لغة القرآن التى ورد فيها (الرحمة) مؤنثة، ومنه قوله تعالى ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأعراف : ١٥٦)[5] .

ز- ذكر الفراء أن (قريب) لها معنيان، معنى القرب وهو ظرف، ومعنى المصدر، وقد جاءت فى الآية ظرفًا، فحذفت منها التاء، وينكره "ابن القيم" لكون الكلمة حذفت منها التاء وهى غير ظرف[6] .

---

[1] د. طاهر حمودة، ابن القيم، جهوده فى الدرس اللغوى، ص ٩١، ابن القيم، بدائع الفوائد، ٣ / ٢٢ - ٢٣.

[2] ابن القيم، بدائع الفوائد، ٣ / ٢٤ - ٢٥.

[3] السابق نفسه، ٣ / ٢٧، د. طاهر حمودة، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى، ص ٩١.

[4] ابن القيم، بدائع الفوائد، ٣ / ٣٠، د. طاهر حمودة، ابن القيم، ص ٩٢.

[5] السابق نفسه.

[6] السابق نفسه، ٣ / ٣٢، ص ٩٣.

ح- كذلك ينكر ابن القيم على النحاة قولهم إن المؤنث الحقيقى يكون بإثبات (التاء)، والمجازى يجوز فيه التأنيث وعدمه، فيقال إن (الرحمة) مؤنث مجازى، ومن ثم ذُكِّر خبرها، ويرى أن الصواب كون المؤنث سواء أكان حقيقيًا أم مجازيًا واتصل بفعله دون فاصل، وجب إثبات التاء، ومثل لذلك بقوله (طابت الثمرة وجاءت هند)، وأما إذا كان الاسم فى معنى المذكر نحو: الحوادث والحدثان، فإذا كان الاتصال قريبًا قَرُبَ إثبات التاء، وإذا بَعُدَ بَعُدَ إثباتها، وإذا توسط جاز الأمران، وهو بذلك يتفق مع جمهور النحاة[1] فى كون الاتصال عامل إثبات التاء، وإن كان يتميز عليهم فى كون المجازى يساوى الحقيقى فى هذا الشأن.

وما يرتضيه فى تخريج هذه الآية هو استغناء أحد المذكورَيْن عن الآخر؛ لكونه تبعًا له ومعنى من معانيه، فإذا ذكر أحدهما أغنى عن ذكر الآخر[2]،ويمثل لذلك بقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ (التوبة : ٦٢)، وتأويله «والله أحق أن يرضوه ورسوله» ويعلل ذلك بأن الرحمة صفة من صفات الله تبارك وتعالى، والصفة قائمة بالموصوف لا تفارقه، فإذا كانت الرحمة قريبًا من المحسنين فالله تعالى أولى بالقرب، وقربه يستلزم قرب رحمته، وفى حذف (التاء) تنبيه على قربه عز وجل، فيلزم ذلك توفر القربين، قربه تعالى وقرب رحمته، ولو قال إن رحمة الله قريبة من المحسنين لم يدل على قربه تعالى منهم؛لأن قربه تعالى أخص من قرب رحمته والأعم لا يستلزم الأخص، والتقدير إن الله قريب من المحسنين ورحمته كذلك[3].

وهكذا لاحظنا منهج "ابن القيم" وهو أصولى فقهى، وكيف أنه يصل المعنى الدينى بالمعنى اللغوى، وصلة ذلك بترجيح إعراب عن إعراب، وتخريج دون تخريج آخر وهذا كله من خلال قرائن السياق اللفظى وغير اللفظى، ومدى تأثير ذلك فى استنباط الحكم الفقهى.

وليس من الغريب أن نجد الأصوليين يفرقون بين التأنيث والتذكير (عُرفيًا وشرعيًا)، فمن المعروف أن المذكر ليس له علامة والمؤنث لابد له من علامة؛ لكونه فرعًا على الأصل وعلامته تاء التأنيث الساكنة التى تتصل بالفعل، نحو:(قامت) و(جاءت) والمتصلة بالاسم نحو (فاطمة، عائشة) وهناك علامات أخرى يرجع إليها فى مظانها. وعلى ذلك يقول الأصوليون : «إذا قال السيد لعبده

---

[1] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٩٦.

[2] ابن القيم، بدائع الفوائد، ٣ / ٣٠، د. طاهر حمودة، ابن القيم، ص ٩٤.

[3] السابقان، ٣ / ٣١، ص ٩٤.

أنت ابنتى، ولأمته أنتِ ابنى»[1] كان كلامًا محالاً لخروجه على العُرف اللغوى، أما من جهة الشرع فهو صحيح لأن اللحن مقبول عندهم ما لم يُلبس المعنى وعلى ذلك فإذا قال الرجل : «أنتَ زنيتِ ولامرأةٍ أنتِ زنيتَ»[2] . كان قذفًا ووجب الحد؛ لأن اللحن لا يمنع من الفهم.

ويتسم المنهج الأصولى كذلك بالتوسع الدلالى، وظهر ذلك فى أحكامهم المستنبطة من تأنيث الأعداد وتذكيرها، فمن المعروف أن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تكون عكس المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، وعلى الرغم من ذلك فهم يُجيزون التأنيث والتذكير فى وقت واحد، فإذا أوصى رجل لآخر بعشرة[3] أبل قيل يُعطى ذكورًا لو أثبتت التاء فى (عشرة)، وأناثًا لو حذفت وقيل يجوز الاثنان لإفادة اللفظ للعموم. وهم بذلك يتفوقون على النحاة فى إخضاع النحو للغة العرب والقرآن.

ومما يؤكد دقة الأصوليين فى تناولهم للمطابقة الجنسية قولهم بأن ليس كل تاء تفيد التأنيث فهناك تاء للمبالغة كما فى (راوية) أى كثير رواية الشعر، أما التاء فى (علاّمة، نسابه) فهى ليست للمبالغة فقط كما ذهب النحاة[4] وإنما هى لتأكيد المبالغة على حد قول الأصوليين لأن المبالغة حدثت من صيغة (فعّال) بتشديد العين فلما زيدت (التاء) أدت دلالة التذكير فى المبالغة، وعلى ذلك إذا قيل لرجل يا (زانيةُ) فإن التاء ليست للتأنيث وإنما للمبالغة[5] . ويكون قذفًا فى الأصح فيجب عليه الحد.

كما ذكروا أن (التاء) قد تُزاد لبيان الجنس نحو (بقرة، بقر)، (نخلة، نخل) وهذا من المخلوقات ويرد فى المصنوعات، (سفين، وسفينة) فهى الفارقة بين المفرد والجمع، كما كانت مبينة للجنس فإذا أوصى رجل بـ (شاه) جاز الذكر منه والأنثى أو (بقرة) جاز الاثنان كذلك[6] .

وهكذا رأينا المنهج الأصولى أكثر تيسيرًا من المنهج النحوى فى فهم اللغة ومدى تأثيرها فى استنباط الأحكام الشرعية، فهم يوسعون اللغة لتشمل كل ما يرد من لغة العرب ولغة النص القرآنى فهم غير معياريين، وإنما يتسمون باتخاذهم المنهج الوصفى.

---

[1] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٣٦، ٣٣٧.

[2] السابق نفسه، ص٨٧ - ٩٠.

[3] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٣٦، ٣٣٧.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ٥ / ٩٨.

[5] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٣٨، ٣٣٩.

[6] السابق نفسه، ص ٣٣٩،٣٤٠.

٢ ـ المطابقة فى العدد (إفراد ـ تثنية ـ جمع) :

أ ـ عند اللغويين :

إن المطابقة ظاهرة ملحوظة فى أبواب كثيرة من النحو: بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين التابع والمتبوع، فنقول :-(محمد قائم) لا قائمان، ويقوم محمد لا يقومان ولا يقومون، وقام محمد الفاضل لا الفاضلان ولا الفاضلون ولا الفضلاء، وقام محمد تاجر القطن، لا تاجرا القطن ولا تجاره، وقام هو نفسه لا نفساهما ولا أنفسهم[١]، وللعربية تعبيرات شكلية خاصة بالمفرد والمثنى والجمع فى الاسم والضمير والفعل والجمع بأنواعه، جمع تصحيح وجمع تكسير، وهذا الأخير منه جمع كثرة وجمع قلة، ومنه جمع له مفرد وجمع لا مفرد له[٢]، وقد يصلح اللفظ للمطابقة باعتبارين (لفظه ومعناه)، كما فى قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ﴾ (القصص : ٧٨)، فالضمير المفرد (هو) عائد على (مَنْ) باعتبار لفظه، أما المعنى فيشمل كثيرًا من القرون الهالكة[٣]، وكذلك لفظة (أمة) وأمثالها، فهى مفرد لفظًا وجمع (معنًى)، ولذا عُبر عنها بالجمع فى قوله تعالى : ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران : ١٠٤)[٤].

وهناك مطابقة سياقية تأتى مع الموصولات العامة كـ (من، ما)، فكل منهما قد يعبر عن المفرد والمثنى والجمع، ويظهر ذلك من مطابقته بما بعده، نحو : من يقول ؟ من يقولان ؟ من يقولون ؟ فكأن الذى يقرر إفراد (مَنْ) أو تثنيتها أو جمعها إنما هى علامة التوافق بين الموصول والضمير المقترن بجملة الصلة وهو الرابط بينهما، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ (الأحزاب : ٣١)، فـ (مَنْ) مذكر لفظًا و(يقنت وتعمل) مؤنث معنى؛ لأنها تشير إلى نساء الرسول -صلى الله عليه وسلم- وهذه مراوحة بين اللفظ والمعنى[٥] وكذا (ما)[٦] .

---

[١] تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص ٢٤٠.

[٢] السابق نفسه، ص ٢٥٣.

[٣] تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٤٥.

[٤] الأخفش، معانى القرآن، ١ / ٢٢٨، وكذلك (جمهور، شعب، حزب) ومثلها (كل وجميع وبعض) فإنه يتحدد عددها بما بعدها.

[٥] تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص ٣٣٦، ولكن الموصول إذا كان خبرًا ضمير متكلم أو مخاطب فقد سُمع عن العرب ترك المطابقة بين العائد والموصول، لقوله : "أنا الذى سمّتنى أمى حيدرة" وقول المتنبى :

أَنَا الذى نَظَرَ الأَعْمَى إِلىَ أَدَبِى ... وأَسْمَعَتْ كَلِمَاتِى مَنْ بِهِ صَمَمُ

[٦] تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص ٢٥٤.

وهكذا يكون للغة منطقها الخاص في استخدام المطابقة العددية، فقد نجد جمعًا يُخبر عنه بمفرد، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾ (المائدة : ٦)، ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي﴾ (الشعراء : ٧٧)، ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ (الحج : ٥)، والعكس تراه في تلك العبارات المشهورة أمثال (ثوبٌ أخلاق)، (أرض قفار)، (جفنة أكسار)، (قدرٌ أعشار)[1] .... إلخ، ومهما أجهد اللغويون أنفسهم في تبرير مثل تلك الاستعمالات، فلن يستطيعوا إنكار أنها لا تمت للمنطق العام بصلة، وذلك لأن للغات منطقها الخاص، ويظهر ذلك أيضًا في نعت جمع التكسير بجمع المذكر، مثل (القوم الكافرون)، وعكسه في (المحاربون القدماء).

وبتأمل القرآن الكريم، نلاحظ مواضع يُتجوَّزُ فيها بالمطابقة العددية من خلال استقراء بعض كتب معاني القرآن وإعرابه، وقد رصدنا بعض هذه القرائن ومن ذلك :

١- ما عُبر بالمفرد فيه عن المثنى، كما في قوله تعالى : ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء : ١٦)، فسره العكبري بأن (رسول) جاء مفردًا لأنهما على أمر واحد، وقيل إن موسى عليه السلام هو الأصل وهارون تبع له، فذكر الأصل[2]، ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ (النساء : ١٢)، فقد أُفرد الضمير بالرغم من عوده على الرجل والمرأة؛ لكونه راجع إلى (أو) وهي لأحد الشيئين، وقيل إنه راجع إلى الرجل؛ لأنه سابق الذكر[3] .

٢- يخبر بالمفرد عن الجمع،كما في قوله : ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ (الفرقان : ٧٤)، و لم يقل أئمة[4] .

٣- ما يخبر بالجمع فيه عن المثنى، مثل قوله تعالى : ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾ (الحج : ١٩)، فقوله تعالى : (خصمان) : هو في الأصل مصدر وقد وصف به، والأكثر استعماله مفردًا، فمن

---

[1] د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ١٥٧.

[2] العكبري، التبيان، ٢ / ٩٩٤.

[3] السابق نفسه، ١ / ٣٣٦.

[4] طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، تحقيق كامل كامل بكرى وعبد الوهاب أبو النور [مطبعة الاستقلال الكبرى]، ٢ / ٥٤٣.

ثناه وجمعه حمله على الصفات والأسماء، و(اختصموا) : إنما جمع حملاً على المعنى؛ لأن كل خصم فريق فيه أشخاص[١]، وكذلك قوله تعالى : ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (فصلت : ١١)، (طائعين)، جُمع لأمرين أولهما وصفه بصفات من يفعل؛ لأن المتحدث هنا السماء والأرض، وثانيهما : على تقدير (أتين بمن فيهم)؛ فلذلك جُمع[٢]، وقد ورد ما هو ضد ذلك إذ عُبر بالمثنى عن الجمع، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ (المائدة : ١٧)، والسماوات جمع والأرض واحد. والعرب إذا وحدوا جماعة فى كلمة ثم أشركوا بينهما وبين واحد، جعلوا لفظ الكلمة التى وقع معناها على الجميع كالكلمة الواحدة[٣].

وللعربية أشكال خاصة فى التعبير عن أعضاء الجسد، فمنها ما كان على واحد كالقلب والرأس إذا أراد منها المثنى عُبر عنه بالجمع، فيقال (هذه رؤوسهما)، وقد علل الفراء ذلك بأن كل ما كان من أعضاء الجسد مفردًا وأسند إلى ضمير المثنى دل على الجمع، نحو : هُشمت رؤوسهما، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحريم : ٤)[٤]، فالعرب إذا أرادت أن تجمع ما كان مفردًا من الأعضاء جاز أن تأتى به على المثنى أو على الجمع[٥].

ب ـ عند الأصوليين :

اتفق اللغويون والأصوليون فى تناول فصيلة العدد فى العربية والإشارة، فى أنها غير مطابقة للواقع الحقيقى، فقد توجد علامة جمع العاقل، وهى الواو والنون، أوالياء والنون ويجمع بها غير عاقل نحو : (سنة) فنقول (سنين) و(أرض) تجمع (أرضين) وهو الملحق بجمع المذكر السالم، وكذلك الجمع بالألف والتاء ليس مقصورًا على المفرد المؤنث،وإنما قد يجمع به المذكر، نحو : (حمام، اسطبل) فتجمع (حمامات، إسطبلات)، وهذا من المذكر الذى لا يجمع جمع تكسير[٦]، كما قد يُجمع بها المفرد المذكر، فنقول فى (رجل ، رجالات)، (جمل ، جمالات)، وقد اهتم الأصوليون بدلالة الجمع بنوعيه، لما له من تأثير فى استنباط الحكم الشرعى، فتحدثوا عن الجمع فى سياق

---

[١] العكبرى، التبيان، ٢ / ٩٣٧.

[٢] السابق نفسه.

[٣] السابق نفسه، ٢ / ١١٢٤.

[٤] أبو عبيدة، مجاز القرآن [مطبعة الخانجى، مصر ١٩٥٤م]، ١ / ١٥٩، ١٦٠، د. حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص ٣٣١.

[٥] العكبرى، التبيان، ٢ / ٧٢٢.

[٦] د. طاهر سليمان حمودة، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى، ص ٩٧.

الحديث عن ألفاظ العموم[1]، فمنه جمع السلامة مذكرًا كان أو مؤنثًا، وجمع التكسير المعرف بـ (ال) غير العهدية، أو النكرة وأسمائها المؤكدة لها، نحو : (كل، جميع)، إلا أن الأصوليين اختلفوا في دلالة الجمع المنكّر على الاستغراق أو عدمه، فينكره بعضهم؛ لكون الجمع المنكر لا يشمل جميع أفراده، فإذا قلنا : (حضر رجال) أو (حضر مسلمون)[2]، فلا يدل ذلك على أنهم جميع الرجال أو جميع المسلمين، هذا على رأى من يشترط الاستغراق فى الجمع المنكر، أما من لا يشترط الاستغراق فيه فقد عده من أقسام العام؛ لأنه يدل على الشمول والتعدد، وحكموا بذلك فى الفقه، فإذا أوصى رجل (بعشرة أبل) جاز الذكور والإناث لدلالته على العموم[3] ، إلا أن الجمع المعرف أكثر عمومًا من المنكر، وكذلك اسم الجنس المعرف بـ (ال) غير العهدية، نحو : (أهلك الناس الدينارُ الصفر)[4]، بدلالة وصفه بالجمع، وقد يظهر بدلالة الاستثناء، كما فى قوله تعالى ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (العصر : ٢، ٣) فاستثنى (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) من جنس الإنسان.

ويرى الأصوليون أن أقل الجمع (اثنان)، وهم بذلك يخالفون النحاة واللغويين، ويستدلون بقوله تعالى : ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (الحجرات : ٩)، فقد عُومِلَ المثنى معاملة الجمع[5]، وإن كان اللغويون يفسرون ذلك بأن الطائفة مجموعة من الناس،فإذا اقتتلت الطائفتان وقع ذلك بين مجموعتين فاقتتلوا[6]، والأصوليون يطبقون حكم الاثنين على الجمع، بدلالة قوله -صلى الله عليه وسلم- **«الاثنان فما فوقهما جماعة»**.

كما اتسم المنهج الأصولى بالسمة العقلية فى تناوله للدرس اللغوى، وإن كان ذلك موضع خلاف بين اللغويين والأصوليين، فاللغويون يدرسون اللغة كما هى موجودة بالفعل، ويستنبطون أحكامها من طبيعتها، على حين نجد الأصوليين يدرسونها على أسس عقلية، بعيدة بعض الشىء عن الواقع اللغوى، ومن ذلك محاولتهم الربط بين اللفظ والمعنى، فيقولون «إن المعنى المفرد يستحق لفظًا

---

[1] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٢ / ٥٥.

[2] محمد الخضرى، أصول الفقه، ص ١٥٣، ١٥٤.

[3] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٣٧، ٣٣٨.

[4] الآمدى، الإحكام، ٢ / ٦٠، ٦١، د. طاهر حمودة، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى، ص ٩٨.

[5] الآمدى، الإحكام، ٢ / ٧٢، ٧٣.

[6] السابق نفسه، ٢ / ٧٢، ٧٣.

مفردًا، والطويل يستحق لفظًا مناسبًا، وجعلت (الواو) للجمع؛ لأن (الواو) في اللفظ ضمة بين الشفتين وجامعة لهما..» «وكل محسوس يعبر عن معقول ينبغي أن يكون مشاكلاً له»[1]؛ ولذلك استعملت الواو للعطف لأن العطف معناه الجمع».

كما يربط المنهج الأصولي بين الدرس النحوي من فصيلة العدد وبين الدرس البياني في النظم القرآني، فيدلل على ذلك بلفظة (أرض)، فهي مفرد مؤنث يجمع على جمع المذكر (أرضين) و(أراضي)، إلا أن المتأمل في النظم القرآني يجدها مفردةً دائمًا؛ وذلك لأنها جارية مجرى المصدر، نحو (السفل والتحت)، وضده كذلك كـ (الفوق والعلو)، ووصف بها المكان المحسوس، فصارت كـ(امرأة زور)؛ لأن هذه الأوصاف لا تجمع[2]، فإذا قصد تعيين جُزءٍ منه، خرج عن معنى المصدر فجاز تثنيته إذا ضم إليه جزء آخر، وكذلك جمعه فنقول (أرضين)، ولا نقول (أرضات)، فهي في المفرد وصف لذاتها لا لعينها، فإذا قصد عينها وحقيقتها جاز جمعها، كما في قوله -صلى الله عليه وسلم- «**من ظلم من الأرض شيئًا أو شبرًا طُوِّقَهُ من سبع أرضين**»[3].

وفسر "ابن القيم" العدول عن مطابقة جمع (أرض) مناسبةً لجمع (السماء)، وحجته في ذلك فصاحة اللغة وجودة الأسلوب وجمال التذوق، فيرى أن (الأرض) لم تجمع لاستثقالها وعدم فصاحتها، على خلاف جمع (السماء) فهي مستحسنة، فإذا قصد ذاتها وعددها جمعت جمع سلامة لقلته فهو أولى بها، أما الأرض فيقصد فيها معنى (التحت والسفل) دون قصد ذواتها فيرد مفردًا، فإذا قصد العدد أُتِيَ بلفظ دالٍّ عليه، وعدل عن الجمع، كما في قوله تعالى ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ (الطلاق : ١٢)، هذا بالإضافة إلى أن الأرض صغيرة وضئيلة قياسًا إلى عظم السماء واتساعها، فاختير لها اسم الجنس في مقابل الجمع من السماوات[4]. وخلاصة ما سبق أن السياق إذا كان يقصد وصفًا شاملاً لشيء جاء بصيغة المفرد، لأنه على معنى المصدر، أما إذا كان المراد وصف عددها أو حقيقتها أو ذاتها جمعت، فمن الأول إفراد (السماء) كما في قوله تعالى ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ * أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾

---

[1] ابن القيم، بدائع الفوائد، ١ / ٨٢، د. طاهر حمودة، ابن القيم، ص ١٠١.

[2] ابن القيم، بدائع الفوائد، ١ / ١١٣.

[3] السابق نفسه، ١ / ١١٤، د. طاهر حمودة، ابن القيم، ص ١٠٦.

[4] السابقان أنفسهما، ١ / ١١٥، ص ١٠٧.

(الملك : ١٦، ١٧) ومن الثانى قوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (الحشر : ٢٤)، وذلك فى سياق بيان تسبيح سكانها على تعدد مراتبهم وكثرتهم، وهكذا لاحظنا كيف أن السياق له تأثير واضح فى الصيغة، سواءً أكانت مفردة أم جمعًا، فالسياق إذا اقترب من المصدرية كان أولى بالإفراد، وإذا اقترب من الذاتية والتجسيد جاء جمعًا، وهو حكم نحوى يتضح عندما يتناول النحاة الإخبار بالمصدر أو النعت، أو بجيئه حالاً، فهو يرد فى كل ذلك مفردًا بغض النظر عن الموصوف أو المخبر عنه[1].

ويبين ابن القيم أسرار الإعجاز القرآنى فى عدم المطابقة بين المفردات، نحو : (الظلمات والنور) فيرى أن (الظلمة) متعددة السبل والجهات، فترد جمعًا، أما (النور) فهو يعبر عن طريق الحق الذى لا يتشعب والمعلوم حقيقته؛ ومن ثم فهو مفرد، وهو الحال نفسه فى إفراد (الطريق المستقيم)؛ لأنه طريق الحق وجمع (السبل)؛ لأنها طريق الباطل[2] فى قوله تعالى ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام : ١٥٣).

قد يتردد اللفظ بين الإفراد والتثنية والجمع، وفى كل صيغة يكون السياق هو العامل المؤثر فى إيرادها دون غيرها، ويدلل على ذلك بلفظتى (المشرق والمغرب)[3]، فيذكر أنها جاءت مفردة لما كان السياق البلاغى دالاً على أفقى المشرق المغرب، وثُنيتا للدلالة على مشرقى الصعود والهبوط، أما الجمع فقد علله بأن المراد منه بيان مشارق الشمس ومغاربها فى جميع أيام السنة وهى كثيرة، ولم يؤيد د. طاهر حمودة هذا التعليل فى مجئ الجمع، ويرى أن الأرجح أن يكون المقصود هو مشارق ومغارب النجوم التى تقدر بآلاف الملايين، والتى تسبح فى الفضاء، فلكل نجم مشارق ومغارب بالنسبة لكواكبه، ومهما يكن من أمر فإشارات "ابن القيم" لتفسير هذه الصيغ العددية تعد غير مسبوقة وجديدة؛ بما قام به د. طاهر حمودة من تناول لجهوده اللغوية فى دراسة خاصة، ألقت الضوء على دور ابن القيم فى الدرس اللغوى.

كما تحدث اللغويون والأصوليون عن اسم الجمع، وهو ما ليس له مفرد من نوعه، نحو (قوم، ناس وأبل)، أوله واحد من لفظه، وليس على وزن خاص بالجمع، أو غالب فيه، مثل

---

[1] د. طاهر حمودة، ابن القيم، جهوده فى الدرس اللغوى، ص ١٠٨.

[2] ابن القيم، بدائع الفوائد، ١ / ١١٦، ١١٧.

[3] السابق نفسه، ١ / ١٢١.

(رُكَّب) مفرده (راكب)، ومنه ما يتساوى فيه الجمع والمفرد المنسوب إليه، نحو : (ركاب، ركابى) وهو على وزن (رجال) وهو اسم جمع (لركوبه)[1]. ومنه قوله تعالى ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ (الحجرات : ١١)، وهذا التفصيل يلزمه، إذا أوصى رجل لقوم زيد بوصية أو شىء ما، لزم أن يكون هذا الشىء مختصًا بالرجال دون النساء.

ويشترط جمهور اللغويين والأصوليين كون الجمع لا يدل على العموم إلا إذا وصف أو اتصل بـ (ال) التعريف، وهو إما جمع كثرة وأقله أحد عشر، أو جمع قلة وأقله ثلاثة وقيل (اثنان) وأكثره عشر[2].

والخلاف واقع بين الأصوليين فى دلالة جمع المنكّر على الاستغراق فمنهم :

أ- أرباب العموم : الذين يرون أن هذه الألفاظ موضوعة للاستغراق، إلا أن توجد قرينة تصرفه عن العموم، وهذا الفريق لا يرى فى الجمع المنكّر دلالة على العموم.

ب- أرباب الخصوص : وهم الذين لا يرون عمومًا فى اللغة، وأن هذه الألفاظ موضوعة للدلالة على أقل الجمع اثنان أو ثلاثة.

جـ- الواقفية : الذين يرون أن هذه الألفاظ لم توضع لعموم ولا لخصوص، بل هى داخلة على أقل الجمع بحكم وضعه اللغوى، فاللفظ صالح للاستغراق للجميع أو الاقتصار على الأقل، أو تناول عدد بين الأقل والاستغراق[3]، والأرجح دلالة الجمع المنكر على العموم، أو الاستغراق بمعونة القرائن المحتفة بالسياق، واتصال ذلك بالعرف اللغوى، فإذا قال السيد لعبده : «من دخل دارى فأعطه درهمًا» كان ذلك عامًا لجميع الداخلين (قصارًا كانوا أم طوالاً)، (بيضًا كانوا أم سودًا)، وليس من حق العبد أن يستثنى أحد الداخلين، وإلاّ استوجب التأديب[4].

وإن كان الآمدى يرى أن أفراد الجنسين تدخل فى الجموع، وأسماء الجموع التى لا تظهر فيها علامة تذكير وتأنيث كلفظ (الناس)[5]. هذا على الأرجح، وخالف فى ذلك (الجبائى) من الأصوليين فقال : «إنه للعموم؛ لأنه حقيقة فى الثلاثة والألف وغيرهما من أنواع العدد، والمشترك عنده يحمل على جميع حقائقه»[6]، وقد توجد قرينة تصرف الجمع عن العموم، كما فى قوله تعالى:

---

[1] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٣٠.

[2] السيوطى، الهمع، ٢ / ١٨٤، أحمد الحملاوى، شذا العرف فى فن الصرف، [ط. بيروت : د.ت]، ص ١١٦.

[3] الآمدى، الإحكام، ٢ / ٢٩٣ وما بعدها.

[4] د. طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٢٩، ٣٠.

[5] الآمدى، الإحكام، ٢ / ٣٨٦.

[6] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢١٩.

﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ (آل عمران : ١٧٣)، فقد عُلم من سبب النزول أن المراد بـ (الناس) الأول: نعيم بن مسعود، والثانى : أبو سفيان وعيينة بن حصن[١]؛ وعلى ذلك حكم الفقهاء والأصوليون بسقوط فرض صلاة الجنازة عن الواحد بالغًا كان أو صبيًا، اعتمادًا على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «صلوا على صاحبكم»[٢] فصيغة (صلوا) تلزم أن يكون المخاطب جماعة، واختلف فى عددها، قيل اثنان، وقيل ثلاثة، فالأمران جائزان ولِكُلٍّ حُجَّته[٣] .

كذلك إذا قال «إنْ كان فى كِفى دراهم هى أكثر من ثلاثةٍ فعبدى حر» وكان فى كفه أربعة : لا يُعتق عبدُه، لأن ما زاد فى هذه الحالة إنما هو درهمٌ واحدٌ، لا دراهم[٤] .

وقد اشتهر عن النحاة أن صيغ جموع القلة خمس هى :

(أفعلٌ : أفلس، أفعالٌ : أحمال، أفعلةٌ : أنصبة، فعلةٌ : صبية، جمع السَلامة : قائمون هندات)[٥] ، وبناءً على هذا حكم الفقهاء والأصوليون على (الحاج)، عندما يأتى المزدلفة، أن يأخذ منها حصيات لإلقاء الجمرات، واختلف هل يأخذ ما يلقيه فى اليوم الأول من أيام الرمى فقط، أم يأخذ ما يحتاج إليه لرمى فى جميع الأيام، والأرجح الرأى الأول استدلالاً بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم للفضل بن العباس -بإسناد صحيح- قال له فى غداة يوم النحر «التقط لى حصى فلقطتُ له حصياتٍ مثل حصى الخزف»[٦] ، فلما عبر بـ (الحصيات) وهو جمع قلةٍ على الصحيح كما سبق؛ لكونها أقل من عشرة، كان دليلاً على أنه لم يلتقط إلا السبع حصيات لليوم الأول[٧] .

وهكذا لاحظنا مواضع اتفق فيها اللغويون والأصوليون فى ذكرهم للجمع بأنواعه، ودلالته على العموم والخصوص وقرائن ذلك، وما له مفرد من جنسه، وما ليس له مفرد... إلخ.

إلا أن المنهج الأصولى كان أكثر توفيقًا فى الربط بين الدرس النحوى والدرس الدلالى، وبيان مدى تأثيرهما فى استنباط الحكم الشرعى وتخريج المسائل الفقهية.

---

[١] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٢٠.

[٢] رواه الإمام مسلم فى صحيحه، ٣ / ١٢٣٧.

[٣] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٢١.

[٤] السابق نفسه، ص ٢٢٢.

[٥] سيبويه، الكتاب، ٣ / ٤٩٠، ابن يعيش، ٥ / ٣، ٩، ١٠.

[٦] النسائى، فى سننه، ٢ / ٤٩.

[٧] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٢٧.

وقد جـاء مـا يؤيـد ذلـك كمـا فـى قولـه تعـالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨) أيديهما : بمعنى يديهما، لأن المقطوع من (السارق) و(السارقة) يميناهما، فوُضِع الجمع موضع الاثنين؛ لأنه ليس فى الإنسان سوى يمين واحدة، وما هذا سبيلُه يُجعل الجمع فيه مكان الاثنين، ويجوز أن يخرج عن الأصل[١].

٣ ـ المطابقة فى الضمير (متكلم، غيبة، مخاطبة) :

أ ـ عند اللغويين :

وهى تتمثل فى المطابقة بين الضمائر فى المخاطبة والتكلم والغيبة مع المفرد والمثنى والجمع، وتكون المطابقة واضحة فى الضمائر كـ (أنا، نحن)، ويتبعها حروف المضارعة (أنيتُ) فى، نحو : (اذكر، نذكر، يذكر، تذكر)، فالأول والثانى للمتكلم المفرد والجمع، والثالث للغائب، والأخير للمخاطب بنوعيه، وفى ضمائر الجمع ما يدعو إلى التأمل، فبجوار (نحن وأنتم وهم)، توجد أنواع أخرى من صيغ الجمع قد لا تدخل دخولاً مقبولاً فى دراسة النحو، ولكنها جزء لا يتجزأ من الدراسات اللغوية الاجتماعية، لاحظ مثلاً : (نحن وأنتم، أنا وأنت، أنا ومحمد، أنت وعلى، أنا وحزبى، هو وزملاؤه)، ولابد من وجود المخاطب لمثل قولهم : لا أبالك، وأبقاك الله، انتظرتك كثيرًا[٢]، ومن ثم تتطابق العلاقات السياقية فى الضمائر بأنواعها الثلاثة، إلا أن الاستعمال اللغوى قد كشف لنا عن ألوان من التجوز فى مطابقة الضمير. فنلاحظ أن الحديث قد يكون للمشاهد فينصرف عنه ويصير للغائب، وقد يحدث العكس، وهو ما عبر عنه "أبو عبيدة" بقوله : «ومن ألوان المجاز ما جاء مخاطبته مخاطبة الشاهد، ثم تركت وحولت مخاطبته هذه إلى مخاطبة الغائب»[٣].

فهو لم يصطلح على تسميته، إلا أن "السكاكى" فى القرن السابع نجده يعرفه بقوله : «واعلم أن هذا النوع -أعنى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة- لا يختص بالمسند إليه ولا هذا الضرب، بل الحكاية والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد منها إلى الآخر، ويسمى هذا النقل التفاتًا عند علماء المعانى»[٤] .

---

[١] العكبرى، التبيان، ١ / ٤٣٥.

[٢] د. تمام حسان، مناهج البحث، ص ٢٥٦، ٢٥٨.

[٣] أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١ / ١١.

[٤] السكاكى، مفتاح العلوم وبذيلة كتاب اتمام الدراية فى شرح النقاية للإمام السيوطى [ط ١، مطبعة التقدم العلمية، القاهرة ١٣١٩هـ]، ص ٨٦.

وينقسم الالتفات إلى ثلاثة أقسام :

١- التفات الضمائر.

٢- التفات المعانى وهو دلالى فقط.

٣- التفات الأزمنة وهو نحوى فقط.

أولاً : التفات الضمائر :

تتغير فيه صورة الضمير النحوية كما تتغير فيه الدلالة[١] ، كما فى قوله تعالى : ﴿كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ * اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (الأعراف : ٢، ٣). لاحظ الفرق بين ضميرى الخطاب فى (إليك) و(اتبعوا) فالأول للنبى -صلى الله عليه وسلم- والثانى لعامة المؤمنين وقد قسمه علماء المعانى إلى الأقسام التالية :

أ- التفات من التكلم إلى الخطاب كما فى قوله تعالى : ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (يس : ٢٢) والظاهر (أرجعُ)، فقد عَدَل من التكلم إلى المخاطب لإفادة معنى المناصحة والتوجيه، وفيه إثارة للذهن وتنبيه للأسماع[٢] .

ب- التفات من التكلم إلى الغيبة كما فى قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ (الكوثر : ١، ٢)، والظاهر (لنا) فقد عدل عن المخاطب إلى الغائب للتخصيص، يقول الزركشى : «الالتفات هنا تحريض على الصلاة لحق الربوبية»[٣] .

جـ- الالتفات من الخطاب إلى الغيبة كما فى قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ (يونس : ٢٢)، والظاهر (بكم)[٤] وكذلك قوله تعالى : ﴿وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب : ٥٠)، وعُدِل عن الخطاب إلى الغيبة لاختصاص الأمر بالنبى وتعظيمًا له[٥] .

---

[١] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٣٧١.

[٢] ابن الأثير، المثل السائر، ٢ / ٧٧.

[٣] الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ٣ / ٣١٧.

[٤] الأخفش، معانى القرآن، ١ / ٢٩٣، فجاء بلفظ الغائب وهو يخاطب، لأنه هو المخاطب.

[٥] الزمخشرى، الكشاف، ٢ / ٢١٨.

د- الالتفات من الغَيْبَة إلى التكلم، كقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾ (فاطر : ٩)، والظاهر (فساقه)، فعبر عن المضى بالاستقبال، لاستحضار صورة الماضى أمام عينيه، ولإظهار قدرة الله عز وجل على توجيه السحاب وإنزال المطر[١] .

هـ- الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، كقوله تعالى : ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة : ٤،٥) والظاهر (إياه) ففيه استحضار لعظمة الله عز وجل وتخصيص له، فلا يعبد إلا هو ولا يستعان إلا به[٢] .

ثانيًا : الالتفات الدلالى :

عرّفه "ابن المعتز" -وإن كان لم يصطلح على تسميته- بقوله : «هو الانصراف من معنى يكون فيه إلى معنى آخر»[٣] وهو بمعنى آخر : الانتقال من معنى إلى آخر فى الضمير الواحد[٤] ، وقد استشهد عليه الدكتور تمام حسان بقوله تعالى : ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (النور : ٣٣)، فالضمير فى (آتوهم) لا يتحول عن صورته التى فى (كاتبوهم)، لأنه فى الحالتين ضمير المخاطبين، ولكن الأمر بالإيتاء، فهو لعامة المسلمين الذين طُلب منهم أن يعينوا هؤلاء الأرقاء على الوفاء بالمال الذى كوتبوا عليه، فدلالة الضمير فى الحالة الثانية غير دلالته فى الحالة الأولى، والصورة النحوية واحدة لم تختلف[٥] ومنه قول جرير :

مَتَى كانَ الخِيَامُ بِذِى طُلُوحٍ	**سُقِيتِ الغَيثَ أَيَّتُها الخِيامُو**
أَتتنى يومَ تَصْقِلُ عارضيها	**بعودِ بَشَامَـــةٍ سُقِىَ البَشامُ**[٦]

ففى قول جرير سقى البشام التفات، حيث يخرج من المعنى فى أول البيت -وهو الحديث عن الحبيبة- إلى معنى آخر وهو الدعاء للبشام.

---

[١] ابن الأثير، المثل السائر، ٢ / ١٨٦.

[٢] السكاكى، مفتاح العلوم، ص ٨٧.

[٣] ابن المعتز، البديع، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى، [مطبعة مصطفى الحلبى، ١٩٤٥م]، ص ١٠٦.

[٤] بثينة إبراهيم، الالتفات وأثره فى النظم [ماجستير، الإسكندرية، ١٩٨٥م]، ص ٢٥.

[٥] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٣٧٠.

[٦] جرير، ديوانه، شرح محمد إسماعيل عبد الله الصاوى [دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت]، ص ٥١٢، وينظر شرح شواهد المغنى، ١ / ٣١١.

ثالثًا : الالتفات النحوى :

ويُعنى به تغيير الضمير فى صورته النحوية مع ثبات دلالته بين وجوده أولاً ووروده ثانيًا، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ (النحل : ١٥، ١٦)، قارن بين اختلاف الضمير فى (يهتدون وتهتدون)، فالأول للغائب والثانى للمخاطب، والمعنى واحد بالرغم من اختلاف الضمير[١] .

وهناك نوع آخر من الالتفات ذكره "ابن الأثير" أسماه (بالتفات الأزمنة)، وهو انتقال زمن الفعل من الماضى إلى المضارع والعكس، ومن الماضى إلى الأمر، نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (الأعراف : ٢٩)، فعدل عن ذلك إلى فعل الأمر للعناية بتوكيده فى نفوسهم، فإن الصلاة أوكد فرائض الله على عباده، ثم أتبعها بالإخلاص الذى هو عمل القلب، إذ عمل الجوارح لا يصح إلا بإخلاص النية[٢] وهكذا يكون العدول من نوع إلى نوع فى الضمائر قد جاء لأغراض بلاغية، منها إثارة الذهن، وتنبيه الأسماع، وإبعاد الملل بالتلوين بين الضمائر.

ب ـ عند الأصوليين :

تناول الأصوليون الضمائر (الشخص) فى سياق حديثهم عن فصيلة الأسماء المفردة وهم بذلك يتفقون مع أكثر اللغويين والنحاة فى القسمة الثلاثية للكلمة (اسمًا وفعلاً وحرفًا)[٣] وذلك لأن كل أصولى نحوى وليس كل نحوى أصوليًا؛ لأن النحو واللغة أساس يعتمد عليهما الفقيه والأصولى فى فهم النص الشرعى واستنباط الحكم الفقهى، فذكروا أنها إما ظاهرة وإما مضمرة والظاهر منه متصل نحو : (فعلتُ وفعلنا) ومنفصل نحو : (أنا ونحن)، ويعدون أسماء الإشارة من الضمائر وهى تقع فى منزلة متوسطة بين الاتصال والانفصال[٤] ، كما تظهر فصيلة الشخص فى الأسماء الموصولة إلا أننا سنقصر درسنا على مطابقة الضمير لإمكان حصرها من جهة ولأهميتها

---

[١] د. تمام حسان، البيان، ص ٣٧٢.

[٢] ابن الأثير، المثل السائر، ٢ / ١٨٥.

[٣] ابن عقيل، شرح الألفية، ١ / ١٥.

[٤] الآمدى، الإحكام، ١ / ٢٥.

فيما يسمى بالالتفات ودلالته البلاغية، فالأصوليون لم يطيلوا الحديث فيما تحدث فيه النحاة من تقسيمهم للضمائر بين (الحضور) وتشمل المتكلمين والمخاطبين بنوعيهما العددية المعروفة وضمائر (الغائبين) نحو : (هو وهى) وأمثالهما، ويقسمونها من جهة أخرى إلى (بارز) و(مستتر) والبارز إلى (متصل ومنفصل) مع بيان حكم كل منهما، بل نجدهم يحصرون الضمائر وعددها ستون ضميرًا ونبهوا إلى ما لم ينبه إليه النحاة، فحاولوا الربط بين الضمير وصوته المعبر عنه، وهو (ما يعرف بنظرية المشاكلة بين اللفظ والمعنى) ومدى ارتباط ذلك بالشخص الدالة عليه، فيرى أن الضمير (أنا) وضع للمتكلم[١] ؛ لأن مخرج الهمزة من الصدر، وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم، إذ المتكلم فى الحقيقة محله وراء حبل الوريد، ويستطرد فيذكر أن أقرب الحروف الدالة على المتكلم هى (الهمزة والهاء) وأقواهما (الهمزة) لجهرها، على حين تضعف (الهاء) لخفائها، فكان الأجهر أولى وأقوى فى التعبير عن المتكلم، هذا بالإضافة إلى أن (الهمزة) لا تستقل بنفسها فأوجب ذلك دخولها مع النون فتكون الضمير (أنا).

وهذه المحاولة من "ابن القيم" للربط بين كل ضمير وما يدل عليه من الصوت والمخرج، مذهب قديم اشتهر بين السابقين يعارضه الدرس اللغوى الحديث؛ ولكونها ظاهرة غير مطّردة فى اللغة، بل لا تقع إلا فى قدر قليل من المفردات مصادفةً، ويؤكد ذلك د. طاهر حمودة[٢] ، ويرى أن هذا النهج جعل الأصوليين يغفلون عن أن اللغة ظاهرة اجتماعية متطورة كالكائن الحى، وتتأثر بالظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية، وإذا كان هذا النهج نجده فى لفظة (قهقة)[٣] التى قد يخمن السامع لها معناها، ولا يتمكن من ذلك فى لفظة (منضدة) إلى هذه المعرفة؛ ومن ثم فلا تصح هذه النظرية ويعارضها الواقع اللغوى.

كما حاول "ابن القيم" أن يستنبط وجوه الحكمة من الضمائر وأوضاعها اللغوية فيرى أن الأصل فى (التاء) أن تكون للمخاطب، وإنما المتكلم دخيل عليها ولذلك ختموه بالضم تمييزًا له عن الفتح المختص بالمخاطب، وذلك لأن فى الضم من الجمع والإشارة إلى نفسه ما لم يوجد فى الفتح الذى اختص به المخاطب وما فيه من الإشارة إليه، وهذا معلوم للحس[٤] ، إلا أن هذا التناول من "ابن القيم"، وهو أصولى كبير لا يمثل تقدمًا فى الدرس اللغوى، لأن هذه الظواهر التى حرص على

---

[١] ابن القيم، بدائع الفوائد، ١ / ١٧٦.

[٢] د. طاهر حمودة، ابن القيم، ص ١١٨، ١١٩.

[٣] ستيفن أولمان، دور الكلمة فى اللغة، ترجمة د. كمال بشر، ص ٧١.

[٤] ابن القيم، البدائع ١ / ١٧٧، د. طاهر حمودة، ابن القيم، ص ١١٧.

درسها، لا يعدها، الدرس الحديث من الجوانب الهامة، بل يعتبر درسها من الأمور غير الضرورية، إلا أن التوسع الدلالى الذى عنى به الأصوليون هو -بحق- من أهم النتائج التى أفادت منها اللغة، ومن ذلك مثلاً العدول عن (تاء) المتكلم المضمومة إلى (تاء) المخاطب المفتوحة فى البيع والعقود والأيمان لم يجز عند النحاة، أما الفقهاء والأصوليون فقد أجازوه كما أجازوا قلب (الزاى) (جيم) فى (جَوزتُك) بدلاً من (زَوجْتُكَ)[1] وحجة اللغويين أنه إذا قال (بعتُك) فقد أوجب بيع نفسه، أما الأصوليون فيرون أن هذا الخطأ لا يخرج الكلام عن صحته مادام المعنى واضح غير ملبس.

وهكذا لاحظنا مرونة المنهج الأصولى وتوسعه فى الأصول اللغوية، مما يتفق مع قواعد الشرع وأسس الاستنباط، حتى ولو كان فى ذلك خروج على القواعد المتعارف عليها فى لغة العرب.

٤ ـ المطابقة فى التعريف والتنكير :

أ ـ عند اللغويين :

عرَّف النحاة المعرفة بأنها : «كل اسم دل على حقيقة واحدة معينة، وعلاماتها أن يصح الابتداء بها مطلقًا من غير شرط، وألا يدخلها علامات النكرة»[2] ، وأقسام المعرّف خمسة لابد فيها من القرائن اللفظية والمعنوية، التى ترجح التعريف دون غيره.

أولها : ما كان فى أوله علامة لفظية وهى (ال)، فهو يُعيِّن مُسمّاه، فإذا فارقته فارقة (التعيين)، ونحو (الذى) إنما يُعيِّن مسماه بالصلة، ونحو (أنا وأنت) وهو إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة، فإن (أنت) مثلاً موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب[3] .

ثانيها : ما يفتقر إلى قرينة معنوية، تتمثل فى إضافة كلمة بعده، وهو المعرف بالإضافة، كـ (مدرس الفصل وكتاب النحو)، أما الأنواع الثلاثة المتبقية، فهى مما يعتمد على قرينة معنوية كـ (العلم) فهو لا يحتاج إلى تعيين، وما يحتاج إلى ما قبله وهو (المضمر)، والآخر يحتاج إلى ما بعده (المبهم)[4] .

أما النكرة فقد عرفوها بقولهم :

---

[1] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٩٢.

[2] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، تحقيق على موسى الشوملى [الرياض، مطبعة الخريجى ١٩٩٠م]، ١ / ٦٣٠.

[3] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح [دار إحياء الكتب العربية، القاهرة د.ت]، ١ / ١١٣.

[4] من النحاة من حمل المنادى على المضمر، فهو معرفة، وكذلك ألفاظ التوكيد لنية الإضافة. ينظر شرح ألفية بن معطى، ١ / ٦٣١.

«ما وضع لواحد لا بعينه على سبيل البدل، وقيل ما شاع فى أمثاله، وهو قريب من الأول»[١]. وله قرائن دالة عليه هى :

١- قبوله (رُبَّ) نحو : (رب غلامٍ قد ملكتَ) لاختصاصها به.

٢- قبوله (ال) التعريف كـ (رجل وفرس)؛ لأنها لا تدخل على المعرفة.

٣- قبوله (كم) بنوعيها؛ لكونه تمييزًا، وهو لا يكون إلا نكرة.

٤- دخول (مِنْ) للاستغراق فى غير الواجب، نحو : (ماله من درهم) و(هل جاءك من أحد) ؟

٥- دخول (كل) عليه للاستغراق[٢]، نحو قوله تعالى : ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ (الإسراء: ١٣).

والمطابقة تلزم أن يكون هناك توافق بين المتطابقين تعريفًا وتنكيرًا، وإن كان المعنى قد يختلف بينهما، فنجد "الزركشى"[٣] يذكر أن من القرائن ما يوضح اختلاف المتطابقين فى المعنى، من ذلك قوله تعالى : ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلا الإِحْسَانُ﴾ (الرحمن : ٦٠) فالإحسان الأول عمل والثانى جزاء، وكذلك قوله تعالى : ﴿النفسَ بالنفس﴾ (المائدة : ٤٥) يريد القاتلة والمقتولة. وكذلك قد تدل القرائن على تغير المعنى فى الاسم الواحد بين التعريف والتنكير، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ (الروم : ٥٥) (فالساعة) الأولى للقيامة، والثانية زمانية، وقد يحدث العكس، فيختلف الاسمان تنكيرًا وتعريفًا، ويتفقان معنىً، كما فى قوله تعالى : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المزمل : ١٥، ١٦)، فالرسول الثانى هو الأول (موسى عليه السلام)[٤].

وتظهر المطابقة تعريفًا وتنكيرًا، فى التوابع، بين النعت والمنعوت بنوعيه الحقيقى والسببى، بين المؤكد والتوكيد بنوعيه، وبين العطف والمعطوف النسقى والبيانى، بين البدل والمبدل منه بأقسامه.... إلخ.

وتتمثل قيمة المطابقة فى الربط بين عناصر التركيب، والتوارم بين أركانه، فإذا نظرنا مثلاً

---

[١] شرح ألفية بن معطى، ١ / ٦٢٩، خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٩٤.

[٢] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٦٢٩.

[٣] الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ٤ / ٩٤، ٩٥.

[٤] السابق نفسه، ٤ / ٩٩.

إلى قولهم : (هذان الغلامان الذكيان يقرآن)، سنجد مطابقة بين الإشارة والبدل والنعت فى التذكير والتثنية والرفع والتعريف. يضاف إلى ذلك ما بين النعت والمنعوت والمضارع من مطابقة فى الغيبة، وبين فعل المضارعة وكل ما تقدمه مطابقة فى التثنية أيضًا، فلما تحققت المطابقة فى جميع هذه النواحى، اتضح انتماء كل من أخوات الجملة إلى أخواتها[1]. فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التى تتطلبها، وبدونها تتفكك العُرى، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال. انظر مثلاً فيما يأتى :

١- تركيب صحيح المطابقة : الرجلان الفاضلان يقومان.

٢- مع إزالة المطابقة فى الإعراب : الرجلان الفاضلين يقومان.

٣- مع إزالة المطابقة مع الشخص : الرجلان الفاضلان تقومان.

٤- مع إزالة المطابقة فى العدد[2] : الرجلان الفاضل يقومون.

٥- مع إزالة المطابقة فى النوع : الرجلان الفاضلتان يقومان.

٦- مع إزالة المطابقة فى التعيين : الرجلان فاضلان يقومان.

٧- مع إزالة المطابقة فى جميع ذلك : الرجلان فاضلاتٍ أقومُ

فقد رأينا من إزالة المطابقة من جهة واحدة أو من جهات متعددة فيما أوردنا من أمثلة،أن هذه الإزالة تذهب بعلائق الكلمات، وتقضى على الفائدة من التعبير؟ ومن ثمة تظهر أهمية المطابقة.

ب ـ التعريف والتنكير عند الأصوليين :

تناول الأصوليون فصيلة التعيين (التعريف والتنكير)، مثلما تناولها اللغويون والنحاة، فذكروا أن النكرة أصل والمعرفة فرع عليه، ولذلك نجد النكرة غير محددة العلامة فى حين لابد للمعرف من علامة تميزه، فالمعارف هى : (أسماء الأعلام والمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات وما دخل عليه لام التعريف وما أضيف إلى أحد هذه المعارف).

أما النكرة : فهو الاسم الذى (لا يدل على معين) : كـ (إنسان، فرس، وما ألحق بآخرها ياء مشددة مكسور ما قبلها)[3]، فهو المنسوب كـ (الهاشمى، والمكى ونحوها). إلا أن المنهج

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٤٣ - ١٤٤.

[2] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢١١.

[3] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ١ / ٢٦.

الأصولى اهتم بدلالة التعريف والتنكير فى تخريج الأحكام الفقهية، فإذا كان من المعروف مثلاً أن (ال) التعريف تكون عهدية إذا سبق لمعرّفها ذِكرٌ، وقد تكون عهدية ذهنية كما فى قوله تعالى : ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ (التوبة : ٤٠).، وتكون دالة على العموم إذا حل محلها لفظة (كل) حقيقة أو مجازًا، هذا بالإضافة إلى دلالتها على الجنس، ومن ذلك إذا قال رجلٌ حالفًا : «لا أشربُ الماء» حُمل على المعهود حتى لا يأثم، ولا يحمل على العموم لاستحالة شرب جنس الماء كله[1] ، وكذلك إذا قال «لا أشرب ماء النهر»، لا يحنث بشرب بعضه، وإذا قال «لا آكلِ الجوز» لا يحنث بأكل الهندى منه بشرط، أن لا يكون من المعروف إطلاق هذا الاسم عليه.

كما اتفق أكثر اللغويين والأصوليين على أن الاسم المحلى بـ (ال) يفيد العموم مفردًا كان، أو جمعًا، هذا على الراجح، إلا إذا وجدت قرينة تُصرف المعرف عن دلالة العموم، واستدلوا على ذلك بوصفه بصيغة الجمع كما فى قولهم : (أهلك الناسَ الدينارُ الصُفْرُ، والدرهمُ البيضُ)[2] ، على تقدير الدنانير الصفر والدراهم البيضُ، إلا أنه قليل، والأرجح منه أن يوصف بالمفرد كما فى قوله تعالى ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ (النساء : ٣٦)، والمضاف كالمحلى بـ (ال) فيما ذكرناه فى إفادة العموم، وكذلك الجمع المعرف بال أو بالإضافة[3] ، وعلى ذلك ذكر الأصوليون جواز جميع أنواع البيع فى قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (البقرة : ٢٧٥)، حتى يستدل به على بيع لبن الآدميات لعموم جواز بيع كل ما ينتفع به، و(البيع) فى الآية على أربعة أقوال ذكرها الشافعى[4] هى :

١- أن البيع عام : يشمل جميع أنواعه، إلا ما خرج منه بدليل، وهو أصح الأقوال، فقيل إنه أريد به الخصوص، وقيل : إنه عام أريد به العموم، وإن دخله التخصيص.

٢- أن البيع فى الآية مجمل ويحتاج إلى بيان.

٣- أنه عام دخله التخصيص، ومجمل دخله التفصيل.

٤- أنه نزل فى بيع معهود، نزلت به بعد أن بين النبى "صلى الله عليه وسلم" البياعات، وبنىً على ذلك بطلان بيع اللحم فى الحيوان، سواء أكان مأكولاً أم غير مأكول؛ لقوله

---

[1] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١١٠.

[2] الرضى، شرح الكافية، ٢ / ١٢٩.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٩ / ١٩، السيوطى، الهمع، ١ / ٧٩، الغزالى، المستصفى، ٢ / ٨٩، والآمدى، الإحكام، ٢ / ١٩٠.

[4] ينظر الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١١٣، نقلها عن رسالة الأم للشافعى، ٣ / ٢.

"صلى الله عليه وسلم" (نهى عن بيع اللحم بالحيوان)[١] ، ولذلك حكم الفقهاء على قول من قالت : «أذنتُ للعاقد بهذه البلد أن يُزوجنى»، و لم تُقم قرينة على إرادة واحد معين، فإنه يجوز لكل عاقد أن يزوجها[٢] ، بدلالة العموم الواردة.

كما تدل كلمة (كل) على العموم؛ لكونها مصاغة من الإكليل المحيط بـالرأس، فهـى تفيـد الشمول، كما فى قوله تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (آل عمران : ١٨٥)، وقد تدل على الهيئـة الاجتماعية إذا توفرت القرينة الدالة على ذلك، كما فى قولهم «أطعمناه شاةً كل شاةٍ»[٣] . ولذلك إذا قال سيدٌ لعبيده[٤] «من سبق منكم فله درهـم»، وسبق ثلاثة فلكل واحد منهم درهـم، وكذلـك إذا قال لنساءه : «كل واحدة منكن مطلقـة»، فيـلزم أن تطلـق كـل زوجـة طلقـة واحـدة ويطلقـن جميعًا.

كذلك اتفق جمهور الأصوليين على أن النكرة فى سياق النفى[٥] تعم نحو : (ما أحـدٌ قـائمٌ) أو (ما قام أحدٌ) على اتصالها بالعامل سواءً أكانت النكرة صادقة على القليل أم الكثير نحو : (شىء) أو ملازمة لنكرة نحو (أحدٌ)، وقد تسبق بـ (مِنْ) الجارة لإفـادة العمـوم، أو تدخـل عليهـا (لا) التـى لنفى الجنس نحو (لا رجلَ فى الدار)، أو تدخل عليها (ما) نحو : (ما فى الدار رجـلٌ)، وهـى تفيـد العموم على الأرجح[٦] ، وعلى ذلك إذا قال : «ليس لى بينةٌ حاضرةٌ»، فحلف المدعى عليه، ثم جاء المدعى ببينةٍ، فإنها تُسمع، وإن قال : «ليس لى بينةٌ حاضرةٌ ولا غائبةٌ» فوجهـان : أصحهمـا أيضًـا السماعُ؛ لأنه قد لا يعرفها أو ينساها وإن قال : «لا بينة لى»، واقتصر عليـه، وهـى مسـألتنا، فقـال "البغوى"[٧] : هو كما لو قال : «لا بينة لى حاضرةٌ» وهى تفيد العموم.

وهكذا لاحظنا المنهج الأصولى وأثره فى الاهتمام بفصيلة التعيين بين المعرفـة والنكـرة، وإلى أى مدى اتسم بالسمة التطبيقية العملية المتصلة باستنباط الأحكام الفقهية وأدلتها التفصيلية.

---

[١] رواه الإمام مالك، الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى [م عيسى الحلبى، ١٣٧٠ هـ]، ٢ / ٦٥٥.

[٢] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١١٤.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٨٠، ٤ / ٢٣١.

[٤] الأسنوى، الكوكب الدرى، ٢١١، ٢١٢.

[٥] أدوات النفى هى : ما، لَم، لَن، إن واختلف فى (لا) العاملة عمل (ليس).

[٦] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٢٧، ٢٢٨.

[٧] السابق نفسه، ص ٢٣٠.

الفصل الثاني:

القرائن الصرفية

قرينة الصيغة

تعريف الصيغة :

هى ملخص شكلى للدلالة على بعض الكلمات، أو هى دلالة صورة الكلمة على المعنى النحوى، ومصطلح الصيغة له معنيان : أولهما : المورفيم الصرفى كصيغة (فَاعَلَ) للدالة على المشاركة بواسطة مورفيم (الألف)، ثانيهما : الميزان الصرفى لمجموعة من الأمثلة المعجمية، التى تتماثل مع المورفيمات السابقة، نحو : (كاتب)، (قاتل) فالمعنى الأول وظيفى والثانى معجمى[1].

ولنتخذ مثالاً يوضح الفرق بين المعنيين، فإذا نظرنا إلى صيغة (فَاعِل) نجدها مبنيًا صرفيًا يشمل كثيرًا من الكلمات المعجمية، نحو : (كاتِب وقاتِل... إلخ) فإذا سُكِن آخر كل منهما جاز أن يكون وصفًا (اسم فاعل) أو أمرًا من (فاعل). وهنا لابد من الالتجاء إلى قرائن أخرى؛ لنبين أى الصيغتين هى، فإذا قبلت (ال) كانت (اسم فاعل) وإذا قبلت (نون النسوة) كانت (فعل أمر). وإذا جُر ما بعدها كانت اسم فاعل مضافًا لما بعده، نحو : (قاتلو زيدٍ)، أما إذا نصبت كانت فعل أمر نحو : (قاتلو زيدًا)[2] فالمعنى الوظيفى نحوى صرفى، والمعنى المعجمى عرفى اجتماعى. وهنا تجب الإشارة إلى أن هناك فرقًا بين الصيغة الصرفية والوزن الصرفى، فالصيغة جزء من التحليل الصرفى، أى ملخص شكلى لجمهرة من علامات لا حصر لها ترد على ألسنة المتكلمين بالفصحى فى كل لحظة، والمنطوق هو العلامة وليس الصيغة، مثالاً لذلك صيغة الأمر من (فعل) (افعل) كـ(ضرب) (اضرب)، فإذا أردنا أن نصوغ صيغة (افعل) من (وقى) لكانت (قِ) على وزن (عِ)، فتكون (عِ) هى الوزن، والصيغة (افعل)، فهى تمثل الميزان ولا تمثل الصيغة. فالصيغة هى ميزان صرفى، والوزن هو مبنى صوتى، وقد يتفقان (الصيغة والوزن) كما فى (اضرب) من (ضرب) على وزن (افعل)، وإن كان أكثر الصرفيين يسـعَون للمماثلة بين الصيغة والوزن، آخذين بقواعد الإعلال والإبدال والحذف، وإن كنا نرجح أن الصيغة هى الطريق لبيان المبنى الصرفى الذى ينتمى إليه المثال، ونعلق بالميزان أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التى آل إليها المثال[3].

---

(1) د. تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص ٢٠٧، البيان فى روائع القرآن، ص ١٧.

(2) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٤٧، ١٤٨.

(3) السابق نفسه، ص ١٤٤، ١٤٥.

وتتسم الصيغ الصرفية بتعدد معانيها الوظيفية؛ لكونها محدودة على حين نجد المعانى غير محدودة، ومن ثم فقد تدل الصيغة الواحدة على أكثر من معنى، مثل (فَعْل) للمصدر نحو: (ضَرْب)، والصفة المشبهة نحو:(شَهْم)، وكذلك (فِعال) التى تدل على مفرد نحو:(كتاب) وجمع نحو:(كلاب) ومصدر نحو:(قِتال) ، وقِس على ذلك[1]. والسياق اللغوى هو الموضح لهذه الوظائف جميعها، والعكس نجده عندما تحتمل اللفظة أكثر من صيغة، كما فى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْيَوْمُ الْحَقُّ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ مَآبًا﴾ (النبأ : ٣٩)، فـ(مآب) على زنة (مفعل)، وهذا الوزن صالح لاسم الزمان، فيكون المعنى (فمن شاء اتخذ وقتًا يتوب فيه ويرجع إلى الله بالتوبة)، ولاسم المكان فيكون المعنى (فمن شاء اتخذ طريقًا للرجوع إلى الله بالعمل الصالح)، وللمصدر الميمى فيكون المعنى (إلى الله المآب) أى الرجوع كما فى قوله تعالى : ﴿وإليه مآب﴾ أى أوبى وارجعى، وليس فى السياق ما يرجح صيغة على أخرى، ولذلك وجب التسليم بجميعها[2].

وقد نص النحاة على أهمية قرينة الصيغة فى الشروط التى وضعوها لتعريف أكثر أبواب النحو، من ذلك قولهم: (إن من شأن المبتدأ أن يكون اسمًا معرفة، ويكون الخبر وصفًا متحملاً للضمير، وأن المصدر المنصوب إذا كان من صيغة الفعل كان مفعولاً مطلقًا، وإن أفاد ما ينوب عنه كان نائبًا عن المفعول المطلق، وإن أفاد غايته كان مفعولاً لأجله)، وقالوا (إن الحال لابد أن يكون وصفًا مشتقًا ، وحق التمييز أن يكون جامدًا) وقالوا (إن المتوقع للمبتدأ والفاعل ونائبه أن تكون أسماءً، فإذا جاء أحدها فعلاً كان منقولاً للاسمية، والتوكيد اللفظى يكون بتكرار صيغته ولفظه، والتوكيد المعنوى يكون بصيغ وألفاظ بعينها)[3]. وهذه هى بعض الشروط التى وضعوها لتعيين الوظيفة النحوية التى تقوم بها بعض الكلمات.

ولشدة الارتباط بين الصيغة والدلالة أجمع أصحاب المعانى على أن كل زيادة فى المبنى تؤدى إلى زيادة فى المعنى، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ (نوح : ١٠) فـ(غفار) تدل على كثرة المغفرة دون (غافر) التى لا توجد فيه هذه المبالغة[4]. ويرى "ابن عصفور" أن الزيادة فى الصيغة لا تفيد معنىً جديدًا إلا إذا كانت مع الفعل، ويدلل

---

[1] د. تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص٢٠٨.

[2] د. محمود نحلة، لغة القرآن الكريم فى جزء عم [بيروت، ١٩٨١]، ص ٤٣٥.

[3] ابن معطى، الفصول الخمسون، تحقيق د. محمود محمد الطناحى [مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٩٧٦] ، ص ١٨٣، ١٩٣، ١٩٨.

[4] ابن الأثير، المثل السائر، ٢ / ١٩٨.

على ذلك بأن (الياء) فى (رُجيل ودريهمات) ليس لها معنى[١] ، والبحث لا يؤيده وإنما يـرى أن كل زيادة فى المبنى تضيف زيادة فى المعنـى، فاليـاء أفـادت التصغير فـى (رُجيـل) والتقليـل فـى (دريهمات). والصيغة عنصر مشترك فى الأسماء والصفات والمصادر والأفعال، على حين تُفتقَـد فى الأدوات والخوالف والظروف والضمائر؛ لكونها ذات صيغ ثابتة غير متغيرة، وسوف نعرض لقرينة الصيغة فى الأقسام (متغيرة الصيغة) مقسمين إياهـا بـين مـا هـو أصلـى ومـا هـو منقـول، راصدين القرائن المخصصة لكل قسم منها:

أولاً: الأسماء :

– عند اللغويين

١- الأسماء الأصلية

هى«كلمات تدل على معنى فى نفسها، دلالة مجردة مـن زمـان ذلـك المعنـى، كرجـل، وعلم. وقرائنها التعريف، والإخبار عنه، والجـر، والتنويـن والإضافـة والتثنيـة والجمـع، والنعـت والتصغير والنداء والإضمار»[٢]. ويمكن تصنيف هـذه الأسمـاء إلى: **الأول:** الاسـم الـذى يطلـق على معين، كالأعلام والأجسام والأعراض (أى الجثث)، **الثانى:** اسم الحدث، وهو يصدق على المصدر واسم المصدر واسـم المرة والهيئـة، وهـى تـدل علـى المصدريـة، وتسـمى باسـم المعنـى، **والثالث:** اسم الجنس، ويشمل الجنس الجمعى (عرب وتـرك ونبـق) واسـم جمـع (إبـل ونسـاء)، **الرابع:** الأسماء المبدوءة بميم زائدة غير المصدر الميمى، وهـى اسـم الزمـان والمكـان واسـم الآلـة، واستثنينا المصدر الميمى؛ لكونه دالاً على حدث، **الخامس:** الاسـم المبهـم، وهـى الأسمـاء التـى لا تدل على معين، نحو : (الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد) ونحوها، مثـل (فوق وتحت وقبل وبعـد وأمـام ووراء وحـين ووقـت وأوان)[٣]، ولهـذه الأسمـاء قرائـن صرفيـة، تركيبية، دلالية تميزها عن غيرها هى :

أ- القرائن الصرفية

١ -تختص بلواصق فـى أوله وأوسطه وآخره، ففـى أوله حـرف التعريف وحرف الجر وحـرف

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ٢٨٩.

[٢] ابن معطى، الفصول الخمسون، ص ١٥١، ١٥٢.

[٣] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٩٠، ٩١.

النداء، وفى أوسطه ياء التصغير وألف التكسير وواوه، وفى آخره ياء النسب وتاء التأنيث المبدلة فى الوقف (ها) فى الأعراف، وألف التأنيث المقصورة والممدودة، وألف التثنية المنقلبة وياؤها ونونها، وواو الجمع المنقلبة وياءه ونونه، وألف الجمع وتاؤه فى،نحو:(مسلمات) وألِفاً الندبة والترخيم[1].

٢-من حيث الإعراب: فهى تقبل الجر مع الصفات دون غيره من أقسام الكلمة، وكذلك التنوين مع الرفع والنصب والجر؛ لأن كل مجرور مخبر عنه فى المعنى، ولذلك لا يجر إلا الاسم كـ(زيدٍ، وعمروٍ) فى قولهم (مررت بزيدٍ، وذهبت إلى عمروٍ)[2].

٣-للأسماء أبنية نص عليها الصرفيون، أولها الثلاثى المجرد، وقد ذكروا له اثنى عشر وزنًا، مثلوا لعشرٍ منها، وهى (فَلْسُ، فرسُ، كَتْفُ، عَضُدُ، حِبْرُ، عِنَبُ، إِبِلُ، قفْلُ، صُرَدُ، عُنُقُ)[3]، وأسقطوا وزنين هما (فُعِلُ، فِعُلُ)؛ وذلك لثقلهما، كما ذكروا للثلاثى المزيد أبنية تزيد عن ثلثمائة وثمانين صيغة ذكرها "سيبويه" وزيد عليها نيف وثمانون، منها : (صحيح وسقيم)، وشرح ذلك يطول، كما ذكروا للرباعى خمس أبنية أصلية، وزاد عليها "الأخفش" ثلاثًا أخرى، كما ذكروا أربع أبنية للخماسي، فليرجع إليها من شاء فى المطولات الصرفية[4].

٤-الأسماء متصرفة وغير متصرفة: فمن المتصرفة مثل (محمد وزيد) ومنها ما يصرف فى حالة التعريف ويمنع من الصرف مع التنكير، نحو (عثمان، إبراهيم، طلحة، زينب، عمر، حضرموت، وأحمد)، ومن غير المتصرفة فى التعريف والتنكير، نحو (مساجد، حُبلى، حمراء، سكران، آحاد،وأحمر)[5].

٥-من الأسماء المعتلة الأسماء المقصورة، وهى تلزم ألف لينة مفتوح ما قبلها، نحو (لبنى، وليلى)، و(المنقوصة) وهى ما ينتهى بالياء مكسور ما قبلها، نحو : (القاضى، والهادى)، أما الممدودة فمنه للمفرد كـ(حمراء وبيداء)، والجمع لفظًا (قصباء، طرفاء)، مفردهما (قصبى، وطرفى) ومصدر كـ(سراء وضراء)، وقيل إنهما اسما مصدر لأنهما بمعنى المسرة والمضرة[6] .

---

[1] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٢٠٩.

[2] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد [دار الجيل، بيروت، د.ت.] ص ٢٣.

[3] الرضى، شرح شافية ابن الحاجب [دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م]، ١/ ٣٥.

[4] السابق نفسه، ص ٤٧ :٥٠، المبرد، المقتضب، ١ / ٢٠٤، ٢٠٦.

[5] السيوطى، الأشباه والنظائر، ٣٢/٢.

[6] ابن يعيش، شرح المفصل، ٥ / ١١٠ : ١١٣.

٦-من حيث التعريف والتنكير، فمنها معرفة: كـ (الأعلام والضمائر والإشارة والموصولات والمحلى بال) وما عداه نكرة[١] .

٧-أنها تصغر كـ(رُجيْل) للتحقير و(دريهمات) للتقليل، و(أُخر) للتقريب[٢] .

٨-أنها تأتي مفردة كـ(محمد وزيد)، ومثنى كـ(مسلمان وجنديان)، وجمع (مسلمون ومسلمات)، وهناك شروط ثمانية[٣] لصياغة المثنى، وأضيف إليها ثلاثة أخرى لصياغة جمع المذكر لا يتسع المقام لذكرها.

ب – قرائن تركيبية

١-من حيث إسناده: فإن الاسم بكل أنواعه يقع موقع المسند إليه، فالإسناد هو: أن ينسب إلى اللفظ باعتبار معناه ما تتم به الفائدة، كقولك (زيد قائم، وعمرو منطلق)، فإن الموضوع بالنسبة إليه باعتبار مسماه هو الاسم[٤] .

٢-تلزم الأسماء (ياء) النداء لكونها للاستدعاء والتنبيه ولا يرد ذلك إلا معها[٥] .

٣-تضام الأسماء أسماء أخرى، فتكون بمثابة المضاف إليه وبعض المبهمات وما يفسرها من التمييز وغيره[٦] .

جـ – قرائن دلالية

١-من حيث الدلالة على مسمى: فالاسم المعين مسماه هو المعين، واسم الحدث مسماه الحدث، واسم الجنس مسماه الجنس، والميميات مسماها زمان الحدث أو مكانه أو آلته، والاسم المبهم يدل على مسمى غير معين[٧] .

٢-يدل اسم الذات على معين كـ(رجل، كتاب، جبل، بيت، أرض، وسماء).

٣-أما الاسم المبهم فلا يدل على مسمى معين؛ ومن ثم يحتاج إلى وصف أو إضافة أو تمييز يزيل إبهامه، وأقسامه هي:

* الأعداد: كـ(واحد، اثنان، وثلاثة)، ويزول إبهامها بتمييز العدد.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥ / ٨٦.

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢ / ٢٨٩.

(٣) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح [دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.] ١/ ٦٧.

(٤) المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ٤ / ١٢٦.

(٥) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص٢٥.

(٦) عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ١ / ٢٠٥، د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٤.

(٧) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٥.

* الموازين: كـ(أوقية، ورطل، وقنطار)، ويـزول إبهامهـا بـالتمييز أيضًـا، أو بـالوصف؛ كرطـل مصرى أو إنجليزى.

* المكاييل: كـ(قدح، ومُدّ، وصاع)، ويزول إبهامها بواسطة التمييز أو الوصف كذلك.

* المقاييس: كـ(شبر، وباع، وذراع، وفدان، وميـل، وفرسـخ)، ويـزول إبهامهـا بـالتمييز كمـا سبق.

* الجهات: كـ(فوق، وتحت، وأمام، ووراء، ويمين، وشمـال، وخلـف، وإزاء)، ويـزول إبهامهـا بالإضافة.

* الأوقات: كـ(حين، ووقت، وساعة، ويوم، وشهر، وسنة، وعـام، وزمـان، وأوان)، ويـزول إبهامها بالإضافة أيضًا، أو بالوصف كقولك: وقت طيب، وساعة مباركة، ويوم أغر، وشهر مبارك[١].

٢ـ الأسماء المنقولة

ونقل الاسم يقصد به: إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغـير القلب ولا التخفيـف ولا إلحاق معنى، والعدول هو انصراف الاسم عـن حالته الأصلية كـ(أُخر) جمع (آخـر) ومؤنثـه (أخـرى) ويستخدم للجنسـين، فنقـول نسـوة أُخـر ورجـال أُخـر، و(عمـر) المعـدول بـه عـن (عامر)[٢]. وتنقل الأسماء إلى:

أ- نقل الاسـم إلى الوصـف: فمـن قـول النحـاة أن الخـبر وصـف للمبتـدأ فـى المعنـى؛ لذلـك يجوز للخبر أن يكون أحد الأوصاف الخمسة[٣]، وبذلك يصح أن يكـون مسندًا، بالإضافة إلى أن الوصـف يتحمـل الضمـير، فـإذا قلنـا إن : (زيـدٌ رجـل)[٤] ، فيتحمـل الضمـير كمـا يتحملـه الوصـف، والمعنـى: زيــد متصــف بالرجولــة، ومنــه قولــه تعــالى : ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمُ ٱلۡحَقُّ﴾ (النبأ: ٣٩)، وقد ينقل العلم إلى الوصفية، كأن نقول لمـن نصفـه بـالكرم (أنت حاتم العرب).

---

[١] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٥.

[٢] الرضى، شرح الكافية، ١/ ١١٣، ١١٤.

[٣] يقصد بالأوصاف الخمسة (اسم الفاعل، المفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة، واسم التفضيل) وسنعرض لها فى موضعها.

[٤] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٤٢، ٤٤.

ب-نقل الأسماء إلى الظروف: كذلك يُنقل الاسم إلى الظرفية، ولاسيما المتصرف منها أو مشتق للزمان والمكان كأسماء الزمان والمكان، أو دالاً من المبهمات بمعناه المفرد على وقت أو جهة، كـ (ساعة ويوم وعام وسنة وصباح ومساء)، وما أضيف إلى ذلك كـ(عند ولَدَى وحيال وإزاء وأمام ووراء وجانب) وكـ(قبل وبعد) ونحوهما حين يضافان إلى الأسماء المبهمة[١]، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ (البقرة : ٨٠).

ج-نقل الاسم إلى الخوالف،نحـو : (حيهـل يـا فتـى)، وأصلـه اسمـان همـا (حـى علـى الصـلاة، وهلم)[٢] فاندمجتا فصارتا كلمة واحدة، وهى من خوالف الإخالة (اسم فعل أمر).

د-وقد يتجوز فى بعض صيغ الأسماء فيحدث فيهـا تغير داخل البنية، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ﴾ (التين : ١، ٢)، (سينين) بدلاً من (سيناء)، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة:٩٨)، و(ميكال) بدلاً من (ميكائيل)[٣]، وقد يكون التغيير بحذف ياء المنقوص فى غير قراءة أبى عمرو وورش كما فى قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (البقرة : ١٨٦)، وقد يتغير الاسم بزيادة حرف، ومن ذلك قوله تعـالى : ﴿سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ﴾ (الصافات : ١٣٠)، وقد يكون الإبدال بين حرفين متشابهين كـ(بكة) بدلاً من (مكة) فى قوله تعـالى : ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران : ٩٦)، وقد يتغير الاسم إلى صيغة غريبة غير شائعة كـ(كُبَّاراً)[٤] بدلاً من (كبيرًا)، و(كِذَّابًا) بدلاً من (تكذيبًا)[٥]، وبفك التضعيف كما فى قول الراجز[٦] (الحمد لله العلّى الأجلل) بدلاً من الأجل[٧] ومن ذلك العدول عن كلمة إلى صيغة كلمة أخرى فى معناها (ناقة عائز) أى (إذا عاز بها فصيلها)؛ لأنها فى معنـى (عـاطف)

---

[١] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٤٢.

[٢] المبرد، المقتضب، ٣/ ٢٠٥، ٢٠٦.

[٣] طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة، ٢ / ٥١٦.

[٤] فى قوله تعالى ﴿ومكروا مكرًا كبارًا﴾ (نوح : ٢٢).

[٥] فى قوله تعالى ﴿وكذبوا بآياتنا كِذَّابا﴾ (النبأ : ٨)، والبيان، ص ٢٢٧.

[٦] قاله، أبو النجم العجلى، وهو من الضرورة، ينظر، شذا العرف، ص ١٥٦.

[٧] ومن ذلك الضرائر الشعرية كقصر الممدود والعكس، وصرف ما لا ينصرف، وحذف النون من اللذيـن واللتين، والألف من لفظ الجلالة، وتخفيف المشدد فى القوافى، وإبدال حركة من حركة، د. تمام حسان، البيان، ص٢٣٧.

ومنه (الهدى) فى قوله تعالى : ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا﴾ (الفتح : ٢٥)، لأنه فى معنى محبوس؛ لأن (عكف) لا يتعدى[١] .

الأسماء عند الأصوليين

عرفوها بقولهم «هو ما دل على معنى فى نفسه ولا يلزم منه الزمان الخارج عن معناه لبنيته، ولا يخلو أن يكون واحدًا أو متعددًا نحو: زيدٌ، عبد الله»[٢] .

ولقد اهتم الأصوليون بتناول الألفاظ ولاسيما الأسماء من جهة الدلالة فقد فصلوا القول فيها، أما من حيث دراستها صوتيًا وتركيبيًا فلم يخرجوا عما ذكره النحاة، وإن كانوا اهتموا اهتمامًا كبيرًا بنظرية الصلة بين اللفظ والمعنى[٣] ، وكان لمحاولة تحديدهم لأركان المعنى وحدوده وسائل صارمة اعتمدوا عليها وتشددوا فيها تتمثل فى:

١-مراعاة المقاصد الشرعية فى الأحكام، وكان ذلك سببًا فى التمكن من إدراك روح النص ومعقوله، و لم يقتصروا على المعنى الحرفى لتلك النصوص، وكان ذلك مسلكًا رائعًا للقضاء على كثير من الإشكاليات الدلالية وبخاصة التعارض فى النصوص الشرعية، فكان الرجوع إلى مقاصد الشارع فى الحكم عاملاً حاسمًا فى دفع التعارض وتحديد المعنى المقصود بدقة.

٢-الأخذ بقرائن السياق، والقرائن إما لفظية، وهى الملفوظ بها فى سياق الكلام، وإما غير لفظية، وهى التى تُعرَف من السياق المحيط بالنص الكلامى، وأثر هذه القرائن فى تحديد معنى النص.

٣-تقسيم دلالة الألفاظ إلى أقسام محددة، والتى تقوم على إدراك لقيمها الدلالية من جانب، والفروق التمييزية التى تفصل بين أنواع من الألفاظ تبدو متشابهة أو متقاربة من جانب آخر، كما تستند إلى فهمهم للعلاقة بين اللفظ تارة والمعنى تارة أخرى، سواء أكان مرجع ذلك إلى أصل وضع اللفظ للمعنى أم إلى استعمال اللفظ فى المعنى أم قوة دلالة اللفظ على المعنى أم طرق دلالة اللفظ على المعنى[٤] ؛ ومن ثم سنحاول أن نقدم وصفًا لعلاقة اللفظ بالمعنى، الذى يظهر منه مدى اهتمام الأصوليين بالفروق الدلالية بين هذه الأنواع من الألفاظ. ويظهر ذلك من خلال تصنيف دلالة الألفاظ من حيث: الوضع، الاستعمال، الوضوح والغموض، القصد، بالإضافة إلى تمام المعنى وكماله، وإليك الرسم التالى:

---

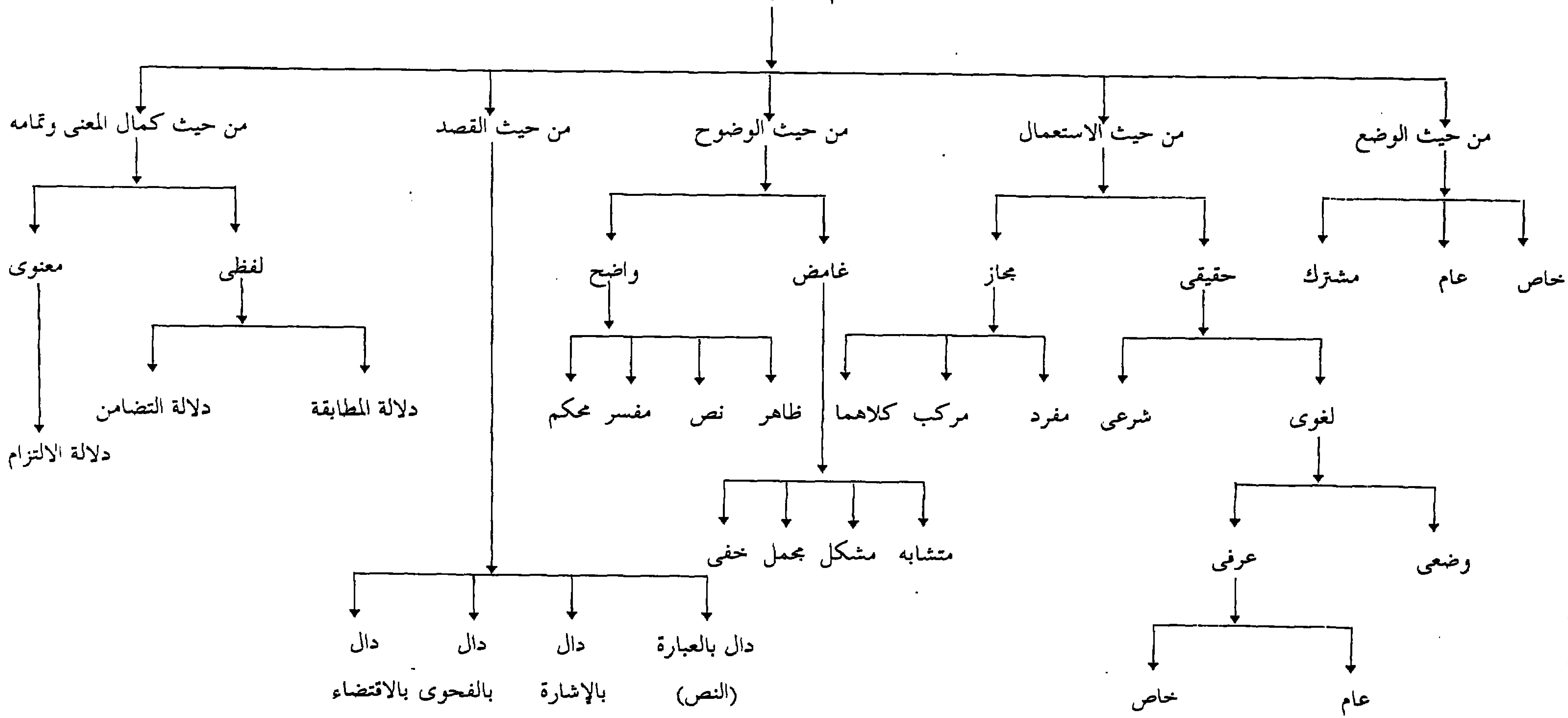
[١] السهيلى، الأمالى، تحقيق محمد إبراهيم البنا [ط السعادة، القاهرة، ١٣٩٠هـ،١٩٧٠م]، ص ٧٤.

[٢] الآمدى، الإحكام، ١/ ٢٠.

[٣] سبق عرض جانبٍ منها، ينظر قرينة التلوين الصوتى ص ٧٨ : ٨٠.

[٤] د. محمد يوسف حبلص، البحث الدلالى عند الأصوليين، ص ١٢.

١- التقسيم الأصولى لدلالة اللفظ



أولاً : من حيث الوضع:

تنقسم الألفاظ من حيث الشمول إلى:

١ـ العام :

هو اللفظ الدال على استغراق أفراد مدلوله مع كون الأفراد غير محصورين، نحو: أسماء الشرط[١]، الموصولة، الاستفهام، كل وجميع، اسم الجمع المعرف بـ(ال) غير العهدية، نحو: المسلمون والرجال، والمضاف نحو: عبادى، والاسم المنكر نحو: رجال، اسم الجنس المعرف بـ(ال) الجنسية نحو: السارق والسارقة، النكرة فى سياق النفى نحو: لا رجلَ فى الدار، أو سياق النهى نحو قوله تعالى : ﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ (الحجرات : ١١)، وسياق الشرط نحو: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ﴾ (الحجرات : ٦)[٢]. وأغلب الأصوليين متفقون على أن ألفاظ العموم التى لا تظهر فيها العلامة نحو (من، ما) تشمل الجنسين، أما إذا كان اللفظ مختصًّا بجنس دون الآخر دل عليه و لم يتعدّه إلى غيره نحو : (نساء، رجال)[٣]. واختلفوا فى دلالة جمع المذكر ظاهر العلامة نحو (المسلمونَ) قيل تعم الجنسين وقيل تقتصر على الذكور فقط[٤]، وحجة الأولين أن كثيرًا من أحكام الشرع جاءت بلفظ المذكر وهى تعم الجنسين، وحجة المانعين أن للنساء أحكامًا تختلف عن أحكام الرجال؛ ومن ثم جاء الخطاب لكل منهما على حدة[٥]، أما ما يختص بالجمع المنكر فهو يعم جميع أفراد جنسه[٦]، كما فى قوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (التوبة : ١٠٣)، فهو يعم جميع ما يتمول به الإنسان من نقود وذهب وزروع وحيوانات وأراضى...إلخ. ولابد لإدراك هذا العموم من وجود قرائن تدفع إلى هذه الدلالة دون غيرها سواءً أكانت مقالية أم مقامية، وهى الموضحة بالرسم التالى.

---

[١] محمد الخضرى، أصول الفقه [المكتبة التجارية الكبرى، مصر]، ص ١٥٣، ١٥٤.

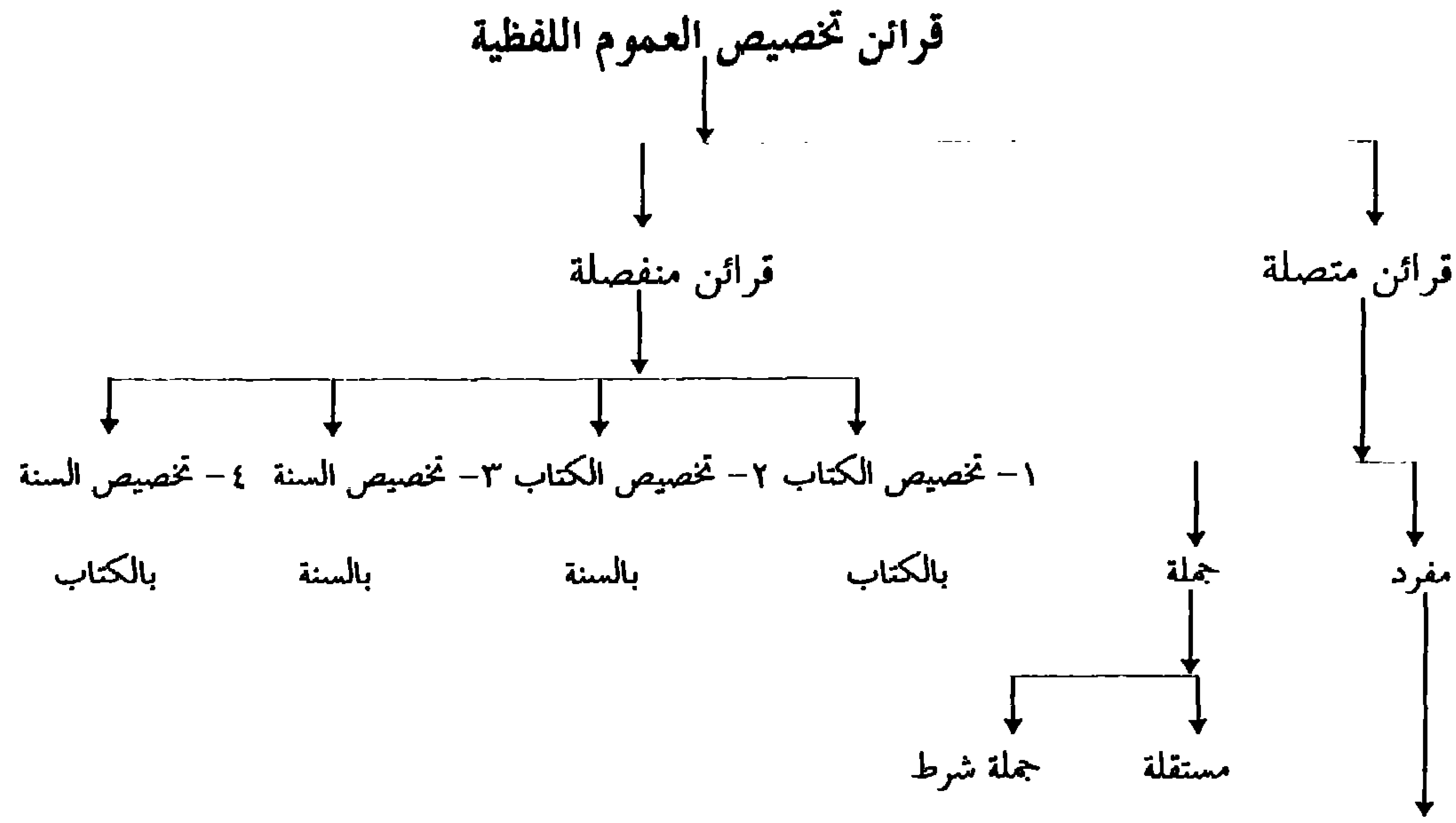
[٢] د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٢٣، ٢٤.

[٣] الآمدى، الإحكام، ٢/ ٣٨٦، ٣٩٢.

[٤] الأسنوى، شرح نهاية السول ، ٢/ ٧٤.

[٥] د. طاهر حمودة، دراسة المعنى، ص ٢٦، ٢٧.

[٦] الأسنوى، شرح نهاية السول، ٢/ ٧٥، السابق نفسه، ص ٢٨.



١- تخصيص بالصفة

٢- تخصيص بالاستثناء

٣- تخصيص بالغاية

٤- تخصيص بالبدل (الاشتمال، بعض)

٥- تخصيص بالحال

٦-تخصيص بالتمييز

٧- تخصيص بالظرف

٨- تخصيص بالعلة والمعية (المفعول له والمفعول معه)

وفيما يلي يعرض البحث لقرائن تخصيص العموم اللفظية بالتفصيل:

أ- القرائن اللفظية :

وأعنى بها: القرائن المذكورة مع اللفظ المراد تحديده لاستنباط الحكم الشرعى منه، وهى باعتبار التركيب اللغوى للنص قد تكون جملة مستقلة، وقد تكون ألفاظًا غير مستقلة تابعة للجملة الدالة على العموم[١]. وقد بيَّن "الغزالى" الفرق بين القرائن المتصلة والمنفصلة؛ فيرى أن (المتصل) مع اللفظ العام يكون كالكلمة الواحدة، فيكون المجموع حقيقة فيما بقى، والمنفصل لا يمكن جعله مع الأصل كلامًا واحدًا لاستقلال المنفصل بنفسه[٢]، فوسموه بالمجاز دون المتصل،

---

[١] د. طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص٤٠.

[٢] الغزالى، المستصفى ١/ ٣٣٧.

وذكر من هذه القرائن المتصلة (الشرط، الغاية، الصفة، والاستثناء)، فهي مخصصات تكوّن مع مدخولاتها كلامًا واحدًا له معنى واحد. و"للآمدى" رأى آخر يخالف "للغزالى" فى ذلك؛ فيرى أن هذه المقيدات قد أفادت معنىً لم يكن موجودًا فى التركيب قبل دخولها، ويستشهد على ذلك بقول القائل: (من دخل دارى أكرمته)، كان له معنى، فإذا زاد شرطًا أو صفة أو استثناءً كقوله: (من دخل دارى وأكرمنى أكرمته ومن دخل دارى عالمًا أكرمته)، تغير ذلك المعنى الأول وصار معنى الشرط الداخل المكرم، ومعنى الصفة الداخل العالم، فكان اللفظ والمعنى مختلفين، وظل واحد من اللفظين حقيقة فى معناه. ويدلل على ذلك بلفظة (مسلم) فهى ذات معنى، فإذا أضيفت إليها (الألف والنون والواو والنون)، صار لها معنى آخر هو التثنية أو الجمع[١] ، والواقع اللغوى ينكر هذا؛ لأن هذه الملحقات لا يكون لها معنى مستقل دون اللفظ الداخلة عليه.

أولاً: القرائن اللفظية المتصلة :

١ـ المفرد:

أ- التخصيص بالصفة:[٢]

اتفق أكثر الأصوليين على أن (الصفة) من مخصصات العموم ومقيدات المطلق، وهى إما تابعة لجملة واحدة نحو : (أكرم بنى تميم الطوال)[٣] ، فقد أخرج من عموم الإكرام (القصار)، ومنهَ قوله تعالى : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (النساء : ٩٢)، كفارة للظهار، فإذا كانت تابعة لأكثر من موصوف جاز أن تكون مخصصة لجميعها، نحو قولهم: (أكرم بنى تميم وبنى ربيعة الطوال)، فإذا وُجدت قرينة تعين أحدهما كان النعت عائدًا إلى أحدهما دون الآخر، نحو : (أكرم العلماء وجالس الفقهاء الزهاد)[٤] .

ب- الاستثناء (المتصل):

هو إخراج بعض الجملة من الجملة بلفظ (إلا) أو ما أقيم مقامه، ويقال: ما لا يدخل فى

---

(١) الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٢/ ٣٣٣، ٣٣٤، الموافقات فى أصول الشريعة، ٣ / ٢٨٧.

(٢) يراد بها الصفة المعنوية وليس بمجرد النعت المذكور عند جمهور النحاة، ينظر عبد الكريم زيدان، الوجيز فى أصول الفقه، ص ٣٦٦، ٣٦٧.

(٣) الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٢/ ٤٥٧، القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض [ط الرياض، ١٩٩٥م]، ٥/ ٢٠٦٨.

(٤) الشوكانى، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول [ط مصطفى البابى الحلبى، القاهرة، ١٣٥٦هـ]، ص ١٥٣.

الكلام إلا لإخراج بعض لفظه ولا يستقل بنفسه[١]، ومنه قوله تعالى : ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ (النحل : ١٠٦)، فالمستثنى منه (مَن) فهو عام قصد بعض أفراده الذين أكرهوا؛ لأن (مَن) مِن صيغ العموم، والمعنى : أن من كفر بالله من بعد إيمانه لا يكون مؤمنًا، إلا مَن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان، فإنه يكون مؤمنًا ولو أجرى على لسانه كلمة الكفر[٢] .

وقد اشترط النحاة والأصوليون للمستثنى المتصل المخصص للعموم شروطًا منها:

١-الاتصال اللفظي بين المستثنى والمستثنى منه: فلا يكون هناك فاصل بينهما وإلا كان لغوًا، واستثنى بعضهم منه الفصل القليل[٣] .

٢-الاتصال الجنسي: وهو أن يكون المستثنى من نفس جنس المستثنى منه، فلا يجوز أن يقال (حضر القوم إلا حمار)؛ لأنه من غير جنس القوم، هذا عند النحويين، أما الأصوليون[٤] فقد أضافوا شرطًا هو أن يكون حكم (المستثنى) نقيض حكم (المستثنى منه)؛ لأن الكلام قد يتصل في الجنس وينقطع في المعنى، كما في قوله تعالى:﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ (الدخان : ٥٦)، فبالرغم من وحدة الجنس في الآية إلا أن الاستثناء منقطع، فإذا كان الكلام بغير الجنس وبغير النقيض كان منقطعًا و لم يجز التخصيص به.

٣-أن يكون الاستثناء غير مستغرق، فإذا كان مستغرقًا كان باطلاً بالإجماع[٥] .

٤-أن يلي الكلام بلا عاطف، فأما إذا تلاه بحرف عطف نحو : (عندي له عشر دراهم وإلا درهم) أو (فإلا درهمًا) كان لغوًا، بالاتفاق[٦] .

٥-ألا يكون الاستثناء من شيء معين مشار إليه، كما لو أشار إلى (عشرة دراهم)، فقال: (هذه الدراهم لفلان إلا هذا)، وهو غير صحيح، حُكِي ذلك عن "إمام الحرمين" لأن الإقرار إلى معين يقتضي الملك المطلق، فإذا استثنى منه رجع عن الإقرار[٧] .

---

[١] القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ٥/ ١٩٦٨، الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ٢/ ٤١٨.

[٢] د. محمد يوسف حبلص، البحث الدلالي عند الأصوليين، ص ١٣٨، د. طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص٤٠.

[٣] الشوكاني، إرشاد الفحول، ص ١٤٨، ١٤٩، الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٤٤١.

[٤] القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ٥/ ١٩٨٦، ١٩٨٧.

[٥] الآمدي، الإحكام، ٢/ ٤٢٢.

[٦] السابق نفسه، ٢/ ٤٢٢، ٤٢٥.

[٧] الشوكاني، إرشاد الفحول، ص ١٤٧، ١٤٩.

٦-الاتصال الزمني: هو أن يكون المستثنى في نفس زمن المستثنى منه دون فاصل، فلا يجوز أن يقال : (اضرب المشركين)، ثم بعد ساعة (إلا زيد)، وذلك لأن المستثنى جزء من الكلام يحصل به التمام، فإذا انفصل لم يكن كلامًا[1] . و لم يلتفت إلى هذا الشرط النحاة؛ لكونه من البديهيات، أما الأصوليون فقد سيطرت على أذهان بعضهم النزعات العقلية الفلسفية، التي رفضها غيرهم من الأصوليين، وتصدوا لهم محتجين بقولهم: «لا مجال للعقل في اللغات ولا قياس في اللغات»[2] ؛ لأن اللغة تستقى ظواهرها كما نطق بها أهلها فلا قياس فيها.

٧- والاستثناء قد يكون مذكورًا بعد جملة واحدة، فيستثنى ما بعدها من جملة ما قبلها، كما في قوله تعالى ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ (هود : ٨١). فـ(امرأتك)، مستثناه من الجملة الأولى لأنها موجبة، وقد يكون مذكورًا بعد جمل متعاطفة كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ (البقرة : ٢٤٩). فالمعنى قد يكون مستثنى راجعًا إلى الجملة الأولى أو الثانية، وقد يشمل الجملتين، فالأصوليون مختلفون في ذلك[3] ؛ فمنهم من يرى أن الاستثناء يرجع بعد المتعاطفات إلى جميع الجمل أصلاً، إلا إذا دل دليل على خلافه، وهو قول "أصحاب الشافعي"، والثاني أنه يرجع إلى الجملة الأخيرة فقط إلا إذا وجد ما يدل على خلافه، وهو قول "أصحاب أبي حنيفة"، والثالث أنه يحتمل الأمرين فيتوقف فيه، إلى أن يدل الدليل على إرادة أحدهما دون الآخر، وهو رأي "القاضي أبي بكر"و"الغزالي"و "جماعة من الأصوليين".

جـ- الغاية :

ويقصد بالغاية : آخر الشيء أو القرب منه، ويكون بـ(حتى، إلى)، وأيده أكثر الفقهاء والأصوليين[4] ، إذ التفتوا إلى جانب دلالي، لم يلتفت إليه النحاة وهو "إما أن تكون الغاية منفصلة عند ذي الغاية بمفصل معلوم"، كما في قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾

---

[1] الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ٢/ ٤٢١.

[2] د. طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٤٤، ٤٥.

[3] الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ٢ / ٤٣٨ وما بعدها.

[4] وأشترط لإعمالها شروط هي: (أن يكون ما بعدها من جنسه، أو جزءًا منه، أو متصلاً به، فيه معنى التعظيم أو التحقير)، ينظر القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ٥ / ٢٠٦٤، ٢٠٦٥.

(البقرة : ١٨٧)، أو لا تكون كذلك، نحو قوله تعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (المائدة : ٦)، فإن المرفق غير منفصل عن اليد بمفصل محسوس، ولذلك فهو يدخل مع اليد في الغُسل، على حين نجد (الليل) لا يدخل في الصيام؛ لكونه منفصلاً عن النهار الواقع فيه الصوم بمفصل محسوس، والغاية لا تخلو أيضًا من أن تكون مذكورة عقب جملة واحدة أو جمل متعددة، فإن كان الأول فإما أن تكون غاية واحدة أو متعددة، فإن كانت واحدة كقوله (أكرم بني تميم أبدًا إلى أن يدخلوا الدار)، فإن دخول الدار يقتضي اختصاص الإكرام بما قبل الدخول وإخراج ما بعد الدخول من عموم اللفظ، ولولا ذلك لعم الإكرام ما قبل الدخول وما بعده[1] .

د- البدل (بعض من كل):

اختلف الأصوليون، فمنهم من يجعله من مخصصات العموم كـ "ابن الحاجب"، ومنهم من أنكره كـ "السُبكي وقليلون" وحجتهم أن المبدل منه علانية الطرح، والرأى هو العمل به على مذهب "الزمخشري والشوكاني"[2] . ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ (آل عمران : ٩٧)، فـ (الناس) عام، خصص منهم عدم القادرين على أداء الفريضة (ماليًا وصحيًا)[3] .

ويلحق ببدل البعض بدل الاشتمال لأن فيهما التوكيد والتخصيص

هـ - الحال:

يعد الحال من مخصصات العموم ومقييدات المطلق، فهو قرينة لفظية وفي المعنى كالصفة، ومنه قول العرب: (أكرم من جاءك راكبًا)، ففيه تخصيص الإكرام بمن تثبت له صفة الركوب، واختلف الأصوليون في مجيئه بعد جمل، فـ "البيضاوي"[4] يطلق الحكم بأن النحاة متفقون على كون الحال راجعًا إلى الجمل جميعها في (أكرم بني تميم واعطِ بني هاشم نازلين بك)، وفيه نظر؛ لأن "الفخر الرازي" ذكر في (المحصول) أنه قد يختص بالجملة الأخيرة، على قول "أبي حنيفة"، أو بالكل، على قول "الشافعي".

---

[1] الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ٢/ ٤٥٨.

[2] الشوكاني، إرشاد الفحول، ص ١٥٤، ١٥٥.

[3] محمد يوسف حبلص، البحث الدلالي عند الأصوليين، ص ١٣٩.

[4] الشوكاني، إرشاد الفحول، ص١٥٥.

و – التمييز:

نحو: (عندى له رطل ذهبًا) و(عندى عشرون درهمًا)، فإن الإقرار يتقيد بما وقع به التمييز من الأجناس والأنواع، وإذا جاء بعد جمل نحو: (عندى له رطل أو ملء هـذا ذهبًا) فإنه يعود إلى الجميع، على حد قول "البيضاوى"[1].

ز – الظرف:

نحو:(أكرم زيدًا اليوم)، فالإكرام مختص بزمان معين هو اليوم، أو (أكرم زيدًا فى مكان كذا)[2]، فهو قيد أيضًا على مكان الإكرام، ومنه قوله تعالى:﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ (الجمعة : ٩)، وقوله تعالى:﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ (البقرة : ١٩٧)، فإذا وقع الظرف بعد جمل فالجمهور[3] على رجوعه إلى الكل، فى حين إذا جاء متوسطًا بين جملتين نحو : (ضربت زيدًا يوم الجمعة وعمرًا)، فإنه يكون راجعًا للثانى منهما.

ح– العلة والمعية (المفعول له والمفعول معه):

فإن كل واحد منهما يقيد الفعل بما تضمنه من المعنى، فإن المفعول له معناه التصريح بالعلة التى لأجلها وقع الفعل، نحو (ضربته تأديبًا)، فيقيد تخصيص ذلك الفعل بتلك العلة. والمفعول معه معناه تقييد الفعل بتلك المعية، نحو:(ضربته وزيدًا)، فيفيد أن ذلك الضرب الواقع على المفعول به مختص بتلك الحالة التى هى المصاحبة بين ضربه وضرب زيد[4].

٢ـ القرائن اللفظية المتصلة (الجملة):

أ – الجملة المستقلة:

قد يخصص العموم ويقيد المطلق بذكر جملة بعده متصلة فى المعنى، وإن كانت مستقلة فى التركيب، إلا أنها ضرورية فى تخصيص ما قبلها، ومنه قوله تعالى :

---

[1] الشوكانى، إرشاد الفحول، ص١٥٥.

[2] السابق نفسه.

[3] السابق نفسه، ص ١٨٣.

[4] السابق نفسه، ص ١٥٥.

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة : ٢٧٥)، حيث دلت الأولى على حل البيع عمومًا، وخصصت الثانية بما عدا الربا؛ لأن (البيع) لفظ عام يشمل الربا وغيره، ومنه قوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة : ١٨٥). فـ (من) عام يشمل الأمر بالصيام لجميع من شهد الهلال، إلا أن الجملة الثانية أخرجت من هذا العموم (المريض والمسافر)[١] .

ب – جملة الشرط :

والمراد بالشرط هنا: الشرط اللغوى، وهو ما دخل عليه أحد حروف الشرط كـ(إنْ)، وليس المراد هنا الشرط الاصطلاحى، وهو ما يتوقف عليه المشروط ولا يكون داخلاً فى ماهيته ولا يؤثر فيه[٢] . وبعض الأصوليين عرفه بأنه الشرط المخصص بالتعليق اللغوى الذى هو سبب فى نفسه كاشتراط الوضوء فى الصلاة[٣] والحول فى الزكاة؛ لأنه يلزم من وجودها الوجود ومن عدمها العدم، وهذا هو حقيقة السبب[٤] .

وله صيغ عديدة ذكر "الرازى" منها (إن) و(إذا)، فالأولى تدخل على المحتمل والثانية تدخل على المحتمل وغيره، وأضاف إليها "القرافى" صيغًا أخرى نحو : (مهما، كيف، ما، أينما، أن، متى، من، وأى)[٥] والموصولات والنكرات....إلخ، نحو قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ . . .﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ (البقرة : ٢٧٤).

والشرط يفيد وقوع الحدث مستقبلاً نحو:(إن دخلتِ الدار فأنتِ طالقٌ)، لا يريد دخولاً مضى ولا طلاقًا تم،وإنما هو فى المستقبل[٦] ،والتخصيص بالشرط متفق عليه عند الجمهور[٧] . وإذا تعقب الشرط جمل متعددة قيّدها جميعًا عند "الحنفية"[٨] و"الشافعية"، وقد أجاز بعضهم

---

[١] عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول [دار المطبوعات الحديثة، الإسكندرية، ١٣٧٩هـ،١٩٥٩م]، ص ١٤٩،١٥٠.

[٢] الشوكانى، إرشاد الفحول، ص ١٨١، السابق نفسه، ص ٢٤٤، ٢٤٥.

[٣] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٥ / ٢٠٤٠.

[٤] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٢/ ٤٥٣.

[٥] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٥/ ٢٠٤٣.

[٦] السابق نفسه، ٥ / ٢٠٤٤.

[٧] ينظر مزيد من الشواهد، د. محمد يوسف حبلص، البحث الدلالى عند الأصوليين، ص ١٤٠.

[٨] محمد الخضرى، أصول الفقه [ط المكتبة التجارية، مصر]، ص ١٧٦.

عوده إلى الجملة المتأخرة فإذا كان متأخرًا عاد إلى الجملة التالى لها، فإذا تقدم عاد إلى الجملة التابعة، واختار "الرازى" و"الآمدى" مذهب التوقف[١] .

ثانيًا : القرائن اللفظية المنفصلة:[٢]

١- تخصيص الكتاب بالكتاب:

اتفق أكثر الفقهاء على جواز تخصيص الكتاب بالكتاب، ودليلهم على ذلك من المعقول أنه إذا اجتمع نصان من الكتاب، أحدهما عام والآخر خاص، وتعذر الجمع بين حكميهما فإما أن يعمل بالعام أو الخاص، فإن عمل بالعام لزم منه إبطال الدليل الخاص مطلقًا، ولو عمل بالخاص فيلزم منه إبطال العام مطلقًا؛ لإمكان العمل به فيما خرج عنه كما سبق، فكان العمل بالخاص أولى، ولأن الخاص أقوى فى دلالته وأغلب على الظن، ولبعده عن احتمال التخصيص، بخلاف العام فكان أولى بالعمل[٣] .

ومنه قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (النور : ٤)، فلفظ (الذين) من ألفاظ العموم يعم الأزواج وغيرهم، كما أن لفظ (المحصنات) عام يشمل زوجات الرامين وزوجات غيرهم، ودلت الآية الكريمة على وجوب الجلد للذين يقذفون المحصنات ثمانين جلدة، إذا لم يأتوا بأربعة شهداء سواء أكان القاذفون أزواجًا أم غيرهم، ولكن هذا العام أُخرج منه غير الأزواج الذين شهدوا زنا زوجاتهم و لم يكن لديهم أربعة شهداء، وذلك بآية اللعان المذكورة فى نص آخر مستقل عن النص الذى نحن بصدده[٤] ، وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ (النور : ٦)، فهذه الآية قد خصصت العموم السابق، وأفادت حكم الملاعنة للزوج الذى لم يستطع أن يحضر أربعة شهداء ليقع حكم الجلد[٥] ، وهذا الأمر لا يقوم به إلا فقيه لديه القدرة على استنباط الأحكام الشرعية، من أمر فيه احتمال، قياسًا على آخر ليس فيه

---

[١] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول ٥/ ٢٠٥٦، والآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٢/ ٤٥٦.

[٢] المراد بالمنفصل ما لا يكون مذكورًا مع العام فى النص، ينظر عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ص ١٩٢.

[٣] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٢ / ٤٦٥، ٤٦٦.

[٤] عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ص ١٩٣.

[٥] القرافى، نفائس الأصول، ٥/ ٢٠٧٦، ٢٠٧٧.

احتمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاف : ١٥)، ويستفاد عدم تعيين مدة الحمل والفصال كل على حدة، فإذا رجعنا إلى قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ (البقرة : ٢٣٣)، دل ذلك على أن المدة مقسمة، فالفطام عامان؛ إذن الحمل أقله ستة أشهر[1] . وهذه هي الصورة الأولى لتخصيص الكتاب، وهو أن يدل أحد النصين على إحدى المقدمتين، والنص الآخر على المقدمة الأخرى المدعى منهما.

٢ـ تخصيص الكتاب بالسنة:

لا خلاف بين العلماء والفقهاء في أن عموم الكتاب يفسره سنة رسول الله "صلى الله عليه وسلم"، فهي وحي من عند الله لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (النجم : ٣، ٤)، والسنة المبينة إما قولية وإما فعلية، والقولية منها متواتر وآحاد، أما المتواتر فلا خلاف فيه، ومنه قول رسول الله "صلى الله عليه وسلم": «القاتل لا يرث»[2] ، فهو مخصص لعموم ومقيد لمطلق قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾ (النساء : ١١)، فيخصصه أيضًا قوله "صلى الله عليه وسلم" : «لا يتوارث أهل ملتين»، فكان الحديث مخصصًا لعموم الآية؛ إلا أن الحنفية قد اشترطوا للمخصص كونه (مستقلاً، ومقارنًا في الزمان للنص المخصص، وأن يكون في رتبة العام من حيث الظنية والقطعية)[3] .

ومنه قول الرسول "صلى الله عليه وسلم" : «**فيما سقت السماء العُشر**» مخصص لقوله تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾[4] (الأنعام : ١٤١).

وأما التخصيص بسنة الآحاد فيؤيده مذهب "الأئمة الأربعة"، وقد منعه آخرون وقد توقف فيه بعضهم[5] ، والأرجح تأييد العمل به.

---

(١) الأسنوى، نهاية السول فى شرح منهاج الأصول، ١/ ٢٢٣، ٢٢٦.

(٢) هذا الحديث أخرجه أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ص ١٩٥، وأخرجه أبوداود، ٣/ ٣٢٧، كتاب الفرائض، باب (هل يرث المسلم الكافر ؟)، الحديث ٢٩١١، ينظر القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٥ / ٢٠٨٠.

(٣) محمد أبو زهرة، أصول الفقه [ط دار الثقافة العربية، ١٩٧٢م]، ص ١٦٢، ١٦٣.

(٤) الأسنوى، شرح نهاية السول، ١/ ٢٢٦.

(٥) ينظر تفصيل هذه الآراء فى القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٥ / ٢٠٩٠.

واستدلوا على ذلك بتخصيص عموم قوله تعالى : ﴿فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ (النساء : ١١)، بخبر "محمد بن مسلمة" و"المغيرة بن شعبة" أنه "صلى الله عليه وسلم" جعل للجدة السدس، وكذلك خصصوا عموم قوله تعالى : ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة : ٥)، بخبر "عبد الرحمن ابن عوف" فى المجوس (سنوا بهم سنة أهل الكتاب)، وقد أجمع الصحابة على العمل بهذه المخصصات؛ لأنها ربما كانت متواترة عندهم وصارت آحادًا عندنا[١] .

٣ـ تخصيص السنة بالسنة:

وهذا النوع من التخصيص جائز عند الأكثرين، ومن ذلك قوله "صلى الله عليه وسلم": «**لا زكاة فيما دون خمسة أو سبعة**» فقد خصص به عموم قوله "صلى الله عليه وسلم":«**فيما سقت السماء العشر**»[٢] ، فإنه عام فى النِصاب، وقوله تعالى : ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل : ٤٤)، لا يمنع من كونه مبينًا لما ورد على لسانه من السنة بسنة أخرى[٣] .

٤- تخصيص السنة بالكتاب:

يجوز تخصيص السنة بالكتاب عند أكثر الفقهاء والمتكلمين، ومنعه بعضهم مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل : ٨٩)، والسنة تدخل ضمن هذه الأشياء، وإن كان الآمدى يرد على هذا بكون الوحى منه وحيًا متلوًا(القرآن) ووحيًا غير متلو (سنة) وبيان أحد المُنزَلين بالآخر لا يمتنع[٤] ، ومنه قوله تعالى ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة : ٢٩)، مخصص لقول النبى "صلى الله عليه وسلم": «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله**»، وكذلك قوله تعالى:﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الحجرات : ٩)، مخصص عموم قوله "صلى الله عليه وسلم": «**إذا التقى المسلمان بالسيف فالقاتل والمقتول فى النار**»[٥] .

---

[١] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٥/ ٢٠٩١، ٢٠٩٢.

[٢] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٢/ ٤٦٩.

[٣] السابق نفسه، ٢ / ٤٧٠.

[٤] السابق نفسه، ٢ / ٤٧٠، ٤٧١.

[٥] السيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ٢/ ٥٥.

هكذا لاحظنا مدى اهتمام الأصوليين بقرائن تخصيص العموم اللفظية بشقيها المتصلة والمنفصلة؛ لما لها من دور فى تفسير النص اللغوى المحتوى للفظ العام من جهة، وأثر ذلك فى استنباط الحكم الشرعى من جهة أخرى.

ولنعد إلى تصنيف دلالة الألفاظ من حيث الشمول.

٢ـ الخاص :

هو كل اسم يطلق على ذات بعينه ويشمل المفرد نحو: (زيد، فاطمة) والمتعدد نحو: ألفاظ الأعداد (ثلاثة، عشرة، مائة)، والمعرف بـ(ال) العهدية، والدال على عدد غير مستغرق وهو إما مطلق نحو: (قوم، رهط،جمع)، وإما نسبى وهو ما يستغرق جميع أفراد جنسه نحو: (أسد، فرس) وهو خاص بالنسبة لما هو أعم منه نحو: (الحيوان)[١] .

وجمهور الأصوليين على أن دلالة الخاص قطعية تشمل المعنى الذى وضع له اللفظ فى اللغة، كما فى قوله تعالى : ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾ (المائدة : ٨٩)، فلفظة (عشرة) لا تحتمل الزيادة أو النقصان[٢].

والخاص إما مطلق، وهو الذى يدل على موضوعه من غير النظر إلى الوحدة أو الجمع أو الوصف[٣] نحو: لفظة (رقبة) فى قوله تعالى : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾ (المجادلة : ٣) وإما مقيد وهو ما يدل على الماهية بوصف أو حال أو غاية أو شرط، فالمقيد بالوصف نحو قوله تعالى ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (النساء : ٩٢)، والمقيد بالشرط نحو قوله تعالى : ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (البقرة : ١٩٦) والمقيد بالغاية نحو قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة: ١٨٧)، والمقيد بالحال نحو : (أعطِ زيدًا مريضًا)، وأكثر الفقهاء متفقون على حمل المطلق على المقيد إذا اتفق الحكم والسبب، وأما إذا اختلف السبب أو الحكم حمل المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده[٤].

---

[١] د. عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ص ١٩١.

[٢] د. طاهر حمودة، دراسة المعنى، ص ٦٠، ٦٣.

[٣] محمد أبو زهرة،أصول الفقه، ص ١٣٤.

[٤] السابق نفسه، ص ١٣٤، ١٣٥، د. عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ص ١٩٢، ١٩٣.

٣ـ المشترك اللفظي :

هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر نحو (القُرء) ودلالته على (الطهر) أو (الحيض)[١] ، والأصوليون منقسمون في وجود المشترك أو عدمه إلى أربعة مذاهب:

فريق يوجب وجود المشترك للمصلحة العامة، فريق يقول باستحالته، فريق يرى أنه ممكن غير واقع، فريق يرى أنه ممكن واقع في اللغة والشرع[٢] -وهو رأى الأغلب- مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة : ٢٢٨)، أما المانعون، فَيُئَوِّلون هذه الآية وأمثالها على المجاز أو التواطؤ[٣] . إلا أنه لا يفوتنا أن نؤكد على أن لابد من توافر قرائن سياقية ولفظية وحالية في دلالة المشترك لإفادة أن المراد منه معنى واحد من المعنيين لأن الشرع تكليف، والتكليف لابد أن يكون محددًا.

ثانيًا : دلالة اللفظ من حيث الاستعمال

ينقسم إلى: حقيقي ، مجازى

١ـ الحقيقي: هو المعنى الأصلى الذى وضع له اللفظ قبل أن يعتريه أى تغير دلالى، أو هو الدلالة الأولى الموضوعة[٤] في أصل اللغة للفظ، وهو إما لغوى وإما شرعى:

(أ) اللغوى: قسمان: وضعى، عرفى

الأول: الوضعى: هو استعمال اللفظ فيما وضع له أولاً في اللغة، كـ(الأسد في الحيوان الشجاع، والإنسان في الحيوان الناطق)[٥] . الثانى: العرفى: هو اللفظ المستعمل فيما وضع له من عرف الاستعمال اللغوى، وهو ضربان:

* عرف مخصص للعام، كإطلاق لفظة (دابة) على نوع معين كـ(الخيول) مثلاً دون الباقى من ذوات الأربع.
* عرف يضيف معنىً جديدًا، نحو: لفظة (الغائط)، كانت في الأصل تدل على المنخفض من الأرض، فأكسبها العرف معنىً جديدًا هو الدلالة على المستقذر الخارج من الإنسان.

---

[١] السيوطى، المزهر، ١/ ٣٦٩.

[٢] الأسنوى، شرح نهاية السول، ١/ ٢٢٤، د. طاهر حمودة، دراسة المعنى، ص ٨٥.

[٣] السابقان أنفسهما، ١ / ٢٢٥، ٢٢٦، ص ٨٦.

[٤] د. طاهر حمودة، دراسة المعنى، ص ١٨٤.

[٥] الآمدى، الإحكام، ١/ ٢٦.

(ب) **شرعى**: هو استعمال اللفظ فيما كان موضوعًا له أولاً ثم اكتسابه معنى شرعيًا إسلاميًا، كلفظة (الصلاة)، فهى موضوعة للدعاء، واكتسبت معنى جديدًا هو الدلالة على هيئة معينة يؤديها المسلم طاعة لله، وكذلك (الصوم، الزكاة والحج)[١] .

٢- المجازى: هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لمناسبة بينهما[٢] ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف : ٨٢)، فاللغويون يفسرون الآية على حذف المضاف، وتقديره: (اسأل أهل القرية)[٣] . أما الأصوليون فمنهم من يفسرها بالمجاز على ذكر المحل، وإرادة الحال[٤] ، ومنهم من يفسرها بالتوسع الدلالى[٥] بتضمين الفعل (اسأل) معنى آخر، ومنهم من فسرها على حقيقتها وكأن المتكلم يقول لسائل معتبرًا ومتعظًا (سل القرية عن أهلها).

ومن المجاز استعمال المصدر محل الذوات، نحو (رجلٌ عدل وصوم)، فإن قصد بإطلاق المصدر المبالغة لدلالة الدوام عليه لم يؤول، وإن لم يرد المبالغة أُوِّل، فالبصريون يؤولونه على نية المضاف والتقدير : (رجل ذو عدل، وذو صوم)، والكوفيون يؤولونه بالمشتق والتقدير[٦] رجل عادل وصائم، وعلى ذلك فقد حكم الفقهاء بوقوع الطلاق[٧] إذا قال رجل لامرأته (أنتِ طلاقٌ، أو الطلاق، طلقةٌ) لأنها مصادر استعملت استعمال الذوات على الاتساع.

وللمجاز أقسام ثلاثة:

١- فى المفرد، نحو: (الأسد) لرجل شجاع، و(ورد أمير المؤمنين) أى خطابه.

٢- فى كليهما (مفرد، مركب) نحو: (أحيانى اكتحالى بطلعتك) أى (سرَّتْنى رؤيتك)، فقد أسند الإحياء إلى الاكتحال مع أن المحيى هو الله تعالى، وأكثر الأصوليين على عدم ورود شىء منه فى القرآن، أما المجوزون فاستدلوا بقوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ﴾ (الكهف : ٧٧)، على ورود المجاز فى القرآن[٨] .

---

[١] الآمدى، الإحكام، ١/ ٢٧.

[٢] أحمد بن فارس، الصاحبى، تحقيق مصطفى الشويمى [بيروت، ١٩٩٣م]، ص٣٢١، السيوطى، المزهر، ١/ ٣٥٥.

[٣] ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٢٢٣.

[٤] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٤٨٨، ٤٨٩.

[٥] الأسنوى، شرح نهاية السول، ٢/ ١٦٤.

[٦] ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٢، ٢/ ٥٩، سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣، ٤٤.

[٧] الكوكب الدرى، ص ٤٨٢.

[٨] الأسنوى، شرح نهاية السول، ٢/ ١٦٢، ١٦٣.

ثالثًا : دلالة اللفظ من حيث الوضوح والخفاء:

ينقسم إلى:

١- الواضح: ويشمل عند "الحنفية" (المحكم، المفسر، النص، الظاهر)، وأعلاها وضوحًا هو المحكم وأدناها هو الظاهر.

أ- **المحكم:** هو اللفظ الدال بصيغته على معناه المقصود أصالةً، وواضح فى معناه لا يقبل تأويلاً ولا تخصيصًا ولا نسخًا، نحو قوله تعالى فى مرتكب جريمة القذف ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ (النور : ٤)، فلفظة (أبدًا) بعد النص دالة على إحكام المعنى وعدم تأويله، وهو إما محكم بذاته إذ لا يقبل النسخ بسبب فى ذاته ، وإما محكم بغيره، وهو ما لا يقبل النسخ بسبب خارج عنه[١].

ب- **المفسَّر:** هو اللفظ الدال بصيغته على معناه المقصود أصالة من السياق، بدون احتمال تأويل، ويحتمل النسخ، نحو قوله تعالى : ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ (التوبة : ٣٦)، فلفظة (كافة) نفت احتمال تخصيص العموم من كلمة (المشركين)، وإن كان احتمل النسخ فيما بعد بعدم مقاتلة المشركين حتى يؤمنوا بأن لا إله إلا الله[٢].

جـ- **النص:** هو اللفظ الدال بصيغته على معناه الذى قُصد أصالةً من الكلام، مع احتمال التأويل والتخصيص والنسخ، نحو قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة : ٢٧٥)، فالآية قصدت نفى المماثلة بين البيع والربا، وإن كانت أفادت أيضًا تحريم الربا وحل البيع[٣].

د- **الظاهر:** هو اللفظ الذى يدل على معنى بيِّن واضح، لكن السياق دل على أنه لم يُسق لهذا المعنى، بل جاءت الدلالة التابعة لمقصد آخر، ويقبل التأويل والتخصيص والنسخ، نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ

---

[١] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ٩٣، ٩٤، عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ص ١٦٨، ١٦٩.

[٢] السابقان أنفسهما، ص٩٥، ٩٦، ص١٧١، ١٧٢.

[٣] د. طاهر حمودة، دراسة المعنى، ص ١٣٦.

خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً﴾ (النساء : ٣)، فالقصد من الآية هـو العـدل فـى معاملـة اليتـامى، المعنى التابع الظاهر للمعنى الأصلى هو إجازة تعدد الزوجات[1] .

٢- غامض: وقسمه "الحنفية" إلى: (الخفى، المشكل، المجمل،والمتشابه)، وأقلها غموضًا هو الخفى، وأعلاها المتشابه.

أ- **أما الخفى:** هو اللفظ الدال على معناه الظاهر، لكن يُعرض له الخفاء فى انطباقـه علـى بعـض أفراد مدلوله، فالخفاء نـاتج مـن خـارج الصيغـة ويـزول بالتـأمل والنظـر المدقـق، نحـو لفظـة (سارق)، فهو : موضوع «لمن أخذ المال المتقوم المملوك للغير خفيـة مـن حـرز مثلـه». فـإذا أردنا أن نفسر من خلالها (الطّرار: النشال)، (النبّاش: سارق أكفان الموتـى)، فيتطلـب الأمـر دقة؛ لأن فى (الطرّار) سرقة مع تيقظ الأعين، (النباش)[2] يسرق ما ليس مِلكًا لأحد، فبعـض الأصوليين يفسرونهما بالسارق، وبعضهم يخرج النباش من عموم السرقة.

ب- **المشكل:** هو ما خفى معناه لسبب من ذات اللفظ، فيحتاج إلى قرينة، نحـو المشـترك الـذى يدل على أكثر من معنـى، كـ (العين) فهـى تـدل علـى البـاصرة، الجاسـوس، عـين المـاء، والسياق وحده هو الذى يفرق بين هذه المعانى[3] .

جـ- **المجمل:** وهو اللفظ الذى ينطوى فى معناه على عدة أحوال وأحكام، جمعت فيه ولا تعرف إلا بنية الشارع، أو هو اللفظ الدال على أحد معنيين لا يتعين أحدهمـا لا بوضـع اللغـة ولا بعرف الاستعمال، ومنه قوله "صلـى الله عليـه وسـلم" : «الطـواف بـالبيت صـلاة»، فقـد يكون المراد اشتراط الطهارة، أو الدعاء، أو أن حكمه حكم الصلاة[4] .

د- **المتشابه** : هو اللفظ الذى خفى معناه، ولا سبيل إلى إدراكه، ولا يوجـد مـا يفسـره تفسـيرًا قاطعًا من الكتاب والسنة، و لم يرد منه شىء فى القـرآن والسـنة[5] . هـذا رأى الأكـثرين، ومنهم من يُقر وجوده مستدلاً بقوله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ

---

[1] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ٩٤، ٩٥، عمر عبد الله، سلم الوصول، ص ١٦٩، ١٧٠.

[2] د. طاهر حمودة، دراسة المعنى، ص ١٣٧، د. محمد حبلص، البحث الدلالى، ص ٨٢، ٨٣.

[3] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٠٣، الآمدى، الإحكام، ٢/ ١١، د. محمد حبلص، البحث الدلالى، ص ٨٣، ٨٤.

[4] الآمدى، الإحكام، ٣/ ١١ : ١٤، د. طاهر حمودة، دراسة المعنى، ص ١٤١.

[5] السيوطى، الإتقان، ٣/ ٣.

هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (آل عمران : ٧)، وجعل منه الحروف المقطعة فى أوائل السور؛ لعدم معرفة المراد منها، وإن كان المانعون قد[1] فسروها على أنها أسماء لسور، أو جاءت لإثارة الذهن وجذب الانتباه، أو أنها إشارة إلى حروف المعجم.

والملاحظ أن الخفى لابد له من قرينة توضح المراد منه، ولاسيما فى النصوص الشرعية. هذا يلفتنا إلى دقة الأصوليين فى هذا التصنيف بين الوضوح والخفاء، فقد تفوقوا فيه على اللغويين أنفسهم.

رابعًا: الدلالة من حيث القصد

تنقسم عند الأصوليين إلى (دال بالعبارة، دال بالإشارة، دال بالفحوى، دال بالاقتضاء).

أ ـ دلالة العبارة:

هى المعنى المفهوم من ذات ألفاظ النص، سواء كان المعنى مقصودًا بالأصالة أو التبعية، وأيًا كانت درجة الوضوح، وتسمى عند "الشافعية" بدلالة الصيغة أو المنظوم، أو دلالة المنطوق بصريح اللفظ، وتشمل دلالة العبارة كلَّ ما سبق من دلالة الوضع للألفاظ (عام، خاص، مشترك)، ودلالة الاستعمال (حقيقة، مجاز)، ودلالة الوضوح، الخفاء[2]، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (البقرة : ٢٧٥)، فدلالة العبارة تفيد نفى المماثلة بين البيع والربا، وهى دلالة (النص)، والمعنى التبعى هو حل البيع وحرمة الربا، وهى دلالة (الظاهر)، وكلاهما من دلالة العبارة.

ب ـ دلالة الإشارة:

هى ما يدل عليه اللفظ بغير صيغته ومنظومه، أى بغير عبارته، ولكنه يجىء نتيجة لهذه العبارة، فهو يفهم من الكلام، ولكنه لا يستفاد من ذات العبارة[3]، ومنه قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ ﴾ (البقرة : ٢٣٣)، فإنه سيق لإيجاب نفقة الوالدات (الزوجات) على المولود له (الزوج الذى ولد له)، وقد دل عليه النص بعبارته، أما بالإشارة فقد دل على أمور منها:

---

(١) د. حبلص، البحث الدلالى، ص ٨٦، ٨٧، د. طاهر حمودة، دراسة المعنى، ص ١٤٣.

(٢) د. طاهر حمودة، دراسة المعنى، ص ١٥٢، عمر عبد الله، سلم الوصول، ص ٢٣٦.

(٣) الآمدى، الإحكام ٣/ ٩٢، د. طاهر حمودة، دراسة المعنى، ص ١٥٢.

أ- النسب إلى الأب؛ لإضافة الولد إليه، بقوله تعالى : ﴿الْمَوْلُودِ لَهُ﴾ ولا ينتسب إلى غيره[١].

ب- الإشارة بانفراد الأب بالإنفاق على ولده

جـ - الإشارة إلى ولاية تملك الأب لملك ولده؛ لأن الولد نُسب إلى الأب بـ (لام) الملك، فيفيد ذلك اختصاص الولد وماله لأبيه، لأن ملك الولد يصعب، فيجرى ذلك على تملك ماله.

ويفهم مما سبق أن دلالة الإشارة ليست حرفية وإنما التزامية.

جـ - دلالة الاقتضاء :

هى ما كان المدلول فيه مضمرًا أى محذوفًا من الكلام، ويكون تقديره ضروريًا يتوقف عليه صدق المتكلم، كما فى قوله "صلى الله عليه وسلم":«**لا عمل إلا بنية**»، أو يستحيل فهم الكلام عقلاً إلا به، كما فى قوله "صلى الله عليه وسلم":«**رفع عن أمتى الخطأ والنسيان**»، أو يمتنع وجود الملفوظ شرعًا إلا به، كقول القائل : (اعتق عبدك عنى على ألف درهم)، فإنه يقتضى سابقة انتقال الملك إلى القائل ضرورة توقف العتق الشرعى عليه، والمتكلم لم ينطق بما يفيد انتقال الملك، لكن اللفظ المنطوق وهو (العتق) يقتضيه ويتطلبه[٢].

د - دلالة الفحوى :

وتتمثل فى فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده، وتُعرف بأنها : «ما يكون مدلول اللفظ فى محل السكوت موافقًا لمدلوله فى محل النطق»[٣]، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران : ٧٥)، يدل فحوى الآية على تأدية ما دون القنطار وما فوق الدينار، والمعنى السابق المحصل بطريق الفحوى هو من قبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى، أو بالأعلى على الأدنى، حيث يكون المسكوت عنه أولى من المنطوق، وقد يكون مساويًا له[٤]، كما فى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (النساء : ١٠)،

---

[١] عمر عبد الله، سلم الوصول، ص ٢٣٧.

[٢] الآمدى، الإحكام، ٣/ ٩١، د. طاهر حمودة، دراسة المعنى، ص ١٥٥.

[٣] الآمدى، الإحكام، ٣/ ٩٤، عمر عبد الله، سلم الوصول، ص ٢٣٨.

[٤] الآمدى، الإحكام، ٣/ ٩٥، ٩٦.

فالنص يدل بعبارته على تحريم أكل أموال اليتامى ظلمًا، ويدل بفحواه على تحريم إتلافها بأى نوع من أنواع الاتلاف، والمسكوت عنه مساوٍ للمنطوق فى هذا المثال.

خامسًا : الدلالة من حيث التمام والكمال

تنقسم إلى: لفظى ومعنوى:

١ـ اللفظى: ينقسم إلى:

أ- دلالة المطابقة :

وتتمثل فيما يشير إليه اللفظ بالوضع، وهو ما يطلق عليه الدلالة اللفظية، نحو لفظ (البيت) فى دلالته على المكان الذى يسكنه الإنسان أو يستقر فيه[١] .

ب- دلالة التضمن: كدلالة لفظ (البيت) على السقف؛ لأن البيت يتضمن السقف، إذ البيت يتألف من السقف والحيطان[٢] .

٢ـ المعنوى :

وهى دلالة الالتزام (وهى انتقال الذهن بعد معرفة الملفوظ إلى ما يستلزمه من غير الملفوظ المستلزم له)[٣] ، ومنه دلالة لفظ (السقف) على الحائط، فإنه غير موضوع للحائط أصلاً، وإنما جاءت دلالة لفظ (السقف) على (الحائط) عن طريق المرافقة والتلازم؛ إذ لا ينفك السقف عنه[٤] .

وهذا التصنيف لدلالة الألفاظ عند الأصوليين يُلفت النظر إلى دقتهم فى وضع المصطلحات، بما يتفق معها من عرف اللغة تارة، واستقامة النص الشرعى معها تارة أخرى، آخذين فى الاعتبار بقرائن الألفاظ (مقامية، مقالية)، مع العناية بالسياق العام، مما أدى إلى تفسير نصوص الشرع من (قرآن وسنة) بعضها ببعض وكأنها نص واحد. كما لاحظنا تقارب المصطلحات مِمَّا يتطلب كثيرًا من التأمل والدقة، وإلا حدث اللبس، لذلك كان الحذاق منهم يشيرون دائمًا إلى أن : «العبرة بالمعانى وليست بالأسامى»، أو بعبارة أخرى يقولون: «لك الخيرة فى تسميته بعد الوقوف على جنسه وحقيقته».

---

[١] الغزالى، المستصفى، ١/ ٣٠، ١/ ١٤٨، د. حلمى خليل، العربية والغموض، ص ٧٤.

[٢] السابقان أنفسهما، ١/ ٢٠، ص ٧٤.

[٣] الآمدى، الإحكام، ١/ ١٧.

[٤] الغزالى، المستصفى، ١/ ٣٠، د. حلمى خليل، العربية والغموض، ص ٧٤.

ثانيًا : الأفعال :

عند اللغويين:

عرفوها بقولهم : «هى صيغ تدل على معنى فى نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خواصها: دخول قد، والسين، وسوف، والجوازم، ولحوق تاء فَعَلْتُ، وتاء التأنيث ساكنة»[١] .

ويفهم من التعريف السابق أن الأصل فى دلالة الفعل أن يدل على حدث وزمن، فيؤخذ من الثلاثة (الأصول) ويؤخذ من الصيغة (زمنه). وللفعل دلالة ثالثة على فاعله، تؤخذ من مجرده أو زيادته فى نطاق جدول إسناده إلى الضمائر، فتتضح حدود الفاعل إفرادًا أو تثنية أو جمعًا، أو تكلمًا أو خطابًا أو غيبة، أو تذكيرًا أو تأنيثًا، وله أيضًا دلالة رابعة على الفاعل أو نائبه من خلال بنائه للمعلوم أو المجهول[٢] .

وتنقسم الأفعال إلى قسمين:

١ـ أفعال أصلية الوضع:

ويُعنى بها الأفعال بأقسامها الثلاثة (ماض، مضارع، وأمر)[٣] ، وللزمن تأثير واضح فى التوسع الزمنى لهذه الأفعال، فهناك قرائن لفظية تسمح بنقل الفعل من صيغة إلى أخرى، فالماضى مثلاً نجد منه ما يدل على البعيد المنقطع، مثل (كان فَعَلَ)، و(كان قد فَعَلَ) للدلالة على الماضى القريب المنقطع والماضى المتجدد، نحو (كان يفعل)، والماضى المنتهى بالحاضر (قد فعل)، والماضى المتصل بالحاضر (مازال يفعل)، والماضى المستمر (ظل يفعل)، والماضى البسيط (فعل)، والماضى المقارب (كاد يفعل)، الماضى الشروعى (طفق يفعل)، وهكذا نلاحظ أن الماضى قد ورد فى تسع حالات، دل فى كل منها على جهة مختلفة

---

[١] الرضى، شرح الكافية، ٤/ ٥، عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١/ ١٩٩.

[٢] تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٤٧.

[٣] (الماضى) هو ما دل على حدث وقع فى زمن قبل زمان التكلم مبنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك، الرضى، شرح الكافية، ٤/ ١١، أما (المضارع) فهو ما أشبه الاسم مبدوءًا بأحد حروف (أنيت) مشتركًا، وتخصيصه بالسين والهمزة للمتكلم مفردًا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب مطلقًا، والياء للغائب وحرف المضارعة مضموم فى الرباعى مفتوح فى غيره، وهو معرب إذا لم يتصل بنونى التوكيد والنسوة، الرضى، شرح الكافية، ٤/ ١٥، و(الأمر) هو أن تدل الكلمة على الأمر، ويحسن فيه نون التوكيد نحو (قمن)، ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ٢٧.

للحدث، بواسطة القرائن اللفظية المتمثلة فى الأحرف، مثل (قد) أو الأفعال الناسخة، مثل (كان، ظل، زال) أو أفعال الشروع مثل (كاد، شرع، طفق)[١]، وإن كانت دلالة المضى ثابتة فى جميعها، وهكذا الحال مع المضارع للدلالة على الحال والاستقبال، وتتسم الأفعال بقرائن صرفية وتركيبية ودلالية، سنتناولها بشىء من التفصيل.

أ- القرائن الصرفية:

١-للأفعال صيغ متباينة، الماضى (فَعَل)، وللحال والاستقبال (يفعل)، ولا يتحدد أحدهما دون الآخر إلا بمعونة القرائن السياقية، فهناك صيغ خاصة محفوظة للثلاثى، وما زاد عن الثلاثى، كما أن هناك صيغ خاصة لما بُنى للمعلوم وللمجهول[٢]، وبذلك تمتاز الأفعال عن غيرها.

٢- من الأفعال ما هو متصرف ومنها ما هو جامد، والمتصرف منها ينقسم إلى ما هو تام التصرف، وأخرى ناقصة التصرف، فالمتصرف كـ(ضرب، قتل)، والجامد كـ(نِعْم، بئس)، وناقص التصرف وهو الذى يلزم حالة واحدة، نحو (تبارك) فى الماضى و(يدع ويذر) فى المضارع و(هب) فى الأمر[٣].

٣- وتلحق بالأفعال لواصق تختص بها، منها الضمائر المتصلة فى حالة الرفع، والسين ولام الأمر، وحروف المضارعة، وتاء التأنيث[٤].

٤- تُزاد صيغ الأفعال بأحرف زائدة تضيف معانى جديدة منها:

أ- الهمزة تسبق فاء الكلمة كـ(أكرم) ومعناها الغالب التعدية والصيرورة.

ب-الألف بين الفاء والعين كـ(قاتل) ومعناها الغالب المشاركة والموالاة.

ج-تضعيف عين الثلاثى مثل (كرَّم) ومعناها الغالب التعدية والإزالة.

د-النون الساكنة قبل الفاء مثل (انكسر) ومعناها الغالب المطاوعة.

ه-التاء بين الفاء والعين مثل (اجتمع) ومعناها الاتخاذ والاضطراب.

---

[١] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٤٥، ٢٤٦، المبرد، المقتضب، ٢/ ١٠٩، ١١١.

[٢] الرضى، شرح الكافية، ٤/ ١٠٣، ويصاغ المبنى للمجهول بضم أوله وكسر ما قبل آخره مع الماضى، وفتحه مع المضارع، سواء أكان مجردًا أم مزيدًا، ويُضم أوله وثانيه مع صيغة (تفاعل)، وثالثه فى صيغة (استفعل)، أما إذا كان معتل العين فإنها تقلب إلى (ياء) مع كسر ما قبلها نحو (قيل، بيع)، وهناك صيغ سُمعت مبنية للمجهول فى الأصل (رُدَّ، جُنَّ، سُلَّ)، وكذلك (زُكِمَ، وُجِع، عُمِيَ) بكسر العين، الرضى، شرح الكافية، ٤/ ١٠٤.

[٣] ابن جنى، الخصائص، ٢/ ٤٤.

[٤] ابن معطى، الفصول الخمسون، ص ١٥٢.

و-تضعيف اللام مثل (احمرّ) ومعناها الغالب الألوان والعيوب.

ز-التاء قبل الفاء مع تضعيف العين مثل (تعلّم) ومعناها الغالب المطاوعة والاتخاذ.

ح-التاء قبل الفاء مع الألف بعدها مثل (تباعد) ومعناها الغالب المطاوعة والمشاركة.

ط-السين والتاء قبل فاء الكلمة مثل (استخرج) ومعناها الغالب الطلب والصيرورة.

ي-تكرار العين مع توسط الواو بين شطريها مثل (اُغْدَوْدَنَ) ومعناها الغالب صار ذا كذا.

ك-زيادة ألف بين العين واللام مع تكرار اللام مثل (احمارّ) ومعناها الغالب التحول.

ل-زيادة واو مشددة بين العين واللام مثل (اجلوّذ) ومعناها الغالب التحرك[١].

وقد يزاد الرباعى أيضًا بواسطة لواصق وزيادات؛ ليؤدى معانى صرفية مختلفة عما يؤديه الرباعى المجرد، وهى مطروحة فى كتب الصرفيين[٢].

٥- وقد يتجوز فى صيغ الأفعال بتغيير الهيكل البنيوى، كـ(يَخصّمون) بدلاً من (يختصمون) فى قوله عز اسمه ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ (يس : ٤٩)، وكذلك (يهدّى) بدلاً من (يهتدى)، كما فى قوله عز وجل ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[٣] (يونس : ٣٥). وقد يعدل عن صيغة إلى صيغة ما فى معناه، كما حدث فى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن أم سلمة «أن امرأة كانت تهراق الدماء»[٤] معدول عن (تهريق)، وجاءت بالألف لأنها فى معنى (تستحاض)، وهذا كثير فى اللغة[٥].

٦- وللأسلوب القرآنى حرية فى الحروف المتماثلة المتجاورة، فنجده تارة يحذف التاء فى قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾[٦] (الحجرات : ١١)، والأصل (تتنابزوا)، وتارة يحتفظ بها كما فى قوله تعالى ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾ (محمد : ٣٨)،

---

[١] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٣٩، د. عبده الراجحى، التطبيق الصرفى [دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م]، ص ١٧.

[٢] الرضى، شرح شافية ابن الحاجب، ١/ ٧٠ وما بعدها.

[٣] د. تمام حسان، البيان، ص ٢٢٥.

[٤] ابن مالك، الموطأ، باب الصلاة، ص ٦٢.

[٥] السهيلى، الأمالى، ص ٧٣.

[٦] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٣١٢.

فهذا بالنسبة للحروف الزيادة، أما اللواصق من حروف المضارعة كـ(تاء التأنيث، نون التوكيد) فإنه يحتفظ بها مهما كانت الحروف المتجاورة معها، ومن ذلك توكيد الفعل بالنون فى (نؤمن) فنقول (لنؤمنن)، ومنه قوله تعالى ﴿لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[1] (الأعراف : ١٣٤)، وكذلك إذا سُكِّن أول المثلين وحُرِّك ثانيهما وجب إدغامهما، كـ(ردّ) و(مرّ)، ومنه حذف (فاء المثال) من مضارعه وأمره ومصدره، نحو (يعِد)، (عِدْ)، (عِدَةً)[3] ، و(قال)، و(باع) أصلهما (قول) و(بيع)، وعُدل بهما لتحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما[4].

ب ـ قرائن تركيبية :

١- تقوم الأفعال بدور المسند ولا تكون مسندًا إليه أبدًا.

٢- تختص الأفعال بتضام لواصق معينة، كالسين، وسوف، وقد، و لم، ولن، ولا الناهية، ولذلك يختص المضارع بالجزم، كما يجزم الماضى محلاً عندما يكون شرطًا، على حين لا يجزم الأمر مطلقًا[5] .

٣- الأفعال قسمان من حيث التعدى واللزوم:

أولهما : لازم

ومن الأفعال صيغ لازمة، وهى ما لا تتعدى إلى مفعول، لا معنىً ولا اصطلاحًا، وتمتاز بأن صوْغ المفعول منها لابد له من حرف جر، نحو (مذهوب به)، (ممرور به)، وكذلك لا تتصل (الهاء) بالمفعول به العائدة على اسم سابق غير مصدر ولا ظرف، أى (جامد) أو (مشتق)، وقد ذكر النحاة له عشرين نوعًا مفصلاً فى المطوّلات النحوية، منها الذى لا يتعدى مطلقًا كـ(أضاء النجم)، و(أشرقت الشمس)، ومنها ما يتعدى بحرف الجر، كـ(مررت به) و(ذهب إليه)[6] ، فليرجع إليها من شاء.

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٢١٢، ٢١٣.

[3] د. تمام حسان، الأصول، ١٤٦، ١٤٧.

[4] د. تمام حسان، بحوث لغوية وأدبية، ص ٢٧.

[5] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٦-١٠٨.

[6] د. عباس حسن، النحو الوافى [دار المعارف، ١٩٩٢م]، ٢/ ١٥٠.

ثانيهما : المتعدى ثمانية أقسام [١]

الأول: قسم يتعدى إلى واحد بنفسه، وهو كل فعل يتطلب مفعولاً بـه واحـدًا لا على معنى حرف من حروف الجر، نحو (ضرب وأكرم)، **والثانى:** قسم يتعدى إلى واحد بحـرف جـر نحو (مر وسار)، **الثالث:** قسم يتعـدى إلى واحـد تـارة بنفسـه وتـارة بحـرف جـر، وهـى أفعـال مسموعة، تحفظ ولا يُقاس عليها، نحو (نصح، شـكر، كـال ووزن). **الرابـع:** قسـم يتعـدى إلى اثنين، أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر، نحو (اختار، استغفر، أمر، كنّى، سمَّى ودعا)، **الخامس:** قسم يتعدى إلى مفعولين بنفسه، وليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهو كـل فعـل يتطلـب مفعولـين، يكون الأول منهما فاعلاً فى المعنى، نحو (أعطى وأخواتها)، **السادس:** قسم يتعدى إلى مفعولـين وأصلهما المبتدأ والخبر، وهو (ظننت وأخواتها)، **السابع:** قسـم يتعـدى إلى ثلاثـة مفـاعيل وهـو (أعلم وأرى وأخواتهما)[٢] .

وقد تضيق وظائف المتعدى فيقصُر عن الوصول إلى المفعول، فيصير لازمًا بوسائل منهـا: التضمين، تحويـل الفعـل الثلاثـى المتعـدى لمفعـول بـه واحـد إلى صيغـة فَعُـل بضـم العـين، صيـغ المطاوعة، تأخير الفعل المتعدى عن معموله، ضـرورة الشـعر[٣] ، لا نجـد متسـعًا لعرضهـا ، كمـا ذكروا أيضًا قرائن يُنقل بها الفعل اللازم، فتجعله متعديًا كـ (همزة التعدية، تضعيف العين وألـف المفاعلة)، وصوغه على (استفعل) للطلب كـ(استخرجت المال)، والنسبة كـ(استحسـنت زيـدًا)، كما ينتقل بالتضمين[٤] إلى أكثر من درجة ....إلخ.

٤- الفعل إذا ذكر لابد له من فاعل يعمل فيه ظاهرًا كان أو مضمرًا أو محذوفًا منوبًا عنه[٥] .

جـ- قرائن دلالية:

١- من حيث دلالتها على الحدث: تدل الأفعال على الحدث دلالة ضمنية؛ لأنه جزء مـن دلالـة الفعل، كما هو الحال بالنسبة للمصادر[٦] .

٢- لحروف الزيادة التى تزاد فى صيغ الأفعال معانٍ جديدة لم توجد فى أصـل معناهـا، كمعنـى (المطاوعة) الذى يتأتى من صيغ سماعية نحو (انهـزم)، (انتصـر)، وهـو يـدل علـى اسـتجابة

---

[١] السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢/ ١٨ وما بعدها.

[٢] على أبو المكارم، الجملة الفعلية [دار العلوم، القاهرة، ١٩٩٧م]، ص ٥٧.

[٣] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ٢/ ٩٥، ٩٦، الرضى، شرح الشافية، ١/ ١٠٨.

[٤] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/ ٦٠٠، ٦٠٢.

[٥] ابن معطى، الفصول الخمسون، تحقيق د. محمود محمد الطناحى، ص ١٧١.

[٦] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٧، ١٠٨، د. إبراهيم السمرائى، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٩٧.

الفعل للمؤثر، ومنه أفعال العلاج، نحو : (قتل)، (انجرح)، ومنه (افتعل) كـ(اعتدل)، و(تفعل) كـ(تكسّر)، (تفاعل) نحو : (تباعد)، و(استفعل) نحو : (استقام)، والمطاوعة فى عرف الصرفيين هى «أن تريد من الشىء أمرًا فتبلغه، إما بأن يفعل ما تريده إذا كان مما يصح منه الفعل، وإما أن يصير إلى مثل حال الفعل الذى يصح منه الفعل، وإن كان مما لا يصح منه الفعل»(١) .

٣- ألف المفاعلة عندما تزاد فى صيغة الفعل، فإنها تدل على وقوع الحدث بين شخصين أو أمرين، نحو (تقاتل) و(تشاجر) و(تباعد)، و(جاوزته مجاوزة)، و(حاربته محاربة)(٢) .

أفعال منقولة :

١- النقل الزمنى:

وفيه تتسع الدلالة الزمنية للأفعال، فتنتقل من زمن إلى زمن بواسطة قرائن لفظية، فنجد الفعل الماضى يدل على حدث وقع فى زمن قبل التكلم، إلا أنه قد ينقل للدلالة على الاستقبال كالدعاء نحو : (رحمك الله)، والأمر نحو (اجزأ امرؤ قرنه وآسى أخاه بما لـه)(٣) ، وإذا دل على أمور مستقبلة، نحو : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ (الزمر : ٧٢)، وإذا اقترن بـ (اللام) أو (إنْ) فى جواب القسم، نحو : (والله لأفعلن) فلا يلزم تكرار (لا)(٤) ، وإذا اقترن بـ(إنْ) الشرطية وما تضمن معناها، كـ(إذا)، و(ما) النائبة عن الظرف المعروفة بـ (ما) المصدرية الظرفية، نحو (ما دامت السموات) أى (إنْ دامت السموات قليلاً أو كثيرًا)، وهمزة التسوية نحو (سواء علىّ أقمت أم قعدت)، وبعد (كلما، وحيثما)؛ لأن فى الثلاثة رائحة الشرط، وكذلك مع أحرف التحضيض إذا كانت لغير التفريع، وإذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ، أو صفة لنكرة عامة كذلك، نحو: (الذى أتانى فله درهم)، أو (كل رجل أتانى فله درهم)؛ لأن فيهما معنى الشرط(٥) . كما قد

---

(١) الرضى، شرح شافية ابن الحاجب، ١/ ١٠٨.

(٢) الأخفش الأوسط، معانى القرآن، تحقيق هدى قراعه، ١/ ٤٠.

(٣) الرضى، شرح الكافية، ٤/ ١١، على بن أبى طالب، نهج البلاغة، ط الشعب ١ / ١٤٩.

(٤) الرضى شرح الكافية، ٤/ ١٣، ١٤.

(٥) السيوطى، همع الهوامع، عناية د. السيد محمد بدر الدين النعْسَانى [ط. دار المعرفة، بيروت] ١/ ٩.

ينقل الماضى للدلالة على الحال[١] ، إذا اقترن بـ(قد) أو (كان)، أو كان وصفًا لمحذوف و لم يجر فى غيره، وكذلك المضارع فى دلالته على الحال والاستقبال، فلابد له من قرائن لفظية ترجح أيهما المراد، كما ترد معه قرائن أخرى تنقله إلى المضى[٢] ، مثلما حدث مع الماضى عندما نقل للحال والاستقبال، وهذا لا يخرج الفعل عن صيغته.

٢ـ وهناك نقل آخر ينقله من صيغته إلى صيغة أخرى نحو:

أ- نقل الفعل إلى العلَمية، كـ(يزيد، يعيش، يشكر، ينبع وتَدْمُر)، ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾ (الأحزاب : ٣)، ويذكر "المبرد"[٣] أن هذا النقل يجعل الاسم غير مصروف فى المعرفة ومصروفًا فى النكرة، وعلة عدم الصرف شبهه بالفعل.

ب-قد ينقل الفعل إلى الأدوات الناسخة، فيجرد من الحدث ولا يدل إلا على الزمن، نحو (كاد وأخواتها)، أو مجرد التأكيد فى (كان) الناقصة فقط، ومنه قوله تعالى ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ (الكهف : ٨٢)، بالرغم من تحقيقه الإسناد بين ركنيه، إلا أنه مجرد من الحدث، وهو نقل لها عن (كان) التامة. أما فى قوله تعالى ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ (الإسراء: ٦٧) فقد خلت (كان) من الحدث والزمن، فهى للتوكيد، لأن الإنسان كان ومازال كفورًا بطبعه[٤] .

ج-نقل الأفعال إلى الجهة حيث تدخل (كاد وأخواتها) على جمل اكتملت عناصرها، فتجردت هذه الأفعال من الفعلية، ودلت على معنى القرب والرجاء والشروع، وهى كلها جهات فى زمن يفيد الانقطاع أو الاستمرار أو القرب، ومنه قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ (الإسراء : ٧٣)، فالإسناد واقع بين اسم كاد، وهو (الواو) التى فى (كادوا) والمضارع الذى بعدها والمشتمل على (واو) هى ضمير يعود على اسم كاد، والمعنى (هم

---

[١] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ١/ ٢٥٧، ٢٥٨.

[٢] ينظر تفصيل ذلك، الرضى، شرح الكافية، ٤/ ٢٨، ٢٩، السيوطى، الهمع ١/ ٧، ٩.

[٣] المبرد، المقتضب، ٣/ ٣١١، ٣١٢.

[٤] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٤٧.

يفتنونك)، ودخول (كاد) أفاد قرب وقوع الحدث، ومن ثم جاء على صيغة الماضى، وكذا فى جميع أخواتها على اختلاف معانيها[١] .

د-قد ينقل الفعل إلى المصدر، نحو قولهم (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه)، والمعنى : (سماعُك بالمعيدى خيرٌ من رؤيتك إياه)، وقوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (البقرة: ٦)، والمراد (الإنذار وعدم الإنذار)، ويكثر ذلك فى الشعر[٢] .

ه-قد ينقل الفعل إلى اسم الجنس، وهو قليل، وإن كان منه قدر صالح، ومنه ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما قال: «نهاكم الله عن القيل والقال وكثرة السؤال وضياع المال....إلخ»[٣] ، ومنه قول العرب فى أمثالهم: (أعيتنى من شُبٍّ إلى دُبٍّ)، أو (من شُبَّ إلى دُبَّ)، والمعنى أى (أعيتنى من لدُن شببتُ إلى أن دببت على العصا)[٤] .

الأفعال عند الأصوليين :

تنبه الأصوليون إلى دراسة فصيلة (الفعل) من حيث كونه شِق من الفصائل اللغوية المعروفة عندهم، ليس لغايتها أو لذاتها، بل المراد فهم النص الشرعى، والإحاطة بألفاظه؛ بغية الوصول إلى استنباط الأحكام الفقهية، فكل أصولى نحوى، وليس كل نحوى أصوليًا، ومن ثم كان التأثر بمنهج اللغويين والنحاة واضحًا غير خفى، ظهر ذلك فى تعريف الأصوليين للفعل؛ إذ قالوا: «الفعل هو ما دل على حدث مقترن بزمان محصل»[٥] . والحدث يفهم من مادة الفعل، والزمان المحصل إما الماضى أو الحال أو الاستقبال، فيفرد الماضى بـ(ضرب)، أما الحال فعلاماته دخول حروف المضارعة (أنيت) التى تدل على الفاعل القائم بالفعل المتراوح بين التذكير والتأنيث، والمفرد والجمع، كما يختص بدخول (السين، سوف). أما (الأمر) فهو ما ينزع منه حرف المضارعة، نحو (قُمْ) مِن (يقوم)[٦] ،ونلاحظ ظهور النزعة العقلية فى حد الأصوليين للفعل الأمر، إذ يعرفونه بسلب علامة المضارعة، وكأن الأصل عندهم هو الفعل المضارع، كما وجدنا

---

[١] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/ ٣١٨، د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٤٨.

[٢] شرح المفصل، ٣/ ١٦.

[٣] ينظر المبرد، المقتضب، ٣/ ٤٨ بالحاشية.

[٤] الرضى، شرح الشافية، ١/ ٣٧.

[٥] الآمدى، الإحكام، ١/ ٥٣.

[٦] السابق نفسه، ١/ ٥٤.

ذلك فى تفريقهم بين صيغة الفعل ودلالته، فيرون مثلاً أن (الفعل الماضى) كلمة مفردة من حيث الصيغة،وإن كان دالاً على حدث وزمن، وحجتهم فى ذلك أن (الماضى) لا توجد فيه علامة تدل على الموضوع، بخلاف المضارع الذى فيه حروف المضارعة الدالة على الموضوع، ومن ثم فالمضارع عندهم كلمة مركبة لوجود العلامة به.

وخلاصة الأمر «أن الفعل (مادته) موضوعة للحدث، و(هيئته) موضوعة لانتسابه إلى شيء آخر لم يذكر بعد، فى زمان معين ومجموع المادة والهيئة كما فى المركبات بعينه»[(١)]. وفى هذا إشارة إلى العلاقة الإسنادية بين الموضوع (الحدث)، والهيئة (الذات) التى تقوم بالحدث، فيكون المجموع ثلاثة (حدث، نسبة وذات).

وكذلك اهتم الأصوليون بالزمن فى الأفعال، فذكروا أن الماضى قد يدل على الحال بقرائن معينة، منها أن يأتى بعد أدوات الشرط، فى الوعد، فى الإنشاء ونحوه[(٢)]، ويدل على الاستقبال بقرائن، منها الطلب والدعاء، نحو (غفر الله لك وأدخلك الجنة وأعاذك من النار)، والوعد نحو قوله تعالى ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر : ١)، وإذا عطف الماضى على ما علم استقباله، كما فى قوله تعالى عن فرعون ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ (هود : ٩٨)، وكذلك إذا اقترن بـ(لا، إن) بعد القسم، كما فى قوله تعالى ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾[(٣)] (فاطر : ٤١). وأضاف اللغويون أنه يحتمل المضى والاستقبال بعد همزة التسوية، وحروف التحضيض، و(كلما) و(حيث)، وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامة[(٤)]، وقد استنبط الأصوليون من ذلك أحكامًا، نحو : إذا قال رجل لامرأته «إن أكرمتِ الذى أهنته أو رجلاً أهنته فأنتِ طالق»، فإن أكرمَتْ الذى أهانه قبل التعليق وبعده وقع الطلاق، وإن أهانه فى أحدهما رُجع فى الآخر، فإن تعذرت مراجعته لم يقع شيء؛ وذلك لتعلقه بالماضى فقط، وكذلك إذا حلف رجل لا يلبس مما غزلته فلا يصدق إلا على ما كان فى الماضى[(٥)]، فإذا قال (تغزله) وقع

---

(١) عبد العلى محمد الأنصارى، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ١/ ١٨٨.

(٢) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ٤/ ١٨٧.

(٣) ابن القيم،بدائع الفوائد، ٤/ ١٨٨، د. طاهر حمودة، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى، ص ١١٣.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات [دار الكتاب العربى بالقاهرة، ١٩٦٨م]، ص ٥، ٦.

(٥) الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٦١، ٢٦٢.

على ما تغزله فى المستقبل، كما قد بينوا أن الماضى بعد أحرف التحضيض يـتردد بين أكثر من دلالة، ولاسيما (هلاَّ، لولا) فيذكرون أنهما إذا تجردتا للتحضيض تغير الماضى ومدهما إلى معنى الاستقبال، وإن تجردا للتوبيخ بقى الماضى بمعناه، وإن كان توبيخًا مشربًا بمعنى التحضيض صلح للأمرين[1]. كما أنكر ابن القيم أن الماضى الواقع صلةً للموصول محتملاً للاستقبال، بل أن الصحيح فى رأيه هو أن الماضى فى هذا الموضع يفيد المعنى لفظًا ومعنى[2]، وكذلك الماضى الواقع صفةً عامةً لا يدل على الاستقبال بذاته، وإنما جاءت هذه الدلالة الزمنية من قرائن أخرى، كما فى قوله صلى الله عليه وسلم: «**نَضَّر الله امرءًا سمع مقالتى فوعاها**»، ويرى أن القرينة التى أفادت دلالة الاستقبال هى معنى الشرط الظاهر فى الحديث، وكأن المعنى المراد: (من سمع مقالتى ووعاها نضر الله وجهه)، وهو نفس الاحتجاج الذى يحتج به، على القائلين بأن (حيث) تنقل الماضى إلى المستقبل كما فى قوله تعالى ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ (البقرة : ١٥٠)، ورده بأن دلالة الاستقبال جاءت من معنى الشرط الظاهر فى الآية[3] ، واستنبطوا من ذلك: إذا قال رجل لامرأته «إنْ قمتِ فأنتِ طالق»، حُمل على القيام فى الحال والمستقبل وليس فى الماضى[4].

وقد تحدث الأصوليون عن (المضارع) ودلالته على الحدث المقترن بزمان مع بيان الموضوع والذات (الفاعل)، والنسبة بين المادة والذات، والتفتوا إلى القرائن التى توسع فى زمان المضارع فتنقله تارة إلى المستقبل، وترده أخرى إلى الماضى، وإن كان أكثر الأصوليين يرجحون دلالة الماضى على الحال بـ (التجرد)، والاستقبال بـ (القرائن)، ويتعين للحال مع مصاحبة (الآن، ما وإن)، ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل وبإسناد إلى متوقع، وباقتضائه طلبًا أو وعدًا، وبمصاحبة ناصب أو أداة تَوَجُّع أو إشفاق أو مُجازاة أو (لو المصدرية)، أو (نون التوكيد) أو حرف تنفيس وهو (السين) أو (سوف)، وينصرف إلى الماضى بـ(لم، لَمَّا) الجازمة، و(لو) الشرطية غالبًا، و(إذ، ربما، قد) فى بعض المواضع[5]. ويضيف ابن القيم أن المضارع المقترن

---

[1] ابن القيم، بدائع الفوائد، ٤/ ١٩٠.

[2] السابق نفسه، د. طاهر حمودة، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى، ص ١١٤.

[3] ينظر هذه القرائن عند اللغويين، ص ١٤٢.

[4] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٦١، ٢٦٢.

[5] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص ٤، ٥، د. طاهر حمودة، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى، ص ١١٥، ١١٦.

بـ(لا) قد يفيد الاستقبال، الحال، وزاد على لفظ (الآن) لفظى (الساعة، آنفًا)، وزاد على حرفى النفى الفعل (ليس)[١] .

وذهب الأكثرون من الأصوليين إلى أنه إذا قيل لرجـل : (اسلم وآمـن) فقـال : (أُسلِم وأُومِنَ) ثبت إيمانه فى الحـال؛ لإفـادة المضـارع ذلـك، كذلـك إذا قـال الرجـل لامرأتـه (طَلِّقِـى نفسَك)[٢] ، قالت : (أطلقُ) فلا يقع فى الحال شىء؛ لأن مُطْلَقَه للاستقبال، فإذا أرادت الإنشاء وقع الطلاق.

ترى الشافعية وقوع المضارع فى الحال والاستقبال معًـا، وعلـى ذلـك إذا أقسـم رجـل قائلاً: (وا الله لأضربن زيدًا) فلا يُبِرُّ إلا بضربه الآن، وضربه أيضًا بعده، وكذلك إذا قـال المدَّعَـى عليه للمدَّعِى : «أنا أقر بما تدعيه» كان إقرارًا فى الحال ووعـدًا فـى الاسـتقبال[٣] ، فـإذا عومـل على أنه مشترك كان إقرارًا؛ لعدم وجود القرينة.

والأصولى لا يناصر مذهبًا دون مذهـب، كمـا كـان الحـال بـين اللغويـين والنحـاة فـى تشيعهم للبصريين أو الكوفيين، فكثيرًا ما اختلفوا فى دلالة المضارع المقترن بـ(لام الابتداء)، كما فى قوله تعالى : ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ (يوسف : ١٣)، فالبصريون يـرون أن (يحـزن) أفـاد المستقبل بإسناده إلى متوقع، أما الكوفيـون فـيرون أن (الـلام) تخلصـه للحـال، كمـا أن (السـين) خلصتـه للاسـتقبال؛ لذلـك لا يجـيزون قولهـم (إن زيـدًا لسـوف يذهـب)[٤] للتنـاقض، ويجـيزه البصريون، فالأصوليون يجيبون بأن دلالة المستقبل الموجودة فـى (ليحزننـى) جـاءت مـن حكايـة الحال. كما اختُلف فى دلالة المضارع المقترن بـ(لا) النافية فقيل للعمـوم، وقيـل للحـال، وعلـى ذلك إذا قال رجل : (لا أقبل ذلك)[٥] كان دالاً على الحال والاستقبال بقرينة، فإذا أراد شـخصًا بعينه أو طعامًا كان حالاً لتجرده، إلا إذا توافرت قرينة تدل على الاستقبال.

والحق أن المنهج الأصولى، ولاسيما عند ابن القيم، كان دقيقًا إلى حد كبير؛ فنجـده قـد أنكر على اللغويين قولهم بأن (إنْ) الشرطية مع المضارع تدل على الاسـتقبال[٦] ، فـيرى أن هـذا

---

(١) ابن القيم، بدائع الفوائد، ٤/ ١٩١، ١٩٢.

(٢) الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٥٢، ٢٥٤.

(٣) السابق نفسه، ص ٢٥٣، ٢٥٤.

(٤) الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٥٨.

(٥) السابق نفسه، ٢٥٩.

(٦) ابن هشام، مغنى اللبيب، ١/ ٢٤، ٢٥.

لا يصدق فى الخبر، مستدلاً بقوله تعالى ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (المائدة : ١١٦) مبينًا أن (إن) هنا بمعنى (إذ)، والفعل بعدها ماض لفظًا ومعنى[١]، فيقضى بهذا التأويل على التناقض الظاهر من دلالة (إن) الشرطية على الاستقبال والماضى الواقع بعدها، وهو مذهب الكوفيين.

أما صيغة الأمر، فقد أولاها الأصوليون عناية خاصة؛ لما لها من اختلاف واضح فيما إذا كانت مجردةً أو مقترنة بالقرائن، ومدى تأثير ذلك فى المعنى، وأجمعوا على أن الأمر يفيد وقوع الحدث فى المستقبل[٢] دائمًا، ويعرفونه بأنه «طلب على جهة الاستعلاء»[٣]، وله صيغتان:

الأولى: صيغة مجردة من القرائن وهى لا تدل إلا على الطلب.

الثانية: صيغة محتفة بالقرائن المختلفة، من ذلك:

أ- الوجوب: مثل ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة : ٤٣).

ب- الندب: مثل ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (النور : ٣٣).

ويدخل فيه التأديب، نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبى سلمة: «**يا غلام، سَمِّ الله، وكل بيمينك وكل مما يليك**» لأن الأدب مندوب إليه[٤].

جـ- الإرشاد: نحو قوله تعالى ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾ (البقرة : ٢٨٢). والفرق بين الندب والإرشاد هو أن الأول لثواب الآخرة، والثانى لمنافع الدنيا[٥].

د- الإباحة: نحو قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة : ٢)

هـ- الامتنان: نحو قوله تعالى ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ (المائدة : ٨٨)، والقرينة هنا فى (مما رزقكم الله). والفرق بين (الإباحة) و(الامتنان) هو أن الأول يختص بالفعل المجرد، (الامتنان) يتصل باحتياجنا إليه، وما مَنَّ الله به علينا.

---

[١] د. طاهر حمودة، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى، ص ١١٣.

[٢] ابن القيم، بدائع الفوائد، ٤/ ١٨٧.

[٣] الغزالى، المستصفى، ١/ ٤١٧، ٤١٨، على حسب الله، أصول التشريع الإسلامى [القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٩]، ص ١٦٦.

[٤] البخارى فى صحيحه، بشرح الكرمانى، المجلد الرابع، ٢٠/ ٢٢، (باب الأكل مما يليه).

[٥] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٢/ ٢٠٧، ٢٠٨، د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص٦٩، ٧٠.

و- **الإكرام:** هو الإذن بالفعل مع زيادة الإكرام فيه نحو قوله تعالى ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾ (الحجر : ٤٦).

ز- **التهديد أو التخويف:** نحو قوله تعالى ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (فصلت : ٤٠)، ومنه الإنذار كقوله تعالى ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ (إبراهيم : ٣٠)[١].

ح- **التسخير:** وهو الذلة والامتهان، نحو قوله تعالى ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (البقرة : ٦٥)

ط- **التعجيز:** نحو قوله تعالى ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ (الإسراء : ٥٠).

ى- **الإهانة:** نحو قوله تعالى ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان : ٤٩).

ك- **التسوية بين الشيئين**[٢]**:** نحو قوله تعالى ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ (الطور: ١٦).

ل- **الدعاء الموجه من العبد إلى الرب:** نحو (ا لله فاغفر لى).

م- **الاحتقار وعدم المبالاة:** نحو قوله تعالى ﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾ (يونس : ٨٠)، وقد ورد على لسان موسى تحديًا منه لسحرة فرعون.

ن- **التكوين** : نحو قوله تعالى : ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (آل عمران : ٥٩).

و- **الخبر** : نحو قوله صلى ا لله عليه وسلم: «**إنَّ مما أدرك الناسُ من كلام النبوة الأولى، إذا لم تستحِ فافعل ما شئت**»[٣].

ع- **الحتمية والجبر:** وهى الأوامر الموجهة من ا لله عز وجل إلى العباد، وليس لهم الحرية فى إطاعتها أو ردها، نحو قوله تعالى ﴿فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾[٤] (البقرة : ٢٤٣).

والجمهور على أن الأمر حقيقى فى الطلب والتهديد والإباحة، مجاز فيما سواها، وينكره الغزالى والآمدى[٥] . والراجح أنه حقيقى فى الطلب مجاز فيما سواه، وخلاصة الأمر أنه

---

[١] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٢/ ٢٠٨.

[٢] د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٧١.

[٣] البخارى فى صحيحه، بشرح الكرمانى، المجلد الخامس، ٢١/ ٢٣٦.

[٤] د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٧١، ٧٢.

[٥] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٢/ ٢٠٨، د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٧٣.

إذا كان المعنى شائعًا، يتبادر إلى الذهن عند سماع اللفظ، فهو حقيقى، وإذا كان غير ذلك فهو مجاز ولا بد له من قرائن توضح هذا المعنى.

وكذلك نبه الأصوليون إلى أهمية القرائن فى دلالة صيغة الأمر على التكرار والفور، فالأصوليون يرجعون ذلك إلى القرينة، فقد تدل على التكرار كما فى قوله تعالى : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور : ٢)، فكلما تكرر الذنب تكررت العقوبة ، وقد يكون لا يدعو إلى التكرار، كقول النبى صلى الله عليه وسلم: «**كتب عليكم الحج**»، فقام الأقرع بن حابس فقال : أفى كل عام يا رسول الله ؟ فقال : «**لو قلتها لوجبت ولم تعملوا بها، وإنما الحج مرة، فمن زاد فهو تطوُّع**»[1]. وهكذا تؤثر القرائن فى إن كان المراد التكرار أم لا؟[2]. وقد يقترن السياق بشرط يدل على التكرار أو عدمه، فإذا تأملنا قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (المائدة : ٦)، فيفهم أنه كلما حدثت الجنابة وجب الطهر، فإن لم يكن علة فى حدوثه كان غير متكرر[3]، كأن يقول السيد لعبده: «إذا دخلت السوق فاشترِ لحمًا»، فيفهم عدم التكرار وإنما الإيجاب فى الوقت نفسه، وهو الحال أيضًا فى دلالتها على الفور، فقد تكون القرينة مشيرة إلى ذلك كما فى قوله تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (الأعراف : ١٢)، فهى دالة على ذم إبليس لتراخيه فى تنفيذ أمر الله عز وجل. وكذلك إذا قال السيد لعبده: «اسقنى ماءً»[4] فهو مُلوم إذا تأخر عن تنفيذ هذا الطلب. وهكذا لاحظنا أن (صيغة الأمر) مجردةً من القرائن لا تدل إلا على الطلب، أما المعانى المجازية الأخرى فلابد لها من القرائن المحتفة المبينة لهذه الدلالات.

ثالثًا : الوصف[5]

عند اللغويين:

ويقصد به وصف الحدث من حيث الفاعلية والمفعولية والصفة المشبهة والمبالغة

---

[1] السيد سابق، فقه السنة، [دار الكتاب الإسلامى، دار الحديث، ١٣٦٥هـ]، المجلد الأول، ص ٥٢٩.

[2] د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٧٦، ٧٧.

[3] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٢/ ٢٣٠، والأسنوى، شرح نهاية السول، ٢/ ٤١، ٤٢.

[4] د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٧٩.

[5] اهتم بعض الباحثين المحدثين بنقد القسمة الثلاثية للكلمة، فنجد الدكتور محمود السعران فى كتابه "علم اللغة مقدمة للقارئ العربى"، ص ٢٥٨، وهو من أوائل الذين أفردوا للوصف قسمًا قائمًا برأسه. ثم نجد الدكتور فؤاد حنا ترزى فى "أصول اللغة والنحو"، ص ١٣٩، ١٤٢، يتسع فيجعل القسمة سداسية، وهى: (اسم، فعل، ضمير، صفة، ظرف، أداة). ثم نجد الدكتور تمام حسان فى كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص ٩٩، قد جعل الوصف أحد أقسام الكلام السبعة: (الاسم، الفعل، الظرف، الضمير، الأداة، الخالفة، الوصف).

والتفضيل، ويمكن أن نستقى تعريف الوصف من حديث الأشمونى فى باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، قوله: «ما صيغ لغير التفضيل من فعل لازم لقصد نسب الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث»[١]. وواضح أن المقصود بالحدث هنا معنى المصدر، وأن المراد بالحدث الوقوع، وقد ذكر فى تعريفه لـ (اسم الفاعل)[٢] بأنه الصفة الدالة على الفاعل، وعرّف (اسم المفعول) بأنه ما دل على الحدث ومفعوله، وأن مدلول (صيغ المبالغة) هو المبالغة والتكثير، وأن معنى (اسم التفضيل) هو التفضيل لأحد الشيئين عن غيره فيما اشتركا فيه من وصف، ومن ثم أدركنا أن (الصفة)، والمقصود هنا صفة الفاعل أو المفعول، أو المبالغة أو المشبه أو التفضيل، فهى لا تدل على مسمى بها، إنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث، أى معنى المصدر؛ ومن ثم تكون الصفات خمسة: (اسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، صيغ المبالغة، صيغ التفضيل)[٣].

وقد أكد "ابن الحاجب" الصلة بين تلك الصفات، فعندما عرّف اسم الفاعل قال: «هو ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث، فقلنا: (ما اشتق من فعل) يشمل اسم المفعول والصفة المشبهة، فإذا قلنا (لمن قام به) خرج اسم المفعول؛ فإنه ليس قائمًا به وإنما هو واقع عليه، وقولنا (على معنى الحدوث) يخرج الصفة المشبهة؛ فإنها تدل على الثبوت والدوام»[٤]. ومن هنا فإن البحث يمكنه أن يستنتج الاتصال بين اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فإذا أضفنا المبالغة والتفضيل، كان الوصف جامعًا لها.

وللوصف قرائن مشتركة تجمع بين أقسامه أحيانًا، وقرائن أخرى تميز كل قسم على حدة، وسنعرض لهذه القرائن (الصرفية، التركيبية، الدلالية).

١ـ القرائن الصرفية :

أ- لكل صفة صيغتها الخاصة، فاسم الفاعل يصاغ من الثلاثى الصحيح على زنة (فاعل)، نحو (كاتب، وقارئ)، فإذا كان أجوف (عينه واوًا) قلبت إلى همزة، نحو (قائم، وصائم)، وإذا كانت عينه (واوًا) بقيت فى اسم الفاعل، فقيل: (عور، عاور)، و(حول، حاول)، فإذا كان معتل الآخر حُذف حرف العلة فقيل: (دعا داعٍ) و(قضى قاضٍ)[٥] . فى حالتى الرفع والجر.

---

[١] الأشمونى فى شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين، [النهضة المصرية ١٩٧٥م]، ٢ / ٣٥٥.

[٢] السابق نفسه، ٢/ ٣٣٩.

[٣] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٩.

[٤] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٣/ ٤٧.

[٥] المبرد، المقتضب، ١/ ٢٣٧، د. عبده الراجحى، التطبيق الصرفى، ص ٧٦.

أما المفعول فيصاغ من الثلاثى على زنة (مفعول) نحو (مكتوب، مضروب)، فإذا كان معتل العين فيأتى على زنة المضارع مع إبدال ياء المضارعة ميمًا مفتوحة، نحو (مَقول، مصون)، من (قال، وصان)، أما إذا كانت عينه ألفًا فإنها ترد إلى أصلها، فنقول (مغزو) من (غزا)، و(مرمى) من (رمَى) بإتيان المضارع مع إبدال يائه ميمًا مفتوحة وتضعيف الحرف الأخير[1] .

أما من غير الثلاثى فيصاغ اسما الفاعل والمفعول من المضارع مع إبدال ياء المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر مع (اسم الفاعل) نحو : (انطلق، مُنطلِق) و(استخرج، مُستخرِج)، وفتحه مع اسم المفعول، فنقول (مُنطلَق) و(مُستخرَج)، ووردت صيغ لاسم المفعول على غير القاعدة[2] .

أما الصفة المشبهة فتصاغ من اللازم للدلالة على اسم الفاعل، وفيها معنى الثبوت، ولها صيغ كثيرة قياسية وردت فى كتب الصرفيين[3] .

ب- يصاغ اسم المفعول، اسما الزمان والمكان، المصدر الميمى، من غير الثلاثى على صيغة واحدة[4] ، ولا يميز بينها إلا السياق، كقولك (أخرجته فهو مخرج)، و(اليوم مخرجًا حسنًا)، و(هذا المكان مخرجٌ حَسَنٌ)، و(أخرجته مخرجًا أى إخراجًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ (الإسراء : ٨٠). ويجوز لاسم المفعول أن يصاغ من اللازم، لقول النحاة: «إذا عُدى اللازم بحرف جر جاز بناء اسم المفعول منه، نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة، ٧)، ومنه (زيد مُنطلَق به)، وكذلك قال "ابن مالك" : «انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع، نحو : (الورَع محمود المقاصد)، و(زيد مكسو العبد ثوبًا)»[5] .

جـ- وصيغ المبالغة قياسية، هى: (**فعيل** - عليم، **فعَّال** - سفّاح، **فعول** - شكور، **مِفعال** - مقدام، **فَعِل** - حذر)، ويشترط فيها الثلاثى، إلا أنه قد وردت صيغ من غير الثلاثى سماعية، كـ(مهوان) من (أهان)، و(درّاك) من (أدرك)، وهى لا يقاس عليها[6] .

---

[1] المبرد، المقتضب، ١/ ٢٣٧، ٢٣٨، د. عبده الراجحى، التطبيق الصرفى، ص ٨١، ٨٢.

[2] نحو (أجنّه) فهو مجنون، و(أسلّه) فهو مسلول، (أحمّه) فهو محموم. ينظر د. عبده الراجحى، التطبيق الصرفى، ص ٨٤.

[3] المبرد، المقتضب، ٢/ ١١٢.

[4] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٢/ ٩٧.

[5] السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢/ ١٨٩، ١٩٠.

[6] د. عبده الراجحى، التطبيق ا لصرفى، ص ٧٧، ٧٨.

د- ويصاغ اسم التفضيل على زنة (أفعَل)، للدلالة على شيئين اشتركا فى صفة معينة وزاد أحدهما على الآخر فيها، وله شروط فى الفعل الذى يُصاغ منه: (أن يكون ثلاثيًا، متصرفًا، مبنيًا للمعلوم، مثبتًا، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء، وقابل للتفاوت)، وقد وردت صيغ سماعية شاذة اختلّت فيها بعض هذه الشروط[1]، وله صيغ جاءت محذوفة الهمزة، نحو : (خير، شر، حب).

هـ- يلزم صيغ الوصف أن تكون متصرفة، لكونها مشتقة ، ومن ثم يصح أن تصاغ من (سهْل) لكونه وصفًا، على حين لا يجوز من (فلْس) لكونه اسمًا، ومن ثم يدخل الوصف فقط فى الجدول التصريفى، على حين يدخل الوصف والاسم فى الجدول الإلصاقى؛ لكونهما يقبلان الجر والتنوين[2] و(ال) والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة[3] .

و- الصفات لا تدل على زمن معين؛ فـ(الضارب)، تدل على موصوف بالضرب على صفة الفاعل، فالكلمة لا تدل على الضرب نفسه، فهى لا تدل على حدث أو زمن، وإنما تدل على الموصوف بالحدث على معنى صفة الفاعل. فإذا قلنا (أضارب أخوك زميله؟) كانت الجملة محتملة الحال والاستقبال، فإذا قيلت أثناء الضرب كانت قرينة المقام دالة على الحالية، أما إذا اقترنت بالظرف فقيل (أضارب أخوك الآن؟)، كانت القرينة لفظية، أما إذا قلنا (أضارب أخوك غدًا؟) كان الظرف دالاً على الاستقبال، وهكذا الزمن الصرفى يتأتى من القرائن اللفظية أو الحالية[4] .

٢ـ القرائن التركيبية:

أ- تأتى الصفات مجردة ومضافة؛ لقبولها الجر والتنوين، فتظهر فى علاقة النسبة، كما يظهر عليها الجر اللفظى (الكسر)[5] .

ب- تقبل الصفة أن تكون مسندًا إليه، وتعمل عمل الفعل، فتكون متعدية ولازمة، فتلزم المفعول مع التعدى كقوله تعالى ﴿وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ (المائدة : ٢)، فقد نصب البيت على

---

(١) د. عبده الراجحى، التطبيق الصرفى، ص ٧٤.

(٢) إلا أن تنوين الأسماء للتمكين أى خلوه مما يمنع من الصرف، أما تنوين الصفات فهو لتفريغ الصفة لإحدى علاقتى الإسناد والتخصيص. يُنظر د. زين الخويسكى، النحو العربى صياغة جديدة [ط دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦م]، ص ١٣٣، ١٣٥.

(٣) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠١.

(٤) السابق نفسه، ص ٢٥٢، ٢٥٣.

(٥) السابق نفسه، ص ١٠٢.

المفعولية، وكذلك قولهم: (أقائم هو)[1] ، فـ(قائم) خبر مقدم، ولذلك وجب التثنية والجمع، فنقول: (أقائمان هما)، و(أقائمون هم)، ولا يبقى مفردًا. واُشترط لإعمال اسم الفاعل شرطان عدميان، وآخران وجوديان[2] . وأضاف الزجاجي شروطًا أخرى، منها أن يكون صلة لموصول نحو : (هذا الضارب زيدًا)، أو يقع مفعولاً ثانيًا لـ(ظننت وأخواتها)، ومفعولاً ثالثًا لـ(أعلمت وأخواتها)، نحو (ظننتُ زيدًا ضاربًا عمرًا)، و(أعلمتُ بكرًا عمرًا ضاربًا زيدًا)؛ لأنه بذلك يقوى فيه جانب الفعلية فيعمل عمل فعله[3] ، والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو: (مهين زيدًا عمرًا أم مكرمه؟) والتقدير (أمهين)[4] . ومنه قوله تعالى ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ (النحل : ٦٩)، أى (صنف مختلف ألوانه).

جـ- تؤدى الصفات وظيفة شبيهة بالفعل فى التعليق، حيث تطلب مسندًا إليه أو منصوبًا، أو أن تكون خبرًا لمبتدأ، ثم هى كذلك تقبل أن تكون مسندًا إليه، وأن تكون فاعلاً أو نائب فاعل أو مبتدأ، نحو (خير منك يفعل هذا)، و(جاء الحسنُ وجهُه)، (حُمِد المصونُ شرفُه)، فـ(الحسن) فى الجملة الأولى و(المصون) فى الجملة الثانية كانا من قبيل المسند إليه باعتبار ما قبله، ومن قبيل المسند باعتبار ما بعده. كذلك تخصص الصفات ما قبلها، فتكون هى مفعولاً به، ويكون لها مفعول به[5] ، كما كان لها فاعل مع وقوعها فاعلاً أيضًا، كما فى قوله تعالى ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (المعارج : ١)، فـ(سائل) فاعل لـ(سأل)، فهو مسند إليه، ثم إنه تحمل ضميرًا فاعلاً مستترًا، فهو مسند إلى هذا الضمير[6] .

د- يعمل اسم المفعول عمل مرفوعه، بأنه اسم لم يسم فاعله، كما أنه فى (يضرب أخوه) كذلك، وتقول: (محمد مستخرجٌ متاعه) على معنى يستخرج متاعه، كذلك بنات الأربعة، تقول: (زيد مُدحرج بيده الحجر) كما تقول (يدحرج)، فتقول (يدحرج بيده الحجر)، فالمشتق جارٍ على الفعل حكمًا وتقديرًا[7] .

---

[1] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٣/ ٢٥.

[2] أما العدميان فهما ألا يوصف وألا يصغر خلافًا للكسائى، والوجوديان أحدهما كونه للحال والاستقبال، والثانى اعتماده على الاستفهام أو النفى أو المخبر عنه،أو الموصوف أو ذى الحال.ينظر: خالد الأزهرى،شرح التصريح على التوضيح، ٢/ ٦٥، ٦٦.

[3] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١/ ٥٣٣.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/ ٢١٧، خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ٢/ ٦٦.

[5] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٣.

[6] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٤٦.

[7] ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/ ٨٠.

٣ـ القرائن الدلالية :

أ- الوصف يدل على معانٍ مشتركة بين أقسامه، فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعًا متجددًا، وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدد، وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة، والصفة المشبهة تدل على وصفه به على سبيل الدوام والثبوت، وصفة التفضيل تدل على وصفه به أيضًا على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث. إن دلالة الانقطاع فى مقابل الاستمرار أو الدوام، ثم التجدد فى مقابل الثبوت، ثم المبالغة فى مقابل مجرد الوصف، ثم التفضيل فى مقابل كل ما عداه من الصفات. ولاشك أن الانقطاع والاستمرار أو الدوام والتجدد والثبوت والمبالغة والتفضيل، مما يمكن عده من (معانى الجهة)[1] .

ب- تدل الصفة على الموصوف بالحدث، والزمن فيها صرفى إذا كانت مفردة، ونحوى يظهر من خلال السياق، لأنه قد ترد صيغة واحدة متعددة المعانى الوظيفية، مثل الصفة المشبهة فهى تشبه[2] فى مبناها صيغة الفاعل، كـ(طاهر)، والمفعول كـ(موجود) -صفة من صفات الله- أو المبالغة كـ(وقح)، أما التفضيل كـ(أبرص، وأشدق) فالمعنى يفرق بين كل واحدة من هذه الصفات وبين الأخريات، إذا اتفقت الصيغة فى أى اثنين منها.

جـ- يجوز التبادل بين الصيغ الصرفية على معانٍ مشتركة، فصيغة (فعيل) التى يستوى فيها المذكر والمؤنث، مثل (جريح، قتيل، كحيل، وخصيب) ويشترط أن تكون بمعنى (مفعول)، فالتبادل بين الصيغ لإفادة معانٍ زائدة على المعنى الأصلى مشروط بشروط دلالية خاصة، وكذلك يشترط فى (فعول) التى يستوى فيها المذكر والمؤنث مثل: (شكور، غفور وطموح) أن تكون بمعنى فاعل[3] .

د- ويظهر الفرق الدلالى فى التذكير والتأنيث بين (مرضعة) و(مرضع) فى قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ (الحج : ٢)، فيبين الزمخشرى[4] أن المرضعة هى التى ألقمت

---

[1] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٩.

[2] السابق نفسه، ص ٩٩ : ١٠٢.

[3] د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص ١٣١.

[4] محمد حسنين أبو موسى، البلاغة القرآنية فى كشاف الزمخشرى [دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٩٢م]، ص ٢٣٦.

ثديها فى ولدها، أما المرضع هى التى من طبيعتها الإرضاع -وإن لم تفعله- وجاءت مرضعة فى الآية لتبين هول الفاجعة، إذ بالرغم من إلقام الطفل ثدى أمه، إلا أنها نزعته وتركته يصرخ لهول الفاجعة.

هـ- يبين الإعجاز القرآنى علة تفضيل صيغة على أخرى بالرغم من دلالتها على المعنى، فنجد فى قوله تعالى ﴿فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة، ٢٥)، فيبين "الزمخشرى" أن (مطهرة) فيها فخامة وتعظيم، لدلالتها على (المطهِّر) وهو الله عز وجل، أما (طاهرة) فلا تتوافر فيها هذه الدلالة، ويُلمَح هذا فى قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ (هود: ١٠٣)، فقد آثر صيغة اسم المفعول لما فيها من معنى الثبات والدوام[1] ، ويُستشعر ذلك إذا تأملنا قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ﴾ (التغابن : ٩).

نقل الوصف :

١- قد ينقل الوصف إلى العلمية نحو (باسم، قاسم، وائل، محمود، خالد، أشرف، أكرم، منصور، كريم، جميل، بسام،وعلام)، ومنه فى القرآن قوله تعالى : ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ (الصف : ٦)، وكذلك قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ (الشعراء : ١٤٢).

٢- ينقل الوصف إلى الإسناد فى الفاعلية، فيسد مسد الخبر مع المبتدأ المتقدم لتحمله للضمير، ومنه قوله تعالى ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (مريم : ٤٦)، وإن كان خبرًا كان الفاعل ضميرًا يعود على المبتدأ[2] ، نحو قوله تعالى ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ (البلد : ٢)، وكذلك قوله تعالى ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ (الأحزاب : ٦).

٣- وينقل الوصف عند اتصاله بـ(ال) إلى موصول وصلة فى وقت واحد، فإن عود الضمير يكون على الصلة والموصول معًا، نحو (العظيم خلقه هو محمد عليه الصلاة والسلام)[3] .

---

[1] ابن الأثير، المثل السائر، ٢/ ١٥٠.

[2] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٤٦.

[3] السابق نفسه، ص ٤٦.

٤- قد ينقل الوصف إلى الفاعلية (المصدر) نحو (قم قائمًا)،والمعنى (قم قيامًا)،ويرى"المبرد"[١] أن المصدر هنا يعرب مفعولاً مطلقًا؛لأنه إذا قال (جئت ماشيًا) فالتقدير (جئت أمشى مشيًا).

٥- وقد تتعاقب صيغ الوصف فينوب اسم الفاعل عن المفعول، كما فى قوله تعالى : ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (هود : ٤٣)، أى (لا معصوم)، وقوله تعالى : ﴿خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ (الطارق : ٦) أى (مدفوق)، وقوله : ﴿لِّسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ﴾ (الغاشية : ٩) أى (مرضى بها)، وقد يحدث الضد فيأتى اسم المفعول نيابة عن الفاعل، كما فى قوله تعالى ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾[٢] (مريم :٦١) أى (آتيًا)، وقوله تعالى : ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ (الإسراء : ٤٥)، أى (ساترًا)[٣] .

الوصف عند الأصوليين :

يعد المنهج الأصولى سابقة فى إفراد المشتقات وجعلها قسمًا قائمًا برأسه، وهو بذلك تميز على أكثر اللغويين الذين تمسكوا بالتصنيف التقليدى للكلمة وهو كونها اسمًا، فعلاً، حرفًا، كما أنه يعد سابقةً أيضًا على المناهج اللغوية الحديثة التى دعت إلى تقسيم رباعى للكلمة، وهناك من جعله سداسيًا وآخر جعله سباعيًا هى : (اسم، فعل، ضمير، ظرف، وصف، أداة وخالفه)،[٤] إلا أن مصطلح (المشتقات) عند الأصوليين قد جمع بين الوصف بأقسامه (اسما الفاعل والمفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة واسم التفضيل)، والمصدر واشتقاق الأفعال منه، وهم بذلك يؤيدون المذهب الكوفى فى كون المصدر أصل الفعل، وقد عرفوا المشتقات بقولهم : «هو رد لفظ إلى لفظ آخر لموافقته له فى حروفه الأصلية، ومناسبته فى المعنى، ولابد من تغيير بالزيادة أو النقصان (حرف أو حركة أو كليهما)» وعرفه "الأسنوى" -نقلاً عن "الميدانى" بقوله: «هو أن تجد بين اللفظين تناسبًا فى المعنى والتركيب، فترد أحدهما إلى الآخر»[٥] .

ويفهم من تعريف الأصوليين أن المشتق مقيد بشروط، منها موافقته للمشتق منه فى

---

[١] ينظر المبرد، المقتضب، ٣/ ٢٣٥ بالحاشية، ٤/ ٥٩٨ : ٥٩٩، ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٥٩.

[٢] ابن رشيق القيروانى، العمدة فى محاسن الشعر، تحقيق محمد محيى الدين [ط دار الجيل، بيروت ١٩٨١م]، ص ٢٧٩.

[٣] طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ٢/ ٥١٥.

[٤] ينظر تفصيل تلك الأقسام : د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٩ وما بعدها.

[٥] الأسنوى، شرح نهاية السول، ١/ ٦٧، عبد العلى محمد الأنصارى، فواتح الرحموت، ١/ ١٩١.

الحروف الأصلية وترتيبها، مناسبتها له فى المعنى، مع ضرورة حدوث تغير فى شكل المشتق من زيادة حرف أو حركة أو نقصانهما أو حدوثًا للزيادة أو النقصان معًا، ومن ثم تكون أركان المشتق أربعة[١] هى:

المشتق (الصيغة المشتقة)، المشتق منه (الاسم أو الفعل)، المناسبة فى الحروف الأصلية والمعنى، التغيير بالزيادة أو النقصان أو الأمرين معًا

وقد ذكر الأصوليون أقسام المشتق (مترددة بين الأسماء والأفعال) آثرنا منها ما يختص بالمقام الذى نحن بصدده، وهى الأسماء المشتقة، وهى:

أ- زيادة الحرف والحركة، نحو : (كاذب) اسم فاعل من (كذب)؛ زيدت الألف وحركة الباء.

ب- نقصان الحرف والحركة نحو : (صَبّ) من (الصبابة)؛ نقصت الألف وحركة الباء.

جـ- زيادة الحرف ونقصانه نحو : (صاهل) من (الصهيل)، اسم فاعل للدلالة على الصوت؛ زيدت الألف وحذفت الياء.

د- زيادة الحركة ونقصانها، نحو : (حَذِر) من (حَذَر)؛ حذفت فتحة الذال وزيدت الكسرة.

هـ- زيادة الحرف ونقصان الحركة، نحو : (عادٍ) اسم فاعل من (عدَّ)؛ وزيدت الألف وحذفت حركة الدال للإدغام[٢] .

و- زيادة الحرف مع زيادة الحركة ونقصانها، نحو : (موعد) من (وعد)؛ زيدت الميم وحركة العين، ونقصت فتحة الواو.

ز- زيادة الحركة مع زيادة الحرف ونقصانه، نحو : (مُكمَل) اسم مفعول من (الكمال)؛ زيدت الميم وحركتها ونقصت الألف.

ح- زيادة الحرف والحركة معًا ونقصانهما معًا، نحو (كامل) اسم فاعل من (الكمال)؛ زيدت الألف وكسرة الميم، ونقصت الألف وفتحة الميم[٣] .

ويبين صاحب فواتح الرحموت صيغتين للمشتق:

---

[١] الأسنوى، شرح نهاية السول، ١/ ٦٩.

[٢] السابق نفسه، ١/ ٧١.

[٣] السابق نفسه، ١/ ٧٢.

أولاهما: مطّردة، وهى التى تسير وفق القواعد المعروفة فى اللغـة، نحـو : (اسـم الفـاعل، واسـم المفعول...إلخ)

ثانيهما: غير مطّردة، نحو (القارورة) لاستقرار الماء فيها.

والفرق بينهما أن المعنى الأصلى إذا دخل فى التسمية فكل ما فيه المعنى يأتى فيه المشـتق فيطّرد، أو ليس داخلاً فيه أو شُرط لصحة التسمية لهذا الاسم فقط فلا يطرد[١] .

ويمكن أن نجمل بعض خصائص المشتقات عند الأصوليـين مـن خـلال استقرائنا لبعـض مؤلفاتهم، صرفية كانت أو تركيبية أو دلالية، وهى على النحو التالى:

١- اتفق الأصوليون علـى أن اسـم الفـاعل مشـتق مـن (فـاعل) يصـح منـه القيـام بـالفعل نحـو: (ضارب) من (ضرب)، وهو يدل على مباشرة الضرب حقيقة، وهذا لا يتناقض مـع قولهـم (عالم، وقادر) وصفًا لله تعالى؛ لأن هناك فرقًا وضحه الأصوليون بـين اسـم الفـاعل الـدال على الحدوث، وهو الذى يتصف بصفات الله عز وجل، الذى يستحيل منـه القيـام حقيقـةً بالفعل، فهو مجاز على الأرجح، ولهذا قـالوا: «لا يشـتق اسـم الفـاعل لشـىء والفعـل قـائم لغيره، وأما اسم المفعول فيجوز منه ذلك»[٢] .

٢- يستخدم اسم الفاعل للدلالة على الحدث ومن قام به فى زمن الحال والاستقبال بلا خلاف، فيقال: (زيد ضارب أخاه اليوم وغدًا)، أما فى إطلاقه على الماضى ففيه مذاهب، قيـل مجـاز مطلقًا وقيل حقيقة مطلقًا وقيل يحتمل الأمرين وهـو مذهـب الأسـنوى، قـال "السُبكى": «إطلاق اسم المشتق باعتبـار الحـال حقيقـة بالإجمـاع، وباعتبـار المستقبل مجاز بالإجمـاع، وإطلاقه باعتبار الماضى نحو (ضارب) لمـن صـدر منـه الضـرب وانتهـى»[٣] ، فقـال قـوم إن الإطلاق هنا حقيقى استصحابًا للإطلاق الأول، قال الجمهور لا يكـون حقيقـة إلا أن بقـى المعنى الأول أو جزؤه؛ لأنه يستحيل عقلاً أن يطلق (ضارب) على من كان ضاربًا بالأمس، أما من يقول بالجمع بين الحقيقة والمجاز فهذا تناقض؛ لأنه يستحيل أن يقال (زيدٌ قائم وزيـد ليس بقائم)، فلو صح فى الماضى لصح فى الحال؛ لأنه لا معنى لانتفائه فى زمن وثبوته فـى زمن آخر[٤] . يقول الآمدى: «لا يجوز تسمية القائم قاعدًا أو القاعد قائمًا للقعـود والقيـام، بإجماع المسلمين وأهل اللسان».

---

[١] محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ١/ ١٩١.

[٢] السابق نفسه، ١/ ١٩٥، الأسنوى، شرح نهاية السول، ١/ ٧٣.

[٣] الأسنوى، شرح نهاية السول، ١/ ٨٦.

[٤] محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ١/ ١٩٣، الأسنوى، شرح نهاية السول، ١/ ٨٨، ٨٩.

٣- يكون المشتق مسندًا نحو : (زيد مُشرِك، وزانٍ، وسارق)، وهو بذلك يُحكم به كما يُحكم عليه، نحو (السارق تقطع يديه)، فيكون المشتق مسندًا ومسندًا إليه[١] .

٤- المراد بالحال فى المشتق هو اتصافه بالحدث والتلبس بـه، وليس المراد النطق بـه، فإذا قيل (اقتلوا المشركين)، فالمعنى (اقتلوا من اتصف بالشرك وإن لم يكن وقت التكلم متصفًا بـه)؛ ومن ثم كان اسم الفاعل حقيقة فى الحال (التلبس لا النطق)[٢] .

٥- يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا كان معرفًا بـ(ال)، فيقال: (رأيت الضارب زيدًا)، فإذا كان نكرة لزم جره بالإضافة نحو : (مررت برجل ضارب زيد)، وكذلك اسم المفعول نحو : (رأيت رجلاً مضروبٍ أخيه)[٣] . هذا مذهب النحاة، أما الأصوليون فيرون أن كليهما على الحال حقيقة والاستقبال مجازًا، مشترط بكونهما محكومًا بهما نحو (زيد مشرك، قاتل، مقتول)[٤] ، فإذا كان محكومًا عليهما، فيكون إطلاقه على الأزمنة الثلاثة حقيقة، ولذلك حكم الفقهاء بوقوع الطلاق إذا قال الرجل لامرأته: «أنتِ طالق»[٥] ، مع الملاحظة بأن تكون خاصة غير عامة، شرطًا لإعمالها؛ لأن عمومها يجعلها مشتركة، ومن ثم لا تعمل لعدم التعيين؛ لكون المشترك يدل على أكثر من معنى.

٦- يرى الأصوليون أن المشتق (اسم الفاعل) يعمل فى الحال والاستقبال إذا كان مجردًا من (ال)، كما يعمل فى المضى فيرفع الفاعل وينصب الظرف ومحل الجار والمجرور اتساعًا، ويكون ذلك بإضافته إلى اسم معنوى، نحو : (هذا ضارب زيد أمس)، وعلى ذلك إذا قال رجل: (أنا قاتل زيد)[٦] ثم وُجد زيد ميتًا احتمل أن يكون مات قبل الكلام أو بعده، فإذا قال: (أنا قاتلٌ زيدًا) لم يكن إقرارًا، فإذا جر ما بعده احتمل الوقوع وعدمه.

٧- كما التفت الأصوليون إلى صلة المشتقات بعضها ببعض، فذكروا أن اسم الفاعل يشتق ممن وقع منه الحدث، واسم المفعول يدل على من وقع عليه الحدث؛ وعلى ذلك إذاحلف رجل:

---

[١] الأسنوى، شرح نهاية السول، ١/ ٩٠.

[٢] السابق نفسه، ١/ ٩١.

[٣] السابق نفسه، ١/ ٩٦.

[٤] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١٣٥، ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/ ٧٦.

[٥] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١٣٦، ١٣٧.

[٦] السابق نفسه، ص ١٤٨.

«لا آكل مُستلَذًا» يحنث بما يستلذه هو وغيره، فإذا قال «شيء لذيذ» وقع على المتكلم فقط، وإن كان الأسنوى يرى أن لفظة (مُستلَذًا) تقع وصفًا للأكل أو الآكل[١] .

٨- يعد السياق من عناصر التغيير عند الأصوليين، ولاسيما فى الألفاظ المشتركة فى الصيغة أو المعنى، ومن ذلك نجد أن (مختار) تكون اسم فاعل واسم مفعول؛ لكونها مشتقة من (افتعل) معتل الوسط بالألف، على ذلك، إذا قال رجل أسلم عن خمسة نسوة! «هذه مختارة»[٢] لإحداهن جاز أن يكون المراد نكاحها إذا توفرت القرائن الدالة على ذلك، وجاز أن يكون طلاقًا لاحتماله أيضًا، ولا يفرق بين هذا وذاك إلا بالقرائن المحتفة بالسياق.

٩- من المعروف أن (أفعل التفضيل) تستخدم بين الأمرين المشتركين فى صفة، فيزيد الأول منهما عن الثانى؛ لذلك يحكم الفقهاء على رجل قال لآخر: «يا زانٍ» فأجابه: «أنت أزنى منى» بأن هذا ليس قذفًا، إلا إذا أراد ذلك بجوابه «نعم زنيت ولكنك أزنى منى» كان قذفًا ليس غير.

١٠- يدل المشتق على الحدث بـ(مادته)، وعلى الذات بـ(هيئته)، وقد دل جزء لفظه على جزء معناه[٣] ، فكان المجموع دالاً على المجموع، وليس فيه دلالة على زمن معين، ولذلك يعد المشتق مركبًا وليس مفردًا؛ لأن المفرد يدل جزءه على جزء معناه[٤] .

وهكذا لاحظنا دقة المنهج الأصولى فى تناول المشتقات بأقسامها المختلفة، والإشارة إلى دقائق دلالية لم يلتفت إليها النحاة، بالرغم من كون عرض الأصوليين يعد مختصرًا قياسًا بعرض اللغويين، إلا أن الغرض الأساسى عند الأصوليين لم يكن دراسة المشتقات لذاتها، وإنما كانت بحكم أنها تعد الوسيلة التى يتضح بها النص اللغوى بصفة عامة، والشرعى بصفة خاصة، والتى يحكم على أساسها بتخريج كثير من المسائل الفقهية التى تعرض للناس فى معايشهم.

رابعًا : المصادر

عند اللغويين:

عرفها "ابن الحاجب" بقوله: «المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل وهو قسمان :

---

[١] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١٤٩.

[٢] السابق نفسه، ص ١٥٠، ١٥١.

[٣] محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ١/ ١٨٧.

[٤] السابق نفسه، ١/ ١٩٣.

أولهما : اسم الحدث الذى فَعَله فاعلٌ مذكور، كـ (تربًا، وجندلاً)، وهـذا لا يكـون إلا مفعـولاً مطلقًا.

ثانيهما : اسم حدث سواء أكان فَعَلَهُ فاعل أو لم يفعله، كقولـك : (ضربـت ضربًـا، وأعجبنـى الضرب) وهذا هو المصدر[١] ، وقد خلط أكثر النحاة بين المصدر واسـم المصـدر، فذكروهما على أنهما نوعان من المصدر. فقال "الرضى" : «إن من المصادر ما يوافق الفعـل اشـتقاقًا نحـو قولـه تعـالى : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (المزمـل : ٨)، وقولـه تعـالى : ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (نوح: ١٧)، ومصادر لا تتفـق وفعلهـا اشـتقاقًا نحـو : (قعد جلوسًا)»[٢] ، والملاحظ أن الأول هو ما يعرف بالمصدر، والثانى ما يعرف باسم المصدر، وقد أكد (صاحب التصريح) الفرق بينهمـا، فـأوضح أن الفـرق بـين المصـدر واسم المصدر هو «أن المصدر صادر عن فعل الإنسان، نحو "ضربًا" مـن (ضـرب زيـدٌ عمرًا) واسم المصدر هو اسم المعنى الصادر عن الإنسان أو غيره، كـ (سبحان) المسـمى به التسبيح، الذى هو صادر عن المسبح لـه، ومعنـاه الـبراءة والتنزيـه»[٣] . وقـال "ابـن الحاجب": «إن المصدر الذى له فعل يجرى عليـه كــ (الانطـلاق) فـى (انطلـق) واسـم المصدر هو اسم المعنـى، وليـس لـه فعـل يجـرى عليـه كـ (القهقـرى) فإنـه لنـوع مـن الرجـوع»، وعرفـه "أبـو حيـان" بـأن أسمـاء المصـادر «هـى أسمـاء أخـذت مـن مـواد الأحداث»[٤] ، وعلى هذا يدل المصدر على الحدث، على حين يدل اسم المصدر على الحدث أولاً بطريقة النيابة لا الأصالة. وهنـاك مـن يـرى أن اسـم المصـدر يـدل علـى الحدث المجرد دون وساطة[٥] ، ومن ثم يكون التفريق بـين (طَهـور) بـالفتح و(طُهـور) بالضم، مرده إلى السياق، فما دل على الحدث فهو مصدر، ومـا تجـرد منـه فهـو اسـم ذات، وكذلك إذا اشترك المصدر والاسم فى بناء واحد مثل (خلْق) فمرده للسـياق[٦]

---

[١] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٤ / ٥١، ٥٢.

[٢] الرضى، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ١ / ٣٠٣، المبرد، المقتضب، ٣ / ٢٠٤.

[٣] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ٢ / ٦١ بالحاشية.

[٤] أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق مصطفى النماس، رسالة دكتوراه، كلية اللغـة العربيـة - جامعـة الأزهـر، ص ١٠٤٥.

[٥] د. أحمد مختار عمر، من قضايا اللغة والنحو، [عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٤م]، ص ٢١٣.

[٦] د. وسمية عبد المحسن، أبنية المصدر فى الشعر الجاهلى، [ط مطبعة جامعة الكويت، ١٩٨٤م]، ص ٣٩.

ويشتمل المصدر على : (المصدر الصريح) وهو الحدث المطلق دون تقيد بزمان، يقول "سيبويه" «واعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذى أخذ منه، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث. ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب»[١] . و(المصدر الميمى)، وقد عرفه "المبرد" بقوله : «إن من المصادر ما تلحقها الميم فى أولها زائدة؛ لأن المصدر مفعول، فإذا كان كذلك جرى مجرى المصدر الذى لا ميم فيه فى الإعمال وغيره، وذلك كقولك : (ضربته مضربًا : أى ضربًا)[٢] ، ويقرر النحاة أن زيادة الميم هنا قياسية وهى لغير المفاعلة[٣] ، و(اسم المرة) وهو «تقييد الحدث بمرة واحدة فقط نحو (قتل قَتْلَة، وضرب ضرْبة)»[٤] ، وقال "سيبويه" : «إن أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدًا على فَعْلَةٍ[٥] ، و(اسم الهيئة) ومفهومه وصف الحدث وتحديد نوعه، ويكون بكسر الفاء فى (فِعْلَة) بكسر الفاء نحو : ضِرْبَةً وقِتْلَةً[٦] ، و(المصدر الصناعى) وقد عرفه "الفراء" وإن لم ينص على تسميته، قال : «فيما جاءك من مصدر لاسم موضوع فلك فيه الفُعول والفُعولية، وأن تجعله منسوبًا على صورة الاسم،ومن ذلك أن تقول : عبدًا بين العبودية والعبودة والعبدية»[٧] ، وسنعرض للقرائن الصرفية والتركيبية والدلالية التى تميزها عن غيرها من أقسام الكلم.

١ـ القرائن الصرفية :

١- أكثر المصادر شيوعًا هى (الثلاثى)، لاعتمادها على ثلاثة أحرف (صدر - حشو - عَجُز)، ولا يوجد أقل من ذلك، وهو يبدأ بمتحرك وينتهى بساكن وفارق وهو عين الفعل، وله ستة أوزان، ويقبل أحرف الزيادة، ويكتسب معانى جديدة من الصيغة والزيادة معًا[٨] ، وهى سماعية نحو :

---

[١] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ١ / ٣٤، د. وسمية عبد المحسن، أبنية المصدر، ص ٣٥.

[٢] المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ٢ / ١١٨.

[٣] ابن هشام، شذور الذهب، تحقيق محيى الدين عبد الحميد، ص ٤١٠.

[٤] د. خديجة الحديثى، أبنية الصرف، [مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٥م]، ص ٢٢٤.

[٥] سيبويه، الكتاب، ٤ / ٤٥.

[٦] الرضى، شرح الشافية، ١ / ١٧٨، ١٨٠.

[٧] الفراء، معانى القرآن، ٣ / ١٣٧.

[٨] ابن جنى، الخصائص، ١ / ٥٥، ٥٦، ٦١، الصبان فى حاشيته، ٤ / ٢٣٩، ٢٤٠.

أ- أغلب الأفعال الثلاثية اللازمة يكون مصدرها على وزن (فَعَلَ) مثل : (تعب تعبًا، أسف أسفًا، وجَع وجعًا).

ب- وأغلب الأفعال الثلاثية المفتوحة العين وهى صحيحة، يكون مصدرها على وزن (فُعُول) مثل : (قعد قُعُودًا)، (سجد سُجُودًا)، و(دخل دخولاً).

جـ- أغلب الأفعال الثلاثية معتلة العين يكون مصدرها على وزن (فَعْلاً) أو (فِعَال) مثل (صام صومًا وصيامًا، قام قيامًا).

د- أغلب الأفعال الثلاثية اللازمة المضمومة العين يكون مصدرها على وزن (فَعَالة أو فُعُولة) مثل: (ملُح ملاحة، ظرُف ظرافة، شجُع شجاعة، سهُل سهُولة)، ومهما يكن من أمر، فإن مصدر الثلاثى سماعى؛ ومن ثم يحتاج إلى الرجوع للمعاجم وكتب اللغة[١] .

أما (المصادر غير الثلاثية) فهى قياسية، ويُرجَع فيها إلى المطولات الصرفية، وهى إما رباعية مجردة، فيكون مصدرها على وزن (فعلل)، وإما ثلاثية مزيدة بحرف، وهو إما الهمزة فى أوله أو ألف بعد فائه أو التضعيف فى عينه[٢] ، كذلك المصدر الخماسى والسداسى يكون على زنة الفعل مع ضم الحرف الذى قبل الأخير وكسره، إذا كان الفعل معتلاً كـ (تدحرج تدحرُجًا، وتحدى تحدّيا). ويكون مع (انفعل وافتعل) بكسر الثالث وإضافة ألف قبل الآخر[٣] كـ (انفجر انفجارًا، افتتح افتتاحًا، استخرج استخراجا).

٢- يصاغ المصدر الميمى بزيادة (ميم) من الثلاثى المجرد، وفى صوغه من المزيد يشترك معه اسم المفعول واسما الزمان والمكان فى الأفعال غير الثلاثية المعتل منها خاصة[٤]، نحو (مُقال، مُباع) لأنه فى وزن (أقال، أباع) فالميم بمثابة الهمزة فى أوله والميمى منه يكون على (مُقال، مُراد)[٥] .

٣- أما اسما المرّة والهيئة فتختص بهما اللغة العربية دون غيرها من الساميات، والبناءان (فَعْلة، فِعْلَة)[٦] :

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٤ / ٤ : ١٦، د. عبده الراجحى، التطبيق الصرفى، ص ٦٨.

[٢] الرضى، شرح الشافية، ١ / ١٦٤ : ١٦٨.

[٣] د. عبده الراجحى، التطبيق الصرفى، ص ٧٠ - ٧١.

[٤] الرضى، شرح الشافية، ١ / ١٧٠.

[٥] المبرد، المقتضب، ١ / ٢٤٥، ٢٤٦.

[٦] برجشتراسر، التطور النحوى [القاهرة، ١٩٣٩م]، ص ٥٣.

أ- ويصاغ اسم المرة من المصدر مباشرة، أو بعد تغير داخلى بعد إضافة التاء، أو الاتكاء على السياق فيما تدخل التاء فى بنيته الأصلية. ومنه : (فَرِح - فَرحة)، وهذه التاء ليست قياسية، فلا تقول فهم فهمة ولا علم عَلْمَة[١] ، ويصاغ من الأجوف الثلاثى فنقول : (أقام إقامة واستكان استكانة) كما يصاغ من الرباعى نحو : (زلزل زلزلة)، ولابد من قرينة فى السياق أو الوصف بواحدة، أما إذا جاءت على القياس فلا يلزمها القرينة[٢] .

ب- ويصاغ اسم الهيئة من الثلاثى، ومنه أبنية قياسية بكسر الفاء فى (فِعْلَة) ويستعان بالسياق للدلالة على الهيئة نحو : (مِشْية وجِلْسَة)، ويرى أكثر النحاة أن الهيئة لا يصاغ إلا من الثلاثى المجرد، المتصرف، المقام على (فَعَل)، تقول : (هو حسن الرِكبة والجِلسة)[٣] ، قياسًا مطردًا، (وإن كان السيوطى يجوِّز صوغه من غير الثلاثى) فيقول : «ولا تكون الهيئة من غيره أى غير الثلاثى وهو الرباعى والمزيد غالبًا»[٤] . فكلمة (غالبًا) تدل على أنه قد يأتى من غير الثلاثى، وإن كان قليلاً مثل : (أناخ إناخة).

٤- أما (المصدر الصناعى) فيأتى من كل اسم أو صفة مضافًا إليها اللاحقة (باء النسب + تاء التأنيث) نحو : (قومية وعالمية)، وهو يصاغ من المتصرف وكذلك الجامد، ويأتى على فعولة وفاعلة[٥] .

٥- المصدر يدل على زمن، إلا أنه زمن صرفى غير نحوى، على رأى من يقول إن المصدر مرتبط بالزمن، لأنه حدث، والحدث لابد له من زمن، إلا أن هذا الزمن ليس زمنًا نحويًا[٦] .

٦- ولابد من قرائن سياقية للفرق بين الصيغ المتشابهة فى البنية، كاتفاق المصدر واسمى المكان والزمان واسم المفعول، تكون جميعًا بزيادة الميم فى أولها[٧] ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكًا﴾ (المؤمنون : ٢٩)، وقوله تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ (هود : ٤١).

---

[١] الصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى، ٢ / ٣١٠.

[٢] السيوطى، الهمع، ٢ /١٦٢،وهناك أمثلة جاءت على غير القاعدة نحو فِعلة كـ حِجة وفُعلة كـ رُؤية،سيبويه، الكتاب، ٤ / ٤٥.

[٣] أبو حيان التوحيدى، ارتشاف الضرب، ص ١٢٨.

[٤] السيوطى، الهمع، ٢ / ١٦٨، وهناك صيغ للهيئة سماعية لا يقاس عليها نحو : (عِمّة - نِقْبة - خِمْرة).

[٥] د. وسمية عبد المحسن، أبنية الصرف فى الشعر الجاهلى، ص ٣١٤، ٣١٥.

[٦] السابق نفسه، ص ٦٢.

[٧] المبرد، المقتضب، ١ / ٢٤٦.

٢- القرائن التركيبية :

أ- يعمل المصدر على كل حال، سواء أكان ماضيًا أم حاضرًا أم مستقبلاً، وكان عمله لما فيه من حروف الفعل،وتقديره بـ (أنْ وما بعده من الفعل)،وهذا المعنى موجود فى كل الأزمنة[1] .

ب- كما يعمل المصدر عمل فعله، فى التعدى واللزوم إن كان يحل محله فعلٌ ما، مع (ما) المصدرية في الماضى أو المستقبل، نحو (عجبت من ضربك زيدًا أمس)، والثانى (يعجبنى ضربك زيدًا غدًا)، والتقدير (أن ضربته أمس، وأن تضربه غدًا)، و(إما) مع (ما) المصدرية فى الحال نحو: (يعجبنى ضربك زيدًا الآن)، أى ما تضربه الآن، ويُشترط لذلك شروط هى: (ألا يكون مصغرًا، ألا يكون مضمرًا، ألا يكون محدودًا، ألا يكون موصوفًا، ألا يكون محذوفًا، ألا يكون مفصولاً لأن معموله بأجنبى، وألا يكون مؤخرًا عن معموله)[2] .

جـ- يضاف المصدر إلى فاعله ويتعدى إلى مفعوله[3] ، وله معانٍ خاصة، يتفق فى ذلك المصدر الصريح والمصدر الميمى، أما اسما المرّة والهيئة، فهما يدلان على حدوث الفعل مرة واحد، وهيئته، والمصدر الصناعى يأتى اسمًا كـ (عالمية)، ووصفًا كـ (عبودية).

د- قد يخبر بالمصدر، فيقوم مقام الاسم فى الرفع والخفض، بشرط ألا يكون لازم النصب، فتقول (سرت بزيد سيرًا)، فلك فى (سيرًا) أن تنعته، أو تصيِّره معرفة، أو تفرده، أو تثنِّيه، فتقول (سرت بزيد سيرًا شديدًا) أو (سيرة واحدة، أو سيرتين، أو السير الذى تعلمه)، فإن أوقعت فيه الفائدة فالباب فيه التصرف، وتقول : (سير بزيدٍ سيرٌ شديدٌ وسير بزيد سَيْرتان)[4] .

٣ـ القرائن الدلالية :

أ- ذكر الصرفيون أن المصدر الثلاثى غير قياسى، أى أنه لا تحكمه قاعدة عامة، وإنما الأغلب فيه السماع، غير أن الصرفيين حاولوا أن يضعوا بعض الضوابط الدلالية التى تنطبق على فصائل معينة من الأفعال الثلاثية وهى :

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ٦ / ٦٧.

[2] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح لابن هشام، ٢ /٦٢-٦٣،د.محمد حماسة عبد اللطيف،النحو والدلالة،ص ١٣٠.

[3] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٤٤.

[4] المبرد، المقتضب، ٣ / ١٠٣، ١٠٤.

- أغلب الأفعال الدالة على حرفة يكون مصدرها على وزن (فِعَالة) نحو : (زرع زراعة، تجر تجارةً، صنع صناعةً، سفر سفارةً)[١] .
- أغلب الأفعال الدالة على تقلب واضطراب يكون مصدرها على وزن (فَعَلاَن) نحو : (غلى غليانًا، فار فورانًا، طار طيرانًا).
- أغلب الأفعال الدالة على المرض يكون مصدرها على وزن (فُعَال)، مثل : (سعل سُعالاً، صدع صُداعًا، عطس عُطاسًا، زكم زكامًا، هزل هزالاً).
- أغلب الأفعال الدالة على صوت يكون مصدرها على وزن (فُعَال) و(فَعيل)، نحو : (عوى عواءً، صرخ صراخًا، صهل صهيلاً، زئر زئيرًا).
- أغلب الأفعال الدالة على لون يكون مصدرها على وزن (فُعلة)، نحو : (حَمِرَ حُمْرةً، زَرِق زُرْقةً، خَضِر خُضرةً).
- أغلب الأفعال الدالة على عيب يكون مصدرها على وزن (فَعَل)، مثل : (عَرَجَ عَرَجًا، عَوَر عَوَرًا، حَولَ حَولاً).
- أغلب الأفعال الدالة على معالجة يكون مصدرها على وزن (فُعُول)، مثل : (قدِم قدومًا، وصَعَد صُعودًا، لصق لصوقًا).
- أغلب الأفعال الدالة على معنى ثابت يكون مصدرها على وزن (فُعُولة)، مثل : (ملح ملوحة، يَبس يُبوسه).

ب- يدل (المصدر الميمى) على ما يدل عليه المصدر العادى، غير أنه يبدأ بميم زائدة، وهو قياسى[٢] .

جـ- يدل (اسما المرة والهيئة) على مطلق الحدث، فـ (فَعْلَة) تدل على حدوث الفعل مرة واحدة، (فِعْلَه) تدل على هيئة حدوث الفعل، كـ (جِلْسَة) و(مِشْيَه)[٣] . ولابد من قرينة وصفية أو حالية تدل على المرة، نحو رحمتُه رحمة واحدة، ورغبت إليه رغبة واحدة[٤] ، وقد يؤثر السياق فيدل على المرة دون الوصف، أو دلالة الحال كأن تقول (تقدمت إلى الجوازات

---

[١] الرضى، شرح الشافية، ١ / ١٥٣ - ١٦٣، د. عبده الراجحى، التطبيق الصرفى، ص ٦٦، ٦٧.

[٢] المبرد، المقتضب، ١ / ٢٤٥، ٢٤٦.

[٣] الرضى، شرح الشافية، ١ / ١٥٢، د. وسمية عبد المحسن، أبنية المصدر فى الشعر الجاهلى، ص ٢٨٩.

[٤] الرضى، شرح الكافية، ١ / ١٧٩، السيوطى، الهمع، ٢ / ١٦٨.

بطلب إقامة لهذا العام)، ويظهر ذلك بوضوح فى الشعر[١] ؛ ومن ثم تكون (التاء) مورفيمًا دالاً على حدوث الفعل مرة واحدة، فإذا فقدت كلمة (واحدة)، كان المعول على السياق.

وقد خولف بين اسمى المرة والهيئة فى الصيغة؛ لكون كلٍّ منهما لحقتها التاء؛ فلذلك لجأت اللغة إلى اختلاف الصيغة بين الفتح والكسر، فالأولى لـ (المرّة)، والثانية لـ (الهيئة)[٢] .

د- دلالة (المصدر الصناعى) على النسبة، كأن تقول : عبودية وجبرية، ووظيفة اللاحقة (ياء النسب وتاء التأنيث) إذا دخلت على الصفة تكسبها المصدرية، وإذا دخلت على المصدر تكون مؤكدة للمبالغة فى المصدر[٣] ؛ ومن ثم فهو يدل على الاتصاف بالخصائص الموجودة فى هذه الأسماء[٤] .

هـ- تدل أكثر المصادر على دلالة الإنشاء،نحو قولهم (سقيًا لك ورَعيًا)[٥] ، والمعنى سقاك الله سقيًا ورعاك رعيًا، ومنه مرحبًا وأهلاً وسهلاً، فهو فى موضع قولهم : (رحُبت بلادك رحبًا) وأهلت أهلاً، فمعناه الدعاء، ومنه (حِجْرًا) أى حرامًا لقوله تعالى : ﴿حِجْرًا مَحْجُورًا﴾ (الفرقان: ٢٢) أى حرامًا محرمًا.

نقل المصدر :

١- قد ينقل المصدر إلى العَلَمية نحو : (فضل - أمل - سعد - حنان)، ومنه قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ (الأحزاب : ٣٧).

٢- قد ينقل المصدر إلى الوصفية؛ ولذلك قال النحاة : «إن الحال وصف لصاحب الحال فى المعنى، وهذا يجعل الحال أحد الأوصاف الخمسة التى عرضنا لها فى موضعها، وهذا هو الغالب؛ ومن ثم إذا أتى الحال مصدرًا، فهو قد نقل إلى الوصفية، يقول "المبرد" : «واعلم أن من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال وتغنى غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأن الحال لا يكون مُعرَّفًا، نحو قولك : (جئتك مشيًا)، وقد أغنى مغنى قولك (جئتك

---

[١] د. وسمية عبد المحسن، أبنية المصدر فى الشعر الجاهلى، ص ٢٩٤، ٢٩٦.

[٢] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ٢ / ٧٧.

[٣] د. وسمية عبد المحسن، أبنية المصدر فى الشعر الجاهلى، ص ٤١٣.

[٤] د. عبده الراجحى، التطبيق الصرفى، ص ٧٣.

[٥] المبرد، المقتضب، ٣ / ٢١٧.

ماشيًا)»[١] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ (البقرة : ٢٦٠)، والتقدير يـأتينك ساعيات، ومنه قوله تعالى : ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الكهـف : ٧٩) أى غاصبًا، وقد يرد الضد عندما تأتى أوصاف علـى صيغـة المصـدر[٢] نحـو : (العافيـة مـن المعافاه، والباقية من البقاء، والفاضلة من الفضل، والكاذبة من الكذب)، ومنه قوله تعـالى : ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ (الواقعة : ٢) وقد يرد على اسم المفعول نحو : (الميسور والمعسور فـى اليسر والعسر)، (والموضوع والمرفوع فى السير).

٣- قد ينقل المصدر إلى الظرفية، فيكون ظرفًـا متصرفًـا، ومنـه قولـه تعـالى : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا﴾ (الأنعام : ٣١) ومنه قوله تعالى : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾ (الطور : ٤٩). ومنه قولهم : (آتيك طلوع الشمس)، وكذلك (مـا رأيتك قط)، وهى متفرعة عن الإضافة.

٤- قد ينقل المصدر إلى الإنشاء، فيكون للدعـاء[٣] ، نحـو قولـه تعـالى : ﴿فَبُعْدًا لِلْقَوْمِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون : ٤٤)، ومنه قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ (محمـد : ٨)، وقد يكون مضافًا، كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (محمـد : ٤)، أى اضربوا الرقاب، وقد يكون المصدر جملة مقول القول، كما فى قوله تعـالى : ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[٤] (هود : ٦٩)، كان السلام الأول تحية، والثانى ردًّا من إبراهيم للتحية.

٥- قد يتبادل المصدر الوظيفة مع الفعل، فيأتى كل منهما موضع الآخر فـى وقـت واحـد، نحـو قوله تعالى : ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾[٥] (الممتحنة : ١٠)، والتقدير : لا هُنَّ يحللن

---

[١] المبرد، المقتضب، ٣ / ٢٣٤ بالحاشية، د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٤٤.

[٢] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٥٢.

[٣] د. تمام حسان، البيان، ص ٤٥.

[٤] د. تمام حسان، البيان، ص ٤٦.

[٥] د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٨١.

لهم ولا هم يحلُّون لهن، وينقل المصدر إلى الفعل عند كثرة الاستعمال، كقول النحاة : «من المصادر ما يكثر استعماله فيكون بدلاً من فعله، كقولك : (حمدًا وشكرًا ولا كفرًا ولا عجبًا)»[١] ، فينصب على إضمار الفعل، فيكون المعنى أحمد حمدًا، وأشكر شكرًا، وأعجب عجبًا، فقد اختزل الفعل لنيابة المصدر عنه، ويجب حذفه مع الأمر[٢]، كما فى قوله تعالى : ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (محمد : ٤).

المصادر عند الأصوليين :

تميز تناول الأصوليين للمصدر باهتمام بالغ؛ لكون المصدر عندهم يعد أصل المشتقات جميعها، فهو مادة الحدث للأسماء و الأفعال والصفات؛ لكونها الصيغ المتصرفة، ويسمونه (باسم الفعل)[٣] ، فيقولون إن (ضارب، مضروب، ضراب) مشتقات من (الضرب)، وهم بذلك يؤيدون المذهب البصرى، على حين يرى الكوفيون أن (الفعل) هو أصل المشتقات جميعًا[٤] ، (وهى مسألة خلافية يرجع إليها فى مظانّها).

والمصدر قسمان :

أولهما : مصدر صريح، وهو اسم الحدث الجارى على الفعل، سواء أكان فعلهُ فاعل، أو لم يفعله، نحو : (ضربت ضربًا، وأعجبنى الضرب)[٥] .

ثانيهما : مصدر مؤول وهو المصدر المنسبك من (أنْ والفعل)، إذا أريد به المضى والاستقبال، و(ما والفعل) إذا أريد به الحال، ومنهم من رأى أنه لا خلاف بين (أنْ والفعل)، و(ما والفعل) فى الحال والاستقبال، هذا مذهب اللغويين[٦] ، أما الأصوليون فيرون أن (أنْ والفعل) للاستقبال فقط، و(ما والفعل) فى المضى والحال، ويُؤيد ذلك أنَّ (أنْ) تخلص الفعل للاستقبال، و(ما،أن) تخلِّصان الفعل للمضى، أما (ما) فتخلص الفعل للحال[٧] .

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١ / ٣١٨، ٣١٩.

[٢] المبرد، المقتضب، ٣ / ٢٢٦، ٢٢٧.

[٣] الآمدى، الإحكام فىأصول الأحكام، ١ / ٥٣.

[٤] الأسنوى، شرح نهاية السول، ١ / ٦٨، ٦٩.

[٥] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٤ / ٥١، ٥٢.

[٦] سيبويه، الكتاب، ١ / ١٨٩، ابن يعيش، شرح المفصل، ٧ / ١٥.

[٧] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١٦١، ١٦٢.

وبين الأصوليون الفرق بين صيغتى المصدر (الصريح، المؤول) بأن المصدر الصريح لا دليل فيه على الوقوع والتحقق، على حين يدل المؤول على ذلك[١] ، وعلى ذلك إذا قال رجل : «أوصيت لك بأن تسكن الدار» فهو إباحة للتمليك، وإذا قال (بسكناها) كان تمليكًا، وكذلك إذا قال : «وكلتك بأن تبيع هذا» فليس له التوكيل، أما (ببيعه) فهو جائز.

ويمكن أن نرصد بعض ملامح المصادر عند الأصوليين، ومدى تأثير ذلك فى تخريج المسائل الفقهية :

١- قالوا بحذف المصدر ونيابة صفته عنه، نحو : (ضربته شديدًا) أى ضربًا شديدًا، وعلى ذلك حكموا على من قال : «أنتِ واحدةٌ» ونوى الطلاق ثلاثًا وقع ذلك، على تقدير (أنتِ متوحدةٌ ومتفرِّدةٌ) عن باقى الأزواج، أما إذا نصب كلمة (واحدة)، كان التقدير (أنتِ مطلقة طلقةً واحدةً) أو (أنتِ طالق طلقة واحدة)، فحذف المصدر وأقيمت الصفة مقامه، فإذا فُقِدت القرينة بموت الشخص حمل على النصب[٢] .

٢- اتفق اللغويون والأصوليون فى كون المصدر قد يقع موقع الأمر، نحو : ضربًا أى (اضرب زيدًا) ومنه قوله تعالى : ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ (محمد : ٤) أى اضربوها[٣] ، إلا أن الأصوليين بنوا على ذلك الحكم بالعتق[٤] ، إذا قال رجل لعبده : «إذا دخل دارى فإعتاق»، أى اعتقه، فهو أمر واجب التنفيذ بالعتق.

٣- لصيغ المصادر المختصة بالتشريك دلالة معينة، نحو (تفاعلٌ) و(تخاصُم) فهى لا تقع إلا بين اثنين، على ذلك حكم الفقهاء بعدم جواز التضامن بين شخصين اشتريا سلعة بألف إلى شهرٍ مثلاً، فلا يصح العقد؛ لكون كُلٌّ منهما يحتاج إلى من يضمنه، ولا يكون مُشتريًا[٥] .

٤- يعمل المصدر عمل غيره، فيكون مسندًا ومسندًا إليه، ومن ذلك حكم الفقهاء على من كان حالفًا بقوله : «لا البس من غزلها»، شمل اليمين كل ما كان مغزولاً فى الماضى وما يغزل فى المستقبل؛ لأن المصدر هنا عَمل عمل (اسم المفعول)، فصدق على المضى والاستقبال[٦]

---

[١] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١٦١، ١٦٢.

[٢] السابق نفسه، ص ١٦٣، ١٦٤.

[٣] سيبويه، الكتاب، ١ / ٣١٨.

[٤] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١٦٦.

[٥] السابق نفسه، ص ٢٧٠.

[٦] السابق نفسه، ص ٢٦١، ٢٦٢.

هكذا اتسم تناول الأصوليين (للمصدر) بالإيجاز والاختصار، قياسًا بتناول اللغويين؛ وذلك لاختلاف هدف كُلٍّ منهم من الدراسة، فاللغويون يدرسون المصادر على أنهاجزء من جنس الاسم، وإن كان بعض الباحثين آثر جعلها قسمًا مستقلاً بنفسه، وهذا ما نُرَجِّحه، أما الأصوليون فجعلوها وسيلة لغاية أَسْمَى هى فهم النص الشرعى وتخريج المسائل الفقهية؛ لذلك رأيناهم لا يضيفون كثيرًا إلى خصائص المصدر وأقسامه وشروط إعماله، وإن كانوا قد تميزوا باستنباط الأصول الفقهية من قواعد اللغة، وخرَّجوا على أساسها كثيرًا من الأحكام الشرعية، التى هى هدف الأصولى وغايته.

٢ - قرينة الأداة

١- عند اللغويين :

الأداة[١] مبنى تقسيمى يؤدى معنى التعليق، والعلامة التى تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة[٢]، ويتأتى ذلك إما من الأدوات العاملة التى تؤثر فى مدخولها، وعددها ثمانية وثلاثون حرفًا، ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهى : (إن وأخواتها)، وأربعة تنصب الفعل بنفسها وهى (أنْ، لن، كى وإذن)، وخمسة تنصب نيابةً وهى : (الفاء، الواو، أو، لام كى والجحود وحتى)، وثمانية عشر تجر الاسم، وخمسة تجزم الفعل. وأما غير العاملة وهى نيف وستون حرفًا، منها ستة غير حرف ابتداء، وهى (إنما، كأنما وأخواتها)، وعشرة للعطف، وأربعة للمضارعة، وأربعة للإعراب، وأربعة تختص بالفعل، وثلاثة للاستفهام، وثلاثة للتأنيث، وحرفان للتأكيد، وحرفان للتعريف، وحرف للتنكير، وحرفا النسبة، وحروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفة، وهى (ما، لا)، وحروف النداء.

وقد أجمل "ابن الدهّان" ما فصله "الأندلسى"، وقسمها من حيث الإعمال إلى ستة أقسام : الأول : ما يعمل فى اللفظ والمعنى، نحو : (ليت زيدًا قائمٌ)، الثانى : ما يعمل فى اللفظ ولا يعمل فى المعنى، نحو : (ما جاءنى من أحدٍ)، الثالث : ما يعمل فى المعنى ولا يعمل فى اللفظ، نحو : (هل زيد قائم)، الرابع : ما يعمل فى اللفظ والمعنى ولا يعمل فى الحكْم، نحو : (لا أبا لزيد)، الخامس : ما لا يعمل فى اللفظ ولا المعنى دائمًا، ويعمل فى الحكُم، نحو : (علمت لزيد منطلق)، السادس : ما لا يعمل فى اللفظ ولا المعنى ولا الحكم، نحو قوله تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[٣] (آل عمران : ١٥٩).

ويمكن أن نقسم الأدوات من حيث الرتبة إلى قسمين :

أحدهما : أدوات داخلة على الجملة ورتبتها الصدارة، مثل (النواسخ وأدوات النفى والتأكيد والاستفهام والنهى والترجى والتخصيص والقسم والشرط والتعجب والنداء).

وثانيهما : الأدوات الداخلة على المفردات، ورتبتها التقدم، مثل (حروف الجر، العطف، الاستثناء، التنكير، التحقيق، التعجب، التقليل، الابتداء، النواصب والجوازم لفعل واحد)

---

[١] آثرت مصطلح الأداة؛ لكونه يشمل الحرف والاسم.

[٢] السيوطى، الأشباه والنظائر، تحقيق د. طه عبد الرؤوف سعد [ط الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م]، ٢ / ١٣.

[٣] السابق نفسه، ٢ / ١٤.

وسنعرض لكل قسم على حدة ودوره كقرينة فى توضيح معنى العناصر الداخلة عليه، وكل أداة من هذه الأدوات تطلب ضمائمها الخاصة؛ فتكون قرينة متعددة الوظيفة والدلالة، وتظهر الوظيفة من معناها فى ذاته، كما تظهر الدلالة من ضمائمها التى تلزمها؛ ومن ثَمَّ فهى قرينة لفظية مهمة، ونُدَلِّل على ذلك بالفرق بين (غنَّيْتُ زيدًا أغنيةً)، و(غنَّيت وزيدًا أغنية)، فبالرغم من وحدة العلامة فى (زيداً) وهى النصب وتأخر الرتبة، إلا أنهما لم يوضحا الفرق بينهما، فعملت (الواو) على إظهار المعية فى الثانية، فكانت قرينة للتفريق بين الكلمتين، فهى فى الأولى مفعول به، وفى الثانية مفعولٌ معه، وهذا ما يمكن أن نقوله فى الفرق بين البدل والاستثناء فى قولهم : (حييت القوم زيدًا) و(حييت القوم إلا زيد)، وكذلك الفرق بين النفى والقصر فى : (ما قام زيد) و(ما قام إلا زيد)، ولا يُظْهِر هذا إلا الأداة[١] .

أولاً : الأدوات الداخلة على الجمل ورتبتها الصدارة :

١- النواسخ :

ويُعنَى بها الحروف الناسخة التى تختص بالجمل الاسمية مثل : (إن وأخواتها) و(لا) النافية للجنس. وإنما عملت فى الأسماء لشبهها بالأفعال المتعدية[٢] وهى (إنّ، أنّ) وتفيدان التوكيد، و(لكن) تفيد الاستدراك، (لعل) تفيد الترجى، (ليت) تفيد التمنى، (كأن) تفيد التشبيه[٣] . فقد ذكروا مواضع يكسر فيها همزة إن وأخرى تفتح فيها الهمزة، كما اشترطوا فى (لكن) أن تُسْبَقَ بنفى، نحو : (ما جاء زيدٌ لكن عمراً جاء)[٤] و(كأن) للتشبيه، نحو : (وكأن أخاك الأسدُ) و(لعل) للتوقع المرجو أو المخوف، نحو : (لعل زيدًا يأتنى ولعل العدوَّ يدركنى)، و(ليت) للتمنى، نحو : (ليت زيدًا أتانا)[٥] .

تتسم هذه النواسخ بالقرائن الآتية :

---

[١] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٥.

[٢] ذكر النحاة أن النواسخ الحرفية حُملت على الأفعال المتعدية؛ لكونها تلزم معمولين، تقدم فيها المفعول على الفاعل، كما أنها تفيد التأكيد بالنسبة، والنسبة لا تكون إلا بين شيئين، ينظر الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق مازن المبارك [بيروت، ١٩٨٦م]، ص ٦٤، وشرح ألفية بن معطى، ٢ / ٩٠٩.

[٣] المبرد، المقتضب، ٤ / ١٠٧.

[٤] وأجاز المبرد أن يستدرك بها بعد المثبت كأن تقول (جاء زيدٌ) فتقول (لكن عمرًا لم يأتِ)، السابق نفسه، ٤ / ١٠٧.

[٥] السابق نفسه، ٤ / ١٠٨ : ١٠٩.

١- تلزم معمولين أولهما (المبتدأ) ويسمى اسمها وثانيهما (الخبر) ويسمى خبرها، ولا يستغنى فى الغالب عن أحدهما وهى مثل (كان) إلا أنها معكوسة العمل[١] .

٢- يجب تقدم اسمها وتأخر خبرها إلا إذا كان شبه جملة، فيجوز تقدمه مع القرائن الموضحة للمعنى، وكذلك معمول الخبر فيجوز أن تقول (إن عندك زيدًا مقيم)، (إن فيك عَمْرًا راغبًا)[٢] .

٣- يجب اقتران خبر (إن) المكسورة باللام المزحلقة، وما ورد مع غيرها فهو مؤول على الزيادة[٣] .

٤- تلزم هذه الأدوات الصدارة على الجملة الاسمية ماعدا (لكن) فهى يستدرك بها فى وسط الجملة، وإذا لحقت (ما) الزائدة هذه الحروف بَطُل عملها؛ لزوال اختصاصها بالأسماء وتهيئتها للعمل فى الأفعال، وجاز عمل (ليتما) لبقاء اختصاصها بالأسماء[٤] ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ (الأنبياء : ١٠٨).

أما (لا) النافية للجنس فهى تعمل عمل (إن) وأخواتها بشروط ثلاثة هى : أحدها أن يكون معمولاها نكرتين؛ لأنها مضمنة معنى (مِنْ) ظاهرة أو مقدرة، وهى لا تدخل إلا على النكرة، وثانيها ألا يُفصل بينها وبين اسمها مطلقًا؛ لأنها فرع (إن) التى لا يُفصل بينها وبين معموليها، وثالثها أن لا تتكرر؛ لأن تكرارها يكون جوابًا على سؤال مقدر[٥] . وأضاف الصبان[٦] : ألا يدخل عليها جار، وشذ إعمالها زائدة.

٢ـ أدوات الجزم :

وتنقسم إلى أدوات تجزم فعلاً واحدًا، وسوف نعرض لها ضمن الأدوات الداخلة على المفردات ورتبتها التقديم[٧] .

---

[١] الأشمونى، فى شرحه على ألفية بن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ١ / ١٣٥.

[٢] السابق نفسه ١ / ١٣٦.

[٣] السابق نفسه، ١ / ١٤١.

[٤] السابق نفسه، ١ / ١٤٢ : ١٤٣.

[٥] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ٢ / ٩٣٧.

[٦] الصبان، فى حاشيته على ألفية ابن مالك، ٢ / ٤.

[٧] ينظر جوازم المضارع، ص ١٨٦.

وأدوات تجزم فعلين هى : (إنْ، مَنْ، ما، مهما، متى، أيان، أين، إذ ما، حيثما، وأنّى)[١] .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ (البقرة : ٢٨٤)، ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ (الأعراف : ٢٠٠) نحو : ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (النساء : ١٢٣)، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ (البقرة:١٩٧)، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف : ١٣٢)،﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء : ١١٠).

وتتسم بالقرائن الآتية :

١- منها ما هو حرف باتفاق، نحو : (إذ ما وإنْ) ومنها ما هو حرف على الأصح : (مهما) والباقى منها أسماء (مَنْ، ما، متى، أى، أيان، أين، أنّى وحيثما)[٢] .

٢- منها ما أصله ظرف مكان مثل : (أين، أنّى،وحيثما) وهى لعموم الأمكنة، وما أصله ظرف زمان (متى، أيان) ومنه ما ليس بظرف مثل : (من، ما،ومهما).

٣- منها ما لا يعمل إلا إذا اقترن بـ (ما) مثل : (إذ، حيث) والباقى لا يقترن بها[٣] .

٤- تلزم هذه الأدوات الصدارة فلا يتقدم عليها معمولاها وهما فعل الشرط وجوابه[٤] .

٥- تلزم هذه الأدوات (الفاء) مع جملة الجواب التى لا يصح أن تكون جملة الشرط مثل الجملة الاسمية والطلبية والمقترنة بـ (قد أو السين أو سوف أو ما أو لن أو التى فعلها جامد)[٥] .

وقد تحذف هذه الفاء اعتمادًا على قرينة السياق، كما فى قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام : ١٢١)، والتقدير : فإنكم، ومنه قول الشاعر[٦] :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ ا للهُ يَشْكُرُه   والخيرُ بالخيرِ عِندَ ا للهِ مَثَلانِ

والتقدير فا لله يشكره

---

[١] الصبان، فى حاشيته، ٤ / ٨ : ١١، الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٨١.

[٢] الأشمونى، فى شرحه على ألفية ابن مالك، ٢ / ٥٨٠.

[٣] السابق نفسه، ٢ / ٥٨٢.

[٤] السابق نفسه، ٢ / ٥٨٤.

[٥] السابق نفسه، ٢ / ٥٨٧.

[٦] البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت وقيل لكعب بن مالك، ينظر السيوطى، شرح شواهد المغنى، تحقيق أحمد ظافر كوجان، ١ / ١٧٨.

٣ ـ أدوات القسم :

وهى (الباء، الواو، التاء، اللام المكسورة، ومِنْ مكسورة الميم أو مضمومتها)، وتدخل على الظاهر والمضمر، فـ (الباء) أُمّ الباب؛ لأنها تفيد إلصاق المقسم به بالمقسم عليه، أما (الواو) فهى لا تدخل إلا على الظاهر، نحو : (والله لأجتهدنْ) وقد ذكر لـ (الواو)، (التاء) شروط ثلاثة[1] مع كون (التاء)، تختص بلفظ الجلالة نحو : قوله تعالى : ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ (الأنبياء : ٥٧)، و(اللام) قد تجئ بمعنى (الواو) فى القسم وهى مختصة بلفظ (الله)، وكذا (مِنْ) مكسورة أو مضمومة الميم والكسر أكثر، مختصة بلفظ (ربّى) ومذهب "سيبويه" أن قرينة ضم الميم دلت على إخراجها من بابها وإعمالها القسم[2] ومذهب "المبرد" أن (مِنْ) مبدلةٌ عن (بالله) و(والله)، وهى عنده مختصرة عن (أيمن الله)[3] . وهناك قرائن تلزم هذه الحروف، مثل جواز حذف فعل القسم بدلالة الحرف عليه، نحو : (بالله لأفعلن) بدلاً من (أحلِف بالله لأفعلنّ)[4] .

٤ ـ أدوات التحضيض :

هى أدوات تلزم الفعل بعدها ظاهرًا أو مقدرًا، مقدمًا، أو مؤخرًا، ولا يجوز أن تبتدأ بعده الأسماء، وهى : (هلاّ، لولا، لوما وألاّ)[5] ، ذكرها "الخليل"، ولهذه الأدوات قرائن تلزمها، منها أن الاسم المتقدم بعدها يُنصب على شريطة التفسير، نحو : (هلا زيدًا ضربته) والتقدير هلا ضربت زيدًا ضربتُه[6] ، وهى تدل على التوبيخ واللوم مع الماضى، والحثْ والتشجيع فى المضارع، وإن عُدِمتْ القرينة الدالة على التوبيخ أو التحضيض كانت للعرض[7] ، ويستعمل للتحضيض وليس من حروفه (لو) للتمنى نحو : (لو نزلت فأُكرِمتَ) و(أمَا) نحو : (أمَا تعطف عليه)[8] .

---

[1] ينظر تفصيل هذه الشروط فى الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٣٠٠.

[2] المبرد، المقتضب، ٢ / ٣١٩، ٣٢٣.

[3] السابق نفسه ٣ / ٣٢٩، ٣٣٠.

[4] السابق نفسه، ٢ / ٣١٧.

[5] سيبويه، الكتاب ١ / ٩٨ : ٩٩، محمود نحلة، المنهج الاستبدالى فى كتاب سيبويه، دراسات عربية وسامية [القاهرة، ١٩٩٤م]، ص ١٣١.

[6] سيبويه، الكتاب ١ / ٩٨.

[7] السابق نفسه، ٤ / ٤٤٢، ٤٤٣.

[8] السابق نفسه، ٤ / ٤٤٣.

٥ ـ أدوات الاستفهام :

الأصل فيها أن يليها الفعل، لأنه لا يستفهم إلا عمّا يتجدد ويحدث وذلك هو (الفعل)[١] ومثلها (أدوات الجزاء)... وإن كان الاستعمال اللغوى قد ساوى بين الجمل الاسمية والفعلية فى دخول (الهمزة) و(هل) عليها و(الهمزة) أم الباب؛ لما اُختصت به من قرائن، منها جواز حذفها، وكونها ترد للتصور والتصديق، خلاف (هل)، نحو : (أزيدٌ قائم أم عمرو) وتدخل على (أم) نحو : (أزيد قام أم لم يقم)؟، وتلزم الصدارة على العاطف نحو : (أفلم ينظروا)، وهى تلزم الاستفهام ولا تنتقل عنه[٢] . أما (هل) فهى تُخلِّص الفعل المضارع كالسين وسوف للمستقبل فلا يجوز أن نقول (هل تضرب زيدًا وهو أخوك ؟!) للقرينة اللفظية ولا (هل تضرب زيدًا الآن) لتناقض الحال والاستقبال[٣] وهى تشبه (الهمزة) نحو : (أزيدٌ قائم) و(أقام زيدٌ؟) و(هل زيدٌ قائمٌ ؟) و(هل قام زيدٌ)[٤] ، أما (أىّ) بمعنى ألف الاستفهام نحو : (أجاء زيد أم عمرو ؟) كان المعنى (أيهما جاء ؟)، و(مَنْ) للعاقل ، و(ما) لغير العاقل نحو : (ما عندك ؟ فرسٌ أم بعير) وقد يُسأَلُ بها عن الصفات نحو : (ما زيد، فنقول : طويل أم قصير؟)[٥] ، (أىّ) بمعنى الذى وترد مفردة ومضافة نحو : أىٌّ أفضل وأىُّ القوم أفضل ؟ (بمعنى من)[٦] ، أما (أين)، (متى)، و(كيف)تتدخل على المفرد فتكون فى موضع رفع خبر نحو : (كيف زيد ؟)، (أين عمرو؟)، و(متى القيام ؟) فإذا دخلت على الجمل كانت منصوبة على الظرفية[٧] . وقد تحذف أداة الاستفهام اعتمادًا على نغمة الكلام كما فى قوله تعالى : ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[٨] (الشعراء : ٢٢) والمعنى أتُمنُّها علىَّ ؟؟

٦ـ أدوات النداء :

ذكر "الأشمونى"[٩] أن أدوات النداء ثمانٍ هى : (الهمزة) لنداء القريب وقال "ابن الخباز"

---

[١] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية بن معطى، ٢ / ٨٥١.

[٢] ينظر أمور أخرى تختص بها (الهمزة)، السيوطى، الأشباه والنظائر، ١ / ١١١، ١١٢، الرضى،شرح الكافية،٤/٤٤٦ : ٤٥٠.

[٣] عبد الله سليمان هنداوى، لطائف المعانى فى ضوء النظم القرآنى [ط ١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٨٧م]، ص ٧٧.

[٤] ابن يعيش، شرح المفصل، ٨ / ١٥٠، خليل أحمد عمايرة، أسلوبا النفى والاستفهام، ص ١١.

[٥] المبرد، المقتضب، ٤ / ٥، ٦.

[٦] المبرد، المقتضب، ١ / ٣٩٧.

[٧] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ٤٠٤.

[٨] د. تمام حسان البيان فى روائع القرآن ص ٢٣٧.

[٩] الأشمونى فى حاشيته، ٤ / ٥،٦، شرح الكافية، ٤ / ٤٢٥، شرح المفصل، ٨ / ١١٨.

هى لنداء المتوسط، و(أىْ) بفتح الهمزة وسكون الياء وقيل هى لنداء القريب والبعيد، وعن "ابن مالك" أنها لنداء المتوسط، و(يا) وهى أم الباب وتستعمل للقريب والبعيد مطلقًا، و(أيا) لنداء البعيد، و(هيا) وقيل أن الهاء منقولة عن همزة (أيا)، و(وا) وهى للندبة نحو : (وازيداه) وأجازه البعض فى النداء، و(آه) لنداء البعيد ذكرها "السيوطى"[1] ولهذه الأدوات قرائن لفظية ومعنوية سنذكر بعضها فيما يلى :

أ- يجوز حذف أدوات النداء لدلالة السياق نحو : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف : ٢٩) أى يا يوسف. وقد خص النحاة مواضع معينة لا يجوز فيها حذف أدوات النداء، منها (لفظ الجلالة) نحو (يا الله) والمستغاث نحو : (يا زيداه) والمتعجب منه نحو : (ياللماء !) والمندوب نحو (يا زيداه) واسم الإشارة والنكرة المقصودة[2] .

ب- ينصب المنادى بإضمار فعل واجب، تقديره (أدعو، أنادى)، وأدوات النداء نيابة عن الفعل المحذوف[3] ، وإن كان هذا يخرج الأسلوب من الإنشائى إلى الخبرى.

جـ- تفترق (لام المستغاث) عن (لام المدعو) فالأولى مفتوحة مع المستغاث فنقول (يا لله ويالناس) أما مع (المدعو) تكون مكسورة (يا للعجب) والتقدير (يا قوم للعجب أدعو)، والكسر هنا مثل كسرها مع كل ظاهر، أما المفتوحة فهى على تقدير (يا زيداه) وهو مذهب "سيبويه"[4] ووافقه "المبرد"[5] .

د- يُعدُّ المندوب مدعوًا لكنه على سبيل (التفجع)، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به وإن كان بعيدًا لا يسمعك - إلا أن الندبة تكون أكثر فى كلام النساء؛ لضعف احتمالهن وقلة صبرهن- وعلامة الندبة الألف المفتوحة فى نهاية المندوب، وهى تفتح كل حركة قبلها ضمة كانت أو كسرة إلا إذا خيف اللبس، وإذا وقفت على (الألف) ألحقتها (الهاء) فى الوقف فتقول (وازيداه)، (واعمراه)، فإذا وصلتها أُسقِطتْ الهاء[6] .

---

[1] السيوطى، الهمع، ١ / ١٧٢.

[2] السابق نفسه، ١ / ١٧٣، ١٧٤.

[3] ابن جنى، الخصائص، ٢ / ٢٧٦، المبرد المقتضب، ٤ / ٢٠٢.

[4] سيبويه الكتاب، ٢ / ٢١٨.

[5] المبرد، المقتضب، ٤ / ٢٥٥ بالحاشية.

[6] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ١٣، ١٤.

٧- أدوات التنبيه :

وهى (ألاَ، وأماَ، والهاء)، قال "الرضى"[١] (ألا وأما) للاستفتاح وهما لتوكيد مضمون الجملة، كما أنهما بمعنى (أنْ) إلا أنهما غير عاملتين، كما تدخلان على الجملة الخبرية والطلبية، وكثيرًا ما تدخل (ألا) على النداء و(أما) على القسم.

أما (الهاء) فتدخل على جميع أسماء الإشارة ويجوز أن يُفصل بينهما بالقسم فنقول : (ها والله ذا) وبضمير الفصل، نحو : (ها أنتم هؤلاء) وبغيرهما قليل، نحو (ها أنا ذا)[٢] وقد عد "ابن مالك" (يا) من أدوات التنبيه مستشهدًا بقوله تعالى : ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا﴾ (النساء: ٧٣).

٨ ـ أدوات النفى :

ذكرها "الأندلسى" وهى ست، اثنان لنفى الماضى وهما (لم ولما)، واثنان لنفى الحال وهما (ما) و(إنْ)، واثنان لنفى المستقبل وهما : (لا ولن)[٣] .

أما (لم) فهى لنفى الماضى، و(لما) لنفى المؤكَّد أو لنفى المؤكد الماضى المتصل بالحال، و(ما) تدخل على الأفعال والأسماء -خلاف الأولين- فهما يختصان بالأفعال - فنقول : (ما زيدٌ قائم، وما قام زيدٌ)؛ ومن ثم فهى لا تعمل.

أما الحجازيون فيشبهونها بـ (ما)[٤] فتعمل عمل (ليس) فيقال : (ليس زيدٌ منطلقًا) ومنه قوله تعالى : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ (يوسف : ٣١)، إلا أن (ما)، فرع وليس أصل، ومن ثم قيدوها بشروط وإلا يبطل عملها[٥] ، و(ما) و(ليس) ينفيان اللفظ فى الحال.

و"سيبويه"[٦] يرى أن (ما) تدخل على الأفعال لأن النفى لا يتعلق إلا بالخبر من حيث هو سلب للحكم والفعل لا يكون إلا خبرًا فكان أولى به، وتبعه ابن معطى[٧] .

---

[١] الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٤٢١.

[٢] السابق نفسه، ٤ / ٤٢٢.

[٣] السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ١١٢.

[٤] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ١٠٨.

[٥] ألا يتقدم خبرها عليها ما لم يكن ظرفًا أو مجرورًا، وألا يُفصل بين معموليها بـ (إلا) وألا يقع بعد (إن) الزائدة، ينظر ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٥٩٢.

[٦] سيبويه، الكتاب، ١ / ١٤٥، ١٤٦.

[٧] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية بن معطى، ٢ / ٨٥١.

وقد ورد حذفها كما فى قوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (يوسف : ٨٥)، وأصله (لا تفتأ)، للتلازم بينهما ومنه قول امرئ القيس :

فَقلت يَمينَ ا للهِ أبرحُ قاعَدًا ... ولو قَطعوا رَأسِى لَديكَ وَأوْصَالى

والأصل (لا أبرح) للتلازم بينهما[1] .

أما (إنْ) فهى لنفى الحال كما فى قوله تعالى : ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ (الملك: ٢٠) أما (لا) فهى لنفى المستقبل القريب أو لتوكيد النفى فى المستقبل، وهى تعمل عمل (ليس) بشروطٍ سبق ذكرها.

٩- أدوات الجواب :

وهى : (نَعم، بلى، إى، أجل، وجيْر)[2] . فـ (نعم) مقررة لما سبقها فهى لإيجاب الكلام المثبت نحو : (هل حضر زيدٌ) ؟ قيل : نعم، أما (بلى) فهى لإيجاب الاستفهام المنفى نحو قوله تعالى : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ (الأعراف : ١٧٢)، و(إى) فهى للإثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم، أما (أجل، وجيْر) فهما لتصديق الخبر[3] .

١٠- أداة التحقيق :

(قد) تدخل على الماضى نحو قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون : ١)، وقد تفيد التقريب مع التحقيق كما فى قول المؤذن (قد قامت الصلاة). أما إذا دخلت على مضارع قد تفيد (التقليل)، نحو قولهم : (قد يجود البخيل)[4] وتفيد (التكثير) كما فى قولهم : (قد يتفوق المجتهد)، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ (الأحزاب : ١٨)، ويكثر حذفها قبل جملة الحال الفعلية الماضوية كما فى قوله تعالى : ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ (المائدة : ١٣)، والتقدير قد نسوا.

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٢٣٨.

[2] الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٤٢٦.

[3] الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٤٢٧.

[4] السابق نفسه، ٤ / ٤٤٥، سيبويه، الكتاب، ٤ / ٢٢٣ : ٢٢٤.

ثانيًا : الأدوات الداخلة على المفردات ورتبتها التقدم :

١- أدوات العطف :

قال "ابن الحاجب" : «أدوات العطف هى : الواو، الفاء، ثم، حتى، أو، إما، أم، لا، بل، ولكن»[١] . فـ (الواو) لمطلق الجمع نحو قوله تعالى : ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ (العنكبوت: ١٥)، وعلى سابقه نحو قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ (الحديد : ٢٦)، ولاحقه نحو قوله عز وجل : ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (الشورى : ٣)، كما فى: يستمر الامتحان يوم السبت، الأحد، الاثنين، ويقصر حذفها مع جملة الحال كما فى قوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾ (البقرة : ٦٠)، أى وقد علم[٢] واختصت (الواو) بقرائن ذكرها "ابن هشام"[٣] ، وقد تحذف اعتمادًا على النغمة. أما (الفاء) فللترتيب والتعقيب[٤] دون مهلة نحو : (أكل فلان فنام)؛ ومن ثم يرجح البلاغيون أن مدة حمل مريم لم تتجاوز يومًا أو بعض يوم[٥] لقوله تعالى : ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا * فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَنسِيًّا﴾ (مريم : ٢٢، ٢٣)، وتختص (الفاء) بأفعال المطاوعة نحو : (أعطيته فأخذ وسألته فأجاب)، ولا يحل محلها (الواو) هنا وإن كان يجوز العكس كما فى قوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾[٦] (الكهف : ٢٨)، والمعنى فاتبع هواه و(ثم) فهى للجمع مع المهلة[٧] نحو : (تزوج فلان ثم أنجب ولدًا) وإن كان هناك من يرى أنها قد تأتى بمعنى (الواو) كما فى قوله تعالى : ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (الزمر : ٦).

---

[١] الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٣٨١.

[٢] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٢٣٩.

[٣] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٤٠٨، ٤١٢.

[٤] وخالف الفراء فى مثل قولهم (أحسن إلى فأعطانى) لإمكان كل منهما أن يكون سببًا فى الآخر، ينظر ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٢٢٨، ٢٢٩.

[٥] ابن الأثير، المثل السائر، ١ / ١٨٧، ١٨٨.

[٦] السابق نفسه، ١ / ١٨٩.

[٧] الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٣٨١، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٢٣١، ٢٣٢.

(حتى) هى للجمع دون الترتيب والمهلة، ولابد فيما بعدها أن يكون جزءًا مما قبلها عُرف بالحقارة أو العظمة[١] (أو) وهى تستعمل لأحد الأمرين وتعطف مفردًا على مفرد، نحو: (جاءنى زيدٌ أو عمرو) وجملة نحو : (لا أُبالى قمت أو قعدت)، والاستئناف نحو : (أخرج اليوم أو أقيم) ولها مع (الخبر) الشك والإبهام والتفصيل ومع (الأمر) التخيير والإباحة[٢]، وقد تأتى (أو) بمعنى (الواو) كما فى قوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات : ١٤٧)، والمعنى ويزيدون؛ لأنه لا يكون من الله شك[٣] .

و(إما) تأتى للشك والإبهام والتخير مثل (أو)، والأفصح فيها كسر الهمزة مع تكرارها ويلزم إعمالها العطف شروط ثلاثة[٤] فى حين يراها "الفارسى" غير عاطفة وتابعه "الزمخشرى"[٥]

(أم) وهى قسمان : متصلة، ومنقطعة وقد ذكر "السيوطى" نقلاً عن "ابن عصفور" فى المقرب أوجه الشبه والاختلاف بينهما[٦] .

(لا) يعطف بها فى الماضى نحو قوله تعالى : ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ (القيامة : ٣١)، فلا تجئ إلا بعد خبر موجب أو أمر، ولا تدخل بعد الأساليب الإنشائية. ونحو ذلك، نقول : ضربت زيدًا لا عمرًا[٧] .

(بل) هى لتدارك الخطأ ويكون بعد نفى أو نهى أو إيجاب أو أمر نحو:(قام زيد بل عمرو)،

---

[١] ابن عصفور شرح جمل الزجاجى، ١ / ٢٢٨.

[٢] ينظر تفسير ذلك، الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٣٩٥، ٣٩٨.

[٣] الأخفش، معانى القرآن، ١ / ٣٤.

[٤] هى أن تُلحق بهمزة التعليل، العلم بأحد المسئول عنهما، أو يقع بعدها المفرد أو فاعلان لفعل واحد، ينظر ابن عصفور شرح جمل الزجاجى، ١ / ٢٣٢، ٢٣٣.

[٥] بقرائن منها تقدمها أول الكلام، دخول العاطف عليها وعدم دلالتها على التخير، نحو : (ضربت إما زيدًا وإما عمرًا)، ينظر عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٧٨٢، ٧٨٤.

[٦] أوجه الشبه والاختلاف بينهما هى : أحدها : إن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهامًا وما قبل المنقطعة يكون استفهامًا وغيره، والثانى : أن ما بعدها يكون مفردًا وجملة وما بعد المنقطعة لا يكون إلا جملة، والثالث : أنها تُقدر مع الهمزة قبلها بـ (أى) ومع الجملة بعدها بـ (المصدر)، والمنقطعة تقدر وحدها بـ (هل، والهمزة). والرابع : أنها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتاج والمنقطعة تحتاج للجواب. والخامس : إن المتصلة إذا احتاجت إلى جواب فإن جوابها يكون بالتعيين والمنقطعة إنما تجاب بـ (نعم أو لا)، السادس : إن المتصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة. ينظر السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ٦٢، والرضى، شرح الكافية، ٤ / ٤٠٤، ٤٠٥.

[٧] الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٤١٦.

ويعطف مفرداً وجملة ويكون المعطوف عليه فى معنى المسكوت عنه[١] . ولها معنيـان[٢] الأول : الإضراب كأن تقول : (جاء زيد) فتدرك خطأك فتعقُبه بقولك (بل عمرو) والثانى : الخروج من حكم إلى حكم دون إبطال الأول نحو قوله تعالى : ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ ثم قال ﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ (الشعراء : ١٦٥، ١٦٦) (لكن) يستدرك بها بعد نفى وهى لإثبات ما بعدها كما فى قوله تعالى : ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾[٣] (الأحزاب : ٤٠).

وقد أجمل "ابن الخباز" دلالة حروف العطف فقسمها إلى أربعة أقسام : قسم يشترك بين الأول والثانى فى الإعراب والحكم، وهو : (الواو، الفاء، ثم، وحتى)، قسم يجعل الحكم للأول فقط وهو (لا). وقسم يجعل الحكم للثانى فقط وهو (بل، لكن). وقسم يجعل الحكم لأحدهما بعينه وهو (إما أو أم)[٤] .

٢ـ نواصب المضارع :

وهى : (أن، لن، كى وإذن)، وتنصب بنفسها و(الفاء، أو، الواو، حتى واللام المكسورة)، وهى تنصب بإضمار (أنْ) بعدها؛ وذلك لأنها إما من عوامل الأسماء كـ (حتى ولامى التعليل والجحود)، وإما من العوامل المشتركة بين الأسماء والأفعال كـ (الفاء والواو وأو)؛ ومن ثم قدروا النصب بـ (أنْ) المضمرة ويؤكد ذلك ظهورها بعد كى فى بعض المواضع[٥] .

أما (أن) فهى أمُ الباب وتؤول ما بعدها بمصدر فنقول : (يسرنى أن تقوم) أى : يسرنى قيامك[٦] . أما (لن) فهى لنفى المستقبل كأن نقول (سيفعل) فيكون الجواب (لن يفعل) ولا تتصل بالقسم. و(كى) نحو : (جئت كى تكرمنى)، وتدخل عليها (اللام) فتقول :

---

[١] الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٤١٧، ٤١٨.

[٢] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٧٨٥، ٧٨٦، د. محمد حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة،ص٢٦٣: ٢٦٤.

[٣] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٤١١.

[٤] السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ٩٥.

[٥] المبرد، المقتضب، ٢ / ٦، الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٥٤.

[٦] ولـ (أنْ) المخففة أربعة معانٍ زائدة وتفسيرية وناصبة للاسم وناصبة للفعل، ينظر ذلك ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ٢/ ١٧٣، ١٧٤.

(جئت لكى أزورك) ومنهم من يضيف إليها (ما) فيقول : (كيما) فتنصب بإضمار (أن) بعدها[١] .

(إذنْ) تأتى للجواب كأن تقول (سيأتى فلان) فيكون الجواب : (إذَنْ أُكرمه)[٢] . ولابد من تصدرها، فإذا وقعت بين عامل ومعمول بَطل عملها[٣] ، ويجوز إعمالها وإلغائها إذا دخلت عليها (الواو ، الفاء) نحو : (إن تأتنى آتيك وإذن أكرمك)[٤] فتجزم بالعطف على خبر (إن) وتنصب بإعمال (إذن) وترفع على تقدير (أنا أكرمك) ودخلت إذن فلم تعمل.

أما النصب بإضمار (أنْ) فيعوض عنه بأحد الحروف الآتية :

- (الفاء) وتسمى بالسببية وشرطها أن يكون الثانى خلاف الأول[٥] نحو : (ما تأتنى فتحدثنى)، وتأتى مع الأمر والنهى كقوله تعالى : ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ (طه: ٦١) والاستفهام نحو : (أتأتنى فأعطيك ؟) ويقدر بإضمار (أنّ) بعد الفاء.

- (الواو) وهى بمعنى الفاء وتشترك بين الأمرين نحو : (لا يسعنى شيء ويعجز عنك)[٦] والنصب بـ (واو المعية) لابد أن يكون مسبوقًا بطلب أو شبهه[٧] .

-(أو) تعمل النصب إذا كانت بمعنى (إلى أن) أو (حتى أن)، نحو : (لألزمنك أو تقضينى)[٨] ، أى حتى تقضينى، فكل موضع يحسن فيه (حتى) و(إلى أن)، فالنصب فيه جائز جيد، ويجوز العطف على ما قبله.

- (حتى) تعمل النصب إذا كانت بمعنى السببية أو مُشْعِرَةً له، وبشرط أن يكون فاعل ما بعدها هو نفسه ما قبلها، نحو : (سرتُ حتى أدخلها)، وإن لم يكن ما قبلها سببًا كان النصب على معنى (إلى، أنْ،وكى) فنقول : (سرت حتى أدخلها)[٩] .

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٣ / ٦، ٧، المبرد، المقتضب ٢ / ٨، ٩.

[٢] المبرد، المقتضب، ٢ / ٦.

[٣] نحو : (إن تأتنى إذن آتك) أو بين جملة القسم نحو : (والله إذن لأكرمك)، سيبويه، الكتاب، ٣ / ١٢.

[٤] المبرد، المقتضب، ٢ / ١١، ١٢.

[٥] السابق، ٢ / ١٣، ١٤.

[٦] السابق نفسه، ٢ / ٢٤، ٢٥.

[٧] السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ٢٠٨.

[٨] المبرد، المقتضب، ٢ / ٢٧، ٢٨.

[٩] وقد ذكر السيوطى أسبابًا توجب نصب المضارع بعد (حتى) أربعة متفق عليها واثنان مختلف فيهما فأما المتفق عليها : نفى الفعل الموجب الدخول نحو : ما سرت حتى أدخلها، ودخول الاستفهام عليه نحو : (أسرت حتى تدخلها ؟)، والتقليل-

- (اللام المكسورة) وهى نوعان : الأول (لام التعليل) وهى تنصب بإضمار أن لاختصاصها بالأسماء، ومنه قوله تعالى : ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ (الفتح : ٢)، والثانى : (لام الجحود) وهى تُسبَق بكون منفى، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ (الأنفال : ٣٣)، ويؤول أن وما بعدها بمصدر، والإضمار هنا واجب[١] .

٣ـ جوازم المضارع :

وهى الأدوات التى تجزم فعلاً واحدًا، فرتبتها دائمًا التقديم على الفعل، وهى : (لم، لما، لام الأمر، لا الناهية). أما (لم) فهى تفيد نفى الماضى المنقطع نحو : (عصى آدم و لم يندم) أى فى الماضى، و(لما) لنفى الماضى المتصل بزمن الحال نحو : (عصى إبليس ربه ولما يندم إلى الآن)[٢] و(لا الناهية) فهى للنفى فى المستقبل نحو : (لا تقصِّر فى عملك)، أما (لام الأمر) فهى للنفى فى الحال نحو : قوله "صلى الله عليه وسلم" «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت». وهما يختصان بجزم المضارع كالدعاء والطلب، فالأول لطلب (الترك) والثانى لطلب (الفعل)[٣] ، ومثلها (لام الدعاء) نحو : (ليجزك الله خيرًا) ومنه قوله تعالى : ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[٤] (يونس : ٥٨).

٤ـ المعيَّة :

تفيد المعية مع الاسم، والمصاحبة مع الفعل، وتنصبه[٥] بإضمار (أنَّ)، ويرى "الزجاجى" نصب المفعول معه بإضمار فعل، نحو : (ما صنعت وزيدًا) والتقدير ما صنعت ولابست زيدًا؛ لأنه لا يعمل فعل فى مفعول وبينهما (الواو). و"الكوفيون" ينصبونه على الخلاف مثل قولهم :

=الذى يُراد به النفى نحو : (فلما سرت حتى أدخلها)، وأن تقع (حتى) موقعًا تكون فيه خبرًا نحو : (كان سيرى حتى أدخلها)، والاثنان المختلف فيهما : الامتناع من جواز التقديم والتأخير، وأن يلحق الكلام عوارض الشك، ينظر السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ١٨٠.

[١] سيبويه، الكتاب، ٣ / ٧، المبرد، المقتضب، ٢ / ٦، ٧.

[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى ٢ / ١٨٧، ويتفق الحرفان فى كونهما يشتركان فى الحرفية والصدارة والاختصاص بالمضارع، والنفى والجزم وقلب معنى الفعل من زمن إلى زمن، ينظر فروق أخرى الصبان، فى حاشيته، ٤ / ٥.

[٣] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية بن معطى، ٢ / ٨٥٣.

[٤] المبرد، المقتضب، ٢ / ٤٤.

[٥] د. حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص ١٣٠ : ١٣١.

(استوى الماء والخشبة). والأرجح مذهب "سيبويه" وهو انتصابه بالفعل المتقدم، حتى لو كان لازمًا؛ لأن (الواو) بمثابة أدوات الجر التى تعدى الأفعال اللازمة إلى المفعول[١]. على حين يرى "الأخفش" أنه ينصب على الظرفية بدون وساطة؛ لأنه على معنى (معه)، نحو : (قمت وزيدًا) أى مع زيدٍ فلما حذفت وحل محلها الواو، ونصبت ما بعدها على المعية[٢].

ومن القرائن الملازمة للمعية : أ- عدم جواز حذف واو المعية فلا يجوز أن نقول : (سرت زيدًا) والمعنى (سرت وزيدًا)؛ وذلك لأن دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه؛ لأنه غرض وعلة[٣].

ب- يجب النصب على المعية لعدم جواز العطف إما لقرينة نحوية فى نحو : (مالك وزيد)؛ لعدم المماثلة بينهما، وإما لقرينة معنوية نحو : (مات زيدٌ وطلوع الشمس)؛ لعدم صحة موت الشمس، ويترجح النصب لقرينة صناعية نحو : (قمت وزيدًا)؛ لأنه لا يجوز عطف ظاهر على مضمر؛ ولابد من تكرر ضمير فصل[٤].

٥ ـ (ال) التعريف :

يرى "المبرد" أن (ال) تكون بمعنى (الذى) إذا قلتُ : (جاءنى الرجل ورأيت غلامًا)، فالمعنى الرجل الذى أعرفه والغلام الذى قابلته[٥]، وهى قسمان : عهدية، وجنسية.

أما العهدية : فمنها (ذهنى) كما فى قوله تعالى : ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ (التوبة : ٤٠) والمقصود فى الذهن محمد "صلى الله عليه وسلم" وأبو بكر، و(ذِكرِىّ) : نحو قوله تعالى : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المزمل : ١٥، ١٦)، ويشترط فيها أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها، و(حضورى) نحو : (جاءنى هذا الرجل)، وتقع بعد (اسم الإشارة) وقد تقع (إذا الفجائية) نحو : (خرجتُ فإذا الأسدُ واقفٌ)، وقد تقع فى اسم الزمان الحاضر نحو : (الآن)[٦].

---

[١] السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ١٧٠.

[٢] السابق نفسه.

[٣] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٥٣.

[٤] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ٢٤٣، ٢٤٥.

[٥] المبرد، المقتضب، ٤ / ٢٧٧.

[٦] خالد الأزهرى، شرح التصريح، ١ / ١٥٠، ١٥١، د. زين الخويسكى، النحو العربى صياغة جديدة، ص ١٧٣.

أما (الجنسية) ولها ثلاثة أنواع تكون فى عمومها دالة على الحقيقة، نحو قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (الأنبياء : ٣٠)، والمعنى كل شيء حقيقته الماء[١] .

٦ـ أدوات الاستثناء :

وهى : (إلاَّ، إنما، التى هى بمعنى إلا).

أما (إلاَّ) فهى تخرج ما بعدها مما قبلها، وتكون لمعنيين : أحدهما : أن تكون مثبتة لمعنى الجملة نحو : (قام القوم إلا زيد)، ومنه قوله تعالى : ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ (البقرة : ٢٤٩)، وثانيهما أن تكون مخرجةً لما بعدها مما قبلها نحو : (أتانى القوم إلا أباك)، فهو منتصب لعدم دخوله فيما قبله[٢] ، وتكون بمعنى (إنما) إلا أنها تكون لإثبات أمر يجهله المخاطب ولا يعرف صحته، كأن تقول : (إنما هو أخوك صديقك القديم) ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا﴾ (النازعات : ٤٥)، إنه تذكير بأمر ثابت معلوم، أما النفى والإثبات بـ (ما وإلا) فإنما يكون لأمر يُنكره المخاطب ويشك فيه، وترد للترقيق نحو : (ما هذا إلا أخوك)، ويجوز التبادل بينهما فى مثل قوله تعالى : (ما محمد إلا رسول)، و(إنما محمد رسول) فى حين لا يجوز أن نقول: (ما درهم إلا دينار) موضع (إنما درهم لا دينار)[٣] . وقد تأتى (إلاَّ) بمعنى (لكن) كما فى قوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾[٤] (هود : ٤٣) والتقدير : لكن من رحمه معصوم.

أما (خلا، عدا، وحاشا) فتكون حروفًا إذا جرَّت ما بعدها، وتكون أفعالاً إذا دخلت عليها (ما) المصدرية ونصبت ما بعدها لأنها لا توصل إلا بها[٥] .

٧ـ أدوات الجر :

وهى : (من وإلى وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا)، ولكل حرف معنى أصلى، وما عداه معانٍ مجازية،

---

[١] الأزهرى، شرح التصريح ١ / ١٤٩.

[٢] المبرد، المقتضب، ٤ / ٣٨٩بالإشـتيتا.

[٣] عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص ٢١٥، ٢١٦ بتصرف.

[٤] ابن السراج، الأصول فى النحو [ط الرسالة، ١٩٨٤م]، ١ / ٢٩١.

[٥] سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٥٠، المبرد، المقتضب، ٤ / ٣٩١.

كـ (مِنْ) للابتداء في الأصل، والتبيين والتبعيض والزيادة معانٍ مجازية[1] . وتسمى بـ (حروف الإفضاء) لأنها تفضي بمعنى الأفعال التي قبلها إلى الأسماء التي بعدها. كما يسميها البصريون (حروف الجر)، لإعمالها الجر في الأسماء. ويسميها الكوفيون (حروف الصفات)؛ لأنها تكون صفات للنكرات[2] وتتسم بقرائن منها :

أ- منها ما يكون حرفًا فقط كـ (الباء، في، واللام)، ومنها ما يكون اسمًا وحرفًا كـ (عن، على)، ومنها ما يكون فعلاً وحرفًا كـ (خلا، عدا، وحاشا)[3] .

ب- لأدوات الجر معانٍ منها : (الظرفية والابتداء وانتهاء الغاية والإلصاق والاختصاص والمعية)، ويجوز أن تنوب بعض الحروف عن بعض في المعنى، كما في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ (التوبة : ١٠٤)، والمعنى من عباده[4] .

جـ- وتظهر أهمية القرائن في توضيح معاني الحروف مثل الباء في قوله تعالى : ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ﴾ (لقمان : ١٣)، فهي تحتمل القسم والتعلق بالشرك، ولكن القرينة الحالية تؤكد المعنى الثاني، لأن القسم يدل على أن لقمان كان يقسم لإقناع ولده وهذا غير صحيح[5] .

د- لابد من تعلق الجار والمجرور بالفعل أو ما في معناه، وتظهر هذه الأهمية في قوله تعالى : ﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذًا لَا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الأحزاب : ١٦)، فيحتمل تعلق الجار والمجرور بمصدر (الفرار) وبالفعل (فررتم)، ولكن وجود (إذا) يلزم وجود (الفاء) في جواب الشرط المقدر، وهذا لا يفسره المصدر، ولكن يفسره الفعل الذي بعد (إنْ)؛ وعلى هذا يكون المعنى؛ (إن فررتم من الموت فلن ينفعكم الفرار وإذا فررتم إذًا لا تمتّعون إلا قليلاً[6] .

---

[1] الرضي، شرح الكافية، ٤ / ٢٦٠.

[2] السابق نفسه ٤ / ٢٦١.

[3] السابق نفسه، ٤ / ٢٦٢.

[4] السابق نفسه، ٤ / ٢٦١.

[5] د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ٤٠٢.

[6] السابق نفسه، ص ٤٠٣.

هـ- وكثيرًا ما يُحذف الجار مع (إنَّ وأنَّ) المشددتين[١] إلا أنه يعد من الأسلوب العدولى وما نعنيه هنا إسقاط الجار مع المفردات، كما في قوله تعالى : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (الأعراف : ١٥٥)، أى من قومه[٢] .

٨ ـ الأدوات المصدرية :

وهى : (أن، ما، كى ولو بمعنى التمنى)، وهى تُؤَوَّل مع مدخولها بمصدر، أما (أنْ) : فهى إما ثقيلة، كما فى قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾ (البقرة : ٤٦)، وهى تفيد اليقين والثبات، وإما خفيفة[٣] مع المتوقع غير الثابت، كما فى قوله تعالى : ﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ (القيامة : ٢٥)، وقد تدخل على الماضى نحو قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ (القصص : ٨٢)، أو مضارع وليس فيها تأثير النصب والتخصيص مع الأمر والنهى و(تميم وأسد) يقلبون همزتها عينًا[٤] ، فإذا دخلت لا بعدها كانت مثقّلة، نحو قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ (البقرة : ٢٢٩)، أما إذا دخلت (السين، سوف) كانت (أن) مثقلة لا غير، نحو قوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ (المزمل : ٢٠)، واسمها ضمير الشأن، والجملة الفعلية خبرها[٥] .

أما (ما) فهى تختص بالأفعال، وتنقلها من حالة التصرف إلى المصدر المؤول، نحو قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ (التوبة : ١١٨)، والتقدير برحبها. وذكر "ابن جنى" أن صلة (ما) قد تكون ظرفية أو جاراً أو مجرور نحو : (ما خلا زيد)، فـ (ما) مصدرية، و(خلا) حرف جر[٦] .

---

[١] ينظر للباحثة، مبحث التوسع، علاقة الفعل بحرف الجر، ص ٧٢ : ٧٥.

[٢] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن ص ٢٤٢.

[٣] سيبويه الكتاب، ٣ / ١٥٣.

[٤] الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٤٤١.

[٥] المبرد، المقتضب، ٢ / ٢٩ : ٣١.

[٦] الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٤٤٠، ٤٤١.

(كى) تلزمها لام التعليل نحو : (لكى تخرج)، وهى تختص بالمضارع[1] (لو) مع فعل التمنى نحو قوله تعالى : ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (القلم : ٩)، وقد تنوب عنه[2] فتنصب الفعل بها مقترنًا بالفاء، نحو قوله تعالى : ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الزمر : ٥٨).

٩ ـ أدوات التفسير :

قال "ابن الحاجب" (أى، أن) يُفسَّر بهما كلُّ مبهم من المفرد، نحو : (جاءنى زيد أى أبو عبد الله)[3] والجملة نحو : (هريق دمه) أى مات، أما (أن) فلا تفسر إلا مفعولاً مقدرًا للفظ دال على معنى القول نحو قوله تعالى : ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (الصافات : ١٠٤)، فيا إبراهيم فسرت (الهاء) فى (ناديناه)، وقد يُفسَّر المفعول به الظاهر نحو قوله تعالى : ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى * أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ﴾ (طه : ٣٨، ٣٩).

وتتسم هذه الأدوات بقرائن (صرفية، تركيبية، ودلالية).

أولاً : القرائن الصرفية :

١- تنقسم الأداة إلى قسمين الأداة الأصلية وهى الحروف ذات المعانى كحروف (الجر والنسخ والعطف ... إلخ)، الأداة المحولة، وقد تكون هذه ظرفية إذ تستعمل الظروف فى تعليق جمل الاستفهام والشرط أو اسمية : كاستعمال بعض الأسماء المبهمة فى تعليق الجمل مثل (كم، كيف) فى الاستفهام والتكثير والشرط أيضًا، أو فعلية : كنقل الأفعال الناسخة (كان وأخواتها، كاد وأخواتها) إلى الحرفية، أو ضمير : كنقل (من، ما وأى)، إلى معانى الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية والتعجب .... إلخ[4] .

٢- الأدوات كالضمائر قد تأتى متصلة بما بعدها فى الرسم الإملائى كالباء، واللام من حروف الجر أما واو العطف والمعية فتفصل عن ضميمتها، وكذلك إذا كانت الأداة من حرفين فهى تتصل بمدخولها إذا كان ضميرًا كـ (عنه وفيه) وتنفصل مع الظاهر كـ (عن محمد، فى المنزل)، فالاتصال هنا للضمير لأنه لما صار حرفًا واحدًا افتقر إلى ما اتصل به فكان الحرف

---

[1] الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٤٤١.

[2] السابق نفسه، ٤ / ٤٤٢.

[3] السابق نفسه ٤ / ٤٣٧.

[4] د. تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٣.

على حين نجد فى (به، له) افتقر كل منهما للآخر[١] . وهناك أدوات على ثلاثة أحرف كـ (إلى، على) وأخرى على أربعة أحرف كـ (حتى)، وأخرى على خمسة أحرف نحو : (لكنَّ) ولا يوجد أكثر من ذلك فهى شبيهة الأسماء فى العدد[٢] .

٣- ذكر الزجاج[٣] أن الحروف على ثلاثة أقسام :

- قسم يدخل للائتلاف ولو سقط لسقط أصل الكلام وهو على أربعة أوجه : ربط اسم باسم، ربط فعل باسم، وربط فعل بفعل، وربط جملة بجملة.

القسم الثانى : وهو يدخل لحدوث معنى لم يكن ولو سقط لتغير المعنى دون اختلال وهو ثلاثة أوجه : يختص بالاسم كـ (رجل)، وبالفعل (سيضرب) ونقل الكلام كـ (أحرف النفى).

والثالث : ما كان زائدًا للتوكيد فإذا سقط ما تغير المعنى وهو إما عامل نحو : (كأن زيدًا قائم) وغير عامل نحو : (لزيد قائم)[٤] .

٤- لا تعمل الحروف إلا إذا كانت مختصة كـ (ال) التعريف مع الأسماء، (السين وسوف) مع الأفعال[٥] فصارت كجزء منه بدليل دخول اللام عليه، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (الضحى : ٥)، أما همزة الاستفهام فهى لا تعمل لكونها قد تدخل على الأسماء والأفعال نحو : (أزيد قائم، أقام زيد ؟) وكذلك (ما) النافية نحو : (ما زيد قام، وما قام زيد)[٦] .

٥- تختلف الأدوات من حيث البنية عن اللواصق، فى كون بنية الأدوات ثابتة غير متصرفة، ولا تدخل فى الجدولين التصريفى والإلصاقى، إلا أنها إذا حذفت من التركيب لا تؤثر فى

---

[١] د. تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٦.

[٢] المالقى، رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، تحقيق أحمد محمد الخراط [طباعة دمشق، ١٩٧٥م]، ص ٥، عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية بن معطى، ١ / ٢١٧.

[٣] السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ١٤.

[٤] السابق نفسه ٢ / ١٥.

[٥] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٥٩١.

[٦] ابن السراج، الأصول، ١ / ٥٥، ٥٦.

بنيته، وإن أثرت فى معناه، أما اللواصق إذا حذفت تأثرت البنية والمعنى كعلامتى التثنية والجمع[١] .

ثانيًا : القرائن التركيبية :

١-تلزم الأدوات رتبة الصدارة مع الجمل، والتقدم مع المفردات، ومن ثم قسمها اللغويون[٢] . إلى ثمانية مواضع إما أن يدخل على الاسم وحده، كـ(لام التعريف)، أو الفعل وحده كـ(سوف والسين)، أو لتربط اسمًا باسم أو فعلاً بفعل كـ (واو العطف) نحو : (جاء زيد وعمرو، وقام وقعد)، أو فعلاً باسم كـ (مررت بزيد)، أو على كلام تام، نحو : (أعمرو أخوك ؟)، (وما قام زيد)، وليربط جملة بجملة نحو : (إن يقم زيد يقعد عمر، أو يكون زائدًا نحو قوله تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ (آل عمران : ١٥٩).

٢-الأدوات جميعًا ذات افتقار متأصل إلى الضمائم، إذ لا يكتمل معناها إلا بها، فلا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور، ولا العطف إلا مع المعطوف، حتى أدوات الجمل مفتقرة إلى ذكر الجملة كاملة بعدها ولا تحذف الجملة حين تحذف وتبقى الأداة بعدها إلا مع القرينة التى يمكن بها فهم المراد فتحل القرينة فى إيضاح معنى الأداة محل الجملة[٣] .

٣-وللأدوات وظائف تركيبية نقلها "السيوطى" عن "ابن فلاح" فى (مغنيه) قال : «الحرف يدخل إما للربط وللنقل أو للتأكيد أو للتنبيه أو للزيادة» ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والإنكار والمصدر ويندرج تحت النقل حروف النفى والاستفهام والتخصيص والتعريف والتنفيس والتأنيث، ويندرج تحت التنبيه حروف النداء والاستفتاح والردع والتنكير والخطاب[٤] .

٤- وتنقسم هذه الأدوات من حيث تأثيرها فى إعراب ما بعدها إلى أربعة أقسام ذكرها "ابن الخباز فى الغرة" وهى : قسم يرفع وينصب (إن وأخواتها) و(لا المشبهة بإن)، و(ما ولا المشبهتين بـ ليس)، وقسم ينصب فقط وذلك حروف النداء ونواصب الفعل المضارع وأضاف "الجرجانى" (إلاّ الاستثناء والواو المعية) وفيه نظر، وقسم يجر فقط وهى حروف

---

(١) د. تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٧.

(٢) السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ١٢، السابق نفسه، ص ١٢٦.

(٣) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٦.

(٤) السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ١٥.

الجر، وقسم يجزم فقط وهى حروف الجزم[١] .

٥- يجوز حذف الأداة لقرينة السياق كأن تقول (تأكل ثمرًا) بتضمنه الاستفهام أو تضمنه العرض ومن ذلك قول الشاعر عمر ابن أبى ربيعة :

لَعَمْرُكَ ما أدرى وإنْ كنتُ داريًا   بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْر أم بثمانٍ[٢]

فالبيت يحتمل الإخبار والإنشاء، ولكن النغمة فى (بسبعٍ) دلت على أنها استفهامية والتقدير (أبسبع) ؟.

ثالثًا : القرائن الدلالية :

١- تؤدى الأدوات جميعها معنى التعليق ولا يكون ذلك إلا بين أجزائه المختلفة فى الجمل؛ ومن ثم تظهر أهمية قرينة الأداة فى كونها محددة معنى أكثر الجمل، فهى تلخص معانى النفى والتأكيد والاستفهام والأمر باللام والعرض والتحضيض والتمنى والترجى والنداء والشرط الامتناعى والشرط الإمكانى والقسم والندبة والاستغاثة والتعجب... إلخ. كل ذلك بالإضافة إلى ما للأداة من وظيفة الربط بين الأبواب المفردة فى داخل الجملة[٣] .

٢- قد تؤدى الأداة معنى الجملة المحذوفة بأكملها كـ (أدوات الجواب والردع والاستفهام) كـ (متى، أين، من، لعل، ليت، لو، إن، لم وعم) ومن هنا كانت معانى الحروف وظيفية وليست حرفية[٤] .

٣- وقد قسم النحاة الأدوات من حيث الدلالة إلى عشرة أقسام نقلها "السيوطى"[٥] عن "الحسين بن أبى الربيع فى الإيضاح" قال :

أحدها : أن يدل على معنى الفعل وهو السين وسوف، الثانى : أن يدل على معنى فى الاسم وهو الألف واللام، الثالث : أن يكون رابطًا بين اسمين أو فعلين وهى حروف العطف، الرابع : أن يكون رابطًا بين فعل واسم وهى حروف الجر، الخامس : أن يربط بين جملتين وهى الكلمة الدالة على الشرط، والسادس : أن يدخل على الجملة مغيرًا لفظها دون معناها وذلك أن السابع: أن يدخل على الجملة فيغير معناها دون لفظها وذلك (هل) وما أشبهها، الثامن : يدخل

---

[١] السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ١٥..

[٢] الرضى، شرح الكافية ٤ / ٤٠٤ وينظر أثر النغمة فى قرينة التلوين الصوتى، ص ٧٩ : ٨٠ .

[٣] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٥.

[٤] السابق نفسه.

[٥] السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢٠ / ١٢.

على الجملة غير مغير لفظها ومعناها نحو لام الابتداء، التاسع : أن يدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها نحو (ما) المجازية، العاشر : أن يكون زائدًا نحو قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾[١] (آل عمران : ١٥٩).

٤- قد تتعدد وظيفة الأدوات من حيث المعنى والإعراب؛ ومن ثم يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام هى :

- قسم لا يغير الإعراب ولا المعنى نحو (ما) الزائدة فى قوله تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ (آل عمران : ١٥٩).
- وقسم يغير الإعراب والمعنى نحو : (ليت، لعل).
- قسم يغير الإعراب دون المعنى نحو : (إن).
- قسم يغير المعنى دون الإعراب نحو : (هل)[٢] .

٢- الأدوات عند الأصوليين :

تناول الأصوليون الأدوات معتمدين فى أكثر مسائلهم على ما ذُكر عند اللغويين؛ ومن ثم لا نطيل الحديث فيها بناء على ما ذُكر سابقًا، وإن كان الملاحظ أن الاتجاه الدلالى قد حظى عندهم باهتمام بالغ؛ ومن ثم لم يهتموا بحصرها، وإنما ذكروا منها أمثلة على سبيل الذكر وليس الحصر، فعرّفوا الأداة بأنها «ما لا تدل على معنى فى نفسها ولا تستقل، ولا تصلح للحكم لها أو عليها؛ ولذلك قيل أن معناها جزئى»[٣] .

ونلاحظ من تعريف الأصوليين القرائن التى خصوا بها الأداة، وهى أدق مما ذُكر عند اللغويين؛ لأنهم لم يكتفوا بكونها تدل على معنى فى غيرها، بل ميزوها بكونها لا تصلح للحكم بها أو عليها، كما لا يصلح جزؤها لجزء معناها، فهى ليست مفردًا ولا جملة.

وسنقسم الأدوات إلى قسمين :

أولهما : أدوات مختصة بالجمل ورتبتها الصدارة نحو : (أدوات الشرط، التحضيض، الإيجاب، التحقيق، النفى، التنبيه، النداء، الاستفهام).

---

(١) عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٢١٥ : ٢١٧.

(٢) السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ١٣.

(٣) محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ١ / ١٨٧، الآمدى، الإحكام، ١ / ٥٤.

ثانيهما : أدوات مختصة بالمفردات ورتبتها التقديم نحو : (أدوات الجر، ال التعريف، أدوات التشبيه، العطف، القصر والحصر، الاستقبال).

وسوف نعرض لبعض هذه الأدوات مكتفين بما قدمه الأصوليون من إضافات غير مسبوقة عند اللغويين، وما ترتب عليها من تخريج لبعض المسائل الفقهية.

القسم الأول :

١ـ أدوات الشرط :

تحدث فيها الأصوليون عن (إذا، لو، مَنْ، أين وكيف)، وذكروا أنه لابد من القرينة الدالة على أى المعانى المرادة من الأدوات المشتركة، لدلالتها على العموم؛ وذلك لأنها قد تُستعمل للشرط والاستفهام، ومن ذلك (أين، متى، أيان وأنَّ)، فإذا فُقدت القرينة أفادت العموم، وهى فى ذلك كالمشترك اللفظى[1]، الذى لا يتعين معناه إلا بدلالة السياق، أو القرائن المحتفة، وهذا ما التفت إليه اللغويون[2] أيضًا.

وتحدثوا عن (إذا)؛ لكونها ظرفًا فيه معنى الشرط غالبًا كما فى قوله تعالى : ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (آل عمران : ١٥٦)، وتتجرد للشرط كما فى قوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ (الليل : ١ ، ٢). ولابد من القرينة الدالة على معنى الفور أو التكرار[3] فيها؛ لذلك إذا قال رجل لامرأته : «أنتِ طالقٌ إذا قمت» يقع الطلاق مرة واحدة حتى ولو قامت ثانية وثالثة؛ لعدم وجود القرينة الدالة على التكرار، كما أنها لا تفيد العموم؛ لذلك إذا قال رجل : «إذا طلقت امرأة فعبد من عبيدى حر» ثم طلق الأربع بالتوالى، فلا يعتق إلا عبدًا واحدًا، ويكون برًا بيمينه[4].

أما (لو) فمعناها (حرف ما كان سيقع لوقوع غيره)، أو (هو حرف يقتضى فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته)، ولا يليها إلا الماضى لفظًا ومعنى، وقد ترد بمعنى (إن) الشرطية كما فى قوله تعالى : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ (النساء : ٩)،

---

[1] الأسنوى، الكوكب الدرى، ٢٠٢، ٢٠٣.

[2] سيبويه، الكتاب، ١ / ٢١٧ : ٢٢٠، ٣ / ٢٥٦، ٢٩٩، ابن يعيش، شرح المفصل، ٤ / ١٠٤ : ١١١.

[3] سيبويه، الكتاب، ١ / ١٣٤، ٤ / ٢٣٢.

[4] الأسنوى، الكوكب الدرى، ١٩٠، ١٩١.

فإذا تلاها (المضارع) خَلُصَ للمستقبل(١) ؛ لذلك حكم الفقهاء والأصوليون على من قال : «أنتِ طالقٌ لو دخلتِ الدارَ»، فيحتمل أن يكون المراد إذا حدث دخول فى الزمن الماضى سيقع الطلاق، وإذا كانت بمعنى (إنْ) المستقبلية لم يقع الطلاق، وهو الحال أيضًا إذا تقدمت (لو) فى أول الكلام(٢) .

٢ ـ أدوات التحضيض :

وهى (لولا، لوما، هلا وألاّ)(٣) ، فقالوا أن (لولا) لطلب الأمر على سبيل الحث واللين، والاسم بعدها منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل الموجود، وعلى هذا إذا قال رجل لامرأته : «أنت طالقٌ لولا دخلتِ الدار»، فإذا كان تحضيضًا لم يقع الطلاق، وإذا كانت امتناعية لم يجز دخولها على الجملة الفعلية، وكان خطأ فى الإعراب، ولابد من القرينة لتوضيح أى المعانى المرادة، فإذا فُقدت القرينة جاز فيها الأمران(٤) .

٣ ـ أدوات الإيجاب :

ذكر الأصوليون أدوات الإيجاب المذكورة عند اللغويين وهى : (نعم، بلى، إى، أجل، وجيْر)، وزادوا عليها حرفين هما : (بجلْ)، ويجاب به فى الإخبار، وقد يرد اسمًا بمعنى بحسب : أى (يكفى). و(إنَّ) وتكون بمعنى (أجل، نعم)، وذكروا لـ (بلى) معنى (الإضراب) نحو قوله تعالى : ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾ (التغابن : ٧)، وترد للتقرير نحو قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى﴾ (الملك : ٨، ٩)، والتوبيخ كما فى قوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ (القيامة : ٣)، وينكر اللغويون أن يجاب بـ (نعم) على الاستفهام المنفى كما فى قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (الأعراف : ١٧٢)، ويعدونه كفرًا، أما الأصوليون فيجيزون اللحن فى القواعد مادام المعنى لم يتغير(٥) ، كما جعلوا لـ (جير) و(إىْ)

---

(١) الأسنوى، الكوكب الدرى، ٣٣٢، ٣٣٣، الآمدى، الإحكام، ١ / ٦٤.

(٢) الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٣٤.

(٣) الآمدى، الإحكام، ١ / ٦٤.

(٤) الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٣٤، ٣٣٥.

(٥) السابق نفسه، ص ٣٤٢، ٣٤٣.

و(إنَّ) معنى التحقيق[١] نحو : (جير لأفعلن كذا)، (إنَّ الأمر كذا)، (وإى وا لله) وأضافوا (كـلا) جوابًا لمن قال : (أن الأمر كذا).

٤ ـ أداة التحقيق (قَد) :

ذكر الأصوليون نقلاً عن اللغويين أن (قد)، تنقل الماضى إلى الحال نحْو (قد قـام) وتفيـد التحقيق والتقليل والتكثير نحو قولـه تعـالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنـون : ١)، كمـا تنقـل المضارع إلى الماضى، وعلى ذلك إذا قال سيد لعبده : «قد أعتقتك»[٢] ، لزمـه العتـق إن ملكـه، فإن لم يكن عبدًا له، كان لغوًا منه وإن كان "الغزالى" يعده إقرارًا.

القسم الثانى :

الأدوات الداخلة على المفردات ورتبتها التقديم :

ا ـ أدوات الجر (الإضافة) :

وهى : تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء وهى ثلاثة أقسام، لا تخـرج فـى عمومهـا عمـا ذُكِر عند اللغويين.

أولها : للحرف فقط وهى : (من، إلى، حتى، فى، الباء، اللام، رُب، واو القسم، تائه).

وثانيها : ما يكون حرفًا و اسمًا نحو : (على، عن، الكاف، منذ ومُذْ)

وثالثها : ما يكون حرفًا وفعلاً نحو : (حاشا، خلا وعدا)[٣] ، وتجر ما بعدها إذا كـانت حرفًا، وتنصبه إذا كانت فعلاً.

وذكروا لكل حرف معانيه، إلا أنهم جعلـوا لكـل حـرف (معنىً أصلـيٍّ)، هـو المتبـادر للفهم عند الإطلاق، وما عداه (معانٍ مجازية)، لابد معها من القرينة. وسنقتصر على ما ذكر عند الأصوليين من تخريج لبعض المسائل الفقهية المتصلة بمعانى الحروف الدلالية، وهى :

(أ) إلى :

التفت الأصوليون إلى ملحظٍ دلالي، يحسم الخلاف الواقع بين اللغويـين فـى إن كـان مـا بعد (إلى) يدخل مع ما قبلها أم لا ؟، فيذكرون أنه إذا كان ما بعدها مفصولاً بفاصل معلوم عما

---

[١] الآمدى، الإحكام، ١ / ٦٤.

[٢] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٥١ : ٣٥٣.

[٣] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام ١ / ٥٥، ٥٦.

قبلها لم يدخل معه كما فى قوله تعالى : ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة : ١٨٧)، وإذا كان غير مفصول بفاصل معلوم عما قبلها دخل معها، كما فى قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (المائدة : ٦)؛ ولذلك حكموا بغسله، ويؤيد ذلك قول "الدار قطنى عن جابر"، أنَّ النبى "صلى الله عليه وسلم" كان إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه، وهى قرينة شرعية تؤكد دخول المرافق فى الغسل[١] ، ويرجح ذلك أمران أحدهما زوال تكلف التحديد؛ لأن فيه مشقة، والثانى : أن الغسل أحوط، وهو يدفع الخلاف ويبرئ الذمة[٢] .

وعلى ذلك إذا قال رجل لامرأته : «أنتِ طالقٌ إذا خرجتِ إلى العُرْسِ» وخرجت، و لم تصل إليه، لم يقع الطلاق؛ لكون (إلى) تفيد انتهاء الغاية. أما إذا قال لـ (العُرْس) فإنه يقع سواء وصلت إليه أم لم تصل؛ لكون (اللام) للاختصاص أو السببية[٣] .

وقد تستخدم (إلى) للدلالة على المدة، فى نحو قولهم : «بعتك إلى شهرٍ»، فلا تجب المطالبة إلا بعد انقضاء الشهر. وقد تدل على التوقيت، نحو : «والله لا أكلم فلاناً إلى شهر»، كان ذكر الشهر لتوقيت اليمين، إذ لولاه لكانت مؤبدة[٤] ، وهكذا تناول الأصوليون المعانى المشهورة لـ (إلى) واكتفوا بها عما عداها[٥] .

ب ـ (الباء) :

خصها الأصوليون بمعنى (الإلصاق)؛ لأنه الأصل عندهم، وفيما وراءه من المعانى مجاز لاستعمال العرب، وهو أقوى دليل فى اللغة كالنص فى أحكام الشرع[٥] ، وتطرَّقوا إلى القول بأن ما بعد (الباء) يشمله الإلصاق أم يقع على جزء منه ؟، والمرجح القرينة، فإذا قلت (مسحتُ يدى برأس اليتيم)[٦] فالمسح هنا استوعب الرأس، أما قوله تعالى : ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ (المائدة : ٦)، فـ (الشافعية) يقولون بمسح البعض[٧] ، و(المالكية والحنابلة) يقولون بمسح الكل؛

---

[١] القرطبى، الجامع لأحكام القرآن [ط. الشعب، ١٩٧٣م]، ٣ / ٢٠٨٣.

[٢] المالقى، رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، ص ١٦٦، محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ١ / ٢٤٥.

[٣] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٨٧، ٢٨٨.

[٤] سعد الدين التفتازانى، شرح التلويح على التوضيح فى متن التنقيح [القاهرة، مطبعة على صبيح]، ١ / ١١٥ : ١١٨.

[٥] ينظر مزيد من التفصيل والإيضاح للباحثة، علاقة الفعل بحرف الجر، دراسة دلالية، ص ١٤.

[٥] سعد الدين التفتازانى، شرح التلويح على التوضيح، ١ / ١١٤.

[٦] السابق نفسه، محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ١ / ٢٤٢.

[٧] القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، ٣ / ٢٠٨٣.

لكون (الباء) زائدة، أما (الحنفية) فيجوِّزون الأمرين، وليس أحدهما أولى من الآخر[١]، وحجة كل منهم قرائن السياق وفعل النبى. كما تستخدم (الباء) فى البيوع والأثمان للمقابلة والعوض، فى نحو قولهم : «بعت غلامًا بكر من الحنطة»، فالغلام مباع والثمن : كُرٌّ من الحنطة، أما إذا قيل : «بعتُ كُرًّا من الحنطة بهذا العبد»، وجب القبض فورًا عند البيع، ولا يجوز التأجيل إلا أن يشترط[٢].

وقد تدل (الباء) على الظرفية أو السببية، كما فى قوله تعالى : ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ﴾ (الصافات : ١٣٧ - ١٣٨) أى فى الليل؛ لذلك حكم الأصوليون على قول القائل : «إن عصيتِ بسفركِ فأنتِ طالق»[٣]، بجواز وقوع الطلاق إن كان المراد (عصيتِ فى سفركِ)، فيكون السفر محل المعصية، أو (عصيتِ بسفركِ)، فيكون السفر سبب المعصية، وهذا هو الأرجح عند الأكثرين.

ج - (على) :

ذكر الأصوليون لـ (على) معنى الشرط، كما فى قوله تعالى : ﴿يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ (الممتحنة : ١٢)، فعدم الشرك هو الشرط المقيد به مبايعة النساء لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولا يجوز انقسام المشروط، على الشرط ويجوز ذلك فى المعاوضة والمقابلة، فإذا قالت : (طلقنى ثلاثًا على ألف)، وطلقها واحدة، فعند أبى حنيفة لا يجوز لها ثلث الألف، أما إذا كان المقصود (طلقنى ثلاثًا بألف) فحينئذ يجوز لها ثلث الألف إذا طلقها واحدة[٤]

د - (فى) :

ذكر الأصوليون لـ (فى) معنى الاحتواء والتضمن، فإذا قيل : (غصبت ثوبًا فى منديل وتمرًا فى قوصرة)، فإن المنديل والقوصرة ظرفان احتويا المظروف فيهما، فلزم (فى)[٥].

---

[١] سعد الدين التفتازانى، شرح التلويح على التوضيح، ١ / ١١٥، محمود سعد، حروف المعانى بين دقائق النحو ولطائف الفقه، [ماجستير، الإسكندرية ١٩٨٥]، ص ٢٢١ - ٢٢٧.

[٢] سعد الدين التفتازانى، شرح التلويح على التوضيح ١ / ١١٤ نادية رمضان، علاقة الفعل بحروف الجر، ص ٢٠.

[٣] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٧٨.

[٤] السابقان أنفسهما، ١ / ١١٥، ص ٢٣.

[٥] محمود سعد،حروف المعانى بين دقائق النحو ولطائف الفقه،ص ٢٥١،محمد بن نظام الدين الأنصارى،فواتح الرحموت،٢٤٧/١.

ونبه الأصوليون إلى التوسع بإسقاط حرف الجر، ونصب الظرف؛ لكونـه صـار معمـولاً للفعل، فيفرقون بين(صمت سنة)، (صُمت فى هذه السنة) فالأول قد استوعب الصيام فى السنة كلها، أما الثانى فقد وقع على بعضها، وينطبق ذلك على قوله تعالى ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ (غافر : ٥١)، فذكرت (فى) مع الدنيا؛ لكون النصرة تكون فى بعضهـا دون بعض وحذفت مع الآخرة؛ لكونها دار الجزاء، فالنصرة تكون فى جميعها[١] .

أما شرعًا فيختلف، فإذا قال رجل : «أنتِ طالق غدًا»، أفاد ذلك استيعاب اتصاف المراة بالطلاق تمام الغد، وذلك بالوقوع فى أول أجزائه، بخلاف لو قال : (فى غد)، فيُقبل فيه نية وقوع الطلاق آخر النهار، وعدم اقتضائه الاستيعاب (هذا قضاءًا)، أما (فقهًا) فيقبل النية فى الصورتين آخر النهار[٢] .

وقد تدل (فى) على المقارنة والمصاحبة، فى نحو قولهم : «إنتِ طالقٌ فى دخول الدار»، والمراد مع دخول الدار، فلا يجوز قبل دخولها، والظرف هنا يحتوى الحدث ويقترن به من الجهات الأربع؛ فيترتب عليه وجودًا وعدمًا، كما أن فيه معنى الشرط، كأنَّ الطلاق مقيدٌ بالدخول[٣] ؛ وعلى ذلك حكم الفقهاء على من قال لامرأته -وهى فى مصر- : «أنتِ طالق فى مكة»، بوقوع الطلاق فى الحال؛ لأن المطلقة فى مكان تكون مطلقة فى جميع الأمكنة[٤] .

هـ - (من) :

قد اختلف الأصوليون فى دلالة (مِن) فى قوله تعالى : ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ (المائدة : ٦)، فـ (الشافعية) يفسرونها بالتبعيض قياسًا على الوضوء، أما (الحنفية) فيفسرونها على معنى الابتداء؛ لعدم جواز وضع (بعض) محلها، أو (الذى) لدلالة التبيين، وفسرها آخرون على معنى الجنس؛ لأن المراد إيصال جنس التراب إلى الوجه واليدين[٥] ، وهذا

---

[١] الأسنوى، شرح نهاية السول، ١ / ٣٧٥، سعد الدين التفتازانى، شرح التلويح على التوضيح، ١ / ١١٨.

[٢] محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ١ / ٢٤٧.

[٣] الباحثة، علاقة الفعل بحرف الجر دراسة دلالية، ص ٢٧.

[٤] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٨٨.

[٥] محمود سعد، حروف المعانى بين دقائق النحو ولطائف الفقه،ص ٢٧٠،محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت،١/٢٤٤.

الخلاف ظهر أيضًا فى قولهم : «من شئت من عبيدى عتقهُ فاعتقه»، والأرجح أن المراد بها (بعضهم)، وإن كان "أبو يوسف" قد فسرها بـ (كلهم)، وقيل إنها لدلالة الجنس[1] . وقد التفت الأصوليون إلى دلالة حذف (من) وإثباتها فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ (النور : ٣٠)، فـ (من) ذكرت مع الأبصار؛ لدلالة التبعيض؛ لأن النظر منه، عمد وغير عمد والنهى هنا عن العمد منه، أما حفظ الفروج، فقد أسقطوا منه (من) لإمكان التحرز منه؛ ولأن النهى فيه مطلقًا[2] .

ولشيوع دلالة التبعيض عندهم، حكم الفقهاء على قول القائل : «بع من عبيدى ما شئت، واقبض من أموالى ما شئت»، لا يجوز له إلا أن يبيع (بعضهم)، وكذلك إذا قال رجل لامرأته : «طلقى نفسكِ من الثلاث ما شئتِ»، فيجوز لها واحدة أو ثنتان، ولا يجوز الثالثة[3] .

٢ ـ أدوات النصب :

أ ـ (حتى) :

نقل الأصوليون عن اللغويين أن (حتى) تفيد انتهاء الغاية، مثل (إلى)، إلا أنها أقوى فى الانتهاء، وكثيرًا ما يدخل ما بعدها فى ما قبلها إذا كان من جنسه[4] ، فإذا قال : «أنتِ طالقٌ حتى تتم الثلاث»، وقع الطلاق ثلاثًا، وقيل واحدة، والأول أرجح[5] .

ب ـ (أن) :

وهى تنقل المضارع لدلالة الاستقبال؛ لذلك إذا قال رجل : «طلق زوجتى على أن تأخذ منها مالى»، وجب أخذ المال ثم الطلاق[6] .

٣ ـ أدوات العطف :

وهى ثلاثة أقسام :

إحداها : ما يجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، وهى : (الواو، الفاء، ثم وحتى).

---

[1] محمود سعد، حروف المعانى بين دقائق النحو ولطائف الفقه، ص ٢٧١، الباحثة، علاقة الفعل بحرف الجر، ص ٣١.

[2] الزمخشرى، الكشاف، ٣ / ٢٢٩، القرطبى، الجامع لأحكام القرآن، ٧ / ٤٦١٤.

[3] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٧٩.

[4] محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ١ / ٢٤٥.

[5] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٠١.

[6] السابق نفسه، ص ٣٠٢.

أ ـ الواو :

اختلف الأصوليون فى دلالة (الواو)، فمنهم من قال بدلالتها على الجمع مطلقًا، مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ (البقرة : ٥٨)، ومنهم من قال إنها للترتيب، مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ (الحج : ٧٧)؛ لاستحالة الجمع بين الركوع والسجود فى نفس الوقت، والأمر متجاذب بين الفريقين[1] ، وإن كان هناك من يرى أن (الواو) لا تدل على ترتيب أو غيره، وإنما الترتيب جاء من تعلق الثانى بالأول كتعلق الشرط، وكانت (الواو) هى الواسطة بينهما، فهى لها معنى الوساطة فقط، والحكماء أخذوا بالرأيين، مع وجود القرينة الدالة على أيهما المراد، فإذا قال رجل لامرأته : «إنتِ طالقٌ إذا دخلتِ الدار وكلمت زيدًا»، كان لابد من حدوث الأمرين، أما إذا قال : «خذ مالى وطلق زوجتى»، وجب أخذ المال ثم وقوع الطلاق[2] ، فالأول أفاد الجمع، والثانى الترتيب، بمعونة القرائن.

ب ـ (الفاء) :

اشْتُهِرَ عند اللغويين أن (الفاء) للترتيب والتعقيب، نحو : (قام زيد فعمرو)، وقد تعطف المفصل على المجمل، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا﴾ (البقرة : ٣٦)، وهناك من أنكر دلالتها على التعاقب فى كل موضع، مستدلاً بقوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ (الأعراف : ٤)؛ لأن العقاب لا يعقب العمل، بل المتوقع أن بينهما مهلة من الزمن، وعلى هذا حكم الفقهاء بوجوب الترتيب فى قول القائل : «إن دخلتِ الدار فكلمتِ زيدًا فأنتِ طالق»، فلابد من وقوع الدخول، ثم تكليم زيد لحدوث الطلاق[3] ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ (طه : ٦١)، فغالبًا ما يتأخر الاسحات بالعذاب على الافتراء بالكذب؛ لأن أحدهما عمل والآخر جزاء؛ لذلك فالأرجح القول بأنها تفيد ترتيب حكم الثانى على الأول[4] .

---

[1] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ١ / ٥٧ : ٦٠، ومحمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ١ / ٢٢٩.

[2] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٠٨، ٣٠٩.

[3] السابق نفسه، ص ٣١٦.

[4] الآمدى، الإحكام، ١ / ٦٢، محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت ١ / ٢٣٤.

ج ـ (ثم) :

وهى تفيد التراخى، نُقـل ذلك عن اللغويين[١]؛ ولذلك حكم الأصوليون بضرورة الترتيب مع التراخى فى قول القائل : «أوقفت هذا على أولادى ثم أولاد أولادى بطنًا بعد بطن»؛ ولذلك إذا قال رجل لعبده : «إذا صمت يومًا ثم يومًا فأنت حر»[٢] ، وجب الفصل بين اليومين بيوم آخر؛ لأن الليل لا يصام.

القسم الثانى : (ما يختص بتعليق الحكم بأحد المذكورين)، وهى (أو، إما وأم)، فالأولان يدلان على الشك، نحو : (جاء زيد أو عمرو)، (جاء إما زيد، وإما عمرو)، وهناك من يرى[٣] أن (أو) ليست للشك، وإنما هى لإفادة النسبة إلى أحدهما، أما (أم) فهى لا تأتى إلا فى الاستفهام، ولقد أضاف الأصوليون لـ (أو) معنى النهى، كما فى قوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ (الإنسان : ٢٤)، فإذا دخلت على المثبتين أفادت إثبات أحدهما وفى الآخر نحو: «لأدخلن هذه الدار أو هذه»[٤] لزم دخول أحدهما.

القسم الثالث : ما يدل على أن المعطوف مخالف للمعطوف عليه؛ وهى : (لا، بل، ولكن)، فنقول : (جاءنى زيدٌ لا عمرو)، (وما جاءنى زيد بل عمرو)، (وما جاء زيد لكن عمر)[٥] ، ويقول أكثرهم بنيابة بعض الحروف عن بعض، فـ (بل) قد ترد بمعنى (الابتداء)، ومعنى (الواو)[٦] .

وهناك قرائن ذكرها الأصوليون تتعلق بالعطف، منها :

١-العطف على القريب أولى من العطف على البعيد، فى نحو قولهم : «إن دخلتِ الدار فأنتِ طالق وعبدى حر»، فالحرية متعلقة بالدخول؛ إذ الجزاء أقرب فالعطف عليه أولى، ولا ينصرف عن القريب إلى البعيد إلا بقرينة.

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل، ٨ / ٩٦.

[٢] الأسنوى، الكوكب، ص ٣٢٠، محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ١ / ٢٣٥.

[٣] محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت ١ / ٢٣٩.

[٤] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٢٢، محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ١ / ٢٣٩.

[٥] الآمدى الإحكام، ١ / ٦٣.

[٦] محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت ١ / ٢٣٦، ٢٣٧.

٢-الأصل فى المعطوف المفرد أن يتعلق بما تعلق به المعطوف عليه، نحو قولهم : «إن دخلتِ الدار فطالق وطالق»، فالطلاق الثانى تعلق بالدخول المذكور فى الشرط بعينه، فإذا تكرر الشرط تعلق كل معطوف بشرطه استقلالاً[١] .

٣-يقول الأصوليون إن (واو الحال) مستعارة من (واو العطف)؛ لأنها هى الأصل والأكثر دِقَّةً، ويمكن الجمع بينهما لغةً، نحو : «أنتِ طالق وأنتِ مريضة»، يجب العطف قضاءً؛ لأنه حقيقة، أما شرعًا فإن نوى الحال فهو كما نوى؛ لأنه محتمل فى اللفظ، وإن تعذر العطف، نحو : «أدِّ إلىَّ ألفًا وأنت حر»؛ لكون الأولى إنشائية طلبية والثانية خبرية، فلا يعطف وتكون على الحالية؛ لكونه صار حرًا وبقى إلى زمن الأداء.

٤-يلزم تعدد المخاطب فى المعطوف والمعطوف عليه، ويظهر ذلك فى الجمل المستقلة، ويجوز فيما له محل من الإعراب[٢] .

٤ ـ أدوات القصر والحصر :

اللغويون والأصوليون مجمعون على أن (إلا) لدلالة الحصر بلا خلاف، و(إنما) أفادت تلك الدلالة نيابة عن (إلا)، كما قالوا إن لها دلالة النفى والإثبات؛ لأنها مكونة من (إن + ما)، (إنَّ) التى تفيد التوكيد و(ما) تفيد النفى، إلا أنهم ضمنوا (إن) معنى (إلا)، حتى لا يجتمع نفى وإثبات[٣] فيتناقضان، فإذا قال رجل : «إنما بعتُه بكذا»، كان ذلك حصرًا سد مسد جملتين :

أولهما : النفى فى قوله (ما بعته بكذا)

وثانيهما : الإثبات (لقد بعته بكذا)

ومنه قوله "صلى الله عليه وسلم" «إنما الربا فى النسيئة»، وإن كان الربا يكون فى غير النسيئة أيضًا، فلا تدل هنا على الحصر، أما قوله "صلى الله عليه وسلم" : «إنما الولاء لمن أعتق»، فهو من المشترك بين أكثر من نوع، فلا قول بين أكثر من نوع، فيكون انحصار الولاء لمن بيده العتق، حتى ولو كان أكثر من فرد[٤] .

---

[١] محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ١ / ٢٣٢.

[٢] السابق نفسه، ١ / ٢٣٣.

[٣] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٥٢ : ٣٥٥.

[٤] الآمدى، الإحكام، ١ / ٦٤، محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت ١ / ٤٣٤.

٥ـ أدوات الاستقبال :

ولقد اهتم الأصوليون بفصيلة الزمن فى الأفعال كما سبق وأن بينا، فحددوا الأدوات التى تخلص الفعل للاستقبال، وهى (السين، سوف، أن، لا وإن) نحو : سيفعل، سوف يفعل، أريد أن تفعل، لا تفعل، أن تفعل وإن تفعل[1] .

٦ـ الأدوات الزائدة :

قال اللغويون بزيادة بعض حروف المعانى فى التركيب النحوى، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (البقرة : ١٩٥) وقوله تعالى : ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾ (المؤمنون : ٢٠)، كما قالوا بزيادة (ما) فى قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ (آل عمران : ١٥٩)، والمعنى فبرحمة من الله، والزيادة هنا شكلية وليست معنوية، فالمراد صحة التركيب بدونها، وإن كانت فى المعنى تفيد التوكيد[2] ، أما الأصوليون فقد رفضوا القول بالزيادة شكلاً وموضوعًا، فكل حرف عندهم جاء لمعنى؛ ولذلك قالوا فى تفسير الآية السابقة إن هناك فرقًا بين (فبما رحمة من الله لنت لهم) و(فبرحمة من الله لنت لهم)، والمراد من الآية الأولى : (ما لنت لهم إلا برحمة من الله)، وهذا المعنى لا يتأتى إلا بوجود (ما)، وكذلك قوله تعالى : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (النساء : ١٥٥)، والمعنى وما لعناهم إلا بنقضهم ميثاقهم، يقول "ابن القيم"[3] : «كل لفظة لها فائدة متجددة زائدة على أصل التركيب».

وهكذا رأينا مدى اهتمام الأصوليين بالفروق الدلالية (للأدوات)، فهم لم يعرضوا كل أقسامها التى ذكرت عند اللغويين؛ لأن اللغويين جمعوا كل الأدوات المسموعة عن العرب الشائع منها والنادر، أما الأصوليون، فلم يهتموا بذلك الحصر، وإنما اقتصروا على ما كان له أثر فى فهم النصوص الشرعية، وما يترتب عليها لاستنباط الأحكام الفقهية، وليس معنى هذا أن الأصوليين لم يستفيدوا من منهج اللغويين، وإنما المراد أن المنهج الأصولى كان مهتمًا بالنتائج التى توصل إليها اللغويون، وبنوا على أساسها ما احتاجوا إليه من أصول استفادوا بها فى تخريج مسائلهم الشرعية، وهذا يؤكد مدى التأثير والتأثر بين اللغويين والأصوليين.

---

[1] الآمدى، الإحكام، ١ / ٦٤.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ٨ / ٢٣، ٢٤.

[3] ابن القيم، بدائع الفوائد ٢ / ١٥٠ : ١٥٢.

١ ـ قرينة الربط بين اللغويين والأصوليين

الربط :

هو علاقة لفظية تنشأ بين المفردات، أو الجمل، من خلال واسطة لفظية تصطنعها اللغة تسمى (عناصر الربط)؛ وذلك لأن النص فى حقيقته بنْية معقدة، ذات أبعاد أفقية وتداخلات دلالية متلاحمة؛ ومن ثم يجب دراسة النص من جانبين: جانب يتمثل فيه العلاقات الداخلية الباطنة، التى تقيم شبكة متداخلة شديدة التعقد، ثم يستكمل هذا الجانب بدراسة العناصر الخارجية التى تتحقق فى مجموعة صور من الروابط اللفظية. وتتضافر هذه الروابط الملفوظة مع الروابط غير الملفوظة؛ لتحقيق أكبر قدر من الانسجام والتماسك النصى[١].

وأطلق المحدثون على الربط بأدوات غير ملفوظة (الربط المعنوى)، وهو ما يعرف بـ(الإسناد)، على حين سموا الآخر بـ (الربط اللفظى)، وهو ما سنفصل فيه القول.

وعناصر الربط قد تكون بسيطة كالحروف والأدوات، أو مركبة كالعناصر الإشارية والإحالية، والمركبات الحرفية والظرفية[٢]. والمعروف أن الربط يتم بين الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره الجملة، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه. ويكون الربط بالضمير العائد الذى تبدو فيه المطابقة، كما يكون بالحرف والأداة، أو بإعادة اللفظ أو إعادة المعنى، أو باسم الإشارة أو (ال)، أو دخول أحد المترابطين فى عموم الآخر[٣].

وقد عبر القدماء عن الروابط بـ (الموصولات)، فقد ذكر أحد المحدثين[٤] نقلاً عن ابن القيم الجوزية فى الروابط الداخلية، «إن الموصولات التى وصفوها فى كلامهم للتوصل بها إلى غيرها خمسة أقسام، أحدها حروف الجر، وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور، ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرها. والثانى حرف (ها) التى للتنبيه، وضعت ليتوصل بها إلى نداء ما فيه

---

[١] د. سعيد حسن بحيرى، ظواهر تركيبية فى مقابسات أبى حيان، ص ٢٣٦، د. مصطفى عمر حميدة، نظام الربط والارتباط، ص ١٣٧.

[٢] د. سعيد حسن بحيرى، ظواهر تركيبية فى مقابسات أبى حيان، ص ٢٣٨.

[٣] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢١٣.

[٤] د. مصطفى عمر حميدة، نظام الربط والارتباط، ص ١٨٣.

(ال). والثالث (ذو)، وضعوه (واصلة) إلى وصف المعارف بالجمل، ولولاها لما جرت صفات عليها. والخامس(الضمير)الذى يربط الجمل الجارية على المفردات أحوالاً وأخبارًا وصفاتٍ وصلاتٍ، فإن الضمير هو الوصلة إلى ذلك[1].

ويتضح لنا مما سبق أن مصطلح (الموصولات)، الذى استخدم فى القديم، قابَلَ حديثًا مصطلح (الربط)، بدليل أن ابن القيم ذكر من الموصولات (حروف الجر) التى عدها ابن السراج من الروابط، كما ذكر من بينها (ضمير الغيبة) الذى يعد رابطًا بلا خلاف.

عناصر الربط :

أولا: الربط بإعادة الذكر :

وهو أهم أنواع الربط؛ لأنه أدعى للتذكير وأقوى ضمانًا للوصول إليه. وهو أقسام:

١- إعادة اللفظ :

ويكون فى مقام التفخيم والتعظيم والتهويل والتخويف، كما فى قوله تعالى : ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة : ١-٢)[2]، وتكون إعادة الذكر لأغراض بلاغية، منها:

أ- التوكيد : كما فى قوله تعالى : ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ (الإسراء : ١٠٥)، أعيد ذكر الحق للتوكيد[3]، وذكر الشيء مرتين أقوى من ذكره مرة واحدة، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ﴾ (السجدة : ٢٠)، فقد أعيد ذكر (النار) دون الضمير للتهويل والتخويف، كما أن إعادة الذكر جاءت على سبيل الإخبار عن سؤال الكافرين عند خروجهم من النار؛ ولذلك لا يجوز الإضمار[4].

ب- لأمن اللبس: كما فى قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (المائدة : ٣٨)، فلو أن ضميرًا وضع موضع ثانى لفظى الجلالة، لبدا أن الجملة حالية[5]، ولكان المعنى أن كسبهما النكال ارتبط بحال عزة الله وحكمته

---

[1] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٢٨٣.

[2] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٥٧٥.

[3] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٢ / ٥٨.

[4] الألوسى، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، عُنِيَ به وحققه السيد محمود شكرى الألوسى البغدادى [ط دار الطباعة المنيرية، د.ت] ٢١/ ١٣٤.

[5] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١١١.

تعالى، وهذا غير المراد من الآية. وكذلك قوله تعالى : ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ * وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (المائدة : ٤٦، ٤٧)، وإنما أعيد لفظ الإنجيل لأنه لو قال (وليحكم أهله)لاحتمل أن يكون لموسى وللإنجيل؛ لتقدم ذكرهما جميعًا قبل ذلك، فلما قصد إلى نفى الاحتمال أعيد الظاهر[1] .

جـ - وقد تكون إعادة الذكر، لاختلاف مدلول الأول عن الثانى، كما فى قوله تعالى ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ﴾ (التوبة:٦٩)، الخلاقان الأول والثالث غير الخلاق الثانى، والمراد به النصيب المقدر، فقد استمتع السابقون بنصيبهم وما قدر لهم من الأموال والبنين ومتع الدنيا، فشبه بهم استمتاع الباقين بمتع الدنيا أيضًا، وكرر اللفظ للتحقير.

يقول "أبو حيان" : «ولما ذكر تشبيههم بمن قبلهم ونكر ما كانوا فيه من شدة القوة وكثرة الأولاد واستمتاعهم بما قدر لهم من الأنصباء، شبه استمتاع المنافقين باستمتاع الذين من قبلهم، وأبرزهم بالاسم الظاهر، فقال:(كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقهم)، ولم يكن التركيب: كما استمتعوا بخلاقهم، ليدل بذلك على التحقير؛ لأنه كما يدل بإعادة الظاهر مكان المضمر على التفخيم والتعظيم، كذلك يدل بإعادته على التحقير والتصغير لشأن المذكور»[2] كقوله تعالى (يا أبت لا تعبد الشيطان إن الشيطان كان للرحمن عصيا)

د- قد تكون إعادة اللفظ لطول الفصل وبعد الشُقة بين ركنى الجملة، كما فى قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة : ٨٩)، نقل عن "المبرد": «حين طال الفاصل بين (لما جاءهم) وجوابها، وتكررت لتقوية الارتباط بالجواب»[3]، وقد يكون

---

[1] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٢ / ١٣٦.

[2] أبو حيان التوحيدى، البحر المحيط [ط مطابع النصر الحديثة، الرياض، د. ت.] ٥ / ٦٩.

[3] السابق نفسه، ٥ / ٣٠٣.

إعادة اللفظ من غير طول الفاصل، فهي تفيد التوكيد، كما في قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ (النساء : ١٥١).

هـ - وكثيرًا ما يعاد ذكر اللفظ ولاسيما في الأزمنة، كما في قوله تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ (سبأ : ١٢)، والمراد الإعلام بزمن الغدو وزمن الرواح، وكذلك ألفاظ المقادير لا يحسن فيها الإضمار، كقولك: زنة هذا مثقال، وزنة هذا مثقال[١].

و- قد تكون إعادة الذكر باسم الإشارة والظرف لغرض التوكيد[٢]، كما في قوله تعالى : ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ (يونس : ٥٨). قال "الزمخشري": «والتكرير للتقرير والتأكيد وإيجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح دون ما عداهما من فوائد الدنيا، فحذف أحد الفعلين لدلالة المذكور عليه، والفاء داخلة لمعنى الشرط، كأنه قيل: إن فرحوا بشيء فليخصوهما بالفرح فإنه لا مفروح به أحق منهما»[٣].

وعلى ذلك قال الأصوليون: إذا قيل لرجل اسمه زيد، فقال: (يا زيد)، فقيل «امرأة زيد طالق»[٤]، فحكموا بوقوع الطلاق لاحتمال أن يريد نفسه، فإذا كان يريد زيدًا آخرًا فلا يقع الطلاق. كما أوجبوا إعادة ذكر اللفظ إذا ذكر في جملتين أمنًا للبس، ومن ذلك ما ذكر عن أعرابي كان يخطب الرسول "صلى الله عليه وسلم" فقال مستشهدًا: «من يعصَ الله ورسوله فقد غوى»، بعدما قال: «من يطع الله ورسوله فقد رشد»، وأنكر عليه الرسول "صلى الله عليه وسلم" أن يضمر (الله ورسوله) في الجملة الثانية؛ ولذلك اختلف الأصوليون في إضمار لفظ الجلالة في الشهادتين[٥] (أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسوله) في الصلاة، ومنهم من أجازه، ومنهم من منعه، والأرجح منعه.

٢- الربط بإعادة المعنى :

وقد تغني إعادة المعنى عن إعادة اللفظ، نحو:(جاء زيد أبو عبد الله)، إذا كان

---

[١] ابن الحاجب، الأمالي النحوية، ١ / ١٤٥.

[٢] د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ١١٧.

[٣] الزمخشري، الكشاف، ٢ / ٢٤١-٢٤٢، أبو حيان التوحيدي، البحر المحيط، ٥ / ١٧١.

[٤] الأسنوي، الكوكب الدري، ص ٩٤، ٩٥.

[٥] السابق نفسه، ص ٩٦.

(أبو عبد الله) كُنية لـ(زيد)[١]. ومنه قوله تعالى﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ (الأحزاب: ٤٤)، فلما كان (التحية) و(السلام) بمعنى واحد كان إعادة ذكر أحدهما رابطًا للآخر[٢].

٣- من إعادة الذكر بين المبتدأ والخبر الربط بـ (ال) العهدية:

وهى التى لابد لها من مسبوق ذكرى أو عهدى قبلها[٣]، نحو قوله تعالى : ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ (التوبة : ٤٠)، ومنه (زيد نعم الرجل)، فإذا كانت (ال) فى (الرجل) لـ (العهد)، فالرجل هو زيد، وإن كانت لـ (الجنس) فجاز أن يكون هو (زيد) على سبيل المبالغة[٤]

وتفترق (ال) الجنسية عن العهدية فى أن (ال) الجنسية لا تفتقر إلى سابق مذكور، كما فى قولهم (الرجل أقوى من المرأة)[٥]، أما العهدية فتلزمها القرينة الدالة على المذكور السابق، فى نحو قوله تعالى ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المزمل : ١٥، ١٦)، فالرسول الثانى هو الأول، واللام هنا لـ (العهد)، كما أن اللام الجنسية لا تختص بمدخول معين، أما العهدية فتدخل على شخص معين لا يحتمل الشركة[٦]. وعلى ذلك إذا قال رجل حالفًا: «لا أشرب الماء» حمل على (ال) العهدية، حتى لا يكون آثمًا، فإذا حمل على العموم كان مستحيلاً، فإذا قال: «لا أشرب ماء النهر»[٧] لا يحنث بشرب بعضه، بذلك حكم الأصوليون والفقهاء.

كما قال الأصوليون بنيابة (ال) عن (الضمير) فى ربط السياق فى مثل قول النحاة (ضربته الظهر والبطن) أى (ظهره وبطنه)[٨]، ومنه قوله تعالى:﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ (النازعات : ٣٩) أى مأواه؛ لذلك أجازوا قول القائل: (قبلتُ النكاح)، بدلاً من

---

[١] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٥٧٦.

[٢] الزمخشرى، الكشاف، ٣ / ٢٦٦.

[٣] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٤٢.

[٤] د. محمد حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة العربية، ص ١٤٦.

[٥] د. عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٧٢٥.

[٦] ينظر "معانى اللام المختلفة"، السابق نفسه، ١ / ٧٢٨.

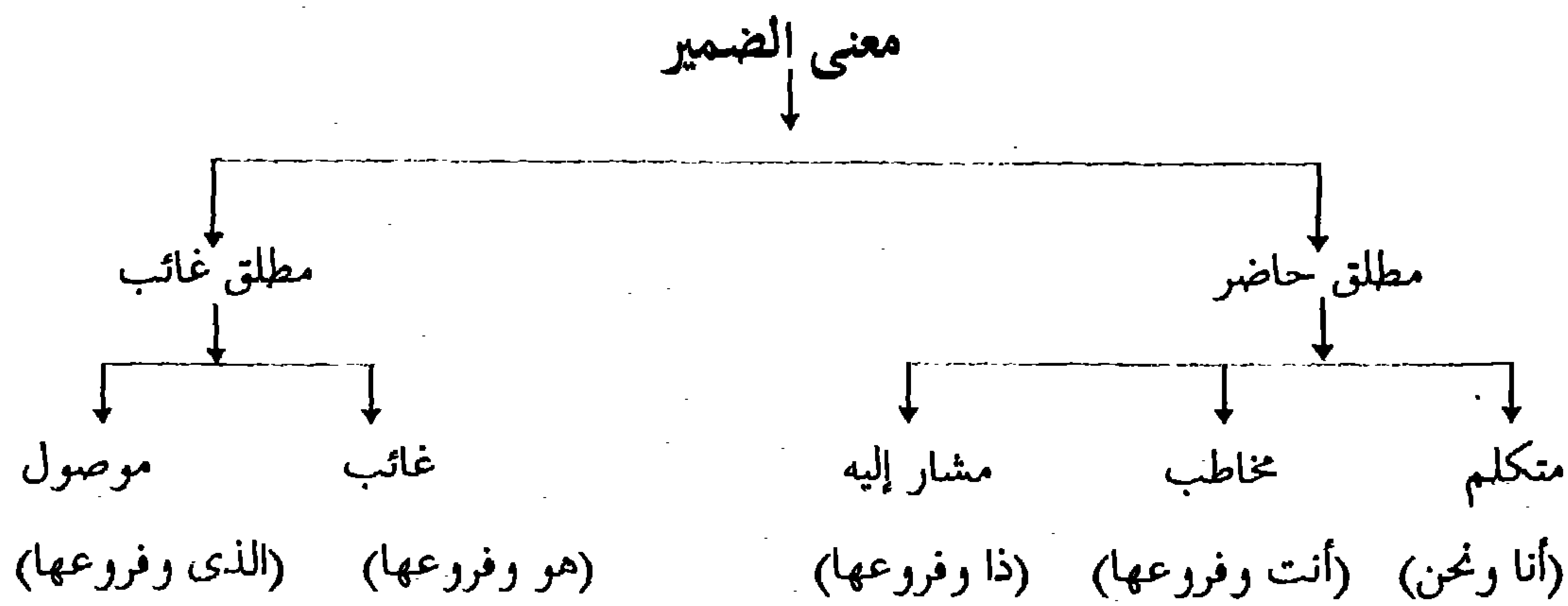
[٧] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١١٠.

[٨] سيبويه، الكتاب، ١ / ١٥٨، ١٥٩.

(قبلت نكاحها)[١] فيكون العقد صحيحًا عند بعضهم، أما أكثرهم فلم يجيزوه؛ لكونه عامًا لا يدل على اطراد نكاحها، ولاسيما وأن الإرادة أمر باطنى لا يعلمه الشهود، كما استدلوا على ذلك بإسلام الكافر إذا قال: «آمنت بمحمد النبى»[٢] ، وبعدم إسلامه إذا قال: «آمنت بمحمد الرسول»،لكون لفظة الرسول عامة، فقد يكون رسولاً لله ولغيره. وأحيانًا يتعذر الربط بإعادة الذكر، وقد تقبح أحيانًا أخرى، فمن ذلك قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾ (الأحزاب : ٥٠)، فتصور أن وضع لفظ (أجور) مضافًا لـ(أزواجك) بدلاً من الضمير، ستجد أن جملة الصلة لم تشتمل على ضمير رابط، ولذلك قبح إعادة الذكر، وهنا تلجأ اللغة إلى وسائل أخرى للربط غير إعادة الذكر، منها: الربط بالضمير، والأدوات.

ثانيًا : الربط بالضمائر :

من أهم ما يغنى عن إعادة الذكر: الضمائر بأنواعها الثلاثة: ضمائر الأشخاص، الضمائر الموصولة، ضمائر الإشارة. وهذه الأنواع الثلاثة تشترك فى طابع واحد، هو الدلالة إما على مطلق غائب أو مطلق حاضر[٣]. وقد قدم بعض المحدثين[٤] رسمًا تخطيطيًا يبين صلة هذه الضمائر ببعضها على النحو التالى:



---

(١) الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٦٠.

(٢) السابق نفسه، ص ٣٥٩.

(٣) ابن مالك، التسهيل، ص ٢٧.

(٤) د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١١٨، د. سعيد بحيرى، من أشكال الربط فى القرآن الكريم، دراسات عربية وسامية [القاهرة، ١٩٩٤م]، ص ١٧١.

١ـ الربط بضمير الشخص :

أ ـ ضمير الغيبة :

يُكنى بالضمير عن الظاهر؛ ومن ثم كان الربط بالضمير بدلاً من إعادة الذكر أيسر في الاستعمال، وأدعى إلى الخفة والاختصار، بل إن الضمير إذا اتصل فلربما أضاف إلى الخفة والاختصار عنصرًا ثالثًا هو الاقتصار. وهذه العناصر الثلاثة هي من مطالب الاستعمال اللغوى، والمعروف أن (ضمائر المتكلم) تفتقر إلى متكلم، و(ضمائر الخطاب) تفتقر إلى مخاطب، فيكون المتكلم المرجع لضميره، ويكون المخاطب كذلك، أما (ضمير الغيبة) فيفتقر في العادة إلى مذكور يعد مرجعًا له، فلا يتضح معنى الضمير إلا بواسطة ذلك المرجع. وشروط الإضمار أن يكون بين الضمير والمرجع تطابق في النوع والعدد، بحيث لو وحَّدنا بالإضمارالإظهار لحصلنا على اللفظ نفسه[1]، وعلى المدلول نفسه، مثل قوله تعالى ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ﴾ (ص : ٢٤)، فهمنا أن الفتنة وقعت على داود[2]. كما يشترط في الربط بالضمير أن يكون هو نفسه الاسم الظاهر الذى يعود عليه[3]، فلا يجوز أن يضمر في مثل قوله تعالى ﴿لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ (البقرة: ٤٨)؛ لأن النفس الأولى غير الثانية.

وقد ربط الضمير مواضع بعينها اتفق عليها النحاة هي:

١- الربط بين المبتدأ وجملة الخبر:

اشتهر عند اللغويين أن الخبر هو عين المبتدأ إذا كان مفردًا؛ ومن ثم لا يحتاج إلى رابط، أما إذا جاء جملة[4] فلا بد من رابط يعود على المبتدأ، إلا إذا كانت جملة الخبر أجنبية، نحو : (زيد أبوه قائم)، وذلك لاختلاف معنى الخبر عن المبتدأ، فوجب الرابط أمنًا للبس، فإذا قلنا : (زيد قام عمرو) لم يكن كلامًا؛ لعدم العائد[5].

وقد اتفق الأصوليون على ما ذُكِر آنفًا عند اللغويين، إلا أنهم نبهوا إلى إمكان الاستغناء عن الضمير الرابط إذا كان السياق مستغنيًا بنفسه، وغير محتاج إلى تقدير العائد، وباب هذا

---

[1] ابن مالك، التسهيل، ص ٢٧، د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ١١٩.

[2] الزمخشرى، الكشاف، ٣ / ٣٧١.

[3] الأشمونى، شرحه، ٤ / ٢٤٠.

[4] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، تحقيق صاحب أبو جناح، ١ / ٣٤٥.

[5] الرضى، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ١ / ٢٤٠، ٢ / ٣٠١.

(التفصيل بعد الجملة) ففيه الاستغناء عن الضمير كثيرًا، نحو: (المال لهؤلاء، لزيد درهم ولعمرو درهمان)، ولا حاجة إلى تقدير ضمير رابط محذوف تقديره (لزيد منه)؛ لأن تفصيل المبتدأ بعده رابط أغنى عن الضمير، ومثله (السمن منوان بدرهم)[1]، فاللغويون يقدرون ضميرًا محذوفًا تقديره (السمن منوانٍ منه)، أما الأصوليون[2] فيرون أن السياق هو الرابط ولا حاجة إلى تقديره، وأنه لا حاجة إلى تقدير رابط محذوف فى كل تفصيل بعد جملة.

٢- جملة الصفة :

يشترط وجود ضمير فى جملة الصفة ليحصل به ربط بين الموصوف وصفته، فيكون اتصاف الموصوف بمضمون الصفة، فيحدث التخصيص أو التعريف، ومن ذلك قولهم : (قام رجل فى داره)[3] فاتصف الرجل بالقيام من خلال الضمير. كما يشترط للنعت السببى فى قولهم (مررت برجال حسنة وجوههم)، وهنا لابد من الضمير البارز، وإن كان يجوز مع الحقيقى أن يكون مستترًا، وذلك لأن جملة الموصوف فاقدة للإسناد، فيجوز أن يقدر العائد[4]، كما فى قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة : ٤٨)، أى فيه.

٣- جملة الصلة :

فى الواقع، جملة الصلة هى نفسها جملة الصفة، إلا أنها تصف المعرفة، والموصول رابط لفظى بين ما قبله وما بعده، كما أن جملة الصلة هى نفسها لابد فيها من عائد بارز يعود على الموصول[5]. وأجاز "ابن هشام"[6] أن يأتى العائد مقدرًا كما فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ (مريم : ٦٩). وجوّز النحاة حذف الرابط المنصوب بجملة الصلة، وذلك لأن الصلة والموصول كالجزء الواحد، فجاز المستغنى بالربط اللفظى عن ربط الضمير[7].

---

[1] ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ٣/ ٣٦.

[2] د. طاهر حمودة، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى، ١٢٥، ١٢٦.

[3] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/ ٥٧٨.

[4] السيوطى، همع الهوامع، ١ / ٨٦، ابن هشام، مغنى اللبيب ٢، / ٥٧٨.

[5] السيوطى، همع الهوامع، ١ / ٨٦.

[6] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٥٧٩.

[7] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٤ / ١٥.

٤- جملة الحال :

تربط بـ (الواو) أو (الضمير) كما في قوله تعالى:﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ (النساء:٤٣)،وقد يكون بـ (الواو) فقط، أو (الضمير) فقط،وسوف نعرض ذلك في موضعه[1] .

٥- المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه :

لابد لصحة الاشتغال من رابط بين العامل والاسم السابق، كالضمير الظاهر في قولهم: (زيدًا ضربته)، وجاز أن ينفصل، كما في : (زيدًا مررت به)، وقد يضاف كما في : (زيدًا ضربت أخاه)[2] بنصب (أخاه) على البيان، ولا يجوز أن ينعدم الضمير[3] .

٦، ٧- بدلا البعض والاشتمال :

ولا يربطهما إلا الضمير ملفوظًا، نحو قوله تعالى : ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ (البقرة : ٢١٧)، وقد تكون مقدرة كما في قوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود * النار ذات الوقود﴾ (البروج، ٤، ٥)، وإن كان هناك من يرى[4] أن (ال) في (النار) بدل من (الضمير).

٨- معمول الصفة المشبهة :

ولا يربطه إلا الضمير، إما ظاهرًا نحو (زيدٌ حسن وجهه)، أو مقدرًا نحو : (زيدٌ حسنٌ وجهًا) أي منه[5] .

٩- جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء :

ولا يربطه أيضًا إلا الضمير[6] ، إما مذكورًا نحو قوله تعالى : ﴿فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه﴾ (المائدة : ١١٥)، أو مقدرًا أو منوبًا عنه، نحو قوله تعالى : ﴿فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ (البقرة : ١٩٧)، أي منه.

---

[1] ينظر روابط جملة الجواب، ص٢٣٠ ، ابن هشام، مغني اللبيب، ٢ / ٥٨٠.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ١٨٢، ١٨٣.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، ٢ / ٥٨١.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٦٥، السابق نفسه، ٢ / ٥٨٢.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب، ٢ / ٥٨٢.

[6] السابق نفسه، ٢ / ٥٨٣.

١٠- العاملان فى باب التنازع :

فلابد من ارتباطهما إما بعاطف[1]، كما فى (قام وقعد أخواك)، أو عمل أولهما فى ثانيهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا * وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ (الجن : ٤، ٧). وكذلك فى جواب الطلب، نحو قوله تعالى : ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (المنافقون : ٥). أو جوابًا للاستفهام، نحو قوله تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ (النساء : ١٧٦).

١١- ألفاظ التوكيد المعنوى :

وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو (جاء زيد نفسه، والزيدان كلاهما، والقوم كلهم)[2] .

ب ـ ضمير الشأن :

من ضمائر الربط (ضمير الشأن)، وهو يكون مبهمًا، غائبًا، مفردًا، يتصدر الجملة، يفسره ما يليه، ويقصد به التعظيم والتفخيم[3] ، وهو بذلك له خواص تميزه عن غيره من الضمائر:

١- عوده على ما بعده لزومًا، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هى ولا شيء منها.

٢- مفسره لا يكون إلا جملة، ولا يشاركه فى هذا أى ضمير.

٣-لا يُتبع بتابع، فلا يؤكد ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.

٤- لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

٥-ملازم للإفراد، فلا يثنى ولا يجمع[4] .

---

(١) ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٥٨٤.

(٢) السابق نفسه، ٢ / ٥٨٦.

(٣) السيوطى، همع الهوامع، ١ / ٦٧، د. سعيد بحيرى، من أشكال الربط فى القرآن الكريم، ص ١٧٢.

(٤) السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ١٦٥، ١٦٦.

كما يشترط فى الجملة المفسرة لضمير الشأن أن تكون خبرية غير طلبية، وأن يكون جزءاها مذكورين[١] .

وغالبًا ما يطابق ضمير الشأن ما قبله فى النوع (التذكير والتأنيث)، مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾ (يونس : ١٧)، وقوله تعالى : ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ (الحج : ٤٦)، إذ جاء الضمير فى الآية الأولى مذكرًا؛ لمطابقة (المجرمين)، وفى الثانية مؤنثًا لمطابقة (الأبصار).

جـ - ضمير الفصل :

وهو من الروابط اللفظية، وحدّه: «ضمير على صيغة المرفوع المنفصل، يطابق ما قبله فى التكلم والخطاب والغيبة، وفائدته التأكيد والتخصيص»[٢] ، ومن ذلك قولهم (كان زيد هو القائم)، فقد أفاد تخصيص زيد بالقيام دون غيره. ويفهم من تعريفه أنه لابد أن يكون مرفوعًا ومطابقًا لما قبله فى النوع والعدد، كما يشترط فيه أن يقع بين معرفتين، هما المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى : ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة : ٥)[٣] . ويستفاد من ضمير الفصل أمور ثلاثة: أولها لفظى: هو تعيين الخبرية فيما بعدها، والباقيان معنويان هما: التأكيد والاختصاص[٤] . وقد جمع "الزمخشرى" هذه الأغراض فى تفسير قوله تعالى ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة : ٥) فقال: «فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره»[٥] .

وقد يأتى (ضمير الفصل) للتأكيد اللفظى بإعادة ذكره كما فى قوله تعالى : ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (النمل : ٣). كذلك أجاز الأصوليون قولهم : (إن زيدًا هو القائم)[٦] إذا كان المراد التأكيد؛ أما إذا كان المراد القصر كان خطأً؛ لاحتمال أن يكون هناك قائم غير زيد.

---

[١] السيوطى، همع الهوامع، ١ / ٦٧، د. سعيد بحيرى، من أشكال الربط، ص ١٧٢.

[٢] الرضى، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ٢ / ٤٥٧، ابن الأنبارى، الإنصاف، ٢ / ٧٠٦.

[٣] ينظر مزيد من الإيضاح والتفسير، ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٥٦٨.

[٤] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٦٦٩.

[٥] الزمخشرى، الكشاف، ١ / ١٤٦.

[٦] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٩٨.

وجدير بنا أن نشير إلى أنه قد يأتى الضمير رابطًا دون ذكر مفسر سابق أو لاحق ملفوظ، وإنما مفسره يكون مستقرًا فى النفس يدل السياق عليه، من ذلك قوله تعالى : ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾ (القصص : ٢٦)، إذ لم يتقدم ذكر موسى لكونه حاضرًا. وكذلك قوله تعالى : ﴿هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾ (يوسف : ٢٦)، فقد جاء الضمير دون مرجع ملفوظ للعلم بعوده إلى "زليخة"، وقد يستتر الضمير ويستدل عليه بأمور ثابتة فى النفس، كما فى قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (ص : ٣٢)، حيث أضمر الفاعل (الشمس) وذلك للعلم به مستقرًا فى النفس، حيث دل عليه ما جاء فى الآية قبله من قوله تعالى : ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾ (ص : ٣١)؛ فدل (العشى) على المضمر[1] .

قرب المرجع وبعده عن الضمير :

الأصل فى مرجع الضمير أن يكون قريبًا منه، نحو (تلقيت زيدًا وعمرًا يضحك)[2] ، فهو عائد على (عمرو)، وقد يكون بعيدًا عن الضمير مع وجود القرينة الدالة على ذلك، كما فى قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ (يوسف : ١٧)، فالضمير لـ(يوسف) وليس لـ (المتاع)؛ لأن الذئب لا يأكل المتاع[3] .

ومجمل القول أنه إذا اتضح المعنى عاد الضمير إلى مرجعه دون اشتراط قربه، أما إذا خيف اللبس فإن الضمير يجب أن يعود إلى أقرب مذكور، أو بعبارة أخرى، وجب على المتكلم أن يجعل المرجع أقرب شىء إلى الضمير.

٢ ــ الربط بضمير الإشارة :

لما كانت هناك صعوبة فى الربط بضمير الشخص، وهو أعرف المعارف، جوّز السياق إحلال ضمير الإشارة محل ضمير الشخص فى الربط بين العناصر، ومما يثبت ذلك جواز حذف ضمير الإشارة واستبداله بضمير الشخص[4] ، ومن ذلك قوله تعالى:

---

[1] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٦٦٠، السيوطى، همع الهوامع، ١ / ٦٥.

[2] السيوطى، همع الهوامع، ١ / ٦٥.

[3] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٣٥.

[4] ابن عصفور الإشبيلى، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٣٤٥، د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٣٣.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ (المائدة : ٨٦)، يصلح الضمير (هم) أن يحل محل الإشارة دون أن يتغير المعنى، وكذلك قوله تعالى : ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ (الأعراف : ٢٦)[١] ، لذلك آثر البحث إحلال مصطلح (ضمير الإشارة) محل (اسم الإشارة).

وقد عد "ابن هشام"[٢] الإشارة من روابط الجملة، لأنها تؤدى مؤدى الشرط فتفتقر إلى جوابها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء : ٣٦)، وترجع أهمية الربط بضمائر الإشارة إلى كونها تكشف فى موضعها عن ضرب من التوكيد والإحاطة والحصر. وقد أشار البلاغيون إلى كثير من الأمور التى تترتب على جعل المسند إليه ضمير إشارة، فهى إما لتمييز المسند إليه أكمل تمييز، وصحة إحضاره فى ذهن السامع، كما فى قول الحطيئة:

أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بَنَوْا أَحْسَنُوا البِنَا وإِنْ عَاهَدُوا أَوْفُوا وإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا[٣]

وإما لقصد جهل السامع الذى لا يتعين عنده الأشياء إلا بالحس، كما فى قول الفرزدق:

أُولَئِكَ آبائِى، فَجِئْنِى بِمِثْلِهِم إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ[٤]

وقد تستخدم الإشارة للدلالة على البعد أو القرب أو التوسط[٥] ، كما فى قولهم: (هذا زيد، وذلك عمرو، وذاك بشر). وقد يكون قرب الضمير للتحقير، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ (العنكبوت :٦٤)، وقد يكون البعد للتعظيم، كما فى قوله تعالى ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (البقرة : ١)، ذهابًا إلى بعد درجته، وقد يكون البعد للتحقير، كما فى قولهم: (ذلك اللعين فَعَلَ)[٦] ، تحقيرًا لشأنه. وعلى هذا تظهر وظيفة الروابط الإشارية التى

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٣٤٥، فى قراءة من رفع (لباس) كأن هو خيرًا منه.

[٢] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٥٧٥.

[٣] القزوينى، الإيضاح فى علوم البلاغة [بيروت، ١٩٧١م]، ١ / ١١٨.

[٤] الفرزدق، فى ديوانه، تحقيق كرم البستانى [ط صادر، بيروت ١٩٦٦م]، ١ / ٤١٨، السابق نفسه، ١ / ١١٩.

[٥] القزوينى، الإيضاح، ١ / ١١٨.

[٦] السابق نفسه، ١ / ١٢٠.

تربط بين العناصر المختلفة، فالضمائر تمثل عناصر إحالية تعقد الصلة بين أجزاء النص، فهى من أبرز العوامل المتجاوزة للمفردات والجمل، لصحة وحدة النص وتماسكه وتلاحم أجزائه.

٣ ـ الربط بالموصول نيابة عن الضمير :

وقد يصعب الربط بالضمير فى بعض الأحيان، فتقوم الموصولات نيابة عن الضمائر بوظيفة الربط، وذلك لما لها من دور فى الجمع بين العناصر المختلفة، كما أن الموصولات نفسها تلزمها جملة الصلة المفتقرة دائمًا إلى العائد الذى يعود على الموصول ويطابقه فى النوع والعدد، وبالرغم من أن الموصولات تشير دلالتها دائمًا إلى الغيبة، سواء أكانت مختصة كـ(الذى وأخواتها)، أم مشتركة[1] نحو (مَن، ما)، فهو أيضًا يساق فى ابتداء الجملة لإفادة العموم وتفادى التخصيص، نحو قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة : ٣٩). وقد يتقدم الموصول جملة الخبر، فينزع عنها الخبرية، ويجعلها صلة له، نحو قوله تعالى : ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ﴾ (البقرة : ١٦). وقد يدل فى ابتداء الجملة على توقف الخبر على المبتدأ، فيكون لخبره من الأحكام النحوية ما لجواب الشرط، وهذا هو الذى يسميه النحاة (الإخبار بالذى، والألف واللام)، فتقترن (الفاء) بالخبر فى مواضع اقترانها بجواب الشرط، تعبيرًا عن قوة الشبه بين هذا الموصول وبين (من) الشرطية، لما بين معنى التوقف الذى فى الموصول، ومعنى التوقف الذى فى الشرط، من قوة الشبه، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ﴾ (النساء : ١٥)، فالاستشهاد متوقف على الاتيان بالفاحشة، و(اللاتى) بمثابة (من) الشرطية، فلزمت الفاء فى خبرها لشبهه بالجواب، وقد تضعف الموصولات عن الربط فتنوب (إذا) عنها[2] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ﴾ (النحل : ١٠١)، أى أعلم بها، أى بهذه الآية، وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ (آل عمران : ٣٦)، والله أعلم بهذه الأنثى[3] .

---

[1] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٤ / ١٥، د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٣١.

[2] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٣٢.

[3] السابق نفسه، ص ٥١.

وهكذا يستدل بكون الموصول رابطًا بإمكان استبداله بضمير الغيبة، لأنه الأصل فى الربط، كما فى قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ (الزمر : ١٩)، أى تنقذه[1] .

ويشترط فى الربط بالموصولات أن تكون متقدمة، وجملة الصلة خبرية أى محتملة للصدق والكذب، فقد تكون فعليه، اسمية، ظرفية، وشرطية[2] ، ولابد من عود ضمير من الصلة إلى الموصول، ولا يحذف إلا فى الضرورة، ولا تتعلق جملة الصلة بما قبل الموصول، لأن الموصول هو الرابط وليس غير، وقد تدخل (ال) الموصولة على الصفة فترتبط بها نيابة عن الضمير، كما فى قوله تعالى : ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٩٨) أى عدو لهم[3] .

ثالثًا : الربط بالأدوات :

ويشمل:

١- الأدوات الرابطة لجملتين: كأدوات الشرط، القسم، جملة الحال....إلخ.

أ- أدوات الشرط :

فهى أدوات تجزم فعلين، يسمى الأول منهما (فعل الشرط)، والثانى (جوابه)، ومنها حرف باتفاق وهو (إنْ)، وحرف على الأصح وهو (إذ ما)، واسم باتفاق وهو (مَن، ما، متى، أى، أين، أيان، أنى، وحيثما)، واسم على الأصح وهو (مهما)[4] . وقد أضاف السكاكى أدواتٍ أخرى نحو (إنما، حتى، وحتى ما)[5] . وهى تربط بين فعلين يكونان مضارعين نحو : (وإن تعودوا نعد)، وماضيين نحو (وإن عدتم عدنا)، وماضيًا فمضارعًا نحو قوله تعالى : ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ (الشورى : ٢٠)، وعكسه، وهو قليل، نحو قوله

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص١٢٥.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ٣ / ١٥٠، ١٥١، عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٦٨٠.

[3] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٢٥.

[4] الأشمونى، فى شرحه، ٤ / ٢٠٤.

[5] السكاكى، مفتاح العلوم، ص ١٠٤.

"صلى الله عليه وسلم": «من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له»[١] ، فقد ربطت أدوات الشرط بين جملتي الشرط والجواب، فهي تفتقر إليهما كافتقار المبتدأ للخبر[٢] . فقد علقت الأداة بين الجملتين في حالة كونها (حرفًا) أما إذا كانت اسمًا فالجملتان متماسكتان بالإضافة إلى التعلق لشرطي.

فقد حظي الشرط باهتمام بالغ عند الأصوليين، فعرفه الغزالي مفرقًا بينه وبين العلة بقوله: «الشرط عبارة عما لا يوجد المشروط مع عدمه لكن لا يلزم أن يوجد عند وجوده»[٣] ، وهو يبين مدى الارتباط بين أجزاء الشرط، فيرى أنه يلزم من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط.

أدوات الشرط تكون روابط تجمع بين جملتين، ولولاها ما جمع بينهما، فقسمها الأصوليون إلى أربعة أقسام: أحدها ما يوجب تلازمًا مطلقًا بين جملتين مثبتتين أو منفيتين أو مثبتة ومنفية أو العكس، مثل (إنْ) وهي خاصة بالمستقبل. ثانيها: أدوات تختص بالماضي وتربط بين جملتين نفيًا وثبوتًا، نحو (لما قام أكرمته)، (لما لم يقم لم أكرمه)، (لما لم يقم أكرمته)، (لما قام لم أكرمه). ثالثها أداة تلزم بين امتناع الشيء لامتناع غيره، وهي (لو). رابعها: أداة تلزم بين امتناع الشيء ووجود غيره، وهي (لولا) نحو (لولا هدانا الله لضللنا)[٤] .

كما يلتفت الأصوليون إلى قرائن دلالية خاصة بالشرط، فيشير ابن القيم مثلاً إلى أن الماضي في الشرط يفيد المستقبل، نحو (إن مت على الإسلام دخلت الجنة)، وذلك تحقيقًا لوقوعه وتأكيدًا له، وهو ما يوافق لغة العرب، ومثله قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ (النحل:١)، وهو أرجح عنده من القول بأن (إن) الشرطية نقلت الفعل من المضي إلى الاستقبال[٥] ، ويؤكد التلازم بين جملتي الشرط أنه إذا كانت هناك إحالة في الشرط فهي تؤدي إلى إحالة في جوابه، كما في قوله تعالى ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء : ٢٢)، فالربط هنا يعني أمرين: أولهما بيان استلزام إحدى القضيتين للأخرى، وثانيهما: أن اللازم منفيٌّ فالملزوم كذلك[٦] .

---

[١] الأشموني، في شرحه، ٤ / ٢٠٥.

[٢] ابن يعيش، شرح المفصل، ٣ / ١٥١.

[٣] الغزالي، المستصفى، ٢ / ٨٠، ٨١، د. طاهر حمودة، ابن القيم، ص ١٤٣.

[٤] ابن القيم، بدائع الفوائد، ١ / ٤٤، د. طاهر حمودة، ابن القيم، ص ١٣٢.

[٥] ابن القيم، بدائع الفوائد، ١/ ٤٥.

[٦] السابق نفسه، ١ / ٤٩.

وقد اشتهر عند الأصوليين أن الأداة (إنْ) لا يعلق عليها إلا ما احتملَ الوجود والعدم، نحو (إن تأتنى أكرمك)، ولا يعلق عليها مُحقّق الوجود، فلا تقول: (إن طلعت الشمس آتيك)، والصواب أن تقول (إذا طلعت الشمس آتيك). (إذا) يعلق عليها الوجهان[1]، وتفسير ذلك أن الواقع لابد أن يعلق بـ(إنْ) وأما ما يجوز أن يقع ويجوز أن لا يقع فيعلق بـ(إذا)[2]. ويبين "ابن القيم" تحقيق ذلك فى الإعجاز القرآنى ومناسبته لأسراره مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿إِذَا أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنسَانَ كَفُورٌ﴾ (الشورى:٤٨)، فقد علق الرحمة المحقق إصابتها من الله بـ(إذا)، وأتى فى إصابة السيئة بـ(إنْ)، فإن ما يعفو الله عنه، أتى فى الرحمة بالفعل الماضى الدال على تحقيق الوقوع، وفى حصول السيئة بالمستقبل الدال على أنه غير محقق[3].

وكذلك (لو)، وضع للملازمة بين أمرين، أولهما ملزوم والثانى لازم، سواء أكان الأول مثبتًا والثانى منفيًا أم العكس، والتلازم هنا ليس من (لو) بل هو من تلازم اللازم والملزوم، ومنه قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء : ٢٢)، يقول "ابن القيم" : «لم يستفد نفى الفساد من حرف (لو) بل الحرف دخل على أمرين، قد علم انتفاء أحدهما حسًا فلازمت بينه وبين ما يراد نفيه من تعدد الآلهة، وتقضى الملازمة بانتفاء الملزوم لانتفاء لازمه»[4].

وقيل إنه يلزمها المضى، وقد ترد بمعنى (إنْ)، وعلى ذلك إذا قال رجل لامرأته «أنتِ طالق لو دخلت الدار»[5]، يُسأل إذا كان المقصود دخول مَضَى وقع الطلاق، وإذا كان بمعنى (إنْ) المستقبلية لم يقع.

و(أى) تفيد العموم كما تفيد التزام اللازم بالملزوم،نحو قول القائل:«أى عبيدى ضربك فهو حر»، فإذا ضربوه جميعهم عتقوا جميعًا، أما إذا قال:«أى عبيدى ضربته فهو حر»، وضربهم جميعًا لا يعتق إلا واحد، فيعلل ذلك بأن الفعل اتصل بكاف الخطاب، وكان على نية الاتصال بالفاعل فدل على العموم، أما فى الثانية فقد اتصل الفعل بضمير الهاء المخصص لنوع معين من

---

[1] ينظر الفرق بين (إنْ)، (إذا)، محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ١ / ٢٤٨.

[2] ابن القيم، بدائع الفوائد، ١ / ٤٧، د. طاهر حمودة، ابن القيم، ص ١٣٥.

[3] السابقان أنفسهما، ١ / ٤٧، ١٣٦.

[4] السابقان أنفسهما، ص ١ / ٥٥: ٥٦، ١٤١: ١٤٢.

[5] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص٣٣٤.

الأفراد، كما جاء على نية الانفصال، فدل على الخصوص[1] .

ومثلهما جملة الطلب، والقرينة هنا (العلامة الإعرابية)، إذ الجزم علامة الشرط، فإذا قلت (ائتنى آتك) فالمعنى (إن تأتنى آتك)، وهكذا فى جميع الأشكال[2] .

ب ـ أدوات القسم :

وهى : (الباء، الواو، التاء، اللام، مِن، وها)[3] :

- **الباء** : هى أصل حروف القسم؛ لكونها تفيد إلصاق المقسم به بالمقسم عليه، نحو : (أحلف بالله).
- **الواو** : وهى تنوب عن (الباء)؛ للشبه الواضح بينهما، فكثر استعمالها، حتى قدمها سيبويه على الباء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر : ١، ٢).
- **التاء** : وهى تختص بلفظ الجلالة وتنوب عن الواو؛ لكونها تنوب عنها فى كثير من كلامهم، نحو : (تجاه وتراث) من (وجه، وورث). وتأتى للتعجب كما فى قوله تعالى : ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ (يوسف : ٩١)، ولغير التعجب نحو قوله تعالى : ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ (الأنبياء: ٥٧).
- **اللام** : وتدخل فى القسم على معنى التعجب، ويكثر ذكرها مع لفظ الجلالة، نحو : (لله لأفعلن).
- **مِن** : وهى تختص بـ(رب) اختصاص (التاء) باسم (الله)[4] ، ومن ذلك قولهم (مِن ربى لأفعلن).
- **ها** : وكثيرًا ما يحذف معها جواب القسم فى خبر المبتدأ، نحو: (لاها الله ذا)، على تقدير (لاها الله الحق ذا)[5] . ويرى "سيبويه" أن (الهاء) هنا عوض عن الواو التى حذفت تخفيفًا على اللسان،ويرى "الخليل" أن (ذا) هو المحلوف عليه، والتقدير (إى والله للأمر

---

[1] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٤٦٤، ٤٦٦.

[2] سيبويه، الكتاب، ٣ / ٩٣، ٩٩، القزوينى، الإيضاح، ٢ / ٢٤٤، د. محمد حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة العربية، ص ٢٩٦.

[3] سيبويه، الكتاب، ٣ / ٤٩٦، ٤٩٧، ابن يعيش، شرح المفصل، ٩ / ٩٩ وما بعدها.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ٩ / ٩٩.

[5] سيبويه، الكتاب، ٣ / ٤٩٩، ٥٠٠، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٥٣٠.

هذا)، فحُذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وقدم ها، كما قدم قوم ها في قولهم: (ها هو ذا)، و(ها أنا ذا).

وهناك ترابط لغوى ومعنوى حميم بين كل من جواب القسم والقسم، فكل أداة من الأدوات السابق ذكرها تقوم بوظيفة الربط بين جملتى القسم، فهما مترابطتان ارتباطًا تلازميًا؛ لأن جواب القسم هو المقصود بالتوكيد، سواء أكانت جملة الجواب مثبتة أم منفية[١]؛ ولذلك لا يجوز إفراد إحداهما دون الأخرى إلا بقرينة[٢]؛ لكونهما صارتا كالجملة الواحدة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا * وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا * وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا * فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا﴾ (النازعات، ١ : ٤)، وتقدير الجواب: أى لتبعثن، وذلك بدليل ما بعدها، وكذلك يكثر حذف فعل القسم تخفيفًا لكثرة استعماله وإنابة حروف القسم منابه (بالله لأجتهدن) أى: أقسم بالله لأجتهدن، كما يوجد ربط بأدوات الجواب الواقعة بين الجملتين سيعرض فى موضعه، وبالرغم من أن جملة جواب القسم ليس لها محل من الإعراب، إلا أنها مترتبة على جملة القسم.

جـ - أدوات العطف:

تربط أدوات العطف بين المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم، وتأتى هذه الروابط على ضربين، أولهما: ما اشترك فيه المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم والإعراب، وهى (**الواو**) نحو (جاء زيد وعمرو)، و(**ثم**) نحو (جاء زيد ثم عمرو)، و(**الفاء**) نحو (جاء زيد فعمرو)، و(**حتى**) نحو (قدم الحجاج حتى المشاة)، و(**أم**) نحو (أزيد عندك أم عمرو)، و(**لا**) نحو: (جاء زيد لا عمرو)، و(**لكن**)، نحو: (لا تضرب زيدًا لكن عمرًا)[٣]. وقد فصّل النحاة فى معانيها ودلالاتها وشروطها[٤]، وهذه الروابط تربط بين سابقها ويسمى بـ(الأصلى)، ولاحقها ويسمى

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٣ / ١٠٤، ابن يعيش، شرح المفصل، ٣ / ٩٠ – ٩٣، د. محمد حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة العربية، ص ٣٠٥.

[٢] المبرد، المقتضب، ٢/ ٣٢٢.

[٣] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٢/ ٢٢٥.

[٤] السابق نفسه، ص ٢٢٦ : ٢٣٥، ابن جنى، اللُّمع فى العربية، ص١٧٧.

بـ(المرتبط)، وهى قد تكون مفردة كما بينا، وقد تكون مركبة مع غيرها من أدوات الاستفهام، النفى، الاستدراك، النهى، والامتناع[١] . والعامل فى المعطوف هو نفسه فى المعطوف عليه، فإذا قلنا (قام زيد وعمرو) فإن المعنى قام زيد وقام عمرو، ولا يجوز أن تكون الأداة هى العامل؛ لأن أدوات العطف غير مختصة[٢] .

ومن هذه الأدوات ما يفيد التشريك، كأن تقول (جاء زيد وعمرو)، وقد لا يُفيده نحو (اختصم زيد وعمرو)، لعدم جواز إفراد أحدهما، لأن اختصم لابد أن يقع بين اثنين. وبذلك أخذ الأصوليون، فقالوا بدلالتها على الجمع فى قول القائل : «أنتِ طالق إذا دخلت الدار وكلمت زيدًا»، فلا يقع الطلاق إلا بوقوع الأمرين. كما قالوا بدلالته على الترتيب فى قول القائل: «خذ مالى من زوجتى وطلقها»[٣] ، فلابد من أخذ المال أولاً ثم الطلاق، والمبين لكلا الأمرين القرينة، وكذلك قالوا بدلالة الفاء على الترتيب والتعقيب، فإذا قال رجل: «إن دخلت الدار فكلمتِ زيدًا فأنتِ طالق»، لزم دخول الدار أولاً ثم تكليم زيد لوقوع الطلاق[٤] . واختلف فى كون عامل العطف الحرف أم الفعل المتقدم فى نحو قول القائل: «لا آكل هذا الرغيف وهذا الرغيف»[٥] ، قال بعضهم: لا يحنث إلا بأكل الرغيفين، وقال آخرون: يحنث بأكل أحدهما على تقدير فعل آخر فى المعطوف، وجاءت الواو نيابة عن هذا الفعل، ولذلك أجازوا ذكر فعل الشهادة، وحذفه فى (أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله)[٦] فى الجملة الثانية، اعتمادًا على سبق ذكره. وهكذا قد تربط هذه الأدوات بين مفردين كما سبق، وقد تربط بين جملتين، وهى أفادت التناقض أو الاستدراك أو التعارض[٧]، نحو : (بل، لكن، ولا)، وهناك كلمات تؤدى معنى العلة والعطف وإن كانت ليست من أدواته، نحو: (لأن، إذن، من ثم، تبعًا لذلك، وفقًا لذلك، وهكذا، وكذا، وعليه، وبناءً عليه)، مثال: (على غنى؛ لذلك يسافر إلى أوربا)[٨] .

---

[١] د. محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٤٨.

[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٢٦١.

[٣] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٠٨، ٣٠٩.

[٤] السابق نفسه، ص ٣١٦، محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ١ / ٢٣٤.

[٥] السابقان أنفسهما، ٤١٨، ١ / ٢٢٩.

[٦] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٤١٩.

[٧] د. سعيد البحيرى، نظرية التبعية فى التحليل النحوى، [ط الأنجلو ١٩٨٨م]، ص ٢٥٠.

[٨] السابق نفسه، ص ٢٥٢، ٢٥٣.

ويشترط فى علاقة السببية أن يكون مضمون الجملة التالية لـلرابط مسببًا عـن مضمـون الجملة السابقة عليه، كما يشترط الترتيب، فيقع المسبِّب أولاً ثم يتلوه المسبَّب عنـه[١]، ويكـون بينهما تعاقب[٢]، ومنه قوله تعالى : ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ (القصص : ١٥)، وعلى هـذا فالسببية نوعان : نوع لا تتغير الحالة الإعرابيـة للفعـل المضـارع بعـده، وهـو غـير مسبوق بنفـى ولا نهى، ونوع تتغير الحالة الإعرابية للفعل بعـده، وهـو مسبوق بنهـى أو نفـى[٣]، ومنـه قولـه تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (المرسلات : ٣٦). وإن كان هناك مـن النحـاة مـن يـرى أن (الفاء) هنا عطفت مفردًا على مفرد؛ وذلك لأن المضارع الذى بعد (الفاء) منصوب على إضمار (أنّ) و(أنْ)، والمضارع فى تأويل (مصدر مؤول) معطوف على مصدر مبهم سـابق مقـدر فيمـا قبله[٤].

أما الأصوليون فيرون أن (فاء السببية) تكون للربط وليست للتعقيب، استدلوا على ذلك باستتابة المرتد فى قول رسول الله "صلى الله عليه وسلم" : «من بدل دينه فاقتلوه»[٥]، فـالقتل هنا واقع بسبب الردة.

د- الربط ببعض الظروف :

وهى نوعان[٦] : زمانية، مثل (إذ، حين، ولَمّا)، على خلاف فـى ظرفيـة (لَمّـا)، ومكانيـة مثل: (حيث)؛ إذ تربط هذه الظروف بين جملتين، نحو قولـه تعـالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ (الزخـرف : ٣٩)، وفيهـا معنـى السببية؛ أى (لأجـل ظلمكـم فـى الدنيا)؛ لذلك إذا قال رجل لامرأته «أنت طالقٌ إذا دخلتِ الدار»[٧]، حكم الفقهاء والأصوليون بوقوع الطلاق؛ لأن (إذ) هنا بمعنى (لام التعليل)؛ أى لدخولك الـدار، أمـا إذا أراد (إذا) المعاقبـة

---

[١] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ١٣٩.

[٢] الأشمونى، فى حاشيته على ألفية ابن مالك، ٢ / ٤١٦.

[٣] الأشمونى، فى شرحه، ٢ / ٤١٦.

[٤] السابق نفسه، ٣ / ٥٦٥، ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ١ / ٣٩.

[٥] أخرجه البخارى عن ابن عباس مرفوعًا، ينظر ابن حجر، فتح البارى بشرح صحيح البخارى [ط السلفية، القاهرة ١٣٨٠هـ]، ١٢ / ٢٦٧، الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣١٨.

[٦] السيوطى، همع الهوامع، ١ / ٢٠٤.

[٧] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١٨٦.

لـ(إذ) فالطلاق لا يقع؛ لعدم التمييز بينهما، وقد تكون (إذ) بمعنى (عند) فيقع الطلاق إذا قال رجل لامرأته «أنت طالق إذ قام زيد»، أى عند قيام زيد[1] . أما (حين) فهى تضاف للجملة الاسمية والفعلية، نحو : (جئت حين قام زيد)[2] ، أما (لما) فالجمهور أجازها[3] على أنها ظرف بمعنى (حين)، نحو: (قمت لما قام زيد)، و(حيث) نحو : (جلست حيث جلس أخى)، و(عند) كما فى قوله تعالى ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة : ١٩٨)، والمعنى: اذكروا الله بجوار المشعر. وأضاف الأصوليون الربط بـ(مع)؛ لكونها تلزم الإضافة لما بعدها، وتكون بمعنى المصاحبة الزمانية، نحو : (جئتك مع العصر)، ومكانية نحو : (إن الله معنا)، وعلى ذلك إذا قال رجل لامرأته : «أنتِ طالقٌ طلقة مع طلقة»[4] على معنى المصاحبة تطلق ثنتين، وعلى معنى التعاقب تطلق مرة واحدة. وإنما ذكرت الظروف المضافة بين الروابط لازدواج علاقتها؛ فهى متعلقة بما قبلها، مضافة إلى ما بعدها، فلابد أن يكون موضعها موضع ربط[5] .

هـ - الربط فى جملة الحال :

اشترط النحاة فى جملة الحال ثلاثة شروط هى: الأول: أن تكون خبرية، الثانى: ألا تكون مصدرة بحرف استقبال، والثالث: أن تكون مرتبطة بالجملة السابقة عليها برابط[6] ، وهذا الرابط يكون مع الجملة الفعلية (الواو، وقد) أو أحدهما، أما مع الجملة الاسمية الواقعة حالاً يكون الرابط (الواو) أو (الضمير)، أو هما معًا[7] ، كما فى قوله تعالى : ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾ (النساء، ٤٣)، فجملة (أنتم سكارى) حال تعلق بالجملة الأساسية بالواو والضمير، لأنه لو حُذف لتُوهم أنها مستأنفة[8] . وقد ألمح الأصوليون إلى أن (واو الربط) فى الحال مستعارة عن (واو العطف)؛ لأن (واو العطف) هى الأكثر، ويمكن الجمع بينهم نحو: «أنتِ طالقٌ

---

[1] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١٨٨.

[2] المبرد، المقتضب، ٤ / ٣٤٧.

[3] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ٢١٩.

[4] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ١٦٨.

[5] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٤٢.

[6] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ١٠١.

[7] الأشمونى، فى شرحه، ١ / ٢٦٠.

[8] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٦٦.

وأنت مريضة»[١] ، ففيه العطف قضاءً، فإن نوى الحال فهو كما نوى؛ لأنه محتمل لفظه من جهة الشرع، وقد يتعذر العطف نحو : «أدِّ إليَّ ألفًا وأنتَ حر»؛ لكون الأولى إنشائية والثانية خبرية، فيكون ذلك قرينة على أنها (واو الحال).

وقد يكون الرابط الضمير فقط، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ (الزمر : ٦٠)، فالرابط في جملة الحال يُشعر بكونها فضلة للجملة السابقة، ولذلك جاز أن يحل محله (إذ)، إشعارًا أن الجملة معمول لما قبلها، كـ(إذ)، واختصت (الواو) من دون غيرها بذلك لإفادة الجمع مطلقًا وإن كان معها ضمير[٢] . أما الجملة الاسمية المنفية بـ(ليس) فهي تربط بالواو والضمير، أو الواو فقط، وهذا قليل، نحو (جاء زيد وليس معه سلاح)، أو (جاء زيد ليس معه سلاح)[٣] .

أما الجملة الفعلية، فإذا كان فعلها مضارعًا مثبتًا، تُربط بالضمير فقط، كما في قوله تعالى : ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ (يوسف، ١٦)، وإذا كان فعلها ماضيًا مثبتًا رُبطت بـ (الواو)، و(قد) ظاهرة أو مقدرة، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء : ٩٠)؛ وذلك لأن (قد) تقرب الفعل الماضي إلى الحال. أما جملة الحال المنفية سواءً أكانت ماضوية أم مضارعة، فإنه يجوز في ربطها (الواو) أو الضمير، أو اجتماعهما معًا، نحو : (جاءني زيد وما ركب غلامه، وما ركب عمرو، ما ركب غلامه)، وفي المضارع نحو : (جاءني زيد ولا يركب غلامه، ولا يركب عمرو، لا يركب غلامه)[٤] . أما إذا انتفى بـ(لم) فلابد له من (الواو)؛ وذلك لأنها تقرب معنى الفعل إلى الحال، أما إذا انتفى المضارع بـ(ما) فإنه لا يحتاج إلى الواو؛ وذلك لأن دلالة الحال ظاهرة مع (ما)[٥] ، وإذا انتفى المضارع بـ(لا) لزمه الضمير.

و- الربط بالحروف المصدرية :

وهي: (أن، كي، لو، ما وألا).

---

[١] محمد بن نظام الدين الأنصاري، فواتح الرحموت، ١ / ٢٣٣.

[٢] عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ١ / ٥٥٦.

[٣] الرضي، شرح الكافية، ٢ / ٤٣.

[٤] السابق نفسه، ٢ / ٤٤.

[٥] السابق نفسه.

- **أنْ** : وتكون حرفًا مصدريًا ناصبًا للمضارع، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة، ١٨٤)، أى صيامكم، وقد تدخل على الفعل المضارع وتكون مصدرية أيضًا نحو (سرَّنى أن حضرت)[1] أى : حضورك.

- **كى** : تدخل على المضارع فتنصبه، وتؤول معه بالمصدر، ويكون المصدر المؤول مجرورًا بـ(لام) مقدرة أو ظاهرة ملفوظة، نحو (اجتهد كى تتفوق)، أو (لكى تتفوق)[2] .

- **لو** : هى حرف مصدرى بمنزلة (أنْ)، إلا أنها لا تنصب، وتكون بعد (ود، ويود)، نحو قوله تعالى : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ (البقرة : ٩٦)[3] .

- **ما** : تكون زمانية وغير زمانية، أما (الزمانية) فيغلب وقوعها بعد مدة، وقبل الكلمات الآتية: (دمت، عشت، حييت، بقيت، استطعت، خلا، عدا، وحاشا)، نحو قوله تعالى : ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (مريم : ٣١)، و(غير زمانية) نحو قوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ (التوبة : ١٢٩)[4]

- **ألا** : وهى مركبة من (أن المصدرية) و(لا) إذا لم تسبق بما يدل على العلم، نحو : (أحب ألا تكسل)، و(إلا) فهى مخففة من الثقيل واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة بعدها خبر[5] .

فهذه الحروف المصدرية تربط ما قبلها بما بعدها، هذا من جهة، كما أن المصدر المؤول يرتبط برابط آخر لكونه مفردًا ارتبط بالجملة الأصلية، وهذا الرابط إما ظاهر، نحو (علمت أن زيدًا قائم)، وقوله تعالى : ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ (التوبة : ٢٥)، ومضمر مثل قوله تعالى ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (القصص : ٨)، فالرابط (أنْ) مضمرة، فتكون هى وما بعدها مصدر مؤول فى محل نصب أو جر أو رفع تبعًا للعامل الداخل عليها،

---

[1] د. زين كامل الخويسكى، النحو العربى صياغة جديدة [ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م]، ص ١٧٤.

[2] السابق نفسه، ص ١٨٠.

[3] د. مصطفى عمر حميدة، نظام الارتباط والربط، ص ١٩٠.

[4] د. زين كامل الخويسكى، النحو العربى صياغة جديدة، ص١٨٥.

[5] السابق نفسه، ص ١٩١، ١٩٢.

والدليل على إضماره أن يصح إظهاره[١]. وهذا لا يخالف ما ورد عند الأصوليين؛ إلا أنهم استنبطوا أحكامًا فقهية مبنية على تلك القواعد، نحو قول القائل: «طلق زوجتى على أن تأخذ منها مالى»، والمعنى: على أخذ مالى منها أولاً، فـ(أنْ) هنا ربطت بين الجملتين الأصلية (الإنشائية الطلبية) والفرعية (الخبرية)[٢].

ز- الربط بـ(واو المعية):

تربط (واو المعية) بين المفعول معه والفعل، وهو ربط عنصرين مختلفى التركيب، فأولهما جملة والثانى مفرد، و(الواو) قد تدل على المكان، نحو: (سرت والنيل)، كما تدل على الزمان، نحو: (جاء زيد وطلوع الشمس)، والمقصود أن مجىء زيد كان مصاحبًا لوقت طلوع الشمس[٣].

ولابد من قرينة ترجح المعية دون العطف، فإذا قلت: (أحببت الربيع وطلوع الشمس)[٤] كانت (الواو) هنا للمعية دون العطف، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس: ٧١)، فالشركاء منصوب على المعية. وأيد الأصوليون وجوب القرينة الدالة على المعية[٥]، فإذا قيل: (ضربتُ زيدًا وعمراً) والمراد المقارنة بينهما وقت الضرب، كانت معية وليست عاطفة.

ح- الربط بأدوات النصب:

الأدوات الناصبة للمضارع والرابطة بينه وبين معمولها، وهى (إنْ، إذن، كى، لام الجحود، أو، حتى، فاء السببية، ولام التعليل) وقد تنبه النحاة إلى وظيفة بعض هذه الحروف فى الربط، قال "ابن يعيش": «إن هذه الفاء التى يُجاب بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى، فتجعلهما جملة واحدة، كما يفعل حرف الشرط»[٦].

ط- الربط بأدوات الاستثناء:

وهى (إلاّ، غير، سوى، عدا، خلا، حاشا، وبيد) وعلى الرغم من الاختلاف الشديد

---

[١] المالقى، رصف المبانى، ص ١١١.

[٢] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٠٢.

[٣] السيوطى، همع الهوامع، تحقيق السيد محمد بدر النعسانى، ٢٢٠/١.

[٤] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٤١.

[٥] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٠٢.

[٦] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٧/٧، د. مصطفى عمر حميدة، نظام الارتباط والربط، ص١٩٠.

بين هذه الأدوات في أحكام استعمالها، فإنها تتفق في ربط ما قبلها بما بعدها[1]. وخص الأصوليون هذا الربط بالاستثناء المتصل الذى يكون فيه المستثنى جزءًا من المستثنى منه، وهو الخلاف المنقطع، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ (النساء : ١٥٧)، فالظن مفسر على استحضاره بالعلم، وعلى ذلك، إذا قال رجل: «له عليَّ ألفٌ إلا ثلاثة دراهم» كان المعنى: له عليَّ ألف درهم إلا ثلاثة دراهم؛ إلا إذا أراد شيئًا آخر، ولذلك لا يجوز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه إلا بفاصل يسير وغير أجنبى عن الكلام[2]، كأن يقول: «له عليَّ ألف درهم -يا فلان- إلا عشرة»، وأخذوا به حكمًا عن الطبرى.

٤- الربط بأحرف الجر:

وتسمى (حروف التعليق)؛ لأنها تعلق المجرور الذى بعدها بالفعل الذى قبلها، ولذلك قيل إن الجار والمجرور متعلق بالفعل، مثل قولهم: (مررت بزيدٍ)، فقد أوصل الجار معنى الفعل إلى الاسم، وكقولك: (سرتُ من البصرة)، فـ(مِنْ) أوصلت معنى السير إلى البصرة على معنى الابتداء، وهو متعلق به[3].

لذلك ذكر الأصوليون أن دلالة (الباء) مثلاً تفيد الإلصاق، التعليل، السببية، ومن خلال ذلك فسروا قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة : ٦)، قيل المسح هنا لبعض الرأس،وقيل للرأس كله[4]،وكلا الرأيين مستند إلى فعل النبى "صلى الله عليه وسلم".

كما خرَّجوا أحكامًا فقهية على ما ذُكر عند اللغويين من دلالة (إلى) على الانتهاء، فإذا قال رجل: «له عليَّ من درهم إلى عشرة»[5]، وجب دفع عشرة دراهم، وإن كان «زُفَر» يقول: (بدفع ثمانية)؛ لعدم دخول الغايتين.

٢ ــ الأدوات الرابطة لجملة الجواب :

ا- الفاء في جواب الشرط :

تلزم الفاء جواب الشرط إن لم يصح تقديره شرطًا، نحو:

---

(١) د. مصطفى عمر حميدة، نظام الارتباط والربط، ص١٩١.

(٢) الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٣٨١، ٣٨٢.

(٣) ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ١٦/٤.

(٤) ينظر تفصيل ذلك فى قرينة الأداة عند الأصوليين، ص ١٩٥.

(٥) محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت، ص ٢٤٦.

أ- إذا كانت جملة الجواب اسمية مطلقًا[1]، نحو: (إن قام زيد فهو مكرم).

ب- جملة الجواب الطلبية، كالأمر نحـو قولـه تعـالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (المـائدة : ٦)، أو النهى كمـا فـى قولـه تعـالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ (طه: ١١٢)، على قراءة مَن جزم (يَخَفْ)، والدعـاء نحـو: (إن مـات زيـد فيرحمـه الله) أو (فرحمه الله).

جـ - جملة الجواب مضارع مسبوق بـ(لن)، نحو: (إن زرتنى فلن أكرمك).

د- المنفى بـ(ما)، نحو:(إن يقم زيد فما يقم عمرو)، و(لا) نحو: (إن زرتنى فلا ضربتك).

هـ - المثبت المقترن بـ(السين وسـوف)، كقولـه تعـالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ (التوبة : ٢٨).

و- الماضى المحقق بـ(قد)، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ﴾ (يوسف : ٧٧).

ز- مع الأفعال الجامدة، مثل (بئـس، نعـم، عسـى، ليـس وفعـلا التعجـب)، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ (النساء : ١٩)، وإن لزمت الفاء؛ لأنه لما امتنع تأثير أداة الشـرط فى هذه الأمور، أُتِى بالفاء للربط توصلاً إلى المجازاة بها، وكانت (الفاء) دون (الـواو)؛ لأن معناها التعقيب بغير مهلة، والجزاء يجب وقوعه عقيب الشرط[2]، وإن كـان قليـلاً لثقلهـا، و(الفاء) هنا كـ (فاء السببية) لإفادتها الربط[3] دون التشريك.

٢ ـ ربط الفاء شبه الجواب بشبه الشرط :

أ ـ بين الصلة وجملة الموصول :

تربط (الفاء) شبه الجواب بشبه الشرط، نحو (الذى يأتينى فلـه درهـم)[4]، فبالفـاء فُهِـم ترتب إعطاء الدرهم على الاتيان، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ (البقرة : ٢٧٤)، فالموصول فـى معنـى (مَـن)، والتقديـر: مَن ينفقون أموالهم فلهم أجرهـم عند ربهم[5].

---

[1] الرضى، شرح الكافية، ٢٣٣/١.

[2] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ٢٥٠/٢، الصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى، ١٩/٤، ٢٠.

[3] السيوطى، همع الهوامع، ٦٠/٢.

[4] سيبويه، الكتاب، ١٣٩/١، ١٤٠، السيوطى، الأشباه والنظائر، ١١٠/٢.

[5] الأخفش الأوسط، معانى القرآن، تحقيق د. هدى محمود قراعة، ٢٠٢/١، ٢٠٣.

ب- فى جواب (أمّا) التى هى للتفصيل والشرط والتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الضحى : ٩)[١] ، ومثله قولهم: (رجل يأتينى فله درهم)؛ وذلك لإضافة الموصوف النكرة لما بعدها، ومنه أيضًا ما يدل على العموم، كقولهم: (كل رجل يتقى الله فسعيد)، فإن فقد العموم لم تدخله الفاء، ومنه الاسم الموصوف بـ (ال) الموصولة، نحو: (السعى الذى تسعاه فستلقاه)[٢] .

جـ - إثبات (الفاء) فى جواب الاستفهام الإنكارى، فتكون سببية[٣] ، كما فى قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ (الحجرات : ١٢)؛ لأن الكراهية مسببة عن الغَيبة المشبَّهة بأكل الميت.

د- خبر النواسخ (إنَّ، أنَّ ولكن) كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (الأحقاف : ١٣)[٤] ، وذلك لدلالة شبه الجواب بشبه الشرط. وخالف "سيبويه" ذلك معللاً مذهبه، ودليله أنه حرف يمتنع دخوله على الشرط، فلا يدخل على المشبه بالشرط، قياسًا على (ليت). على حين يرى "الأخفش" صحة دخول الفاء فى خبر (أنّ) مستدلاً بالسماع ولغة القرآن، كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ (البروج : ١٠)، وهو الأرجح؛ لأن اللغة لا تثبت بالقياس[٥] . وقد يُربط خبر (إنّ) المكسورة بـ(اللام) ويبقى عملها كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (هود : ١١١)، فإذا أهملت وجبت اللام للتفريق بينها وبين (إنْ) النافية؛ أمنًا للبس[٦] .

هـ- الوصف بالمعرف بـ (ال) عند غير "سيبويه"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة : ٣٨)[٧] ، فالنحاة على اقتران الفاء فى خبر المبتدأ؛ لكون المبتدأ

---

[١] الأشمونى، شرح الأشمونى، ٢٣٣/٤.

[٢] الصبان، فى حاشيته على الأشمونى، ٢٢٣/١، ٢٢٥، د. محمد حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة العربية، ص ١٥١، ١٥٦.

[٣] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٩٢/١.

[٤] الصبان، فى حاشيته على شرح الأشمونى، ٢٢٥/١.

[٥] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ١٥/٣ : ١٦.

[٦] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص٣٣٠.

[٧] د. محمد حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة العربية، ص ١٥٣.

مقترنًا بـ(ال)، ومفيدًا للعموم مع استقبال صلته، ولذلك شبهوه بالشرط، إلا أن (الفاء) هنا إضافية يمكن حذفها دون أن يختل المعنى، على حين يمنع "سيبويه" ذلك، ويرى أن الخبر محذوف والجملة بعده استئنافية[١].

و- (الفاء) في جواب الطلب (الأمر، النهي، الاستفهام، التمني، النفي، والجحود)[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة : ٣٥)، (الأعراف : ١٩)، فـ(الفاء) نصبت ما بعدها على إضمار (أنْ)، والنفي كما في قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (فاطر: ٣٦)،والتمني كما في قوله تعالى:﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (القلم : ٩).

فالنحاة على وجوب الرفع على القطع والاستئناف فيما بعد (الفاء)، والنصب على السببية[٣] .وقد يربط جواب الشرط، بـ(اللام) في خبر (إن)،بشرط ألا يكون منفيًا ولا شرطًا ولا ماضيًا متصرفًا خاليًا من (قد)[٤] ،نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ (الرعد:٦)، وما كان ذلك إلا لفقد الجزم في الجواب ظاهرًا. وجوز "الزمخشري" إقامة (إذا) الفجائية مقام (الفاء) في الربط بين الشرط وجوابه، مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء : ٩٧)، فاجتماع (الفاء، وإذا الفجائية) أدى إلى تأكيد الصلة بين الشرط والجواب، واعتُرض عليه ؛ لأنه كيف يمكن الجمع بين (الفاء وإذا) على دلالة واحدة، ويمكن توجيه ذلك بأن ما بعد (إذا) دليل على الجواب المحذوف، بدليل أن ما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها[٥] . وأجاز الأصوليون أيضًا أن تُربط جملة الجزاء الاسمية غير الطلبية بـ(إذا) بدل الفاء[٦] ، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم : ٣٦)؛ وعلى ذلك إذا قال رجل: «إن دخلتِ الدار إذا أنتِ طالق»، قيل يقع الطلاق عند الدخول، وقيل إنه يحتمل أن يكون

---

[١] السيوطي، همع الهوامع، ١/١٠٩.

[٢] الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ١/٦٥ : ٦٧.

[٣] ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ١/ ٣٤٥.

[٤] السيوطي، المطالع السعيدة، ١/٢٢٨.

[٥] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٢/٢٥١.

[٦] الرضي، شرح الكافية، ٤/١١٦.

شرطًا دون جزاء، والمعنى إن دخلت وقت وقوع الطلاق عليكِ، حصل كذا وكذا، ولم يكمل الجواب[١] .

٣ـ ربط جواب القسم :

يرتبط جواب القسم بجملة القسم للتأكيد أو النفي معنىً، وهذه الأدوات هي: (إن واللام) في الإثبات، (ما ولا) في النفي، وهناك من أضاف (أنْ) المخففة، فصارت خمسة أحرف[٢] ، وهي على النحو التالي:

أ- الجملة الاسمية المثبتة، وتربط بـ(أنَّ) المشددة نحو: (والله إنَّ زيدًا قائم)، وبـ(اللام) نحو: (والله لزيد قائم)، ويجوز الجمع بينهما للتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا * فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا * فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا * إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ (الصافات : ١ : ٤)، ولا يجوز حذفهما. أما إذا كانت الجملة الاسمية منفية، فإن المُقسم به يُربط بالمقسم عليه بـ(ما) نحو: (والله ما زيدٌ قائمٌ)[٣] .

ب- أما جملة الجواب الفعلية، فهي إما ماضية أو مضارعة أو حالية، فكل منها إما مثبتة وإما منفية، فإذا كانت ماضية مثبتة، تعلقت بـ(اللام وقد) نحو: (والله لقد قام زيدٌ) إذا كان قريبًا، أما إذا كان بعيدًا فيربط بـ (اللام)، فيقول : (والله لقام زيدٌ)، فقيل إن اللام للربط، و(قد) لتقريب الماضي من الحال[٤] ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (التين : ٣)، أما المنفية فإنها تربط بـ(ما)، فتقول: (والله ما قام زيد)، وجاز حذف (اللام) لطول الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ (الشمس، ٩)، كما يجوز حذف (قد) على تقدير وجودها[٥] .

جـ - فإذا كانت جملة الجواب دالة على المستقبل، تعلقت بالمقسم به بـ(اللام والنون المشددة أو الخفيفة)، ولا يجوز حذف أحدهما، فتقول: (والله ليقومنّ زيدٌ)، أما إذا كانت منفية،

---

[١] الأسنوي، الكوكب الدري، ص ٤٦٧، ٤٦٨.

[٢] عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ١/ ٤٣٠.

[٣] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/٥٢٦.

[٤] السابق نفسه، ١/ ٥٢٧، عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ١/ ٤٣١.

[٥] عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ١/ ٤٣٢.

فإنها تربط بـ(لا) نحو: (والله لا يقوم زيد)[١]. أما جملة الجواب المضارعة المثبتة، فيصاغ اسم فاعل من الفعل المضارع ويركب مع الجملة الاسمية، فتقول: (والله إن زيدًا لقائم)، و(إن لزيد قائم) و(إنَّ زيدًا لقائم)، أما إذا كانت منفية بـ(لا) فتقول: (والله لا يقوم زيد غدًا)[٢]، للتقريب من المستقبل، و(ما) للقرب من الحال، فتقول: (والله ما يقوم زيدٌ الآن)[٣]. ويجوز أن تحذف (لا) دون (ما) كما فى قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ (يوسف : ٨٥)، ودل على النفى عدم اقتران الجواب بـ(اللام، النون)، وعلى ذلك إذا قال رجل: (والله أقومُ)، فقياسه: إن قام حنث، وإن ترك القيام فلا؛ لأن المحلوف عليه هو نفى القيام؛ إذ لو حلف على إثباته لاقترن باللام والنون[٤]، والغرض من جواب القسم التوكيد، سواءً أكان مثبتًا أم منفيًا، ويربط بين المقسم والمقسم عليه ترابطًا ينزلان معه منزلة جملة واحدة[٥].

رابعًا : الربط بالمطابقة :

ويقصد بالمطابقة النوع، العدد، الإعراب والتعيين، وعلامات المطابقة حروف المضارعة وتاء التأنيث، الضمائر وحركات الإعراب... إلخ. وبالنظر إلى قولهم: (هذان الغلامان الذكيان يقرآن)، نلاحظ أنَّ هناك مطابقة بين الإشارة والبدل فى التذكير والتثنية والرفع والتعريف، ويصدق ذلك بين النعت والمنعوت والمضارع من مطابقة فى الغيبة، وبين فاعل المضارعة وكل ما تقدمه مطابقة فى التثنية أيضًا فلما تحققت المطابقة فى جميع هذه النواحى، اتضح انتماء كل من كلمات الجملة إلى أخواتها، وأصبحت الجملة مفيدة بإحكام الربط[٦].

ونشير إلى أن هناك مطابقة معجمية، عندما تكون الكلمة مفردة فى اللفظ، دالة على جمع فى المعنى، كلفظة (عُصبة)، فهى مفردة لفظًا وجمع معنىً؛ ولذلك أخبر بها عن الجمع فى قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ (يوسف : ٨)، وكذلك فى

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١/ ٥٢٧.

[٢] السابق نفسه، ١/٥٢٨.

[٣] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١/ ٤٣٦.

[٤] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص ٤١٥، ٤١٦.

[٥] الرضى، شرح الكافية، ٤/٣٠٤، د. محمد حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة العربية، ص٣٠٥.

[٦] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٤٤.

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ (التغابن : ١٥)، المصدر لا يجمع بحسب الأصل، ومن هنا صح الإخبار به عن الجمع، ويصح أن يطابق مذكوران سابقان لمطابقة اللفظ، فيُختار أحدهما، كقول المتنبى:

أنا الذى نَظَرَ الأعمَى إلى أَدَبِى وأَسْمَعَتْ كَلِماتِى مَنْ بهِ صَمَمُ[1]

كان يمكن أن يقول: (أدبه) ليطابق (الذى)، ولكنه قال: (أدبى)، ليطابق ضمير المتكلم (أنا)، فأصبح الاسم الموصول زائدًا على أصل التركيب، وترجع قيمته إلى صحة الإيقاع.

ونستنتج مما سبق أن:

١- الربط يؤدى إلى التماسك والتلاحم والانسجام النصى، مما يجعل النص نسيجًا متكاملاً من العلاقات الخارجية والداخلية، سواء أكان الربط بإعادة الذكر أم بالضمير وما ينوب عنه، من الإشارات والموصولات، أو أى عناصر أخرى إشارية معجمية.

٢- يؤدى الربط كذلك إلى التنبيه وإثارة الذهن، وهو ما يختص بإعادة ذكر صدر الكلام مخافة جعله مظنة النسيان، أو ضعف العلاقة بما يتبعه من خبر أو فاعل أو جواب، فإذا أعيد صدر الكلام إلى الذكر، اتضحت العلاقة بما يليه وينتمى إليه.

---

(١) د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٤٥.

٢ ـ قرينة الرتبة بين اللغويين والأصوليين

الرتبة إما بلاغية وإما نحوية :

أما البلاغية : فتعرف بالتقديم والتأخير، وأكثر ما تتصل بالأصول، وهو أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به للدلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم[١] وهو ثلاثة أضرب :

الأول : ما قُدِّم والمعنى عليه :

كـ(السبق الزمني) في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ (الحج: ٧٥) فبالرغم من أفضلية البشر عند الله إلا أنه قدم (الملائكة) هنا لسبقهم في الوجود[٢]، ومنه (الداعية) كتقدم الأمر بغض الأبصار على حفظ الفروج في قوله تعالى : ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ (النور : ٣٠)؛ لأن البصر داعية إلى الفرج؛ لقول النبي "صلى الله عليه وسلم" : «العينان تزنيان، الفرج يصدق ذلك أو يكذبه».[٣]

وقد أشار أصحاب المعاني إلى أن منه ما يكون فيه السبب مرتبًا، كما في قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ (التوبة : ٣٥)، قدم الجباه ثم الجنوب؛ لأن مانع الصدقة في الدنيا كان يصرف وجهه أولاً عن السائل، ثم ينوء بجانبه، ثم يتولى بظهره[٤]

الثاني : ما تقدم والنيه به التأخير :

فكثيرًا ما تُقدم عناصر كان حقها التأخير، كـ (المفعول) مثلاً، ويستدل على تغير رتبته بالإعراب، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر : ٢٨)، وهو يفيد الحصر، ومنه تقدم الخبر، كما في قوله تعالى : ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ

---

[١] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٢٣٣/٣.

[٢] السابق نفسه، ٣/ ٢٣٩.

[٣] السابق نفسه، ٢٥١/٣.

[٤] السابق نفسه، ٢٦٨/٣.

كَفَرُوا﴾ (الأنبياء : ٩٧) و لم يقل (فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة)، وكان يستغنى عن الضمير؛ لأن هذا لا يفيد اختصاص الذين كفروا بالشخوص[1] .

الثالث : ما قُدِّم فى آية وأُخِّر فى أخرى :

نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (الفاتحة : ١)، وقوله تعالى : فى ختام الجاثية ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ﴾ فتقديم الحمد فى الأولى جاء على الأصل، والثانية على تقدير الجواب، فكأنه قيل عند وقوع الأمر : لمن الحمد ؟ ومن أهله ؟ فجاء الجواب على ذلك[2] .

أما الرتبة النحوية : فهى ظاهرة ترتبط بالمستوى التركيبى فى الجملة؛ لكونها تشمل تحرك العنصر اللغوى من موقعه إلى موقع آخر فى نفس الجملة، وهذا التحرك إما حر وإما مقيد[3] ، وأكثر ما تكون الرتبة فى المطلق؛ لكون المقيد إذا اختلت الرتبة فيه لاختل التركيب.

أما من حيث **الوظيفة** فالرتبة نوعان :

أولهما : ما يتقدم فيه المتأخر مع المحافظة على وظيفته، كما لو تقدم الخبر على المبتدأ، المفعول به على الفاعل أو على الفعل نفسه، والذى يحدد الوظيفة هنا هو الإعراب، كذلك إذا توسط خبر (كان وأخواتها) أو تقدم عليها، وكذلك (اسم أن) إذا تأخر وتوسط الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا وهكذا[4] .

ثانيهما : ما تقدم فيه المتأخر، ولكنه لا يبقى على وظيفته التى كان عليها، بل ينتقل إلى وظيفة أخرى[5] ، نحو : تقدم الفاعل على الفعل فى الجملة الفعلية فيصير مبتدأ، كذلك إذا تقدم النعت على المنعوت النكرة فيصير حالاً؛ وذلك لأن (الحال) فى حقيقته مفعول به على حد قول "المبرد"[6] . كما فى قول "كُثير عزة" : "لعزة مُوحِشًا طَلَلُ....."

---

[1] الزركشى، البرهان، ٣//٢٧٦.

[2] السابق نفسه، ٣/٢٨٤.

[3] د. فكرى محمد أحمد سليمان، مبحث التقدير عند سيبويه والمنهج التحليلى، دراسات عربية وسامية.[ط القاهرة ١٩٩٤م]، ص ٣٥٥.

[4] د. حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص٣١٥.

[5] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٩١.

[6] المبرد، المقتضب، ٤/١٩٢، ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/٦٤.

أما إذا كان النعت والمنعوت معرفين، نحو : (جاء زيدٌ الكريمُ) كان (الكريم) نعتًا (لزيد)، فإذا قدم (الكريم) على (زيد) صار فاعلاً وزيد أعرب عطف بيان أو بدل[1] .

وهكذا لاحظنا أن المعنى لا يتضح من خلال الرتبة فقط، وإنما لابد من تعاون عصبةٍ من القرائن سواء أكانت (لفظية أم معنوية أم حالية)؛ ومن ثم جاز الاتساع بتغير الرتبة، نحو : (ضرب عيسى الطويل موسى) فمن خلال التابع علمنا أن عيسى مفعول وموسى فاعل، وكذلك (أكل كمثرى عيسى) ودل السياق على أن المأكول (الكمثرى) والآكل (عيسى)، وكذلك إذا ثنيتهما أو جمعتهما أو نعتهما[2] أو أحدهما نحو (ضرب الموسيان العيسيين) فيحنئذ يجوز التقديم والتأخير لظهور المعنى بالقرائن.

وقد تنبه نحاتنا- رحمهم الله- إلى ملاحظة دور الرتبة فى الجملة، ولكنهم لم يعالجوها فى مبحث مستقل، بل توزعت على جميع أبواب النحو، ولعل هذا التوزيع بسبب تضافر القرائن، وقد آثروا أن ينظروا للقرائن جميعًا من خلال منظار العلامة الإعرابية، ولكن هذا يعد تركيزًا على قرينة واحدة ولا تنهض بالعبء كله، ولعل فهم "ابن جنى" أدرك دور الرتبة مما جعله يقول «لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ولا الصفة على الموصوف، ولا البدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذى هو نسق على المعطوف عليه.. ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا شيء مما اتصل به»[3].

وعلى هذا يظهر دور الرتبة وما يجوز تغير رتبة منها ومالا يجوز.

أقسام الرتبة النحوية :

ثلاثة أنواع : رتبة مقيدة وحرة ومُختلَفٍ فيها، أما المقيدة فهى التى تُحتِّم أن تأتى إحدى الكلمتين متقدمة والأخرى مؤخرة والعكس، وهى تختص بنظام اللغة فى الأصل أو لعارض شيء من اللبس، ومن هذه الرتب أن يتقدم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبين والمعطوف النسقى عن المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد، والبدل عن المبدل، والتمييز عن الفعل، وكذلك وجوب تأخر المفعول به عن المصدر العامل عمل فعله، وكذلك المضاف إليه عن

---

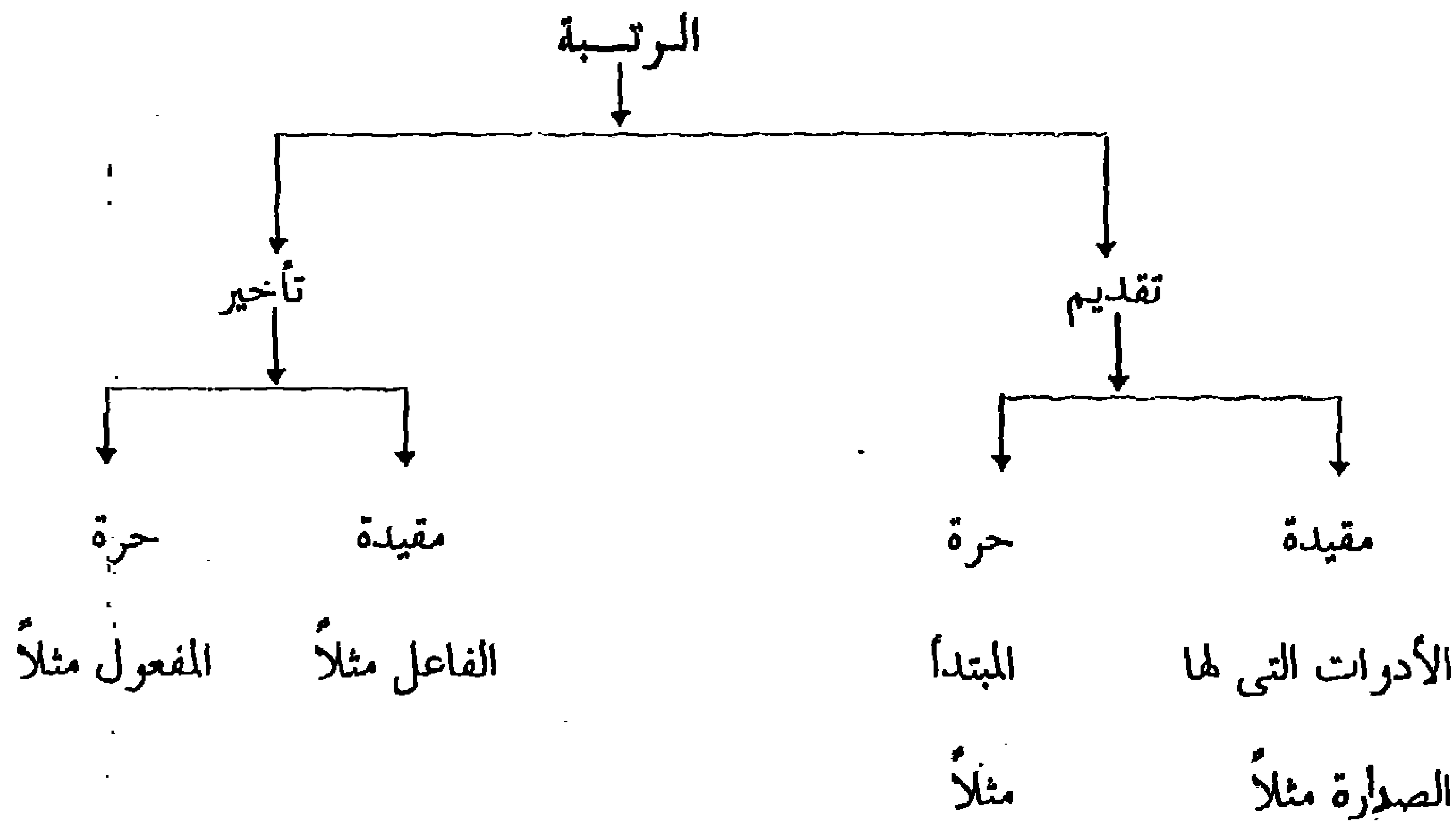
[1] د. حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص٣١٦.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٢/١، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١٦٢/١، د. محمد حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة العربية، ص١٢٤ : ١٢٥.

[3] ابن جنى، الخصائص ٢/ ٣٨٥، ٣٨٧.

المضاف، والفاعل عن الفعل، ومعنى ذلك أن سلسلة الكلمات لها نسق خـاص، وأن اختيـار أنظمـة لنفس الكلمات يمكن أن ينتج جملاً مقبولة، وقد ينتج جملاً غير مقبولة[1].

أما الرتبة الحرة فهى أوسع مجالاً لملاحظة دورها فى التحليل اللغوى، ومن ذلك رتبـة المبتـدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول مع الفعل، ورتبة الضمير والمرجع، أما الرتب المُختلَف فيها فسـنعرض لها فى موضعها،وهذه القرينة تعد فاصلاً بين أبواب النحو المختلفة[2]، وفيما يلى رسم تخطيطى يبـين الرتبة النحوية.



أولاً : الرتب المقيدة :

١- ما يلزم التقديم :

أ- الأدوات المتصدره : كـأدوات الشرط والاستفهام والعرض والتحضيـض والقسـم ونحوها، وتتميز هذه الأدوات بأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها، وكذلك يلزم تقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وأداة الاستثناء على المستثنى، وحرف القسـم علـى المُقسم به، وواو المعية على المفعول معه[3].

ونشير إلى أن رتبة الجار مع المجرور مقيدة، فى حين تكون رتبـة الجـار والمجـرور معًـا حـرة، فيجوز أن نقول : (توكلت على الله، وعلى الله توكلت) على حين لا يجوز أن يتقدم لفـظ الجلالـة على حرف الجر، كما يلزم تصدُّر (أى) صَدر الكلام سواء أكانت استفهامية، كما فى قولـه تعـالى

---

[1] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٧، د. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص٢٦.

[2] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٧.

[3] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١/١٦٥، ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٤/ ١١٨.

﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ (النمل : ٣٨) فـ(أي) مبتدأ تلزم الصدارة؛ لأن أدوات الاستفهام تتصدر الكلام، أم شرطية، كما في قوله تعالى : ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء : ١١٠)، فـ(أي) منصوبة بـ(تدعوا) و(ما)[1] زائدة، وقد تأتي (أي) موصولة وموصوفة وهنا لابد لها من صلة وصفة.

ب- وكذلك الأحرف الناسخة نحو : (إنّ، أنّ، كأن، لكنَّ، ليت ولعل) على اختلاف معانيها، فهي تتصدر معموليها، فلا يجوز تقدمهما عليها لضعفها[2] ؛ لأنها فرع على الفعل، و(الفرع ينحط عن درجة الأصل)، على حين جوزوا تقدم الخبر إذا كان ظرفًا؛ وذلك لأنهم توسعوا في الظروف أكثر ما توسعّوا، وحملوا الجار والمجرور على الظرف[3] .

جـ- كما يلزم تقدم (ما)) التعجبية في قولهم (ما أحسن عبد الله)، فلا يجوز أن تقول (عبد الله ما أحسن)؛ وذلك لأن (ما) تعمل عمل الفعل، لكنها لم تجر مجرى الفعل و لم تتمكن تمكنه[4] ؛ ولذلك لا يجوز أن نقول (بزَيْدٍ أَحْسِن) لعدم تصرفها[5] ، ويضيف "ابن معطى" علّة أخرى هي كون المتعجب منه فاعلاً في الأصل، والفاعل لا يجوز تقدمه على الفعل؛ ولكونه جرى مجرى المثل[6] ، وكذلك الأفعال الجامدة، كنعم، وبئس، وعسى، وليس لا يتقدم معمولها عليها[7] .

د- يلزم تصدر كلمات بعينها، نحو : (غيرك ومثلك)، فهما متقدمان دائمًا على الفعل[8] ، فُيقال (غيرك يفعل ذلك، ومثلك يحمْي الحمىَ).

هـ- يلزم تقدم الظروف غير المتمكنة، نحو : (عند، سوى، ذات مرة، بعيدات بين، كذا، سحر، عِشاء وعتمة) كذا المصادر اللازم نصبها كـ(سبحان، لبيك) ونحوهما.

و- يلزم تقديم ضمير الشأن والقصة وكذا كل ضمير يأتي مفسره بعده، إذ لو أخرته لم يحصل الإبهام قبل التفسير وهو الغرض من الإتيان به، وكذا نعم وبئس، وربّ؛ لكونها مفسرة بما بعدها[9] .

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢١/٤.

[2] ابن جنى، الخصائص، ١/ ٣١٤، ابن الحاجب، الأمالي النحوية، ٦٣/٤.

[3] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ٤٤٠.

[4] سيبويه، الكتاب، ٧٢/١، ٧٣.

[5] الرضى، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ٤/ ٢٣٢.

[6] عبد العزيز للوصلى، شرح ألفية بن معطى، ٢/ ٩٦٠.

[7] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١/ ١٦٥.

[8] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص١٠١.

[9] السيوطي، همع الهوامع، ٢٤١/١.

٢ـ ما يلزم تأخيره :

أ- رتبة العُمدْ :

١- النحاة متفقون على وجوب تأخر الفاعل عن الفعل[١] ، وإن كان القياس تقدُّمه؛ لكونه وُجد قبل الفعل، ولكن لمّا كان (الفعل) هو العامل، و(الفاعل) هو المعمول، وجب تقدم العامل على المعمول[٢] هذا بالإضافة إلى كون الفاعل لابد له من فعل يفعله لا يستغنى عنه؛ ومن ثم أُلتُزِمت الرتبة بينهما، فلا يجُوز وضع أحدهما موضع الآخر مع البقاء على فاعليته، كما فى قولهم (قام عبد الله)، ولا يجوز (عبد الله قام)، واستدلوا على ذلك بتسكين الفعل عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة (تاء الفاعل، نا الفاعلين ونون النسوة)، هذا بالإضافة إلى أن الفاعل يعُد جزءًا من المفعول، ولا يقُدم الجزء على الكل[٣] فإذا قدُم الاسم على الفعل صارت الجملة اسمية[٤] وفندً "المبرد" حجج من قال بفاعليته من خلال قرائن دلالية ولفظية عرضها فى المقتضب[٥]، كما استدل "أبو البقاء" باثنى عشر دليلاً على وجوب تأخير الفاعل عن الفعل، عرضها "ابن جنى" فى سر الصناعة ونقلها "السيوطى"[٦]. وقد أجازه البصريون فى الضرورة، وأسماه "سيبويه" بـ(باب وضع الكلام فى غير موضعه)[٧] مستشهدًا عليه بقول عمر ابن أبى ربيعة..

صددتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدَودَ وقلَّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

والمراد قلما يدوم وصال على طول الصدود.

وأجازه الكوفيون مطلقًا[٨]، والأرجح مذهب البصريين كما بيّنا؛ لعدم جواز تقدم أحدى حروف الكلمة على أولها، فالفاعل بمنزلة جزء من الفعل[٩].

---

(١) السيوطى، الأشباه والنظائر، ١/ ١٤٠، ٢٧٨، خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ٢٧٠/١.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٥/١.

(٣) السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢/ ٦٢، ٦٣.

(٤) ويكون ذلك فى ثلاث صور : أ- ما يكون فيه (الاسم المتقدم مبتدأ) ب- ما يكون فيه فاعلاً لفعل محذوف يفسره الموجود، وذلك مع أحرف الشرط التى تختص بالدخول على الجمل الفعلية، نحو : (إذا، إن ولو)، كما فى قوله تعالى : ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ (التوبة : ٦). جـ- ما يجوز أن يكون مبتدأ وفاعل، كما فى قوله تعالى : ﴿أأنتم تخلقونه﴾ (الواقعة : ٥٩) والتقدير (أتخلقونه تخلقونه ؟) فلما حذف الفعل انفصل الضمير ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر جملة فعلية؛ وذلك لأن الهمزة قد تدخل على الأسماء والأفعال، ابن هشام، أوضح المسالك، ١/ ٨٦، السيوطى، الهمع، ١٥٩/١.

(٥) المبرد، المقتضب، ٤/ ١٢٨، د. حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة، ص٥٣.

(٦) السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢/ ٦٢، ٦٣.

(٧) سيبويه، الكتاب، ٣١/١، ١١٥/٣.

(٨) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٣٨/١.

(٩) ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٥/٢، ٧٦.

٢- يلزم تأخير معمول اسم الفعل؛ لكونه فرعًا على الفعل، والفروع (تنحط عن درجة الأصول)، كما فى قوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ (النساء : ٢٣)، فلا يجوز أن نقول (عليكم حُرمت أمهاتكم)، وأجازه الكوفيون معتمدين على السماع، كما فى قوله تعالى : ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (النساء : ٢٤)، والأصل (عليكم كتاب الله) أى الزموه، أما القياس فاحتجوا بأن اسم الفعل فى معنى الفعل، فـ (عَلَيْكَ) أى (الزم)، و(دونك) أى (خذ) و(عندك) أى (تناول)، فلو قلت (زيدًا الزموه) فقد قدمت المفعول لكان جائزًا، فكذلك مع ما قام مقامه[1] .

٣- يلزم تأخر معمول المصدر؛ لأنه موصول بمعمولة كصلة المعمول بـ (أنْ والفعل)، هذا بالإضافة إلى عدم تعدى معمول الفعل إذا ظهرت أنْ عليه؛ لكونها حرفًا موصولاً، وأجازه الكوفيون، والأصح رأى البصريين؛ لقولهم (إن معمول الصلة من تمام الصلة)، كما لا يجوز تقديم الصلة على (أنَّ)، لذلك لا يجوز تقديم معمولها عليها[2] .

٤- يوجب البصريون عدم تقدم خبر (ما زال وأخواتها)؛ لكون (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، على حين أجازه الكوفيون، واختلفوا أيضًا فى خبر (ليس)، (ما) الحجازية[3] ، وذلك لضعفهما، عن الفعل، وإن كان السياق القرآنى قد أجاز ذلك فى قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود : ٨)، فـ (يوم) معمول لخبر (ليس) (مصروفًا). وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل،[4] (ويوم يأتيهم) منصوب بخبر (ليس)، فقاسوا تقديم الخبر على تقديم معموله؛ إذ المعمول تابع للعامل فلا يقع إلا حيث يقع العامل، وأجيز ذلك لكون معمول خبر ليس ظرفًا، والظروف يتوسع فيها[5] ، وقد استدرك أحد الباحثين على قول النحاة بأن (تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل). وذكر أن هذا ليس مطّردًا، فتقدم المعمول يجيز فيها تقدم العامل، ومن ذلك الفعل المنفى بـ(لم، لن) نحو : (لن أضربَ، و لم أضربْ)، فلا يجوز تقدم الفعل فيها، فى حين أجازوا تقدم معموله عليه، فى نحو : (زيدًا لم أضربْ، وعمرًا لن أصاحبَ)[6] .

---

[1] السيوطى، الاشباه والنظائر، ٢/ ٢٣٠، ابن الأنبارى، الإنصاف، ١/ ٢٢٨، ٢٢٩.

[2] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية بن معطى، ٢/ ١٠١١.

[3] د. حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص١٨٦.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك، ١/ ٢٤٤.

[5] السابق نفسه، ١/٢٤٤.

[6] د. محمد حسنين صبره، مخالفة القواعد النحوية، ص٦١، ٦٢.

ب- رتبة بعض (المنصوبات) :

١- يلزم تأخر المفعول معه بعد الواو، فلا يتقدم مطلقًا؛ لكون الواو في الأصل للعطف، ولا يجوز تقدم المعطوف على المعطوف عليه[1] ؛ كذلك لا يتقدم على مصاحبه، فلا يقال (والطريقَ سرتُ) والمعنى (سرت والطريق)، وإن كان بعضهم[2] قد جوَّزه في مثل قولهم (استوت الخشبةَ والماءُ)؛ لوروده في العطف، نحو (عليك ورحمة الله السلام)، وهذا قليل نادر.

٢- يلزم تأخر التمييز عن عامله لفظًا كان أو معنى، فلا يجوز أن نقول (عرقاً تصبب زيدٌ) و(نفسًا طبت)؛ وذلك لأن التمييز هنا فاعلٌ في الأصل، فإذا قدم لجاز تقدم الفاعل على فعله، وهذا غير جارٍ[3] .

٣- البصريون يقولون بوجوب تأخر مفعول الفعل المنصوب بـ (لام الجحود)؛ لكون النصب عندهم بـ (أن) المضمرة، على حين يجيزه الكوفيون؛ لكون النصب عندهم بـ (لام الجحود) نفسها، مثل (لم يكن محمدٌ عليًا ليضرب)[4] .

والنحاة مجمعون على أن للمنصوبات رُتبًا مختلفة بتقدم بعضها فيها على بعض، ففي مثل قولهم : (ضربت زيدًا وطلوع الشمس ضربًا شديدًا يوم الجمعه في داره تأديبًا له)[5] ، فنلاحظ أن رتبة الفعل والفاعل أولاً يليهما المفعول به، فالمفعول المطلق، فالظرف، فالجار والمجرور، فالمفعول لأجله، إلا أنه قد توجد أغراض تجيز نقض هذه الرتب، فيتقدم المفعول به مثلاً على الفعل والفاعل، كما في قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[6] (الفاتحة : ٤) لقصر العبادة وتخصيصها لله.

٤- البصريون يلزمون تأخر المستثنى منه على المستثنى لحفظ الرتبة بينهما، على حين نجد الكوفيين يجيزون تقدم المستثنى على المستثنى منه مطلقًا[7] ، كما في : (إلا زيدًا أتاني القوم) على حينُ يقصره البصريون على الضرورة[8] في الشعر.

---

[1] الصبان في حاشيته على ألفية بن مالك، ٢/ ١٣٧.

[2] السيوطي، الهمع، ١/ ٢٢٠.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٧٣.

[4] السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢/ ١٦٨، ١٦٩.

[5] د. تمام حسان، البيان، ص٣٧٨.

[6] وينظر أغراض تقدم المفعول به، ص ٢٥٠.

[7] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٧٦،.

[8] ابن جني، الخصائص، ٢/ ٣٨٢.

الفصل الثالث

القرائن التركيبية

جـ- رتبة التوابع :

يلزم تأخير الصفة عن الموصوف؛ لأن الصفة تجرى مجرى الصلة فى الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول[١] . وإن كان السياق القرآنى قد خالف هذه القاعدة فى قوله تعالى : ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (يوسف : ٢٠). فقد تقدم (فيه) على (الزاهدين) و(ال) فيها موصولة، فقد حاول النحاة تخريج[٢] ذلك، وقد أقره أحد الباحثين[٣] مستندًا لرأى "ابن الحاجب" فى إجازة تقديم معمول الصلة على الموصول إذا كان ظرفًا، كما فى الآية التى نحنُ بصددها.

٢- يلزم تأخير البدل عن المبدل منه فلا يجوز تقديمه، وإن كان "ابن الأنبارى" يرى أن العامل فى البدل غيره فى المبدل منه، مستدلاً بقوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ (الزخرف : ٣٣) فقوله (لبيوتهم) بدلا[٤] من قوله (لمن يكفر بالرحمن)، وكذا معمول التوابع فلا يجوز أن تقول (هذا طعامك رجل يأكل)[٥] .

٣- يلزم تأخر المعطوف عن المعطوف عليه لالتزام الرتبة بينهما، وإن أجازه البعض بشروط[٦] مستشهدين بقول الشاعر :

ألا يا نخلةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ   عَلَيْكِ ورحمةُ ا للهِ السلامُ[٧]

يريد عليك السلام ورحمة الله، وهو قاصر على الواو دون غيرها مع الضرورة، وهو مذهب الكوفيين والأخفش، على حين لم يجزه البصريون.

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٦٣، عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية بن معطى، ١/ ٦٨٧.

[٢] فمنهم من يرى أن (فيه) متعلق بمحذوف دلت عليه صلة (ال) والتقدير (وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين) ومنهم من قال : إن (ال) للتعريف، ومن ثم جاز التعلق بـ(الزاهدين) ينظر، شرح الأشمونى وبحاشيته عدة السالك لمحى الدين عبد الحميد، ١/ ١٦١ وما بعدها.

[٣] د. محمد حسنين صبره، مخالفة القواعد النحوية فى القرآن الكريم، ص٦٠.

[٤] ابن الأنبارى، الإنصاف، ١/ ٨٣.

[٥] الصبان فى حاشيته، ٣/ ٥٧.

[٦] وهذه الشروط ثلاثة أحدها ألا يقع حرف الواو فى صدر الكلام، فتقول (وزيدٌ عمرٌو قائمان) والأصل (زيدٌ وعمرو قائمان) ثانيها: أن لا يؤدى إلى مباشرة حرف العطف عاملٍ غير متصرف، فلا تقول (إن عمراً وزيدًا قائمان) تريد (إن زيدًا وعمرًا قائمان) ثالثها : أن لا يكون المعطوف مخصوصًا، فلا تقول (مررت وعمرٍو بزيدٍ) تريد (مررت بزيد وعمرو)، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١/ ٢٤٥، الرضى، شرح الكافية ٢/ ٣٥٠، ٣٥١.

[٧] البيت لم يعرف قائله، وقيل هو للأحوص، والشاهد فيه تقدم المعطوف على المعطوف عليه.

د- رتبة المتعلقات :

١- يلزم تأخير المضاف إليه، لأنه بمنزلة الجزء من المضاف، فلا يتقدم عليه، وكذلك حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور. قال "أبو الحسين بن أبى الربيع" فى (شرح الإيضاح) خمسة أشياء هى بمنزلة شىء واحد «الجار والمجرور، المضاف والمضاف إليه، الفعل والفاعل، الصفة والموصوف، والصلة والموصول» فلا يجوز تقديم الجزء على الكل[١] .

٢- يلزم تأخير ما عملت فيه الحروف التى تشبه الأفعال، فيكون لها مرفوعًا ومنصوبًا، وكذلك معمولات الأفعال غير المتصرفة، فلا يتقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والصفات التى لا تشبه أسماء الفاعلين[٢] .

هـ- رتبة العائد :

تلزم الضمائر الصدارة، إلا أنها تختلف من حيث صلتها بالعائد، فهناك أنواع ذكرها النحاة يلزم عودها على متأخر، وهى[٣] :

١- أن يكون الضمير مرفوعًا بـ(نعم أو بئس) نحو : (نعم رجلاً زيدٌ)، و(بئس رجلاً عمرو)

٢- أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعيْن المعْمل ثانيهما، نحو : (قام وقعد أخواك) وفيه خلاف.

٣- أن يكون مخبرًا عنه فيفسره خبره، نحو قوله تعالى : ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ (الجاثية : ٢٤)

وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويُبينها.

٤- ضمير الشأن والقصة[٤] نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص : ١)، ونحو قوله تعالى:

﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء : ٩٧).

ثانيًا : الرتب الحرة :

فهى رتبة فى نظام اللغة، لا فى استعمالها؛ لأنها فى الاستعمال معرضة للقواعد النحوية من حيث عود الضمير ثم للاختيارات الأسلوبية من حيث التقديم والتأخير ومن أمثلة الرتب الحرة رتبة المفعول من الفعل، ورتبته من الفاعل، ورتبة المبتدأ من الخبر ورتبة الظرف والجار والمجرور مما تعلق به

---

[١] السيوطى، الأشباه، ١/ ٢٧٨.

[٢] السابق نفسه، ١/ ١٤٠، ١٤١.

[٣] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/ ٥٦٤.

[٤] السابق نفسه، ٢/ ٥٦٧.

وأبواب نحوية أخرى، فإذا قضت القاعدة النحوية بحفظ هذه الرتبة اتقاء اللبس أو اتقاء مخالفة القاعدة حفظت هذه الرتبة، كما فى (ضرب موسى عيسى)، و(أخى صديقى)[١]، وسنتناول إحدى هذه الرتب بالتفصيل، وهى :

ا ـ رتبة المفعول :

أ- ما يلزم فيه تقديم المفعول على الفعل :

١- يلزم تقديم المفعول إذا كان مما يتصدر الكلام كأسماء الشرط نحو : ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء : ١١٠)، أو استفهامًا نحو : ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ (غافر : ٨١)، وكذلك (كم) الخبرية إذا وقعت مفعولاً نحو : (كم كتابٍ قرأته) والاستفهامية نحو : (كم كتابًا قرأت ؟)[٢] وكذلك إذا صُدِرت الجملة بـ (أما) نحو قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الضحى : ٩) أو مقدرة نحو : ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ (المدثر : ٤) والتقدير (أما ثيابك فطهر) وإنما وجب التقديم هنا لئلا تقع (الفاء) بعد (أمّا) مباشرةً، ظاهرةً كانت أو مقدرة، وهذا غير جائز ولذلك فصل المفعول بين الأداتين[٣] .

٢- كذلك يجب تقديمه إذا كان ضميرًا منفصلاً؛ لأن تأخره يفقده أهميته، نحو قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة : ٥)، والتقدير نعبدك ونستعين بك، فقدم لأهمية المعبود على العابد[٤] ، وإن كان "السيوطى" يفسر التقديم هنا على التخصيص؛ وعلى ذلك حكم الفقهاء والأصوليون[٥] على من قال حالفًا : «والله ما زيدًا ضربته» بالحنث؛ لأنه ربما قد يكون ضرب غيره؛ ولذلك حمله على التخصيص أولى.

٣- كما يجب تقديمه أيضًا إذا كان محصورًا بـ(إنما)، نحو:(إنما ضرب زيدًا عمرو) أو (ما، إلا) نحو: (ما ضرب عمراً إلا زيْد)، عند "الجزولى" وآخرين مستدلين بالسماع فى الشعر[٦] .

---

[١] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٩٤.

[٢] الأشمونى، فى شرحه، ٢/ ١٣٠.

[٣] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية بن معطى، ١/ ٤٨٩، الأشمونى فى حاشيته ٢/ ١٣٤.

[٤] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٢٨٥.

[٥] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص٤٧٦، ٤٧٧.

[٦] الأشمونى، فى حاشيته، ٢/١٢٠.

ب- ما يلزم فيه تقديم المفعول على الفاعل :

١- الجمهور على وجوب تقدم المفعول على الفاعل إذا كان الفاعل ملتبسًا بضميره نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ (البقرة : ١٢٤)، وإنما وجب تقديم المفعول به هنا؛ لأنه لو تقدّم الفاعل وأخر المفعول به لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة؛ وذلك غير جائز[1] وشاع تقديم المفعول فى مثل هذه المواضع حتى جعله "ابن جنى"[2] هو الأصل وإذا جاء متأخرًا كان حقه التقديم.

٢- كذلك يتقدم المفعول إذا حُصِر بـ (إنما) نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر:٢٨)،وكذلك المحصور بـ(إلاّ)[3] نحو قوله تعالى:﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران:٧).

٣- كما يقُدم المفعول إذا كان ضميرًا متصلاً والفاعل اسمًا ظاهرًا[4]، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ (البقرة : ١٨٦).

٤- كما يقُدم المفعول أيضًا إذا عُطف على الفاعل أكثر من كلمة[5]، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ﴾ (النساء : ٨).

٥- كذلك يقُدم المفعول إذا أضيف إليه المصدر المقدر بـ(أنْ، والفعل) أو (اسم الفاعل)، نحو : (يُعجبنى ضرب زيدٍ عمرو)، (هذا ضارب زيد أبوه) أى ضاربٌ زيدًا أبوه[6] .

جـ- ما يبقى فيه المفعول على رتبته:

١- يجب تأخير المفعول إذا كان مصدرًا بحرف مصدرىّ، نحو : (من البرأن تكف لسانك) ولام الابتداء،نحو : (ليضرب زيدٌ عمراً)، وكذلك لام القسم، نحو : (والله لأكرمن الضيف)[7] ،

---

[1] ابن الحاجب، الأمالى، ٣/ ٥١.

[2] ابن جنى، الخصائص، ١/ ٢٩٥ : ٢٩٨.

[3] السابق نفسه، ١/ ١٩٣.

[4] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١/ ١٦٣.

[5] د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٤٤.

[6] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١/ ١٣٦.

[7] السيوطى، الهمع، ١/١٦٦، والمطالع السعيدة، ص٢٧٠.

و(قد) نحو : (والله قد أكرمت محمدًا)، و(سوف) نحو : (سوف أكرمُ عليًا)، ونون التوكيد عند اتصالها بالفعل نحو : (أكرمن ضيفك)[1] وكذلك مع (ما) التعجبية نحو : (ما أخلص المؤمنين)؛ لعدم جواز الفصل بين (ما) والفعل، حتى لا يتقدم على الفعل ما فى حيّزه، ومثله إذا كان مفعولاً لفعل الشرط، نحو قوله تعالى : ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (النساء : ١٢٣)، وكذلك إذا صُدِّر الفعل ب(ما) النافية، نحو: (ما ضرب زيدٌ عمرًا)، وكذلك أدوات التحضيض (هلا، لولا، لوْما،وألا) إذا كانت بمعنى هلا[2] .

٢- يلزم تأخر المفعول لأمن اللبس، نحو : (ضرب موسى عيسى)؛ لفقد العلامة التى تُعيِّنُ أيهما فاعل وأيهما مفعول؛ لذلك التزمت الرتبة، فكان المقدم فاعلاً والمؤخر مفعولاً[3] .

٣- يؤخر أيضًا إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً، نحو : (ضربتُ زيدًا)، وكذلك إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين، نحو : (سألتك وسمعتك)؛ لأن تقديم المفعول يؤدى إلى انفصال ما يمكن اتصاله وهذا غير جائز[4] .

٤- كما يلزم تأخير المفعول مع الأفعال غير المتصرفة، نحو : (ليس وعسى)، وذلك لعدم تصرف هذه الأفعال، وكذلك إذا كان العامل صفة الموصوف أو صلة الموصول، نحو : (يعجبنى الذى ضرب زيدًا ويعجبنى رجل ضرب زيدًا)[5] وفى غير ما سبق يجوز فيه التقديم والتأخير، نحو قوله تعالى : ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة : ٨٧)، فيجوز أن نقول فى غير القرآن : (كذبتم فريقًا وقتلتم فريقًا).

د- رتبة المفاعيل المتعددة :

وهناك رتبة متقدمة لبعض المفاعيل على بعض[6] ، فمع أفعال (الظن والحسبان) يتقدم المفعول الأول؛ لكونه مبتدأً فى الأصل، ومع أفعال (الإعطاء والمنح) يتقدم المفعول الأول؛ لكونه

---

[1] ويعلل الرضى وجوب تأخر المفعول هنا؛ لأن توكيد الفعل يؤذن بأهميته، وإذا قدم المفعول كان لأهميته أيضًا، فيتنافيان أو يتعارضان؛ ومن ثم وجب تأخيره، الرضى، شرح الكافية، ١/ ٣٣٧.

[2] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١/ ١٦٥.

[3] ابن عقيل، شرح ألفية بن مالك، ١/ ١٦٤، د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١١١.

[4] الأشمونى، فى شرحه، ٢/ ١٣٥.

[5] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١/ ١٦٥.

[6] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٣١٣، ٣١٤.

فاعلاً فى الأصل، وكذلك يتقدم المفعول المسرح على المقيد بحرف الجر فى باب (اختار) وأمثلة ذلك هى : (ظننت زيدًا قائمًا) و(أعطيت زيدًا درهمًا)، وجاز العكس، فى نحو : (أعطيت درهمًا زيدًا)؛ لوضوح أن (الدرهم) هو المعطى و(زيدًا هو القابض للدرهم)، وكذلك (اخترت)، كما فى قوله تعالى : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (الأعراف : ١٥٥)، وإذا كان من أفعال القلوب فيسرى على مفعولهما ما يسرى على المبتدأ والخبر من قواعد التقديم والتأخير الواجب والجائز، وإذا كان من أفعال التحويل فإن المفعولين يتأخران، كما أنها تختص بأنها لا تدخل على مصدر مؤول منسبك من (أنّ) ومعموليها أو من (أنْ) والفعل. ويشكل الترتيب الأحوال الثلاثة لهذا الفعل، وهى حين يتقدم الفعل على المفعولين، والتعليق حين يوجد مانع يحول دون وقوع الفعل على مفعوليه وقوعًا مباشرًا، والإعمال والإهمال (الإلغاء) حين يتوسط الفعل بين مفعوليه مباشرة أو يتأخر عنهما[1] .

ثالثًا : الرتب المختلَف فيها بين اللغويين :

اختلفت آراء النحاة بين إجازة التقديم ومنعه فى عناصر بعينها، نحو أخبار النواسخ -حروفًا كانت أو أفعالاً- ورتبة الحال على صاحبها تارة وعاملها تارةً أخرى، ورتبة المستثنى على المستثنى منه تارة وعلى العامل تارةً أخرى، وكذلك رتبة التمييز على عاملها المتصرف والجامد، ورتبة الضمير مع عائده ....إلخ. وسوف نعرض بالتفصيل لإحدى هذه الرتب على سبيل التمثيل؛ لأننا لسنا فى مجال استقصاء الظاهرة، ولتكن الرتبة المختارة هى رتبة الحال.

والحال رتبتها التأخير فى الأصل؛ لكونها فضلة منصوبة تبين هيئة صاحبها، فيؤتى بها بعد تمام العناصر الأساسية فى التركيب، إلا أن هناك قرائن تجيز تقدمه أحيانًا، وقرائن تؤكد تأخره أحيانًا أخرى .

١- ما يبقى فيه الحال على رتبته :

أ- إذا كانت جملة الحال متعلقة بالجملة الأساسية بـ(الواو)؛ لكونها فى الأصل للعطف ولا يجوز أن يقدم المعطوف على المعطوف عليه، فلا يصح أن نقول: (جاء والشمسُ طالعةٌ زيد)، هذا فى

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ٧٨ وما بعدها، السيوطى، همع الهوامع، ١/ ٤٤٨ وما بعدها، د. سعيد بحيرى، ظواهر تركيبية فى مقابسات أبى حيان، ص٨٨، ٨٩.

مذهب النحاة، أما المفسرون فيجيزونه، مستدلين بقوله تعالى : ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾ (هود : ٤٢) أى: ناداه وهى تجرى بهم[1] ، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ (هود : ٣٨)، فتقدمت جملة الحال المقترن بالواو (ويصنع الفلك) على الجملة المشتملة على صاحب الحال، وهو الضمير فى (عليه)، وتقديره: وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه ويصنع الفلك؛ أى (حال صنعه الفلك)[2] .

ب- إذا كان الحال محصورًا[3] ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ (الأنعام:٤٨).

جـ- إذا كان العامل فعلاً جامدًا نحو: (ما أحسنه مقبلاً) فمقبلاً حال من الضمير والفعل غير متصرف لذلك لا يتقدم الحال عليه لضعفه.

د- إذا كان عامل الحال صفة تشبه الفعل الجامد، نحو: (هذا أفصح الناس خطيبًا)؛ لكون (أفعل التفضيل) تلزم حالة واحدة مع علامة التثنية أو الجمع، ومن ثم شبهوه بفعل التعجب[4] .

هـ - إذا كان العامل مُصدرًا بمصدر صريح، يمكن تأويله بـ(أن والمضارع)، نحو : (يعجبنى اعتكاف أخوك صائمًا)؛ فصائمًا حال من أخوك، والمصدر مؤول بـ(أن يعتكف).

و- إذا كان العامل اسم فعل، لضعفه عن الفعل فلا يعمل عمله، نحو: (نزالى مسرعًا): فـ (مسرعًا) حال من الفاعل المستتر فى (نزالى).

ز- إذا كان العامل لفظًا مضمنًا لمعنى الفعل دون حروفه، كـ (اسم الإشارة)، نحو : ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ (النمل : ٥٢)؛ فـ(خاوية) حال من (بيوتهم)، والعامل فيه اسم الإشارة، وفيه معنى الفعل (أشير)[5] دون حروفه.

ح- أضاف "ابن هشام" مواضع أخرى، منها كون صاحب الحال (كأن) التى تفيد التشبيه، (كأن زيدًا أسدٌ غاضبًا)، فلا يجوز أن نقول (كأن غاضبًا زيدًا أسدٌ)، وكذلك إذا كان العامل (لعل)

---

(١) د. تمام حسان، البيان، ص ٢٧.

(٢) د. تمام حسان، بحوث لغوية وأدبية [ط أم القرى، ١٩٨٦]، ص٣٣.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، ٣١٨/٢.

(٤) خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ص ٣١٣.

(٥) السابق نفسه، ص ٣٢٠، السيوطى، الهمع، ١/ ٢٤١.

التى تفيد الترجى، نحو:(لعل محمدًا مقبلٌ علينا مبشرًا)، فلا يجوز أن نقدم مبشرًا، أو (ليت) التى تفيد التمنى، نحو: (ليت الأستاذ حاضرٌ)[١] .

ط- أن يكون صاحب الحال ضميرًا متصلاً بـ(ال)، نحو قولك: (القاصدك معطيًا زيد)، فـ(معطيًا) حال من ضمير المخاطب فى القاصدك ولا يجوز تقديمه، فليس لك أن تقول: (معطيًا القاصدك زيد)[٢] .

ى- ويضيف "الرضى" مواضع يجب تأخير الحال فيها إذا كان العامل معنويًا غير الظرف أو حرف نداء أو تنبيه، والمنسوب، نحو : (تميمى) ، وإذا كان العامل لفظة (مثلك) أو (غيرك)، وذلك لضعف مشابهتها بالفعل؛ لعدم موافقتها له فى التركيب، وكذا الصفة المشبهة؛ لأن عملها مرتبط بشبهها باسم الفاعل المرتبط بالمشبه[٣] ، ويرى بعض المحدثين[٤] أن الأسلوب القرآنى لم يقدم الحال المفرد مطلقًا؛ مما يدل على وجوب تأخيره، نحو قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾ (الحجر : ٤٦)، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ (آل عمران : ٣٥).

ك- ويجب تأخيره أيضًا إذا كان العامل مصدرًا بـ(لام) الابتداء، ولام القسم؛ لعدم جواز تقديم ما بعدهما عليهما؛ لأن لهما الصدارة[٥] ، وكذلك إذا كان صاحب الحال مضافًا لما بعدها إضافة محضة أو غير محضة، لعدم جواز الفصل بين المضافين، كما فى قوله تعالى: ﴿اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (النحل، ١٢٣)؛ وذلك لأن الحال تابع وفرع ذى الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضًا[٦] .

٢- قرائن جواز تقديم الحال وتأخيره :

أ- يجوز تقديم الحال وتأخيره مع صاحبها المرفوع، نحو: (جاء زيدٌ ضاحكًا)، والمنصوب، نحو: (رأيت اللص مكتوفًا)؛ وذلك لتصرف الفعل فيجوز أن نقول: جاء ضاحكًا زيدٌ، ورأيت مكتوفًا اللص، فتقدم على صاحبها[٧] .

---

[١] ابن هشام، أوضح المسالك، ٣٢١/٢.

[٢] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ٥٥٩/١.

[٣] الرضى، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ٢٦/٢.

[٤] د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ص ٣٣٤.

[٥] الرضى، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ٢٧/٢.

[٦] السابق نفسه، ٣٠/٢.

[٧] ابن هشام، أوضح المسالك، ٣١٨/٢، الرضى، شرح الكافية، ٢٩/٢.

ب- النحاة مجمعون على جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد؛ لكونه فى الأصل إما فاعلاً وإما مفعولاً، نحو: (ما جاءنى من أحد مبشرًا)، و(ما رأيت من أحد باكيًا)، على حين اختلفوا فى رتبة الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى، فالبصريون يمنعونه، على حين يجيزه الكوفيون و"ابن مالك" و"أبو على الفارسى" و"ابن برهان" و"ابن كيسان" بشروط، هى:

١- أن يكون المجرور ضميرًا، نحو : (مررت بك ضاحكًا) أو (مررت ضاحكًا بك).

٢- أن يكون العامل أحد اسمين عُطف ثانيهما على أولهما، نحو:(مررت بزيد وعمر مسرعين)، و(مررت مسرعين بزيد وعمرو).

٣- أن يكون الحال جملة فعلية، نحو (مررت بهند تضحك)، و(مررت تضحك بهند)[1]، ودللوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ (سبأ : ٢٨)، فقدم الحال (كافة) على صاحبها المجرور.

جـ - يجوز تقديم الحال على العامل، نحو : (راكبًا جاء زيد)، والأصل (جاء زيد راكبًا)، و(ضاحكًا زيد ضارب عمرًا)، والأصل (زيدٌ ضارب عمرًا ضاحكًا)[2].

د- أجاز الأخفش تقديم الحال على الظرف مطلقًا، إن تقدم المبتدأ، نحو : (زيد واقفًا خلفك)، و(زيدٌ واقفًا فى الدار)، و لم يجزه "سيبويه"[3].

هـ- ويقدم الحال على صاحبها إذا أضيف ذو الحال إلى ضمير عائد على مُلابِس الحال، نحو: (لقينى شاتمًا زيدًا أخوه)[4].

رابعًا : الرتبة الزمنية :

جاء الأسلوب القرآنى بعكس الرتبة الزمنية مما يدل على الإعجاز مع وضوح المعنى، كما فى قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ (الأنبياء : ٩٠)، والمعروف أن امرأة زكريا كانت عقيمًا، وأن حملها بغلام لا يتم إلا بصلاح حالها وإزالة عقمها بإرادة الله،

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك، ٣١٩/٢.

[2] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ٥٥٩/١، والأشمونى فى حاشيته، ١٧٦/٢.

[3] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١/ ٥٦٦.

[4] الرضى، شرح الكافية، ٣١/٢.

فالمعقول أن يتم إصلاحها أولاً، ثم يترتب على ذلك أن يأتى الغلام هبة من الله لوالده، ولما كان هذا المعنى لا يغيره أو يخفيه عكس ترتيب ذكر الأحداث، جاءت الآية وهى تقدم ذكر الهبة؛ لأنها هى المظهر الأوضح للاستجابة وليس يساوى ذلك فى الحسن أن يقال: (فاستجبنا له فأصلحنا له زوجه ووهبنا له يحيى)؛ لأن دعاءه لم ينصب على إصلاح الزوج[1]، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ (النجم : ٨)؛ لأن المعنى يوجب أن التدلى أولاً ثم الدنو بعد ذلك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ (النمل : ٢٨٠)، والمعنى –والله أعلم– (فانظر ماذا يرجعون وتولَّ عنهم)[2].

دواعى الرتبة :

ومن خلال تأملنا قرينة الرتبة ، تبين لنا أن هناك دواعيًا لتغيرها، إما استجابة لمتطلبات السياق، وإما لصحة الأسلوب، وموافقة الأصول النحوية، ومن هذه الدواعى ما يأتى:

١– التقديم لما هو أولى بالاهتمام :

نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا * لِّنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ (الفرقان : ٤٨، ٤٩)، وقدم حياة الأرض والأنعام على إسقاء الناس وإن كانوا أشرف محلاً؛ لأن حياة الأرض هى السبب لحياة الناس[3]. وقد اهتم علماء البلاغة بأسرار التقديم فى الأسلوب القرآنى، فألف «شمس الدين بن الصائغ» كتاب المقدمة فى سر الألفاظ المقدَّمة والحكمة فيه الاهتمام[4] كما قال "سيبويه" فى كتابه: «كأنهم (إنما) يقدمون الذى بيانه أهم (لهم) وهم ببيانه أعنى»[5]، وهذه الحكمة إجمالية، وأما تفاصيل دواعى التقديم والتأخير وأسراره فى (الكتاب العزيز) عشرة أنواع:

أ– التبرك[6] ، نحو تقديم اسم الله فى الأمور ذات النسك، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء : ٢٨).

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٩٥.

[2] الأخفش الأوسط، معانى القرآن، ١/ ٣٢٨.

[3] ابن الأثير، المثل السائر، ٢/١٨٢، ١٨٣.

[4] طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ٢/ ٤٤٢ : ٤٤٤، الزركشى، البرهان، ٣/٢٣٥.

[5] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ١/ ٣٤.

[6] السيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، ٣/ ٤١.

ب- التعظيم: كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (النساء : ١٣).

جـ- التشريف[1] : نحو: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالعبد﴾ (البقرة : ١٧٨)، وكذلك قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ (الأنعام : ٩٥).

د- الحث عليه: كتقديم الوصية على الدَّين فى قوله تعالى:﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ (النساء: ١١)، مع أن الدين مقدم عليها شرعًا.

هـ - السبق[2] : إما (زمانًا)، كتقديم الليل على النهار، والظلمات على النور، أو (إنـزالاً). كتقديم التوراة على الإنجيل، أو (تكليفًا) نحو : ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ (الحج : ٧٧).

و- السببية: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة : ٥)؛ لأن العبادة سبب حصول الاستعانة.

ز- الكثرة: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ (التغابن : ٢)، والكافر أكثر، ولهذا قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (المائدة : ٣٨)، و﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (النور : ٢)؛ لأن السرقة فى الذكور أكثر، والزنا فى النساء أكثر، ومنه تقديم الرحمة على العذاب لما ورد عن رب العزة فى حديثه القدسى: «رحمتى غلبت غضبى»[3] .

ح- الترقى من الأدنى إلى الأعلى كقوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ (الأعراف : ١٩٥)، بدأ بالأدنى للترقى من الأدنى، وهو (الرجل)، إلى الأشرف، وهو (اليد)، ثم العين ثم السمع.

ط- التدنى من الأعلى إلى الأدنى، كما فى قوله تعالى : ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ (البقرة : ٢٥٥)، وقوله تعالى : ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ (الكهف : ٤٩).

ى- تقديم ما هو أدل على القدرة وأعجب، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ (النور : ٤٥)، فقدم الماشى على بطنه؛ لأنه أدل على القدرة؛ لكونه يمشى بدون الأداة

---

[1] السيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، ٣/٤١، ٤٢.

[2] السابق نفسه، ٣/٤٢ : ٤٤.

[3] ابن الأثير، المثل السائر، ٢ / ١٨٣، السيوطى، الاتقان فى علوم القرآن، ٣/ ٤٥.

المخلوقة للمشى، ثم يتبعه الماشى على رجلين، وهو أدل على القدرة من الماشــى على أربع[1].

٢- وكثيرًا ما يقدم المؤخر للحفاظ على الفاصلة القرآنية[2] :

كما فى قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ (الأحزاب : ٢٦)، فآثر حفظ الرتبة فى أخر الآية، وهذا كثير مما يفسر الفرق بين قوله تعـالى: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ (النسـاء : ٤١)، وقوله تعالى : ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ﴾ (النحـل، ٨٩)، ومـا هـذا إلا محافظـةً علـى الفاصلة، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ (الأنعام : ١٥١)، وقال فى موضع آخر: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[3] (الإسراء : ٣١)، قدم المخاطبين فى الأول؛ لكونهم فقراء ورزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم، أما فى الثانية قـدم الأولاد لكونهـم أغنيـاء ورزقهـم ثـابت؛ فهم يطلبون رزق أولادهم.

٣- تغير الرتبة للمناسبة :

كثيرًا ما تُخَالف الأصول للمناسبة، وقد حصر البلاغيون[4] لها أشكالاً عدة، منها:

أ- تقديم المعمول إما على العامل، نحو قوله تعـالى : ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ (القمـر : ٤١)، أو تقديم خبر كان على اسمها، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص : ٤).

ب- وتقديم ما هو مؤخر فى الزمان نحو قوله تعالى ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾ (النجم : ٢٥).

جـ- وتقديم الفاضل على الأفضل، نحو قوله تعالى: ﴿بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ (طه : ٧٠).

د- تقديم الضمير على ما يفسره، نحو قوله تعالى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ (طه : ٦٧).

---

[1] ابن الأثير، المثل السائر، ٢ / ١٨٣،السيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، ٤٥/٣

[2] السكاكى، مفتاح العلوم، ص١٠٢، الزركشى، البرهان، ٢٧٤/٣، ٢٧٥.

[3] ينظر مزيد من الأمثلة والتوضيح، الزركشى البرهان ٢٨٤/٣-٢٨٧.

[4] طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ٥١١/٢، السيوطى، الاتقان، ٤٣/٣، الزركشى، البرهان، ٢٦٣/٣.

٤- تغيير الرتبة لأمن اللبس :

كثيرًا ما يقدم المؤخر عند إشكال المعنى أمنًا للبس، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ (الجاثية : ٢٣)، والأصل هو (إله)؛ لأن من اتخذ إلهه هواه غير مذموم. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ (يوسف : ٢٤)، والأصل: لولا أن رأى برهان ربه لَهَمَّ بها. وجعل السيوطى من قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا * قَيِّمًا لِيُنْذِرَ﴾ (الكهف : ١، ٢)، فإن الناظر إلى (قيما) قد يتوهم أنها نعت لـ(عوج)، وكيف يكون العوج قيمًا؟! وقد أزيل هذا الإشكال بعود الرتبة إلى أصلها، والمعنى: أنزل على عبده الكتاب قيما و لم يجعل له عوجًا. وقد روى عن "ابن عباس" فى قوله تعالى:﴿فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ (النساء :١٥٣)، قال: «إذا رأوا الله، فقد رأوه، إنما قالوا:جهرة أرنا الله، قال ابن جرير: يعنى سؤالهم موسى كان جهرة»[١]

٥- وقد تتغير الرتبة للضرورة الشعرية :

إذ يحق للشاعر التجوز فى بعض الأصول والقواعد النحوية، وهو ما لا يحق للناثر، ومن ذلك قول النمر بن تولب:

فَـإن المنيةَ مَـنْ يَخشها ... فَسوف تصادفهُ أينما

وإنْ أنتَ حاولتَ أسبابَها ... فلا تَتَهيبَكَ أن تقدَما[٢]

والمراد فلا تتهيبها لأن المنية لا تهاب أحدًا؛ وعلى ذلك يرى السيرافى أن هذا وأمثاله قد يُفسر بغير الضرورة لوضوح معناه، فهو ليس أبعد من قولهم : «أدخلت القلنسوة فى رأسى والخاتم فى إصبعى»، وإنما المراد: أدخلت رأسى فى القلنسوة، وإصبعى فى الخاتم[٣]. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ (القصص : ٧٦)[٤]، والمراد أن العصبة تنوء بالمفاتيح.

---

[١] السيوطى، الإتقان، ٣/ ٣٩، الطبرى فى تفسيره ٩ / ٣٥٩.

[٢] ينظر أبا سعيد السيرافى، شرح كتاب سيبويه [ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١م]، ٢/ ٢١٣.

[٣] السيرافى، شرح كتاب سيبويه، ٢/٢١٦.

[٤] وهناك من يفسرها بغير تقيد ولا تأخير، وهو أن المعنى: تنوء بالعصبة؛ أى تثيتها، كما تقول: ناء به، وناءه،السابق نفسه ٢/ ٢١٧.

ونشير إلى أن التجوز فى قرينة الرتبة وغيرها مرهون بمجاله الذى ورد فيه، ومن ثم لا يقاس عليه، مع ملازمته لأمن اللبس، متفقًا مع الفصيح فى عصور الاستشهاد، وعلى هذا لا يجوز لنا التجوز فى هذه القرائن إلا فى الضرورة الشعرية، وإلا كان خطأ.

٦- تغير الرتبة لإبعاد الملل والرتابة :

فيظهر فى التنويع بين الجمل الاسمية والفعلية[1] ، كما فى قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا * يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٦ : ٢٨).

هناك ترتيب فى القرآن نسميه ترتيب الأشباه، ويظهر عند توالى النعوت والمتعاطفات والأحوال والأخبار، ويقدم الأقصر على الأطول منها، وجعل الكلمة المفردة أولى بالتقديم من المركب، والمركب أولى بالتقديم من شبه الجملة، وشبه الجملة مقدم على الجملة التامة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (غافر : ٢٨)، فجاء بثلاث صفات مرتبة حسب القصر؛ هى: (مؤمن) لإفرادها، فأورد بعدها شبه الجملة، (من آل فرعون) ثم الجملة (يكتم إيمانه)[2]. وهذا ليس بلازم، فقد ورد العكس، فى قوله تعالى: ﴿هَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ (الأنعام: ٩٢)، فقدم جملة النعت (أنزلناه) تعيين المُنزِل، وهو (الله)، ثم أتبع بتبارك نعتًا مفردًا، وهو صفة فى المُنزَل نفسه، أى القرآن الكريم[3].

وهناك مواضع اعتقد بعض النحاة فيها تغيير الرتبة وهى ليست كذلك، منها قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (مريم : ٤٦)، فيقولون إن الخبر قد قدم، والحق أن (راغب) اسم فاعل معتمد على الاستفهام، و(أنت) فى موضع رفع بالفاعلية، فلا يكون فيها تقديم ولا تأخير[4]،

---

[1] د. تمام حسان، البيان، ص ٩٨.

[2] الرضى، شرح الكافية، ٣٢٨/٢، الزركشى، البرهان، ٢٧٢/٣.

[3] الصبان فى حاشيته، ٧٢/٢.

[4] ابن الأثير، المثل السائر، ٢٥٥/٤.

ولذلك قدروا (أراغب) بـ(أترغب)، ومنه كذلك قوله "صلى الله عليه وسلم": «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»، فقيل إن ذلك من باب تقديم الخبر على المبتدأ، وهو ليس كذلك، بل هما مرفوعان بالفاعلية، كأنه قال: هو الشيء الذى طهر ماؤه وحلت ميتته، فحذف الموصوف وأقام الصفة المركبة من الموصول والصلة مقامه، والصفة تعمل كالفعل فى هذا الموضع، فيكون ماؤه وميتته فاعلين[١] .

ولا يفوتنا الإشارة إلى أن قرينة الرتبة غير ملحوظة عند الأصوليين؛ لكونها تعتمد على التغيير الأسلوبى، وهذا لا يهم الأصولى؛ لكونه يهتم باللغة من حيث هى وسيلة يفهم من خلالها النصوص الشرعية، ويستنبط من تلك النصوص الأحكام الفقهية، وهذا لا يطلب أكثر من فهم الأسلوب كما هو، دون الإشارة إلى ما يعتريه من تقديم أو تأخير، فاللغة عندهم مدروسة كما هى موجودة بالفعل؛ ولذلك اقتصر تناولنا لهذه القرينة على اللغويين والبلاغيين لما قدموه من اهتمام بالغ بها. وهكذا رأينا أن قرينة الرتبة من القرائن الأسلوبية والنحوية المؤثرة فى تركيب الكلام، أى أنها فى النحو قرينة على المعنى، وفى الأسلوب مؤشر أسلوبى ووسيلة إبداع وتقليب عبارة واستجلاب معنى أدبى.

---

[١] ابن الأثير، المثل السائر، ٢٥٧/٤.

الباب الثانى

القرائن غير اللفظية بين اللغويين والأصوليين

الفصل الأول

القرائن المعنوية

لما كانت غاية كل ناظر فى النص هى فهمه والإحاطة بمعانيه، ووسيلته لذلك تأمل العلامات والقرائن المحيطة بالنص، لفظية كانت، وهى : (الملفوظة فى سياق النص) أم معنوية وهى : (التى ينتقل فيها الذهن من المبنى إلى المعنى معتمدًا على الفهم)، وبالرغم من كون هذه القرائن بنوعيها متصلة بالمقال، إلا أن القرائن المعنوية عند اللغويين ترتبط أكثر ما ترتبط بأبواب النحو وفصوله، وقد أسماها الدكتور تمام حسان بـ(علاقات السياق)[١] وقسمها إلى:

١ ـ قرائن الإسناد :

وهى العلاقة الرابطة بين اسمين، أو فعل واسم، والتى يفهم من خلالها أن الأول مسند والثانى مسند إليه، ولولاها لكانت الكلمات أصواتًا يُنعق بها، وليس لها معنى. يقول ابن يعيش: «إن الإسناد هو تركيب الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذى به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة»[٢]. ويفهم من هذا التعريف أن علاقة الإسناد هى علاقة معنوية تربط بين كلمتين تؤديان معنى، فهى توجد مع كل تركيب به فاعل، كما تكون موجودة بين المبتدأ والخبر، والوصف ومرفوعه، ولابد من توفر قرائن أخرى مع الإسناد تؤيده وتعضده، كـ (المطابقة) مثلاً بين المبتدأ والخبر فى النوع والعدد والإعراب، أو (الرتبة) كتقدم الفعل وتأخر الفاعل، أو (الصيغة) نحو : كون المبتدأ اسمًا معرفة وكون الخبر نكرة وجملة وشبه جملة[٣]..إلخ، فكل قرينة تتضافر مع القرائن الأخرى لتعيين المعنى المراد.

٢ ـ قرائن التبعية :

وهى العلاقة الرابطة بين اسمين، يسمى أولهما (متبوعاً) والثانى (تابعاً)، وفيها يتبع التابع متبوعه فى الإعراب، ويكون التابع إما مبينًا لمعنى المتبوع، أو موضحًا له، أو مؤكدًا له، أو معطوفًا عليه.وقد عرفها "ابن عقيل" بقوله:«هو الاسم المشارك لما قبله فى إعرابه مطلقًا»[٤] .

وتشمل الأقسام التالية:

---

[١] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩١.

[٢] ابن يعيش ، شرح المفصل، ١ / ١٢٦.

[٣] قد قدم الدكتور محمود شرف الدين بحثًا قيمًا عن قرينة الإسناد؛ ومن ثم لم نجد داعيًا لعرضها بالتفصيل. ينظر الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة [ط دار مرجان للطباعة، القاهرة، ١٩٨٤]، ص ١٠ وما بعدها، وينظر د. محمود صلاح الدين مصطفى، الإسناد النحوى [ماجستير، دار العلوم، تحت رقم ٧٢٨].

[٤] عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص ١١٥.

أ – التركيب الوصفى بين الصفة والموصوف، نحو (جاء زيد الأمين).

ب – التركيب التوكيدى بين التوكيد والمؤكد، نحو (جاء زيدٌ زيدٌ)، (جاء زيدٌ نفسُه).

جـ – التركيب البدلى بين البدل والمبدل منه، نحو (حضر الشيخ محمود)

د – التركيب العطفى بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو : (جاء زيد وعمرو)[1] .

وعلاقة التابع بالمتبوع كعلاقة الإسناد، لابد فيها من الطرفين، ولا يجوز الفصل بينهما بفاصل طويل أو كلام أجنبى؛ وذلك لشدة الشبه بينهما، وبالرغم من كون التابع ركنًا إضافيًا داخلاً على الإسناد إلا أنه قد يتمم معنى الخبر، كما فى قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ (الشعراء، ١٦٦) ويلزم التبعية قرينة المطابقة ولا سيما فى العلامة الإعرابية، كما تظهر منها أهمية الرتبة والتزامها بين التابع والمتبوع، فلا يجوز تقدم الثانى على الأول.

٣ ـ قرائن المخالفة :

ويعنى بها المخالفة الإعرابية بين كلمتين؛ لاختلاف معنى كل منهما، نحو رفع (العرب) ونصبه فى (نحن العربَ أو العربُ تكرم الضيف)، فالنصب على الاختصاص والرفع على الخبرية، ولو اتفق المعنى لاتفق المبنى[2] . ويرجح معنى الاختصاص بقرائن أخرى، كاعتماده على ضمير منفصل متقدم ، نحو: (أنا، نحن) أو لزوم إحدى الكلمات المقترنة به مثل : (معشر،آل، أهل، وبنى)، ومنه قوله "صلى الله عليه وسلم":«إنا معاشر الأنبياء فينا بَكْءٌ»[3] .

ومنه المنصوب على الإغراء، وضابطه: «كل مغرًى به مكرر أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه»[4] . والمكرر نحو: (المروءةَ المروءةَ)، والمعطوف نحو (شأنك والحج). والنصب على (الزم) محذوف وجوبًا، ومثله المحذّر منه نحو : (إياك والأسدَ)، والنصب هنا على إضمار الفعل وجوبًا؛ لأنه فى معنى المكرر؛ لأن المعنى: (احذر الأسد)، ومنه أيضًا: (الأسدَ الأسدَ)[5] .

---

(1) قدم الدكتور فوزى مسعود دراسةً مفصلةً عن التوابع أصولها وأحكامها، فليرجع إليها من شاء [ط آداب عين شمس، ١٩٨٤] ص ٨، وما بعدها.

(2) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٠.

(3) الرضى، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ١ / ٤٣١، ٤٣٢.

(4) السابق نفسه، ١ / ٤٨٥.

(5) السابق نفسه، ١ / ٤٨٣.

ومنه المنصوب على التعجب بشرط كونه مختصًا لتحصل به الفائدة التى هى التعجب من معين، نحو: (ما أعجب السماء، أحسن بزيد)[١] .

ويعد منه المصادر المنصوبة على معنى الفعل، نحو (ضربًا ضربًا)، فالنصب هنا بفعل الأمر من لفظها ولا يجوز إظهاره؛ لنيابة التكرار منابه، ويندرج معه المصادر المنصوبة على معنى الفعل نحو (سقيًا، رعيًا، تعسًا وبؤسًا....إلخ)[٢] .

وقد عد الدكتور "تمام حسان" من المخالفة: «نصب المضارع للمصاحبة»، كما فى قول العرب: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن)، وعملت المخالفة النصب هنا؛ لعدم المشابهة فى الصيغة، فما قبلها اسم وما بعدها فعل؛ ولذلك تعذر العطف، كما أن هناك مخالفة فى المعنى؛ لأن المراد النهى عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن؛ لذلك نصب الفعل بعد (الواو) بإضمار (أن)، وكانت هى وما بعدها فى تأويل مصدر معطوف على مصدر مُقدر قبل الفعل الأول، أى:(لا يكن منك أكل السمك مع شرب اللبن)[٣] .

ونكتفى بما ذكرناه من أمثلة تلك القرينة؛ لأن هناك من الباحثين[٤] من قام بدراسة مفصلة عنها.

٤ ـ قرائن الإضافة والنسبة :

ويعنى بها إضافة اسم إلى اسم وإيصاله إليه من غير فصل، وجعل الثانى من تمام الأول فيتنزل منه منزلة التنوين، وأدرجنا هذه العلاقة ضمن العلاقات المعنوية؛ لأنها تعتمد على حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده، وهذه الإضافة هى التى تفيد التعريف والتخصيص، نحو: (غلام زيد)، فلما أضيفت إلى المعرفة أفادت تعريف النكرة بالإضافة، أما إذا أضيفت إلى نكرة أفادت التخصيص، نحو:(غلام رجل)، وهذه الإضافة على معنى حرفى الجر: (اللام ، من)، فإضافة اللام تفيد الملك والاختصاص، نحو: (مال زيد وأرضه) أى (مال له، وأرض له)، أما إضافة (من) فهى على معنى بيان النوع، نحو (هذا ثوب خز)، أى : ثوب من خز، والمضاف إليه كالجنس للمضاف[٥] .

---

[١] الصبان، فى حاشيته على شرح الأشمونى مع شرح الشواهد للعينى، ٣ / ١٩، ٢٠.

[٢] ينظر تفصيل ذلك، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ٤١١ : ٤١٤.

[٣] السابق نفسه، ٢ / ١٥٧، وشرح ألفية ابن معطى، ١ / ٣٥٠، ٣٥٢.

[٤] محمد عبد السلام عبد المقصود، قرينة المخالفة بين قرائن النحو العربى [ماجستير، كلية دار العلوم، تحت رقم ٧٤٦].

[٥] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ١١٨، ١١٩، شرح ألفية ابن معطى، ١/ ٧٣٠، ٧٣١.

وقد أسماها د. "تمام حسان" بـ(علاقة النسبة)، وجعلها قيدًا عامًا على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية، وتشمل مع معنى الإضافة معانى حروف الجر؛ لأنها تضيف معانى الأفعال التى قبلها إلى الأسماء التى بعدها وتنسبها إليها؛ لذلك أسماها اللغويون القدماء بـ(أحرف الإضافة) تارة و(أحرف التعليق) تارةً أخرى؛ وذلك لأن الجار والمجرور متعلقان بالفعل، وهذا التعلق يجعل كلاً منهما منسوبًا للآخر؛ إلا أن هناك فرقًا بين (نسبة الحرف) و(نسبة الإضافة)[1] ، فالنسبة مع أحرف الجر تجعل العلاقة نسبية بين العامل (الفعل)، والمعمول (الجار والمجرور)، على حين تكون النسبة فى الإضافة بين المتضايفين الواقعين فى نطاق الإسناد.

٥ - قرائن التخصيص :

ويعنى بها المخصصات الداخلة على الفعل لبيان جهته، هيئته؛ وذلك لأنها عناصر غير أساسية فى التركيب، وإنما تدخل لإطالة الجملة أو لتغيير جهة الفعل[2] ، وهى تشمل: (المصدر) المشتق من مادة الفعل، (المفعول المطلق)، (الظرف)؛ لكون الفعل لا بد له من حيز مكانى وزمانى يقع فيه، و(الحال)؛ لكونه دالاً على هيئة الفاعل أو المفعول، وهذه الأقسام الثلاثة تلزم الفعل، وهناك أقسام أخرى لا تلزمه، نحو : (التمييز)؛ لأنه قد لا يوجد فى الكلام مبهم يحتاج إلى تفسير، (المستثنى) لأنه قد لا يوجد فى الكلام ما يستثنى منه، (المفعول معه)؛ لأنه قد يوجد فى الفعل ما يصاحبه فلا يحتاج إلى مفعول معه، كما يستغنى الفعل عن العلة الموجودة فى (المفعول لأجله)[3] . وسوف نعرض لهذه القرائن بالتفصيل مع رصد القرائن اللفظية والمعنوية المميزة لكل منها على حده، وموضحًا لها من غيرها، فالمفعول معه مثلاً لابد له من الواو، والمفعول فيه لابد له من أن يكون متضمنًا معنى (فى)، وسأُتبع ذلك بذكر قرائن التخصيص عند الأصوليين، ولاسيما غير اللفظى منها؛ لأنه قد سبق وأن عرضنا مخصصات العموم من القرائن اللفظية بالباب الأول.

---

[1] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠١، ٢٠٢، وينظر للباحثة، علاقة الفعل بحرف الجر، مبحث خاص بقرينة التعليق فى حروف الجر، ص ٤٢ : ٥٠.

[2] د. حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة، ص ١٩٦.

[3] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٣٢٤.

١ ـ قرائن التخصيص عند اللغويين

أولاً: التعدية (المفعول به) :

وتعد قرينة (التعدية) تخصيصًا لعلاقــة الإسـناد[١] التـى بـين الحـدث ومـن قـام بـه، نحـو (ضرب زيدٌ عمرًا). وهـو مـا أكـده عبـد القـاهر الجرجـانى فـى قولـه: «إذا عديـت الفعـل إلى المفعول، فقلت (ضرب زيدٌ عمرًا) كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقـع مـن الأول للثـانى ووقوعه عليه»[٢].

إذن فالمتعدى هو ما يتوقف فهمه على متعلق كـ(ضـرب)[٣] وهـو المفعـول، وقـد عرفـه "ابن يعيش" بقوله: «هو الذى يقع عليه فعل الفاعل فى مثل قولك : (ضرب زيدٌ عمرًا)، (بلغتُ البلدَ)، وهو الفارق بين المتعدى من الأفعال وغير المتعدى»[٤]. ويفهم مـن قـول ابـن يعيـش أن التعدية أثر واضح من آثار إعمال الفعل، فكما يرفـع فـاعلاً ينصـب مفعـولاً، ولا يكـون إلا مـن المتعدى. يقول "سيبويه": «إذا قلت (ضرب عبد ا لله عمرًا) فإن عبد ا لله رفع بالفاعليـة، ونَصَبْـتَ عمرًا بالتعدية، فهو المفعول الذى وقع عليه الفعل. ومن جوز تقديمـه وتأخـيره، فتقـول (ضـرب عمرًا عبدُ ا لله)، وإنما قدم للأهمية»[٥].

وللبلاغيين رأى خاص فى تعريف المفعـول بـه، فـيرون أن (السـموات) فـى قولـه تعـالى ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ (الجاثية : ٢٢) مفعول مطلق؛ وذلك لأن المفعول به عندهم هو (ما كان موجودًا قبل الفعل الـذى عمـل فيـه ثـم أوقـع الفـاعل بـه فعـلاً فصـار المفعـول)، وبمـا أن خلـق السموات كان ابتداءً دون سابق، فهو مفعول مطلق[٦] ، ولذلك يـرون أن (زيـدًا) ليـس مفعـولاً لـ(ضرب) فى (ضرب عبد ا لله زيدًا)؛ لأنه مفعول لـ(ا لله)، وإنما عبـد ا لله أوقـع عليـه الضـرب، وقد حشد صاحب التصريح أدلة للرد على البلاغيين ونفى زعمهم[٧] .

---

[١] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٦.

[٢] عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص ١١٨.

[٣] الرضى، شرح الكافية، ٤ / ١٣٥.

[٤] ابن يعيش، شرح المفصل، ١ / ١٢٤.

[٥] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ١ / ٣٤.

[٦] ويعرف عبد القاهر الجرجانى المفعول المطلق بقوله: «هو ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتًا، لأن ا لله تعـالى موجد للأفعـال وللـذوات جميعًـا»، ينظر خـالد الأزهـرى، شـرح التصريـح علـى التوضيـح، ١ / ٧٩، والسـيوطى، الأشـباه والنظائر، ٤/ ٩٧، ٩٨.

[٧] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، حاشية ياسين، ١ / ٨٠.

والأفعال المتعدية لمفعول واحد، منها الدالة على (الجارحة) نحو: (ضربت، وقتلت)، و(غير الجارحة)، نحو : (ذاكرت، فهمت، وحسست)[1] لأن كلاً منها يطلب مفعولاً يقع عليه، كالمسموع والمرئى..... إلخ.

ويتعدد المفعول مع أفعال بعينها مثل (أعطى وأخواتها)، ويكون المفعولان ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فجاز الاكتفاء بالمفعول الأول وجاز التعدى إلى الثانى[2] . والجمهور على أن المفعول الأول يعد فاعلاً للثانى، فـ(زيد) هو آخذ الدرهم فى قولهم (أعطيت زيدًا درهمًا)، وكذلك (كسوته جبةً)، فهو المكسو[3] .

ويتعدى الفعل لمفعولين ولا يستغنى عن أحدهما مع أفعال (ظن وأخواتها)؛ لكون أصلهما المبتدأ والخبر، نحو : (حَسِب عبدُ الله زيدًا بكرًا)، (ظن عمرو خالدًا أباك)، و لم يجز الاقتصار على أحدهما؛ لأن المخاطب أراد أن يخبر عما استقر فى ذهنه من اليقين والشك للمفعول الأول فلا يتم إلا بالثانى[4] . وهذا يؤكد علاقة الإسناد بين المفعولين، فهما كالاسم الواحد، فإذا قلت (حسبت زيدًا حاضرًا) فأصله (حسبت حضور زيد)[5] .

وقد تتعدد المفاعيل فتصل إلى ثلاثة ولا يجوز الاستغناء عن أحدها، وذلك مع أفعال بعينها، نحو (أرى الله بشرًا زيدًا أباك)[6] ، و(أعلمت محمدًا عليًا حاضرًا). فيرى "ابن يعيش" أنه فى الأصل متعد لاثنين، والتقدير (أرى الله زيدًا أباك بشر)، (أعلمت محمدًا حضور على)[7] ؛ ومن ثم فعلاقة المفعولية تعتمد على دلالة الفعل على المجاوزة وقبول المفعول لأثر الفعل بالإضافة إلى علامة النصب، فالأوليان معنويان، والثانية لفظية، وبهما يتحقق ربط المفعول بالفعل، وينصب المفعول به بعامل ظاهر، وقد يلزم إضماره[8] . وقد اختلف فى هذا العامل، فالبصريون يرجعونه إلى الفعل؛ لأنه الأصل فى العمل، على حين يرده الكوفيون إلى الفعل والفاعل معًا؛

---

[1] ويعنى بها أفعال الحواس نحو (سمعت، رأيت، ذقت، شممت، ولمست)، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ٧ / ٦٢، د.حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة، ص ١٨٧.

[2] سيبويه، الكتاب، ١ / ٣٧، ٣٨.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٧ /٦٣، د. حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة، ص ١٨٧.

[4] ومنه: (خال، رأى، وجد، علم، زعم) ينظر سيبويه، الكتاب، ١ / ٣٩، ٤٠.

[5] الرضى، شرح الكافية، ١ / ١٢٧، د. حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة، ص ١٨٨.

[6] سيبويه، الكتاب، ١ / ٤١.

[7] ابن يعيش، شرح المفصل، ٧ / ٦٤، ٧٨، ٧٩.

[8] السابق نفسه، ١ / ١٢٤.

لأنهما كالشيء الواحد. ونجد "هشام بن معاوية" يرى أن الفاعل هو العامل؛ لأنه يدور معه وجودًا وعدمًا، والدوران يفيد العلة، وهو مردود. أما "خلف الأحمر" فيرى أن الناصب هو معنى المفعولية؛ لأنه صفة قائمة بالمفعول[١] . والأرجح هو رأى البصريين؛ لأن الفعل أو ما فى معناه هو العامل فى النصب.

وقد يأتى المفعول به جملة، وذلك فى مواضع منها:

أ – إذا كان مقول القول، نحو قوله تعالى ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ﴾ (مريم : ٣٠).

ب – إذا كانت الجملة الواقعة مفعولاً به خبرًا فى الأصل ودخل عليها فعل من باب (ظن وأخواتها) فإنها تكون فى محل المفعول الثانى، مثل قول أبى ذؤيب :

فإن تزعُمينى كنتُ أَجْهَلُ فيكُم   فإنِّى شَرَيْتُ الحِلْمَ بعدكِ بالجَهلِ[٢]

ج – فى التعليق[٣] ، ويقصد به: أن يقع ما له الصدارة بين الفعل والمفعول كـ(أدوات النفى، والاستفهام، والنصب... إلخ)، ويقع مع الأفعال القلبية، ولا يقتصر على (ظن)، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ (الذاريات : ١٢).

ثانيًا : الغائية (المفعول لأجله) :

تعد قرينة الغائية من القرائن المنطقية والمعنوية فى اللغة، فكثيرًا ما يلجأ إليها المتكلم لبيان العلة من الفعل. يقول "ابن يعيش" : «لابد لكل فعل من مفعول له، سواء ذكرته أم لم تذكره؛ إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلا لغرض وعلة»[٤]، ولذلك حرصت اللغة على بيانه.

وقد عرفه "ابن الحاجب" بقوله: «هو المصدر المقدر باللام، المعلل به حدث، شارك فيه الفاعل والزمان»[٥] . وعرفه "الزجاجى" بقوله: «كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام على تقدير اللام التى للعلة»[٦] .

ومن خلال هذين التعريفين وغيرهما يمكن أن نستنتج القرائن المميزة للمفعول له، وهى:

---

[١] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٣٠٧، ابن جنى، الخصائص، ١ / ١٠٢، ١٠٤.

[٢] والشاهد فيه إعمال (زعم) فى المفعول الثانى، استشهد به سيبويه، الكتاب، ١ / ١٢١.

[٣] د. حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة، ص ١٠٢.

[٤] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٥٣.

[٥] الرضى، شرح الكافية، ١ / ٥٠٩.

[٦] ابن عصفور الإشبيلى، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ٤٤٧.

١- أن يكون مصدرًا من أفعال النفس الباطنة كالخوف والرهبة والحب والطمع وغيرها. ويسمى بـ(المصدر القلبى)، ولا يكون من مادة الفعل الذى قبله؛ لأن الشىء لا يكون علة لنفسه، ومنه قولهم: (فعلت ذلك حذار الشر، وفعلته مخافة فلان)[1] .

٢-لابد أن يكون علة على تقدير لام التعليل قبله[2] .

٣-لابد أن يكون مشاركًا للفعل فى الوقت والفاعل، بأن يكونا متفقين فى زمن الحدث وفاعله، وخالفه "سيبويه" وبعض المتقدمين مستشهدين بقوله تعالى : ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (الرعد : ١٢)، (ففاعل الإراءة هو الله، والخوف والطمع من الخلق)[3] .

٤-كونه نكرة، اشترط ذلك "المبرد" وآخرون، فإذا جاءت معه (ال) فهى زائدة. ورده "سيبويه" والكثير من النحاة، وذلك لأن تعريفه لا يتعارض مع كونه معللاً[4] .

٥-هذا بالإضافة إلى كونه منصوبًا، فإذا ورد ما يبين العلة، وهو غير منصوب، لم يعرب (مفعولاً له)[5] .

واختلُف فى عامل النصب، فـ "ابن يعيش" يرى أنه نُصب؛ لكونه جوابًا على سؤال مقدر بـ(لِمَ)، ومن ذلك: (زرتك طمعًا فى برك)، و(قصدتك رجاء خيرك)، فكأن المخاطب يسأل: (لم زرتنى؟) فيكون الجواب (زرتك طمعًا فى برك)[6] ، وهكذا فى الثانى. على حين يرى أحد الباحثين المحدثين أن المفعول له نصب بنزع الخافض (اللام)، ودلل على ذلك بظهور (اللام) قبل المصدر من المضارع المنصوب[7] على معنى الغائية، كما في قوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ (البقرة : ٧٩)، وهو رأى "ابن معطى"[8] .

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١ / ٣٦٧، خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٣٣٤.

[2] السيوطى، همع الهوامع، ١ / ١٩٤.

[3] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٣٣٥، د. حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة العربية، ص ١٩٦، ١٩٧.

[4] السيوطى، همع الهوامع، ٣ / ١٩٤ وما بعدها، والصبان فى حاشيته مع شرح شواهد العينى، ٢ / ١٢٢، ١٢٣، خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٣٣٤ : ٣٣٦.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٥٢.

[6] السابق نفسه، ٢ / ٥٢ ، ٥٣.

[7] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٥٣٠.

[8] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٥٨٣.

٦- يرى بعض النحاة أن المفعول له متقدم فى التصور عن فعله، ومتأخر فى اللفظ، فإذا قلت: (جئت قتلاً)، فالقتل رغبة المجىء، وهى متقدمة فى التصور وإن كانت متأخرة فى اللفظ[١]

٧- ويذكر الرضى أن المفعول له ينصب بشرط أن يكون أعم من الفعل، فإذا قلت: (جئت إكرامًا لك) فالإكرام أعم من المجىء[٢] .

ثالثًا : المعية :

وتأتى مخصصة لعموم الحدث أو ما فى معناه؛ لبيان جهة معينة هى المعية والمصاحبة. وترد مع (المفعول معه)، و(المضارع المنصوب بعد واو المعية)، ووجه الشبه بينهما هو اتفاق الدلالة، وإن كان مع (المعية) تكون الصيغة اسمًا، ومع (المصاحبة) تكون الصيغة فعلاً[٣] .

الضرب الأول : وهو المفعول معه، فقد عرفه "ابن الحاجب" بقوله: «هو المذكور بعد الواو لمصاحبته معمول فعل لفظًا أو معنى»[٤] . ويفهم مما سبق أنه الاسم الذى يقع بعد (الواو) التى بمعنى (مع)، ولابد له من أن يكون مشاركًا لما قبل (الواو)، نحو (جاء البرد والطيالسة)، و(ما زلت أسير والنيل)[٥] ، فالثانى مشترك مع الأول، وهذا ما يقصده بمعمول لفظ الفعل، أما معناه، فنحو : (أنا سائر والنيل)، فالوصف معمول لـ(النيل).

وللمفعول معه قرائن تميزه من غيره، وهى:

١-كونه اسمًا مفردًا ، فإذا ورد خلاف ذلك فهو مؤول، فلا يجوز أن نقول (مات زيد والشمس طالعة)؛ لكونه جملة[٦] .

٢-كونه فضلة، فيؤتى به بعدتمام الإسناد، فلا يجوز (جاء زيد وعمرو)؛ لأنه عمدة.

٣-لابد أن يكون ما قبل الواو جملة تامةً، فلا يجوز (كل رجل وضيعته)؛ لكون ما قبلها مفردًا، وهذه الجملة تعتمد على فعل أو ما فى معناه[٧] .

---

[١] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٥٨٢.

[٢] الرضى، شرح الكافية، ١ / ٥٠٧، ٥٠٨.

[٣] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٦.

[٤] الرضى، شرح الكافية، ١ / ٥١.

[٥] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٢ / ٦٦، ٦٧.

[٦] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٣٤٥.

[٧] سيبويه، الكتاب، ١ / ٢٩٩.

٤-لابد من اتفاق الدلالة بين ما قبل (الواو وما بعدها)، فلا يجوز (مات زيد وطلوع الشمس) على العطف لاستحالة موت الشمس، فـ(طلوع الشمس) مفعول معه، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلاً﴾ (المزمل : ١١)، فليس المعنى ذرنى وذر المكذبين، وإنما المراد: اتركنى معهم أنتقم منهم ولا تشفع لهم[١] .

٥-لابد من قرينة تدل على المعية فى الواو، فلا يجوز (قرأت الكتاب والقصة بعده) لدلالة الواو على العطف بقرينة لفظية[٢] .

٦-لا يجوِّز النحاة تقدم المفعول معه على الواو، ويعلل "ابن يعيش"[٣] بأنه كما كانت الأفعال التى قبلها لازمة،نحو : (جاء البرد والطيالسة)، أو منتهٍ فى التعدية نحو:(ما صنعتَ وأباك)، وضعفت عن الوصول إلى المفعول، فجيء بالواو تقوية لها؛ ولذلك فهو منصوب على المعية، ولازم الرتبة لا يجوز تقدمه خلاف باقى المفعولات، وخالفهم آخرون[٤] .

٧-واختلف فى ناصب المفعول معه،فـ "سيبويه" والجمهور[٥] على أن الفعل هو الناصب. وبعض الكوفيين على أن (الواو) هى التى عملت النصب، وأكثر الكوفيين على أن الخلاف بين ما قبل الواو وما بعدها هو عامل النصب، وهو مردود لأن الأَوْلَى إعمال العامل اللفظى دون المعنوى[٦] ،وأجازه الرضى حملاً على أصل معنى الواو فى دلالتها على العطف والجمعية[٧] .

٢- أما الضرب الثانى فهو المضارع المنصوب بعد واو المصاحبة، وهى تَنْصِبُ فى موضعين:

أحدهما: أن تعطف فعلاً على اسم ملفوظ به فلا يمكن ذلك، فتنصب الفعل بإضمار أنْ، فتكون الواو وما بعدها فى تأويل المصدر، فتعطف اسمًا على اسم،نحو قول ميسون بنت عبدة:

---

[١] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ٢٣٩، د. حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص ١٣٩.

[٢] د. محمد ناصر حميد، تحليل سيبويه للجملة الفعلية، دكتوراه [الإسكندرية ١٩٩٧]، ص ٢٥٩، ٢٦٠.

[٣] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٤٨، ٤٩.

[٤] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٥١٨.

[٥] سيبويه، الكتاب، ١ / ٢٩٧، ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ٢٤٢.

[٦] الرضى، شرح الكافية، ١ / ٥١٨، ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٤٨.

[٧] الرضى، شرح الكافية، ١ / ٢٢٥، ٢٢٦.

لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عَينى   أَحَبُّ إلىَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوف[١]

ثانيهما : أن يتعذر العطف لمخالفة الفعل الذى بعدها للفعل الذى قبلها فى المعنى، نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) إذا أردت النهى عن الجمع بينهما، و لم ترد النهى عنهما على كل حال، فلما خالف ما بعدها ما قبلها نصب الفعل بإضمار (أنْ)، وكانت (أنْ) وما بعدها فى تأويل المصدر، ويكون المصدر معطوفًا على مصدر قبل الفعل المتقدم، فيكون التقدير: (لا يكن منك أكلُ السمك مع شرب اللبن)[٢] .

وتعمل الواو النصب بشرط أن يتقدمها طلب (أمر، نهى، استفهام، تمن....إلخ)، وأن تكون بمعنى الجمعية (المصاحبة)[٣] .

رابعًا : التحديد والتوكيد (المفعول المطلق) :

ويعد المفعول المطلق من مخصصات[٤] الفعل أو ما فى معناه لبيان مادته أو نوعه أو عدده، وهو أصل المفعولات للدلالة الواضحة بينه وبين الفعل. يقول "ابن يعيش": «المصدر هو المفعول الحقيقى، لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل على وجوده، والأفعال كلها تتعدى إليه سواء أكان يتعدى الفاعل أو لم يتعدَ، نحو (ضربت زيدًا ضربًا)، و(قام زيد قيامًا)، وليس كذلك غيره من المفعولين»[٥] . ولذلك يسميه "ابن يعيش" بـ(باب المصدر)، ويسميه "سيبويه" باسم (الحدث)، و(الحدثان). ويعرفه "الزجاجى" بقوله: «هو المصدر، المصدر هو اسم الفعل أو عدده، أو ما أضيف إليه إذا كان المضاف هو المصدر فى المعنى أو بعضه»[٦] .

---

[١] قالته عندما كانت تعيش فى البادية ثم انتقلت إلى حياة القصور، إلا أنها لم تسر بها، فتمنت أن تعود إلى حياتها الأولى. وموضع الشاهد فى تقر عينى، والتقدير: وقرور عينى، ينظر ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ١٥٧.

[٢] السابق نفسه.

[٣] الرضى، شرح الكافية، ٤ / ٦٣، ٦٤، وشرح ألفية ابن معطى، ١ / ٣٥٠ : ٣٥٢.

[٤] وردت هذه التسمية عند ابن مالك فى التسهيل، ص ٢٧، عندما عد المفعول المطلق مخصصًا للحدث؛ لأن العرب عندما أرادوا نعت الفعل وتوكيده -وهذا لا يجوز - اشتقوا منه المصدر، ثم أكدوه ونعتوه وعددوه، ينظر د. مصطفى عمر حميدة، نظام الارتباط والربط، ص ١٦٦، ١٦٧.

[٥] ابن يعيش، شرح المفصل، ١ / ١١٠، والسيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ١٧٦. ويعلق ياسين فى حاشيته بقوله إن (زيدًا) فى (ضربت زيدًا) ليس مفعولاً به، وإنما مفعولاً مطلقًا معينًا، نحو (ضربت ضربًا) أو غيره، نحو (أحدث الله زيدًا)؛ لكونه هو الذى ابتدأ خلقه. ينظر شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٨٠.

[٦] ابن عصفور الإشبيلى، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ٤٩٤.

ويستنتج من قول "ابن عصفور" أن المفعول المطلق له أنواع متعددة، منها ما يكون توكيدًا مثل (ضربته ضربًا)، ومبينًا للعدد، نحو (ضربته ضربتين)، أما ما يقصده بـ(ما أضيف إليه) فهو أن يضاف المصدر إلى كلمة أخرى، فيحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه، نحو (سرت قليلاً)، وأصله (سرت سيرًا قليلاً)، و(ضربته سوطًا) أصله (ضربته ضربة سوط)، ومنه أيضًا (ضربته كل الضرب، وبعض الضرب)، فكلاهما مضاف إلى المصدر مع انتصابهما[1] .

ويتميز المفعول المطلق بقرائن لفظية ومعنوية تميزه من غيره من المفعولات، وهى :

١-يشتق دائمًا من مادة الفعل، نحو قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ (النساء : ١٦٤)، ولذلك أولوا كل ما يرد وليس من مادة الفعل بأنه نائب عن المفعول المطلق.

٢-هو فضلة يأتى بعد ركنى الإسناد ويتشابه فى ذلك مع باقى المخصصات، كما اتفق معها فى النصب.

٣-يلزم المفعول المطلق المؤكد الإفراد دائمًا[2] ، أما المبين للعدد فقد يثنى ويجمع نحو : (ضربته ضربتين وضربات)، وما يبين النوع فتلزمه الإضافة.

٤-قد يعرّف بـ(أل) العهدية، نحو : (ضربت زيدًا الضرب المعهود)، والجنسية نحو : (زيدٌ يجلس الجلوس) أى جنس الجلوس، فإذا جاء نكرة كان منعوتًا نحو : (قمت قيامًا طويلاً)، ومضافًا نحو (قمت قيام زيد)[3] .

٥-ويتعدد عامل المفعول المطلق، فقد يكون فعلاً، نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ (الفتح : ١)، أو مصدرًا نحو قوله تعالى : ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ (الإسراء: ٦٣)، أو وصفًا نحو قوله تعالى : ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ (الصافات : ١)، دون التعرض لخلاف النحاة فى أيهما أصل للآخر: الفعل أم المصدر[4] .

وهذا العامل قد يذكر كما سبق، وقد يحذف، وذلك فى مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾ (النساء : ١٢٢)، والتقدير وعدكم الله وعدًا، وكذلك كل مصدر نحو : (حقًا، وصنعًا...إلخ) والتقدير (أحقه حقًا) و(أصنعه صنعًا)[5] .

---

[1] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٣٢٤، ٣٢٥.

[2] د. حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة، ص ١٩٤، ١٩٥.

[3] السيوطى، همع الهوامع، ١ / ١٨٧.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ٢٠٨.

[5] الأخفش، معانى القرآن، ١ / ٢٣٤، ٢٣٥.

خامسًا : الظرفية (المفعول فيه) :

يُخصِّص الحدث بالظرف المكانى والزمانى، لكونهما وعائين، ولابد لكل حدث من زمان ومكان يقع فيه، فهو لا يخبر به، وإنما يتعلق ويرتبط بمحذوف هو الخبر، وسمى بالمفعول فيه لتضمنه معنى (فى) الظرفية.

وقد عرفه "ابن الحاجب" بقوله: «المفعول فيه هو ما فُعِل فيه فعل مذكور، نحو (ضربت زيدًا يوم الجمعة)؛ أى فيه، فـ (اليوم) متضمن لحدث (الضرب)»[1] . وزاد "الزجاجى" الكلام وضوحًا، فعرفه بقوله: «هو كل ظرف زمان أو مكان حقيقة أو مجازًا، أو عددهما أو ما أُضيف إليهما إياهما أو بعضهما، بشرط أن يكونا منصوبين مقدرين فى محلى الفعل وفاعله، ومفعاله، ومفعوله إذا كان له مفعول»[٢] .

ويستنتج من هذين التعريفين أن للظرف أقسام هى:

أ- **زمانى:** كاليوم والليلة، أو ما قام مقامه، نحو (سرت قليلاً) أى (زمنًا قليلاً)، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مكانه[٣] ، فأعرب إعرابه، ومنه (أتيت مَقْدِم الحاج) أى (وقت مقدم الحاج)، فهو تخصيص لزمن القدوم أو عدده، نحو (سرت عشرين يومًا)، أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد، نحو (سرت جميع الشهر) أو بعضه.

ب- **مكانى:** نحو (جلست خلفك وأمامك)، فهو تخصيص لموضع الجلوس وما قام مقامه، نحو (جلست قريبًا منك)، أى (مكانًا قريبًا منك)، أو عدده نحو (سرت عشرين ميلاً)، وما أضيف إليه نحو (سرت جميع الميل)[٤] أو بعضه، فهما بمعنى واحد[٥] .

ويشترط فى ظرف الزمان أن يكون جوابًا على من سأل (كم سرت؟) فيقول (يومان)، و(متى سرت؟) فيكون الجواب (يوم الجمعة). أما المكانى فيكون جوابًا على من سأل (كم سرت؟) فيقول (ميلاً)، و(أين جلست؟)، فيقول (خلفك)[٦] .

---

[١] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، تحقيق هادى حسن حمودى، ٣ / ٥٩، ٦٠.

[٢] ابن عصفور الإشبيلى، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ٤٤٩.

[٣] السابق نفسه ١ / ٣٢٥، الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٣٣٧.

[٤] فبالرغم من كون الميل مقدرًا معلومًا، إلاّ أنه يعد هنا مبهمًا لعدم تحديد موضع ابتداء وانتهاء السير.

[٥] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٣٢٥، الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٣٣٧.

[٦] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٣٢٦.

وله قرائن، منها:

١-أن يكون منصوبًا دائمًا، فإذا جاء اسم يدل على الظرفية وغير منصوب لم يعرب مفعولاً فيه.

٢-صلاحية الاسم للظرفية، وأسماء الزمان كلها صالحة للظرفية، المبهم منها، كقوله (صمت يومًا)، و(انتظرته شهرًا)، والمختص نحو (صمت يوم الخميس)، و(انتظرته شهر رمضان). في حين نجد أن أسماء المكان لا يصح منها إلا المبهم كالجهات الست، أو مبهمة النسبة، نحو (عند، ومع، دون...)[1].

٣-لابد في الظرف من أن يكون متضمنًا لمعنى (في)[2] باطّراد لدلالته على الظرفية المكانية والزمانية دون ذكره؛ لأنه إذا ذكر لم يكن ما بعده ظرفًا، ولذلك قيده النحاة بقولهم «الظرف هو اسم وقت أو اسم مكان ضُمِّن معنى (في) دون لفظها باطراد»[3].

٤-ولشدة ارتباط الظرف بالفعل نجده يُتجوز في رتبته، فقد يرد متقدمًا أو متأخرًا؛ لكون النحاة يتوسعون في الظرف والجار والمجرور أكثر مما يتوسعون في غيرهما؛ وذلك لأن العلاقة واضحة وارتباطه بما ينبغي أن يرتبط به لا يصيبهما غموض[4].

٥-عامل النصب هو الفعل مذكورًا، نحو (أمكث هنا أزمنة)، وقد يحذف جوازًا نحو (يوم الجمعة) ردًا على من سأل (متى جئت؟)، وقد يحذف وجوبًا في مواضع منها: أن يقع صفة، أو حالاً، أو صلة، أو خبرًا؛ حينئذ يكون المتعلق محذوفًا تقديره (استقر)، أو (مستقر)[5].

وللظرف صيغ قياسية وسماعية، منها صيغتي الزمان والمكان، بعض المصادر[6]، بعض حروف الجر نحو (مذ، ومنذ)، وبعض الإشارات نحو (هنا، وثم)، وبعض المبهمات نحو (كم)، الجهات، أسماء الأوقات المبهمة، أسماء العلاقات المفتقرة إلى الإضافة، نحو: (قبل، بعد، تحت، فوق)، أسماء الأوقات المحددة نحو: (الآن، أمس، سحر، بكرة)[7]. وهكذا لاحظنا كون الظرف مخصصًا ومقيدًا لعموم الحدث، فهو يبين مكانه وزمانه.

---

[1] ينظر مزيد من الصيغ الدالة على الظرفية معنىً دون لفظًا، سيبويه، الكتاب، ١ / ٢٢٢، ٢٢٣، ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٤٤، الرضي، شرح الكافية، ١ / ٤٨٨، ٤٨٩.

[2] ينظر معاني هذا الحرف ودلالته، سيبويه، الكتاب، ١ / ٤٢١، شرح المفصل، ٨ / ٢٠.

[3] عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ١ / ٥٤٨، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٣٣٧.

[4] د. حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة، ص ٢٠٣.

[5] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٣٤٠.

[6] الرضي، شرح الكافية، ١ / ٤٩٠، ٤٩١.

[7] إلا أن ظرفية الحرف اقتران، وظرفية الظرف احتواء ووعاء، ينظر د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٦، ١٩٧.

سادسًا : التفسير (التمييز) :

يعد التمييز من مخصصات العموم فى المفـرد[1] والجملة، فالأول من متممات المفرد، والثانى من مخصصات الحدث ومزيل لإبهامه، وهو ما يعرف بتمييز (النسبة). يقول "ابن هشام": «التمييز هو اسم نكرة بمعنى (مِنْ) مُبَيِّنٌ لإبهام اسم أو نسبةٍ»[2] . وعرفه "ابن معطى" بقوله: «هى مصادر نقلها النحاة للتفسير والتبيين لرفع الإبهام عن ذات مذكورة أو مقدرة، بنكرة جامدة ناصبة على أحد محتملاته»[3] .

وعلى هذا يكون التمييز قسمين:

أ- ما يقع بعد تمام الجملة، وهو تمييز النسبة، نحو : (تصبب زيد عرقًا) و(اشتعل الرأس شيبًا).

ب- ما يقع بعد تمام المفرد، وهو تمييز العدد نحو : (لى عشرون درهمًا)، وهو منصوب على معنى (من)[4] .

ويمكن من خلال الشروط التى حددها النحاة للتمييز أن نرصد القرائن اللفظية والمعنوية المفرقة أو المميزة له دون غيره من مخصصات الحدث:

١-يؤتى بالتمييز عندما يخبر المتكلم بخبر بذكر لفظ يحتمل وجوهًا، فيتردد المخاطب، فينبه على المراد بالنص على أحد محتملاته، تبيينًا لغرض المتكلم؛ ولذلك سمى تمييزًا وتفسيرًا وتبيينًا[5] ، ومن ذلك قولهم (طاب زيدٌ نفسًا وتفقأ شحمًا)، فلفظة (طاب) مسندة إليه، والمراد شىء من أشيائه، فيحتمل ذلك أشياء كثيرة، نحو (قلبه ولسانه ومنزله....إلخ)[6] ، فلما ذكر التمييز رفع الإبهام الذى كانت تحتمله نسبة الفعل إلى الفاعل؛ ومن ثم تحددت جهة النسبة الحاصلة بين طرفى الإسناد.

٢-وترجع أهمية التمييز إلى أن المبهم الذى يفسره إما أن يكون:

---

[1] بما أننا لسنا معنيين بتمييز المفرد، لكونه متممًا للاسم، فما نعنى به هو التمييز الذى يزيل إبهام الجمل حتى يكون مخصصًا للحدث.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ٣٦٠.

[3] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٥٧٢، ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٧٠.

[4] ابن عصفور الإشبيلى، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ٢٧٢.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٧٠، عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٥٧٢، ٥٧٣.

[6] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٧٠، د. حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة، ص ٨٤.

أ- معنى الإسناد : نحو (طاب محمد نفسًا)، فهو منقول عن الفاعل، وأصله (طابت نفس محمد).

ب- معنى التعدية: نحو (زرعت الأرض شجرًا)، فهو منقول عن المفعول، فأصله (زرعت شجر الأرض)[١] .

ولا شك أن الإبهام عموم، وأن التقييد تخصيص لهذا العموم، وما دام التفسير يزيل الإبهام، فهو تخصيص يزيل العموم[٢] .

٣-وترجع أهمية تمييز النسبة إلى دلالته على الشمول والعموم، فإذا تأملنا قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مريم : ٤)، وقسنا على قولهم (اشتعل البيت نارًا) فكأن الشيب انتشر في جميع الرأس،كما اندلعت النار في جميع البيت، وهذه الدلالة لا تتوفر إذا قلنا (اشتعل شيب الرأس) أو (شيب رأسي). ومنه قوله تعالى : ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر: ١٢)، فتدل على أن التفجير وقع في جميع الأرض، فكأن الأرض كلها صارت عيونًا وصار الماء يتفجر من جميعها، فلو قلنا (فجرنا عيون الأرض) لدل على أنها كانت عيونًا متفرقة[٣] .

٤-ويلزم التمييز أن يكون نكرة، جنسًا، مقدرًا بـ(من)، وإنما كان نكرة لأنه واحد في معنى الجمع[٤] ، هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فلا يشترطون تنكيره[٥] .

٥-والجمهور متفق على انتصاب التمييز، وإن كانوا مختلفين في عامل النصب، فسيبويه وبعض المحققين[٦] ، على أن الناصب هو المسند في الجملة، سواء أكان هذا المسند فعلاً كما في قولهم (طاب محمد نفسًا)، أم وصفًا، نحو (زيدٌ كريمٌ خُلُقًا). وذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التي انتصب التمييز عند تمامها وليس الفعل فقط أو ما أشبه، وهو رأي "ابن عصفور"، وحجتهم في ذلك أنه قد لا يكون في الجملة المميَزة فعل ولا وصف، كما لو قلت (هذا أخوك إخلاصًا) أو (هذا أبوك عطفًا)، وهذا الرأي مطرد[٧] .

---

[١] ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ٢ / ٢٨٢.

[٢] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٩.

[٣] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٧٩، ٨٠.

[٤] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٧٠.

[٥] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ٣٦١.

[٦] منهم المازني والمبرد وابن هشام، مستدلين بقولهم (أنت أعلى منزلا)؛ فالناصب (أعلى). ينظر السابق نفسه، ٢ / ٣٦٤.

[٧] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ٣٦٥.

سابعًا : الملابسة (الحال) :

يعد الحال من مخصصات الحدث وملابس لهيئته، فإذا قلت (جاء زيد راكبًا) فالمعنى (جاء زيد ملابسًا لحال الركوب)، وكذلك إذا قلت : (جاء زيد وهو يركب)، فالحال هنا عُبر عنها بالجملة والواو[1]، وهذه الواو وما بعدها قيد وتخصيص للعامل السابق، على حد قول الأشمونى[2] .

وآثرنا مصطلح (الملابسة)؛ لأن الحال يلازم معنى الفعل لزوم الملابسة والاقتران، فوجود معنى حدث الحال مقترن بوجود معنى الحدث فى الفعل، ومن ثم فهى تفيد تخصيصه[3] . وقد استشعر نحاتنا القدماء هذه الدلالة فعبروا عنها فى تعريفهم للحال بقولهم: «هو كل اسم منصوب على معنى (فى) مفسِّر لما أبهم من الهيئات» أو هو «وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة، نحو (جئت راكبًا)، و(ضربته مكتوفًا)»[4] .

وللحال أقسام هى:

١-مفرد يبين هيئة فاعله، نحو (جاء زيد ضاحكًا)، أو مفعوله نحو (ضربت زيدًا مكتوفًا)، وقد يكون توكيدًا فى المعنى نحو قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ (النساء : ٧٩).

٢-جملة بنوعيها: اسمية أو فعلية، ولابد لها من شروط ثلاثة[5] : أن تكون جملة خبرية محتملة الصدق والكذب، وألا تكون مصدرة بدليل استقبال؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وذلك ينافى الاستقبال، وأن تكون الجملة مرتبطة بالواو والضمير معًا أو بالضمير فقط؛ وذلك للربط بينها وبين صاحبها، نحو قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (البقرة : ٢٤٣)، فجملة (وهم ألوف) ارتبطت بالجملة السابقة بالواو والضمير، وذلك لتقوية العلاقة بينهما.

---

[1] وتسمى هذه الواو بـ(واو الحال)، و(واو الابتداء).

[2] شرح الأشمونى، تحقيق محمد محيى الدين، ٢ / ٢٥٨، د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٨، ١٩٩.

[3] د. سعيد بحيرى، ظواهر تركيبية فى مقابسات أبى حيان التوحيدى، ص ١٦٨، ١٦٩.

[4] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٣٢٦. ونلاحظ الشبه الواضح بين التمييز والحال، فهناك مواضع اتفاق بينهما، فهما نكرتان فضلتان منصوبتان تزيلان الإبهام، وسنفصل ذلك فى موضعه.

[5] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٣٨٩ :٣٩١.

٣-شبه الجملة، وهو ما كان ظرفًا ومتعلقه، أو جارًّا ومجرورًا، نحو (رأيت الهلال بين السحاب)، أو (فى السماء).

وللحال قرائن عدة تميزه دون غيره:

أ- أن يكون نكرة[١] مشتقة، وما ورد خلاف ذلك فهو مؤول، نحو (أرسلها العراك) أى (معتركين)[٢]، و(كلمته فاه إلى فى) أى (مشافهة)، وهو لا يقاس عليه.

ب-أن تكون منتقلة؛ أى غير لازمة، فقولهم (جاء زيد مسرعًا) فالإسراع صفة غير لازمة لزيد أو ما فى حكمه، نحو : (جاء زيد أحمرا) ؛ أى متغيرًا لونه[٣] .

ج-أن يكون وصفًا صريحًا كاسمى الفاعل والمفعول، أو مؤولاً كالجملة، نحو (جاءنى زيد يضحك)، فهى فى قوة (جاءنى زيد ضاحكًا)، وكذلك الظرف، والجار والمجرور[٤] .

د-وتكون الحال جوابًا مقيدًا لمن سأل (كيف جئت؟)، ويتعدى إليها الفعل اللازم والمتعدى لأنها وصف للفاعل والمفعول، وليس عنصرًا ثالثًا[٥] .

هـ- وتكون فضلة[٦] ، وذلك لأنها تأتى بعد كلام تام، وكذلك لأنها لا تستقل بنفسها، ولا يسند إليها؛ وإنما تكون أبدًا تابعة لغيرها[٧] ؛ ولذلك فهى منصوبة لشبهها بمعنى الظرف. يقول "سيبويه" : «هذا باب ما ينتصب من المصادر، لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب»[٨] . ولذلك فهى متضمنة معنى (فى) لشبهها به.

و- يلزم صاحب الحال التعريف؛ لأن الحال فى معنى الخبر، والإخبار عن النكرة ليس مفيدًا، فإذا جاء نكرة وجب تقدم الحال مع توفر مسوغات تنكيره كتخصيصه بالإضافة أو الصفة، أو اعتماده على نفى أو استفهام أو نهى، فحينئذ تكون النكرة مستغرقة غير مبهمة[٩] .

---

[١] وذلك لشبهها بالخبر، فجاء نكرة وصاحبها معرف كتعريف المبتدأ. ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٦٢، ٦٣، د. سعيد بحيرى، ظواهر تركيبية فى مقابسات أبى حيان التوحيدى، ص ١٧٠، ١٧١.

[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٣٣٦.

[٣] السابق نفسه، ١ / ٣٣٧.

[٤] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ٢٩٤، ٢٩٦.

[٥] ولذلك اختلف عن المفعول به. ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٥٥.

[٦] وليس معنى ذلك أنها غير مهمة، فقد يتوقف عليها المعنى.

[٧] د. مصطفى عمر حميدة، نظام الارتباط والربط، ص ١٦٣.

[٨] سيبويه، الكتاب، ١ / ٣٧٠، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٥٥٥، ٥٥٦.

[٩] الرضى، شرح الكافية، ٢ / ٢٢، ٢٣.

ز- ترتبط الحال بعاملها ارتباطًا معنويًا؛ ومن ثم فهو عامل النصب وإن كان الجمهور على كونها مقيدة للفعل ومخصصة له[١] .

ثامنًا : الإخراج (الاستثناء) :

يعد الاستثناء من مخصصات العموم؛ لأنه إخراج جزء من كل، لذلك عرفه "الزجاجي" بقوله: «التخصيص بالاستثناء هو إخراج الثاني من الأول بأدوات وضعتها العرب (إلاّ وغير وسوى وحاشى وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون)»[٢] .

ومن ذلك : (قام القوم إلا زيد)، فهو إخراج للجزء من الكل، وتخصيص للمبهم العام في أول الكلام؛ ولذلك فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء[٣] .

وأسلوب الاستثناء لابد له من قرائن لفظية، مثل : (الأدوات)، وأخرى معنوية تلزمه كـ(الإخراج)، وفى الإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له[٤] .

ومعنى الإخراج واضح فى جميع أنواع الاستثناء، ومن ذلك:

أ- قد يكون إخراجًا للثانى مما دخل فيه عموم اللفظ المتقدم[٥] ، نحو (قام القوم إلا زيدًا)، فـ(زيد) مخرج من (القوم) متقدم الذكر، وقد يكون إخراجًا للثانى من حكم ما تقدمه، نحو: (ما كلمت زيدًا إلا يوم الجمعة)، فقولك (ما كلمت زيدًا) يقتضى العموم فى الزمان، فأخرجت (يوم الجمعة) مما يقتضيه حكم اللفظ.

ب- قد يكون مُخرجًا من مفهوم عموم الكلام، نحو : (ما قام إلا زيدٌ) فقد فهم من اللفظ المتقدم أنه ما قام أحد إلا زيد، فأخرج (زيد) من مفهوم المتقدم، وهذا النوع لا يعد من الاستثناء إلا بالنظر إلى معناه[٦] ؛ لأن معنى الإخراج لا يوجد إلا فى المستثنى المنصوب، وما كان خلاف ذلك فيعد من المقيدات الأخرى.

ولذلك اشترط النحاة معايير دلالية معينة فى الإخراج بـ(إلاّ) منها:

---

[١] د. حماسة عبد اللطيف، فى بناء الجملة، ص ٢٠٦.

[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ٢٤٨.

[٣] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٧٦.

[٤] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٩.

[٥] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ٢٤٩.

[٦] السابق نفسه، ٢ / ٢٥٠، الصبان فى حاشيته، ٢ / ١٤١، الرضى، شرح الكافية، ٢ / ٧٩.

* يلزم أن يكون المخرج أقل من النصف، وكلما قل كان أفضل؛ فلا يجوز أن نقول (قام القوم إلا رجال)، فقد يكون النصف أو أقل أو أكثر منه، فهو غير مفيد.

* أن يكون المستثنى منه غير نصٍ، ولذلك لا يستثنى من الأعداد[١].

* ألا يكون المستثنى مبهمًا؛ لكونه غير مفيد، فلا يجوز أن نقول (قام القوم إلا بعضهم)[٢]؛ ولذلك أوجبوا أن يكون المستثنى معرفًا.

* كما اشترطوا التعريف في المستثنى منه، فلا يجوز نحو (قام قوم إلا زيد)؛ لأن دخول زيد في المُنكر، غير قطعي فلا يفيد الاستثناء[٣].

* لا يعمل ما بعد (إلاَّ) فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا إذا كان مبدلاً منه[٤]، وذلك في المستثنى التام المنفي.

والمستثنى منصوب لكونه فضلة[٥] جيء بها بعد تمام ركني الإسناد، وتالية (إلاَّ) المختصة بالعمل في الأسماء؛ ولذلك فهي تعمل فيها النصب[٦] دون غيره، مع كلام تام موجبًا أو غير موجب، فهو منصوب؛ إلا أنَّ نصبَه مع الموجب محتم؛ لأنه إخراج منه، سواء أكان متصلاً؛ أي بعض من كل، أم منقطعًا؛ أي غير ذلك، وسواء أكان متقدمًا على المستثنى منه أم متأخرًا عنه.

تقول (قام القوم إلا زيدًا)، و(خرج القوم إلا زيدًا)، و(قام إلا زيدًا القوم)، و(خرج إلاَّ زيدًا القوم)[٧]، إلا أنهم اختلفوا في عامل النصب[٨]. فأكثر البصريين يرون أن (الفعل) هو عامل النصب والبعض منهم يجعل (الفعل) و(إلا) معًا عاملي النصب[٩]. وبعضهم

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢ / ٢٥١.

[٢] السابق، ٢ / ٢٥٢.

[٣] الرضي، شرح الكافية، ٢/ ٩٧.

[٤] السابق نفسه، ٢ / ١١٤.

[٥] ابن جني، الخصائص، ٢ / ٣٨٢.

[٦] ولم يعمل الرفع؛ لكون ما بعده ليس عمدة، كما لم يعمل الجر؛ لأن حروف الجر على معنى الإضافة والنسبة، على حين جاءت (إلاَّ) على معنى الإخراج، وشتان بينهما.

[٧] الصبان في حاشيته، ٢ / ١٤٢.

[٨] ينظر اختلاف آراء النحاة في: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ / ١٦٠ وما بعدها، د. حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة، ص ٨٥ وما بعدها.

[٩] الرضي، شرح الكافية، ٢ / ٧٩.

يُعمل (إلاّ) فقط لكونها مختصة بالأسماء[1]. والقليل من النحاة يقدر بعد (إلا) فعلاً محذوفًا تقديره (أستثنى). أما "ابن يعيش" فيرى انتصاب المستثنى لشبهه بالمفعول به[2].

وهكذا لاحظنا من خلال مخصصات الحدث أن المكملات التى تأتى بعد ركنى الإسناد؛ لإطالة عناصر الجملة، لبيان جهة معينة من جهات الحدث، كـ(التعدية) تبين ما يقع عليه الفعل، و(الغائية) تبين سبب وقوعه، و(المعية) تبين مصاحبته، و(الظرفية) تبين زمانه ومكانه، وكذلك (التحديد) يوضح مادته ونعته وعدده.

هذا بالإضافة إلى ما فى (التفسير) من إزالة إبهام عامله، وما فى (الحال) من بيان هيئة الفاعل أو المفعول، وما فى (الاستثناء) من إخراج لبعض ما يحتويه الاسم المتقدم، فجميعها (مقيدات) له.

ومن خلال ما سبق لاحظنا أوجه شبه واختلاف بين المخصصات، نرصد بعضها فيما يلى:

١-يعد مصطلح (قرائن التخصيص) أثرًا واضحًا لتأثر اللغويين بالأصوليين؛ لكونه شائعًا فى كتب أصول الفقه، فهو يتصل بـ (الدلالة) عند الأصوليين، على حين يتصل بـ (النحو) عند اللغويين، وسنبين ذلك فى موضعه. فإذا نظرنا إلى التراث النحوى نجد بعضهم[3] قد أسماها بالفضلات؛ لكونها لا تُعد عناصر أساسية فى التركيب وإنما تدخل بعد استيفاء ركنى الإسناد، وليس معنى هذا أنها لا تفيد معنىً، بل قد يتوقف المعنى عليها ولا يفهم إلا بها، كالحال فى قوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ (الشعراء : ١٣٠)، فإذا حذف (جبارين) فقدت الجملة معناها. وكذلك المفعول فى التعجب، فلا يستكمل المعنى إلا به، وهكذا قد تقوم بعض العناصر الإضافية بدور أساسى فى التركيب[4].

٢-تتفق جميع المخصصات فى العلامة الإعرابية؛ فهى منصوبة دائمًا. إلا أنّ هناك منصوبات تلزم الفعل كـ(المصدر، الحال والظرف)، وأخرى لا تلزم الفعل نحو : (التمييز، الاستثناء، المفعول معه والمفعول لأجله)[5].

---

[1] من هؤلاء سيبويه، المبرد، الجرجانى، ابن الحاجب والرضى، إلا إذا كان الاستثناء مفرغًا فهى ملغاة، ينظر حاشية الصبان، ٧٩/٢.

[2] شرح المفصل، ٢ / ٧٦.

[3] الرضى، شرح الكافية، ١ / ٢٩٤، ٢٩٥.

[4] د. محمد إبراهيم عباده، الجملة العربية، ص ٤١، ٤٢.

[5] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٥٢٤، ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٥٦١.

٣-تنقسم قرائن التخصيص من حيث تعدى الفعل إليها إلى قسمين:

أولهما : ما يتعدى إليه الفعل مباشرة أى بدون واسطة، وهى (المفعول به، المفعول لأجله، المفعول فيه، التمييز، الحال والمصدر).

ثانيهما : ما يتعدى إليه بواسطة الأداة، وهما (المستثنى، المفعول معه)[١] .

٤-جميع قرائن التخصيص ذات تأثير فى الحدث، وتبين جهته؛ فالنحاة مجمعون على أن كل فعل لابد له من فاعل، وأحيانًا يحتاج لمفعول به يقع عليه، وزمان أو مكان يحدث فيه، ومسبب يحدث من أجله، وقد يكون معه مصاحب لحدوثه، وقد يؤكد المتكلم هذا الفعل، أو يبين عدد مرات حدوثه، وقد يبين هيئة مَن فعل أو وقع عليه الفعل، وقد يخرج من الحكم على فاعله أو مفعوله بعض أفراده، وهذا ما أكده البلاغيون[٢] مع اللغويين أيضًا عندما تكلموا عن مقيدات الفعل.

٥-يوجد تشابه واضح بين هذه المقيدات أو المخصصات فى البنية العميقة، فإذا نظرنا إلى قوله تعالى : ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (الروم : ٢٤)، فقد تكون (خوفًا وطمعًا) منصوبين على (المصدرية) والتقدير (تخافون خوفًا وتطمعون طمعًا)، وعلى (الحالية)، فيكون التقدير (يريكم البرق خائفين وطامعين) أو على (الغائية)، فيكون التقدير (يريكم البرق رغبة الخوف والطمع)[٣] . ومنه قولهم (جاء زيدٌ رغبةً)، وقد يكون أصله على المفعول المطلق وتقديره: (جاء زيدٌ يرغب رغبة)، أو على الإضافة والتقدير (جاء زيد مجىء رغبة)، أو على الحالية أى (جاء زيد راغبًا)، أو على المفعول لأجله والتقدير (جاء زيد للرغبة)[٤] .

٦-كما توجد المشابهة فى الوظائف بين تلك المخصصات، فنلاحظ أنَ (الحال والتمييز) متشابهان فى كونهما نكرتين، فضلتين، منصوبتين تزيلان الإبهام[٥] ، وكذلك الشبه بين التمييز والمفعول، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، يؤتى بهما بعد تمام الكلام، وكذلك بين الحال والمفعول به والمفعول معه[٦] .

---

[١] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٥٢٤.

[٢] ينظر تفصيل ذلك، السكاكى، مفتاح العلوم، ص ٩٠، ٩١.

[٣] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٥٦٣.

[٤] د. حلمى خليل، العربية والغموض، ص ٢١٩، ٢٢٠.

[٥] الصبان، فى حاشيته على شرح الأشمونى مع شرح شواهد العينى، ٢ / ٢٠٢، السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢ / ١٠٨.

[٦] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٥٥ وما بعدها.

٢ ـ قرائن التخصيص عند الأصوليين

ويعنى بها «إخراج بعض ما تناوله الخطاب عنه، وذلك ما لا يمكن حمله على ظاهره على كل مذهب»[(١)]. وقد اختلف الأصوليون فى القول بالخصوص والعموم وانقسموا إلى أربعة مذاهب:

أ - **أرباب الخصوص** : يرون أن الخطاب منزّل على أقل ما يحتمله اللفظ، فلا يُتصوَّر إخراج شيء منه.

ب- **أرباب العموم** : يرون أن اللفظ حقيقة فى الاستغراق ومجاز فى الخصوص. وعلى هذا فإن لم تقم الدليل على مخالفة الحقيقة وجب إجراء اللفظ على جميع معانيه، فإذا وُجِدتْ القرينة التى خصصت بعض معانيه قيل فيه بالخصوص على المجاز، وحينئذ لا تكون الدلالة حقيقية بل هى مجاز.

جـ - **أرباب الوقف** : يرون أن اللفظ الواحد يكون صالحًا للدلالة على أكثر من معنى، فيكون موقوفًا لا يستقل لخصوص ولا لعموم، فإن قام الدليل على أنه أريد به العموم وجب حمله عليه، وامتنع إخراج شيء منه، وإن وُجِدت القرينة الدالة على حمله للخصوص، حمل على ذلك، وكان هو المراد دون غيره.

د- **أرباب الاشتراك** : فيرون أن اللفظ المشترك معانيه لا يكون إخراجًا لبعض ما تناوله الخطاب عنه، بل غايته استعمال اللفظ فى بعض معانيه دون بعضها[(٢)].

ويُشترط لتخصيص العموم أن يكون الكلام دالاً على الشمول، فإذا كان مختصًا لشخص معين أو حادثة محددة لا يجوز تخصيصه، كما جاء فى قوله "صلى الله عليه وسلم" لأبى بردة فى إجازته للتصدق بماعز دون شاه: «تجزئك ولا تجزئ أحدًا بعدك» لأن هذا كلام لا يتصور فيه التخصيص؛ لذلك لا يخصص إلا ما كان دالاً على العموم والشمول[(٣)].

وأكثر الأصوليين متفقون على أن المذهب الراجح هو رأى أصحاب الخصوص؛ لدلالة الشرع على ذلك، فقد وردت آيات كثيرة عامة فى لفظها لابد فيها من إعمال الخصوص، ومن

---

(١) الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ١/ ٤٨٥.

(٢) السابق نفسه، ١ / ٤٨٥، ٤٨٦.

(٣) السابق نفسه، ١ / ٤٨٦، ٤٨٧.

ذلك قوله تعالى: ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ (الذاريات : ٤٢)، فبالعقل ندرك أن الريح قد أتت على الجبال والأرض و لم تجعلها رميمًا، وهذا دليـل نقلى. أمـا العقلـى، فمنـه قولهم: (جاءنى كل أهل البلد)[١]، وإن تخلف عنهم بعضهم، كما يؤيده أيضًـا تخصيـص الأوامـر والنواهى العامة من صاحب الشرع، كما فى قوله تعالى : ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبـة : ٥) مـع خروج أهل الذمـة عنـه، ولذلـك قـال المؤيـدون لهـذا المذهـب: «مـا مـن عـام إلا ويتخيـل فيـه التخصيص»[٢]؛ لأن الألفاظ لم تقصد لذواتها، وإنما هى أدلة يستدل بها على مراد المتكلم، فـإذا ظهر مراده وضح بأى طريـق عمـل بمقتضـاه، سـواء كـان بإشـارة أو كتابـة أو بإيمـاءة أو دلالـة عقلية أو قرينة حالية أو عادة له مطّردة لا يخلُّ بها. وسوف نقتصر فى هـذا المقـام على عـرض (قرائن التخصيص) غير اللفظية، وقـد حُصِرت فـى: (العـرف، العقـل، الحـس، مفهـوم الموافقـة والمخالفة).

أولا: التخصيص بالعرف :

هو ما اعتاد عليه الناس من معاملات وتصرفـات، استقامت عليـه أمورهـم وأحوالهـم، وهو أصل أخذ به الحنفية والمالكية فى غير موضع النص، مستدلين بقوله تعالى : ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ (الأعراف : ١٩٩)، والمـراد: أن كـل مـا شـهدت بـه العـادة قضـى بـه؛ لظـاهر هـذه الآية[٣]، وكذلك بحديث رسول الله "صلى الله عليه وسلم" : «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله أمر حسن»، ويفهم منه أن ما يتفق عليه المسلمون حسن، ومخالفتـه حـرج وضيـق، ويؤكـد الأصوليون[٤] أصالة العمل به فيقولـون: «الثـابت بـالعرف كالثـابت بـالنص»، ومعنـى ذلـك أن الثابت بالعرف كالثابت بدليل يعتمد عليه، كالنص حيث لا نص.

ولابد للعرف من شروط تؤيد العمل به هى:

أ - أن يكون العرف مطّردًا أو غالبًا.

---

[١] الآمدى، الإحكام، ١ / ٤٨٧.

[٢] ابن القيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، ١ / ٢١٨.

[٣] عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ص ٣٢٤.

[٤] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ٢٧٣، ابن القيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، ٢ / ٤١٤.

ب - أن لا يكون مخالفًا للنص، فإن أثبت العرف أمرًا مخالفًا لما أثبته النص، يُعمل بالنص؛ لأنه أقوى، ويترك العرف.

جـ - أن يكون العرف سابقًا أو مقارنًا لزمن الشيء الذى يحمل عليه، فلا عبرة بالعرف المتأخر أو الطارئ على العقد أو التصرف، المراد فيه الاحتكام إلى العرف[1].

وقد قسم الأصوليون العرف إلى أقسام متعددة:

١- **من حيث الصحة والفساد:** فهو إما (فاسد)، إذا كان مخالفًا للنصوص الشرعية، ولا يعمل به، وإما (صحيح)، وهو ما كان موافقًا للنصوص الشرعية، وهو المعمول به.

٢- **من حيث العموم والخصوص**، ينقسم إلى:

أ - **عام** : وهو ما اتفق عليه الناس فى جميع الأمصار، كـ(عقد الاستصناع).

ب- **خاص** : وهو ما اتفق عليه أهل بلدة أو قطر من الأقطار، كأن يطلق لفظ (دواب) على الخيول دون الباقى من ذوات الأربع، فإن أوصى شخصٌ آخرًا بدوابه، يفهم منه تخصيص الوصية بالخيول فقط دون غيرها[2].

٣- **من حيث طبيعته**، ينقسم إلى:

أ - **قولى** : وهو ما يخصص العام من الألفاظ فى اللغة والشرع بلا خلاف[3] كما فى قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ (البقرة، ٢٣٣)، فقد خصص غير الوالدات اللاتى ليس من عادتهن إرضاع أولادهن بمقتضى عرف طبقتهن وعادتهن[4].

ب - **عملى** : هو ما جرى عليه عمل الناس وتعارفوه فى سلوكهم وتصرفاتهم[5]، وهو مخصص للغة. يقول "الغزالى": «فعادة الناس تؤثر على مرادهم من ألفاظهم، حتى أن الجالس على

---

[1] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٥ / ٢١٤٤، ٢١٤٥، عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ١٩٥ وما بعدها.

[2] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ٢٧٤.

[3] محمد الخضرى، أصول الفقه، ص ١٨٤، د. طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٣٨.

[4] د. عبد الكريم زيدان، الوجيز فى أصول الفقه، ٣١٣، ٣١٤، محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٦٤ بالحاشية.

[5] عمر عبد الله، سلم الوصول، ص ١٩٦.

المائدة يطلب الماء، فيفهم منه العذب البارد»[١]. وهكذا تؤثر العادة في تخصيص العام من الألفاظ التي يتخاطب بها الناس، أما تخصيصه للشرع فمختلَف فيه، فـ (الحنفية) يرونه مخصصًا للشرع، أما الجمهور فيرون عدم تخصيصه، وبعض الأصوليين قد توسط المذهبين، فيكون مخصصًا إذا تبادر عند إطلاقه فهم بعض أفراده، كما في قول رسول الله "صلى الله عليه وسلم" : «أيما إيهابٌ دُبغ فقد طَهُرَ»، فالعادة تخرج جلد الكلب؛ لأنه لم يتعارف على دبغه واستعماله، فهو هنا مخصص[٢]. وإذا كان لا يفهم منه عند إطلاقه بعض أفراده فلا يخصص، والأرجح أن العرف العملي مخصص للغة مطلقًا، أما الشرع فتخصيصه يرجع إلى حكمة المشرع[٣]، أما الاستعمال العادي المتصل بحياة الناس فهو يتخصص به، نحو تعارف بعض البلدان بتعجيل نصف الصداق وتأجيل النصف الآخر إلى أقرب الأجلين (الموت، الطلاق).

ويجدر بنا الإشارة إلى أن الأحكام الفقهية المترتبة على العوائد والعرف تتغير بتغير العرف المعتمد عليه، كما تتغير بتغير الزمن والبيئة المتصلة به، وذلك لمنع الحرج والمشقة، وعدم الإضرار بمصالح الناس؛ ومن ثم وجدنا للإمام "الشافعي"[٤] أحكامًا فقهية عندما جاء لمصر سميت بـ (المذهب الجديد)، تختلف عن بعض أحكامه : التي أفتى بها عندما كان بالعراق؛ وذلك لاختلاف عرف البلدين، كما وجدنا أصحاب المذهب الواحد يختلفون فيما بينهم، كما حدث بين الإمام "أبي حنيفة" والصاحبين "أبي يوسف ومحمد"، فبالرغم من كونهما معاصرين إلا أن زمانهما (الصاحبين) قد تأخر عن زمانه (أبي حنيفة)، من ثم يجب على كل مفتٍ قبل الإفتاء في مسألة ما، أن يكون عالمًا يعرف من يسأل، ولغته، وعاداته، الإحاطة بزمنه، وبيئته، حتى يكون موافقًا لأعراف الناس.

ويستفاد بالعرف في بيان المجمل، ومن ذلك قوله "صلى الله عليه وسلم": «لا صلاة إلا بطهور»[٥]، و«لا صيام إلا لمن يبيت النية»[٦]، فيفهم بالعرف أن المراد: (لا صلاة كاملة إلا بطهور، ولا صيام تام إلا بالنية)، وقد يكون المراد: (لا جدوى أو فائدة من الصلاة بدون طهور

---

[١] الغزالي، المستصفى، ١ / ٣٣٩.

[٢] محمد الخضري، أصول الفقه، ص ١٨٤.

[٣] الآمدي، الإحكام، ٢ / ٤٨٧، عمر عبد الله، سلم الوصول، ص ١٩٦.

[٤] القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ٥ / ٢٠٧٠، ٢٠٧١، عمر عبد الله، سلم الوصول، ص ٣٢٤، ٣٢٥.

[٥] البخاري، في صحيحه، كتاب الوضوء، ١ / ٤٦.

[٦] الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ٣ / ٢٠، ٢٣.

والصيام بدون نية)، فهو مجمل خصصه العرف.

ثانيًا : التخصيص بالعقل :

ويعنى به العلامة أو القرينة الصالحة للدلالة على عدم إرادة المعنى الحقيقى للفظ، أو هو إعمال العقل فى فهم المراد من النص. ومنه قوله تعالى : ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ (الحج : ٧٧) فيخرج منه بالعقل غير المكلفين؛ كالصبيان والمجانين[١]،وأيده أكثر الأصوليين مستدلين بقوله تعالى : ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الزمر : ٦٢)، فيخرج من هذه الأشياء ذات الله وصفاته لأنه القديم غير المسبوق بالعدم، وغير المخلوق، وينكره بعض المتكلمين وقليل من أهل العلم[٢]. ويرد "القرافى"[٣] عليهم بأنه لا خلاف فى المعنى، بل الخلاف فى اللفظ؛ فأما من حيث المعنى فهو يرجع إلى أحد اللفظين؛ إذ يشمل كل الجنس، فيستثنى العقل منه بعضه، والعقل يؤثر على النقل. أما من حيث اللفظ، فإن أردنا أن نخصص الأمر الذى يؤثر فى اختصاص اللفظ العام ببعض سماته، فالعقل غير مخصص؛ لأن المقتضى بذلك الاختصاص هو الإرادة القائمة بالمتكلم، والعقل يكون دليلاً على تحقق تلك الإرادة، وهو دليل المخصص لا نفس المخصص، وعلى ذلك قد يكون اللفظ مشتملاً لبعض أفراده، ويخرج العقل بعضه، وقد لا يكون مشتملاً لجميع أنواعه، فيكون غير مخصص عند الشافعية، خلافًا للجمهور، فالإنكار للفظ وليس للعقل[٤].

ويمكن تقسيم التخصيص بالعقل إلى:

١-ما أخرج بالنظر، نحو قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران : ٩٧)، فالعقل يخرج من عموم الناس الصغار والمجانين وغير المسلمين[٥].

٢-ما أخرج بالضرورة، نحو قوله تعالى : ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الزمر : ٦٢)، فالعقل يخرج ذات الله وصفاته من عموم الأشياء[٦].

---

[١] الغزالى، المستصفى، ٢ / ٩٨، الآمدى، الإحكام، ٢ / ٤٦٠.

[٢] الآمدى، الإحكام، ٢ / ٤٦٠، الشوكانى، إرشاد الفحول، ص ١٥٦.

[٣] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٥ / ٢٠٦٩.

[٤] الأسنوى، شرح نهاية السول، ١ / ٤٥١.

[٥] القرافى، نفائس الأصول، ٥ / ٢٠٦٨، السابق نفسه، ١ / ٤٥١.

[٦] عمر عبد الله، سلم الوصول، ص ١٩٥.

ويمكن الإفادة من قرائن التخصيص بالعقل فى :

أ- تقدير بعض المحذوفات من سياق الكلام، كما فى قوله تعالى : ﴿واسأل القرية﴾ (يوسف: ٨٢)؛ إذ يدل العقل على أن المسئول أهل القرية.

ب-ترجيح الحكم الشرعى، كما فى قول النبى "صلى الله عليه وسلم" : «رُفع عن أمتى السهو والنسيان وما استكرهوا عليه»، والمقصود نفى المؤاخذة والعقاب عن الساهى والناسى والمستكرَه[1].

ج-التخصيص فى خطابات الشارع العامة، كما فى قوله تعالى : ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم﴾ (البقرة : ٢١)، وقوله تعالى : ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ (البقرة : ١٨٥) يقضى العقل بقصرها على المكلفين، فيخرج عن هذا العموم[2] المستفاد من لفظ (الناس) ومن لفظ (مَن) مَن ليس أهلاً للتكليف.

ثالثًا : التخصيص بالحس :

ويعنى به العلامة أو القرينة التى يعتمد عليها فى تخصيص العموم من خلال المشاهدة والحس، وكثير من العلماء قد خلط بين العقل والحس، فقد وردت شواهد معبرة عن ذلك، كما فى قوله تعالى : ﴿وأوتيت من كل شيء﴾ (النمل : ٢٣)، وإن كان ليس فى يدها شيء من السماء والعرش والكرسى، أورد ذلك "الرازى"، واعترض عليه "القرافى" بقوله[3] إنَّ هذا غير شاهد؛ لأن هذه الأشياء لا تدرك لا بالحس ولا بالعقل، ويرى الصواب فى الاستشهاد بقوله تعالى : ﴿تدمر كل شيء بأمر ربها﴾ (الأحقاف : ٢٥)، فإن الحس يدرك أن الريح لم تهلك الأرض والجبال والسموات وغيرها، وقد رده "الزركشى"[4] وذكر أن فيه نظرًا؛ لأنه من العام الذى أريد به الخصوص، وهو خصوص ما أوتيت هذه، ودمرته الريح لا من العام المخصوص.

كما وجدنا "الآمدى"[5] يورد شاهدًا آخرًا للتدليل على التخصيص بالحس، هو قوله تعالى : ﴿ما تذر من شيء أتت عليه إلا جعلته كالرميم﴾ (الذاريات : ٤٢)، فقد أتت على الأرض

---

[1] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٣ / ٩١.

[2] عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ص ١٩٥.

[3] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٥ / ٢٠٧١.

[4] الشوكانى، إرشاد الفحول، ص ١٥٧.

[5] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٢ / ٤٦٤، ٤٦٥.

والجبال و لم تجعلها رميمًا بدلالة الحس، فكان الحس هو الدال على أن ما خرج من عموم اللفظ لم يكن مرادًا للمتكلم، فكان مخصصًا.

وهكذا لاحظنا اتفاق جمهور الأصوليين على التخصيص بالحس، وإن كانوا مختلفين فيما يعتبرونه شاهدًا. فـ "الشاطبى"[١] أورد قوله تعالى : ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ و﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ على كونهما مخصصين بالعرف، على حين وجدنا "الشوكانى"[٢] يستشهد بهما فى التخصيص بالحس. وهذا يوضح التداخل الشديد بين المخصصات غير اللفظية عند الأصوليين.

رابعًا : التخصيص بالمفهوم :

اتفق أكثر الأصوليين على أنَّ العموم قد يخصص بالمفهوم، وعرَّفوه بأنه «هو ما فهم من اللفظ فى غير محل النطق، والمنطوق وإن كان مفهومًا من اللفظ، غير أنه لما كان مفهومًا من دلالة اللفظ نطقًا، خُص باسم المنطوق، وبقى ما عداه معرفًا بالمعنى العام المشترك تمييزًا بين الأمرين»[٣]. وقد عرفه "القرافى" بقوله: «المفهوم هو دلالة لفظ المنطوق على حكم المسكوت التزامًا»[٤]، وينقسم إلى: ١- مفهوم الموافقة. ٢- مفهوم المخالفة.

١- مفهوم الموافقة[٥] :

وهو دلالة النص على تعدى حكم المنطوق به إلى المسكوت عنه؛ لاشتراكهما فى علة[٦]. فهو معنى لا يفهم من اللفظ والعبارة، ولا هو معنى لازم لمعنى العبارة، بل هو معنى يدركه المرء من فهمه لروح النص ومعقوله.

وعرفه "الآمدى" بقوله: «هو ما كان فيه مدلول النص فى محل السكوت موافقًا لمدلوله فى محل النطق»[٧] ، ويكون المسكوت عنه موافقًا فى الحكم للمنطوق به. وهو قسمان:

---

[١] الشاطبى، الموافقات، ٣ / ١٧٢.

[٢] الشوكانى، إرشاد الفحول، ص ١٢٨.

[٣] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٣ / ٩٤.

[٤] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٣ / ١٣٤٤.

[٥] وهى تسمية خاصة بالشافعية، وأسماها بعضهم بـ(دلالة النص) و(دِلَالَة الدِلَالَة)، وأسماها آخرون (فحوى الخطاب) و(لحن الخطاب)، والقليل يسميها بالقياس الجلى؛ لأن المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به، وظهور العلة على نحو أقوى من المنطوق به، وينكر ذلك "الغزالى" وحجته أنه لا يحتاج إلى فكر واستنباط علة، ولأن المسكوت عنه ها هنا كان أولى بالحكم من المنطوق به. ينظر الغزالى، المستصفى، ٢ / ٢٨١، الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٣ / ٩٥، د. عبد الكريم زيدان، الوجيز فى أصول الفقه، ص ٣٦١.

[٦] د. على حسب الله، أصول التشريع الإسلامى [ط٢ دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩] ص ٢٧٥.

[٧] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٣ / ٩٥، د. عبد الكريم زيدان، الوجيز فى أصول الفقه، ص٣٦١.

أ - ثبوته فى الأعظم والأكثر : ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ (الإسراء: ٢٣)، فيفهم منه تحريم ما هو أعظم من التأفيف، وهو الضرب والشتم؛ لما فى ذلك من الإيذاء والإيلام للوالدين.

ب- ثبوته فى الأقل : كقوله تعالى : ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران: ٧٥)، فيفهم من المذكور وهو كونه أمينًا على القنطار، دلالة المسكوت عنه، وهو أن يكون أمينًا على ما هو أقل من ذلك وأدنى منه كالدينار[١] . ومذهب الجمهور العمل به، وذلك يستلزم الاتفاق على التخصيص به[٢] .

وقد قسم "الغزالى" قرائن الموافقة من حيث الظنية والقطعية إلى:

١- **ما هو قطعى الثبوت:** وهو إما أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق، كما فى قوله تعالى : ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ (الإسراء : ٢٣)، فهو نهى عن الأولى وهو الضرب والشتم[٣] ، وإما أن يكون حكم المسكوت عنه مساويًا لحكم المنطوق، فلا يكون أحدهما أولى من الآخر، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (النساء : ٢٥)، فالعبد فى حكمه وهو مسكوت عنه. وكذلك قول الرسول "صلى الله عليه وسلم" : «من باع عبدًا وله مال فماله للبائع، إلا أن يشترط المبتاع»[٤] ، فإن الجارية فى معناه.

ومن هذه الأمثلة نفهم أن استنباط الحكم من المقطوع به لا يفرق بين المنطوق به والمسكوت عنه، والعلة الجامعة بينهما اشتراكهما فى الجنس، فلا يفرق بين الأنوثة والذكورة، والحرية والعبودية، فكلاهما ينطبق عليه الحكم السابق.

٢- **ما هو ظنى الثبوت:** مثل: «إذا ما وجبت الكفارة فى القتل الخطأ فهى فى العمْد أولى؛ لأن فيه ما فى الخطأ وزيادة عدوان. وإذا ردت شهادة الفاسق فالكافر أولى؛ لأن الكفر فسق وزيادة، وإذا أخذت الجزية من الكتابى فمن الوثنى أولى؛ لأنه كافر مع زيادة جهل»[٥] .

---

[١] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٣ / ١٣٤٤.

[٢] الشوكانى، إرشاد الفحول، ص ١٦٠.

[٣] الغزالى، المستصفى، ٢ / ٢٨٠.

[٤] السابق نفسه، ٢ / ٢٨٣، ٢٨٤.

[٥] السابق نفسه، ٢ / ٢٨٢.

أما الحنفية فقد قسموا قرائن الموافقة إلى أربعة أقسام، وأسموها (بيان الضرورة)، وهي كاللفظية في إفادة الأحكام وإن كانت من غير اللفظ.

أ- أن يلزم من مذكور مسكوت عنه، كمعرفة ميراث الأبوين في قوله تعالى : ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ (النساء: ١١)، ولاختصاص الأم بالثلث لزمه المسكوت عنه، وهو لأبيه الثلثان، وساعد على بيان المسكوت عنه دلالة الانحصار، كأن يقول القائل: (دفعت لك مالى مضاربة على أن لك نصف الربح)، فمعرفة نصيب أحدهما يلزم أن يكون الباقى نصيب الآخر[1] .

ب- دلالة حال الساكت الذى وظيفته البيان مطلقًا ، أو فى تلك الحادثة كسكوته "صلى الله عليه وسلم" عن أقوال وأفعال الصحابة يفهم منه إقراره لها، وسكوت البكر عند استئذانها للزواج فيُفهم أن هذا رضىً منها.

ج- اعتبار سكوت الساكت دلالة كالمنطوق، ومنه دلالة سكوت الشفيع عن طلب الشفعة، أو طلب التقرير بعد تمكنه منه على إسقاط الشفعة ضرورة، ودفع الضرر عن المشترى.

د- دلالة السكوت عن تعيين معدود تعورف حذفه ضرورة طول الكلام لذكره، كما يقولون (مائة درهم)، فالسكوت عن تمييز المائة يدل على المحذوف، وهو (درهم). والظاهر من الدلالة بهذه الأحوال ليست لمجرد السكوت، وإنما هى للقرائن التى حفّت بالسكوت[2] .

والحق أن أهمية دلالة الاقتضاء فى فهم المسكوت عنه من المذكور تظهر بوضوح عند المحذوف من سياق الكلام، ولكن صحة معناها تقتضيه، وإن كانت صيغة النص عارية من لفظ يدل عليه، وكذلك يقتضيه صدقها ومطابقتها للواقع،ومنه قوله تعالى:﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ (النساء : ٢٣) أى زواجهن، وقوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (المائدة : ٣) أى أكلها، وقوله"صلى الله عليه وسلم": «رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أى إثمها[3] .

فكأننا أمام عبارة لها معنى محدد، ولكن مبنى هذا المعنى بعضه موجود ملفوظ، وبعضه الأخر غير موجود أو مسكوت عنه، فدلالة الاقتضاء هى جزء المعنى الذى يخص المسكوت عنه،

---

[1] محمد الخضرى، أصول الفقه، ص ١١٨.

[2] السابق نفسه، ص ١١٩، د. سيد عبد الغفار، التصور اللغوى عند علماء أصول الفقه [دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م]، ص ١٣٤، ١٣٥.

[3] الغزالى، المستصفى، ١ / ٣٣١ وما بعدها، الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٣ / ٩١.

ولو أننا اكتفينا ببعض المعنى، وهو الجزء الملفوظ به، لما اتضح المعنى وما صح الكلام[١] .

فبدلالة الاقتضاء يقدر المسكوت عنه ويتم المعنى. يقول الدكتور "طاهر حمودة"[٢] : «إن القرائن تجعل المتكلم أو من فوقه يسكت عن أشياء، أو يحذف عناصر من الكلام مكتفيًا بدلالة القرائن، وهى بالتالى تمكن السامع من فهم المسكوت عنه أو المحذوف بداهة، وذلك بشىء من التدبر».

٢ـ مفهوم المخالفة :

ويعنى بها: دلالة لفظ المنطوق على ثبوت نقيضه للمسكوت[٣] ، أو هى: دلالة اللفظ على ثبوت نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه.

أى أن المسكوت عنه مخالف للمنطوق به فى الحكم، فالحكم الأول يسمى (منطوق النص)، والحكم الثانى الثابت للمسكوت عنه، يسمى (مفهوم المخالف) أو (دليل الخطاب)[٤] .

ولابد لهذا المفهوم المخالف من قيود تقيده أو قرائن تحدده، فإذا قيد الكلام بقيد يجعل الحكم مقصورًا على حال هذا القيد، فإذا كان الحكم مفيدًا لحل مع القيد، فإنه بمفهومه يفيد التحريم إذا لم يكن القيد، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ (النساء : ٢٥)، فهذا النص بمنطوقه يفيد حل الزواج من الإماء، مقيدًا بعدم استطاعة الزواج من الحرة، ويفيد بمفهومه المخالف تحريم الزواج من الأمَة فى حالة استطاعة الزواج من الحرة[٥] ، ويسميها بعض الأصوليين بدليل الخطاب؛ لأن من الخطاب استدل السامع على المفهوم المخالف عند بعض الأصوليين[٦] .

وهذه القرائن هى:

أ- أن لا يكون للقيد الذى قُيد به الكلام فائدة خاصة به، كالتنفير أو الترغيب أو الترهيب[٧] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿لا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ (آل عمران : ١٣٠) فإن وصف

---

[١] محمد يوسف حبلص، البحث الدلالى عند الأصوليين، ص ٩٩.

[٢] طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ١٤٩.

[٣] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٣ / ١٣٤٤.

[٤] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٣ / ٩٩، وابن حزم، الإحكام، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز [دار الفكر العربى، ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م]، ٧ / ٨٧، الشوكانى، إرشاد الفحول، ص ١٠٩، وما بعدها.

[٥] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٨٨، د. عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ص ٢٤٢.

[٦] د. عبد الكريم زيدان، الوجيز فى أصول الفقه، ص ٢٦٦.

[٧] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٥١، د. عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ص ٢٤٦.

(مضاعفة) هنا للتنفير، ودل على ذلك قوله تعالى فى موضع آخر : ﴿وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (البقرة : ٢٧٩).

ب-أن لا يكون دليل خاص فى المحل الذى يثبت فيه مفهوم المخالفة[١] ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ (البقرة : ١٧٨)، فإن هذا النص بمفهوم المخالفة يُستفاد منه أن الذكر لا يُقتل بالأنثى، ولكن قد نص على المساواة فى القصاص بين الذكر والأنثى بقوله تعالى : ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ (المائدة : ٤٥).

ج-أن لا يكون المنطوق جاء جوابًا على سؤال، ومن ذلك أن سُئل النبى "صلى الله عليه وسلم" عن وجوب الزكاة فى الإبل السائمة، فقال "عليه الصلاة والسلام" جوابًا على السؤال: «فى الإبل السائمة زكاة»[٢] ، فوصف الإبل بالسائمة هنا لا ينفى الزكاة فى الإبل غير السائمة؛ لأن الغرض مطابقة الجواب للسؤال، فلا يُعمل هنا بمفهوم المخالفة[٣] .

د-أن لا يكون الوصف قد جاء موافقًا للعادة وللأمر الغالب من أحوال الناس، فالظاهر حينئذ عدم العمل بمفهوم المخالفة، ومن ذلك قوله تعالى فى بيان المحرمات من النساء ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ (النساء : ٢٣)، فتقييد الربائب بكونهن فى الحجور لوحظت فيه العادة الفاشية بين الناس، وهى كون الربيبة غالبًا ما تربى مع زوج أمها، فسواء أكانت فى حجره أم لا، فهى محرمة عليه بدخوله على أمها[٤] .

هـ- أن لا يقصد من السياق التعميم[٥] ، كقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٨٤) فالعلم بأن الله قادر على المعلوم والممكن، فُهم منه أن المقصود من قوله (على كل شىء) التعميم.

---

[١] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص١٥٢.

[٢] د. عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ص٢٤٦.

[٣] د. عبد الكريم زيدان، الوجيز فى أصول الفقه، ص ٣٧٠.

[٤] د. عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ص ٢٤٧.

[٥] الشوكانى، إرشاد الفحول، ص ١٨٠.

وبالجملة يمكن رجوع جميع الشروط السابق ذكرها إلى شرط واحد، وهو: أن لا تظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة سوى نفى الحكم عن المسكوت عنه. يقول "الآمدى"[١] : «وبالجملة، لو لم يظهر سبب من الأسباب الموجبة للتخصيص -تخصيص الحكم بالمنطوق- سوى نفى الحكم فى محل السكوت، فهل يجب القول بنفى الحكم فى محل السكوت تحقيقًا لفائدة التخصيص أو لا يجب؟».

فقد اختلف الأصوليون فى العمل بمفهوم المخالفة، فالشافعى ومالك وأصحابهما[٢] يعملون به فى مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ (النساء : ٩٣)، وكقوله "صلى الله عليه وسلم" «فى سائمة الغنم الزكاة»، و«الثيب أحق بنفسها من وليها»، فتخصيص الغنم والسوم والثيوبة بهذه الأحكام دل على نفى الحكم عما عداها، كما ذهب إليه "الأشعرى" محتجًا بأدلة منها:

١-بأن الشافعى وأبا عبيدة وغيرهما من العرب الخلص قد عملوا بمفهوم المخالفة؛ لفهمهم الصحيح للغة، وكذلك عمل به عمر بن الخطاب رضى الله عنه وابن عباس، إذ سأل النبى "صلى الله عليه وسلم" : «ما بالنا نقصر الصلاة وقد أمِنَّا؟» فدل سؤاله أنه فهم من قوله تعالى ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (النساء : ١٠١)، انتفاءَ القصر لانتفاء الخوف.

٢-تقييد المخالفة بشرط الغاية أو الصفة... إلخ يدل على تقييد الحكم به، ويصح معه استنباط الحكم.

٣-واستدل هذا الفريق على جواز العمل به فى النصوص الشرعية من حديث الرسول "صلى الله عليه وسلم" : «لىّ الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته»[٣] ، فيفهم أن من ليس بواجد لا يحل ذلك عليه، وبذلك يكون للنص مفهومان: أحدهما: مفهوم المنطوق، والثانى: مفهوم المخالف.

أما الحنفية والتابعون لهم، فيقولون بعدم إعمال مفهوم المخالفة، فـ(النص) عندهم لا يدل إلا على المقيد بالقيد (المنطوق) ولا يدل على حكم ما خلا من هذا القيد من أفراد (المقيد)،

---

[١] د. عبد الكريم زيدان، الوجيز فى أصول الفقه، ص ٣٧٠.

[٢] الغزالى، المستصفى، ٢ / ١٩٦.

[٣] طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ١٥٩، ١٦٠.

ومفهوم المخالفة، بل حكمه مسكوت عنه، ولا يستفاد من هذا النص وإنما يستفاد من دليل شرعى آخر.

ويمكن لنا التعرف على هذين الرأيين من خلال قوله تعالى: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ (الأنعام : ١٤٥)، دل عند الفريق الأول على حكمين: أحدهما: تحريم الدم المسفوح، ودلالته على هذا الحكم بطريق المفهوم المخالف، وأما عند الفريق الثانى[1] ، فلا يدل إلا على حرمة الدم المسفوح ولا دلالة فيه على حرمة الدم غير المسفوح، بل هو مسكوت عنه ويستفاد من دليل آخر شرعى من الأدلة الشرعية الأخرى، ومنها الإباحة الأصلية. وقد اعتمد هذا الفريق[2] على دلائل من الكتاب والسنة، لو أخذ فيها بمفهوم المخالفة لفسد المعنى، ومن ذلك :

أ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ (التوبة : ٣٦). فالمقصود من الآية النهى عن ظلم الأنفس فى جميع الأوقات والأزمنة، ولاسيما الأشهر الحرم فإن الإثم فيها أكبر، فإذا عُمِل بمفهوم المخالفة فُهم جواز الظلم فى غير الأشهر الأربعة الحرم، وهذا رأى فاسد.

ب- وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (الكهف : ٢٣، ٢٤)، فلو اعتبر بمفهوم المخالفة لفهم جواز أن يقول الإنسان: إنى فاعل ذلك بعد غد، أو بعد أسبوع، أو شهر، دون أن يقول (إن شاء الله)، وهذا فاسد، وإنما المراد القول به فى كل الأوقات.

جـ - وكذلك قوله "صلى الله عليه وسلم" : «**لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة**» فبمفهوم المخالفة يكون الاغتسال من غير الجنابة جائزًا فى الماء الراكد، وهذا فاسد، وإنما النهى عن الاغتسال من الجنابة أو غيرها فى هذا الماء.

فهذه الأمثلة السابقة دلت على نفى العمل بمفهوم المخالفة؛ لما فى ذلك من فساد فى المعنى، فيؤدى إلى فساد فى الأحكام الشرعية.

---

[1] د. عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ص ٢٤٢، ٢٤٣.

[2] السابق نفسه، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

ويذكر صاحب "سلم الوصول" نقلاً عن "الخضرى وأبى زهرة" أن المذهب المختار هو: «عدم العمل بمفهوم المخالفة»، وإن كنا نرى جواز الأخذ به إذا توافرت القرائن المحتفة به الدالة على أن المفهوم المخالف مراد بالحكم المخالف للمنطوق، ولاسيما فى اللغة المتداولة بين الناس فى معاملاتهم ومصالحهم. ومن ثم سنذكر بعض أقسامها كما أقرّها المؤيدون[1]:

١- مفهوم اللقب[2] :

وهو ترتب الحكم على أسماء الذوات المعينة للأعلام الخاصة بالأشخاص، نحو : (زيد)، وأسماء الأجناس أيضًا مفهوم لقب، غير أنها أقوى؛ لأنه يمكن الاشتقاق منها، وأكثر الفقهاء على عدم التخصيص بمفهوم اللقب. فإذا قلت (قام زيد) لا ينفى ذلك القيام عن غيره[3] .. هذا فى اللغة، وكذلك فى الشرع لكونه غير مخصص ولا مقيد، ومن عمل به كـ "الدقاق"[4] و"أصحاب أحمد بن حنبل"، ويحتجون بعبارات لا يفهم منها المخالفة إلا بمساعدة القرائن المحتفة بها؛ ولذلك لا يحتج به.

٢- مفهوم الصفة :

هو أن يثبت الحكم فى المنطوق المقيد بالوصف مما جاء به اللفظ، وأن يثبت النقيض إذا تخلف الوصف[5] .

ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ (النساء : ٢٣) فبإعمال مفهوم المخالفة يحل حلائل الأبناء الذين من غير الأصلاب، والجمهور على أن لا يؤخذ فيه بمفهوم المخالفة، ويعد عند كثير منهم نوعًا من اللقب[6] ، بيد أن بعض الحنابلة يرون الأخذ فيه بمفهوم المخالفة.

أما فى الأغلب الأعم، فأكثر الأصوليين يرون الأخذ بمفهوم المخالفة فى الصفة لأنه يتفق مع لغة العرب والشرع[7] ؛ لأن الشيء إذا كان له صفات فوصف بإحداها دون الأخر كان

---

[1] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٣ / ١٣٤٤.

[2] د. عبد الكريم زيدان، الوجيز فى أصول الفقه، ص ٣٦٩.

[3] الأسنوى، شرح نهاية السول، ١ / ٢٠٦، ٢٠٧.

[4] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٣ / ١٣٧ ، ١٤٠، د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ١٦١، ١٦٣.

[5] د. عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ص ٢٤٤، محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٥٣.

[6] د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ١٦٣.

[7] الشوكانى، إرشاد الفحول، ص ١٨٠.

المراد به ما فيه تلك الصفة دون غيرها، ويثبت حكم نقيضه إذا لم تتوفر هذه الصفة. وقال "أبو حنيفة وأصحابه" وبعض الشافعية والمالكية إنه لا يؤخذ به ولا يعمل عليه، ووافقهم من أئمة اللغة "الأخفش" و"ابن فارس" و"ابن جنى".

ونحن نرى صحة الأخذ به إذا توافرت له شروط معينة، كأن لا يكون الوصف كاشفًا[١]، وأن يكون مقصودًا به مدح أو ذم، وأن لا يكون قد خرج مخرج الغالب، وأن لا يكون جوابًا لسؤال عن موصوف بتلك الصفة، وأن لا يكون قد قصد به بيان الحكم لذلك الشيء الموصوف لتقدير جهل المخاطب بحكمه أو ظن المتكلم أن المخاطب عالم المسكوت عنه أو غير ذلك من المقيدات، وجملة الشروط أن لا يكون للوصف فائدة غير إثبات نقيض الحكم للمسكوت عنه.

٣ ـ مفهوم الشرط :

«وهو ثبوت نقيض الحكم المعلق على شرط أو المقترن بشرط عند عدم وجود الشرط»[٢].

ومنه قوله تعالى ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ (النساء : ٤). أفادت هذه الآية الكريمة أن للزوج أن يأخذ من مهر زوجته ما تطيب به نفسها برضاها، وأفادت بمفهوم المخالفة حرمة أخذ شيء من المهر إذا لم ترضَ الزوجة[٣].

واختلف العلماء فى الأخذ به، فـ "الحنفية" يمنعونه، على حين يرى أكثر الجمهور العمل به؛ لكونه معلومًا من اللغة والشرع، فمن قال: (إن أكرمتنى أكرمتك)، و(متى جئتنى أعطيتك) فيؤيده "الشوكانى" وينكر على منكريه أن يتعلموا لغة العرب[٤].

٤ ـ مفهوم الغاية :

«هو إثبات الحكم المقيد بغاية لما بعد الغاية»[٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة : ١٩٣). ويستفاد من

---

[١] محمد الخضرى، أصول الفقه، ص ١٢٢.

[٢] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٥٤.

[٣] د. عبد الكريم زيدان، الوجيز فى أصول الفقه، ص ٣٦٨.

[٤] الشوكانى، إرشاد الفحول، ص ١٨١.

[٥] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٥٤، ١٥٥.

هذا النص أن القتال أبيح لغاية، وهى منع الفتنة فى الدين[1] حتى يكون الناس أحرارًا فى اختيار الدين الذى يرتضونه، فإذا ذهبت الفتنة فى الدين وانتهت فقد انتهت الإباحة، وهو مفهوم المخالفة.

وأكثر الفقهاء والمتكلمين على صحة مفهوم المخالفة فيما بعد الغاية، فالحكم الثابت بمنطوق النص قبلها منتفٍ بمفهوم المخالفة بعدها. وخالف فى ذلك "الحنفية"[2] وبعض الفقهاء والمتكلمين، ورأوا أن تقييد الحكم بالغاية لا يلزم منه نفيه فيما بعدها، وأن ما بعدها مسكوت عنه غير متعرض فيه بالخطاب الأول لا بنفى ولا إثبات.

٥ ـ مفهوم العدد :

«هو ثبوت نقيض الحكم المقيد عند عدم توافر هذا العدد»[3] . ومنه قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور : ٢). بيَّن هذا الحد وجوب الضرب مائة، فالزيادة لا تحل، وكذلك النقصان، إلا أن تكون الزيادة فى نظير جُرم آخر. وكذلك جاء النص بتقدير عقوبة القذف بثمانين جلدة، فلا يصح لأحد أن يتجاوزها ولا أن ينقص منها مادام ذلك حدًا من حدود الله، وأن هذا المنع ليس إلا أخذًا بمفهوم المخالفة إذا كانت العقوبة هى القدر المقدر الذى لا يقبل الزيادة ولا النقصان.

و"الحنفية"[4] لا يعتبرون ذلك من مفهوم المخالفة، إنما هو من قبيل التقدير بالعدد نفسه.

أى أن تعليق الحكم بعدد مخصوص يدل على انتفاء الحكم فيما عدا ذلك العدد زائدًا كان أو ناقصًا[5] .

٦ـ مفهوم الحصر :

ويكون بـ(إنما) كقوله "صلى الله عليه وسلم" : «إنما الأعمال بالنيات»، وقوله "صلى الله عليه وسلم" : «إنما الربا فى النسيئة».

---

[1] د. عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ص ٢٤٥، د. عبد الكريم زيدان، الوجيز فى أصول الفقه، ص ٣٦٩.

[2] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٣ / ١٣٣ : ١٣٥، د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ١٦٤.

[3] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٥٥.

[4] الأسنوى، شرح نهاية السول فى منهاج الأصول، ١ / ٢١٩، د. عمر عبد الله، سلم الوصول لعلم الأصول، ص ٢٤٥.

[5] د. عبد الكريم زيدان، الوجيز فى أصول الفقه، ص ٣٦٩.

فبمفهوم المخالفة يكون العمل المجرد من نية التوجه، الموجه لله عز وجل، لا ثواب عليه. كما يكون الربا فى غير النسيئة، وكذلك قريب من هذا الحصر بـ(ال) الاستغراقية[1] الداخلة على أحد جزئى الجملة الاسمية، نحو (الشفعة فيما لم يقسم).

وقد ذهب "الحنفية" و"القاضى أبو بكر" وجماعة من المتكلمين إلى أن ذلك لا يدل على الحصر، واختاره "الآمدى"[2]. وذهب "الغزالى" و"الهراسى" وكثير من الفقهاء إلى أنه يدل على الحصر ويثبت نقيضه فى غير الحصر[3].

وقد ذكر "القرافى"[4] أقسامًا أخرى للمخالفة هى:

١-**مفهوم العلة**، نحو : (ما أسكر فهو حرام)، يفهم منه أن غير المسكر ليس بحرام.

٢-**مفهوم المانع**، نحو : (النجاسة مانعة للصلاة)، يفهم منه أن عدم النجاسة غير مانعة للصلاة.

٣-**مفهوم الزمان**، نحو : (سافرت يوم الجمعة).

٤-**مفهوم الاستثناء**، نحو : (قام القوم إلا زيدًا).

ومن الملاحظ أن قرائن المخالفة والموافقة متفقة فى أقسامها ومقيداتها، كالتقييد بالصفة أو العلة أو الغاية أو الشرط.... إلخ، إلا أنها تفترق فى الغرض الذى يساق له كل منها. فمفهوم الموافقة يساق لغرض التخصيص والتأكيد بأن المراد هو إثبات حكم المنطوق للمسكوت عنه، أما مفهوم المخالفة فيساق لانتفاء حكم المنطوق فى محل السكوت[5]، وذلك مما لا يُعلم من مجرد تخصيص محل النطق بالذكر دون نظر عقلى يتحقق به أن التخصيص للتأكيد أو النفى، وذلك بأن ينظر إلى حكمة الحكم المنطوق به، فإن عرفت وعرف تحققها فى محل السكوت عنه، وأنها أولى باقتضائها الحكم فيه من الحكم فى محل النطق. عُلم أن فائدة التخصيص للتأكيد، وأن المفهوم مفهوم الموافقة وإن لم يعلم حكمة المنطوق به، أو عُلمت غير أنها لم تكن متحققة فى محل السكوت، أو كانت متحققة فيه، لكانت ليست أولى باقتضاء الحكم فيه. عُلم أن فائدة التخصيص إنما هى للنفى، وأن المفهوم مفهوم المخالفة.

---

[1] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٢٢.

[2] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٣ / ١٤١.

[3] د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ١٦٥.

[4] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٣ / ١٣٤٤.

[5] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٣ / ٩٩،١٠٢.

ولأهمية إعمال الذهن والعقل فى توضيح مفهوم الموافقة والمخالفة آثر البحث عرض هذه القرائن فى سياق القرائن المعنوية.

ويستنتج مما سبق الملاحظات التالية:

١-أن مصطلح (قرائن التخصيص) عُرف أولاً فى البيئة الأصولية، ثم نقل إلى البيئة اللغوية، بالرغم من اختلاف جهة كل منهما، فهى تُعنى عند الأصوليين بـ(الدلالة)، وعند اللغويين بـ(النحو)، والدلالة والنحو عنصران متكاملان، فلا غنى لأحدهما عن الآخر.

٢-المخصصات اللغوية : تُعيِّن جهة الحدث سواء أكانت مخصصات لازمة كـ (المفعول)، أم غير لازمة للحدث، كـ (التمييز). أما المخصصات الأصولية فهى قيد على المعنى العام تُعيِّن بعض أفراده بمقيدات لفظية كالصفة والغاية، ومقيدات غير لفظية كالعرف والعقل، فكلتا المخصصات اللغوية والأصولية متفقتان فى الغاية.

٣-المخصصات اللغوية تتشابه فيما بينها، فى كونها معتمدة على قرائن معنوية غير ملفوظة فى السياق، بالإضافة إلى قرائن أخرى لفظية ومعنوية تُعيِّن المراد من الحدث، أما المخصصات الفقهية فهى ضرورية لفهم المراد من النص الشرعى لاستنباط الحكم الفقهى، فالحاجة إلى القرائن الأصولية هى حاجة عملية ملحة؛ لارتباطها بحياة الناس وأحوالهم ورفع الحرج عنهم، أما المخصصات اللغوية فلا تظهر ثمرتها العملية إلا فى لغة المتحدث الذى يريد تخصيص جهة الحدث.

الفصل الثانى :

قرائن السياق

بين اللغويين والأصوليين

تعريف السياق :

١- عند اللغويين :

تُعد قرينة السياق[١] من القرائن المعنوية الهامة؛ لأنها قد تعتمد على شيء من القرائن النحوية المفردة، أو تتجاوزها إلى أمور دلالية من العقل أو من المقام المحيط للجملة[٢]، أو بمعنى آخر هو يعنى ذلك المعنى الذى يفهم من الكلمة بين الكلمات السابقة واللاحقة لها فى العبارة، أو فى الجملة، ويتمثل فى العلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بين هذه الكلمات على مستوى التركيب[٣]. ويقوم السياق فى أحيان كثيرة بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة فى جملتها.

وقد عرض "الجاحظ" للحديث عن السياق حيث حدد مقوماته ومعاييره التى تقوم على أسس ستة هى: اللفظ، والإشارة، والحركة التى تدل على العدد، والخط، والنِّصبة (الحال)، والصوت، وفى ذلك يقول: «وجميع أصناف الدلالات على المعانى من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التى تسمى نِصْبة»[٤].

وينص فى موضع آخر على كون الصوت من معايير السياق، فيقول : «والصوت هو آلة اللفظ، والجوهر الذى يقوم به التقطيع، وبه يوجد التأليف ولن تكون حركات اللسان لفظًا ولا كلامًا موزونًا، ولا منثوراً إلا بظهورالصوت»[٥].

وبذلك يفطن "الجاحظ" ويسبق المحدثين فى جعل السياق معتمدًا على اللفظ والإشارة والصوت والحال، وهو ما عرف بالسياق اللغوى وغير اللغوى.

ونجد "ابن جنى" يكشف لنا عن معنى آخر ضمنى للسياق فى الكلام، وأنه توافق معنى الكلمة مع معانى الكلمات الأخرى فى التركيب الذى وردت فيه هذه الكلمة، وذلك فى شرحه

---

[١] هو مصطلح شائع فى البيئات، وما يهمنا منه المعنى التقليدى الذى ينقسم إلى سياق لغوى، وآخر غير لغوى، ينظر د. محمود فهمى حجازى، أبحاث الندوة العلمية لتعليم العربية لغير الناطقين بها، المجلد الأول، ص ٢٣٧، ستيفن أولمان، دور الكلمة، ترجمة د. كمال بشر، ص ٥٦.

[٢] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٢١٢.

[٣] د. عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص ١٩، د. طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٢١٢.

[٤] الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون [بيروت، دار الكتب العلمية]، ١ / ٧٦.

[٥] السابق نفسه، ١ / ٧٩.

لمعنى الساق فى قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (القلم : ٤٢) فمفهوم (الساق) هنا هو ما بين الكلمة، وما جاءت فى سياقه من كلمات، ولو خرج معناها عن المعنى اللغوى الذى يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، يفسر (الساق) بأن المرادُ منها شِدّةَ الأمر، كقولهم : (قد قامت الحرب على ساق)[1]. وليس المراد بها العضو المعروف من بدن الإنسان، وبذلك تأخذ الكلمة دلالتها تبعًا للسياق الواردة فيه.

ونستنتج مما سبق، أن السياق عند القدماء يشمل : تركيب الألفاظ وتنسيقها، بحيث تترتب الكلمة اللاحقة على ما قبلها من كلمات، وترتبط كل كلمة فى التركيب بكل كلمة سابقة عليها، كما يشمل الإشارة، كالإشارة بالعين أو بالحاجب أو بالمنكب أو بالعصا أو بالسيف، وكذلك دلالة الحال والمقام، وأن للسياق أيضًا التأثير الجمالى للكلمة فى داخل التركيب، كما يشمل طريقة إخراج الصوت من تفخيم اللفظ وتمطيطه، والتنغيم، والنبر، وكذلك التوافق الدلالى بين دلالة اللفظ وما فى التركيب من ألفاظ أخرى ذات معانٍ معينة، ويضاف إلى ذلك الارتباط النفسى بين حال المتكلم وانفعالاته عند إلقاء حديثه.

٢ـ عند البلاغيين :

والحق أن البلاغيين كان لهم فضل كبير فى الاهتمام بالسياق حيث درسوه فى مباحثهم، فجاء "الخطابى" (ت٣٨٨هـ)، فأشار إلى السياق فى كتابه (بيان إعجاز القرآن) بأنه :

نظم الكلام فى أحسن تأليف وأشد تلاؤم وتشاكل من نظْمه، وأن التعبير بأفصح الألفاظ فى أحسن النظوم، ووضع الكلام موضعه الأخصَّ الأشكل به، الذى إذا أبدل مكانَه غيرُه، تَبدَّل المعنى، وفسد الكلام، وذهب الرّونق... إلخ .

قال : «وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل، ومعنى قائم، ورباط لها ناظم[2]».

وبذلك نخلص إلى أن "الخطابى" قد خصّ سياق الكلام بثلاثة أمور هى : اختيار اللفظ الحامل للمعنى الدقيق المقصود، وضع كل لفظ فى موضعه الأخصّ به الذى يتفق مع دلالته ومعناه، نظم الألفاظ بحيث يرتبط بعضها ببعض، وبحيث ترتبط الألفاظ جميعًا بالمعنى العام.

---

[1] ابن جنى، الخصائص، ٢٥١/٣ وما بعدها.

[2] الخطابى وغيره، ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله، د. زغلول سلام [دار المعارف، ١٩٥٦م]، ص٢٧.

ثم جاء "الجرجانى"، فأبدع نظرية النظم، وأوضح أن السياق هو ترتيب الألفاظ فى الجملة، وتأليفه بحيث يأتلف مع ترتيب هذه الألفاظ ومعانيها فى النفس، والذهن، والعقل. وتناثرت أقواله فى كتابيه : (دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة)، فعبَّر البلاغيون عن توافق اللفظ مع المعنى بعبارتهم المشهورة «لكل مقام مقال»، وعبر هو عن مدى الارتباط بين الكلمات بعضها ببعض، ومناسبتها للسياق والمقام الذى تذكر فيه بقوله :

«النظم هو توخى معانى النحو فى معانى الكلم، وذاك أن من شأن الإضافة الاختصاص فهى تتناول الشيء من الجهة التى تختص منها بالمضاف إليه، فإذا قلت : غلام زيد. تناولت الإضافة الغلام من الجهة التى يختص منها بزيد وهو كونه مملوكًا»[1] فيجعل "الجرجانى" توافق معانى النحو مع معانى الكلم هما مقياس جودة النظم بما يضيفه من معانٍ جديدة، ومناسبتها مع المقام الذى صيغت من أجله، فمقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يُباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يُباين مقام التقييد، ومقام التقديم يُباين مقام التأخير، ومقام الذكر يُباين مقام الحذْف، ومقام القصر يُباين مقام خلافه، ومقام الفصل يُباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يُباين مقام الإطناب والمساواة، وكذلك خطاب الذكى يُباين خطاب الغبى، وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام[2]؛ ولذلك وجدنا "عبد القاهر" مهتمًا باختلاف دلالة الكلمة تبعًا للسياق الواردة فيه، فذكر أن التركيب الواحد قد يَرد فى سياق، فيكون له معنى ويرد فى سياق آخر فيكون له معنى آخر، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف : ٨٢).

والمراد أهلها على تقدير الحذْف، وقد لا يحتمل الحذف فى سياق آخر إذا كان فى كلام رجل مَرّ بقَرية قد خربت وباد أهلُها، فأراد أن يقول لصاحبه واعظًا ومذكرًا أو لنفسه متعظًا ومعتبرًا، سَلْ القرية عن أهلها، وقل لهم ما صنعوا على حّد قولهم : «سَلْ الأرض من شق أنهارَك وغرس أشجارك وجنى ثمارك[3]»، وهذا كلُه يحدّده السياق، ويُبين إن كان المرُاد من التركيب المعنى الحقيقى أم المجازى، كما بين أثر السياق الثقافى فى التفريق بينهم، فالوقوف على ثقافة المتكلم ومعتقداته يبين مراده من المعنى المذكور، ويظهر ذلك فى تعليقه على قول الشاعر الصلتان العبدى

أَشَابَ الصغيرَ وأفنى الكبيرَ   كرُّ الغداةِ ومرُّ العشى

---

[1] عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، ص ٢٣٤.

[2] القزوينى، الإيضاح، ١/٨٠ : ٨١.

[3] عبد القاهر الجرجانى، أسرار البلاغة، ص٣٧٩.

فيذكر أن الحكم على قائل هذا البيت من حيث المجاز أو الحقيقة يرجع إلى العلم باعتقاد التوحيد، وذلك إما بمعرفة أحوالهم السابقة[1] . فلو ثبت من معتقداته نسبة هذه الأفعال للزمن، فـ (التعبير حقيقى)، فى حين أنه إذا ثبت اعتقاده للإسلام، فإن نسبة هذا الفعل إلى الدهر مجاز للتعبير عنه.

٣ـ عند المفسرين :

كما اهتم المفسرون بقرائن السياق فى فهم المراد من النص القرآنى، واعتماد بعض الآيات على بعض فى التفسير، وقد أوضح "الزركشى" أهمية عناصر السياق فى التفسير بقوله : «من المعلوم أن تفسيره، أى القرآن الكريم يكون بعضه من قِبل بسط الألفاظ الوجيزة. وكشف معانيها، وبعضه من قبل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض، ببلاغة ولطف معانيها، لهذا يستغنى عن قانون عام يعوِّل فى تفسيره عليه، ويرجع فى تفسيره إليه، من معرفة مفردات ألفاظه ومركباتها، وسياقه وظاهره وباطنه، وغير ذلك مما لا يدخل تحت الوهم ويدق عنه الفهم»[2] وقد وضع المفسرون شروطًا فى المفسر تشبه إلى حد كبير عناصر السياق التى وضعها المحدثون والمتمثلة فى :

أ- **الجانب الصوتى** : فقد اشترطوا علمه بقواعد التجويد والتلاوة، ومدى ترجيح قراءة على قراءة وارتباط ذلك بالمعنى؛ لأن علم القراءات به يعرف كيفية النطق بالقرآن[3] ، وما لذلك من أثر فى الفصل والوصل والوقف، وهذه خصوصية للنص القرآنى.

ب- **الجانب الصرفى** : إذ اشترطوا فى المفسر إتقانه لعلم العربية ولا سيما علم التصريف والأوزان؛ لأنَّ به تعرف الأبنية والصيغ، فكل كلمة يتضح معناها بتصاريفها ومصادرها واشتقاقاتها؛ لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف المعنى باختلافهما كـ (المسيح): هل هو من السياحة أو المسح[4] .

جـ- **الجانب النحوى والتركيبى** : فاشترطوا إتقانه لعلم النحو؛ لأن به يتغير المعنى لتغيُّر الإعراب، كما اشترطوا إتقانه لعلم المعانى، البيان، البديع؛ لأن الأول به خواص تركيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، والثانى خواصها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، والثالث وجوه تحسين الكلام[5] .

---

[1] عبد القاهر الجرجانى، أسرار البلاغة، ص ٣٥١.

[2] الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ١ / ١٤،١٥.

[3] السيوطى، الإتقان، ٤/٢١٥.

[4] السابق نفسه، ٤ / ٢١٣ : ٢١٤، د. طاهر حموده، دراسة المعنى عند الأصوليين ص٢٢٠.

[5] السابقان أنفسهما، ٤ / ٢١٤، ص ٢٢١.

د- **الجانب المعجمي** : كما اشترطوا للمفسر إتقانه لعلم اللغة أو متنها على حد قولهم، الذى بـه يعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع[1]؛ ولذلك لم يُؤخذ تفسير الكتـاب عن غير عالم بالعربية ومفرداتها وأصولها؛ ولذلـك وصفـوا تحصيـل معـانى المفـردات بالنسـبة للمعنى الكلى، بمثابة الحصول على اللبِن لمن يريد إقامة البناء[2].

كما تتضح أهمية قرائن السياق من معرفة أسباب النزول مثلاً، ودورها فى تفسير المـراد من الآية، من ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ (البقرة :١٤٣)، فقد نص المفسرون على أن المقصود بـ (الإيمان) فـى الآيـة هـو (الصـلاة) بـالرغم مـن الفـرق المعجمـى بـين الإيمـان والصلاة، والذى دعاهم إلى ذلك معرفة سبب نزول الآية، فيروى أن "ابن عباس" رضى الله عنه لما وُجِّه رسول الله "صلى الله عليه وسلم" إلى الكعبة، قالوا : «كيف بمن مات قبل التحويل من إخواننا ؟» فنزلت[3] وبذلك يكون سؤال الناس عن شأن الذين ماتوا قبـل تحويـل القبلـة للبيـت الحرام سياقًا يستوجب أن يكون المراد من الإيمان هو الصلاة، اتفاقًا مع إرادة المستفهم.

وهكذا يتضح مما سبق أن عناصر السياق هى :

اختيار الألفاظ الشريفة الدالة على المعنى، وترتيب هذه الألفـاظ وتتابعهـا، ووضـع كـل منها فى المكان الخاص به فى النظم، والإشارة وتشـمل : (الإشـارة الحسية والإشـارة المعنويـة)، العقد وهو الحركة التى تدل على العـدد، الخـط، الحالـة العامـة، التأثـير الجمـالى للألفـاظ داخـل التركيب، الارتباط النفسى : ويتمثل فى حال المتكلم وانفعالاته، التأثـير الصوتـى، توافـق المعنـى الدلالى للفظ مع المعنى العام للتركيب[4]، التدرج، رد العجز على الصَّدر، ارتباط كل كلمـة فـى التركيب بما قبلها وما بعدها، التقديم والتأخير لمعنى، الحذف الذى يزيد المعنى.

يقول دكتور "تمام حسان" : «هكذا تعتمد قرينة السياق على ركائز متنوعة تبـدأ باللغـة من حيث مبانيها الصرفية وعلاقتها النحوية ومفرداتها المعجمية، وتشمل الدلالات بأنواعهـا مـن عرفية إلى عقلية إلى طبيعية، كما تشتمل على المقام بما فيه من عناصر حسية ونفسية واجتماعيـة،

---

[1] السيوطى، الإتقان، ٤٣/٤

[2] د. طاهر حموده، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص٢٢١.

[3] الزمخشرى، الكشاف، ٣١٩/١، وينظر مزيد من الآيات التى تفسر بناءً على معرفة أسباب النزول، الزركشى، البرهـان فـى علوم القرآن، ٢٧/١.

[4] د. أبو تمام أحمد ميرغنى، السياق اللغوى فى القصص القرآنى [الإسكندرية، ١٩٩٥م] ص٢٨، ٢٩.

كالعادات والتقاليد ومأثورات التراث، وكذلك العناصر الجغرافية والتاريخية، مما يجعل قرينة السياق كبرى القرائن بحق»[1].

٤ ـ عند الأصوليين :

وقد نبه الأصوليون إلى السياق وقرائنه، ويظهر ذلك فى تفريقهم بين (السياق الحقيقى) الذى يفيد معنى فى عرف الجماعة اللغوية، من خلال تعاون مجموعة من العلاقات بين وحداته، يتحقق من ورائها معنى، فهى غاية كل لغة، وآخر (غير حقيقى) وأسموه بـ(السياق الفارغ) الذى لا يفيد معنى[2] نحو تركيب الفعل مع الحرف، والاسم مع الحرف فى : (زيدٌ من، عمرو فى)، فلا يجوز ذلك حتى يستكمل بقولهم : (زيدٌ من مضر، عمرو فى الدار).

كما أشاروا إلى القرائن المختلفة فى توضيح المعنى لفظية كانت أو غير لفظية، يقول "الغزالى" : «يكون طريق فهم المراد تقدم المعرفة بوضع اللغة التى بها المخاطبة، ثم إنْ كان نصًا لا يحتمل كفى معرفة اللغة، وإن تطرق إليه الاحتمال فلا يعرف المراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينة إلى اللفظ، وهذه القرينة قد تكون لفظاً مكشوفاً كقوله تعالى : ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: ١٤١)،وقد يكون إحالة على دليل العقل،كما فى قوله تعالى:﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحقاف : ٢٥)، فالعقل يُخرِج من هذه الأشياء ذات الله وصفاته، وقد تكون قرائن حالية كالإشارة والرمز، الحركات، السوابق، اللواحق، وهى لا تدخل تحت الحصر»[3].

لذلك وجدنا الأصوليين يهتمون اهتماماً واضحاً بقرائن السياق؛ ومن ثم ذكروا أن الألفاظ المفردة والتراكيب تتعرض بسبب السياقات المختلفة إلى ألوان من التغير الدلالى؛ ولذلك كانت أبحاثهم موسومة بهذه السمة الدلالية، حيث لاحظنا ذلك من بحثهم لـ (العموم والخصوص) مثلاً، فاللفظ العام لا يراد منه العموم غالباً؛ وذلك لأن العموم إنما يعتبر بالاستعمال، ووجوه الاستعمال كثيرة[4]، ضابطها مقتضيات الأحوال التى هى مِلاك البيان.

وعلى ذلك فالسياق إما لفظى وإما غير لفظى، و(اللفظى) ضربان :

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٢٢١ .

[2] الغزالى، المستصفى، ٣٣٤/١.

[3] السابق نفسه، ٣٣٩/١، ٣٤٠، الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ١٢/٣.

[4] الشاطبى، الموافقات، ٢٧١/٣.

أولهما : السياق اللفظى بمعناه الواسع إذ يعد القرآن وما صح من السنة وحدة متكاملة يفسر بعضها بعضاً. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ (الأنعام : ٨٢)، فقد شق على الصحابة ذلك، وقالوا : «من منا لم يلبس إيمانه بظلم؟، فقال عليه السلام : إنه ليس بذاك، ألا تستمع إلى قول لقمان : «إن الشرك لظلم عظيم»». فرد الرسول يفيد أن المقصود هو نوع خاص من الظلم وليس أى ظلم، ويدلل الشاطبى على ذلك اعتماداً على السياق بأن السورة من أولها لآخرها مقررة لقواعد التوحيد وهادمة لقواعد الشرك وما يليه، المتمثلة فى قصة إبراهيم عليه السلام وإنكاره لعبادة الأصنام ومحاجاته لقومه بالأدلة التى أظهرها فى الكوكب والقمر والشمس[1]. فتفسير معنى الظلم بالشرك فى ضوء السياق اللفظى العام للسورة بالرجوع إلى الآيات السابقة، واعتبار السورة كلها سياقاً كاملاً ووحدةً لغويةً واحدةً، هو فهمٌ رائدٌ لمفهوم السياق المقالى[2].

ثانيهما : السياق اللفظى بمعناه الضيق : الذى يشمل الآيات أو النصوص المتتالية، ولابد من اعتبار النوعين فى التخصيص[3].

أقسام السياق :

١ـ السياق اللغوى Context of linguistic، ويشمل ما يلى :

أ- الوحدات الصوتية و(الفونيمات)، ووحدات صرفية (المورفيمات)، والكلمات، الجمل، العبارات، والنص والكتاب كله.

ب- ترتيب الوحدات داخل الجمل، ومجموعة العلاقات التى تربطها بعضها ببعض.

جـ- طريقة نطق هذه الجمل، وظواهر التلوين الصوتى Prosodies المصاحبة لهذا النطق، ومنها النبر، التنغيم، والفواصل الصوتية[4].

---

[1] الشاطبى، الموافقات، ٢٧٦/٢ : ٢٧٧، وابن القيم الجوزية، زاد المعاد ، ٢٦٤/٤.

[2] د. محمد يوسف حبلص، البحث الدلالى عند الأصوليين، ص٤٦.

[3] د. طاهر سليمان حموده، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص٢٢٧.

[4] د. محمد يوسف حبلص، البحث الدلالى عند الأصوليين، ص٣١، د. طاهر سليمان حموده، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص٢١٤.

٢ـ سياق الحال أو الموقف : Context of situation : ويشمل مجموعة العناصر الحالية أو المقامية، ومن أهمها ما يلى :

أ- شخصية المتكلم وثقافته، حالته النفسية، كذلك السامع أو السامعون، والشخوص الحاضرون أثناء الكلام أو الذين لهم علاقة به.

ب- الأشياء أو الموضوعات المتصلة.

جـ - أثر الكلام على المشاركين فيه، كالانفعال، الألم، أو الإغراء، أو الضحك[1] .

د- الظروف المحيطة بالكلام، كالبيئة، الزمن، والأحداث المعاصرة له : سياسية، اقتصادية، اجتماعية،ودينية... إلخ، التى تتصل بالموقف اللغوى[2] .

وقد بيّن "أولمان" تعاون السياقين بقوله : «السياق هو النظم اللفظى للكلمة، وموقعها من ذلك النظم...، وأن السياق على هذا التفسير ينبغى أن يشمل الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة، ويشمل أيضًا النص كله، والكتاب جميعه، كما ينبغى أن يشمل كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذى تنطق فيه الكلمة؛ لأن لها هى الأخرى أهميتها البالغة فى هذا الشأن»[3]. ونجده فى موضع آخر يضيف إلى السياق اللغوى المعنى الانفعالى والعاطفى، وهو الشحنة التى يحملها اللفظ، ويفرق السياق حينئذ بين المعنى الدلالى والمعنى الانفعالى العاطفى، الذى يخرج عن حقيقة المعنى المعجمى المألوف، وبذلك يشمل السياق عند "أولمان" العناصر اللغوية، من نظم الكلمة وموقعها بالنسبة لما قبلها وما بعدها. ومدى ترابط هذه الكلمات داخل الجملة، وترابط الجمل ببعضها داخل النص، وترابط النصوص داخل الكتاب، وأضاف إلى ذلك (العناصر غير اللغوية) من مقام، ظروف، ملابسات مع ما تحمله من دلالات انفعالية، وقد اتفق الأصوليون مع اللغويين فى هذا التصنيف للسياق (اللغوى، الحالى).

أولاً : السياق اللغوى :

(١) عرّفه "أولمان" مبيّناً أن كلمة (السياق) لها معانٍ عديدة، أهمها:هو ما نحتاج إليه فى

---

(١) د. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارىء العربى، ص٣٣٩، ٣٤٠، د. كمال بشر، دراسات فى علم اللغة، ص١٧٣.

(٢) د. محمد يوسف حبلص، البحث الدلالى عند الأصوليين، ص٣٢.

(٣) ستيفن أولمان، دور الكلمة فى اللغة، ترجمة د. كمال بشر [مكتبة الشباب القاهرة، ١٩٩٠م] ص٦٢ : ٦٣ (بتصرف).

مشكلاتنا، وهو المعنى التقليدى إذ يقول : «.... السياق هو النظم اللفظى للكلمة، وموقعها من ذلك النظم...»[١] .

ونجد "رومان جاكبسون" يتحدث عن دور السياق، وروابطه، والكلمات المساعدة فيه، ومدى اتحادها بعناصر السياق، قال : «إن الكلمات التى ترجع إلى عناصر فى السياق مثل : الضمائر والكلمات التى تقوم ببناء السياق، مثل الروابط والكلمات المساعدة، بوسعها أكثر من غيرها أن تصمد»[٢] . وبذلك يتفق مع "أولمان" فى أن السياق يتكون من الألفاظ والنظم، ويخص الروابط والأدوات بدورها فى بناء السياق.

ويعد "فيرث" صاحب نظرية السياق، إذ تحدَّث عن عناصرها ومعاييرها، فقد اهتم بدراسة جانبى السياق، وهما السياق الداخلى للحدث الكلامى، والسياق الخارجى الاجتماعى، والعلاقة بين المرسل والمتلقى، ويدرس المعنى على أسس ثلاثة هى :

أ- الاعتماد فى التحليل اللغوى على سياق الحال أو المقام Context of Situation ومايتصل به من ظروف وملابسات وأشخاص.

ب- تحديد بيئة الكلام المدروس، حتى لا يختلط بين بيئة وأخرى.

جـ- تحليل الكلام إلى عناصره ومكوناته الأولى؛ لكى نصل إلى المعنى بما فيه من تحليل صوتى وصرفى ونحوى، ومدى الترابط بين هذه المستويات[٣] .

ونلاحظ مما سبق اهتمام "فيرث" بالسياق اللغوى المتمثل فى المستويات الأربعة (صوتى، صرفى، نحوى، ودلالى)، وسياق الحال (الاجتماعى) هو المحيط بالحدث الكلامى. وما نعنى به هنا السياق اللغوى.

(٢) ونجد علماء اللغة المحدثين[٤] الذين تأثروا بالمناهج الغربية، واستفادوا منها استفادة كبيرة، فمزجوا بين الفكر الغربى عن السياق، وما قدمه علماؤنا القدامى، خاصة "عبد القاهر الجرجانى". وكان من أهم المحدثين الذين تعرضوا للسياق د. "تمام حسان" إذ عرفه بقوله : «السياق هو المكان الطبيعى لبيان المعانى الوظيفية للكلمات، فإذا اتضحت وظيفة الكلمة، فقد

---

(١) ستيفن أولمان، دور الكلمة فى اللغة، ص٦٢

(٢) د. ميشال زكريا، الألسنية علم اللغة الحديث [المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥م] ص٥٨

(٣) د. حلمى خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص٢١٣ :٢١٥ (بتصرف)، د. طاهر حموده، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٢١٤ : ٢١٦.

(٤) مثل : د. محمود السعران، د. كمال بشر، د. تمام حسان، د. حلمى خليل وغيرهم.

اتضح مكانها فى هيكل الأقسام التى تنقسم الكلمات إليها»[١] ، ثم فصَّل د. حسان معنى السياق اللفظى باعتبار أنه يفيد: (الترابط)، و(التراكيب)، و(النظم) فقال :- «إن ما يجعل السياق سياقاً مترابطاً، إنما هو ظواهر فى طريقة تركيبه ورصفه، لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها ببعض فى علاقات متبادلة، تجعل كل كلمة منها واضحةً فى هذا السياق»[٢] والسياق عنده أيضًا هو (التماسك) و(التوافق) و(التأثير).

ونجد دكتور "حماسة عبد اللطيف" يُعرِّف السياق اللغوى بقوله : «وهو ما يعتمد على عناصر إضافية فى النص، من ذِكر جملة سابقة أو لاحقة، أو عنصر فى جملة سابقة أو لاحقة، أو فى الجملة نفسها، يحول مدلول عنصر آخر إلى دلالة غير معروفة له[٣] »، كما فى قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ (النحل :١) حيث تعد جملة (فلا تستعجلوه) قرينة لغوية سياقية تَصْرِف الفعل (أتى) عن دلالة المضى إلى دلالة المستقبل دون تغير فى وضْع العناصر داخل التركيب، وقد أتى الفعل فى صيغة الماضى لتحقق وقوع الأمر وقربه، وهذا كثير فى لغة العرب والقرآن، إذ يعبر عن الأمر الواقع لامحالة بالمضى للدلالة على إثباته، ومنه قولهم للمستغيث: (جاءك الغوث)[٤] ، والمقصود به فى (أمر الله) فى الآية قيام الساعة، وهو يختلف عن (أمر الله) فى قوله تعالى : ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ (الحجرات : ٩) فالسياق هنا قد منحها دلالة أخرى، وهكذا يعد اختيار المفردات ووضعها فى إطار جملة واحدة يقوم بدور كبير فى تحديد دلالة السياق اللغوى، الذى ينعكس بدوره على دلالة المفردات فى الجملة، وهو ما يعرف بـ (مقتضى الحال)؛[٥] ومن ثم فكل سياق يستقى معناه من العناصر الموجودة فى التركيب، وهو ما دعى السياقِيين إلى القول بـ «أن الكلمة لا معنى لها خارج السياق الذى تظهر فيه».

والسياق اللغوى يتكون من مستويين اثنين :

أ- الكلمات المجردة باعتبارها مجموعة من (الفونيمات) المترابطة التى تعطى معنىً معيناً، بالإضافة إلى القواعد المنظمة لترتيب هذه الكلمات على مستوى التركيب، من حيث التقديم والتأخير والزيادة والحذف.

---

[١] د. تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص٢٣٣ وما بعدها.

[٢] السابق نفسه ص٢٣٧

[٣] حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص٢١٧.

[٤] السابق نفسه، ص ٢١٨.

[٥] القزوينى، الإيضاح، ١/٨٣، د. حلمى خليل، الكلمة، ص٢١٣.

ب- الكلمات المرتبطة بأنواع من السياقات الصوتية، كالنغمة والنبر والوقف، حسب المعنى الدلالى الذى يتفق مع هذه الدلالات[١] ، أو بمعنى آخر يرجع إلى الألفاظ بما فيها من اختيار وترتيب ونظم وتوافق وتفاعل مع غيرها، وتأثير كل ذلك فى النفس، والتراكيب من حيث توافقها مع المعانى، وروابط تحقق الانسجام بين الألفاظ داخل التراكيب[٢] وهذا لا يختلف عن منهج الأصوليين فى تناولهم للسياق اللفظى (اللغوى). وكان أوضح ما يكون فى درسهم للمطلق والمقيد، المجمل والمبين، هذا بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من اهتمام بمفهوم الموافقة والمخالفة؛ وذلك لأن الألفاظ لا تدرك لذواتها، بل يفهم منها معانٍ أكثر مما تدل عليه تلك الألفاظ، وما هذا إلا أثر واضح لقرائن السياق المقالى، وهذا ما عبر عنه "ابن القيم" نقلاً عن "الشاطبى" بقوله : «لا مفر للناظر فى السياق من رد آخر الكلام عن أوله، وأوله عن آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع فى فهم المكلف، فإن فرق النظر فى أجزائه فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار فى النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض إلا فى موطن واحد، وهوالنظر فى فهم الظاهر بحسب اللسان العربى وما يقتضيه، لا بحسب مقصود المتكلم»[٣] . ويفهم مما سبق أن المفردات تتحدد دلالتها وتتعين فى السياق، وأن بحث الدلالة المعجمية للفظ ليس إلا مرحلة سابقة من مراحل دراسة المعنى من خلال السياق وعناصره، وسنعرض ذلك عند اللغويين والأصوليين مستدلين بأمثلة لكل منهما.

عناصر السياق اللغوى :

أ ـ السياق الصوتى :

فقد ذكر اللغويون أن الحرف الواحد يكون ذا أصوات متعددة، تبعاً لما يسبقه أو يلحقه، ويظهر ذلك عند نطقنا لصوت (النون)[٤] مثلاً فى قوله تعالى : ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ (غافر : ٤٦) فهو يختلف تبعاً للأصوات المجاورة له (سابقة) (لاحقة) عن نطقه

---

[١] عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص٢٢.

[٢] ينظر مزيد من التفصيل والإيضاح، د. أبو تمام أحمد مرغنى، السياق اللغوى فى القصص القرآنى، ص ٥٥ : ٥٦.

[٣] ابن القيم، بدائع الفوائد ٤/١٠٠٩، د/ طاهر حموده، دراسة المعنى عند الأصوليين ص٢٣٣.

[٤] وهو ما يعرف بمصطلح (الفونيم) وهو الوحدة المتميزة الصغرى التى يمكن تجزئة سلسلة التعبير إليها، ينظر د. أحمد مختار عمر دراسة الصوت اللغوى، ص١٣٦.

فى قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ﴾ (غافر : ٤٧)، وعلى هذا ففونيم (النون) يشمل عدة أصوات له كالذى فى بداية (نحن) والذى قبل السين فى (إنسان) وقبل القاف فى (إن قال)[١] ومثّل الأصوليون له بالدلالات الجديدة التى يكتسبها النص نتيجةً لتغيرٍ فى مواضع النبر أو التنغيم أو الوقف، فيشيرون إلى أن (الأمر) قد يخرج عن (الطلب) إلى التحقير والإهانة، كما فى قوله تعالى : ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان : ٤٩) وذلك من الوقف على (ذق) والضغط على (العزيز الكريم)، كما أفاد التهديد والوعيد فى قوله تعالى ﴿ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (العنكبوت:٥٥)[٢] .

ب ـ السياق الصرفى :

لاخلاف بين اللغويين والأصوليين فى أن الصيغة الصرفية الواحدة قد تدل على أكثر من معنى، تبعاً للسياق الواردة معها، فصيغة (فعيل) قد تقوم بوظيفة صيغة (فاعل)، كما فى قوله تعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(البقرة : ٢٠)، فهى هنا بمعنى (قادر)، فيجب على كل مكلف أن يعلم أن الله له قدرة بها فعل ويفعل ما يشاء على وفق علمه واختياره[٣] ، وقد تأتى بمعنى صيغة (مفعل) كما فى قوله تعالى : ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (البقرة : ١١٧) أى مبدعها[٤] ، كما قد تدل صيغة (فاعل) على معنى صيغة (مفعول) كما فى قوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (هود : ٤٣) أى لا معصوم وما هذا إلا اعتماداً على السياق اللغوى فى تحديد وظيفة الصيغة.

وينسب للأصوليين الفضل فى الربط بين السياق الصرفى والمعنى الدلالى من جهة، والبيانى من جهة أخرى، أى أنهم ربطوا الصيغة بالبيان وأسرار أفضلية صيغة عن صيغة أخرى، ونلحظ ذلك فى تحليل "ابن القيم الجوزية" لعبارة : (بسم الله الرحمن الرحيم)، وذلك من خلال الإعراب، فيذكر أن من العلماء من يعرب (الرحمن) بدلاً باعتباره عَلَماً، أو نعتاً إذا كان صفةً لله

---

[١] د. تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص١٥٧، د. عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص٢٢ : ٢٣.

[٢] الغزالى، المستصفى، ١/ ٤١٧، الأسنوى، شرح نهاية السول، ٢/٢٤٥

[٣] القرطبى فى تفسيره [ط١، الشعب] ١/١٩٤.

[٤] د. تمام حسان، البيان، ص٤٠٥، د. عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص١٨٦ : ١٨٧.

تعالى[١] ، ويبين أن أسماء الله قد تكون أعلاماً ونعوتاً فى وقت واحد، ويعلل ذلك بالفرق بين صيغتى (فعلان) و(فعيل) فيقول إن (الرحمن) تكون دالة على الصفة القائمة به سبحانه و(الرحيم) دالة على تعلقها بالمرحوم، فكان الأول لوصف ذات الله، والثانى لفعله المتصل بعباده[٢] ، فالأول دال على أن الرحمة صفته، والثانى دال على أنه يرحم خلقه برحمته، وإذا أردت فهم ذلك فتأمل قوله ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ (الأحزاب : ٤٣)، وكذلك قوله : ﴿إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (التوبة : ١١٧)، ولم يجىء قط (رحمن بهم) فعلم أن (رحمن) هو الموصوف بالرحمة و(رحيم) هو الراحم برحمته، وهكذا نلاحظ تميز الأصوليين فى ربط الصيغة الصرفية بالدلالة.

جـ - السياق التركيبى :

اتفق الأصوليون مع اللغويين فى الاهتمام بالسياق التركيبى للعلاقات النحوية، وأثر ذلك فى فهم الدلالة والسياق، فنجدهم يتحدثون عن دلالة الكلمات المفردة فى النحو، ومن ذلك تفسيره "صلى الله عليه وسلم" لكلمة (ما) فى قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ (الأنبياء : ٩٨) فقد فهم بعض الصحابة أن مَن عَبَد الملائكة والمسيح يدخل فى هذا العموم، فأنكر الرسول "صلى الله عليه وسلم" ذلك، وبيّن أن (ما) تكون لغير العاقل، فكيف يحكمون بها على العاقل ؟ ووصف ذلك بأنه جهل بلغة العرب،[٣] وبيّن أن المراد من (ما) هنا (الأصنام).

ولم يقتصر تناول الأصوليين واللغويين على ذلك، بل تحدثوا أيضاً عن (التركيب)، أو (الإسناد) كما عُرف حديثًا، فكانوا بذلك سابقين لنظريات معاصرة فى فهم العلاقات التركيبية، فقد نقل "الآمدى" عن "الزمخشرى" تعريفه للإسناد إذ يقول : «الكلام، هو المركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى» فقوله المركب من كلمتين إحتراز عن الكلمة الواحدة، وقوله «أسندت إحداهما إلى الأخرى» احتراز عن قولك زيدُ عمرو، وعن قولك : زيدُ على، أو زيد فى أو قام فى، فإن المجموع منها مركبٌ من كلمتين وليس بكلام، لعدم إسناد

---

[١] ابن القيم، بدائع الفوائد، ٢٤/١.

[٢] د. طاهر حمودة، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى، ص١٥٨ : ١٥٩

[٣] الشاطبى، الموافقات فى أصول الشريعة ٢٧٩/٣

إحداهما إلى الأخرى، وأقل ما يكون ذلك من اسمين، كقولك زيدٌ قائم أو اسم وفعل، كقولك زيْد قام، وتسمى الأولى (جملة اسمية) والثانية (جملة فعلية)[1]. ولا يتركب الكلام من الاسم والحرف فقط ولا من الأفعال وحدها ولا من الحروف ولا من الأفعال والحروف[2].

إلا أن "الآمدى" يستدرك على "الزمخشرى" فى أن هذا التعريف يشمل النِسَب التقييدية مع الإسنادية، نحو : (حيوان ناطق) و(إنسانٌ عالم) فهذا ليس إسناداً، ويرى الصواب فى تعريف الإسناد بقوله : «الكلام ما تألف من كلمتين تأليفاً يحسن السكوت عليه»[3].

وهكذا تميز المنهج الأصولى بالدقة فى تناول المسائل التركيبية، وإن لم يحصروا كل القضايا التى تحدث فيها اللغويون، لكنهم اهتموا بدلالة التراكيب، ولا سيمًا فى فهم المراد منها شرعًا فالنحُاه مثلاً ينكرون تقدمّ المبتدأ النكرة على الخبر (شبه الجملة) كما فى عبارة : (سلام عليكم ورحمه الله) ويعللون ذلك بأنه لما كانت النكرة فى موضع الدعاء جاز تقدمها، فيستدرك "ابن القيم" على النحاة، ويرى أن هذا الكلام لا حقيقة تحته؛ لأن المتكلم يبدأ بما هو أولى وأهم عنده، بشرط أن يكون ذا معنيٍ مفيداً، ولا يهم فى ذلك إن كان دعاءً أو إخباراً.[4]

وكثيرًا ما يكون المعنى التركيبى مزيلاً للإبهام، ويؤمن معه اللبس. كما فى قوله تعالى ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾ (القلم : ٥١) يحتمل أن تكون (إن) شرطية ومخففة من الثقيلة[5]، ولكن رفع (يكادُ) دل على كون (إن) مخففة وليست جازمة، كما أن وجود (اللام) فى خبرها وعدم وجود جواب للشرط، رجح أيضاً ما قدمناه من كونها مخففة.

د ـ السياق الدلالى :

فقد تنبّه اللغويون وكذلك المفسرون إلى السياق الدلالى المراد من قصد المتكلم، ومن ذلك قوله تعالى ﴿لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ (يس : ٣٥) فقد فسر بعضهم (ما) على كونها موصولة[6] وذكر آخرون أنها نافية، ولكن اتباع الآية بقوله ﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾

---

[1] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ١ / ٦٥ : ٦٦.

[2] الغزالى، المستصفى، ٣٣٤/١.

[3] الآمدى، الإحكام، ٦٦/١

[4] ينظر مزيد من الإيضاح، قرينة الإعراب ص ٤٠، ابن القيم بدائع الفوائد ٣٠/٢

[5] د. تمام حسان، البيان، ص ٢١٢.

[6] السابق نفسه، ص٢١٥.

استوجب كونها نافية؛ لأن أكلهم من ثمر لم تعمله أيديهم يستوجب الشكر أكثر من أكلهم من الذى عملته أيديهم.

أما الأصوليون فقد اهتموا بالسياق الدلالى اهتماماً فاق اهتمام اللغويين أنفسهم؛ وذلك لأن الدلالة هى الغاية التى يسعى إليها الناظر فى كل نص، سواء أكان شرعياً أم غير شرعى، فنجدهم يتناولون مثلاً اللفظ الواحد بين حالتى الإفراد والجمع، من حيث الدلالة وصلة ذلك بالدرس البيانى وأسرار الإعجاز القرآنى، ويظهر ذلك فى دلالة لفظ (الريح)، فيرد مفردًا فى سياق العذاب ومجموعاً فى سياق الرحمة. فيعلل "ابن القيم" ذلك بأن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهاب والمنافع، فإذا هاجت منها ريح[1] نشأ لها ما يقابلها وما يكسر ثورتها، فينشأ من تدافعها ريحٌ لطيفة تنفع الحيوان والنبات، أما فى حال العذاب فإذا هى تأتى من وجه واحد، لا يقوم لها شيء ولا يعارضها غيرها حتى تنتهى إلى حيث أمرت، ومن ذلك قوله تعالى فى قوم عاد ﴿أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ (الذاريات : ٤١) وهذا لا يمنع من ورود ذكر الريح فى مقام (الرحمة) إذا كانت دافعة لسفن مسيرة لها؛ وذلك لأن السفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد، فإذا اختلفت عليها أدت إلى إغراقها، ولذا أُتبعت دائماً بوصفها طيبة دفعًا لتوهم كونها ريح عذاب عاصف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ (يونس : ٢٢) وهكذا لاحظنا دقة الإعجاز القرآنى فى تخير الألفاظ المناسبة لسياقات مناسبة، لتحديد المعنى المراد.

وقد اتجه الفقهاء والأصوليون إلى فهم القرائن اللفظية والمعنوية المحتفه بالسياقات، وذلك رغبةً منهم إلى جعل اللغة علمية، أى محددة الدلالة واضحتها، حتى يمكن لهم استنباط الأحكام منها، واللغة العلمية كما يحددها "التهانوى":«مثلها الأعلى تجريد الألفاظ من شوائب التشخيص، وتخليصها من آثار الانفعال التى علقت بها منذ اليوم الأول، ثم تحديد دلالتها فى نطاق الاصطلاح المتعاون عليها بين أهل العلم»[2] .

وسائل الترابط السياقى TRANSTIVITY :

١- التماسك السياقى :

وهو ما عبر عنه "عبد القاهر الجرجانى" بقوله:«واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك: أن لا نظم فى الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى

---

[1] ابن القيم، بدائع الفوائد، ١١٨/١، د. طاهر سليمان حموده، ابن القيم جهوده فى الدرس اللغوى ص١٠٨.

[2] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢١.

بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك»[1]. ويقول فى موضع آخر : «غير أنك تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً للفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثانى صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه[2] ..إلخ»، وهذا الترتيب الذى يقول به "عبد القاهر" بين الكلمات فى السياق هو أساس التماسك بينها حتى أنه جعله شرط البلاغة، وهو يعتمد على المعنى الوظيفى للعنصر من حيث الدور الذى يؤديه فى التركيب، فإذا قلنا (ضرب محمدٌ علياً) فجاءت ضرب بصفة الغائب فلزم كون (محمد) فاعل و(على) مفعول فدل على معنى التعدية الذى وصل من الفعل إليها[3].

٢ ـ التوافق السياقى : concord :

وهو ما يعرف (بالمطابقة) فى النوع، العدد، الإعراب، التعريف، التنكير، الشخص من حيث التكلم والحضور والغيبة، وأكثر ما يكون هذا التوافق بين (المبتدأ والخبر) و(التابع، والمتبوع)، و(الفعل والفاعل) فنقول (محمد قائم) لا قائمان ولا قائمون و(قائم محمد الفاضل) لا الفاضلان ولا الفاضلون ولا الفضلاء و(قام هو نفسه لا أنفسهما ولا أنفسهم)[4].

٣ ـ التأثير السياقى : Regimen أو Cauernance :

وهو ما يعرف بتأثير اللفظ فى الإعراب والدلالة، قد عبر عنه "ابن مضاء القرطبى" بقوله : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أى لا تجمع بينهما ولو جزم لنهى عن الجمع والتفرقة، ولو رفع لنهى عن أكل السمك ووجب له شرب اللبن[5].

"فابن مضاء" هنا يجعل الاختلاف فى الحركات اختلافاً فى المعانى الدلالية، ولو أنصف لجعلها لاختلاف الوظيفة النحوية التى يؤديها (تشرب) فى الجملة سواءً أكانت هذه الوظيفة عطفاً أم استثناءً، فاختلاف الوظيفة مؤثر فى الجملة إلى حد كبير. ونخلص من ذلك إلى أن ما يجعل السياق مترابطاً، إنما هى ظواهر تفرق بينه وبين نسق من الكلمات، التى لها مجرد المجاورة بلا رابط.

---

[1] عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص٥١.

[2] السابق نفسه.

[3] د. تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص٢٣٨.

[4] السابق نفسه، ص٢٤٠.

[5] ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق د. شوقى ضيف [دار المعارف، ١٩٨٨م]، ص١٤٧.

معايير السياق اللغوى :

١ـ اختيار اللفظ المناسب للمعنى :

وقد عبر "ابن جنى" عن التوفيق فى تفضيل لفظ على لفظ، فى شرحه لقوله تعالى : ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ (القمر : ٤٢) فـ(مقتدر) هنا أوفق من (قادر) من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ[(١)]، وهذا يشير إلى أن اللفظ المناسب، هو اللفظ ذو المعنى الأوفق فى مكانه، وقد عرض له أمثلة عديدة فى كتابه، وكان محور اهتمام كثير من البلاغيين[(٢)] الذين أشاروا إلى أن أختيار اللفظ المناسب للسياق هو أن يكون مناسبًا للمعنى الحسن الرونق، الجامع للمعنى، ويكون واضح الدلالة مع مناسبته للمقام المستدعى له.

٢ـ ترتيب الألفاظ وتتابعها :

ويقصد بالترتيب هنا أمران :

الأول : ترتيب الألفاظ طبقًا لترتيب الفكرة التى يؤديها السياق فى التركيب.

الثانى : ترتيب الألفاظ طبقًا للوظيفة النحوية التى يقوم بها كل لفظ فى سياق باقى الألفاظ. وقد أحاط "عبد القاهر الجرجانى" بهذه الفكرة، متناولاً إياها فى مواضع متعددة، يقول : «واعلم أن لا نظم فى الكلمة، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وتجعل هذه بسبب من تلك فينظر إلى التعليق فيها والبناء، وأن اللفظ تبع المعنى فى النظم، وأن الكلم تترتب فى النطق بسبب ترتيب معانيها فى النفس».

وعبر عن هذه الفكرة بترتيب الألفاظ مع المعانى، ولما كانت المعانى لا تتبين إلا بالألفاظ وكان لا سبيل لها إلا بترتيب الألفاظ، فَكَنّوا عن ترتيب المعانى بترتيب الألفاظ، وقالوا : «هذا لفظ يتمكن، وذلك لفظ ناب»[(٣)] .

٣ـ نظم الألفاظ :

يقوم نظم الألفاظ فى السياق اللغوى على أمرين :

---

(١) ابن جنى، الخصائص، ٣ / ٢٦٥.

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين، ١/١٠٥، قدامى بن جعفر ، جواهر الألفاظ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد [دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م]، ص٣١٢ وما بعدها.

(٣) عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص٥١ بتصرف.

أولهما : مراعاة ارتباط الكلمة فى النص بما قبلها وما بعدها.

ثانيهما : مراعاة النظام النحوى فى نظم الألفاظ صياغة التراكيب.

وقد أوضح "الجرجانى" هذا المعيار، فوضع ما يعرف بالمعانى النحوية، وعبر عنها تعبيرًا لم يُسبَق إليه، وأسماها بنظرية (النظم)، وهو نفسه ما اعتمدعليه البنيويون فيتفق "الجرجانى" معهم إذ يقول : «إذا فرغت من ترتيب المعانى فى نفسك لم يحتج أن تستأنف فكرًا فى ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بعلم أنها خدم للمعانى وتابعة لها ولاحقه بها، وأن العلم بمواقع المعانى فى النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها فى النطق»[1] .

كما نرى هذه الفكرة (الترابط) واضحة فى المناهج اللغوية الحديثة، إذ يقول أحد الباحثين المحدثين : «ثمة علاقات سليمة تقوم بين مختلف أجزاء الجملة التى تورد الفعل، وتقوم هذه العلاقات على مدى أهمية هذه الأجزاء بالنسبة للفعل، أو درجة اقتضاء الفعل بها»[2] .

وهذا ما يؤكده "د. إميل يعقوب" فيقول : «لا يرجع الارتباط بين ألفاظ النص بالمعانى فحسب أو إلى نظام الجملة فى تحديد المعانى اللغوية، لكنه إلى جانب ذلك يقوم بين الألفاظ فى الجمل، فالموضع الواحد فى الجملة قد يحتله الفاعل مرة والفعل مرة أخرى والمفعول مرة ثالثة»[3]

٤ـ اختيار الصيغ الصرفية المناسبة :

مفهوم الصيغة الصرفية لا يقتصر على كونها مشتقة من مادة أخرى، ولكنها تحمل معان متنوعة منها : الطلب، المبالغة، والتعظيم... إلخ.

فالصيغة الصرفية تكسب الكلمة معنىً زائدًا عن معناها المعجمى، ويضاف إليها السوابق واللواحق التى تكون مورفيمات إضافية، ومنها أيضًا اختلاف النطق واختلاف الصوت من نبر وتنغيم ووقف، والدكتور "تمام حسان" يجعل من الصيغ «الزوائد، الضمائر، الأدوات والروابط التى تدخل على الكلمة»[4] ، وبذلك يمكن للكلمة الواحدة أن تشتمل على عدة معانٍ صرفية تبعًا للمورفيمات الموجودة مثل : (يستفتونك) فالياء دلت على المضارعة، والسين على الطلب، والواو على الجماعة، والكاف على الخطاب.

---

[1] عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص٥١.

[2] د. أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية [دار الثقافة الدار البيضاء ١٩٨٧م]، ص٤٦.

[3] د. إميل يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها [دار العلم، بيروت، ١٩٨٢م]، ص١٣٨.

[4] د. تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص٢٠٤، أبو تمام أحمد مرغنى، السياق اللغوى فى القصص القرآنى، ص٧٢، ٧٣.

٥ـ تفاعل اللفظ مع غيره من الألفاظ :

وهذا يعنى أن النص الأدبى يعد نسيجاً متداخل الخيوط، لا يدرى من أين يبتدىء ولا إلى أين ينتهى، وهو متلاحم الأنسجة، ولا يكون ذلك إلا بائتلاف الألفاظ مع معانيها فيكون اللفظ دالاً على حق معناه.

وهذا التفاعل قد يؤدى إلى ظهور المعنى، كما فى قول "الفرزدق" :

وما حَملَتْ أُمّ امْرِئٍ فى ضُلوعِهَا أَعَقَّ مِنْ الجانِى عَليها هِجَائيًا.

والنكتة التى يجب أن تراعى فى هـذا أنـه لا تتبين لـك صورة المعنى الذى هو معنى "الفرزدق" إلا عند آخر حرف من البيت، حتى إذا قطعت عنه قوله (هجائيًا) بل الياء التى هى ضمير "الفرزدق" لم يكن الذى تعقله منه مما أراده الفرزدق بسبيل[1] ، ثم أتى ببيت بشار :

كَأَنَّ مثارَ النَّقْعِ فَوْقَ رءوسِنا وأسيافُنا ليلٌ تهَاوَى كَوَاكبهُ

وبيّن أن هذا البيت له مزية أيضًا من بيت الفرزدق السابق فهو بجملته جزء واحد، وننتهى من هذا إلى أن التفاعل بين الألفاظ فى التراكيب قد يكون تفاعلاً ينتج عنه المعنى المقصود، كما فى بيت الفرزدق، وقد يكون تفاعلاً ينتج عنه الصورة المقصودة، كما فى بيت بشار.[2]

٦ـ التأثير الجمالى للفظ :

تشترك ثلاثة عوامل فى بناء التأثير الجمالى للفظ داخل السياق اللغوى فى التراكيب، هذه العوامل هى : (الصوت، الإيحاء والصورة). والحديث عن الصوت يدفعنى إلى إبراز الدور الجمالى للفظ داخل التراكيب : فإلى جانب أن بعض الحروف قد تحذف من الكلمة للتخفيف، وبعضها قد يستبدل بها ويسقط صوتها من الكلام، إذا تتابعت الحروف فى الكلمة الواحدة وهى من جنس واحد، ومثل لذلك : "الخليل بن أحمد" بقول الله تعالى : ﴿ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ﴾ (القيامة : ٣٣)، وقال : «أى يتمطط فتحولت الطاء (ياء)»[3] .

---

[1] عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ص٣٣٨

[2] السابق نفسه، ص٣٣٩

[3] الخليل بن أحمد، الجمل(المنسوب إليه) فى النحو، تحقيق د.محمد إبراهيم عبادة [منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٨م]، ص١٩.

أما الإيحاء اللفظى الجمالى المنبعث من صوته، فيرجع إلى ذلك ما أطلق عليه "ابن جنـى" (مقابلة الألفاظ) بما يشاكل أصواتها من الأحداث، وعبر عنه بأنه باب عظيم واسع، وأنهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْتِ الأحداث المعبر عنها، ومثل لذلك بقولهم : (خضم، وقضم) فـ (الخضم) لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، و(القضم) للصلب اليابس، نحو : قضمت الدابة شعيرها. وأضاف إلى ذلك قولهم : النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح[1] قال الله تعالى : ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ (الرحمن : ٦٦) فجعلوا (الحاء) -لرقتها- للماء الضعيف، و(الخاء) لغلظها لما هو أقوى منه.

ومن جماليات إيحاء الصورة قوله تعالى ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ (يس : ٣٩) فقد علق "الزمخشرى" بكون الصورة ذات طرفين أولهما (القمر) والثانى (العرجون) والشبه بينهما كون العرجون القديم إذا قدم دق وانحنى واصفر[2] فشُبه به من ثلاثة أوجه، وعلق الدكتور "فايز الداية" على رأى الزمخشرى بقوله : «إذا أمعنا النظر وجدنا أن هذا الشبه بين القمر والعرجون يتضمن قيمة تتجاوز المشهد البصرى للشكل واللون، لتبلغ مدى أبعد من ذلك، وهو العبرة فى المآل، فكأنما القمر يذوى كما يؤول إلى ذلك العرجون[3] . وهكذا نرى أن (العرجون) لم تقف دلالتها فى هذا التركيب عند المعنى اللغوى، وهو عذق النخلة، بل فارقته إلى معنيين آخرين زائدين. أولهما : (حسى) وهو الدقة والإنحناء والاصفرار، والآخر تجريدى يقوم بنفس السامع أو القارىء وهو الاعتبار بأن كل كمال يعقبه نقصان. وهكذا لاحظنا جماليات السياق المتمثلة فى الصوت ودلالته وإيحاء الصورة المتمثلة للقارىء.

٧ ـ الائتلاف بين الألفاظ والمعانى :

فالألفاظ وحدها لا يظهر تأثيرها فى السياق اللغوى، إلا إذا أفرغ فيها المعنى الذى به يكمل قدر النص الأدبى، فالألفاظ أوعية المعنى، وحتى يتم ذلك فلابد من الائتلاف بين اللفظ والمعنى، ولا يأتى ذلك عند "عبد القاهر الجرجانى" إلا بترتيبها على طريقة معلومة وحصولها على صوره من التأليف مخصوصة، وهذا الحكم أى الاختصاص فى الترتيب، يقع فى الألفاظ

---

[1] ابن جنىّ، الخصائص، ٢، ١٥٧، ١٥٨.

[2] الزمخشرى، الكشاف، ٣٢٣/٣.

[3] د. فايز الداية، جماليات الأسلوب والصورة الفنية فى الأدب العربى [دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٠م]، ص٨٤ وما بعدها.

مرتبًا على المعانى المرتبة فى النفس، المنظمة فيها على قضية الفعل[١]

وقد عزى "الخطابى" إعجاز القرآن إلى التآلف بين لفظه ومعناه فقال:«واعلم أن القرآن إنما صار معجزًا لأنه جاء بأفصح الألفاظ فى أحسن نظوم التأليف مضمنًا أحسن المعانى[٢]».

وهكذا تبينت معايير قرينة السياق اللغوى، التى يرجع إليها فى الترجيح بين المعانى.

ثانيًا : السياق غير اللغوى :

سياق غير لغوى، أى ليست له عناصر لغوية (صوتية) فى الجملة، وهو ما يعرف بقرينة (المقام أو الحال)، وقد اهتم بها اللغويون والأصوليون، وسوف تبين ذلك.

وعناصر هذا المقام عديدة يوضحها أكثر اللغويين، أولها المتكلم نفسه : أهو ذكر أم أنثى؟ صغير السن أم كبير السن ؟ واحد أو اثنان أو جماعة أو جمهور؟ وما جنسه ؟ ودينه وشكله الخارجى ؟ ونبرة صوته[٣] ومكانته الاجتماعية... إلى آخر هذه الصفات التى تميزه عن غيره.

وهذا ينطبق على المستمع أيضًا، ويشمل إلى جانب ذلك علاقته بالمتكلم من حيث القرابة أو الصداقة أو المعرفة السطحية أو عدم المعرفة أو اللامبالاة أو العداوة أو المركز الإجتماعى أو المالى أو السياسى... إلخ.

ومن عناصر المقام أيضًا موضوع الكلام وفى أى جو يقال، وفى أى زمان، وأى مكان، وكيف يقال، وما الداعى لقوله وغير ذلك من العناصر الكثيرة جدًا، التى يؤثر كل منها تأثيرًا مباشرًا على كيفية قول الكلام، وعلى تركيبه، وعلى معانيه، وعلى الغرض من قوله.[٤]

وما دور التشكيل الاجتماعى، والمتغيرات الاجتماعية كطبقة المتكلم ومركزه وطبيعة الموقف الذى يتكلم فيه، فقد فطن "سيبويه" إلى أهمية قرائن السياق غير اللغوى، فقد أكثر فى الكتاب من الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية فى الجملة بناءً على فهم المخاطب[٥] .

---

[١] عبد القاهر الجرجانى، أسرار البلاغة، ص٢٣.

[٢] الخطابى، ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن، ص ٢٧.

[٣] اختلف مع هذا الباحث فى اعتبار نبرة الصوت من العناصر غير اللغوية؛ لأنها عنصر صوتى يدرك عن طريق الأذن فى الكلام المنطوق المسموع، ينظر، السياق الصوتى، ص ٣١٦.

[٤] ينظر، د. نايف خرمة، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة [عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٩م]، ص١٢٣، وينظر د. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارىء العربى [دار المعارف، ١٩٦٣]، ص٣٣٩.

[٥] د. نهاد الموسى، نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث [بيروت، ١٩٨٠م]، ص٨٨.

والسياق الخارجي الذي يجرى فيه الكلام، ولذلك نجده يعبر عن قول إنه محال تارة، وحسنٌ تارةً أخرى، وما هذا إلا استحضارًا للموقف الكلامي الذي يرد فيه النص مثل : (أنا عبد الله منطلقًا)[١] ، فيحكم عليها "سيبويه" بأنها من الكلام المحال إذا كان الناطق بها رجلاً من إخوانك ومعارفكَ وأراد أن يخبرك عن نفسه بأمر، فقال هذه الجملة؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية لأن (أنا) علامة للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعنى. وهذه الجملة نفسها تكون حسنة، إذا كان الناطق بها رجلاً خلف حائط مثلاً، وفى موضع تجهله فيه فقلت : (من أنت) ؟ فقال : (أنا عبد الله منطلقًا فى حاجتك)، فالذى فصل بين الجملتين هو السياق الملابس للكلام[٢] .

وكما فطن إليه قديمًا "ابن جنّى" من خلال حديثه عن قرينة المشاهدة : فيقول «ومن ذلك أن ترى رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتاً، فتقول : (القرطاس والله)، أى (أصاب القرطاس) فـ (أصاب) الآن فى حكم الملفوظ به : غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مهوٍ بسيفٍ فى يده : (زيدًا)، أى : اضرب زيدًا، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به»[٣] .

فإذا تأملنا منهج الأصوليين فى عرضهم للسياق المقامى وعناصره نجدهم قد أولوهُ اهتماماً كبيراً لما له من أهمية فى الإحاطة بمراد النص. وهو يعنى عندهم القرائن غير اللفظية من إشارات وإيماءات وحركات.. إلخ يعلم بها مراد المتكلم والسامع وما يتصل به من البيئة، وهو ما يعرف به (سياق الحال) فيشمل كل ما سبق وغيره لتحديد المعنى، ويكاد "الإمام الغزالى" يحصى كل العناصر المقامية التى تخص المتكلم والمخاطب أو المخاطِبين. وذلك فى معرض حديثه عن القرائن الدالة على الاستغراق فى صيغ العموم، فيذهب إلى أن المرء يدرك ذلك بأن :

«يعلم بعلم ضرورى يحصل عن قرائن أحوال ورموز وإشارات وحركات من المتكلم، وتغييرات فى وجهه، وأمور معلومة عن عادته ومقاصده، وقرائن مختلفة لا يمكن حصرها فى جنس ولا ضبطها بوصف، بل هى كالقرائن التى يعلم بها خجل الخجِل، ووجل الوجِل، وجُبن الجبان وكما يعلم قصد المتكلم إذا قال : (السلام عليكم) أن يريد التحية أو الاستهزاء أو اللهو، ومن جملة القرائن فعل المتكلم، فإنه إذا قال على المائدة : (هات الماء!) فهم أنه يريد الماء العذب

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٨١/٢.

[٢] د. حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص١١٦ : ١١٧.

[٣] ابن جنى، الخصائص ٢٨٤/١، ٢٨٥.

البارد دون الحار الملح»[١] ، فالإمام الغزالى يُجمل فى هذا النص كل ما يصدر عن المتكلم من إشارات ورموز وحركات وتغييرات فى وجهه أثناء الكلام قرائن حالية أو مقامية مكملة لهذا الكلام وعلامات دالة على قصد المتكلم من الحدث اللغوى الملفوظ[٢] ، هذا بشأن المتكلم كما أشار أيضًا إلى حال المخاطب أى السامع وحالته النفسية وتفهمه لسياق الكلام، وهذا ليس ببعيد عن حديث اللغويين وعرضهم لقرائن السياق المقامى، بالإضافة للظروف والملابسات المحيطة بالنص الشرعى وما يتعلق به من أسباب النزول والبيئة التى نزل فيها النص مع مالها من أعراف لغوية اتُفق عليها بين المتكلمين بها، وسوف نعرض لمقومات أو عناصر السياق المقامى وهى على النحو التالى :

١ - ما يتصل بالمتكلم :

نحو الإشارة والإيماءة فقد تحل محل النطق اللفظى كقول النبى "صلى الله عليه وسلم" : «التقوى ها هنا وأشار إلى القلب» فكأنه قال التقوى فى القلب وكذلك قوله "صلى الله عليه وسلم" : «أنا وكافل اليتيم كهذين وأشار بإصبعيه السبابة والوسطى مضمومتين»، فإشارته تساوى لفظ (متلازمين ومتجاورين)، وهذه إحدى قرائن الأحوال كما ذكرها الغزالى[٣] ، ومثلها حركة المتكلم وأخلاقه وعاداته، وأفعاله وتغير لونه، وتقطيب جبينه وحركة رأسه، وتقليب عينيه تابع للفظ، وأمثلة ذلك كثيرة، فقد ذكر "ابن القيم الجوزية" فى الأثر أن بلالاً أذن قبل الفجر، فغضب النبى "صلى الله عليه وسلم" وأمره أن ينادى : (إن العبد نام)، فوَجَد بلال وجْدًا شديدًا[٤] فكيف فهم بلال أن الرسول "صلى الله عليه وسلم" قد غضب دون أن يروى عنه كلمة تفيد الغضب اللهم إلا من أمارات ذلك على وجهه الكريم، وكيف أدرك الراوى أن بلالاً قد وجد وجدًا شديدًا إلا بظهور أمارات الحزن والأسى على وجهه رضى الله عنه، ولا نشك فى أن الأصوليين قد وضعوا هذه القرائن فى حسبانهم عندما كانوا يبحثون عن المعنى الذى يقصده المتكلم من كلامه، (ولا يعرف قصده إلا بلفظه أو شمائله الظاهرة)، وفى ضوء هذا يمكن أن نفهم لماذا اشترطوا ألا يحكم القاضى وهو غضبان، وذلك فى قول الرسول

---

[١] الغزالى، المستصفى، ٣٣٩/١، بتصرف.

[٢] د. محمد يوسف حبلص، البحث الدلالى عند الأصوليين، ص٦١.

[٣] الغزالى، المستصفى، ٣٤٠/١، د. محمد يوسف حبلص، البحث الدلالى عند الأصوليين، ص٦١.

[٤] ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين، ٣٤٣/١، د. محمد يوسف حبلص، البحث الدلالى عند الأصوليين، ص٦٢.

"صلى الله عليه وسلم" : «لا يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان»[1] ؛ لأن حالة الغضب التى تنتابه قد تشوش عليه فكره وتجعله يسيء الحكم[2] فيظلم آخرين، ولاشك أن الحالة النفسية هى جزء من القرائن المقامية التى يُعول عليها، بالإضافة إلى اللفظ، والمعرفة بلغة المتكلم فى استنباط الأحكام الشرعية.

٢ ـ ما يتصل بالسامع والحاضرين :

فقد اهتم الأصوليون بالسامع والحاضرين أيضًا -مع اهتمامهم بالمتكلم- بوصفهم عنصرًا من عناصر المسرح اللغوى. وهذا الأمر يتضح من سلوكهم فى عملية الترجيح بين الروايات المتعددة. فكون المستمع قد سمع مباشرةً من الرسول، أوله صلة بالحادثة المتصلة بالرواية أو شخصًا أعقل أو أعلم أو أعدل من سواه، كان ذلك من العوامل المرجحة للرواية، ومؤكدة لمعنى من المعانى أو حكم من الأحكام، ومن ذلك أن رَجَّح الرواة رواية السيدة عائشة عن النبى "صلى الله عليه وسلم" أنه كان يصبح جنبًا وهو صائم، على ما رواه أبو هريرة من قوله عليه السلام : «من أصبح جنبًا فلا صوم له»؛ لكونها أعرف بحال النبى "صلى الله عليه وسلم".

٣ ـ طبيعة النص :

فقد اهتم الأصوليون بطبيعة النص؛ لكونه عنصرًا من عناصر السياق المقامى، فاللفظ إذا ورد فى نص شرعى انصرف المعنى إلى الدلالة الشرعية، ففى قول الرسول "صلى الله عليه وسلم" : «من نسى وهو صائم، فأكل أو شرب فليتم صومه» فإنه مشترك بين المعنى اللغوى، وهو مطلق الإمساك، والمعنى الشرعى، وهو إمساك عن شيء معلوم فى وقت معلوم، وهو معنى خاص، ويتعين المعنى الثانى لورود الكلمة فى نص شرعى؛ وبهذا لا يجب على من شرب أو أكل ناسيًا أن يعيد الصوم[3] ، فطبيعة الموضوع الذى ورد فى نص شرعى هى التى حددت معنى الصوم، وليس مجرد السياق اللفظى فحسب.

٤ ـ الظروف والملابسات المحتفة بالنص الشرعى كسبب النزول :

يذكر "ابن دقيق العيد" أن : «بيان سبب النزول طريق قوى فى فهم معانى القرآن،

---

[1] الحديث بطريق السماع. باب "ذكر ما ينبغى للحاكم أن يتجنبه" ورد بنسخة النسائى [القاهرة، مطبعة الحلبى، ١٩٦٤]، ٢٠٩/٧.

[2] ابن القيم الجوزية، اعلام الموقعين، ١٨٨/١.

[3] على حسب الله، أصول التشريع الإسلامى، ص٢٥٠، د. محمد يوسف حبلص، البحث الدلالى عند الأصوليين، ص٦٤.

والسيوطى يراه مفيدًا فى الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال، وسبب النزول هو ما نزلت الايات أيام وقوعه، أى الواقعة أو الوقائع التى لابست النص[1] ، وإن كانت هذه أسباباً خاصة إلا أن غرض الشارع هو تعميم الأحكام على جميع المكلفين، والجهل بأسباب التنزيل مُوقع فى الشُبه والإشكالات، ومُورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع[2] . ومن ذلك أنه روى عن "عمر بن الخطاب" رضى الله عنه أنه أُخبر أن أحد ولاته وهو "قدامة بن مظعون" قد شرب خمرًا، فلما حاكمه عمر رضى الله عنه قال قدامة : «والله لو شربت كما يقولون ما كان لك أن تجلدنى»، وذلك اعتقادًا منه أنه لا حرج عليه ما دام قد آمن وأصلح مصداقًا لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ...﴾ إلخ (المائدة:٩٣)، فايقن أمير المؤمنين أن قدامة قد فهم الآية على غير معناها، ولذلك احتكم إلى "ابن عباس" رضى الله عنهما وطلب إليه أن يرد عليه فقال : «إن هؤلاء الآيات أنزلت عذرًا للماضين، وحجة على الباقين، فعذر الماضين بأنهم لقوا الله قبل أن تحرم عليهم الخمر، وحجة على الباقين[3] ؛ لأن الله يقول : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ (المائدة : ٩٠)»، فقال "عمر" : «صدقت».

والسنة تشارك القرآن فى هذا المعنى، فكثير من الأحاديث وقعت على أسباب، ولا يحصل فهمها إلا بمعرفة ذلك، ومن ذلك ما روى عن النبى "صلى الله عليه وسلم" فى قوله : «إنما الأعمال بالنيات»[4] ، واقع عن سبب ، وهو أنهم لما أمروا بالهجرة هاجر الناس للأمر، وكان فيهم رجل هاجر بسبب امرأة، لذلك قال فى الحديث : «أو امرأة ينكحها» أراد نكاحها تسمى أم قيس ولم يقصد بجرد الهجرة للأمر، فكان ذلك يسمى : مهاجر أم قيس.

٥ - البيئة :

من العوامل المؤثرة فى السياق المقامى (البيئة المكانية)، ومن ذلك أن فقه أهل المدينة يختلف عن غيرهم؛ لأنهم أعلم بالتنزيل وأقرب بأحوال النبى "صلى الله عليه وسلم" كما وجدنا

---

[1] السيوطى، لباب النقول فى أسباب النزول [مطبعة مصطفى الحلبى، القاهرة، ١٩٣٥م]، ص٣.

[2] الشاطبى، الموافقات فى أصول الشريعة، ٣٤٧/٣.

[3] السابق نفسه، ٣٤٩/٣.

[4] الآمدى، الإحكام فى أصول الأحكام، ٤/ ٣٥٩،د. محمد يوسف حبلص، البحث الدلالى عند الأصوليين، ص٦٥.

الإمام الشافعي[1] له أحكام فقهية في العراق، وقد تغيرت عندما جاء إلى مصر؛ وذلك لكون البيئة العرفية في مصر تختلف عنها في العراق؛ ومن ثم قيل : «فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها[2]» .

٦ـ عادات العرب :

فهناك أعراف وعادات اتسم بها العرب في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم لابد من الإحاطة بها، قبل الإقدام على فهم أي نص شرعي، وإذا فقُد ذلك وضل الطريق إليه وقع في الشُبه والإشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة[3] . ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة : ١٩٦)، فإنما أمر بالإتمام دون الأمر بأصل الحج؛ لأنهم كانوا قبل الإسلام آخذين به، لكن على تغيير بعض الشعائر، ونقص جملة منها، كالوقوف بـ (عرفة) وأشباه ذلك مما غيروا، فجاء الأمر بالإتمام لذلك[4] ، وإنما جاء إيجاب الحج نصًا في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران : ٩٧)، وإذا عرف هذا تبين هل في الآية دليل على إيجاب الحج أو إيجاب العمرة ؟ ! أم لا ؟! ولا يجوز تخصيص الكتاب والسنة بعرف لم يكن متعارفاً عليه[5] .

٧ـ فعل النبي ﷺ :

ويُعد من قرائن السياق المقامي فعل النبي "صلى الله عليه وسلم" فهو يخصص العموم، ويُبين المجمُل، والجمهور على التخصيص بـ (فعل النبي)، فقد وضح ما غمُض من أحكام الشرع كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة : ١١٠)، بقوله "صلى الله عليه وسلم": «صلوا كما رأيتموني أصُلي»، كما وضح المراد بإقامة الحدّ في السرقة، بأن القطع يكون من أسفل الكوع وأعلى الإبهام تخصيصًا لقوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

---

(1) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ٣٥٩/٤.

(2) ينظر قرينة العرف، ص ٢٨٨.

(3) الشاطبي، الموافقات، ٣٤٩/٣، ٣٥٠.

(4) السابق نفسه ٣٥١/٣.

(5) الشوكاني، إرشاد الفحول، ص١٦١

(المائدة : ٣٨) واستثنى منه قوله : «لا قطع إلا فى رُبع دينار فصاعدا»[1] وأنكر صاحب فواتح الرحموت[2] . كون هذين الفعلين السابقين مخصصين لعموم القرائن، محتجًا بأن الفعل قد يطول فيتأخر، و"الرازى" يرجح كون الكلام قد يكون أطول والفعل قد يكون أدلّ، ومن ثم؛ قُيِّدَ الفعل بثلاثة شروط[3] :

أولها : أن يُعلم ذلك بالضرورة من قصده.

ثانيها : أن لقول هذا الفعل بيان بالمجمَل.

ثالثها : الدليل العقلى لذكر الفعل وقت العمل به.

ومن ذلك التخصيص فى قوله تعالى : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور : ٢) بما تواتر عن النبى "صلى الله عليه وسلم" من رجم المحصن.

وقد اهتم "الشافعى" بتخصيص العموم بالسياق ووضع بابًا أسماه : «باب الحذف الذى قد بين سياقه معناه»[4] ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ (الأعراف : ١٦٣). قال : «فإن السياق أرشد إلى أن المراد أهلها وهو قوله تعالى : ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ (الأعراف : ١٦٣). قال الشيخ "تقى الدين بن دقيق العيد" فى شرح الإلمام : «نص بعض الأكابر من الأصوليين على أن العموم يُخَص بالقرائن القاضية بالتخصيص، يشهد له مخاطبات الناس بعضهم بعضًا حيث يقطعون فى بعض المخاطبات بعدم العموم بناءً على القرينة، والشرع يخاطب الناس بحسب تعارفهم».

٨ـ الحركة الجسمية :

وتعد الإشارة أو الحركة الجسمية من عناصر السياق المقامى أو غير اللغوى؛ وذلك لأن الإنسان لا يتكلم بلسانه وأعضاء النطق الأخرى فقط، لكنه يتكلم بأعضاء جسمه أيضًا، كأن يومىء برأسه، ويرمز بشفتيه، ويشير بأصابعه، ويهز منكبيه. إن هذه الإشارات المصاحبة

---

[1] ابن حزم، الإحكام فى أصول الأحكام، ٢/ ١٩٠، ١٩١.

[2] الغزالى، المستصفى، ٢/٢٢٢، وما بعدها والأسنوى، شرح نهاية السول، ٢/٥٢٧، ٥٢٨.

[3] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٥/٢٠٧٩.

[4] الشوكانى، إرشاد الفحول، ص١٦٢.

للألفاظ المنطوقة تقوم بتأكيد دلالة الألفاظ من ناحية، أو بإتمام ما يعرض لها من نقص من ناحية أخرى؛ ومن ثم تظهر أهمية الإشارات الجسمية فى نقل الأفكار والمشاعر والآراء والعواطف. وذلك لأنها فى تواصل مستمر، فهى لاتتوقف حتى ولو توقف اللسان عن النطق، كما أنها تكشف ما قد يخفيه الإنسان، وهى لذلك تفوق فى أهميتها أهمية اللغة المنطوقة[١].

والعرب القدامى قد فطنوا إلى اللغة بشقيها (المنطوقة) و(غير المنطوقة) إذ يقول : "الجاحظ" :

«الإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هى له ونعم الترجمان» ويقول أيضًا : «ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص»[٢].

ويؤكد ذلك "ابن جنى" فى مواضع متعددة من كتاب (الخصائص) مستعملاً (حكاية الحال) قائلاً : «أولا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه، ويُنعْم تصويره له فى نفسه، استعطفه ليقبل عليه، فيقول له : (يا فلان أين أنت، أرنى وجهك، أقبل علىّ أحّدثك)».

فلو كان استماع الأذن مغنٍ عن مقابلة العين مجزئًا عنه، لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه، وعلى ذلك قال :

العَينُ تَبدى الذى فى نفَس صَاحِبها مِن العَداوَةِ أوُودٍّ إذا كانا[٣]

فهكذا تكون الإشارة دليلاً على ما فى النفس، ولذلك قالوا : (رب إشارة أبلغ من عبارة)؛ وذلك لأن الحركة الجسمية كاللغة من طبيعتها الجوهرية التى يصفها تشومسكى وأصحابه بأنها خلاقة Creative، أو منتجة Productive؛ لأنها تتكون من عناصر محددة، ومع ذلك تنتج تركيبات لا نهائية[٤].

ولأن الحركة الجسمية سلوك إجتماعى معبر عن المعانى، فقد استخدم القرآن معظم أعضاء الجسم البشرى فى توصيل المعانى؛لما فى ذلك من إيجاز ووفاء بالحد المطلوب، من ذلك :

---

(١) د. كريم حسام الدين، الإشارات الجسمية، [ط الأنجلو، ١٩٩١م]، ص٣٠،٣١.

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين ١/٧٨.

(٣) ابن جنى، الخصائص، ١/٢٤٦،٢٤٧، د. كريم حسام الدين، الإشارات الجسمية، ص٨١.

(٤) د. عبده الراجحى، اللغة وعلوم المجتمع [ط الإسكندرية، ١٩٧٧م]، ص ٥٠.

أ- حركة الرأس كما فى قوله تعالى : ﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾ (الإسراء : ٥١)، أى يحركون رءوسهم فى تعجب ويأس واستهزاء وتكذيب واعتراض[1] .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ﴾ (المنافقون:٥) أى أمالوها كناية عن التكذيب، فالسياق هنا هو الذى أفاد هذه الدلالة.

ب- حركة اللسان كما فى قوله تعالى : ﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ (النساء : ٤٦)، أى كذبًا وإظهاراً لغير ما يبطنون واستهزاءً بالنبى "صلى الله عليه وسلم"[2] .

جـ- حركة العين : كثيرًا ما تكون العين وسيلة للتعبير وإظهار ما يخفى فى النفس، وقد ذكر "ابن هشام" قول "عمر بن أبى ربيعة" :

أشارت بِطَرْفِ العَيْنِ خِيفَةَ أَهلِهَا	إشَـارَةَ مَذْعُـورٍ ولَمْ تَتَكَلَّمِ
فَأَيْقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قال مَرْحَباً	وأهلاً وسهلاً بالحَبيبِ المُتَيَّمِ[3]

د- حركة اليد : فاليد لها دلالة فى حركتها، كما فى قوله تعالى : ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾ (الرعد : ١٤)، أى يبسطها ناشرًا أصابعه[4] .

هـ- حركة الساق : ومنه قوله تعالى : ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ (القيامة : ٢٩)، دلالة على الشدة التى تنتاب الإنسان عند الموت إذ يضرب بإحدى رجليه الأخرى[5] .

و- حركة الجنب : إذ يكون ارتفاعها تعبيرًا عن العبادة : كما فى قوله تعالى ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ (السجدة : ١٦)، ويقصد بها ترك الفراش وهجره لأداء صلاة التهجد[6] .

---

[1] ينظر أحمد عبد الفتاح المغربى، المعايير اللغوية فى كتب غريب القرآن، دكتوراة [الإسكندرية ، ١٩٩٥م]، ص٦٥٢.

[2] الزمخشرى، الكشاف، ٥٣١/١.

[3] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٣٩.

[4] الزمخشرى، الكشاف، ٣٥٤/٢.

[5] د. أحمد المغربى، المعايير اللغوية فى غريب القرآن، ص٦٥٨.

[6] الزمخشرى، الكشاف، ٢٤٣/٣.

ز- عـض الأنـامل ومنـه قولـه تعـالى : ﴿وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ (آل عمران:١١٩)، فيوصف المغتاظ والنادم بعضْ الأنامل والإبهام[١] .

٩- المستوى الاجتماعى وجنس المتكلم :

فنجد حديث المثقف يختلف عن غيره، فهناك عبارات مستخدمة لدى الأغنياء تختلف عما يتداول من حديث بين الفقراء، وكذلك من عامة الناس، وكما يؤثر المستوى الإجتماعى كـ (الجنس) فنجد المرأة تعبر عن دهشتها بضرب صدرها، على حين يعبر الرجل بضرب الكف بالكف، ونجد أناسًا يعبرون عن النفى بتحريك الرأس والسبابة يمينًا ويسارًا، أو إحداث طقطقة باللسان أو اختيار شكل المصافحة والتحية باليد فقط، أو بالمعانقة، أو بالقبلة وموضعها على الخد أو اليد أو الرأس[٢] .

وهكذا تكمل الإشارة ما ينقص فى لغة المتكلم المنطوقة، ولاسيما إذا كان يتحدث بلغة غير لغته، كما تظهر أهميتها عند عدم إرادته التلفظ بألفاظ نابية بسبب الخجل أو الاضطراب أو لعدم الإفصاح عما بداخله، ولاشك فى أن نغمة الصوت تتضافر مع الإشارة وملامح الوجه فى بيان الدلالة من اللفظ[٣] .

ومن الباحثين من عدَّ لغة الإشارة أثرًا من آثار ذلك العهد الذى كانت فيه الملامح والإشارات قرائن على المعنى، فمَن تَدَّبر اللغة العربية وجد عبارات تصويرية لحالة صاحبها النفسية والشعورية مثل : قولهم فى الخوف (امتقع لون فلان واقْشَعَرّ جلده، واصطكت ركبتاه، وارتعدت فرائصُه، وارتعشت مفاصله)، وقولهم فى الغضب : (قطّب وجهه، وزوى ما بين حاجبيه، وانتفخت أوداجه وتزبّد فوه[٤]) إلى غير ذلك مما يصور المعنى تصويرًا.

وسنعرض نماذج لاعتماد السياق على الجوانب غير اللغوية، وهى على النحو التالى :

أ- اعتماد السياق على القرينة العقلية :

ويعد العقل من القرائن الخارجة عن حقيقة اللفظ، ويُرجع إليها الفضل فى ترجيح معنى على معنى، كما فى قوله تعالى : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ٤٤٣/٢، الزمخشرى، الكشاف، ٤٥٩/١.

[٢] د. كريم حسام الدين، الإشارات الجسمية، ص١٠٥.

[٣] السابق نفسه، ص ١٠٦، ١٠٧.

[٤] خليل السكاكينى، مجلة المقتطف، مبحث دلائل البيان فى العربية ، ص١٣٧، ١٣٨.

(الأنعام: ٣)، وهو يدل على معنيين : أحدهما : أن الله يعلم السرّ والجهر فى السموات والأرض، مع التقديم والتأخير، أى، يعلم سرّكم وجهركم فى السموات والأرض.

والآخر : أنه فى السموات، وأنه يعلم السّر والجهر فى الأرض من بنى آدم، لأنه يمنع منه اعتقاد التجسيم، وذلك شيء خارج عن مفهوم اللفظ[1] .

وهذه القرينة لم تُبعدْ عن ذهن الأصوليين، بل أن أكثرهم اعتمد على العقل اعتمادًا أساسيًا فى تفسير ألفاظ العموم الوارد ذكرها فى القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الزمر : ٦٢)، وقد استثنى العقل[2] ذات الله وصفاته من الأشياء المخلوقة، وهذا استثناءً بالضرورة.

ب ـ اعتماد قرينة السياق على الظروف الحسية والنفسية :

ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ﴾ (الأحزاب : ٤٨)، إذ يصلح التركيب لجعل الأذى منهم له أو منه لهم، ولكن الظروف الحسية التى يعرفها النبى "صلى الله عليه وسلم" أن الأذى واقع منهم عليه وليس منه عليهم، فأصبح المعنى ولا تجزع لإيذائهم إياك، وهذا شبيه بقول العزيز ليوسف : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف : ٢٩)، وقوله : ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (الأحزاب : ٤٨)، أى تجاهل ما حدث وليس المقصود ولا تَعُدْ إلى ذلك مرة أخرى.

ومن هذا ما دل على معنى : (الحب، الكراهية، الغضب، الرضا، الطمع والقناعة)[3] فظاهرًا فى قوله تعالى : ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ (النساء : ١٢٧)، فقد يكون المعنى الرغبة عنهن أو الرغبة فيهن، وذلك يتوقف على إحساس ونفسية المخاطب، وقد حذف حرف الجر قصدًا ليعمّ التركيب الحالتين (الرغبة فيهن وعنهن)، لأن اليتيمة ذات المال إما أن تكون قبيحة، فيعضلها رغبةً، عنها وطمعًا فى مالها، وإما أن تكون جميلة فيحتبسها لجمالها ومالها، وهكذا تكون الظروف النفسية متكئاً لقرينة السياق.[4]

---

[1] ابن الأثير، المثل السائر، ٧٨/١.

[2] الأسنوى، شرح نهاية السول، ٤٥١/١، القرافى، نفائس الأصول، ٣٠٨٦/٦.

[3] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٢١٨ : ٢١٩.

[4] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٣١٩، ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ١٨٣.

جـ اعتماد السياق على المحيط الاجتماعي :

ومنه قوله تعالى ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ (البقرة : ٢٠٠)، فكان العرب في الجاهلية إذا فرغوا من مناسكهم، ذكروا أمجاد آبائهم، وأكثروا فيها الكلام، فأمرهم الله أن يذكروه كذكرهم آبائهم، لأنه هو المنعم عليهم وعلى آبائهم، ثم دعاهم إلى أن يفيضوا من حيث أفاض الناس، فلا يتعالون عليهم، ولا يفتخرون[١] .

د- اعتماد السياق على العُرف والعادات :

كما في قوله تعالى : ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِن بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ (المائدة:١٠٣).

إذا كان الذين كفروا يفترون على الله الكذب، ويجعلون هذه الأنواع من الأبل من تقاليد عبادتهم للطاغوت[٢] .

هـ - اعتماد قرينة السياق على المأثورات والتاريخ :

قد يفتقر النص إلى إشارة تاريخية، أو مأثورات سابقة تُعين على تفسيره، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ (آل عمران : ١١)، وقوله تعالى : ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ * وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَىٰ * وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَىٰ * وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ * فَغَشَّاهَا مَا غَشَّىٰ﴾ (النجم : ٥٠- ٥٤).

وهكذا لاحظنا اعتماد السياق على الجوانب غير اللغوية، كالعادات والتقاليد والأعراف، والمحيط الاجتماعي، والنواحي العقلية والنفسية، والمأثورات التاريخية والثقافية، وغير ذلك من الظروف والملابسات المحيطة بالنص الكلامي، بالإضافة إلى ما اعتمد عليه سابقًا من الألفاظ والمفردات والتراكيب، وهو ما سبق وأن عرفناه بالسياق اللغوي.

ومما سبق يمكن استنتاج الملاحظات الآتية :

---

[١] الزمخشري، الكشاف، ٣٤٩/١ : ٣٥٠.

[٢] الزمخشري، الكشاف، ٦٤٩/١، د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن ص٢٢.

١-يعد تناول اللغويين أكثر استيفاءً من عرض الأصوليين، ولاسيما فى تعريف السياق وذكر معاييره وأهم روابطه؛ لأن هذا يعد درسًا فى أصل اللغة، على حين نجد الأصوليين قد اهتموا بالأصول المستفادة من تلك الدراسة، للاعتماد عليها لاستنباط الأحكام الشرعية وأدلتها التفصيلية.

٢-يعد السياق من أكبر القرائن بحق لاعتماده على القرائن اللغوية وغير اللغوية، ويظهر ذلك فى تقدير المحذوف، وفهم المراد من لغة صاحب النص، كما فى قول الكُمَيتْ :

طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيضِ أطْرَبُ ولاَ لَعِبًا مّنى وذوُ الشَّيب يَلعبُ[1]

فيذكر النحاة أن (ذو الشيب يلعب) تحتمل أن تكون استفهامًا إنكاريًا أو إخباريًّا، وما يفرق هذا من ذاك إلا نغمة الصوت، وطريقة النطق، وما يصاحبها من حركة الإشارة للمتكلم، وبقدر ما يمكننا استحضاره من عناصره، يكون فهمنا للمعنى من حيث الدقة والوضوح[2].

٣- وترجع أهمية السياق إلى أنه يبعد الذهن عن كل ما هو بعيد عن الفكر اللغوى، ولذلك وضع بعض المحدثين منهجًا لتوثيق النصوص ودراستها المتمثل فى :

أ- تحليل النص اللغوى على المستويات اللغوية المختلفة.

ب- أن يبين نوع الوظيفة الكلامية من تمنٍ، إغراء، استفهام، تعجب.. وغير ذلك.

جـ- أن يذكر الأثر الذى يتركه الكلام من اقتناع أو سخرية أو ضحك أو بكاء أو ألم... إلخ[3] .

وذلك لأن وظيفة اللغة لا تقتصر على كونها وسيلة من وسائل توصيل الأفكار والانفعالات أو التعبير عنها، أو نقلها، إنما هى بالإضافة إلى ما سبق نوع من السلوك[4] . كما أن لها وظيفة اجتماعية ذكرها "فيرث"، وهى التعبير عن الموقف أو الحال الذى يحدث فيه الكلام ومدى اتفاقهما.

وبذلك يكون المعنى مكونًا من مجموعة من الوظائف اللغوية، بالإضافة إلى سياق الحال غير اللغوى.

---

[1] قاله الكميت فى مدح أهل البيت عليهم السلام، ينظر السيوطى، شرح شواهد المغنى، ١/ ٥٤.

[2] د. طاهر حموده، دراسة المعنى عند الأصوليين ص٢١٧: ٢١٨، د. خليل أحمد عمايره، أسلوبا النفى والاستفهام، ص٥٤: ٥٥.

[3] د. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ص٣٤٠ : ٣٤١، د. طاهر سليمان حموده، دراسة المعنى عند الأصوليين ص٢١٧.

[4] د. محمود السعران، علم اللغة ص٣٣٨.

ويبين "ابن القيـم"[1] أهميـة السـياق قـائلاً : «السـياق يرشـد إلى تبيـين المجمـل وتعيـين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة». وهـذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط فى نظره وغالط فى مناظرتـه، فـانظر إلى قوله تعالى :

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان : ٤٩) كيف تجـد سـياقه يـدل علـى أنـه (الذليـل الحقير)».

وهذه الثمرة العملية لدراسة الأصوليين، كانت بمثابـة المنبـع الـذى أفـاض منـه اللغويـون العرب أصولهم وأحكـامهم، ولاسـيما فـى المبـاحث الدلاليـة؛ لاهتمـامهم البـالغ بهـا، وكذلـك الجوانب الصوتية؛ لاتصالها المباشر بالنص القرآنى، ولطريقتة المخصوصة فى النطق، أمـا الجوانـب الصرفية والتركيبية، فكان عرض اللغويين لها أوضـح وأشمـل، فـإذا تأملنـا مقومـات السـياق غـير اللغوى وجدنا الأصوليين واللغويين قد أولوها اهتمامًا عظيمًا؛ لما لها من أثر واضح فى فهم مـراد المتكلم من النص الشرعى وغير الشرعى.

---

[1] ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ٤ / ٩ : ١٠،د. طاهر سليمان حموده، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص٢٣١.

الفصل الثالث :

القرائن المشتركة

بين اللغويين والأصوليين

أولاً : الإجماع :

هو دليل نقلي من أدلة الشرع يندرج في الأهمية بعد القرآن والسُّنة ويُجمِع على حجيته الفقهاء؛ لأن المرجح في المسائل التي لم يرد فيها نص صريح من الكتاب أو السنة هو اجتهاد علماء الأمة، فإذا نقل عنه[1] اجتهاد في إثبات حكم من الأحكام فلا معنى لإعادة البحث فيه.

والإجماع عند الأصوليين هو: «اتفاق المجتهدين من أمة محمد "صلى الله عليه وسلم" بعد وفاته على حكم شرعي اجتهادي»[2].

ويشترط للإجماع الاتفاق بين أكثر علماء الأمة، فإذا اختلفوا وكان لكل فريق رأي، كان اختلافًا في الاجتهاد، وجاز حينئذ ظهور رأي ثالث، وهي مسألة خلافية بين الفقهاء[3]، إلا أنهم يتفقون في حجيته، ودليلهم من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء : ١١٥)، فقد توعد الله سبحانه من يتبع غير سبيل المؤمنين بجهنم وسوء المصير، وسبيل المؤمنين الحق هو ما اتفق عليه المجتهدون منهم[4]. ومن السنة قوله "صلى الله عليه وسلم" : «يد الله مع الجماعة، فمن شذ شذ في النار»، وقال: «لم يكن الله ليجمع أمتي على الضلالة»[5].

والأصوليون يُجمِعون على التخصيص بقرينة الإجماع، متفقين على ضرورة اعتماد الإجماع على دليل آخر، ويقر ذلك "الآمدي" بقوله: «لا أعرف خلافًا في تخصيص القرآن والسنة بالإجماع، ومن ذلك أن الأُمّة خصصت حق الأَمَة بتنصيف الجَلْد في حق العبد كالأَمة، ولابد للإجماع من دليل يعتمد عليه نفيًا للخطأ عنه، وعلى هذا تكون هذه القرائن المستند إليها الإجماع، هي عامل التخصيص لا التخصيص في ذاته»[6] . يقول "إمام الحرمين" : «إجماع الخلق العظيم على الحكم الواحد يستحيل أن يكون إلاّ لدلالة أو أمارة، فإن كان لدلالة فقد

---

(١) محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٨٥، د. عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص ١٨٢.

(٢) محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ١٩٥، د. محمود نحلة، أصول النحو العربي، ص ٧٧.

(٣) د. عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص ١٨٠.

(٤) د. عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ص ٤٧.

(٥) د. محمود نحلة، أصول النحو العربي، ص ٧٨، ٧٩.

(٦) الشوكاني، إرشاد الفحول، ص ٤٧٧، ٤٧٨، د. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٣٧، ٣٨.

كشف الإجماع عن وجود تلك الدلالة، فيكون خلاف الإجماع خلافًا لتلك الدلالة، وإن كان لأمارة فقد رأينا التابعين قاطعين بالمنع عن مخالفة هذا الإجماع، وإلاّ استحال اتفاقهم على المنع من مخالفته»[١] .

أما الإجماع اللغوى فهو ليس بعيدًا عن الإجماع الأصولى، فقد حمل النحاة درسهم على أصول الفقه وعرفوه بقولهم : «إن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم، وكذا كإجماعهم على أن تقدير الحركات فى (المقصور) : التعذر، وفى (المنقوص) : الاستثقال»[٢]. وقد تأثر بهذا المنهج "ابن جنى" إذ قال: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه... وهذا علم منتزع من استقراء هذه اللغة»[٣].

ونستنتج من قول "ابن جنى" أن الإجماع بُنى أساسًا على اتفاق الحكم بين ما ورد فيه نص وما لم يرد فيه، ولذلك اشترط أن يكون المجمع عليه موافقًا للمنقول وما قيس عليه هذا، بالإضافة إلى إشارته القيمة إلى أن الإجماع منتزع من اللغة واستقرائها وليس خارجًا عنها[٤]. كما عقب بحديث رسول الله "صلى الله عليه وسلم" : «أمتى لا تجتمع على ضلالة»، وذكر أن هذا يكون فى الأحكام الشرعية، أما النحاة فإنه لم يرد ممن يطاع أمره فى قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على خطأ[٥].

والإجماع فى الشرع نوعان:

أ – **إجماع صريح** : يكون باتفاق المجتهدين بقول يُسمَع من كل منهم، أو بفعل يُشاهَد منه فى عصر واحد لا يتخلف منهم أحد.

ب – **إجماع سكوتى** : يكون بصدور قول أو فعل عن بعض المجتهدين يعلم به سائرهم، فيسكتون لا يعلنون موافقة ولا يذيعون مخالفة. ولا خلاف عند جمهور العلماء فى أن الأول منهما إجماع يحتج به، أما الثانى فاختلفوا فيه بين نافٍ له مطلقًا أو قائل بحجيته مطلقًا، ومتوسط يقر به إن كان المصرحين به أكثر من الساكتين[٦] .

---

[١] القرافى، نفائس الأصول فى شرح المحصول، ٦ / ٢٦٣١.

[٢] السيوطى، الاقتراح، ص ٩٥.

[٣] ابن جنى، الخصائص، ١ / ١٨٩.

[٤] د. أحمد سليمان ياقوت، دراسة نحوية فى خصائص ابن جنى [ط دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠]، ص ١٤٤.

[٥] ابن جنى، الخصائص، ١ / ١٨٩.

[٦] د. محمد مصطفى شلبى، أصول الفقه الإسلامى [بيروت، ١٩٧٤م]، ص ١٧١.

والنحويون قد اقتبسوا أقسام الإجماع من الأصوليين، بما فيهـا مـن الإجمـاع السكوتى، بالرغم من كونه أدنـى منزلـة. إلا أن "العكبرى"[١] قـد استعمله فـى إحـداث رأى ثـالث فـى (لولاى، لولاك)، فذكر أكثر البصريين أن الياء والكاف فـى موضع جـر، وقـال "الأخفـش" والكوفيون: فى موضع رفع، وأضاف "أبو البقاء" رأيين آخرين:

أولهما : ألا يكون للضمير موضع لتعذر العامل، وإذا لم يكن عامل لم يكن عمل، وهذا غير ممتنع، فكأنه (ضمير فصل).

ثانيهما : أن يقال موضعه نصب لأنه من ضمائر المنصوب ، وغير ممتنع أن يكون هنـاك منصوب دون ناصب كالتمييز، فإذا قيل كونـه[٢] منصوبًا مخـالف للإجمـاع، كـان جـواب مـن وجهين:

أحدهما : أن هذا من إجماع مستفاد من السكوت، وذلك أنهم لم يصرحـوا بـالمنع مـن قول ثالث.

وثانيهما : أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهـم إحداث قـول ثالث، هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة.

وقد وضع النحاة أقسامًا أخرى للإجماع اللغوى، وهى:

١ـ إجماع الرواة :

ويكون باتفاقهم على رواية معينة لشاهد مـن الشـواهد، كمـا فـى قـول عدى بـن زيـد العبادى:

اسمَعْ حديثًا كما يومًا تحدِّثَه   عن ظهرِ غَيْبٍ إذا ما سَائِلٌ سَأَلاَ

إذ ذكر الكوفيون (كما) تكون بمعنى (كيما)، وأن الفعل يُنصب بهـا. فـردّه "ابـن الأنبـارى"[٣] بأن الـرواة مجمعون على أن الروايـة (كما يومًا تحدثـه) بالرفـع،و لم يَـرْوِ بـالنصب إلا "المفضـل الضبى"، وإجماع الرواة مخالف له، وهم أقوم منه بعلم العربية[٤] .

---

[١] السيوطى، الاقتراح، ص ٦٨، ٦٩.

[٢] د. محمود نحلة، أصول النحو العربى، ص ٩١.

[٣] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ٢ / ٥٩٢.

[٤] د. محمود نحلة، أصول النحو العربى، ص ٨٠.

٢ـ إجماع العرب :

ويعنى به العرب الحذاق بالعربية من غير النحاة والرواة، فقد جعلهم "السيوطى"[١] أصلاً يحتج به إن أمكن الوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلم العربى بشىء ويبلغهم ويسكتون عنه، وهذا ليس ببعيد عما أسماه الأصوليون (لغة جميع العرب)[٢] .

٣ ـ إجماع النحاة:

والمقصود به اجتماع أهل المصرين (البصرة والكوفة)[٣] ، فقد وردت أمثلة من الإجماع اللغوى والنحوى بين المدرستين لا يجوز مخالفتها، ومن ذلك:

أ – مسألة الاختلاف فى أصل اشتقاق كلمة (اسم) نقل عن الكوفيين والبصريين قولهم: «أجمعنا على أن الهمزة فى أوله همزة تعويض»[٤] .

ب – فى مسألة الاختلاف فى إعراب الأسماء الستة، نقل عنهم قولهم: «أجمعنا على أن هذه الحركات، التى هى الضمة والفتحة والكسرة، تكون إعرابًا لهذه الأسماء فى حال الإفراد، نحو قولك: (هذا أبٌ لك، رأيت أبًا لك، مررت بأبٍ لك)، وما أشبه ذلك»[٦] .

وهناك فرق واضح بين الإجماع الشرعى والإجماع اللغوى على أن الأصوليين يفرقون بينهما، فإذا كان الإجماع على حكم شرعى من أحكام الدين، كالحل والحرمة، أو الوجوب والامتناع، أو نحو ذلك، كان إجماعًا شرعيًا يُعنَى به علماء أصول الفقه، أما إذا كان الإجماع على حكم لغوى، كإجماعهم على أن الجر خاص بالأسماء ولا جر فى الأفعال مثلاً، فذلك إجماع لغوى يُعْنَى به علماء أصول النحو[٧] . إلا أن "ابن جنى" يرى أن الأول ملزم التمسك به، والثانى غير ملزم التمسك به، وعلة ذلك أن الرسول "صلى الله عليه وسلم" قال: «أمتى لا تجتمع على ضلالة»، وهذا يتعلق بأمور الدين و لم يأتِ مثله فى أمور اللغة، أما المتأخرون فقد جعلوا الإجماع فى اللغة من الأصول المعتبرة، و لم يجيزوا الخروج عليه، فقد قال "ابن الخشاب":

---

[١] السيوطى، الاقتراح، ص ٣٦.

[٢] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ١ / ٣٩٢، د. محمود نحلة، أصول النحو العربى، ص ٨٠.

[٣] السيوطى، الاقتراح، ص ٣٥.

[٤] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ١ / ٨، د. محمود نحلة، أصول النحو العربى، ص ٨١.

[٦] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ١ / ١٩.

[٧] د. محمود نحلة، أصول النحو العربى، ص ٧٩.

«مخالفة المتقدمين لا تجوز»، وقال "أبو البقاء العكبرى": «وخلاف الإجماع مردود»[١]، ويبقى هذا الاستدلال على الرغم من تمسك المتأخرين به من الأصول الضعيفة، والنحاة أنفسهم خرجوا عليه غير مرة، ولاسيما "ابن مالك"[٢]، وأجازه أيضًا "ابن جنى" بشرط أن لا يكون مخالفًا للمنصوص ولا المقيس على المنصوص[٣]، واستدل على ذلك بمخالفة الجمهور فى إعراب (خَربٍ) فى قولهم : (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، فقال: «ومما هو خلاف الإجماع الواقع عليه منذ بدئ هذا العلم ... وما رأيته أن هذا الشاهد له نظائر فى القرآن تزيد عن الألف شاهد، ورأيى فيه أنه على حذف المضاف لا غير، وتفسير هذا أنه فى الأصل (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، فيكون (خربٍ) وصفًا لـ(ضبٍ)، وإن كان فى الحقيقة للجحرُ، نحو قولك : (مررت برجل قائم أبوه)، فتجرى (قائمٍ) وصفًا على (رجل)، وإن كان القيام للأب لا للرجل، فلما كان أصله كذلك حذف الجر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع فى نفس (خربٍ) فجرى وصفًا على (ضبٍ) -وإن كان الخراب للجحر لا للضب- على تقدير حذف المضاف»[٤]. إلا أن الجمهور رد كثيراً من المسائل لمخالفتها الإجماع، نحو ما حكى عن "أبى إسحاق الزجاج" أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع[٥].

وكذلك ردوا قول الكوفيين بنصب المضارع بعد لام التعليل؛ لأن ذلك سيؤدى إلى جواز دخول حروف الجر على الأفعال، وهذا مردود؛ لكونه غير مجمَع عليه[٦].

ويمكن أن نحصر أوجه المخالفة بين الإجماع اللغوى والإجماع الأصولى، فيما يلى :

أ- أن الحكم، وهو الركن الرابع لأركان القياس، مفترض عند الأصوليين أولاً، ثم يكون الإجماع على علته، أما الحكم عند النحويين فهو مَعِقد الإجماع عندهم.

ب- النحاة يشترطون أن يكون الإجماع موافقًا للمنقول وما قيس عليه، وهذا هو نفسه عند الأصوليين، فلابد أن يكون موافقًا للأصول الفقهية والشرعية الإسلامية.

---

[١] السيوطى، الاقتراح، ص ٦٧.

[٢] د. محمد خير الحلوانى، أصول النحو العربى [جامعة اللاذقية، د. ت.]، ص ١٢٧، ١٢٨.

[٣] ابن جنى، الخصائص، ١ / ١٨٩.

[٤] السابق نفسه، ١ / ١٩٢، ١٩٣، د. محمود نحلة، أصول النحو العربى، ص ٨٩، ٩٠.

[٥] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ١ / ٣٣.

[٦] السابق نفسه، ٢ / ٥٧٦، د. محمود نحلة، أصول النحو العربى، ص ٨٧.

ج-والإجماع فى اللغة منتزع من استقرائها، فهو غير خارج عنها، أما فى الشرع فيكون إجماع الصحابة أو التابعين على حادثة لم يصدر فيها حكم شرعى.

د-الإجماع الشرعى غير جائز مخالفته، ويجوز ذلك فى الإجماع اللغوى، فهو غير مستبعد.

هـ- الإجماع الشرعى محدد زمنه بعد وفاة النبى "صلى الله عليه وسلم"؛ لأنه فى حياته كان مرجع اختلاف الصحابة، فيفسر لهم ما يغمض عليهم، فلا يكون هناك داعٍ للإجماع، أما اللغوى فهو غير محدد بزمن، وإن كان لا يؤخذ إلا عن من تصح لغته[1].

وهكذا لاحظنا مدى تأثر النحاة بالأصوليين واقتباسهم لأدلة الأصوليين الشرعية، وحمل القضايا النحوية عليها، وهذا مسلك لطيف للنحاة واللغويين فى الوصول إلى القضايا التى لم يرد لها نص إلى حكم اجتهادى مستنبط من قضايا أخرى أجمع المتقدمون عليها.

ثانيًا : القياس :

وهو دليل من أدلة الأصوليين العقلية؛ لاعتمادها على إعمال الذهن، وهو فى مجمله "قياس الشيء على نظيره"، وعرفه الأصوليون بأنه «حمل معلوم على معلوم فى إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بامر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما»[2]، ويعرفه صاحب فواتح الرحموت بأنه: «مساواة المسكوت للمنصوص فى علة الحكم»[3]. وهو إما قياس دلالة، أو قياس شبه، أو قياس علة. ومن الأول، قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَى﴾ (فصلت : ٣٩)، فهذا قياس إحياء على إحياء واعتبار الشيء بنظيره، والعلة الموجبة هى عموم قدرته سبحانه وتعالى، وإحياء الأرض المذكور هو دليل العلة وليس العلة بعينها[4].

وهذا ليس بعيدًا عن اللغويين، فقد عرفوه بقولهم: «هو تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل بعلة، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، أو اعتبار الشيء بشيء جامع»[5].

---

[1] د. أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية فى خصائص ابن جنى، ص١٤٤، ١٤٥.

[2] الغزالى، المستصفى، ٢ / ٢٨٨.

[3] محمد بن نظام الدين الأنصارى، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ٢ / ٢٤٦.

[4] ابن القيم الجوزية، أعلام الموقعين، ١ / ١١٨.

[5] ابن الأنبارى، لمع الادلة، ص ٩٣، د. أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية فى كتاب الخصائص، ص ٧١، ٧٢.

وقد استدل الأصوليون على حجية القياس من الكتاب بقوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (يس : ٧٩)، هي جوابٌ على من قال:﴿مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (يس:٧٨)، فهو سبحانه قاس إعادة المخلوقات إلى الحياة بعد فنائها على إنشائه لها أول مرة؛ لإقناع الجاحدين المنكرين بأن من قدر على بدء الخلق قادر على إعادته[١] ، وهذا استدلال بالقياس. أما السنة، فقد أُثر عن الرسول "صلى الله عليه وسلم" أن جارية خثعمية قالت: «يا رسول الله: إن أبى أدركته فريضة الحج وهو شيخ زمنٌ لا يستطيع أن يحج، إن حججتُ عنه أينفعه ذلك؟ فقال لها: أرأيتِ لو كان على أبيك دين فقضيته أكان ينفعه ذلك؟ قالت: نعم، قال: فدين الله أحق بالقضاء»[٢] .

وأما آثار الصحابة، فقد اعتمدوا على القياس فى استنباط الأحكام، وذلك كقياس "أبى بكر" الزكاة على الصلاة فى قتال مَنْ منع الزكاة، ورجوع "أبى بكر" إلى توريث أم الأب قياسًا على أم الأم، وقياس "عمر" رضى الله عنه الخمر على الشحم فى تحريم ثمنه، وقياسه الشاهد على القاذف فى حد "أبى بكر"، وتصريح "على" رضى الله عنه بالقياس على الافتراء فى حد الشرب[٣] .

وكل هذا يثبت أن الأصوليين أخذوا بقرينة القياس فى إثبات الحكم لِمَا لم يرد به النص، بخلاف مذهب النحاة إذ أجاز بعضهم إثبات اللغة بالقياس، مستندين فى ذلك إلى أن العرب يطلقون لفظ (السارق) مثلاً على من يأخذ مال غيره خفية، وحينئذ يمكن إطلاق هذا اللفظ على (النباش)، وهو من يأخذ أكفان الموتى خفية، بطريق القياس لوجود المناسبة بينهما، وهو أخذ مال الغير، وذهب إلى هذا الاتجاه "القاضى أبو بكر الباقلانى" وجماعة من الفقهاء، وذهب آخرون ومنهم الإمام "الغزالى" إلى أنه لا يجوز إثبات اللغة بالقياس، فالقياس السابق إنما هو قياس شرعى فى تعميم الحكم، وليس قياسًا لغويًا يهدف إلى تسمية النباش سارقًا؛ لأن القياس فى اللغة إثبات بالمحتمل وهو غير جائز[٤] . وتفسير هذا الخلاف هو أن مصطلح القياس له معنيان:

---

[١] د. عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ص٥٧.

[٢] السابق نفسه.

[٣] الغزالى، المستصفى، ٢ / ٢٥١، د. طاهر سليمان حمودة، القياس فى الدرس اللغوى، ص ٩١، ابن القيم الجوزية، أعلام الموقعين، ١ / ١٧٧، ١٧٨.

[٤] محب الله عبد الشكور، شرح مسلم الثبوت فى أصول الفقه بكتاب فواتح الرحموت، ١ / ١٨٦، د. سيد عبد الغفار، التصور اللغوى عند علماء أصول الفقه، ص ٦١.

أولهما : ينكره الأصوليون واللغويون، وهو قولهم: «لا تثبت اللغة بالقياس»؛ أى أن اللغة لا تعتمد على العقل دون النقل.

ثانيهما :ما يقبله الأصوليون والنحويون، وهو استقراء ظواهر اللغة واستنباط أحكام جديدة عامة يُحكم بها على ما لم يرد له حكم أو ذكر سابق، وهو ما عبر عنه "ابن الأنبارى" بقوله: «اعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، فمن أنكر القياس أنكر النحو»[1].

ويتكون القياس الأصولى والنحوى من: أصل (مقيس علية)، فرع (مقيس، علة، وحكم) فمثاله الفقهى: قياس تحريم النبيذ على الخمر للعلة الجامعة بينهما وهى (الإسكار)، ومثاله فى النحو ما ذكره "ابن الأنبارى" فى إعراب نائب الفاعل بالرفع قياسًا على الفاعل، فيكون الأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هى الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل فى الرفع أن يكون للأصل الذى هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذى هو لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التى هى الإسناد، وعلى هذا تركيب قياس كل من أقيسة النحو[2].

ولنضرب مثالاً آخرًا، ومن ذلك أن النحويين قاسوا (لا رجلَ) على (خمسةَ عشرَ)، أعطوها حكمها فى البناء على الفتح، وعلى هذا تكون:

١- لا رجلَ: فرعًا ومقيسًا.

٢- خمسةَ عشرَ: أصلاً أو مقيسًا عليه.

٣- والبناء على الفتح: هو الحكم.

٤- أما العلة الجامعة بين الفرع والأصل، فهى على الشكل التالى، أصل (خمسة عشر): (خمسة وعشرة) لأن معنى الجمع فيها، ولكن حذفت الواو لفظًا فبقى معناها، وركب الجزءان تركيبًا مزجيًا، وأدى ذلك إلى حذف علامة التأنيث من الجزء الثانى اكتفاءً بها فى الجزء الأول. هذا هو الأصل، والفرع مثله؛ لأن أصل (لا رجل): (لا من رجل)، فـ(من) زائدة

---

[1] د. طاهر سليمان حمودة، القياس فى الدرس اللغوى، ص ١٤١، ١٤٢.

[2] ابن الأنبارى، لمع الأدلة، ص ٩٣، د. أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية فى خصائص ابن جنى، ص ٧٥، د. طاهر سليمان حمودة، القياس فى الدرس اللغوى، ص ١٠٤.

تفيد استغراق النفى، ولكنها حذفت لفظًا كما حذفت الواو فى الأصل وبقى معناها، وركبت (لا) مع (رجل) كما ركبت (خمسة) مع (عشر).

ويتضح لك من هذا أن المقيس عليه ذو حكم ثابت مستقر، وأن المقيس بحاجة إلى حكم، ففى هذه المسألة تحمل اسم (لا) النافية للجنس محركًا بالفتح، وليس يُدرى أللبناء هى أم للإعراب؟ فلما جرى القياس على (خمسة عشر) استُدل على أنها حركة بناء، لا حركة إعراب[1].

ويمكن من خلال عرض المثال السابق أن نستنتج أن للقياس النحوى ثلاث وظائف هى:

أ- استنباط القاعدة :

فإن النحاة استنبطوا حكم بناء اسم لا من قياسه على المركب المزجى (خمسة عشر)، وأضرابه.

ب- تعليل ظاهرة :

ومن ذلك ما شاع عند النحاة من قياس (رضى) على (سخط) فى قول الشاعر:

إذا رضيتْ علىَّ بنو قشيرٍ لعَمْرُ اللَّه أعْجَبنى رِضَاهَا[2]

فالشاعر هنا عدَّى الفعل (رضى) بالحرف (على)، وهو إنما يعدى فى الكلام الفصيح بالحرف (عن)، فيقال (رضيت عنه)، ويقال فى الدعاء (رضى الله عنه)، فعلله الكسائى بأن الشىء قد يقاس على ضده، وضد (رضى) : (سخط)، و(سخط) يعدى بالحرف (على)، فلما قيس عليه أخذ حكمه عند الشاعر.

ج- رفض الظاهرة :

وكثيرًا ما يكون القياس وسيلة لرفض ظاهرة قال بها بعض اللغويين، ومن ذلك أن نحاة الكوفة يجعلون لام التعليل هى الناصبة للفعل المضارع فى مثل : (قعدت لاستريح)، فرفض البصريون ذلك لأن القياس يمنعه، فلام التعليل مقيسة على الحروف المختصة بالأسماء مثل : (عن، من والباء)، وهذه الأحرف لا تنصب الفعل المضارع، وكذلك لام التعليل[3] .

---

[1] د. محمد خير الحلوانى، أصول النحو العربى، ص ٩١، ٩٢.

[2] البيت منسوب لقحيف العجلى، ينظر السيوطى، شرح شواهد المغنى، ١ / ٤١٦.

[3] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ٢ / ٥٧٦، د. محمد خير الحلوانى، أصول النحو العربى، ص ٩٣، ٩٤.

وإن كان الدكتور "طاهر سليمان حمودة"[١] يرى أن القياس لا يفيدنا في استنباط قواعد جديدة، وإنما استفيد هذا الحكم من النقل عن العرب واستقراء لغتها، عرفنا أن الفاعل مرفوع؛ ومن ثم رفع نائبه وليس عن طريق القياس المتكلف الشكلي، فهو يذكر تنبيهًا على إثبات الحكم لا على الحكم نفسه، ولذلك أخطأ "السيوطي" عندما ذكر مثال رفع ما لم يسم فاعله، وشرح عليه أنواع القياس وشروطه؛ فهو قد خلط بين القياس الأصلي وهو الذي يفيدنا في استنباط قواعد جديدة، والقياس غير الأصلي، وما هذا إلا لرغبة النحاة في تقليد الأصوليين، وحَمْل أصولهم النحوية على أصول الفقه، مما أدى إلى هذا الخلط البيِّن[٢]، وإن كان يجب عليهم أن يلاحظوا أن هناك فرقًا بين القياس النحوي والقياس الفقهي الأصولي عند من تقول به، له دوافع قوية وحاجات عملية ملحة، هي إيجاد حكم لما لا نص فيه، وحيث وجد النص فلا داعٍ للقياس؛ ولذلك وجدنا من شروط الأصوليين في الفرع ألا يكون حكمه منصوصًا عليه؛ لأنه إن كان منصوصًا عليه فلا داعٍ لإثبات الحكم بالقياس. أما القياس النحوي فهو لأشياء سبق حكمها أولاً، فلا فائدة من استخدام القياس فيها. وما دفعهم إلى هذا إلا حملهم أصولهم على أصول الفقه. وهذا بيِّن في تعريفهم للقياس وأركانه وأنواعه، كما ظهر ذلك في تقسيمهم لأنواع القياس بين قياس علة وقياس شبه وقياس طرد.

كما ظهر ذلك في اختلاف الأصوليين حول القياس الفقهي بين مؤيد ومعارض، نجد صورة له في بيئة النحاة بالنسبة للقياس النحوي، واحتجاج المؤيدين للقياس والمعارضين له في البيئة النحوية، متأثر بما حدث في البيئة الفقهية.

هذا القياس الذي وضعه النحاة يحاكون به القياس الفقهي، هو في حقيقة أمره قياس مصنوع متكلف؛ لأننا لم نستفد الحكم النحوي عن طريقه، وإنما قد ثبت الحكم من قبل عن طريق الاستقراء.

القياس الفقهي له حاجة عملية ملحة تتمثل في استنباط حكم شرعي لنص لم يرد فيه الحكم قياسًا على آخر ورد فيه حكم مع وجود المناسبة بينهما، أي العلة الجامعة لهما؛ أما القياس النحوي، عدا (الأولى منه أو الأصلي)، فلا يفيد استنباط قواعد جديدة لأن القواعد اللغوية ثابتة أولاً، فهو ليس له ثمرة عملية، فهو متكلف غير مفيد؛ ومن ثم ضعف كدليل من الأدلة وإن كنا نرجح تفسير بعض الشواهد اللغوية اعتمادًا على قرينة القياس بالمعنى الذي سبق.

---

[١] د. طاهر سليمان حمودة، القياس في الدرس اللغوي، ص ١٠٦.

[٢] ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني [ط الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م]، ص ٨٠.

ثالثًا : استصحاب الحال :

هو أصل من الأصول الفقهية، التي اختلف الأصوليون في الأخذ بها أدلةً للأحكام، وهو "بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره، بمعنى أن : ما ثبت في الماضي، فالأصل بقاؤه في الحاضر والمستقبل"، أو هو "استدامة ما كان ثابتًا أو نفي ما كان منفيًا؛ أي بقاء الحكم نفيًا وإثباتًا حتى يكون دليلاً على تغيير الحال"[١]، وهو من الأدلة الضعيفة؛ لكونه معتمدًا على غلبة الظن باستمرار الحال؛ ولذلك إذا عرض لفقيه مسألة ما وكان هناك أدلة كالكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس أُخذ بها وترك الاستصحاب[٢]؛ لذلك يعقب الدكتور "محمود نحلة" بأن الاستصحاب في حد ذاته ليس دليلاً من أدلة الفقه ولا مصدرًا من مصادر استنباط الأحكام، ولكنه إقرار لأحكام ثابتة لم نقف على ما يقتضي تغييرها، على أنهم اعتمدوا عليه في استمرار الأحكام الشرعية ما لم يقم دليل على انتهاء العمل بها أو تقييدها بزمان[٣]. ومن ذلك قولهم إن كل مسكر حرام وحرمته مستمرة إلى أن تزول عنه صفة الإسكار، بقتله بالماء مثلاً، كما أنه ليس لأحد أن يدعي على أحد أنه مرتد عن الدين ويبيح دمه إلا إذا أقام الدليل عليه؛ إذ الأصل عدم ارتداده[٤].

والنحاة متفقون مع الأصوليين في جعل الاستصحاب من أضعف الأدلة أيضًا، وربما لم يُذكر أصلاً فيما ذكره بعض القدماء عن هذه الأدلة، كـ "ابن جني" الذي حصرها في ثلاثة، هي: السماع، الإجماع، القياس. في حين ذكره "ابن الأنباري" وأسقط الإجماع، ثم جمع "السيوطي" بين الاثنين فذكر أن أصول النحو أربعة، هي: السماع، الإجماع، القياس، واستصحاب الحال[٥].

وقد عرف "ابن الأنباري" الاستصحاب بقوله: «اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل، أو هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل» ثم نجده يصرح بضعفه، فيقول: «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل»[٦] . ومن ذلك أن الأصل في

---

[١] د. محمد مصطفى شلبي، أصول الفقه الإسلامي، ص ٣٣٧.

[٢] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ٢٧٦، ٢٧٧، السابق نفسه، ص ٣٣٨.

[٣] د. محمود نحلة، أصول النحو العربي، ص ١٤١.

[٤] محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ص ٢٧٧.

[٥] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص ٢١.

[٦] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص ٤٦، ٤٧، د. أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، ص١٥٥.

الأسماء الإعراب وفى الأفعال البناء، حتى يوجد فى الأسماء ما يوجب البناء ويوجد فى الأفعال ما يوجب الإعراب، فالاسم يبنى إذا شُبه بالحرف نحو (الذى)، أو تضمن معنى الحرف نحو (كيف)، والفعل يعرب إذا شبه بالاسم نحو : (يذهب) و(يكتب)، فإذا وجدت القرينة المبينة بناء الاسم وإعراب الفعل، فلا يجوز حينئذ التمسك باستصحاب الحال. يقول "السيوطى" : «والمسائل التى استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدًا لا تحصى، كقولهم: الأصل فى البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل فى الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها... والأصل فى الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد»[1] . وقد اعتمد عليه البصريون فى تخريج كثير من المسائل النحوية، ومن ذلك:

أ- فى مسألة عامل النصب فى المفعول به: فالبصريون يرون أن ناصب المفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك لأن الفعل هو المؤثر فى العمل، أما الفاعل فلكونه اسم والأسماء لا تعمل فى هذا الأصل، وإذا لم يدخل عليه ما يغير أصله فهو غير عامل[2] .

ب- فى مسألة مجيء (أو) بمعنى (الواو) أو بمعنى (بل)، ذهب البصريون إلى أن (أو) لا تأتى بمعنى (الواو)، و(بل)، وذلك لأن (أو) فى الأصل تجيء بمعنى لأحد الشيئين على الإبهام، أما (الواو) فمعناها الجمع بين الشيئين، و(بل) بمعنى الإضراب، وهما مخالفان لمعنى (أو)، والأصل فى كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضع له... ونحن استمسكنا بالأصل[3] .

وقد استدل "ابن جنى" على استصحاب الحال فى باب (الحكم للطارئ) يعقب على خطأ "الفراء" فى إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه : ٦٣)، بأنه أراد ياء النصب ثم حذفها لسكونها وسكون الألف قبلها، و ذلك أن ياء التثنية هى الطارئة على ألف ذا، فكان يجب أن تحذف الألف مكانها[4] . ثم يكمل هذا الباب بباب آخر أسماه "نقض الأوضاع إذا ضامَّها طارئ عليها"، ومن ذلك أن لفظ الاستفهام ضامَّه معنى التعجب استحال خبرًا، كقولك (مررت برجل أى رجل)، أو (أيّان رجل!!)[5] ، ومن ذلك أيضًا لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير صار نفيًا، نحو قوله تعالى : ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ (يونس : ٥٩)، أى لم يأذن

---

[1] السيوطى، الاقتراح، ص ١١٣، ١١٤، د. محمود نحلة، أصول النحو العربى، ص ١٤٤.

[2] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ١ / ٨٠.

[3] السابق نفسه، ٢ / ٤٨٠، ٤٨١.

[4] ابن جنى، الخصائص، ٣ / ٦٥.

[5] السابق نفسه، ٣ / ٢٦٩، د. أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية فى خصائص ابن جنى، ص ١٥٨، ١٥٩.

لكم، أما إذا لحقه لفظ النفى عاد إيجابًا، نحو قوله تعالى : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (الأعراف، ١٧٢)، أى أنا كذلك[١] .

والحق أن الاستصحاب بالرغم من ضعفه إلا أن له أثرًا واضحًا فى الدرس النحوى، فقد أرجع إليه الدكتور "تمام حسان" الفضل فى (تجريد الأصول)، عند النحاة، فكان ما يُعرف بـ(أصل الوضع)، و(أصل القاعدة)، وما ارتبط بذلك من (عدول عن الأصل)، ورد بناءً على قواعد توجيهية محددة[٢] ، يقول: «أما فيما يتصل بالاستصحاب فقد كان على النحاة أن يجردوا صورًا أصلية لعناصر التحليل النحوى، قبل أن يتكلموا فيما إذا كانت هذه الصور تستصحب فى الاستعمال أو يعدل عنها»[٣] . ويخالف ذلك الدكتور "محمود نحلة"، فيرى أن الاستصحاب ليس من الأهمية حتى يرجع إليه أصل من أصول اللغة، وهو (تجريد الأصل)، كما أنه إذا عارضه دليل آخر أدى إلى إسقاطه، وأوضح ما يدل على ذلك أن "ابن جنى" لم يذكره مطلقًا و لم يعده من الأدلة؛ ولذلك يرجح أن يكون القياس هو المرد الذى ترد إليه تجريد الأصول لأن اللغة كلها قياسية، وهو دليل متفق عليه[٤] .

رابعًا : الاستحسان :

هو أسلوب استدلالى فقهى صرف، كان يعمل به الإمام "أبو حنيفة" و"صاحباه"، أما "الشافعى" فكان ينكره ويذم العمل به[٥] ، والأرجح عند أكثر الأصوليين العمل به؛ لأنه فى الحقيقة قياس خفيت علته، بالنسبة إلى قياس ظاهر متبادر، يعنى أن يكون فى المحل علة ظاهرة توجب له حكمًا إلحاقًا بأصل، ووصف آخر خفى يقتضى إلحاقه بأصل آخر[٦] نحو : (سؤر سباع الطير) القياس يقتضى نجاسته حملاً على سؤر سباع البهائم، لأن السؤر معبر اللحم، وكل منهما نجس اللحم، والاستحسان يقضى بالطهارة قياسًا خفيًا على الآدمى؛ لأن كلاً غير مأكول اللحم فيقدم الاستحسان؛ لأن القياس قد ضعف مؤثره، وهو مخالطة اللعاب النجس المياه فى سؤر سباع البهائم، وليس كذلك فى سباع الطير لأنها إنما تشرب بمناقيرها، وهى عظم طاهر فانتفت علة النجاسة، فكان طاهرًا كسؤر الآدمى[٧] . وأثر هذا القياس الخفى (الاستحسان) أقوى أثرًا من القياس الظاهر. ويفهم مما سبق أن الاستحسان لا يكون إلا مع قياس يعارضه.

---

[١] ابن جنى، الخصائص، ٣ / ٢٦٩، السيوطى، الأشباه والنظائر، ١ / ٢٢٥.

[٢] د. تمام حسان، الأصول، ص ١١٤، وما بعدها.

[٣] السابق نفسه، ص ٦٦.

[٤] د. محمود نحلة، أصول النحو العربى، ص ١٤٨.

[٥] د. أحمد أمين، ضحى الإسلام [النهضة المصرية، ١٩٣٣م]، ٢ / ١٥٦.

[٦] محمد الخضرى، أصول الفقه، ص ٣٣٤.

[٧] السابق نفسه، ص٣٣٥.

أما فى النحو، فربما كان "ابن جنى" هو أول من أفاد منه، ولكنه بين أن علته ضعيفة غير مستحكمة، وإن كان فيه ضربٌ من الاتساع، قال: «دلالته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضربًا من الاتساع والتصرف، من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، نحو (الفتوى)، و(التقوى)، فإنهم قلبوا الياء هنا واوًا من غير علة قوية، بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، وقد شارك الاسم الصفة فى أشباه كثيرة، لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها»[1] . وتوضيح ذلك أن الأصل فى (تقوى) و(فتوى): (تُقيا)، و(فُتيا) لأن الأول من (وقى- يقى)، والثانى من (فتى-يفتى) لكن هذه العلة ضعيفة غير مستحكمة؛ لأن هناك مواضع كثيرة لم يحصل فيها هذا الفرق بين الاسم والوصف، من ذلك أنهم جمعوا بينهما فى جمع التكسير؛ إذ جمعوا الاسم (جبل) على (جبال)، وجمعوا الوصف (حَسَن) على (حِسان)، وكذلك جمعوا (عَمود) على (عُمُد) مثلما جمعوا (غفور) على (غُفُر)[2] ، وما ألجأهم إلى هذا إلا استحسانًا ليس غير، وقد نقل "صاحب الاقتراح" عن "ابن جنى" نماذج مختلفة لغوية ترجع علتها إلى الاستحسان، ومن ذلك:

أ- ما يخرج تنبيهًا على أصل بابه، نحو: (استحوذ)، و(أطولت الصدود) فى قول الشاعر عمر ابن أبى ربيعة:

صَدَدْتِ فَأطولْتِ الصُّدُودَ وقلَّما وصالٌ على طول الصدودِ يَدُوم[3]

والشاهد فى (أطولتِ) ويقال (طَوَّلتِ)[4] ، وما هذا إلا تنبيهًا على أصل الباب، فكان يجب أن يقال (أطلت).

ب- ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته استحسانًا، نحو (ميثاق) فهى تُجمَع على (مواثق) فى الأصل، ولكننا وجدنا شاعرًا هو عيَاض بن دُرَّة الطائى الجاهلى، يجمعها على (ميائِق) فى قوله:

حِمًى لا يُحَلُّ الدَّهرَ إلاَّ بإذْنِنا ولا نسألُ الأقوامَ عَقْدَ الميائِق[5]

فقد استحسن الشاعر ومن تابعه إبقاء القلب وإن زالت العلة، من حيث إن الجمع غالبًا تابع لمفرده إعلالاً وتصحيحًا، قال : "ابن جنى" : «قياس تحقيره على هذه اللغة أن يقال (مُيَيْثِيق)»[6]

---

[1] ابن جنى، الخصائص، ١ / ١٣٣ وما بعدها.

[2] السيوطى، الاقتراح فى أصول النحو، ص ١١٧، د. محمد خير الحلوانى، أصول النحو العربى، ص ١٢٤، ١٢٥.

[3] ديوانه، ص ٥٠٢، سيبويه، الكتاب، ١/ ٣١، ٣/ ١١٥.

[4] ابن منظور، لسان العرب، مادة (ط و ل)، ٤ / ٢٧٢٥.

[5] ذكره ابن جنى فى الخصائص، ٣ / ١٥٧.

[6] السيوطى، الاقتراح، ص ١١٨.

جـ - ومنه أيضًا ما ذكره "صاحب البديع"، قال: «إذا اجتمع التعريف العلمى والتأنيث السماعى أو العجمة فى ثلاثى ساكن الوسط، كـ(هند، نوح) فالقياس منع الصرف، والاستحسان الصرف لخفته»[١] .

د- ومن المتأخرين، لجأ "أبو البقاء العكبرى" إلى الاستحسان فى تفسير علة رفع المضارع، وذلك لكونه يشبه اسم الفاعل فى صيغته ودلالته على الزمان، وإن كان الإعراب فيه لا يدل على معانٍ مختلفة كما يدل فى الاسم[٢] .

نقل السيوطى عن ابن الأنبارى قوله: «اختلفوا فى الأخذ بالاستحسان، فقال قوم: إنه غير مأخوذ به، لما فيه من التحكم وترك القياس، وقال آخرون إنه مأخوذ به واختلفوا فيه، فقيل هو ترك قياس الأصول لدليل، وقيل هو تخصيص العلة، فمثال ترك قياس الأصول ما تقدم فى الكلام على رفع المضارع»[٣] . ومثال تخصيص العلة أن تقول: إنما جمعت (أرض) بالواو والنون، فقيل (أرضون) عوضًا من حذف تاء التأنيث؛ لأن الأصل أن تقول فى أرض: (أَرْضَةٌ)، فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضًا عنها، وهذه العلة غير مطّردة لأنها تنقض بـ(شمس) و(دار) و(قدر)، فإن الأصل فيها (شمسة)، و(دارة)، و(قدرة) ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون.

ولذلك عدت قرينتا استصحاب الحال والاستحسان من أضعف القرائن لعدم اطرادهما فى النحو والفقه، وإمكان الخروج عليهما، ولا يُلجأ إليهما إلا فى الضرورة.

وهكذا لاحظنا مما سبق تأثر اللغويين بالأصوليين فى اعتبار الأدلة الفقهية والشرعية،أدلةً فى اللغة، فحملوا أصول النحو واللغة على أصول الفقه والشرع، وقد ظهر ذلك بوضوح فى الإجماع، القياس، الاستصحاب، والاستحسان، وتجاذب المنهجين عليها، ومدى استفادة اللغويين من هذه الأصول، فكان ضربًا من ضروب التوسع.

كما لاحظنا أن القرائن المشتركة بين اللغويين والأصوليين، منها ما هو نقلى متفق عليه عند الأصوليين ونقله اللغويون وهو (الإجماع)، بعد الكتاب والسنة ومنها ما هو عقلى يسعى إلى إيجاد حكم لم يرد فيه نص شرعى وهو القياس، وقد تأثر به اللغويون أيضًا، أما استصحاب الحال والاستحسان فهما دليلان عقليان مختلف فيهما عند الأصوليين؛ ولذلك فهما من أضعف الأدلة عند اللغويين.

---

[١] السيوطى، الاقتراح، ص ١١٨.

[٢] د. محمد خير الحلوانى، أصول النحو العربى، ص ١٢٥.

[٣] السيوطى، الاقتراح، ص ١١٨، ١١٩.

الفصل الرابع :

القرائن وأمن اللبس

المبحث الأول : **القرائن اللغوية وأمن اللبس :**

الأصل فى اللغة أن تكون للإبانة والإيضاح، فإذا ورد ما يخالف هذا الغرض أو يكسبها شيئًا من الغموض والإبهام فقد وقع اللبس، واللبس بالفتح مصدر، وقولك : لَبَس عليه الأمر : خلطه وجعله مشتبهًا بغيره أو خافيًا[١]، وقد ورد بها المعنى فى الاستعمال القرآنى ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ (البقرة : ٤٢) أى تخلطوا[٢].

والاصطلاحى هو : «تعدد احتمالات المعنى دون مرجح، أى دون قرينة تعين أحد الاحتمالات دون سواه»[٣]

وقد استخدم النحاة مصطلحًا آخرًا مرادفًا للبس، هو (الإبهام) وإن كانا غير متطابقين[٤]، لأن اللبس عام يقع فى جميع أنواع الكلام، على حين يقع الإبهام فى بابى (التمييز والحال)؛ لإزالة الغموض الطارىء فى التركيب، ولاسيما مع الأوزان والمكاييل عند ذكرها دون تمييزها. قال سيبويه : «إذا قلت لى مثله فقد أبهمت، كما أنك إذا قلت : لى عشرون (فقد أبهمت الأنواع)، فإذا قلت درهمًا فقد اختصصت نوعًا وبه يعرف من أى نوع ذلك العدد[٥]، والمراد أن الإبهام جاء فى الكلام لغيبة التمييز، فلما ذكر أزيل اللبس واتضح المعنى، ويفسر ذلك "ابن يعيش" بقوله : «اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد، والمراد رفع الإبهام وإزالة اللبس، وذلك أن تخبر بخبر أو تذكر لفظًا يحتمل وجوهًا فيتردد المخاطب فيها فتنبه على المراد بالنص على أحد محتملاته مبينًا للغرض، ولذلك سُمَّىَ تمييزًا أو تفسيرًا[٦]، وعلى هذا يقابل مصطلحا التفسير والتمييز مصطلحى الغموض والإبهام، ويقابل مصطلح اللبس وما يشير إليه من الإبهام أو الغموض مصطلحَ أمْن اللبس أو عدم اللبس ، أو خوف اللبس[٧].

ولابد من تعاون أكثر من قرينة لإزالة اللبس الطارىء فى التركيب ولاسيما إذا كان

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، مادة (لَ بَ سَ)، ٥ / ٣٩٨٩.

[٢] د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، مبحث مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص٩٩.

[٣] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٣٩٥.

[٤] د. حلمى خليل، العربية والغموض، ص٣٠ : ٣١.

[٥] سيبويه، الكتاب (ط هارون) ١٧٢/٢.

[٦] ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٠/٢، د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص٨٧.

[٧] السيرافى، شرح كتاب سيبويه، ١٦٢/١.

النص قرآنيًا، فبتأمله نلاحظ سرعة الشارع إلى رصد القرائن المبيِّنة له، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لا يُؤْمِنُونَ﴾ (يونس : ١٠١)، فـ (ما) الثانية تحتمل النفى وتحتمل الاستفهام، إلا أن القرائن المرجحة معنى الاستفهام أوضح لكونها معطوفة على (ماذا) المتقدمة، ولأن القول بالنفى بديهى لا يُحتاج إليه[١]، وينقسم الغموض فى التراكيب إلى قسمين :

أولهما : تراكيب غامضة : وذلك إما لعدم إلتزامها بالقواعد المميزة وإما لكونها لم تلتزم بقاعدة أمن اللبس، وهى ما عرفت عند الأصوليين بالتراكيب (محتملة الغموض).

ثانيهما : تراكيب غامضة تحتمل أكثر من معنى؛ نتيجةً لتعدد المعنى المعجمى دون مُرَجِّح[٢].

والمحدثون قد فصَّلوا القول فى أسباب اللبس، وهى تقع فى المفردات (الألفاظ) أو التراكيب (الجمل)، فأما ما يختص بالمفردات فهى :

١- تعدد معنى المفردات، ومن ذلك :

أ- تعدد معنى الصيغة المجردةنحو : (مختار) فهى تصلح لأن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول، وكذلك (الحاكم، الناظر) فهى إما اسم فاعل أو صفة مشبهة، و(يزيد) فقد تكون فعلاً أو اسمًا[٣].

ب- تعدد معنى اللفظ معجميًا بسبب الاشتراك اللفظى، كما فى : (عين) فهى قد تكون للباصرة أو للجارية أو للجاسوس أو للنقد، أو (الأضداد) كما فى : (قُرْءَ) للحيض والطهر، و(الجلل) للشىء الحقير والعظيم[٤]

جـ- تعدد معنى الأداة ذات الصدارة فى الجملة نحو : (ما أحسن زيد) و(ما) تحتمل أن تكون نافية واستفهامية، تعجبية، والذى يوضح ذلك قرينتا : الإعراب والنغمة[٥]، ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾ (القارعة : ١٠)، فـ(ما) تحتمل الاستفهام والتعجب والمراد هو الثانى.

---

[١] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٣٩٩.

[٢] د. حلمى خليل، العربية والغموض، ص١٢٤.

[٣] د. تمام حسان، مبحث أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، حوليات دار العلوم [القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٦٩م]، ص١٣٤.

[٤] السابق نفسه، د. حلمى خليل، العربية والغموض، ص٨٩.

[٥] د. حلمى خليل، العربية والغموض، ص٢١٤، د. زين كامل الخويسكى، مبحث مواضع اللبس. عند النحاة والصرفيين [دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٨٩م]، ص١٠، د/ تمام حسان، البيان، ص٢١١.

د- تعدد المعنى الوظيفى للكلمة الواحدة نحو : ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (النور : ٣٣)، فـ (الكتاب) قد يكون مصدرًا من كتب، أو يكون بمعنى الصحيفة[١].

هـ- تعدد احتمالات المعنى المعجمى للكلمة المفردة، كما فى قوله تعالى : ﴿إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ﴾ (الأنفال، ٤٨) إذ لا يدري من مجرد الكلمة ما إذا كان المقصود رؤية بصرية أو ظنية، أو رؤيا منامية[٢].

و- وجود كلمة تدل على العموم، نحو قوله تعالى ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحقاف : ٢٥) فلفظة (كل) دالة على العموم، وإن كانت القرينة العقلية تستثنى منها ذات الله وصفاته[٣].

أما أسباب اللبس فى التراكيب فترجع إلى :

أ- الخطأ فى فهم المعنى المقصود للترابط السياقى، كأن يظن ظان أن المراد من (ضرب فى الأرض) هو هوى بعصاه على الأرض يضربها؛ غافلاً بذلك عن المعنى المقصود وهو (السعى فى الأرض)[٤].

ب- تعدد الصيغة الصرفية من حيث الزمن كما فى قوله تعالى : ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ (النور : ٥٤)، يحتمل الفعل (تولوا) بحكم صيغته أن يكون ماضيًا وأن يكون مضارعًا، وقرينة إرادة المضارعة ما قبله من فعل الأمر الدال على الحال أو الاستقبال، وهو مسند إلى المخاطبين بالطبع، فما يترتب على هذا الأمر لابد أن يفيد الحال أو الاستقبال ويسند إلى المخاطبين أيضًا، وذلك شأن المضارع وليس شأن الماضى[٥].

جـ- تعدد المعنى التركيبى كما فى قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾ (التحريم : ٣)، يحتمل تركيب الآية أحد

---

[١] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٢١٢.

[٢] السابق نفسه، ص٢١٢، ينظر أثر ذلك فى استنباط الحكم الفقهى، ص ٣٨١.

[٣] د. حلمى خليل، العربية والغموض، ص٢١٥.

[٤] د. تمام حسان، مبحث أمن اللبس، ص١٣٤.

[٥] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٤٠٥.

معنيين: الأول : أن يكون (حديثًا) ظرفًا أى منذ وقت حديث، أو صفة للمفعول المطلق نائبة عنه، والمعنى : (أسر إسرارًا حديثًا) أى من الناحية الزمنية، والثانى : أن يكون (حديثًا) بمعنى (كلامًا)، أى أفضى إلى بعض أزواجه بكلام أراد به أن يكون سرًا بينه وبينها، والقرينة على إرادة هذا المعنى الأخير عود الضمير إلى الحديث من (نبأها به) و(عليه) و(بعضه) إذ لا يعود الضمير على الظرف إلا أن يكون من صفته[1].

د- تعدد احتمالات تعلق الجار والمجرور كما فى قوله تعالى : ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الرعد : ١١) فـ (أمر الله) قد تكون صفة للمعقبات أو تتعلق بالفعل (يحفظونه).

هـ- تعدد احتمالات الذكر والحذف كما فى قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام : ١٠٨)، إذ يحتمل التركيب أن يكون فيه الحذف، وألا يكون، أى أن المنهى عن سبهم هل هم (الذين يدعون) أو (الذين يدعونهم) أى هل هم المشركون أو الشركاء[2].

و- افتقار الجملة إلى ما يتممها نحو قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ (يونس : ٦٥)، وقد تكون الجملة مكتفية بـ (قولهم)، وقد تكون مفتقرة إلى ما بعده؛ لكونها جملة مقول القول.

ز- الخطأ فى مواضع الوقف والابتداء، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ (الأنعام : ٣)، له معنى يخالف الوقف على الأرض، والابتداء بقوله تعالى : ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[3].

ح- خروج التركيب على قاعدة أمن اللبس، نحو : (بارك الله لزيد فى ماله وولده)، فهو إما دعاء وإما إخبار.

ط- حذف بعض الأدوات دون قرينة كما فى قولهم : (رغب زيد أن يذهب) فجاز أن يكون (رغب فى) أى (أحب)، أو (رغب عن) أى كرهه[4].

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٤١٢.

[2] السابق نفسه، ص٢١١.

[3] د. حلمى خليل، العربية والغموض، ص٩٠.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/ ١٨٣.

ى- اللبس فيما يعود عليه الضمير كما فى قولهم : (أخبر زيدُ عمْرا أن خالدًا ينتظره خارج الدار)، فعلى من يعود الضمير فى (ينتظره) أعلى عمرو أم زيد؟!(١).

ولابد من الإشارة إلى أن الغموض قد يتأتى لأكثر من سبب، فالنحو والدلالة مثلاً قد يتعاونان فى ذلك، نحو قول العرب : (ليلٌ نائم) فقد يكون المراد (ليل ساكن) أو (ليل ينام فيه الناس) هذا من الجهة النحوية، أما الدلالية فلفظة (نائم) لا تأتلف مع الليل دلاليًا، ومن هنا جاء الغموض(٢). وقد حمل عليه الفراء قوله تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾ (البقرة : ١٦)، فالربح ليس للتجارة بل هو للتاجر(٣).

وسنحاول رصد مواضع اللبس وتقديم الموانع التى تزيله وتوضح المعنى وهى على النحو التالى :

أولاً : الإعراب وأمن اللبس :

سبق أن بيّنا قرينة الإعراب ومالها من دور فى توضيح المعنى، سواء أكانت حركةً أم حرفًا ظاهرًا أم مقدرًا، فاللغة كثيرًا ما تلجأ إلى توضيح المعنى بقرينة الإعراب، بالإضافة إلى معونة بعض القرائن، فقلما يتضح المعنى بقرينة واحدة، وهذا ما حاولنا تأكيده(٤). وتشمل العلامة الإعرابية الحركة والحرف، ولكل منها دوره فى الدلالة الإعرابية، فبعض الكلمات يُعَرب بالحركات وبعضها يعرب بالحروف (وقد تكون الحركة ظاهرةً أو مقدرةً أو ملحوظة فى المحل الإعرابى) و(قد يكون الحرف أصليًا أو نائبًا عن الحركة- هذا ما يقرره النحاة(٥) ومن ذلك :

١-أن المنادى المفرد العلم اُختص بالبناء على الضم لئلا يلتبس بغير المنصرف لو فُتح وبالمضاف للياء لو كُسِر(٦).

٢-يُنصَب المنادى إذا كان نكرةً مقصودةً عند ابن مالك، إذ يرى أن المذهب المختار هو الضم فى (العلم) والنصب فى (النكرة المقصودة)(٧) . وخالفه السيوطى فعدل عن ذلك بقوله :

---

(١) د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص١٥٦.

(٢) الفراء، معانى القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار [الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط٢، ١٩٨٠م] ١/ ١١٥.

(٣) السابق نفسه، د. حلمى خليل، العربية والغموض، ص١٢٧.

(٤) ينظر تفصيل ذلك قرينة الإعراب، ص ٤٠.

(٥) د. تمام حسان، مبحث أمن اللبس، ص١٢٨.

(٦) السيوطى، همع الهوامع، ١/ ١٧٢، د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١٢١.

(٧) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٢/ ٢٦٢.

«وعندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم لعدم الإلباس فيه، والضم فى النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حينئذ إلا الحركة لاستوائهما فى التنوين، و لم أقف على هذا الرأى لأحد[١] .

٣-يفرق الإعراب فى أحيان كثيرة بين المعانى كما فى (ما أحسن زيد) فـ (زيد) يُرفع فى النفى ويُنصب فى التعجب ويُجر فى الاستفهام، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعانى، هذا مع الاستعانة بـ (قرينة النغمة)[٢] ، ولذلك يرى السيوطى أن الإعراب دخل فى الأسماء لاعتوارها المعانى، ومن ثم فهو لا يظهر فى المبنيات والمضمرات والموصولات، ولما كان الفعل المضارع تعتوره المعانى المختلفة دخله الإعراب أيضًا[٣] .

٤-ولا نمل من القول بأن الإعراب وحده لا يتحمل عبء المعنى كله، فكثيرًا ما تعاونه قرائن أخرى، نحو قرينة النبر والوقف، كما فى قوله تعالى : ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (القصص : ٨٨)، جملة (لا إله إلا هو) تصلح من حيث التركيب أن تكون صفة للإلاه الآخر، وأن تكون استئنافًا، وفى الحالتين هى مرفوعة، وينكر كونها صفة التناقض الواقع بين كون الله لا إله إلا هو، وأن هناك إله آخر، والصواب هو كونها استئنافًا والضمير عائد إلى الله تعالى[٤] .

٥-ومما يؤكد عدم اعتماد السياق اعتمادًا كاملاً على الإعراب، هو أن هناك تراكيب فقدت العلامة الإعرابية أو عدلت عنها إلى علامة أخرى، ومع ذلك لم يحدث لبسٌ، فالعرب يقولون: (قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس[٥] ، لذلك قال "ابن مالك" : «وإن بشكل خيف لبس يجتنب»[٦] ، لذلك سُمِع (خَرَقَ الثوبُ المسمارَ) و(كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ)، فالعقل يبين أن (الثوب) هو المخروق و(المسمار) هو الخارق وكذلك المثال الآخر، منه قوله

---

[١] السيوطى، همع الهوامع، ١٧٣/١، د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١٢١.

[٢] خالد الأزهرى، شرح التصريح ٧٤/١، السيوطى، همع الهوامع، ١٥/١، د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١٢٣.

[٣] السيوطى، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد الرؤوف سعد، ٢٧/١، د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١٢٤.

[٤] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٤٣٥.

[٥] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٧٤/٢.

[٦] السابق نفسه، ١١٧/٢.

تعالى : ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة : ٣)، فإن هناك من يجر رسوله لتقدير قسم محذوف أو عطفًا على المشركين خطأً، ولكن المعنى السياقى للآية يوجب أن يكون معطوفًا على لفظ الجلالة ولا يؤثر فى ذلك الجر والنصب،[١] ، ومنه كذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ﴾ (المائدة: ٦٩)، فبالرغم من مخالفة الإعراب فى (الصابئون)، فحقها النصب لكونها معطوفة على اسم (إن)، إلا أن رفعها لم يلبس المعنى، ويفسر الفراء مجىء الرفع فيها، بأن (الذين) اسم (إن) مبنى لا تظهر عليه العلامة، ومن ثم جاز رفع (الصابئون).[٢]

ثانيهما : الصيغة وأمن اللبس :

فكثيرًا ما يقدم الصرف جهازًا يُؤْمَنُ به اللبس، مثل المعانى الصرفية التى استدل عليها بالهمزة أو التضعيف، وكذلك المضارعة التى يُدَلُّ عليها بحروف أربعة هى (الهمزة، النون، الياء والتاء) ومنه (التأنيث) وعلامته (التاء)، و(التثنية) علامتها (الألف والنون أو الياء والنون)، و(الجمع) وعلامته (الواو والنون أو الياء والنون)، والجمهور يرى أن زيادة (النون) فى المثنى والجمع تمنع اللبس فى حال الإضافة، كما تمنع اللبس بين الإفراد والتثنية.

كذلك يصاغ من الفعل المضارع المبنى للمجهول (اسم المفعول) بقلب حرف المضارعة ميمًا، فكان قياسه من الثلاثى نحو : (ضُرِب، وقُتِل) على مُفْعَل بأن يقال : (مُضْرَب، مُقْتَل)، ليكون جاريًا على (يضرب ويقتل)، إلا أنه عدل عنه إلى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من أَفْعَل نحو : (مُكْرَم، ومُضْرَب) من (أكْرَمَ، وأَضْرَب)، وخُص الثلاثى بالزيادة لقلة حروفه[٣] .

وقد تتغير صيغة الكلمة بزيادة حرف أو نقصانة أو تغييره من حالة إلى حالة، ومن ذلك ما ورد فى القرآن الكريم من تغيير (ميكائيل إلى ميكال)[٤] .

فى قوله تعالى ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة :٩٨)، وانتقال (سيناء) إلى (سينين) فى قوله تعالى : ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ﴾ (التين : ١، ٢).

---

[١] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٢٥٠.

[٢] الفراء، معانى القرآن، ١/٣١٠، ٢ / ١٨٣.

[٣] د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص ١٠٢، ١٠٣.

[٤] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٢٢٥.

وقد يزاد حرف كما فى (آل ياسين) بدلاً من (ياسين) فى قوله تعالى : ﴿سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ﴾ (الصافات : ١٣٠)، وقد يبدل الحرف نحو (بكة) بدلاً من (مكة)[1] مثل : ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران : ٩٦).

يرى الصرفيون عدم جواز صوغ : أفعل التفضيل من الفعل الثلاثى الدال على اللون الذى مؤنثه (فعلاء) من (أفعل) مثل (حمراء) من (أحمر) و(صفراء) من (أصفر)...إلخ، فيكون الوصف واسم التفضيل كلاهما على (أحمر) و(أصفر) فيلتبسان؛ لذلك منع صوغ التفضيل منه[2].

وقد يعدل عن الضبط إلى ضبط آخر منعًا للبس، كما حدث فى الفعل الثلاثى معتل الوسط عند إسناده لضمائر المتكلم أو المخاطب أو الغائب، فإذا كان واوى الوسط نحو : (سَامَ) إذا أُسند إلى ضمير المتكلم، وجب فيه كسر الفاء أو الإشمام فتقول : (سِمْتُ) بكسر السين، ولا يجوز أن نقول (سُمْتَ)[3] بضم السين وذلك حتى لا يلتبس بفعل الفاعل فإنه بالضم فقط، نحو (سُمْت العبَد)، أما إذا كان يائىَّ الوسط فيضم عند إسناده للمخاطب فيقال : (بُعت يا عَبْدُ) ولا يقال : (بِعْتُ)، حتى لا يلتبس بفعل الفاعل الذى يكون بالكسر فقط، ولذلك وجب العدول عن الكسر إلى الضم أو الإشمام[4].

يزال اللبس فى الصيغة بزيادة العلامات الخاصة بالتثنية والجمع، وفى توكيد الفعل المضارع والأمر المتصل بألف الاثنين يجب استعمال النون المشددة المكسورة، ولا يجوز استخدام النون الخفيفة حتى لا تتعرض الألف للحذف بسبب التقاء الساكنين، فيلتبس الفعل المسند لضمير المثنى بفعل الواحد أو بما فاعله اسم ظاهر[5] .

ومما يدلل على أن هناك قرائن قد تَضْعُف عن بيان المعنى وتفتقر إلى قرينة أخرى تقويها، ومن ذلك ضعف الإعراب عن التمييز بين الفاعل ونائبه فكلاهما مرفوعان، ولكن صيغة الفعل

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٢٢٦.

[2] السيوطى، همع الهوامع، ٢ / ١٦٦.

[3] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٢/٥٠٥.

[4] د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١٣٦،١٣٧.

[5] د. طاهر سليمان حموده، أسس الإعراب ومشكلاته، ص١٣٤،١٣٥، د. زين كامل الخويسكى، مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، ص٢٢.

هى التى توضح أن إحداهما مبنية للمعلوم والأخرى للمجهول، وكذلك التمييز والحال كلاهما منصوب، إلا أن اشتقاق الحال وجمود التمييز يفرّق بينهما، ومن المعروف أن المنصوب بعد (فعل) و(افعلل) و(افعنلل)، ومضارع المتعدى لواحد لا يمكن أن يكون مفعولاً؛ لأن هذه الصيغ الصرفية صيغ لازمة لا تنصب المفعول به؛ وإذًا فلابد أن نبحث له عن وظيفة أخرى فى السياق، كالمفعول المطلق إذا كان مصدرًا والحال إذا كان مشتقًا وكالتمييز إذا كان جامدًا... إلخ، والعلَم يُمنع من الصرف إذا كان مؤنثًا أو موازنًا للفعل أو مزيدًا بألف ونون، فيكون الشكل الصرفى فى الحالتين معتبرًا فى إعرابه، وكذلك إذا كان الاسم مختومًا بألف التأنيث الممدودة نحو (حسناء)، أما إذا كانت الألف أصلاً كما فى (أبناء)، فالاسم مصروف، وصيغ منتهى الجموع ممنوعة من الصرف، فإذا علمنا أن الصرف دليلٌ على التمكن، وأن منعه سيحدث تعديلاً فى العلامة الإعرابية أدركنا إلى أى حدٍ يمكن تغيير البنية الصرفية عند النظر إلى الوظائف النحوية، أو بمعنى آخر إلى أى حد تساهم البنية الصرفية فى أمن اللبس النحوى[1] .

ثالثًا : الرتبة وأمن اللبس :

سبق وأنْ عرفنا أنَّ الرتبة إما مقيدة وإما حرة وإما مترددة بين الأمرين، فأما المقيدة فلا يجوز مخالفتها، كالرتبة بين الإشارة والمشار إليه، والموصول وصلته، وتأخر الفاعل عن الفعل.. إلخ. أما الرتبة الحرة فهى التى تكون بين المبتدأ والخبر، فلكل منها أن يتقدم أو يتأخر إلا فى مواضع محددة، وكذلك الرتبة بين المفعولين والفعل. ولا رتبة بين الفاعل والمفعول إلا حيث لا تكون ثمة علامة أخرى تحدد وظيفتيهما فى النص، كأن تكون الحركة مقدرة فيهما مثل : (ضرب موسى عيسى) أو (ضرب أخى صديقى)، فالفاعل هنا متقدم والمفعول متأخر، ولا يكونان إلا كذلك، ففى كل الأمثلة التى تحفظ فيها الرتبة إنما يكون حفظ الرتبة لعدم كفاية العلامة الإعرابية لتحديد معنى الباب ووظيفته، ومن ثم يحتاج الأمر إلى ضميمة أخرى تتعاون مع هذه العلامة على رفع اللبس وأمنه[2] ؛ ولذلك اشترط النحاة شروطًا خاصة بالرتبة، تزيل اللبس ويتعين معها الكلام، من ذلك :

١- لا يجوز تقدم المفعول على الفاعل إذا فقدت العلامّة المميزة لأحدهما من الآخر نحو : (ضربتْ سلمى بُشرى) فيلزم أن يكون الفاعل متقدمًا، والمفعول هو المتأخر أمنًا للبس، يقول ابن مالك :

---

[1] د. تمام حسان، مبحث أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، ص١٣٠،١٣١.

[2] السابق نفسه، ص١٢٨،١٢٩.

(وأخِّر المفعول إن لَبسٌ حُذِرْ   أو أُضْمِرَ الفعلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ)[1]

٢- أجاز "الكسائى" تقديم المحصور بـ (إلا) سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً فمن تقديم المفعول قولهم (ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ)، ومنه قول الشاعر : "قيس بن الملوح" :

تزودتُ من ليلى بتَكْلِيمِ سَاعةٍ   فَمَا زادَ إلا ضَعْفَ مَا بِى كَلاَمُها[2] .

ومن تقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) كقولك : (ما ضرب إلا عمرو زيدًا[3]

٣- إن تعدد صاحب الحال وتفرق الحالان يجوز حمل الحال الأول على الاسم الثانى للموالاة، وحمل الحال الثانى على الاسم الأول، وذلك إذا لم يحدث لبس. قال "السيوطى" : «ولو جعلت الأخير للأول لجاز ما لم يلبس، نحو : (لقيت زيدًا صاعدًا منحدرًا)، فالحال الأول لـ(الضمير) والثانى لـ (زيد) وذلك إذا خيف اللبس، ذكر السيوطى أن الغرب تجعل الحال المتقدم للفاعل والمتأخر للمفعول[4] .

٤- قد تتأخر بعض الرتب المحفوظة كرتبة (لا) النافية، كما فى قوله تعالى : ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ (غافر : ٥٨)، أى ولا الذين آمنوا وعملوا الصالحات والمسىء، كما قد يعدل عن رتبة أحد المفعولين كما فى قوله تعالى : ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ (البقرة : ٢٦٩)، فالمعلوم أن الآخذ هو المفعول الأول والمأخوذ هو المفعول الثانى، فكأن المعنى : (يؤتى من يشاء الحكمة)، وهذا مُلبس؛ لأنه قد يوهم بأن (الحكمة) مفعول (يشاء) فلما خيف اللبس عُدل عن هذه الرتبة[5] .

رابعًا : السياق وأمن اللبس :

يقع اللبس فى السياق لأسباب عدّة منها :

١- أن يكون المتكلم غير فاهم ما يقول بشكل تام وليس معنى هذا أن يكون جاهلاً لجزئيات الموضوع، بل قد يكون عالمًا بها ولكنه فاقد العلاقات والصلات التى تربط بين هذه الجزئيات.

---

[1] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٤٨٦/١، الأشمونى فى شرحه، ٢/ ٥٧.

[2] الشاهد تقديم "ضعف" المحصور على الفاعل للضرورة، ينظر ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٤٩١/١.

[3] د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١١١.

[4] السيوطى، همع الهوامع، ٢٤٤/١، د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١٢٤.

[5] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٢٢٨.

٢- عدم تحديد معنى الكلمة فى الجملة؛ لأن كل كلمة لا تحتمل إلا معنىً واحدًا فى الجملة، والسياق هو المُفرِق بين هذه المعانى تبعًا له؛ لأنها تكون خارجة وعامة ومتعددة[١] .

٣- عدم تحديد المعنى العُرفى للفظ : فغير مقبول أن ينطق المتكلم لفظًا يوحى إلى دلالة معينة وهو فى ذهنة معنى آخر، فعلى المتكلم أن يلتزم بالمعنى العرفى.

٤- عدم إلمام المتكلم بالتغير الدلالى للفظ، وهو أن يكون له معنى فى عصر ما، ثم يتحول إلى معنى معجمى آخر فى عصر لاحق، مثل : لفظة (حُرّ) كانت تدل على الشخص الذى ليس عبدًا ولا مملوكًا لأحد، فتحولت إلى معنى الشخص الذى يعيش فى مجتمع ديمقراطى، فتجاهل المخاطب هذا التحول واستعمالها على المعنى القديم يؤدى إلى اللبس لا محالة[٢] .

٥- عدم وضوح الظروف والملابسات المحيطة بالنص أو السياق المقامى، ومن ذلك أن السامع لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ (البقرة : ٢١٩)، فيفهم عدم تحريم الخمر والميسر وإنما الإثم فيهما فقط كان لبسًا فى المعنى فإذا عُلِم أن هذه الآية تعد خطوة فى طريق التحريم الذى انتهى بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ (المائدة: ٩٠).

٦- عدم الإلمام بمواضع الوقف والوصل مثل : (مات علّى وهو يصلى)، فإذا وقف المتكلم على (علّى) كانت الواو استئنافية، ووقع التناقض فكيف يموت (علىّ) ثم يقوم للصلاة، وإنما وجب الوصل منعًا للبس[٣] .

٧- الإغراق فى استخدام الأساليب المجازية : ونحن نعلم أن المعنى الحقيقى هو المعنى العرفى وأن المجاز بعدٌ عن الحقيقة، فإذا بالغ النص فى البعد عن الحقيقة كان ذلك مزلقًا إلى اللبس والغموض[٤] .

٨- الإخلال بالإيجاز والإطناب : فيجب على صاحب النص أو المتكلم إذا أراد الإيجاز أن يكون غير مُخل بالمعنى، وإذا أراد بالإطناب لا يتزايد فيه بشكل غير مفيد، فمن الإيجاز المُخّل : إذاكان قد زارك صديق بالأمس و لم تقدم له مشروبًا فيسألك السائل : (أزارك صديقك

---

[١] د. تمام حسان، مبحث أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، ص١٣٦.

[٢] السابق نفسه، ص١٣٧.

[٣] السابق نفسه، ص١٣٨.

[٤] السابق نفسه، ص١٣٩.

وقدمت له مشروبًا) ؟ فتقول : لا لم يفهم السامع إذا كان النفى للزيارة أو لتقديم المشروب وكان يجب أن تقول : (زارنى و لم اقدم له مشروبًا)، ومن الإطناب أن تقول : (زرت كل هرم بناه الفراعنة)، فعبارة (بناه الفراعنة) متزايد فيها؛ لأن من المعروف أن الأهرام لم يبنها إلا الفراعنة[1] .

لذلك لجأ السياق إلى وسائل مختلفة لأمْن اللبس منها :

أ- الحذف والتعويض فى باب النداء : فيجوز أن يقال فى : (يا أبى)، (يا أمى) (يا أبتِ)، (يا أمَّتِ) بحذف ياء الإضافة وتعويض التاء عنها، ومنعها النحاة من الأسماء المنتهية بالتاء لئلا تلتبس بالأسماء المؤنثة. يقول ابن يعيش : «ولا تدخل هذه التاء عوضًا فيما له مؤنث من لفظه. لوقلت فى (يا خالِّ ويا عمىِّ، يا خالة ويا عمة)، لم يجز لأنه كان يلتبس بالمؤنث، وأما دخولها على (الأب) فلمعنى المبالغة نحو : رواية وعلامة»[2] .

ب- وقد يحذف من السياق ما يستدل عليه المخاطب بشىء من التأمل، كالفاعل لغرض الخوف أو التعمية أو الجهل به.. إلخ نحو : (قُتل فلان)، كما قد يحذف المفعول من الفعل المتعدى فيصير لازمًا وذلك للعلم به نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر : ٩)، والمعنى : هل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم، وكذلك قوله تعالى على لسان إبراهيم : ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ (البقرة : ٢٥٨)، والمعنى : -والله أعلم- ربى الذى يفعل الإحياء والإماتة.[3]

ويمكن من خلال استقراء بعض المطولات النحوية أن نستنتج قرائن الحذف، لكونه ظاهرةً تقع فى البنية السطحية، وبتقديره نصل إلى العنصر المحذوف فى البنية العميقة، التى بها يتضح المعنى المراد، فهناك دواعٍ تضطر المتكلم إلى حذف عنصر أو أكثر من الكلم، اعتمادًا على قرائن (لفظية أو حالية)، تظهر للمتكلم وللسامع[4] ؛ ولذلك اشترط للحذف : (العلم بالمحذوف) يقول ابن جنى : «قد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شىء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلاَّ كان فيه ضرب من التكلف بعلم الغيب فى معرفته»[5] .

---

[1] د. تمام حسان، مبحث أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، ص١٤٠.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ١١/٢، ١٢.

[3] السيوطى، الأشباه والنظائر، ١ / ١٨٥ (بتصرف)، د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١٤٤، ١٤٥.

[4] د. فكرى محمد أحمد، مبحث التقدير عند سيبويه والمنهج التحويلى [القاهرة ١٩٩٤م]، ص٣٥٣.

[5] ابن جنى، الخصائص، ٣٦٠/٢.

وقرائن الحذف هي :

١- قرائن لفظية عامة :

تظهر في وجود سابق أو لاحق يدل على العنصر المحذوف فمن السابق قوله تعالى : ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ (النحل : ٣٠)، والتقدير أنزل خيرًا، ومن اللاحق قوله تعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ (الأنعام : ٣٥)، أى لو شاء جمعهم لجمعهم على الهدى[1] .

٢- قرائن صوتية :

فقد يحذف من الكلام المنطوق، ما إذا حذف في المكتوب؛ لأدى إلى اللبس، كحذف همزة الاستفهام في قول عمر بن أبي ربيعة.

لِعمركَ وما أدرى وإن كنت داريًا بسبعٍ رمَيْنَ الجمرَ أم بثمانٍ

فقد حذفت الهمزة بدلالة (أم) والتقدير (أبسبعٍ) رمين الجمر أم بثمانٍ[2]

٣- قرائن إعرابية :

وهي تتصل بالمفردات نحو قولهم : (أهلاً وسهلاً) فانتصاب الأهل والسهل دل على أن هناك ناصبًا محذوفًا وتقديره (حللت أهلاًونزلت سهلاً)[3] .

٤- قرائن صناعية :

ويعنى بها القرائن التى يستدل بها على معرفة المحذوف بواسطة القوانين والأقيسة النحوية، التى يختص بمعرفتها النحاة، ومن ذلك قوله تعالى :﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (القيامة : ١) والتقدير لا أنا أقسم؛ لأن فعل الحال لا يقسم عليه عند البصريين[4] .

٥- قرائن حالية :

كثيرًا ما تحذف بعض عناصر الموقف الكلامى اعتمادًا على قرائن الحال، نحو قولك : لمن شاهدته يرفع سوطًا بيده (زيدًا)، (أى اضرب زيدًا)، (القرطاس) أى (ارمِ القرطاس)، وأيضًا لمن

---

[1] د. طاهر حمودة، أسس الإعراب ومشكلاته، ص١٢٧.

[2] عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية ابن معطى، ٢/١١٤٠.

[3] ابن الأثير، المثل السائر، ٢/٢٢٠.

[4] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٦٩٤.

شاهدته فى هيئة الحاج (حجًا مبرورًا) أى (حججتَ حجًا مبرورًا)، وقولك لمن شاهدته فى هيئة المسافر (راشدًا مهديًا) بمعنى (أذهب راشدًاومصاحبًا معانًا)[١].

وقد تنبه النحاة إلى القرائن الحالية عندما أجازوا حذف المبتدأ اعتمادًا على إحدى الحواس الخمس[٢]، وهكذا قد تُغنى القرائن الحالية عن ذكر كثير من العناصر اللغوية؛ ولذلك تحذف اعتمادًا على تلك القرائن.

د- وكثيرًا ما يؤمن اللبس بقرائن غير لفظة، كالاعتماد على ذكاء المخاطب مثلاً فى استخدام سياقات متعددة الوظائف الصرفية، : كـ (مُختار)، (مُنقاد)، فهما اسما مفعول وفاعل، إذا المفعول يقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفًا، وكذلك اسما الزمان والمكان : كـ (مَشْرب)، و(مأْكَل) فقد يكون المراد مكان الشرب أو الأكل أو زمانهما[٣]، وقد يؤمن اللبس بقرائن المجاز[٤]. كما فى قوله تعالى : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف : ٨٢).

خامسًا : الربط وأمن اللبس :

هو من القرائن اللفظية المعتمدة على ضرورة الرابط، وأهمها :

١- الربط بالضمير :

فقد ذكر النحاة مواضع حُذِف منها الرابط، و لم يُلتبس فيها المعنى، من ذلك :

أ- يجوز حذف الضمير العائد على المبتدأ بشرط ألا يكون مؤديًا إلى لبس نحو : (زيدٌ ضربته فى دارِه)، فتقول : (زيدٌ ضربتُ)[٥].

ب- يرى البصريون وجوب إبراز الضمير فى الخبر المشتق إذا كان عائدًا على غير ما هو له، سواءٌ خيف اللبس أو أُمِنَ، نحو : (زيد عمرو ضاربه هو)، و(زيد هند ضاربها هو)[٦].

أما الكوفيون فقالوا : «إنْ أُمن اللبسُ جاز إبراز الضمير وجاز استتاره ففى قولهم : (زيدٌ هندُ ضاربها هو): يجوز ظهور الضمير واستتاره، أما إذا خيف اللبس وجب إبراز الضمير،

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل، ١/١٢٥،١٢٦.

[٢] ينظر تفصيل ذلك، السابق نفسه، ١/٩٤، د. طاهر حمودة، أسس الإعراب، ص١٣٣.

[٣] د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١٤٣.

[٤] د. حلمى خليل، العربية والغموض، ص١٢٣، د. زين كامل الخويسكى، مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، ص٥٠،٥٢.

[٥] السيوطى، همع الهوامع، ١/٩٧، د. زين كامل الخويسكى/ من قضايا اللغة، ص١١٦.

[٦] ابن عقيل، شرح الألفية، ١/٢٠٦، السيوطى، همع الهوامع، ١/٩٥، ٩٦.

فتعين أن يكون (زيدُ) هو الفاعل دون لبس»[١] ، وهو المذهب المستحسن عند ابن مالك، وإن كان فى شرحه مؤيدًا للبصريين[٢] .

جـ- لابد للضمير من اسم ظاهر سابق يعود عليه، إلا أنه قد ورد فى بعض التراكيب ضمائر دون أن يسبقها اسم ظاهر، ومع ذلك لم يحدث لبسًا كما فى قوله تعالى : ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَآبَّةٍ﴾ (فاطر : ٤٥)، فالضمير فى (ظهرها) يعود إلى الأرض وليس لها ذكر سابق، إلا أن الدابة لا تكون إلا على ظهر الأرض[٣] .

د- يلزم مع أفعال الرجاء والشروع أن يكون الضمير فى جملة الخبر هو الفاعل نفسه، فلا يقال : (طفق زيد يتحدث أخوه) ولا (أنشأ عمرو ينشدانيه)؛ لأنها جاءت لتدل على أن فاعلها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا فى غيره[٤] .

٢- الربط بالأداة :

فقد تحذف الأداة ويؤمن معها اللبس، لإيضاح المعنى من السياق أو تعاون قرائن أخرى على توضيحه، من ذلك :

أ- حذف الأداة المتصدرة فى أول الكلام كأداة الاستفهام[٥] فى قوله تعالى : ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (الشعراء : ٢٢)، والمعنى (أوتلك)، والقرينة الموضحة هى النغمة.

ب- قد تحذف الأداة الداخلة على جملة الجواب مثل (فاء) الجواب كما فى قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام : ١٢١) والتقدير (فإنكم لمشركون)[٦] ، ومنه قول الشاعر عبد الرحمن بن حسان بن ثابت.

---

[١] ابن عقيل، شرح الألفية، ٢٠٦/١، السيوطى، همع الهوامع، ٢٠٧/١، ٢٠٨، ٩٦/١.

[٢] د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١١٧.

[٣] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٢٣٠.

[٤] السيوطى، همع الهوامع، ١٣١/١، د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١٢٨.

[٥] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١١٤٠/٢.

[٦] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٢٣٨.

مَنْ يَفعْلَ الحسنات ا لله يَشْكرهاُ   والشَّر بالشَّرّ عِنَد ا لله مِثْلاَن[١]

والتقدير فا لله يشكرها. أو (قد) كما فى قوله تعالى : ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ ﴾ (المائدة : ١٣)، أى (وقد نسوا)[٢] .

جـ- وقد تحذف الأدوات الداخلة على المفردات فتنصبها على نـزع الخـافض لكثرة الاستعمال أو طول الكلام[٣] ، ومنه قوله تعالى : ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ (يوسـف : ٩) أى (فى أرض ما)[٤] .

٣ـ الربط بالمطابقة :

وعناصر المطابقة هى :

أ- المتكلم والخطاب والغيبة (الشخص) :

فقد يتجوز فيها، ويؤمن اللبس كمـا فـى قولـه تعـالى : ﴿ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ (هود : ٢٩)، المطابقـة تستوجب أن يكـون (يجهلـون) ولكنهـا جـاءت علـى صيغـة المخـاطب لاستحضار الحال بلا لبس[٥] .

ويرى ابن مالك أن (نون الوقاية) تقى من التباس أمـر المذكـر بـأمر المؤنـث، لـو قيـل : (أكرمنى) ومن التباس ياء المتكلم بياء الخطاب فيه، ومن الفعل بالاسم[٦] .

ب – الإفراد والتثنية والجمع (العدد) :

كما فى قوله تعالى : ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (فصلت : ١١)، فقد تجوز فى العدد والنـوع، فوضع التثنية بإزاء الجمع، والتأنيث بإزاء التذكير[٧] .

---

[١] السيوطى، شرح شواهد المغنى، ١٧٨/١.

[٢] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن ص٢٤٠.

[٣] ينظر للباحثة علاقة الفعل بحرف الجر، مبحث التوسع، ص٧٣ وما بعدها.

[٤] ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص٢٢٩، د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٢١٢.

[٥] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٢٣٥،٢٣٦، وينظر، الالتفات فى الضمائر، ص ٩٨ : ١٠١.

[٦] السيوطى، همع الهوامع، ٦٤/١.

[٧] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٢٣٦، وينظر مواضع التجوز فى مطابقة العدد ص ٩٢.

جـ- التذكير والتأنيث : (النوع) : لو سمى (رجل) بوصف المؤنث المجرد نحو : (حائض وطامث).

فالبصريون تصرفه رجوعًا إلى تقدير أصالة التذكير؛ لأن تلك أسماء مُذكرة وُصِف بها المؤنث؛ لأمن اللبس وحملاً على المعنى، وذلك نحو قولهم : (مررت بامرأةٍ حائض) بمعنى شخص حائض؛ والدليل على ذلك أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التاء. أما الكوفيون فيمنعونه بناء على مذهبهم فى أن نحو (حائض)، لم تدخله التاء، وذلك لاختصاصه بالمؤنث، والتاء إنما تدخل للفرق[1] .

د- التعريف والتنكير (التعيين) :

قد يتجوز فى التعيين فيوصف النكرة بالمعرفة أو العكس، وشرط ذلك أن يسبق الوصف بالمعرفة وصف للنكرة بنكرة مثلها، يكسبها قدرًا من التخصيص يقربها من المعرفة، فيسوغ عندئذ وصفها بالمعرفة. ويغلب فى هذه المعرفة أن تكون من قبيل الموصول[2] ، كما فى قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ * مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ * الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾ (ق، ٢٤، ٢٦).

سادسًا : المعنى المعجمى وأمن اللبس :

ويعنى بالمعنى المعجمى : معنى الكلمة المفردة المعزولة عن سياقها، وذلك لأن الكلمة الواحدة صالحة لأن تستعمل بطرق متعددة فى جمل مختلفة، فكان لابد للمعنى المعجمى أن يتعدد بتعدد هذه الطرق، ولنتخذ (ضرب) مثالاً لهذا التعدد، فمنه : (ضرب زيد عمرًا) أى (أوجعه)، (ضرب الله مثلاً) أى (دلل وأوعظ)، (ضرب له قبة فى الصحراء) أى (أقام)، (ضرب فى الأرض) أى (سافر)، (ضرب أخماسًا فى أسد اس) أى (اضطرب)، (ضرب رقمًا فى رقم) أى (حسب)... إلخ[3] .

ولكى نحدد المعنى المقصود ويؤمن معه اللبس لابد من الخطوات التالية :

---

[1] السيوطى، همع الهوامع، ١٥٦/٢، د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١٣٠.

[2] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٢٣٧، ينظر مزيد من الأمثلة، قرينة المطابقة، ص ١٠٥.

[3] موسى الأحمدى، معجم الأفعال المتعدية بحرف جر [بيروت، دار العلم، ١٩٧٩م]، مادة (ضرب)، ص٢٠٥، الزمخشرى، أساس البلاغة [ط الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٥م]، ٤٤/٢.

أ- تحديد صيغة الكلمة وبنيتها.

ب- شرح معانى الكلمة الممكنة : ومن ذلك كلمة (بَدَوَ) فلها معنيان :

إحدهما : (البداءة) بمعنى الظهور، ومنه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ (يوسف : ٣٥).

ثانيهما : (ب د و) أى سكن البادية[1] ، من ذلك : ﴿وَإِن يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ (الأحزاب : ٢٠).

جـ- الاستعانة ببعض الاقتباسات النصية التى يتبين بها قارىء المعجم الطريقة التى تستعمل بها الكلمة مما يزيد معناها وضوحًا فى الفهم[2] .

يزال اللبس من المعنى المعجمى بالتزام الشروط التى وضعها النحاة ومنها :

أ- منع حذف أحد أحرف الكلمة الأصلية، لئلا لا يلتبس بغيرها نحو : حذف الألف من (عامر وظافر) حتى لا يلتبس بـ (عمر وظفر)[3] .

ب- الربط بين التوافق المعجمى للمفردات كما فى قوله تعالى : ﴿وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ﴾ (آل عمران : ١٩٨)، فالاتفاق المعجمى بين (خير) و(الأبرار) دل على أن (ما) موصولة ويمتنع أن تكون نافية[4] .

وهكذا لاحظنا أهمية القرائن اللفظية والمعنوية والسياقية فى أمن اللبس، لأن وظيفة اللغة هى الإبانة والإيضاح، فإذا غمض المعنى أو أُبهم وجب المسارعة إلى تأمل القرائن المحتفة بالنص؛ للوصول إلى المعنى المراد، وسوف نعرض فيما يلى أثر تلك القرائن فى استنباط الحكم الشرعى.

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٤٣٩.

[2] د. تمام حسان، مبحث أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، ص٢٣٣.

[3] السيوطى، همع الهوامع، ٢/٢٤٠، د. زين كامل الخويسكى، من قضايا اللغة، ص١٠٨.

[4] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ٢١٥.

المبحث الثاني : القرائن اللغوية واستنباط الحكم الشرعي :

ونحاول فى هذا الموضع أن نبين بعض القرائن اللغوية، ومدى تأثيرها فى استنباط الحكم الشرعي؛ ولذلك سنعرض بعض الأمثلة للقرائن المختلفة، راصدين أثرها الدلالى.

أ ـ القرائن اللفظية :

١ـ العموم والخصوص :

سبق وأن تعرضنا للعام وأقسامه واختلاف العلماء فيه، فهناك أرباب العموم وأرباب الخصوص، وأرباب المشترك بين العموم والخصوص، وأرباب الوقف[1]، والمرجح أن «ما من عام إلا ويُتخيَّلُ فيه التخصيص» ومن ذلك :

١-ذكر النحاة أن (المعرف بـ ال) من الألفاظ الدالة على العموم، إلاّ إذا صرفته قرينة عن ذلك، نحو (أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ (البقرة : ٢٧٥)، فقيل هو عام يراد به الخصوص، وقيل هو عام يفيد العموم، والمرجح كونه عامًا أستثنى منه ما صُرِف عنه بقرينة؛ وعلى ذلك «إذا قالت امرأة : أذنت للعاقد بهذا البلد أن يزوجنى»، فجاز لكل عاقد فى البلد أن يزوجها، ما دام لم توجد قرينة تُعَيِّن أحدهم[2].

٢-كذلك الجمع (المعرف بال أو المضاف إلى معرفة) يدل على العموم، لذلك إذا قال رجل : «إن كان الله يعذبُ الموحدين فامرأتى طالق» طُلقت زوجته، هذا إذا كان يقصد تعذيب أحدهم، فإن قصد تعذيبهم كلهم أو لم يقصد شيئًا، لم تطلق؛ لأن التعذيب يختص ببعضهم؛ بذلك حكم الفقهاء بعدم جواز الدعاء بمغفرة جميع الذنوب للمؤمنين والمؤمنات؛ لأنه ثبت أن منهم من يدخل النار[3].

٣-كذلك لفظة (كل) نحو قوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ (آل عمران : ١٨٥) هى دالة على العموم والشمول؛ لأن معناها الإحاطة، فإذا قال رجل لعبيده : «كل من سبق منكم فله درهم» ثم سبق ثلاثة فلكل واحد منهم درهم، وكذلك إذا قال لنسائه : «كل واحدة منكن مطلقة» فيلزم أن تطلق كل زوجة طلقة واحدة ويطلقن جميعًا[4] .

---

[1] ينظر تفصيل ذلك ص ٢٨٨ - ٢٨٩.

[2] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص١١٤.

[3] السابق نفسه، ص١٣١.

[4] السابق نفسه، ص٢١١، ٢١٢.

٤- وهناك ألفاظٌ عامة من حيث الدلالة المعجمية كالفرق بين (الرسول) و(النبى)، (فالرسول) تطلق على كل شخص يكون مرسلاً من جانب شخص آخر برسالة ما، أما (النبى) فلا تطلق إلا على من كان مكلفًا برسالة سماوية؛ لذلك إذا قال رجل : (آمنت بمحمد النبى) كان إسلامًا منه، أما إذا قال آمنت بمحمد الرسول لم يكن إسلامًا[1] .

ب ـ التخصيص بالاستثناء :

١ـ الاستثناء من الأعداد :

اختلف فيه العلماء، فمنهم من أجازه مطلقًا "الآمدى"، ومنهم من منعه مطلقًا؛ لكون الأعداد نصًا، والنصوص لا تقبل التخصيص، ومنهم من أجازه فى الأعداد من ١ : ٩، ومنعه فى إلفاظ العقود، وهو قليل[2] فى اللغة، ومنه قوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (العنكبوت : ١٤)، وعلى ذلك إذا قال رجل:«علىَّ عشرة دراهم إلا درهم» لزمه تسعة[3] .

٢ـ استغراق المستثنى :

يذكر النحاة[4] أن الاستغراق فى الاستثناء غير جائز، ومنعه "الفراء" مستدلاً بجواز أن يكون المستثنى زائدًا عن المستثنى منه، ومن ذلك قولهم : «له علىَّ ألف درهم إلا ألفين» وإن كان غير مسموع، أما الأصوليون فقد أجازوه[5] ، وعلى ذلك إذا قال رجل : «أنتِ طالق ثلاثا إلا ثلاث» قيل يقع الطلاق ولا يجوز الاستثناء، وقيل تقع واحدة لأن استثناء اثنين جائز[6] ، كذلك إذا قال : «كل امرأة لى طالقٌ إلا أنتِ»، و لم يكن عنده زوجةٌ غيرُها، وقع الطلاق و لم يصح الاستثناء، فإذا أدخل عليها (غير) فقال : «كل امرأة لى غيرها طالق» جاز الاستثناء.

٣ ـ كمية المستثنى :

ذكر النحاة أن المستثنى لا يزيد عن نصف المستثنى منه، وقد يقل عنه، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ (المزمل ٢،٣) أما البصريون فقالوا بوجوب

---

[1] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص٣٤٥ : ٣٤٦.

[2] السيوطى، همع الهوامع، ٢٢٨/١ : ٢٢٩.

[3] الأسنوى، الكوكب الدرى، ٣٧٢ : ٣٧٣.

[4] السيوطى، همع الهوامع، ٢٢٨/١.

[5] الغزالى، المستصفى، ١٧٠/٢، الآمدى، الإحكام، ٢٧٥/١.

[6] الأسنوى، الكوكب الدرى، ٣٧٥.

أن يكون المستثنى أقل من النصف، هذا مذهب "ابن مالك" و"ابن عصفور"، وأجاز بعضهم استثناء الأكثر حتى قيل يجوز استثناء القليل من الكثير، والكثير مما هو أكثر منه[1].

أما الأصوليون فيرون جواز أن يكون المستثنى أكثر من النصف، ومن ذلك قول القائل : «عليَّ عشرة دراهم إلا تسعة»، «له هذه الدار إلا ثلثيها»[2].

٤ـ الاستثناء من النفى إثبات ومن الإثبات نفى :

فإذا قيل : (قام قوم إلازيد) فقد أثبت القيام لغير زيد ونفاه عن زيد[3]، هذا مذهب النحاة، وعلى ذلك حكم الأصوليون على قول القائل : «له عليَّ عشرة إلا خمسة»، و«ماله عليَّ شيء إلا خمسة» قيل يلزمه الخمسة وقيل لا يلزمه شيء، وكذلك إذا قال : «والله لا أعطيك إلادرهمًا»[4] قيل يأثم إذا لم يفعل، وقيل لا، والأول هو الأرجح.

٥ـ عود المستثنى إلى أكثر من مستثنى منه :

وقد أكثر الأصوليون من ذكر هذه المسألة، لأنها بعلم الأصول أليق، فمنهم من يقول بعود المستثنى إلى المتأخر من المستثنى منه كما فى : (غلب مائة مؤمن مائة كافر إلاّ اثنين) لكون الأصل فى المستثنى أن يتصل بالمستثنى منه، فإذا كان أحد المستثنيين المتقدمين مرفوعًا فَعَوْدُه إلى الأول أولى، نحو (استبدلت إلا زيدًا أصحابنا بأصحابكم)، فإذا رفع إحداهما لفظًا أو تقديرًا عاد إليه[5]، أما إذا جاء المستثنى بعد جمل متعاقبة، فقداختلف فيها الأصوليون اختلافًا كبيرًا، سبق عرضه فى موضعه[6]. ومهما يكن من أمر، فلابد من القرائن الموضحة لعوده إما لكل ما يسبقه وإما لبعضه.

جـ ـ التخصيص بالظرف :

من المعروف أن كل حدث لابد له من حيز زمانى، ومكانى يقع فيه، والظرف الزمانى يستوعب الحدث كله إذا لم يسبق بـ(اسم يخصصه)، فإذا قيل : (مات زيد يوم الخميس) دلَّ على وقوع الحدث فى جزء منه، ولا يجوز حذف لفظة (يوم)؛ لأن (الخميس) ظرف ممتد، وهذا

---

[1] ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص١٠٣، السيوطى، همع الهوامع ٢٢٨/١.

[2] الأسنوى، الكوكب الدرى، ٣٧٧ : ٣٨٧.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٩١/٢.

[4] الأسنوى، الكوكب، ٣٨٤.

[5] السيوطى، همع الهوامع، ٢٢٧/١، الأسنوى، الكوكب، ٣٩١ : ٣٩٢.

[6] ينظر قرائن التخصيص بالاستثناء، ص ١١١ : ١٢٢.

مذهب النحاة[1] والأصوليين، فدخول لفظة (يوم) أو (شهر) على أسماء الأيام والشهور، تجعلها غير ممتدة لأن فيها تخصيصًا[2].

د ـ التخصيص بالحال :

يرى الأصوليون أن الحال صفة في المعنى وهو قيد عليه، أما في اللفظ والحكم فهو يختلف، فإذا قيل : (أكرِم زيدًاصالحًا) قيد الإكرام بحالة الصلاح[3].

وعلى ذلك حكَمَ الفقهاء على من قال حالفًا : «إن لا يصلى إلاَّ قائمًا» لم يقبل منه أن يقعد في صلاته، وكذلك إذا قال : «أنتِ طالقٌ مريضةً» لا يقع الطلاق إلا إذا مرضت، فإذا رُفعِتْ (مريضةٌ) كانت صفة ووقع الطلاق في الحال[4].

ولما كان الحال في معنى الخبر والصفة فهو يأتي جملةً ومفردًا، وله في الحال الجملة شروط : (كأن تكون خبريةً، ألا يتقدمها ما يدل على الاستقبال، أن يكون هناك رابط يربطها بصاحبها)[5]؛ ولذلك يجوز أن يقال : (والله لا آكل متكئًا أو وأنا متكىءٌ) لزمه الوفاء بقسمه، فإذا تعدد الحال وجب الجمع عند أكثرهم، كأن يقول رجل : «له تعالى علىَّ أن أعتكف يومًا صائمًا»، فليزمه ثلاثة أشياء هي : (الصوم، الاعتكاف، الجمع بينهما) وقيل أن الجمع غير لازم؛ لكون كل منها عبادةً مستقلة[6]، والأول هو الأرجح.

القرائن غير اللفظية :

١ـ العرف :

رأى الفقهاء والأصوليون أن العرف والعادة من القرائن التي تخصص منطوق المتكلم[7] ، فإذا قال شخصٌ حالفًا : «والله لا أخرج من البلدة إلا معك» وتقدم بخطوات، كان العرف

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، ١٩٦، ١٩٨.

[2] الأسنوي، الكوكب، ١٩٧ .

[3] ابن معطي، الفصول الخمسون، تحقيق د. محمود الطناحي ص١٧٤.

[4] الأسنوي، الكوكب، ص٤٠٠.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل،٦٥/٢، السيوطي، همع الهوامع، ٢٤٦/١.

[6] الأسنوي، الكوكب، ٤٠٤.

[7] ينظر تفصيل ذلك قرينة العرف ص ٢٨٨.

دليلاً على أنه ليس آثمًا[١] ، وكذلك إذا قال السيد : «بع هذا العبد مع هذه الجارية» فيحتمل أن يكون المراد المصاحبة بينهما، أو أن يكون العبد مباعًا كما كانت الجارية مباعةً، إلا أن العادة والعرف أفاد أن التجار يبيعون الردىء مع الجيد، فدل ذلك على الجمع بينهما[٢] .

وكذلك قيل بعدم جواز الجمع فى قول القائل : «بعتك الدابة مع حملها»، وذلك لعدم جواز إفراد بيع الحَمَلِ وحده، ومالا يجوز مفردًا لا يجوز مصاحبًا، وقال بعضهم إن (مع) هنا بمعنى الواو فيكون المعنى بعتك الدابة وحملها والعرف يقضى بصحة هذا الرأى[٣] .

وكذلك إذا قال رجل لامرأته : «أنتِ طالقٌ مئةً أو ألفًا» وقع الطلاق ثلاثًا؛ لأن العرف يستوجب أقصى عدد للطلاق، وكذلك إذا أوجب رجل على نفسه الصدقة بـ(بقرة) جاز الذّكر منها أو الأنثى؛ لأن العرف يستوجب المفرد بصفة عامة[٤] .

ومن المعروف أن الجواب على الاستفهام المنفى يكون فى الإثبات بـ (بلى)، وفى النفى بـ(نعم) إلا أنه إذا سئل رجل فقيل : «أليس عليك ألف درهم ؟» فقال نعم، لا يلزمه الألف لغةً ويلزمه ذلك عرفًا[٥] .

٢ـ العقل :

اتفق النحاة والأصوليونِ على التخصيص بالعقل، فمن ذلك : (أكلت أرض كذا وكذا، وأكلتُ بلدة كذا وكذا) وإنما أراد : أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب[٦] ، وعلى ذلك إذا قال حالفًا : «لا آكل خبز الكوفة أو بغداد» فإنه لا يحنث بأكل بعضه، إلا إذا نوى غير ذلك حنث[٧] .

واشترط اتفاق إعمال العقل مع صحة اللغة، فإذا قال رجل لنسائه الثلاث. «من لم تخبرنى منكن بعدد الركعات فى اليوم والليلة فهى طالق، قالت الأولى سبع عشرة، الثانية خمس

---

[١] الأسنوى، الكوكب، ١٦٨.

[٢] السابق نفسه، ص ١٧٠.

[٣] السابق نفسه، ١٧١.

[٤] السابق نفسه، ٣٤٠.

[٥] السابق نفسه، ٣٤٥ : ٣٤٦.

[٦] سيبويه، الكتاب، ٢١٤/١.

[٧] الأسنوى، الكوكب، ١١٥.

عشرة، الثالثة إحدى عشرة» قيل لم تطلق واحدة منهن، وذلك لأن الأول هو المعروف، الثانى يوم الجمعة، الثالث فى السفر، وأنكر بعضهم ذلك بأن كل عدد الركعات يجب ذكرها كاملة فى اليوم والليلة وليس الجمعة؛ لأن كل يوم ليس بجمعة، والسفر كذلك؛ لأنه حالة طارئة لا تدوم[١].

وكذلك إذا قال رجل لامرأته : «إنْ كان حملكِ ذكرًا فأنتِ طالقٌ طلقة واحدة، وإن كان حملكِ أنثى فطلقتين» فَولدت ذكرًا وأنثى، قيل لا يقع الطلاق لأن حملها ليس بذكر ولا أنثى، بل بعضه هكذا وبعضه هكذا، وهو موافق لكونه مضافًا للعموم، وقيل بعدم إضافته للعموم، فيقع الطلاق ثلاثًا؛ لأنه علق على الشيئين ووقع الشيئان[٢]، كما يحكم بالعقل على المقصود بالتحريم فى قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ﴾ (المائدة : ٣)، فالتحريم هنا ليس للذوات وإنما للأكل، ويدل العقل أيضًا على المحذوف، كما فى قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر :٢٢)، أى أمره، لاستحالة مجيء البارئ[٣] .

٣ ـ استصحاب الحال :

وهو بقاء الحكم على حاله نفيًا أو إثباتًا، مالم يرد ما يزيله[٤] ، ومن ذلك إذا ادعى رجل ملكية عينٍ، وجاء بالبينة على ملكيتها فى الماضى، فهل يثبت ذلك فى الحاضر ؟ فمنهم من يرى عدم قبولها؛ لاحتمال أن تكون الملكية قد زالت عنه فى الحاضر، ومنهم من يقبلها (لاستصحاب الحال) لجواز أن تكون العين كانت ملكه ولم يعلم له مزيلاً، وأن يشهد للملك فى الحال استصحابًا لما عرفه قبل ذلك من شراء أو أرث أو غيره، فهناك فرق بين (الإقرار) و(الشهادة) فإذا قال كان ملكه، كان إقرارًا، أما الشهادة فهى : أن يشهد بدوام الملكية فى الحال[٥] .

٤ ـ الحس والمشاهدة :

من المعروف أن الضمائر لابد لها من اسم ظاهر تعود إليه، وغالبًا ما يكون سابقًا عليها، إلاَّ أن الاستعمال اللغوى قد كشف لنا عن ضمائر وردت فى سياقات ولم يسبقها ما تعود إليه،

---

[١] الأسنوى، الكوكب، ١١٦ : ١١٨.

[٢] السابق نفسه، ص ١٢٥.

[٣] طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص ٤٦٢.

[٤] ينظر تفصيل ذلك قرينة الاستصحاب، ص ٣٥١.

[٥] الأسنوى، الكوكب، ص٢٦٥.

اعتمادًا على قرينة الحس والمشاهدة، ومن ذلك قوله تعالى عن يوسف عليه السلام : ﴿ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي ﴾ (يوسف، ٢٦)، والمراد امرأة العزيز، وكذلك قوله تعالى على لسان ابنه شعيب عليه السلام : ﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ ﴾ (القصص : ٢٦)، وعلى ذلك أجاز الفقهاء والأصوليون قول القائل : «امرأته طالق»[١]، قيل يقع الطلاق لجواز أن يعبر عن نفسه بالغائب، وقيل بعدم وقوع الطلاق؛ لجواز أن يكون قاصدًا شخصًا آخرًا، والأول هو الأرجح.

وكذلك إذا قال رجل : «لا أنكح امرأة كان لها زوج»، ثم طلق امرأته ونكحها قيل يأثم؛ لأن العموم يشمله،[٢] وقيل لا؛ لأنه لا ينطبق على المتكلم، وفى المسألة التفات إلى دخول المتكلم فى عموم كلامه.

٥ ـ الإرادة :

فمن المعروف أن المضارع يدل على (الحال) بصيغته و(الاستقبال) بالقرينة؛ ولذلك وسمهُ بعض الأصوليين بالعموم فى الزمن، وعلى ذلك حكم الفقهاء على من أسلم على ثمانى نسوةٍ، فقال الأربع : «أريدكنَّ» ولأربع «لا أريدكن» حصل التعيين بذلك، وإن كان الأسنوى[٣] يجعل فيه نظر؛ لأن الإرادة هى ميل القلب، وكثيرًا ما نجد الناس يريدون الشىء ولا يظهرونه فى الخارج.

وكذلك إذا قال رجل لآخر : «أتريد أن تطلق زوجتك ؟» قال : (نعم)[٤]، كان توكيلاً منه بذلك؛ لأن الإرداة من الوجدانيات التى لا قدرة له على تحصيلها، فإخباره بها يدل على وقوعها الآن.

القرائن السياقية :

أ ـ من السياق اللغوى (المعنى المعجمى) :

ذكر اللغويون أن (رأى) قد تكون اعتقادية بشرط ألاّ تتصدر بـ (أن المصدرية) وهى تنصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر، وقد ترد (حُلمية) فتنصب مفعولاً واحدًا نحو قوله

---

[١] الأسنوى، الكوكب، ٩٠، ٩٢.

[٢] السابق نفسه، ص٢٩٥.

[٣] السابق نفسه، ص٢٥٥، ٢٥٦.

[٤] السابق نفسه، ص٢٥٦.

تعالى ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (يوسف : ٤)، وقد تكون (بصرية) نحو : (رأيته قائمًا)، أو (ظنية) نحو : (رأى الأئمةُ الأربعة كذا وكذا)[1]. وعلى ذلك حَكَمَ الفقهاء بعتق العبد إذا قال السيد : «أنتَ تَعلم أن العبد الذى فى يدى حر»؛ لأن العلم هنا يقين، أما إذا قال : «أنتَ تظن» لم يحكم بعتقه؛ لجواز أن يكون مخطئًا فى ظنه، أما إذا قال : «أنتَ ترى» حكم بعتقه وحكم بعدمه، والأرجح عتقه[2].

كما اختلف الفقهاء والأصوليون فى مدة التربص فى قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة : ٢٢٨)، وذلك لاحتمال أن يكون المراد من القُرْء الطهر أو الحيض[3]، فمنهم من قال بالأول ومنهم من قال بالثانى، فمن المعروف أن مدة الأطهار الثلاثة تكون أطول من مدة الحيضات الثلاث، ويترتب على ذلك أن مدة التربص تختلف طولاً بأحد المعنيين عنها بالمعنى الآخر، ويبدو أن (تاء التأنيث) قرينة على أن المراد الأطهار وليست الحيضات؛ لأنه لو أراد الحيضات لحُذفت (التاء) من لفظة (ثلاثة) بغض النظر عن تذكير لفظة (قروء).

كذلك تدل لفظة(أول) على ابتداء الشىء، وقد يكون له ثان أولا، كأن تقول : (هذا أول مال اكتسبته)، سواءً أكسبت بعده مالاً أم لا، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ (آل عمران: ٩٦). وعلى ذلك حكم الفقهاء بوقوع الطلاق إذا قال الرجل لامرأته «إذا كان أول ما تلدين ذكرًا فأنتِ طالق»، سواءً أكان بعده أبناء آخرون أم لا، وقيل لا يقع لوجوب أن يكون (الأول) له آخر[4]، وعلى هذا الرأى، إذا قال سيد لعبيده : «من سبق منكم فهو حُرّ»، فسبق اثنان الأخير، وجاء بعدهما آخر عُتقا، وإن لم يأتِ بعده آخر فلا يُعتقا؛ لكونهما ليس فيهما سابق.

ب - من السياق غير اللغوى :

١- الإشارة :

لم يختلف الأصوليون عن اللغوين فى جعل الإشارة والإيحاء والكتابة من دوال الكلام؛

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٤٠/١، ابن يعيش، شرح المفصل، ٦٤/٧ وما بعدها.

[2] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص٢٧٢.

[3] الأسنوى، شرح نهاية السول، ٢٢٤/١، د. طاهر حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص٨٦.

[4] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص١٥٨، ١٦٠.

لذلك حكم بالحنث فى رجل حلف ألا يكلم فلانًا ثم كاتبه، وكذلك إذا قال رجل لإحدى زوجتيه : «أنتِ طالق»، وأشار إلى الأخرى وقع الطلاق على المشار إليها، وهكذا يمكن بالكتابة أيضًا أن تنعقد جميع التصرفات التى لا تفتقر إلى قبول، كالإعتاق والإبراء والعفو عن القصاص، أو البيع والإجارة، دون النكاح؛ لأنه يلزم الشهادة والنية والقبول[1]، وهناك من يرى أن الإشارة والكتابة تقعان موقع اللفظ ولا تقصر عنه؛ لذلك حُكِم بعدم وقوع الطلاق إذا أشار رجل إلى نسوة فيهن زوجته وقال :

«هؤلاء طوالق إلا...» وأشار إلى زوجته؛ وذلك لأن النية عبَّرت عنها الإشارة بإخراج زوجته من عموم النسوة[2].

وكذلك قد تغنى الإشارة مغنى الخطأ فى الصلات[3]، كأن يقول الرجل : «زوجتك منها»، بدلاً من زوجتك بها أو إليها، فلإزالة هذا اللبس يجوز أن يشير إلى ابنته ويقول : (زوجتكها)، فينعقد العقد ويصح بذلك.

٢- حال المتكلم :

يعد حال المتكلم من عناصر السياق غير اللغوى، كأن يكون نائمًا أو سكرانًاأو مجنونًا، وهذا الحال يكون قرينة على فهم مقصده، وعلى ذلك إذا حلف رجل ألا يكلم زيدًا ثم كلمهُ نائمًا أو مجنونًا، فإنه لا يحنث، أما إذا كلمهُ سكرانًا حنث؛ وذلك لأن السكر درجات : أدناها أن يكون فاهمًا لما يلقى عليه، وأعلاها السكر الطافح وثالثها متوسطة هى الخلط بينهما، فلا تنتظم أفعاله لكنه يعى ويفهم[4].

وكذلك إذا حلف شخص ألا يتكلم، ثم قال : (الجو بارد، السماءُ ممطرةٌ، السماءُ فوق الأرض) فإنه لا يُعد كلامًا؛ لأنه غير مفيد إخبارًا للسامع وشرط الكلام أن يكون مفيدًا.

٣- طبيعة الموضوع :

كثر جدال اللغويين فى تحديد الفرق بين (الكلام) و(القول)، وملخصه : هو أن الكلام يتكون من ألفاظ منطوقة ومعانٍ غير منطوقة، أى باطنية أو نفسانية، فالكلام هو ما يفيد معنىً

---

[1] الأسنوى، الكوكب، ص٨٣.

[2] السابق نفسه، ص٣٧٦، ٣٧٧.

[3] السابق نفسه، ص٢٨٣.

[4] السابق نفسه، ص٧٦، ٧٨.

ملفوظًا، أما (القول) فهو كل لفظ مَذِلَ به اللسان مفيدًا كان أو غير مفيد[١]، ويُستنتج من ذلك أن الكلام حقيقى فى اللسان فقط؛ لتبادره إلى الأذهان، اختاره "ابن جنى"، "سيبويه" و"أبو حيان"، وقيل هو حقيقة فى النفسانى، واختاره "ابن السُبكى" وآخرون، وقيل هو مشترك بينهما، وهو مذهب "الأشعرى"، وعلى ذلك حكم "الغزالى" بأن حكم الغيبة يقع على الفرد نطق به أو لم ينطق، وكذلك حكم على الصائم بوجوب أن يتلفظ بقوله إنى صائم لمن شاتمه أو قاتله؛ لقول رسول الله "صلى الله عليه وسلم" : «إذا كان يوم صيام أحدِكم فلا يرفث ولا يجهل، فإن امرؤٌ شاتمه أو قاتلة، فليقل إنى صائم»، وإن كان هناك من يرى أن يكفيه التذكرة قلبًا حتى لا يكون رياءً، وقيل بأن يُجمَع بين الأمرين قلبًاولسانًا، وقيل بأنه قد يُكرر أكثر من مرة[٢].

وكذلك قيل بوجوب التلفظ بالنية فى صيام رمضان، وبالقلب فى النوافل، كما حكم بالتلفظ فى النذر تارة وبالنية القلبية تارة أخرى، والأول هو الأرجح[٣].

٤- قصد المتكلم :

والقرينة تُعين على فهم المعنى المراد من قصد المتكلم، ومن ذلك إذا قال : «علىَّ درهم فى عشرة» لزمه واحد إنْ أراد الظرف وعشرة إنْ أراد الحساب، وأحد عشرعلى المعية، وإن لم توجد قرينة وأطلق كلامه كان عليه واحد، وتفسيرذلك أن (فى) بمعنى (مع)، كما فى قوله تعالى : ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ (القصص : ٧٩)، أى مع زينته، وعلى ذلك إذا قال رجل : «أنتِ طالقٌ إذا كلمت زيدًا وعمرًا مع خالد»[٤] وقع الطلاق بشرط أن يكون عَمرو مع خالد مقترنين.

٥- إدراك المعنى السياقى :

كثيرًا ما يكون للفظ معنى ليس هو المراد بحقيقته، بل يقصد فهم المعنى السياقى منه، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (آل عمران : ١٠٢)، فظاهر اللفظ نهى عن الموت، والمعنى السياقى المراد أمر بالتمسك بالإسلام حتى الموت[٥].

---

[١] ابن جنى، الخصائص، ١٧/١.

[٢] الأسنوى، الكوكب الدرى، ص٨٠.

[٣] السابق نفسه، ص٨١

[٤] السابق نفسه، ص١٧٢.

[٥] مكى بن أبى طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس [ط دار المـأمون دمشق، ١٣٥٥هـ]، ١ / ١٥٢، د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص٢١٢.

وهكذا لاحظنا أثر القرائن اللغوية فى استنباط بعض الأحكام الفقهية، واكتفينا بهذه الأمثلة على سبيل الذكر وليس الحصر؛ لأن هذا التطبيق العملى للقرائن اللغوية يتطلب بحثًا مستقلاً؛ لأهميته، ولدوره الأساسى فى رفع الحرج عن الناس وتحقيق الحاجة العملية من الأحكام الفقهية، وندعو الله أن يكون هناك متسع من الوقت والجهد، لإتمام هذه الجوانب فى الحياة المستقبلية إن شاء الله.

النتائج

النتائج الخاصة

١ـ التمهيد :

أ- عُرِفَ مصطلح (القرينة) فى كثير من البيئات اللغوية، والدينية، والأصولية، والبلاغية وهو فى عمومه يعنى العلامة والدليل الذى يعتمد عليه الناظر فى النص؛ للوصول إلى بُغيته.

ب- لم يغفل القدماء من النحاة واللغويين عما نسميه بالقرائن، بل وجدت لديهم مبثوثةً فى تعريف الأبواب النحوية، وفى شكل الشروط التى وضعت لكل باب، وإن كان يؤخذ عليهم أنهم لم يدرسوا اللغة من خلال تلك القرائن، وإنما درسوها فى إطار نظرية العامل؛ مما أدى إلى التكلف فى بعض التقديرات والتأويلات رغبةً منهم فى المحافظة على الصنعة النحوية.

ج- هناك تأثر واضح بين علم الأصول وعلمى الفقه والنحو، فـ (الأصولى) يستنبط الحكم و(الفقهى) يطبق هذا الحكم عمليًا، وبما أن لغة النصوص المستقى منها الأحكام عربية؛ فكان ذلك سببًا لاهتمام الأصوليين بالعربية، ونجد ذلك واضحًا عند "الإمام الشافعى" فى الرسالة الأم، وكذلك "الجرمى" إذ كان يفتى الناس من كتاب "سيبويه"، و"ابن الحداد المصرى" الذى كان له فى كل جمعة ليلة يشرح فيها المسائل الفقهية على طريقة المسائل النحوية، ومن بعده "الأسنوى" إذ وضع مؤلَّفين مزج فيهما بين (علم الأصول)، و(علم النحو).

د- كما تأثر اللغويون بالأصوليين؛ لإعجابهم بالمنهج الأصولى، فحاول اللغويون محاكاته ونقله إلى البيئة اللغوية، كما حاولوا وضع أصول للنحو تشبه أصول الفقه، كما نقلوا مصطلحاتهم نحو : (العلة، القياس، الإجماع، واستصحاب الحال.... إلخ). ومن هؤلاء "محمد بن الحسن الشيبانى"، صاحب كتاب المقاييس، "ابن جنى"، "ابن الأنبارى"، و"السيوطى"؛ وذلك لأن «أصول النحو هى أدلة النحو التى تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التى تنوعت عنها جملته وتفصيله»؛ ولذلك قيل إن علم أصول الفقه معقول من منقول، كما أن أصول النحو معقول من منقول.

هـ- يتفق علم (أصول الفقه) وعلم (أصول النحو) فى كونهما عِلمين إسلاميين صرفًا، ليس فيهما أثر للثقافة الأجنبية، كما يتفقان فى الغاية، فغاية (أصول الفقه) لا ضرر ولا ضرار، وغاية (أصول النحو) لا خطأ ولا لبس.

و-كما يوجد اتصال واضح بين (علم النحو) و(علم البلاغة)، فالأول يهتم بالمفردات؛ للوصول إلى التراكيب الصحيحة، والثانى يهتم بالأساليب والجمل؛ للوصول إلى جمال الأسلوب ورقته، فهما متكاملان؛ لكون (علم المعانى) يبدأ حيث انتهى (علم النحو)، فعلم المعانى تحليلى، وعلم النحو تركيبى.

ز-تمثل القرائن علاقات الوظائف التى تمد الجملة بالمعنى الأساسى باعتباره معنىً عميقًا، والذى يتفاعل مع المفردات المناسبة من الألفاظ؛ فيكون المعنى الدلالى.

ح-قلما يستقل السياق بقرينة واحدة لبيان المعنى المراد، وإنما يفتقر فى أحيان كثيرة إلى عُصبة من القرائن اللفظية، المعنوية، والحالية، وبذلك قضت نظرية القرائن على المشكلات التى أحدثتها نظرية العامل، كـ (التعسف والتعنت فى التأويل، وبعض التقديرات الفلسفية المتكلفة.... إلخ).

٢- الباب الأول (القرائن اللفظية بين اللغويين والأصوليين)

الفصل الأول : القرائن الصوتية

أولاً- قرينة الإعراب بين اللغويين والأصوليين

١-اختلف موقف علماء العربية من (قرينة الإعراب)، فمنهم من أرجع إليها وحدها الفضل فى توضيح معانى الكلم، وجعلها تشمل النحو وأبوابه، والصرف وأبوابه، وهو رأى "الزركشى" وآخرين، ومنهم من جعل الإعراب وعلاماته هروبًا من ثقل الإسكان، فلا صلة بين العلامة الإعرابية والمعنى الدلالى ومن هؤلاء "قُطرب وتابعوه"، ومنهم من توسط المذهبين فجعل للإعراب صلة بالمعنى، ولكنه لم يقتصر عليه وحده وإنما تتعاون معه قرائن أخرى تساعد على بيان ذلك المعنى ومن هؤلاء "ابن جنى" من القدماء والدكتور "تمام حسان" من المحدثين، وهذا ما نؤيده؛ ولذلك يتعدى الإعراب كونه تغيير أواخر الكلمة لتغير العامل؛ وإنما ما نعنيه بالإعراب هو تعلق موقع الكلمة لما جاورها من الكلمات ومواضع الجمل بعضها من بعض، وما يعين على ذلك.

٢-يعد الإعراب بمفهومه الواسع نوعًا من أنواع التحليل النحوى، له أثره فى الدرس اللغوى بعامة، إذ يُعين على تحديد وإدراك المعنى.

٣-اهتم اللغويون بـ(الإعراب) من حيث كونه نظرية تعتمد على أصول وقواعد وضعوها بأنفسهم، مستنبطين إياها من لغة العرب، فتحدثوا عن الموقع، الحالة الإعرابية، العلامة الإعرابية، كما ذكروا أقسام الإعراب الظاهر منه والمقدر، وأسباب تقدير العلامة، و لم يقتصروا على ذلك، بل تحدثوا أيضًا عن الإعراب التقديرى والمحلى، والإعراب بالحذف (وإن لم يكن قرينة على المعنى)، أما الأصوليون فلم يهتموا بالتنظير والتقعيد، وإنما كان شغلهم الشاغل فهم النص أولاً، حتى ولو تطلب ذلك الخروج على القواعد؛ لأن الأصل عندهم هو لغة القرآن، والمسموع دون المقيس، على حين وجدنا اللغويين يهتمون بالمقيس، ويخضعون النص القرآنى لقواعدهم القاصرة؛ مما أدى بهم إلى كثير من التكلف والتأويل فى تخريج الآيات القرآنية التى جاءت مخالفة للقواعد اللغوية، فكان عليهم أن يوسعوا لغتهم وقواعدهم لتشمل لغة القرآن.

٤-يمثل الإعراب ركيزة من ركائز توضيح النص القرآنى وفهم القواعد المستنبطة منه، فالدلالة هى محور اهتمام الأصوليين، كما يُرجع إليه الفضل فى تصحيح بعض المعتقدات الدينية الطارئة من سوء الفهم، كما حدث فى قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ (الأنبياء : ٩٨).

٥-كذلك لاحظنا أن المنهج الأصولى يهتم بالتطبيق العملى للقواعد دون تنظيرها، لأن ما يهمهم فهم دلالة النص؛ لذلك وجدناهم قد خرجوا أحيانًا على الشائع المطَّرد فى لغة العرب ما دام لم يؤثر فى المعنى، كما نوعوا فى استعمال المفردات تارة على لفظها وتارة على معناها. وكذلك استعملوا الألفاظ المتشابهة وساووا بينها، فهذا كله اتساع فى اللغة والنحو؛ ليشمل لغة القرآن وأسلوبه المعجز.

٦-يمكن رصد أهمية قرينة الإعراب فيما يلى :

أ- يفرق بين المعانى الوظيفية كـ (الفاعلية) و(المفعولية)، وإن كان هو نفسه محدد من قِبل المعنى الدلالى، فبمعرفة معنى اللفظ يتحقق الإعراب كما فى قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ (النساء : ١٢).

ب-يبين الإعراب المسند من المسند إليه حتى ولو تُجوِّز في الرتبة، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر : ٢٨).

ج-يحدد الإعراب معاني الأدوات التي تتفق في المبنى وتختلف في الوظيفة نحو : (كم الخبرية والاستفهامية) و(لا النافية، الجازمة والزائدة) والفرق بين (واو المعية والعاطفة والاستئنافية... إلخ).

٧- قد تضعف قرينة الإعراب فتفتقر إلى قرينة أخرى تقويها، فقد تكون (الرتبة) كما في : (ضرب موسى عيسى) أو (المعنى المعجمي) كما في : (أكلت الكمثرى سلمى)، وقد يكتفي المعنى بالإعراب فيقوى على باقي القرائن.

٨- قد تكثُر القرائن عن الحاجة اللغوية، فيتسمح بحذف بعضها أو الاستغناء عنه؛ لوضوح المعنى بدونه، ومن ذلك قول العرب : (خرق الثوبُ المسمارَ) وكذلك قوله تعالى : ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ﴾ (الإنسان : ٢١) (لمن جَرَّ خُضْرٍ)

ثانيًا : التلوين الصوتي :

١- اهتم اللغويون القدماء والمحدثون بظاهرة نطق الكلمة والدلالة الصوتية، فذكروا أن طريقة نطق الكلام، والتحكم في مجرى الهواء الخارج من الرئتين مع الاعتراضات المختلفة يؤثر في المعنى، فالدلالة الصوتية من حيث (الحدة والغلظة)، وقوة الصوت من حيث (العلو والانخفاض)، وصفة الصوت من حيث ارتباطه بالمتكلم (ذكرًا أو أنثى) أو (حسنه أو قبحه)، ومعدل الأداء الكلامي كما يصنعها النظام الصوتي.

٢-يعد الصوت الجانب الجوهري في نظام اللغة، كما أنه يمكن تقسيمه إلى مقاطع مختلفة، تعطي للنسق الكلامي معاني مختلفة، وهذه دراسة علمية حديثة للصوت اهتم بها اللغويون أكثر من الأصوليين.

٣-من المعروف أن طريقة نطق الكلمة تؤثر في دلالتها، فكلمة (محمد) مثلاً قد تنطق بشكل يفيد النداء، وبشكل آخر يفيد الإخبار أو التعجب أو الاستفهام، والفرق بين حالة وأخرى هو الفرق في مواضع النبر والتنغيم، ومواضع الوقف بين نطق ونطق آخر، ومن العلماء المهتمين قديمًا بهذه الظاهرة : "الجاحظ"، "ابن جني"، ومن قبلهما "سيبويه" إذ أسماه

(تمطيط الحركات أو الإشباع)، فتحدثوا عن النبر الذى يعد مسئولاً عن تقطيع الكلمات إلى مقاطع؛ لأن المتكلم لا يسير كلامه على طريقة واحدة، ومن ثم يمكن معرفة النطق الصحيح للغة، ويجدر بنا الإشارة إلى أن (النبر) غير ثابت فى اللغة، وإنما يتغير من لهجة إلى لهجة أخرى، كما قد تدخل عليه عوامل تنقله وتغير مواضعه.

٤-يؤدى التغير فى طريقة نطق الصوت ومواضع النبر والوقف إلى إزالة اللبس، كما فى قوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا * قَيِّمًا﴾ (الكهف : ١ -٢) فيجب الوقف على (قيمًا)؛ لأنها حال من الكتاب أو من اسم محذوف، كما يعرف به أصل مادة الاشتقاق، كما فى قوله تعالى: ﴿فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (الحديد : ١٦) فإذا لم يضغط أو ينبر (الفاء) كانت من (الفقس) وليست من (القسوة)، كما يمنح (النبر) العربية معنىً وظيفيًا.

٥-ويمكن رصد أهمية التلوين الصوتى فيما يلى :

أ- قد يغنى التلوين الصوتى عن قرينة الإعراب، كما فى قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣).

ب-كما تؤدى النغمة فى المعنى مؤدى الصيغة فى الصرف فالصيغة التنغيمية منحنى نغمى خاص بالجملة، يُعين على الكشف عن معناها اللغوى، كما أعانت الصيغة الصرفية على بيان المعنى الصرفى للكلمة أو الجملة.

ج-كما يؤدى التغير الصوتى وظيفة بعض الأدوات عند حذفها، ومن ذلك قولهم : (لا. شفاك الله) اعتماداً على الوقف بعد (لا) والاستئناف بـ (شفاك الله).

د-يفرق بين معانى الأدوات والحروف كالفرق بين (يا)، الندبة والنداء، كما فى قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ (الزمر : ٥٦).

هـ -كما يؤثر تأثيرًا كبيرًا فى الجمل التأثيرية المختصرة، نحو (لا، نعم، يا سلام، والله...إلخ).

٦- كان المفسرون وعلماء التجويد والقراءات من أكثر البيئات المهتمة بالتغيير الصوتى؛ وذلك لأن للنص القرآنى خصوصية فى أحكام قراءته، من وقف ووصل ونبر وتنغيم، كما أن

السورة لا تُقرأ مرةً واحدةً فى نفس واحد، وإنما يقف القارئ فى بعض المواضع؛ لأخذ النفس أولاً وللتأكيد على معنى معين ثانيًا؛ ولذلك تحدثوا عن أقسامه : (التام، الكافى، الحسن، والقبيح)، وكل قسم منها يختلف بحسب المدة المستغرقة فيه، فقد يكون (سكتًا أو قطعًا أو وقفًا)، كما تحدثوا عن الجائز والواجب منه، كما فى قوله تعالى : ﴿قَالَ اللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ (يوسف : ٦٦)، فالقراء يمنعون الوقف على (قال)، حتى لا يفصل بين فعل القول وجملة المقول؛ فيكسرون بقوة النغمة لفظ (الله).

٧- أما المنهج الأصولى فقد تميز بالسمة التطبيقية العملية للدلالة الصوتية، فلم يدرسوها دراسة مفصلة كما جاء عند اللغويين، وإنما درسوها من حيث تأثيره فى الدلالة، فأشاروا إلى قرائن أحوال النبى "صلى الله عليه وسلم" وإشاراته وتكراراته، وكيف كان الصحابة مدركين لهذه التأثيرات الصوتية، التى قد تفيد الإهانة فى موضع، والتحقير فى آخر، والتفخيم فى ثالث؛ وبذلك يضاف معنى جديد إلى ذوات الألفاظ الموجودة فى السياق، كما فى قوله تعالى : ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان : ٤٩).

٨- كما تميز المنهج الأصولى بمحاولة الربط بين اللفظ والمعنى من خلال المشاكلة الصوتية، نحو الصلة بين (أنا) الضمير الدال على المتكلم، وموضع نطقه القريب من حبل الوريد، وبالرغم من أن المنهج الحديث لا يؤيد وجود صلة بين اللفظ والمعنى من حيث الدلالة الصوتية؛ لأنها ظاهرة غير مطردة، ولا توجد إلا فى كلمات قليلة جاءت على سبيل المصادفة، إلا أن الأصوليين قد أعطوها اهتمامًا كبيرًا يتناسب مع قدسية النص المدروس وهو القرآن الكريم، وهم بذلك يتفقون مع المفسرين وعلماء التجويد والقراء فى الاهتمام بهذه القرينة، ولاسيما (الوقف) وماله من تأثير فى الدلالة الشرعية، التى بها صلاح العباد فى الدنيا والآخرة.

ثالثًا : قرينة المطابقة :

١- تعد المطابقة من القرائن الصوتية؛ لتوافق النغمة والصوت بين المتطابقين من المبتدأ والخبر، والنعت والمنعوت... الخ مثل : (هذه فتاة مؤدبة) و(هذان غلامان ذكيان)، فتحدث اللغويون عن عناصر المطابقة المتمثلة فى (النوع) تذكيرًا وتأنيثًا، (العدد) إفرادًا، تثنيةً، جمعًا، (الضمير) متكلم، مخاطب، غائب، (التعيين) تعريفًا وتنكيرًا، كما تنبه إلى هذه العناصر الأصوليون، وإن كان منهجهم قد اختلف عن منهج اللغويين.

٢-فقد اتسم المنهج اللغوى فى تناول فصيلة النوع (تذكيرًا وتأنيثًا) بالجمع بين المعيارية والوصفية، فتناول تعريف المؤنث وعلاماته، والقرائن المعتمد عليها لتعيين نوعه إذا كان غير ظاهر العلامة، كما عرفوا (المذكر)، وذكروا القرائن التى تجيز الخروج على المطابقة بين ركنى الإسناد (تذكيرًا وتأنيثًا)، فاتسم ذلك بالعموم والشمول؛ لتعدد روافد الدرس اللغوى، أما المنهج الأصولى فنجده يسميها بـ (فصيلة الجنس) ويعرض لها من خلال أسرار الإعجاز القرآنى فى تفسير آى الذكر الحكيم، وربْط ذلك بالدرس الدلالى، وإظهار مدى تأثيره فى التذوق الجمالى من جهة، وأثره فى استنباط الحكم الشرعى من جهة أخرى.

٣- أما مطابقة العدد فهى ظاهرة واضحة فى أبواب المبتدأ والخبر، الفعل والفاعل، التابع والمتبوع، وللعربية تعبيرات خاصة فى ذلك، فتحدثوا عن القرائن التى قد تخرج الجملة عن المطابقة العددية، كأن يُخبَر عن المفرد بالمثنى وعن الجمع بالمفرد، كما تحدثوا عن المطابقة السياقية التى لا تلتزم بالقواعد المعروفة، وإنما تأتى موافقةً للسياق، وقد اتفق معهم الأصوليون فى الإشارة إلى أنها لا توافق الواقع الحقيقى، فقد توجد علامة الجمع العاقل (الواو والنون) أو (الياء والنون)، ويُجمَع بها غير العاقل نحو (سنين) و(أرضين)، كما اهتموا بسياق الجموع ولاسيما فى دلالتها على العموم؛ لبيان إن كان الحكم الشرعى يعمها أم لا ؟ فتحدثوا عن الجمع المعرف بـ (ال)، (المضاف) و(كل وجميع)، واختلفوا فى دلالة الجمع المنكّر على الاستغراق فمنهم من أقره، ومنهم من منعه، كما هو الحال فى اسم الجنس المعرف بـ (الـ) غير العادية، كما يحكمون بأن أقل الجمع اثنان، مستدلين بقوله تعالى : ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ (الحجرات : ٩)، وإن كان اللغويون لا يقرون ذلك.

٤- كما حاول المنهج الأصولى الربط بين اللغة والدرس البيانى فى تفسير أسرار المخالفة بين الإفراد والجمع فى لفظتى (السماء، والأرض)، مبينًا أثر ذلك فى التذوق الجمالى والأسلوبى للنص، وهذا مما تفوَّق فيه الأصوليون على اللغويين، فأشاروا إلى الفرق بين (الظلمات)، و(النور) من حيث الإفراد والجمع، وكذلك (الطريق)، و(السبل)، كما التفتوا إلى أهمية السياق فى اختلاف دلالة الكلمة إفرادًا وتثنية وجمعًا؛ ففى كل صيغة يكون السياق هو العامل المؤثر فى إيرادها دون غيرها، كالفرق بين المشرق والمغرب وتأثير ذلك فى الدلالة.

٥- كما تناول اللغويون مطابقة الضمير من حيث التكلم، الخطاب، الغيبة، وأكثر ما تظهر فى الضمائر وحروف المضارعة، كما أشاروا إلى أن الواقع اللغوى قد يُخرج الأسلوبَ عن مطابقة الضمير، فنجد الحديث قد يكون للمشاهد فينصرف عنه ويصير للغائب، وقد يحدث العكس وهو ما يعرف بـ (الالتفات)، ومنه نحوى وبلاغى، كما فى قوله تعالى : ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (يس : ٢٢) والظاهر أرْجِعُ ويكون لأغراض كثيرة منها : إثارة الذهن وإبعاد الملل... إلخ. أما الأصوليون فقد اتفقوا مع اللغويين فى تقسيم الضمائر إلى أنواعها الثلاثة، و لم يخرجوا عن أكثر ما ذكره اللغويون؛ لأن كل أصولى نحوى، وليس كل نحوى أصولياً، إلا أنهم أضافوا ما يدخل تحت المشاكلة الصوتية بين الضمير والصوت الدال عليه، وإن كان فى هذا إغفال عن أن اللغة ظاهرة اجتماعية متطورة كالكائن الحى، وتتأثر بالظروف الاجتماعية والثقافية وغيرها، كما توسع الأصوليون فى جواز التعبير عن (التاء المضمومة) بـ (التاء المفتوحة) فى (بعتُك) و(بعتَك) وإن كان اللغويون يجعلون ذلك لحنًا ولا يجيزونه، فهو توسع فى الأصول اللغوية مما يتفق مع قواعد الشرع وأسس الاستنباط.

٦-أما مطابقة التعريف والتنكير فتناولها اللغويون معرِّفين كل قسم من (المعرفة) و(النكرة)، ذاكرين أهم القرائن التى توضح نوع كل منهما، كما شاركهم المفسرون ولا سيما فى المواضع التى تُجوِّز فيها. فوضحوا أن هناك متطابقين فى اللفظ لكنهما مختلفان فى المعنى، كما فى قوله تعالى : ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ (الرحمن : ٦٠)، كما قد يختلفان تعريفًا وتنكيرًا مع اختلاف المعنى، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ (الروم : ٥٥)، وقد يحدث العكس، كما فى قوله تعالى : ﴿أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المزمل : ١٥، ١٦)، وهكذا تتمثل أهمية هذه المطابقة فى الربط بين عناصر التركيب والتوائم بين أركانه.

٧-تؤدى المطابقة إلى توثيق الصلة بين أجزاء التركيب التى تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال.

٨-أما المنهج الأصولى فقد تميز بالربط بين التعريف والتنكير والدرس الدلالى، فتحدث عن الأصلى والفرعى منهما وقرائنه المميزة له، وتطرق من خلال ذلك إلى أقسام المعرفة ودلالتها

على العموم، وتوجيه ذلك للأحكام الشرعية وتطبيقها، وهم بذلك يضيفون الدلالة الوظيفية إلى ما قدمه اللغويون فى تناولهم لهذه المطابقة.

الفصل الثانى : (القرائن الصرفية بين اللغويين والأصوليين)

أولاً- قرينة الصيغة

- الصيغة : هى ملخص شكلى للدلالة على بعض الكلمات، أو هى دلالة صورة الكلمة على المعنى النحوى، وهى إما وظيفية، وإما معجمية، الأول كـ (مورفيم الفاعل)، والثانى كـ (صيغة كاتب وقارئ).

- الصيغة تخالف الوزن الصرفى، فإذا قلنا صيغة (افعل) من (ضرب) تكون (اضرب) على زنة (افعل)، أما صيغة (افعل) من (وقى) تكون (قِ) على زنة (عِ)، فـ(الوزن) هو معيار الكلمة، و(الصيغة) هى صورتها الصرفية.

- كل زيادة فى المبنى تؤدى إلى زيادة فى المعنى، فالمبالغة التى فى (غفّار) لا توجد فى (غافر).

١- الأسماء :

أ- الاسم : إما (أصلى)، وهو : ما يدل على معنى فى نفسه مجردًا من زمان ذلك المعنى، نحو : (رجل، علم)، وإما (منقول) وفيه يخرج الاسم عن صيغته الأصلية بدون قلب أو تخفيف أو إلحاق معنى، نحو : (حاتم) وصف لمن عُرف بالكرم، وقد تناول اللغويون هذا النوع فذكروا أقسامه، وصيغه الجامدة والمشتقة، والصحيحة والمعتلة، والثلاثى منه والرباعى.... إلخ، والمفرد منه والمثنى والجمع، إلى غير ذلك من القرائن التى تميزت بها (الأسماء) سواء كانت: (صرفية، تركيبية ودلالية).

ب-أما الأصوليون فقد تناولوه معرفين إياه بما لا يبعد عَمَّا ذُكِر عند اللغويين فهو : «ما دل على معنى فى نفسه ولا يلزم منه الزمان الخارج عن معناه لتبيينه، ولا يخلو أن يكون واحدًا أو متعددًا نحو : زيدٌ، عبد الله. أما ما تميز به الأصوليون حقًا فهو الدرس الدلالى للأسماء، إذ قسموها إلى :

* من حيث الوضع إلى : (عام)، (خاص)، (مشترك)، مع ذكر قرائن التخصيص اللفظية.

* من حيث الاستعمال إلى : (حقيقى) وهو المعنى الموضوع له أصلاً فى اللغة دون تغير، (مجازى): هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لمناسبة بينهما،وهو إما عُرفى، وإما شرعى.

* من حيث الوضوح والغموض إلى : (الواضح) وينقسم إلى : (المحكم، المفسر، النص، والظاهر)، (الغموض) ويشمل : (الخفى، المشكل، المجمل، والمتشابه).

* من حيث القصد إلى : (دلالة العبارة، الإشارة، الاقتضاء، والفحوى).

* من حيث تمام المعنى وكماله إلى : (دلالة المطابقة، التضمن، والالتزام).

جـ- هكذا اتسم الأصوليون فى هذه المباحث الدلالية بدقة متناهية، واستقصاء لدرجات وضوح الألفاظ وحقائقها، وتقارب المعانى وتداخلها؛ مما أدى إلى تماسكها والتحامها فى نسيج واحد، فَتَطَلَّبَ كثيرًا من النظر والتأمل للوقوف على المعانى، ولاسيما فى النصوص الشرعية للإحاطة بالأدلة التى يُستند إليها فى استنباط الأحكام الفقهية.

د- إن الأصوليين كانوا واعين فى تحليلهم للنصوص، وتحديدهم للمعنى بكل هذه الوسائل، غير أنها كانت متداخلة عندهم أشد التداخل، ومتماسكة أقوى ما يكون التماسك، الأمر الذى صبغ منهجهم بالإحكام فى خطواته، والانضباط فى إجراءاته، والشمولية فى النظرة، والسداد فى النتائج.

٢- الأفعال :

أ- تناول اللغويون فصيلة الفعل فعرفوه، وذكروا أهم قرائنه المميزة له، وقسموه من حيث الدلالة الزمانية إلى : (ماضٍ، حالٍ، ومستقبل)، محددين قرائن كل نوع : (الصرفية، التركيبية، والدلالية)، أما الأصوليون فقد تأثر بعضهم بالنزعات العقلية مما صبغ آراءهم اللغوية بتلك النزعة، ولاحظنا ذلك فى تعريفهم للفعل وأقسامه ودلالته على : المادة، الهيئة، والذات، وأشاروا إلى علاقة النسبة المتمثلة فى مجموع المادة مع الذات.

ب- اتفق اللغويون والأصوليون فى التوسع الزمانى فى صيغة الفعل، فهناك قرائن تَنقِل (الماضى) إلى الحال، وأخرى إلى الاستقبال، وكذلك (المضارع) فهو يدل بصيغته على الحال ويترجح للاستقبال بقرائن معينة، ويخلص له بقرائن أخرى، ومدى تأثير ذلك فى استنباط الأحكام الفقهية وتخريج المسائل الشرعية.

ج-لاحظنا أن اللغويين متشيعون إلى أحد المذاهب النحوية (بصرية كانت أم كوفية، وقد تكون بغدادية أو مصرية) تبعًا للمدارس النحوية التى اشتُهرت وعرفت فى ذلك الوقت، فكل واحد منهم يناصر مذهبه المختار، ويدافع عنه، ويرى الصواب فيه والخطأ فى غيره، أما الأصوليون فكانوا أكثر تحررًا، فلم يتشيعوا لمذهب دون آخر، وإنما يختار الواحد منهم ما يفيد إيضاح معنى النص المراد بغض النظر عن إن كان بصْريًا أو كوفيًا.

د-كما تناول الأصوليون صيغة (فعل الأمر)، وفصلوا فيه القول فذكروا تعريفه وأغراضه الدلالية التى قد يساق من أجلها وهى كثيرة، وأشاروا إلى القرائن المقالية والمقامية التى قد تُخرج (الأمر عن الطلب على جهة الاستعلاء) إلى (التهديد أو التحقير أو الإهانة أو الندب.. إلخ) كما التفتوا إلى دلالته على الفور أو التكرار من خلال القرائن المحتفة به؛ لأن الصيغة مجردةً قد تدل على هذا أو ذاك، كما أن الألفاظ لا تدرك لذواتها، وإنما تدرك من قصد المتكلم لها، وهم بذلك كانوا أكثر دقةً من اللغويين؛ لصلة ذلك بالنصوص الشرعية واستنباط الأحكام الفقهية.

٣ـ الوصف :

أ- تناول اللغويون الوصف بأقسامه : (اسما الفاعل والمفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، وصيغ المبالغة)، مبينين أوجه الشبه بينها، متناولين خصائص كل قسم وقرائنه، ثم اتبع ذلك برصد القرائن الصرفية، التركيبية، الدلالية، على حين سماها الأصوليون بـ (المشتقات)، وجعلوا المصدر أصل الاشتقاق، مبينين أركانه المتمثلة فى : المشتق منه (المصدر)، والمشتق (الاسم أو الفعل)، و(المناسبة بينهما فى اللفظ والمعنى)، (التغيير الطارئ للمشتق من زيادة أو نقصان)، مع ذكر شروط إعماله وأهم ملامحه المميزة له.

ب-أشار اللغويون إلى شروط إعمال الوصف، فأطلقوا أحكامًا عامة، أما الأصوليون فقد أعملوا العقل فى أحكامهم، فتحدثوا مثلاً عن (اسم الفاعل) الحادث من شخص يصح منه القيام به، و(اسم الفاعل) الذى يصف ذات الله وصفاته، فذكروا أن الأول دال على الحدوث، والثانى دال على الثبوت، وبذلك فرّقوا فى أحكامهم بين الصفات التى يصح انتسابها لله عز وجل، والصفات التى لا يجوز إسنادها إليه، فكان لذلك أكبر الأثر فى القواعد الفقهية المستنبطة من أدلتها الشرعية.

٤ ـ المصدر :

أ- تناول اللغويون (المصدر) مفرقين بينه وبين اسم المصدر، مبينين أقسامه التى تشتمل على : (المصدر الصريح، المصدر الميمى، اسمى المرة والهيئة، والمصدر الصناعى)، ذاكرين حد كل نوع وشروط عمله، راصدين أهم القرائن الصرفية، التركيبية، والدلالية المميزة لتلك الصيغة. أما المنهج الأصولى فلم يخرج عما ذكره اللغويون فى أكثر قواعدهم، وذلك لأنه ليس من غاية الأصولى تقعيد القواعد اللغوية، وإنما شأنه أن يتفهم النصوص الشرعية من خلال الأصول والقواعد المعروفة عند اللغويين، فإذا افتقد ما يتطلبه لفهم النص الشرعى فيما يوجد من قواعد، وضع لنفسه ما يعينه على الوصول إلى غايته، حتى ولو خرج فيه عن المعروف والشائع، إلا أنهم تميزوا حقًا بإضافة إشارات دلالية فى الربط بين صيغة المصدر والدلالة المستفادة منه، لتوجيه الحكم الشرعى، ومن ثم كانت هناك أحكام تفيد الحِلّ، وأخرى تفيد الحرمة، وثالثة تفيد الإباحة، ورابعة تفيد الكراهة.

ثانيًا : قرينة الأداة :

١- آثرت مصطلح (الأداة) لعمومه وشموله؛ لأن من الأدوات ما يكون حرفًا نحو : (من، إلى)، ومنها ما يكون اسمًا نحو : (كم) ومنها ما يكون فعلاً نحو : (خلا، عدا).

٢- حصر اللغويون الأدوات المستعملة فى العربية، ووضعوا لها معايير مختلفة منها :

أ- من حيث الدلالة نحو : أدوات (التحضيض، التنبيه، النداء، النفى، والاستفهام.... إلخ).

ب- من حيث الأثر الإعرابى، فمنها ما يعمل النصب نحو : (إن وأخواتها، لا النافية للجنس إلا الاستثنائية)، ومنها ما يعمل الجزم نحو : (أدوات الشرط، جوازم الفعل المضارع).

ج- من حيث نقل الزمن، فتوجد أدوات تنقل الفعل من زمن إلى زمن نحو : (السين، سوف، لن، وأن) تنقله إلى الاستقبال، و(ما، إن) تنقله إلى الماضى.

د- من حيث الربط، فهى إما رابطة بين اسمين كـ (النواسخ الحرفية)، وأخرى رابطة بين فعل واسم كـ (أدوات الجر)، وثالثة رابطة بين فعلين كـ (أدوات الشرط).

هـ - من حيث الاختصاص فهناك أدوات تختص بالاسم نحو : (ال التعريف)، وبالفعل نحو : (حروف المضارعة).

و- من حيث الاتصال والانفصال، فمنها ما هو متصل فى الرسم الإملائى نحو : (الباء، اللام فى به وله)، ومنه ما هو منفصل عن مدخوله، نحو : (حروف العطف وواو المعية) ومنها ماهو متصل فى حالٍ ومنفصل فى أخرى كـ (عن ومن) فهى تتصل بالضمير وتنفصل عن الظاهر.

ز- من حيث الصيغة، فهناك أدوات أحادية الحرف نحو : (الباء، اللام)، وثنائية نحو : (فى، من) وثلاثية نحو : (على، إلى)، رباعية نحو : (حتى) وخماسية نحو : (لكنّ).

ح- من حيث الوضع : فهناك أدوات أصلية كأدوات الجر والنسخ والعطف، وأخرى منقولة عن الظرف، نحو : (متى، أين، وأيان) فى الاستفهام والشرط، ومنقولة عن الاسم نحو : (كم وكيف)، ومحولة عن الفعل نحو : (كان وأخواتها) عندما تفقد معنى الحدث وتصير زمانية فقط، وختَمْتُ هذه الأقسام بذكر القرائن المميزة لها : (صرفية، تركيبية، ودلالية).

٣- أما تناول الأصوليين فلم يتسم بالاستقصاء الذى وجد عند اللغويين من حيث التنظير، وإنما كان اهتمامهم منصبًا على الأدوات التى لها أثر فى تفسير النص الشرعى، فتحدثوا عن التضمين وإنابة حرف عن حرف، كما أشاروا إلى التوسع الدلالى والنحوى، عندما تحذف أدوات الجر مثلاً وينصب المجرور بعدها على التوسع، فكان النهج الدلالى هو الظاهر عند الأصوليين، على حين كان النهج النحوى هو الواضح عند اللغويين. هذا بالإضافة إلى استفادة الأصوليين من قواعد اللغويين المتفق عليها، فى توضيح دلالة النص؛ لأن غاية الأصولى فهم النص واستنباط الحكم الشرعى لا دراسة النحو والتعمق فى تفاصيله.

٤- وللأدوات أثر فى المعنى فهى تؤلف بين الكلمات فإذا سقطت سقط معناها، وصار الكلام مفككًا، نحو : أدوات العطف، وهناك أدوات تحدث معنى لو سقطت لَتَغَيَّر المعنى دون إخلال : (ال المعرفة)، (حرف التسويف)، وأخرى ترد زائدة للتوكيد، فإذا سقطت لم يتأثر المعنى نحو: (لزيد قائم) وهى غير عاملة، وقد تكون عاملة نحو : (كأن زيدًا قائمٌ).

٥- للأدوات رتبة مقيدة، فهى تلزم الصدارة مع الجمل كـ (أدوات الاستفهام والنداء)، والتقدم مع المفردات كـ (أدوات العطف والجر)، وهى ذات بنية ثابتة.

٦- الأدوات تفتقر إلى الضمائم افتقارًا متأصلاً، فلا يظهر لها معنى إلا بها، ويجوز حذفها مع قرينة النغمة، وهى تؤدى معنى التعليق؛ وذلك لِلتَّرَكُّبُ والجمع بين المفردات.

٧- قد يتعاون المعنى والإعراب كوظيفة من وظائف الأدوات، فمنها ما لا يؤثر إعرابًا ولا معنى كالأدوات الزائدة، وأخرى تؤثر إعرابًا دون المعنى كـ (ليت، إن)، وأدوات تؤثر معنى دون الإعراب نحو : (هل).

الفصل الثالث : القرائن التركيبية

أولاً : قرينة الربط

لاحظت من خلال قراءة كتب الأصوليين أن اهتمامهم الأكبر كان بدلالة المفردات أو الألفاظ، و لم يتطرقوا كثيرًا للحديث عن التركيب وأدواته أو روابطه؛ مما جعل الظواهر التركيبية محصورةً على النحاة واللغويين؛ ومن ثم لا أجد -فيما أعلم- للأصوليين أثرًا واضحًا في قرينة الربط، على حين وجدنا اللغويين قد حصروها واستقصوا مواضعها، وذكروا أهم الروابط، وفيما يلى بعض تلك النتائج :

١-عرضوا للربط اللفظى، المقيد بروابط بعينها، كالربط بإعادة اللفظ، بالمعنى، بالضمائر، وذلك لأهميتها، هذا بالإضافة إلى الربط المعنوى المتمثل فى (الإسناد)؛ وذلك لأن النص فى حقيقته بنية معقدة ذات أبعاد أفقية، وتداخلات دلالية متلاحمة، ومن ثم يجب دراسة النص من جانبين : جانب يتمثل فيه العلاقات الداخلية الباطنة، والجانب الآخر المتمثل فى مجموعة صور من الروابط اللفظية، وبذلك يتحقق الانسجام النصِّى.

٢- يعد الربط بـ(إعادة الذكر) من أهم الروابط، وقد ذكر البلاغيون أغراضه المتمثلة فى: (التوكيد، أمن اللبس، اختلاف مدلول الأول عن الثانى، الإعادة لطول الفصل،ومع المقادير والأزمنة)، مستدلين على ذلك بنصوص من القرآن الكريم والشعر العربى.

٣- قد يضعف الربط بإعادة الذكر، فيحل الربط بإعادة المعنى محله ويغنى مغناه؛ لكون اللغة غنية ثرية بمفرداتها واستعمالاتها، ثم يأتى الربط بالضمائر بأقسامها المختلفة، عندما يستحيل الربط بإعادة الذكر، وإعادة المعنى.

٤-الربط بالضمائر وتشمل : ضمائر الشخص (المتكلم، المخاطب، والغائب)، الضمائر الموصولة (الذى، التى)، ضمائر الإشارة (هذا، تلك)، والذى دعى إلى الجمع بينها إمكان استبدال كل منها بالآخر، وهذا النوع من الربط أيسر فى الاستعمال وأدعى إلى الخفة والاختصار، وكذلك الاقتصار.

٥-لابد فى الربط بالضمير من مرجع يعود إليه، فالمخاطب مرجعه المخاطب نفسه والمتكلم مرجعه المتحدث، والغيبة مرجعها المذكور آنفًا، ويطابقه فى النوع والعدد بحيث لو استبدلنا بالإضمار الإظهار لحصلنا على اللفظ نفسه والمدلول نفسه.

٦-أدرج البحث الربط بضمير الشأن، ضمير الفصل ضمن ضمائر الشخص، للشبه الواضح بينها، ولكل منهما قرائنه الملازمة له، وهما يفيدان التوكيد والتخصيص، وقد استفاد الأصوليون من فصيلة الضمائر استفادة كبيرة فى تفسير النصوص الشرعية، واستنباط الأحكام الفقهية؛ وذلك لأن الربط بالضمائر يمثل عناصر إحالية تعقد الصلة بين أجزاء النص، فهى من أبرز العوامل المجوزة للمفردات والجمل.

٧-اهتم علماء المعانى بالربط بالإشارة، فذكروا أغراض مجيئ المسند إليه إشارة، ومن ذلك : (تمييز المسند إليه أكمل تمييز، أو قصد جهل السامع، أو الدلالة على القرب أو البعد أو التوسط، بما يتصل بها من إفادة التحقير أو التعظيم أو التخويف).

٨-تشارك الموصلات الضمائر بما فيها من ضمائر الإشارة فى الربط بين أجزاء التركيب؛ لما لها من دور فى الجمع بين العناصر المختلفة، هذا بالإضافة إلى أنها تفتقر عادةً إلى الضمير العائد إلى الموصول، والذى يطابقه فى النوع و العدد، ويلزم الموصول التقدم لإفادة العموم أو التخصيص، وهو كالشرط فى لزوم الفاء فى جوابه تنزيلاً له منزلته، كما توصل البحث إلى إمكان استبدال اسم الموصول بضمير الغيبة؛ لأنه الأصل فى الربط، كما قد تنوب (ال) عن الموصول فى الربط.

٩-قد تقوم الأدوات بوظيفة الربط نيابة عن الضمائر، والإشارة والموصلات؛ وذلك لكون الأدوات تربط بين جملتين متلازمتين فصارتا كالجملة الواحدة، ومن هذه الأدوات : (أدوات الشرط، أدوات القسم، العطف، الأدوات المصدرية، واو المعية، النواصب، أدوات الجر، وأدوات الاستثناء)، والأصوليون لا يرجعون الربط إلى هذه الأدوات وحدها، وإنما يرجعونها إلى العامل المتقدم بواسطة هذه الأدوات، وبينوا أثر ذلك فى تفسير النصوص الشرعية واستنباط الأحكام الفقهية.

١٠- توجد ظروف تقوم بوظيفة الربط، زمانية نحو : (لما، إذ، وحين)، ومكانية نحو : (حيث) ومشتركة نحو : (عند، مع)؛ وذلك لأنها تتعلق بما قبلها وتضاف لما بعدها فهى بذلك تقوم بوظيفة الربط.

١١-وهناك ربط بالأدوات الواقعة في جملة الجواب كـ (الفاء) في جواب الشرط إن كان لا يصلح أن يكون شرطًا، وكذلك الفاء في الربط بين شبه الجواب وشبه الشرط، فالموصول وصلته جواب أما، وجواب الاستفهام الاستنكاري، خبر بعض النواسخ، وخبر الوصف المعرف بـ(ال)، الفاء في جواب الطلب، وقد يربط بأكثر من أداة كالربط بـ (إذا، الفاء) في جواب الطلب كما يربط بين جملتي القسم (المقسم والمقسم عليه) فينزلان منزلة جملةواحدة.

١٢- هناك ربط سياقي وهو ما يعرف بالربط بعناصر المطابقة إعرابًا، نوعًا، عددًا، وتعييناً، وبتحقق المطابقة في تلك النواحي يتضح انتماء كل كلمة من كلمات الجملة إلى أخواتها.

١٣- ويمكن رصد وظيفة الربط فيما يلي :

أ- يؤدي الربط إلى التماسك والتلاحم النصي والانسجام؛ مما يجعل النص نسيجًا متشابكًا ومتداخل العلاقات الداخلية والخارجية.

ب-كما يؤدي الربط إلى التنبيه وإثارة الذهن ولاسيما في الربط بإعادة الذكر (لفظًا أو معنىً) عند طول الكلام مظنة النسيان، أو ضعف العلاقة بما يتبعه من خبر أو فاعل أو جواب، فإذا أعيد صدر الكلام إلى الذكر اتضحت العلاقة بما يليه وينتمي إليه.

ج-يمثل الربط العلاقات الوظيفية التي تمدُّ الجملة بالمعنى الأساسي باعتبارها معنىً عميقًا لها، والذي قد يكون مشروطًا بشروط دلالية معينة، حتى يصح وضعه في هذه الوظيفة النحوية أو تلك مع الشروط التي تحددها البنية الأساسية.

ثانيًا : قرينة الرتبة :

١-تمثل قرينة الرتبة همزة الوصل بين الدراسات النحوية والبلاغية، فعُرِفت عند اللغويين بـ(الرتبة)، وعند البلاغيين بـ(التقديم والتأخير)، وقد اهتم علماء المعاني بدراسة هذا النوع وجعلوا التحكم فيه دليلاً على امتلاك زمام اللغة وناصيتها، فقسموه إلى ثلاثة أقسام : أولها : ما قدم والمعنى على حقيقته، ثانيها : ما قدم وحقه التأخير، ثالثها : ما قدم في موضع وأخر في موضع آخر، ولكل منها أغراضه وأسرار إعجازه التي منها : (المناسبة، مراعاة الفواصل، السياق.... إلخ).

٢- أما الرتبة النحوية فقد قسمت إلى ثلاثة أقسام أيضاً : أولها : رتبة (مقيدة) بالتقديم كالأدوات الداخلة على الجمل، وأخرى بالتأخير كرتبة الفاعل بعد الفعل، ثانيها : رتبة

(حرة) وهى التى يجوز لها التقدم أو التأخر حسبما يتقدم السياق ومنها (المبتدأ) فأصله التقديم، و(المفعول) أصله التأخير، إلا أن هناك قرائن تُجيز تقدم المتأخر والعكس، ثالثها : الرتبة (المختلف فيها) بين اللغويين كـ (رتبة المستثنى) فالبصريون لا يجيزون تقدم المستثنى على المستثنى منه إلا فى الضرورة، أما الكوفيون فيجيزونه مطلقًا، ولكل منهما حجته.

٣-وهناك (رتبة زمنية) اختص بها القرآن كما فى قوله تعالى : ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ (الأنبياء : ٩٠).

٤-ومن دواعى تغيير الرتبة عند اللغويين والبلاغيين ما يلى : التقديم لما هو أَوْلَى بالاهتمام؛ لأن العرب كانوا يقدمون ما هم أعنى ببيانه، للمحافظة على الفاصلة، للمناسبة الصوتية واللفظية والاشتقاقية، لأمن اللبس، للضرورة الشعرية.

٥-يجدر بنا الإشارة إلى أن الأصوليين كانوا مهتمين بالمباحث الدلالية أكثر من التركيبية، ومن ثم لم ترد عنهم إشارات ملحوظة فى تغيير الرتبة، عدا ما ذكر عند البلاغيين من التقديم والتأخير لأسرار الإعجاز القرآنى، هذا بالإضافة إلى أن قرينة الرتبة تُعد قرينة أسلوبية ترتبط بالتذوق الجمالى ورقة الأسلوب؛ ومن ثم كانت مسار اهتمام البلاغيين بصفةٍ عامة وأصحاب علم المعانى بصفةٍ خاصة؛ ولذلك اقتصرنا فى عرضنا لتلك القرينة على البيئتين : (اللغوية، البلاغية).

٦-وهكذا رأينا أن قرينة الرتبة من القرائن الأسلوبية والنحوية المؤثرة فى تركيب الكلام، أى أنها فى (النحو) قرينة على المعنى وفى (الأسلوب) مؤشر أسلوبى ووسيلة إبداع وتقليب عبارة واستجلاب معنى أدبى.

الباب الثاني : القرائن غير اللفظية بين اللغويين والأصوليين

الفصل الأول : (القرائن المعنوية بين اللغويين والأصوليين)

أولاً : قرائن التخصيص عند اللغويين

١-انفرد البحث بتناول (قرائن التخصيص) بين اللغويين والأصوليين، وذلك لأهميتها فى تعيين المكملات أو المخصصات بالنسبة للحدث من جهة؛ ولكون هذا المصطلح نشأ أولاً فى بيئة الأصوليين من جهة أخرى،فله معنى نحوى تركيبى عند اللغويين وآخر دلالى عند الأصوليين.

٢-تعتمد (قرائن التخصيص) على إعمال العقل وإثارة الذهن، والاعتماد على قرائن غير ملفوظة فى نص الكلام، وإنما تعرف بالفهم أولاً، من قرائن السياق المحيطة بالنص الكلامى ثانيًا، وذلك عند اللغويين والأصوليين معًا.

٣-ولكل من البيئتين (اللغوية والأصولية) غايةٌ من دراسة (قرائن التخصيص)، فاللغوى يبغى من درسها معرفة مقيدات الحدث من : تعدية فى (المفعول به)، وغائية فى (المفعول لأجله)، ومعية فى (المفعول معه)، وظرفية فى (المفعول فيه)، والملابسة فى (الحال)، والتأكيد فى (المفعول المطلق)، الإخراج فى (المستثنى)، وإزالة الإبهام فى (التمييز)، فجميعها مبينةٌ لجهة الحدث، أما (الأصولى) فيبغى من درسها تخصيص العام وتقييد المطلق وتبيين المجمل، مما يكون له أكبر الأثر فى معرفة المقصود بالتكليف السماوى والعبادة الشرعية.

٤-والمخصصات عند الأصوليين إما (لفظية)، وهى المذكوره فى سياق النص المراد تخصيصه، كالتخصيص بالصفة، والاستثناء، والحال،...... إلخ وإما (غير لفظية) وهى غير مذكورة فى سياق النص، وإنما تعرف بالعقل، ومنها : (العرف، الحس، والمفهوم)، أما المخصصات عند اللغويين فهى فى أغلبها لفظية، ولا يسند منها للعقل إلا قليل.

٥-والمخصصات اللغوية منها ما يكون ملازمًا للحدث، كـ (المفعول المطلق)؛ لأنه مشتق من مادة الفعل، و(الظرف)؛ لأن كل حدث لابد له من حيز مكانى أو زمانى يقع فيه، و(الحال)؛ لكونه مبينًا لهيئة الفاعل أو المفعول، ومنها ما يكون غير لازم، كـ (المستثنى، التمييز، والمفعول معه)، وجميعها يلزم النصب؛ لكونها (مكملات) تدخل بعد استيفاء عنصرى الإسناد، إلاّ أن بعضها قد يتمم المعنى ولا يصح بدونه، كـ (الحال) فى قوله تعالى :

﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ (الشعراء : ١٣٠)، قد ذكر البلاغيون هذه المخصصات متفقين مع اللغويين فى وظيفتها، إلاّ أنهم أسموها بـ(مقيدات الفعل).

٦-يوجد تشابه واضح بين هذه المخصصات فى البنية العميقة، كما كان ظاهرًا فى البنية السطحية، ومن ذلك قوله تعالى ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (الروم : ٢٤)، فقد يكون (خوفًا وطمعًا) منصوبين على الغائية أو المصدرية أو الحالية، وكذلك فى الوظيفة فنجد الحال، والتمييز، متشابهين فى كونهما اسمين منصوبين نكرتين يزيلان الإبهام.

ثانيًا : قرائن التخصيص عند الأصوليين

١-العرف : وهو من المخصصات غير اللفظية، ويعرف بما اعتاد عليه الناس فى معاملاتهم وتصرفاتهم، واستقامت عليه أمورهم، وهو إما (قولى) يخصص اللغة والشرع، وإما (عملى) يخصص اللغة دون الشرع، وقيد بشروطٍ منها : (أن يكون مطّردًا، غير مخالف للنص، وسابقًا أو مقارنًا لزمن الشيء)، وهو يتغير بتغير الأمكنة والأزمنة، وتظهر أهميته فى صحة الأحكام المبنية على العرف الصحيح والمتفق عليه.

٢-العقل : وهو إعمال الذهن فى فهم المراد من غير الملفوظ وهو قسمان :

أولهما : ما أخرج بالنظر نحو قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران : ٩٧).

ثانيهما : ما أخرج بالضرورة نحو قوله تعالى ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الزمر : ٦٢) ويعمل أيضًا على تقدير المحذوف، ترجيح الحكم الشرعى، تخصيص خطابات الشارع العامة.

٣-الحس : وهو تخصيص العام بالمشاهدة الحسية، كما فى قوله تعالى : ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ (الذاريات : ٤٢)، فلقد أدركنا بالحس أنها أتت على السماء والأرض والجبال و لم تجعلها رميمًا.

٤-المفهوم : هو دلالة لفظ المنطوق على حكم المسكوت التزامًا، وهو قسمان :

أولهما : مفهوم الموافقة : وهو دلالة النص على تعدى حكم المنطوق به إلى المسكوت عنه لإشتراكهما فى علة، ومنه ما يثبت فى الأعظم نحو قوله تعالى : ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ (الإسراء: ٢٣)، وما يثبت فى الأدنى، نحو قوله تعالى : ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ

إِلَيْكَ﴾ (آل عمران : ٧٥)، وما يثبت فى المساوى، نحو قوله تعالى : ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (النساء : ٢٥). وأسماها بعض الأصوليين بدلا لة (المسكوت عنه)

ثانيهما : مفهوم المخالفة : هو دلالة لفظ المنطوق على ثبوت نقيضه للمسكوت

أ- ولابد لإعمال المخالفة من قيد هو أن لا يكون هناك سبب من الأسباب الموجبة لتخصيص الحكم بالمنطوق، سوى نفى الحكم فى محل السكوت.

ب- والأصوليون مختلفون فى العمل بمفهوم المخالفة، فمنهم مؤيد، ومنهم معارض، ومنهم من يجيزه بشروط، ومن أنواعه : (مفهوم اللقب، الصفة، الشرط، الغاية، العدد، الحصر، العلة، والمانع.... إلخ).

الفصل الثانى : قرائن السياق بين اللغويين والأصوليين

أولاً : السياق اللغوى

١-يعد مصطلح السياق من المصطلحات التى شاع استعمالها فى بيئات متعددة، وما يهمنا منه استعماله فى البيئة (اللغوية، الأصولية، والبلاغية) المعبر عنه بقولهم (لكل مقام مقال)، كما اهتم به المفسرون، ووضعوا له شرطًا فى المفسر نحو : (علمه باللغة والنحو والصرف والاشتقاق)، وعلمه بصفات الحروف ومخارجها وكيفية نطق القرآن، وهو ما يعرف بـ(علم القراءات والتجويد).

٢-اعتنى الأصوليون بقرائن السياق (المقامى والمقالى) عناية شديدة؛ لما لها من أهمية فى تفسير النص الشرعى واستنباط الحكم الفقهى.

٣-وضع اللغويون معاييرًا محددةً للسياق تتمثل فى :

أ- ترتيب الألفاظ بعضها على بعض، فترتبط بما قبلها أو بعدها من الكلمات الأخرى.

ب- الإشارة وتشمل إشارة العين، الحاجب، المنكب، العصا، السيف.

جـ- الحركة : التى تدل على العدد.

د- الخط : فيحل محل اللفظ عند عدم إرادة التكلم لأى سببٍ ما.

هـ- النصبة : وهى الحال والهيئة الملابسة للمتكلم فى النص.

و- الصوت : يشمل طريقة إخراج الصوت بالتفخيم للفظ وتمطيطه وتنغيمه ونبره.

ز- التوافق الدلالى : بين دلالة اللفظ وما فى التركيب من ألفاظ أخرى ذات معانٍ معينةٍ، ولابد فى ذلك من توافق معنى اللفظ مع المعنى العام للتركيب.

ح- الارتباط النفسى بين حال المتكلم وانفعالاته عند إلقاء حديثه، التدرج، رد العجز على الصدر.

٤- أما ما يختص بالسياق اللغوى فهى المعايير الآتية :

اختيار اللفظ المناسب للمعنى، ترتيب الألفاظ وتتابعها، نظم الألفاظ، اختيار الصيغ الصرفية المناسبة، تفاعل اللفظ مع غيره من الألفاظ، التأثير الجمالى للفظ، والتآلف بين الألفاظ والمعانى.

٥- فرق الأصوليون بين نوعين من السياق هما : (السياق التام) وهو الذى يفيد معنىً، و(السياق الفارغ) وهو الذى لا يفيد معنىً، كما فرقوا بين (السياق الواسع)، وفيه يعد القرآن وما صح من السنة وحدة لغوية واحدة يفسر بعضها بعضًا، و(السياق الضيق) الذى يشمل الآيات أو النصوص المتتالية فى موضوع واحد، ولابد من اعتبار النوعين فى التفسير.

٦- اتفق اللغويون والأصوليون فى تصنيف السياق اللغوى إلى مستويات أربعة هى :

أ- المستوى الصوتى : بما فيه من فونيمات، مورفيمات، طريقة إخراج الصوت، تجاور الأصوات بعضها لبعض، النبر، التنغيم، والوقف.

ب- المستوى الصرفى : بما فيه من تعدد الصيغ ودلالتها، الاشتقاق، تقارب أصول الكلمات أو تباعدها، ومن ذلك دلالة (فعيل) على (فاعل) نحو (قدير)، (قادر).

جـ- المستوى التركيبى : بما فيه من أثر للعلاقات الوظيفية والنحوية فى معانى الكلمات وعلاقة كل جملة بما جاورها فى النص.. إلخ.

د- المستوى الدلالى : بما فيه من توافق دلالة الكلمات للمعنى العام للنص وللموضع الذى ورد فيه.

٧- أما السياق غير اللغوى (المقامى) فينقسم إلى :

أ- شخصية المتكلم وثقافته، حالته النفسية، السامع أو السامعون، الشخوص الحاضرون أثناء الكلام.

ب- الأشياء والموضوعات المتصلة، أثر الكلام على المشاركين، كـ(الانفعال والألم)..إلخ.

جـ- البيئة، الزمن، الأحداث المعاصرة (سياسية، إجتماعية، واقتصادية).. إلخ".

يُدرَس النص من الجانبين (اللغوى وغير اللغوى)، وقد تنبه إليه قديمًا "سيبويه" و"الجاحظ" و"ابن جنى"، وحديثًا "فيرث وتابعوه" وكذلك (علماء الاجتماع)، وأضاف إليه الأصوليون فعل النبى "صلى الله عليه وسلم" وإشاراته وتكراراته، والأمارات الشكلية، العرف، العادة وإعمال العقل.. إلخ.

٨- تميز المنهج الأصولى فى تناول مستويات السياق اللغوى بالدقة والإحاطة، فوصلوا بين المستوى الصرفى والمعنى الدلالى والبيانى، كما ربطوا بين دلالة الكلمة مجردةً، والمعنى الوظيفى الذى تؤديه داخل التركيب، وهو ما عرف عند النحاة بـ(الإسناد).

أما الجانب الدلالى فقد أولاه الأصوليون عنايةً خاصةً؛ رغبةً منهم فى تفسير النص الشرعى ومعرفة دقائقه، حتى تكون اللغة علميةً، محددة الدلالة يمكن من خلالها استنباط الأحكام الشرعية.

٩- يمكن حصر أهمية قرائن السياق فيما يلى :

أ- تفسير اللغة تفسيرًا موضوعيًا، يبعد الذهن عن كل ما هو بعيد عن الفكراللغوى.

ب- دراسة اللغة فى ذاتها ومن أجل ذاتها عند اللغويين، أما الأصوليون فدرسوها رغبةً فى فهم النص القرآنى؛ لاستنباط الأحكام الشرعية.

جـ- فهم النص من خلال معانيه وألفاظه وتراكيبه من جهة، والظروف والملابسات المحيطة به من جهة أخرى، فيكون تفسيرًا شاملاً.

د- فهم السياق بنوعيه يرشد إلى تبيين المجمل، تعيين المحتمل، القطع بعدم احتمال المراد، تخصيص العام، تقييد المطلق، وتنوع الدلالة.

الفصل الثالث : (القرائن المشتركة بين اللغويين والأصوليين)

أولاً : الإجماع

١-ظهر فى البيئة الأصولية، وعُرِّف باتفاق الأمة على أمر لم يرد فيه نص، مقيد بزمن بعد زمن النبى "صلى الله عليه السلام"، وتأثر به اللغويون فنقلوه إلى بيئتهم، وحاولوا تطبيق منهجه فى اللغة فكان منه : (الإجماع الصريح)، و(الإجماع السكوتى)، وهما اللذان اشتهرا فى البيئة الأصولية، وأضاف إليهما اللغويون : (إجماع كل من الرواة والعرب والنحاة).

٢-يختلف الإجماع (الشرعى) عن (النحوى) فى أن الإجماع الشرعى، يحكم به فى أمر الدين، أما الإجماع النحوى فيحكم به فى أمر اللغة.

٣-الإجماع الشرعى يلزم التمسك به، أما اللغوى فغير ملزم التمسك به، وإن كان المتأخرون من اللغويين لم يجيزوا الخروج على الإجماع اللغوى.

٤-الحكم فى الشرع مفترض أولاً، ثم يكون الإجماع على علته، أما عند اللغويين فهو مَعْقِدُ الإجماع عندهم.

٥-الإجماع الشرعى، هو إجماع الصحابة أو التابعين على حادثة لم يصدر فيها حكم شرعى، أما الإجماع اللغوى فيُستنبط من استقراء اللغة، وغير خارج عنها.

٦-الإجماع الشرعى مقيد بزمن بعد وفاة النبى "صلى الله عليه وسلم"، أما الإجماع اللغوى فغير مقيد بزمن.

ثانيًا : القياس

١- عُرف فى البيئة الأصولية ثم نقل إلى البيئة اللغوية، ويستدل على ذلك بالشبه الواضح بين تعريفه (الأصولى، النحوى)، وأقسامه المتّفق عليها بينهما وهى : (قياس علة، شبه، طرد).

٢- يتفق القياسان (الأصولى والنحوى) فى أركانهما المتمثلة فى : أصل (مقيس عليه)، فرع (مقيس)، (علة)، (حكم)، فمثاله الشرعى. قياس النبيذ على الخمر فى التحريم لعلة الإسكار، ومثاله النحوى : قياس اسم لا النافية للجنس على خمسة عشر فى حكم البناء لعلة الشبه بينهما.

٣- اختلف اللغويون بين نوعين من القياس :

أولهما : القياس المتفق عليه وهو الذى يعنى استقراء ظواهر اللغة واستنباط أحكام جديدة عامة، يحكم به على ما لم يرد له حكم سابق؛ لذلك قال "ابن الأنبارى" : «اعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو».

ثانيهما : ما أنكره اللغويون والأصوليون وهو إعمال العقل فى اللغة؛ لأن اللغة لا تثبت بالعقل؛ لأنها مستقاة مما سُمع عن العرب، فهى ثابتة بالنقل.

٤- وللقياس النحوى وظائف ثلاث هى :- (تعليل الظاهرة، رفض الظاهرة التى لم يثبت صحتها، واستنباط القاعدة).

ثالثًا : استصحاب الحال

١- وهو من أضعف الأدلة الشرعية لكونه يُظَن فيه استدامة الحكم إثباتًا ونفيًا ما لم يرد ما يخالفه، وأول من نقله إلى اللغة "ابن الأنبارى"، اعتمد عليه فى المسائل النحوية فى كتابة "الإنصاف"، وهو إقرار بالأصل.

٢- اللغويون مختلفون فى العمل باستصحاب الحال، فمنهم من أقرَّه كـ"السيوطى" ومنهم من منعه كـ"ابن جنى" والأرجح العمل به، لاعتماد كثير من المسائل عليه، ومن ذلك قولهم بأن «العامل فى نصب المفعول هو الفعل؛ لأنه الأصل فى العمل».

٣- تظهر أهمية استصحاب الحال فى تجريد الأصول ومعرفة ما يسمى بـ(أصل الوضع، أصل القاعدة، والعدول عن الأصل)، وإن كان يُعد من الأدلة الضعيفة.

رابعًا : الاستحسان

١-هو من أضعف الأدلة الشرعية؛ ولذلك اختلف الفقهاء فى العمل به، فأيده بعضهم ومنعه آخرون، ثم نقله "ابن جنى" إلى اللغة، مستدلاً بأن العرب كانوا يتركون الأخف إلى الأثقل استحسانًا؛ ولذلك عده ضرباً من ضروب التوسع رغم ضعفه.

٢- ذكر اللغويون له أقسامًا منها :

أ- ما يخرج تنبيهًا على أصل القاعدة نحو (أطالْت) بدلاً من (أطولَتْ).

ب- ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته استحسانًا نحو (مياثق) بدلاً من (مواثق).

جـ- إذا كان العلمُ مذكرًا لفظًا ومؤنثًا معنى نحو : (هند) فالقياس منع صرفه وإنما صرفوه لخفته (استحسانًا).

د- التخصيص بالعلة استحسانًا نحو : (أرض) جمعت على (أرضون) وهذا غير مطّرد فى نظيره نحو : (شمس، دار) فلا يجمع على الواو والنون.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن دليلى (الاستصحاب، الاستحسان) من أضعف الأدلة؛ لعدم اطرادهما فى اللغة والشرع؛ ولإمكان الخروج عليهما؛ لذلك لا يُلجأ إليهما إلاّ فى الضرورة..

الفصل الرابع : (القرائن وأمن اللبس)

أولاً : القرائن اللغوية وأمن اللبس

١- أمن اللبس غايةٌ يسعى إليها كل متكلم فى اللغة، أو سامعٍ لها، لأن دلالة الألفاظ لا تدرك من ذواتها بل من مقصد المتكلم لها.

٢- غموض المعنى آفة المتكلم والسامع؛ ولذلك يجب وضع القرائن التى تزيله وتُوضِّحُ المعنى.

٣- الغموض يقع فى المفردات والتراكيب، ومن أسبابه فى المفردات :

تعدد معنى الصيغة الصرفية دون مُرَجِّح، تعدد المعنى المعجمى، تعدد معنى الأداة المتصدرة فى التركيب، تعدد المعنى الوظيفى فى الكلمة الواحدة، وجود كلمة تُدل على العموم، الجهل بالمعنى العرفى، والتغير الدلالى.

٤- أما غموض التراكيب فيرجع إلى :

عدم فهم الترابط السياقى بين الكلمات والجمل، تعدد المعنى التركيبى دون مَرَجِّح، تعدد احتمالات تعلق المكملات بالجملة الأساسية، تعدد احتمالات ذكر الحذف، افتقار الجملة إلى ما يتمم معناها، تعدد احتمالات المعنى الدلالى، الخطأ فى مواضع الوقف والابتداء، خروج التركيب على قاعدة أمن اللبس، حذف بعض العناصر دون قرينة، اللبس فى مرجع الضمير، ويمكن رد جميعها إلى عدم الالتزام بالأصول الموضحة للغة.

٥- وسائل أمن اللبس :

أ- الإعراب :

كاختصاص (المنادى العلم) بالبناء على الضم؛ حتى لا يلتبس بغير المنصرف لو فُتِح، وبالمضاف إلى الياء لو كُسر.

ب- الصيغة :

فلا يصاغ (أفعل التفضيل) من الثلاثي الدال على اللون، حتى لا يلتبس بالوصف منه، كذلك يمنع العلم المؤنث من الصرف، إذا كان مختومًا بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة أو الزائدة، فإذا كانت أصليةً صُرِف؛ لأمن اللبس.

جـ- الرتبة :

نحو : عدم جواز تقدم المفعول على الفاعل إذا فقدت العلامة. وكذلك يجوز تقدم المحصور بـ(إلاَّ) سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً؛ لوضوح المعنى.

د- السياق :

كالحذف والتعويض في الاسم غير المنتهى بالتاء، نحو (أبتى، أمتى) بدلاً من (أبى، أمى) ولا يجوز فى (خالة، عمة) حتى لا يلتبس بالاسم المؤنث، وقرائن الحذف كثيرة منها :

١-قرائن لغوية عامة : تتمثل فى وجود سابق أو لاحق يدل على المحذوف.

٢-قرائن صوتية : كحذف همزة الاستفهام اعتمادًا على النغمة.

٣-قرائن إعرابية : كـ(انتصاب أهلاً وسهلاً) دل على أنها مفعول لفعل محذوف.

٤-قرائن حالية : نحو : قولك لمن رأيته فى هيئة المسافر : فى (كنف الله) أى: سافر فى كنف الله .

هـ- الربط :

كاشتراط النحاة أن يكون الضمير فى خبر أفعال المقاربة والشروع هو نفسه الفاعل؛ لأنها جاءت لتدل على أن فاعلها قد تلبس بهذا الفعل، وشرع فيه لا فى غيره، على حين نجدهم أجازوا حذف أدوات الربط، (الفاء) فى باب الشرط، اعتمادًا على سبق الذكر، أوطول الكلام، أو قرائن السياق.

و- المعنى المعجمى :

قد يُغنى المعنى المعجمى عن الإعراب ويؤمن معه اللبس، كما فى قولهم :

(خرق الثوبُ المسمارَ)، (أَكَلَتْ الكمثرى سلمى)، (كسر الزجاجُ الحَجَر) فقد عرف المراد من الدلالة المعجمية.

ثانيًا : القرائن واستنباط الأحكام الشرعية

١- تناول الأصوليون بعض القرائن اللغوية والأصولية، راغبين فى استنباط الحكم الشرعى ومن ذلك :

أ- العام : كالمعرف بـ(ال) من المفرد، والجمع، والمضاف إلى معرفة، ألفاظ العموم، وما يخصص ذلك من الاستثناء، المقيد بالظرف، الحال... إلخ.

ب- تفهم الأصوليون أثر القرائن غير اللفظية فى تخصيص العموم، كـ(العرف، العقل، استصحاب الحال، حس ومشاهدة والإرادة).

جـ- تبيين أثر قرائن السياق فى استنباط الأحكام، وتخريج المسائل الفقهية من سياق لغوى، كـ(المعنى المعجمى)، وسياق غير لغوى المتمثل فى (طبيعة الموضوع، قصد المتكلم وحالته، الاستعانة بالإشارة والإيماء) هذا بالإضافة إلى الإحاطة بروابط السياق.

النتائج العامة

١-ليس من المبالغة الزعم بأن الأصوليين قد اهتموا بدراسة اللغة اهتمامًا فاق اهتمام اللغويين أنفسهم والبلاغيين أيضًا، وذلك لأن جُلَّ اهتمامهم انصب على دراسة النصوص الشرعية وأدلتها التفصيلية، لاستنباط الأحكام الفقهية ومدى اعتماد ذلك وتأثره بالجوانب اللغوية من حيث موضوعاتها من جهة (الحقيقة والمجاز)، و(العموم والخصوص)، و(الإطلاق والتقييد)، و(الحذف والإضمار)، و(المنطوق والمفهوم)، و(الإقتضاء)، و(الإشارة)، و(التنبيه)، و(الإيماء) وغيره.

٢-بالرغم من تأثر اللغويين بالمنهج الأصولي ومحاولة محاكاته ولاسيما فى القرائن العقلية كـ(الإجماع، القياس، استصحاب الحال، والاستحسان) إلاَّ أن المباحث الدلالية تعد سابقة الظهور من حيث الترتيب الزمنى عند اللغويين أولاً ثم تابعهم النحاة، باعتبار أن تراكيب اللغة هى مادة: التقعيد لعلم النحو، ويلى ذلك البحوث الأصولية، على أنها حاجة من حاجات الملاحقة التشريعية لانفتاح الحياة الإسلامية، بما يجعل الأصول الإسلامية تساير التطور والنماء الذى أصاب تلك الحياة.

٣-اتسم المنهج الأصولى ببعض النزعات العقلية، ولاسيما فى القضايا التى تتصل بذات الله وجلاله، إلا أن الاتجاه العام ينكر هذه الصبغة فى تناول المسائل اللغوية؛ لأن اللغة لا تخضع للعقل وإنما هى منقولة.

٤-المعنى عند الأصوليين مرتبطًا بإرادة المتكلم (الشارع)، وهو ما عرف عندهم بـ(الدلالة الحقيقية)، و(قرائن التخصيص) ليست فى نظرهم إلا بينة لإرادة الشارع، وكاشفة عن قصده فى قصر العام على بعض أفراده دون بعض.

٥-ومهمة الأصولى بوجه عام تتمثل فى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية المتمثلة فى: (الكتاب والسنة الصحيحة والإجماع والقياس) وهى أدلة متفق عليها، أما المختلف فيها: (استصحاب الحال، الاستحسان)، ويكون ذلك تارة من نفس القول، وتارة من معناه، وتارة من علة الحكم.

٦-تمثل نظرية القرائن الحَلَّ لكثير من الإشكاليات التى ظهرت نتيجةً للإعتقاد السائد بين اللغويين والنحاة قديمًا بأن الإعراب بمفرده هو المسئول عن المعنى وأمن اللبس، فعرفنا من خلالها أن المعنى يتضح من تضافر أكثر من قرينة، وقلما يعتمد على قرينةٍ واحدةٍ.

٧-قضت نظرية القرائن على الأصول الفلسفية القديمة، واستبعدت التقديرات العقلية المتكلفة.

٨-تساعد القرائن على دراسة اللغة دراسة وصفية استقرائية لظواهرها، وصياغها على أسس معينة، ثم وصفها للعلاقات الناشئة بين الكلمات فى الجملة وصفًا موضوعيًا، ومن ثم تحدد وظيفة كل كلمة فى التركيب.

٩-تزيل نظرية القرائن اللبس الذى يقع فى الكلام وتؤدى به إلى غايته التى هى الإفهام والإبانة.

١٠-يمكن التدليل على أهمية القرائن بصفةٍ عامة فى توضيح القضايا الآتية :

أ- قضية التأليف :

فكثير من المطوّلات التراثية نجدها عديمة الترابط، مفككة الأواصر؛ وذلك لأنها نُقلت روايةً عن مؤلفها، تارةً فى مصر، وتارةً فى فارس، مما أدى إلى تعدد النسخ واختلافها بين الزيادة والنقصان، وهذا ظاهر فى جمهرة ابن دريد، ومجالس ثعلب، ونوادر أبى زيد، وأمالى الشجرى، فقرينة الإملاء هى المفسر والمبين لما يوجد من عدم ترابط وتماسك بين الموضوعات فى مثل هذه المؤلفات.

ب- تعدد نسبة الشعر الجاهلى سندًا ومتنًا :

اهتم العرب بنسبة النقول إلى أصحابها، ولاسيما الشعر الجاهلى؛ لذلك قيل : "من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله، إلاّ أننا نجد فى بعض الأحيان بيتًا واحدًا ينسب لأكثر من شاعر كقول الشاعر :

مَنْ يَفْعلِ الْحسنَاتِ ا لله يَشْكُرُها وَالشَّرُ بالشَّرِ عِنْدَ ا لله مثْلاَنِ

فقد نسب إلى عبد الرحمن بن ثابت وحسان بن ثابت وعبد الله بن ثابت وكعب بن مالك الأنصارى.

أما من حيث المتن، فقد استشهد به على جواز حذف (الفاء) من جواب الشرط وهذا ليس بقياس، وللبيت رواية أخرى.

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ فالرحمن يَشكرهُ والخير بالخير عِندَ ا لله مَثْلانِ

وتفسير التعدد فى السند هو أنه قد يروى عن صاحبه تارةٍ، وعن راوٍ تارةً أخرى، والرواه يتعددون، ومن ثم تعددت نسبته، أما قرينة التغير فى المتن أنه قد يروى لأكثر من لهجة، فكل قبيلة كانت لها لهجتها؛ ومن ثم تذكر (الفاء) تارةً وتحذف تارة.

جـ- الحديث النبوى :

فالمشهور أن الأحاديث الخاصة بالعبادات لا يجوز الترخص فيها فلابد من صحتها سندًا ومتنًا، أما أحاديث الفضائل فقد روى عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة قولهم :

"إذا روينا فى الحلال والحرام تشددنا، وإذا روينا فى الفضائل ونحوها تساهلنا"؛ لذلك كان تقريرهم أن الحديث الضعيف يُعمَل به فى الفضائل، وتكثر الروايات وتتعدد الطرائق فيقوى بذلك، فعُلِم ما زيد فيه عن طريقٍ ما نقص فى رواية أخرى، ومن هنا كانت القرينة المُبيّنة هى تعدد طرق الحديث، وظهور بعض الإسرائيليات والقصص فى بعضها الآخر.

د- المذهب الدينى :

فقد كان المَذهب سببًا وقرينة فى ظهور بعض الأحاديث المنسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم، والمقصود منها، رغبة كل مذهب فى توطيد أركانه، وإظهار أنه على السبيل الصحيح، ومن ذلك ما ظهر بين الدرس السنى والشيعى من تغير، فيحدثنا "المبرد" بأن (المهلّب) ربما صنع الحديث؛ ليشد من أمر المسلمين ويضعف من أمر الخوارج.

هـ- المعاصرة :

قال القدماء : المعاصرة حجاب، فلا يؤخذ كلام (المعاصر) فى (المعاصر)؛ لأنه قد يوجد تحامل لغيره أو حسد أو غيرة، فالمعاصر لا يعطى معاصره قيمته الحقيقية، حتى لو تكلمّ كلامًا حسنًا، فربما كان هذا من سبيل المجاملة.

و- المناظرة والمناقشة :

دعا الجدل العقلى إلى المناظرة، وقد يناقش الإنسان غيره فيما لا يعتقده، فيكون كلامه غيرَ دال على اعتقاده، وقد روى : "أن المناظر لا مذهب له"؛ لذلك قيل : "نُطق اللسان لا ينبىء عن اعتقاد الإنسان"، ومن ثم فإن التعرُف على ما عرفه القدماء بالمقاصد شىء ضرورى لأى حديث.

ز- التحرج والسكوت :

فمن خلال القراءة والتأمل فى كتب البلاغيين والمفسرين والأصوليين عرفنا ما يسمى بـ(أسلوب الحكيم) وهو أن يرد المسئول على السائل برد غير المطلوب أو المناسب للسؤال، ومنه فى القرآن الكريم أنه سُئل مثلاً عن (الآهلة) من حيث شكلها فى أنها تبتدأ كالخيط ثم تمتلىء شيئًا فشيئًا وتصير بدرًا ثم تعود مرةً أخرى إلى النقصان. فكان جواب الله عزوجل : ﴿مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ فكأنه يقول لهم : لا تسألوا عن شكلها وهيئتها؛ لأن ذلك لا يعنيكم فى أمور دينكم ودنياكم، وإنما أسألوا عن أهميتها وما تقدمه لكم من فائدة، فهى مواقيت للناس والحج؛ لذلك جاء السياق القرآنى بلفظة (قل) جوابًا على كل قول أو كل لفظ يبدوءنه بـ(يسألونك) ومنه قوله تعالى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى﴾ (البقرة : ٢٢٢).

ومنه فى (السُنة الشريفة) «ما روى أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم متى الساعة ؟ فقال الرسول "صلى الله عليه وسلم" : وماذا أعددت لها؟» فكأنه يقول له : سَلْ عما تقدمه من أعمال صالحةٍ؛ لأن ذاك ما يفيدك ولا تَسلْ عن ميقاتها، لأن علمها عند الله".

وقد يكون السؤال مناسبًا، فيكون الجواب مناسبًا؛ ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ (البقرة : ١٨٦)، وبذلك يكون السؤال نوعين :

أولهما : سؤال لا يفيد ولا أهمية لنا بمعرفته، ثانيهما : سؤال عن أمر هام يحتاج له الإنسان، فقد نُهى عن النوع الأول بقوله تعالى : ﴿لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ (المائدة:١٠١)، كما نهى عنه الرسول "صلى الله عليه وسلم" مُبيِّنا أن كثيرًا من هذه الأسئلة فيه من طلب التحديد ما يستتبع التضييق على السائلين، وهذا لا تُحمد عُقباه؛ لذلك روى عن علىّ بن أبى طالب (رضى الله عنه) قوله : "سَلْ تفقهاً ولا تسأل تعنتًا، فإن الجاهل المتعلم شبيه بالعالم، وإن العالم المتعنت شبيه بالجاهل".

وهكذا رأينا أن القرائن تمثل علاقات الوظائف التى تمد الجملة بالمعنى الأساسى، باعتبارها معنىً عميقًا، والذى قد يكون مشروطًا بشروط دلالية معينةٍ، هذا بالإضافة إلى دورها الأساسى فى فهم طبيعة النص وظروفه وملابساته، مما يؤدى إلى الإحاطة به وإزالة ما يطرأ عليه من غموض أو لبس.

قائمة المصادر والمراجع

(أ)

- د. إبراهيم أنيس

* الأصوات اللغوية، ط نهضة مصر، د.ت.

* من أسرار اللغة، ط ٧، الأنجلو المصرية، ١٩٩٤م.

- د. إبراهيم السمرائى

* الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٤م.

- د. إبراهيم مصطفى

* إحياء النحو، القاهرة، ١٩٣٧م.

- ابن الأثير (ضياء الدين بن الأثير) ٧٦٥هـ

* المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر، تحقيق د. أحمد الحوفى،د. بدوى طبانة، ط نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣١٤هـ.

- د. أحمد أمين

* ضُحى الإسلام، ط ٦، مكتبة النهضة المصرية، ١٣٥١ هـ ÷ ١٩٣٣م.

- أحمد الحملاوى

* شذا العرف فى فن الصرف، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د.ت.

- د. أحمد سليمان ياقوت

* دراسات نحوية فى خصائص ابن جنى، ط دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٠م.

- أحمد بن فارس اللغوى

* الصاحبى فى فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمى، بيروت ١٩٩٣م.

- د. أحمد عبد الفتاح المغربى

* المعايير اللغوية فى كتب غريب القرآن، رسالة دكتوراه، الإسكندرية ١٩٩٥م.

- د. أحمد المتوكل

*من البنية الحملية إلى البنية المكونية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٧م.

- د. أحمد مختار عمر

* دراسة الصوت اللغوى، ط ١، عالم الكتب، القاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م.

* من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤م.

- الأخفش الأوسط:السعيد بن مسعدة الأخفش المجاشعى البلخى المعروف بـ(الأوسط) ت ٢٠٤

* معانى القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، الخانجى، القاهرة ١٩٩٠م.

- الأسنوى : الإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الاسنوى الشافعى (ت ٧٧٢ هـ)

* شرح نهاية السول فى شرح منهاج الأصول للبيضاوى ومعه حواشيه (سلم الوصول لشرح نهاية السول - تأليف الأستاذ : محمد نجيب المطيعى، ط جمعية نشر الكتب العربية، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها ١٣٤٣ هـ.

* الكوكب الدرى، تحقيق عبد الرازق السعدى، العراق، ١٩٨٤م.

- الأشمونى :

* شرحه على ألفية ابن مالك المسمى بمنهج السالك، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط ١، مكتبة النهضة المصرية، ١٣٧٥ هـ - ١٩٧٥م.

- الآمدى :على بن أبى على محمد بن سالم التغلبى سيف الدين ابو الحسن (٥٥١ هـ : ٦٣١)

* الإحكام فى أصول الأحكام، القاهرة دار الحديث.

- د. أميل يعقوب :

* فقه اللغة وخصائصها، دار العلم، بيروت، ١٩٨٢م.

- الأنبارى:الإمام كمال الدين أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد(٥١٣-٥٧٧هـ)

* الإنصاف فى مسائل الخلاف ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف، تأليف : محمد محيى الدين عبد الحميد، ط بيروت، المكتبة العصرية، صيدا ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

* لمع الأدلة فى أصول النحو، والإغراب فى جدل الإعراب (رسالتان)، تحقيق سعيد الأفغانى، ط الجامعة السورية، دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م.

- الألوسى : أبو فضل شهاب الدين السيد محمود الألوسى البغدادى (ت ١٢٧٠ هـ)

* روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، تحقيق : السيد محمود شكرى الألوسى، ط المطبعة المنيرية، د.ت.

(ب)

-د. بثينة إبراهيم :

*الالتفات وأثره فى قضية النظم، بحث ماجستير، الإسكندرية ١٩٨٥م.

- البخارى : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغيرة ذ ردِزْبة البخارى الجعفى

* صحيح البخارى، شرح الكرمانى، ط المكتبة البهية المصرية، القاهرة، المجلد الرابع (١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م)، المجلد الخامس (١٣٥٣ هـ - ١٩٣٣م).

- برجيتشراسر :

* التطور النحوى، أخرجه د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٣٩م.

- أبو البقاء العكبرى : أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ)

* التبيان فى إعراب القرآن، تحقيق على محمد البجاوى، ط دار الجيل، بيروت ١٨٢٨ هـ- ١٩٧٦م.

- د. تمام حسان :

* إلأصول دراسة ابستمولوجية، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٩١م.

* أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، حوليات دار العلوم، القاهرة ١٩٦٨ - ١٩٦٩م.

* بحوث لغوية وأدبية، مطبعة أم القرى ١٩٨٦م.

* البيان فى روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآنى، ط ١، ط عالم الكتب، القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

* اللغة العربية معناها ومبناها، ط دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٩٤م.

* مناهج البحث فى اللغة، الدار البيضاء ١٩٨٦م.

– أبو تمام : أحمد ميرغنى عيسوى

* السياق اللغوى فى القصص القرآنى، بحث دكتوراه، إسكندرية ١٩٩٥م.

(ج)

– الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر

* البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الكتب العلمية.

– ابن الجزرى : الحافظ أبو الخير محمد الدمشقى (ت ٨٣٣ هـ)

* النشر فى القراءات العشر، تحقيق فضيلة الشيخ على محمد الضباع، ط ١، المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.

– الجرجانى

* التعريفات، بيروت ١٩٦٩م.

– جرير

* ديوانه، شرح محمد إسماعيل عبد الله الصاوى، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت.

– جميل بثينة

*ديوانه، تحقيق د. حسين نصار، ط ١، د.ت.

– ابن جنى : أبو الفتح عثمان بن جنى، ت ٣٩٢ هـ

* الخصائص، تحقيق محمد على النجار، ط دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢م.

* اللمع فى العربية، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، القاهرة ١٩٧٩م.

(ح)

– ابن الحاجب:الإمام جمال الدين أبو عمرو وعثمان بن عمر النحوى المالكى(٥٧٠-٦٤٦ هـ)

* الأمالى النحوية فى القرآن الكريم، تحقيق هادى حسن حمودى، عالم الكتب، القاهرة ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م.

- ابن حجر العسقلانى : الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى

* فتح البارى بشرح صحيح البخارى، أخرجه ثلاثة من العلماء، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٨٠هـ.

- ابن حزم :الحافظ محمد على بن حزم الأندلسى الظاهرى

* الإحكام فى أصول الأحكام، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، ط ١، دار الفكر العربى ١٣٩٨ هـ- ١٩٧٨م.

- د. حلمى خليل

* العربية والغموض، ط ١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨م.

* الكلمة، دراسة لغوية معجمية، ط ٢ دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٣م.

- أبو حيان النحوى : أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الأندلسى الغرناطى الحيانى (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ)

* البحر المحيط وبهامشه تفسيران جليلان أحدهما : النهر الماد لأبى حيان والثانى كتاب الدر اللقيط لتاج الدين أبى محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسى الحنفى النحوى، ط النصر الحديثة، الرياض.

* ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق مصطفى النماس، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ١٩٨٥م.

(خ)

- خالد الأزهرى : همام خالد بن عبد الله الأزهرى

* شرح التصريح على التوضيح لابن هشام، ط دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

- د. خديجة الحديثى

* أبنية الصرف، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٥م.

- الخطابى : أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابى

* بيان إعجاز القرآن، ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن، تحقيق د. محمد زغلول سلام، ومحمد أحمد خلف الله، دار المعارف.

- د. خليل أحمد عمايرة

* أسلوبا النفى والاستفهام، مطبوعات جامعة اليرموك، د.ت.

* العامل النحوى بين مؤيديه ومعارضيه ودوره فى التحليل اللغوى، مطبوعات جامعة اليرموك ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٥م.

- الخليل بن أحمد الفراهيدى

* كتاب الجمل فى النحو المنسوب للخليل، تحقيق د. محمد عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٨٨م.

- خليل السكاكينى

* مبحث دلائل البيان فى العربية، مجلة المقتطف، ١٩٣٦م.

(د)

- د. داود عبده

* أبحاث فى علم اللغة، مطابع دار القلم، بيروت ١٩٧٣م.

* دراسات فى علم أصوات العربية، ط ٢، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت.

(ر)

- الرازى : أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر

* التفسير الكبير، ط ٣ دار الفكر، بيروت ١٩٨٥م.

- **ابن رشيق القيروانى**

*العمدة فى محاسن الشعر، تحقيق محمد محيى الدين، ط دار الجيل، بيروت ١٩٨١م.

- **الرضى : الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى، (ت ٦٨٦ هـ)**

* شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

* شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، مطابع الشروق، بيروت، طبعة أخرى، دار الكتب العلمية، بيروت د.ت.

- **د. رمضان عبد التواب**

* فصول فى فقه العربية، ط الخانجى، القاهرة ط٣، ١٩٨٧م.

* المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، مكتبة الخانجى، ط٢، ١٩٨٥م.

(ز)

- **الزبيدى : أبو بكر محمد الحسن الزبيدى الأندلسى (ت ٣٧٩ هـ)**

* طبقات النحويين واللغويين، طبعة الخانجى، القاهرة ١٩٥٤م.

- **الزجاجى : أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٣٣٧ هـ)**

* الإيضاح فى علل النحو، تحقيق د. مازن مبارك، ط ٥ دار النفائس، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

- **الزركشى : بدر الدين محمد بن عبد الله (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ)**

* البرهان فى علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١ دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

- **الزمخشرى : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمى (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)**

* أساس البلاغة، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٥م.

* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، ومعه كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الأسكندرى المالكى، ط مصطفى البابى الحلبى، القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦م.

- أبو زيد القرشى

* جمهرة أشعار العرب، المكتبة التجارية ١٩٢٦م.

- د. زين كامل عبد الحميد الخويسكى

* دلالات النهى عند الأصوليين، ط دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٥م.

* زوائد فى الصيغ فى اللغة العربية فى الأسماء والأفعال، تقديم د. عبده الراجحى، ط المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٤م.

* النحو العربى صياغة جديدة، ط دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦م.

* ظاهرة الاستغناء فى قضايا النحو والصرف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

* من قضايا اللغة، ط دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٧م.

* مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، ط المعرفة الجامعية ١٩٨٩م.

(س)

- ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى (ت ٣١٦ هـ)

* الأصول فى النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلى، ط مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٤م.

- سعد الدين التفتازانى :

* شرح التلويح على التوضيح فى متن التنقيح، القاهرة، مطبعة مصطفى على صبيح، د.ت.

– الشيخ سعيد الأفغانى

* فى أصول النحو، بيروت ١٩٨٧م

– د. سعيد حسن بحيرى

* ظواهر تركيبية فى مقابسات أبى حيان التوحيدى، دراسة فى العلاقة بين البنية والدلالة، ط ١ الأنجلو المصرية، توزيع دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٩٥م.
* مبحث من أشكال الربط فى القرآن الكريم، دراسات عربية وسامية، القاهرة ١٩٩٤م مهداة لفيشر.
* نظرية التبعية فى التحليل النحوى، ط الأنجلو ١٩٨٨م.

– السكاكى

* مفتاح العلوم وبذيله كتاب اتمام الدراية فى شرح النقاية للإمام السيوطى، ط ١، مطبعة التقدم العلمية، القاهرة ١٣١٩ هـ.

– سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

* الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٧م.

– السيد سابق

* فقه السنة، دار الكتاب الإسلامى، دار الحديث، ١٣٦٥ هـ.

– د. سيد عبد الغفار

*التصور اللغوى عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٥م.

– السهيلى : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى (٥٠٨ – ٥٨١ هـ)

* الأمالى فى النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، ط ١، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م.
* نتائج الفِكَر فى النحو، ط مؤسسة الرسالة ١٩٧٧م.

- السيرافى : أبو محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافى (ت ٣٨٥ هـ)

* شرح كتاب سيبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمى حجازى، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٩١م.

- السيوطى : جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر (من ٨٤٩ : ٩١١)

* الإتقان فى علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط القاهرة ١٩٦٧م.
* الأشباه والنظائر فى النحو، راجعه وقدم له وعلق عليه د. طه عبد الرءوف سعد، ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، الناشر الكليات الأزهرية ١٣٨٨ هـ - ١٩٧٥م.
* الاقتراح فى أصول النحو، تحقيق د. أحمد سليم الحمصى، د. محمد أحمد قاسم، ط جروس برس، ١٩٨٨م.
* شرح شواهد المغنى، تحقيق محمد محمود الشنقيطى، عناية د. أحمد ظافر كوجان، ط دار مكتبة الحياة، بيروت د.ت.
* المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، تحقيق د. محمد أحمد جار المولى وآخرون حيدر آباد، بيروت ١٩٨٦م.
* المطالع السعيدة، شرح السيوطى على ألفيته المسماة بالفريدة، شرح وتحقيق د. طاهر سليمان حمودة، ط الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٨١م.
* لباب النقول فى أسباب النزول، مطبعة مصطفى الحلبى بالقاهرة، ١٣٥٠هـ، ١٩٣٥م.
* همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع فى علم العربية، عناية د. السيد محمد بدر الدين النعسانى، ط دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت د.ت.

(ش)

- الشاطبى : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمى الغرناطى (ت ٧٩٠ هـ)

* الموافقات فى أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز وعُنى بضبطه محمد عبد الله دراز، المطابع التجارية الكبرى، القاهرة ١٣٥٦ هـ.

- الشوكانى : محمد بن على بن محمد (ت ١٢٥٥ هـ)

* إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول وبحاشيته شرح الشيخ أحمد بن قاسم العبادى الشافعى على شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى على: "الورقات فى الأصول" لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجوينى الشافعى المتوفى ٤٧٨ هـ، ط ١ مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧م.

(ص)

- الصبان : محمد بن على الصبان :

* حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى، ط دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٢٧٣هـ.

(ط)

- طاش كبرى زادة

* مفتاح السعادة ومصباح السيادة، تحقيق كامل كامل بكرى، وعبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال الكبرى، د.ت.

- د. طاهر سليمان حمودة

* أسس الإعراب ومشكلاته، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٩٩٣م.

* دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٩٨٣م.

* ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى، ط الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٩٨٢م.

* القياس فى الدرس اللغوى بحث فى المنهج، ط الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٩٩٢م.

* ابن القيم الجوزية جهوده فى الدرس اللغوى، ط دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٧٦م.

(ع)

– د. عباس حسن

* النحو الوافى، ط دار المعارف، ١٩٩٢م.

– عبد الرحمن أيوب

* دراسات نقدية فى النحو العربى، ط الأنجلو، القاهرة ١٩٥٧.

– عبد الرحمن محمد عبد الرحمن شرفى

* تعارض البينات القضائية فى الفقه الإسلامى، القاهرة، ١٩٨٦م.

– د. عبد العزيز الموصلى

* شرح ألفية ابن معطى، تحقيق على موسى الشوملى، ط الرياض، مكتبة الخريجى، ١٩٩٠م.

– عبد القاهر الجرجانى

* دلائل الإعجاز، صححه وعلق عليه السيد محمد رشيد رضا، ، ط٦، ط محمد على صبيح، القاهرة، ١٩٦٠م.

* أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، ط المدنى، القاهرة، دار المدنى بجدة، ١٩٩٦م

– عبد الكريم زيدان

* الوجيز فى أصول الفقه، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

– عبد الله سليمان هنداوى

* لطائف المعانى فى ضوء النظم القرآنى، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

– د. عبد النعيم خليل

* نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، رسالة دكتوراه، الإسكندرية، ١٩٩١م.

–د.علي عبد الواحد وافى

* فقه اللغة، ط القاهرة، ١٩٥٦م.

– عبد الوهاب خلاف

* علم أصول الفقه، بيروت ١٩٨٧م.

– د. عبده الراجحى

* التطبيق الصرفى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م.

* النحو العربى والدرس الحديث، بيروت، ١٩٨٦م.

– أبو عبيدة معمر بن المثنى

* مجاز القرآن، تحقيق فؤاد سزكين، ط الخانجى، القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.

– ابن عصفور الإشبيلى

* شرح جمل الزجاجى، تحقيق د. صاحب أبو جناح، دار إحياء التراث الإسلامى، العراق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

– عفيف دمشقية

* المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربى، بيروت، ١٩٧٨م.

– ابن عقيل: بهاء الدين ابن عقيل المصرى (٦٩٨-٧٦٩هـ)

* شرح ألفية ابن مالك، ط٢، ط دار مصر للطباعة والنشر، توزيع: دار التراث الفكرى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

– د. على حسب الله

* أصول التشريع الإسلامى، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩م.

- د. على أبو المكارم

* الجملة الفعلية، دار العلوم، القاهرة، ١٩٧٩م.

- عمر بن أبى ربيعة

ديوانه، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب.

- د. عمر عبد الله

* سلم الوصول لعلم الأصول، ط مؤسسة المطبوعات الحديثة، مطبعة معهد دون بوسكو، الإسكندرية، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.

(غ)

- د. غانم قدورى الحمد

* الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ط بغداد، ١٩٨٦م.

- الغزالى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالى (ت ٥٠٥هـ)

* المستصفى من علم الأصول، ومعه كتاب فواتح الرحموت للعلامة محمد بن نظام الدين الأنصارى، بشرح مسلم الثبوت للإمام محب الله بن عبد الشكور، ط١، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٢٢هـ.

(ف)

- فايز الداية

* جماليات الأسلوب والصورة الفنية فى الأدب العربى، دار الفكر المعاصر، ط ١، ١٩٩٠م.

- الفراء: أبو زكريا الفراء

* معانى القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، والجزء الثانى تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية

العامة للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٦، والجزء الثالث تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى، ومراجعة على النجدى ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

– الفرزدق

* فى ديوانه، تحقيق كرم البستانى، ط صادر، بيروت، ١٩٦٦م.

– د. فكرى محمد أحمد سليمان

* مبحث التقدير عند سيبويه والمنهج التحويلى، القاهرة، ١٩٩٤م.

– د. فؤاد حنا ترزى

* فى أصول اللغة والنحو، بيروت، دار الكتب، د. ت.

– د. فوزى مسعود

* التوابع أصولها وأحكامها، ط آداب عين شمس، ١٩٨٤م.

(ق)

– ابن قتيبة

* تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط٣، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

– قدامة بن جعفر

جواهر الألفاظ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.

– القرافى: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصرى (ت٦٨٤هـ)

* نفائس الأصول فى شرح المحصول، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض، قرظه، أ.د. عبد الفتاح أبو سنة، ط مكتبة مصطفى الباز، الرياض، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- **القرطبى: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبى (ت ٦٧١هـ)**

* الجامع لأحكام القرآن، ط الشعب، ١٩٧٣م.

- **القزوينى**

* الإيضاح فى علوم البلاغة، منشورات دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ١٩٧٨م.

- **القسطلانى**

* لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق الشيخ عامر السيد والدكتور عبد الصبور شاهين، ط المجلس الأعلى، ١٩٧٢م.

- **ابن قيم الجوزية: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر (ت٧٥١هـ)**

* أعلام الموقعين عن رب العالمين، ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٣٨٨هـ-١٩٨٦م.

* بدائع الفوائد، ط القاهرة، دار المطابع المنيرية، د. ت.

* زاد المعاد فى هدى خير العباد، المطبعة المصرية ومكتبتها، القاهرة، د.ت.

(ك)

- **ابن كثير:الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى (ت٧٧٤هـ)**

* تفسير القرآن العظيم، تحقيق عبد العزيز غنيم، أحمد محمد عاشور، محمد إبراهيم البنا، ط الشعب، د.ت.

- **د. كريم زكى حسام الدين**

* الإشارات الجسمية، ط ١ الأنجلو، ١٩٩٧م.

* الدلالة الصوتية، ط١، مطبعة الأنجلو، ١٩٩٢م.

(م)

- ماريو باى

* أسس علم اللغة، ترجمة د. أحمد مختار عمر، منشورات طرابلس، ١٩٧٣م

- ابن مالك: جمال الدين بن مالك الأندلسى

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٣٨٨هـ.

* شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ط١، مطابع سجل العرب، ١٩٧٤م.

* الموطأ للإمام مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، ط عيسى الحلبى، ١٣٧٠هـ-١٩٥١م.

- المالقى

* رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط دمشق، ١٩٧٥م.

- المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد (٢١٠-٢٨٥هـ)

* المقتضب، تحقيق د. عبد الخالق عضيمة، ط٣، مطابع الأهرام التجارية، مصر ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

- مجمع اللغة العربية

* معجم ألفاظ القرآن الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.

- محب الله عبد الشكور

* فواتح الرحموت، فى شرح مسلم الثبوت، فى أصول الفقه، ط ١ بولاق ١٣٢٢هـ.

- د. محمد إبراهيم عبادة

* الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، ١٩٨٨م.

- د. محمد حسنين أبو موسى

* البلاغة القرآنية فـي تفسير كشاف الزمخشرى، توزيع دار الفكر العربى، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٩٢م.

- د. محمد حسنين صبرة

* مخالفة القواعد النحوية فـى القرآن الكريم، ط١، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- د. محمد حماسة عبد اللطيف

* فى بناء الجملة العربية، الكويت، ١٩٨٢م.

* العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث، الكويت، ١٩٨٣

* النحو والدلالة - مدخل لدراسة المعنـى النحوى الدلالى، ط١، مطبعة المدينة، القاهرة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- محمد الخضرى

* أصول الفقه، ط المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.

- د. محمد خير الحلوانى

* أصول النحو العربى، جامعة اللاذقية، د. ت.

- محمد أبو زهرة

* أصول الفقه، ط دار الثقافة العربية، ١٩٧٢م.

- د. محمد صلاح الدين بكر

* مبحث نظرة فى قرينة الإعراب، الرسالة العشرون، الحولية الخامسة من حوليات آداب الكويت.

– د. محمد فؤاد عبد الباقى

* المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٤هـ.

– د. محمد مصطفى شلبى

* أصول الفقه الإسلامى، بيروت، ١٩٧٤م.

– د. محمد ناصر حميد

* تحليل سيبويه للجملة الفعلية، الإسكندرية ١٩٩٦م، بحث دكتوراه.

– د. محمد يوسف حبلص

* البحث الدلالى عند الأصوليين، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١م.

– محمود سعد

* حروف المعانى بين دقائق النحو ولطائف الفقه، الإسكندرية ١٩٨٥م.

– د. محمود السعران

* علم اللغة – مقدمة للقارئ العربى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢م.

– د. محمود شرف الدين

* الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ط دار مرجان للطباعة، القاهرة.

– د. محمود فهمى حجازى

* أبحاث الندوة العلمية لتعليم العربية لغير الناطقين بها، المجلد الأول.

– د. محمود نحلة

* أصول النحو العربى، ط دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٨٧م.

* صور تأليف الكلام عند ابن هشام، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م.

* لغة القرآن الكريم فى جزء عم، بيروت، ١٩٨١م.

* مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مطبعة دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.

* المنهج الاستبدالى فى كتاب سيبويه، دراسات عربية وسامية، ط القاهرة ١٩٩٤م.

- د. مصطفى عمر حميدة

* نظام الارتباط والربط في التراكيب، رسالة دكتوراه، الأسكندرية ١٩٩٥م.

- ابن مضاء القرطبى

* الرد على النحاة، تحقيق د. شوقى ضيف، دار المعارف، ١٩٨٨م.

- ابن المعتز

* البديع، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى، ط مصطفى الحلبى، ١٩٤٥م.

- ابن معطى : زين الدين أبو الحسن بن يحيى بن عبد المعطى (ت ٦٢٨هـ)

* الفصول الخمسون لابن معطى، تحقيق د. محمود محمد الطناحى، مطبعة الإيمان، القاهرة ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

- مكى بن أبى طالب (٣٥٥-٤٣٧هـ)

* الكشف عن وجوه القراءات السبع عللها وحججها، تحقيق د. محيى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

* مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.

- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٦٣٠-٧١١هـ)

* لسان العرب، حققه الأساتذة عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلى، القاهرة، طبعة جديدة ومزيلة ومشكولة، دار المعارف، د.ت.

– **أبو موسى بن محمد بن المليانى الأحمدى:**

* معجم الأفعال المتعدية بحرف الجر، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩م.

– **د. ميشال زكريا :**

* الألسنية علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥م.

(ن)

– **نادية رمضان النجار**

* علاقة الفعل بحرف الجر – دراسة دلالية فى أساس البلاغة للزمخشرى، رسالة ماجستير، الإسكندرية، ١٩٩٥م.

– **د. نايف خرمة**

* أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت ١٩٧٩م.

– **ابن الناظم: بدر الدين بن مالك**

* شرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ط دار الجيل، بيروت، د.ت.

* المصباح فى المعانى والبيان والبديع، حققه وشرحه د.حسنى عبد الجليل يوسف، ط مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، ١٩٨٩م.

– **النسائى**

* فى صحيحه، مطبعة الحلبى، القاهرة، ١٩٦٤م.

– **النسفى**

* مدارك التنزيل، ط١، الكتاب العربى.

– د. نهاد الموسى :

* نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث، بيروت ١٩٧٣م.

(هـ)

– ابن هشام: ابن هشام عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)

* أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين، صيدا– بيروت، ١٩٨٠م.

* شذور الذهب، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٥٣م.

* مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

(و)

– د. وسمية عبد المحسن

* أبنية المصدر فى الشعر الجاهلى، ط١، مطبعة جامعة الكويت، ١٩٨٤م.

(ى)

– ابن يعيش: الموفق يعيش بن يعيش

* شرح المفصل فى علم العربية، ط عالم الكتب، بيروت (د.ت).

محتويات البحث

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

قائمة تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٥	٢ من أسفل	الكملة	الكلمة
١٨	١٥	النظيم	النظم
٢٢	٢ من أسفل	البعض	بعض
٣١	١٠	بناؤهما	بناءهما
٣٥	١٤	فالبرغم	فبالرغم
٥٩	٧ من أسفل	فاراقه	فارقة
٦١	٢	النطلق	النطق
٦٣	بيت الشعر	وسلفع	سلفع
٧١	٢ من أسفل	الشاعر	جرير
٧١	١ من أسفل	يا عمرُ	يا عمرا
٧٢	الهامش ٢	حجبها	حججها
٨١	الهامش ١	السامرائي	السمرائي
٨٥	الهامش ١	الجبل	الجيل
٨٦	١	حقيقية	حقيقة
٨٦	٢ من أسفل	أخر	أخرى
٨٧	٨ من أسفل	حملوا	حمله
٨٨	الأخير	مظنها	مظانها
٩٢	٦ من أسفل	أولياء	أو الياء
٩٣	١	فمنها	فمنه
٩٨	الهامش ٤	النقابة	النقاية
١٠٢	٩	أقوهما	أقواهما
١٠٢	٣ من أسفل	المتكلم	المخاطب
١٠٥	٣ من أسفل	أحد	إحدى
١٠٦	٤	رجلٌ	رجلُ
١٠٦	١٠	الدينار الصفر	الدينارُ الصُفرُ
١٠٦	٩ من أسفل	بأل	بال

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠٦	هامش ٣	الأحكام	الإحكام
١١٣	١	موصلات	الموصلات
١١٣	٣	أخّر	أُخر
١٢١	١٠	ننقيض	نقيض
١٢٦	١	المتأخر	المتأخرة
١٥١	٦ من أسفل	حدة	حدى
١٥٩	٩ من أسفل	مطلقاً	مطلقة
١٧٤	هامش ٤	أن يستدرج	أن يستدرك
١٧٨	الأخير	ثمانى	ثمان
١٧٩	٣	و (و)	و (وا)
١٨٢	٧	جملة الحالة	جملة الحال
١٨٤	١	ويعطف مفرد	ويعطف مفرداً
١٨٤	هامش ٦	أربعة معانى	أربعة معان
١٨٥	٥	إن تأتينى آتيك	إن تأتينى آتك
١٨٦	هامش ١	موقع	موقعاً
١٨٨	١١	يكون الأمر	يكون لأمر
١٩١	٤ من أسفل	كالباء & ولام	كالباء واللام
٢٠٢	السطر الأخير	أحدها	إحداها
٢٠٤	٩ من أسفل	الدر	الدار
٢٠٨، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٨٢	هامش ١، ٢	البحيرى	بحيرى
٢٠٨	٤ من أسفل	لنفذ	لنفد
٢٢٠	٤	وكلذلك	وكذلك
٢٢٣	١٠	أحدها	إحداها
٢٤٠	٩	لقوا	لقول
٢٤٢	٥ من أسفل	منها	فيها
٢٤٨	١٠	من فضّة	من فضّة
٢٤٨	هامش ٦	عاملاً غير متصرف	عاملٌ غير متصرف

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٥٢	٧	التى تعيين أيهما	التى تعيّن أيهما
٢٥٣	١	المسرح عن المقيد	المسرح على المقيد
٢٥٣	٥ من أسفل	إلا أنه هناك	إلا أنّ هناك
٢٦٠	٤	من	منه
٢٧٧	١١	فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مكانه	فحـــذف الموصـــوف وأقيمت الصفة مكانه
٣٠٧	٤ من أسفل	رباط	رابط
٣٢٤	١٠	أسيافُنا	أسيافَنا
٣٢٩، ٣٣٨	٣	استباط	استنباط
٣٣٠	٩	لذك	لذلك
٣٣٥	٥ من أسفل	حاجبين	حاجبيه
٣٤٩	٧	النحو	النحوى
٣٤٩	١٣	لعمرَ	لعَمرُ
٣٧٠	١	حجت	حججت
٣٧٧	هامش ٢	٣٧٧: ٣٨٧	٣٧٧: ٣٧٨
٣٧٧	هامش ٦	١١١: ١٢٢	١١١: ١١٢
٣٨٨	٤	معناً	معنًى
٤٠٣	١	يتقدم	يتطلب
٤٠٥	٣	أخرجج	أخرج
٤١٣	٦	القيد	المُقيِّد
٤١٦	٧ من أسفل	الحقيقة	الحقيقية

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

الإدارة العلمية للإحصاء العلمي

إدارة البحوث

استمارة حصر الرسائل العلمية المنتهية

بيانات شخصية:

اسم الباحثة/ نادية رمضان محمد النجار تاريخ الميلاد: ٢٥/ ٢/ ١٩٦٦

الوظيفة الحالية/ مدرس مساعد بآداب حلوان جهة العمل: جامعة حلوان

الجنسية: مصرية عنوان السكن: الرمل ش٦ م١١

المؤهل الجامعي الأول وتاريخ الحصول عليه: التخصص: نحو -صرف -علم اللغة

الليسانس

بيانات الرسالة:

عنوان الرسالة:

باللغة العربية: القرائن بين اللغويين والأصوليين

باللغة الإنجليزية: Proofs between Linguists and Methodists

التخصص الدقيق للرسالة:

باللغة العربية: علوم لغوية

باللغة الإنجليزية: Linguists

جهة التسجيل: جامعة الإسكندرية

لغة الرسالة: عربي

الدرجة العلمية: الدكتوراة

تاريخ الحصول عليها:

المشرفون على الرسالة:(١) أ. د./ زين كامل عبد الحميد الخويسكي

الملخص باللغة العربية فى حدود ١٥٠ كلمة

القرائن بين اللغويين والأصوليين

يدور موضوع هذا البحث عن القرائن اللغوية والأصولية، وقد جاء فى تمهيد وبابين، أما التمهيد: فقد اشتمل على تعريف القرينة لغةً واصطلاحاً، وأهم المشتغلين بها قديماً وحديثاً، وأثر القرائن اللغوية عند الأصوليين، القرائن الأصولية عند اللغويين، ودور ذلك فى التحليل اللغوى.

أما **الباب الأول** فعنوانه: (القرائن اللفظية بين اللغويين والأصوليين)

وقسمته إلى ثلاثة فصول:- الفصل الأول وعنوانه: "القرائن الصوتية" تناولت فيه قرينة الإعراب، التلوين الصوتى، المطابقة مبينة تعريف كل منها وأهم معاييره، وأثر الأصوليين فى تلك القرائن.

الفصل الثانى عنوانه "القرائن الصرفية بين اللغويين والأصوليين" تناولت فيه قرينة الصيغة والأداة مبينة أقسامها، وأهم القرائن الموضحة لهما مع رصد لدور الأصوليين فى هذه القرائن.

الفصل الثالث "القرائن التركيبية بين اللغويين والأصوليين" تناولت فيه قرينة الربط والرتبة مبينة المنهج اللغوى والبلاغى دون الأصولى لعدم اهتمامهم بتلك القرائن.

الباب الثانى (القرائن غير اللفظية بين اللغويين والأصوليين)

ويشتمل على أربعة فصول:- الفصل الأول "القرائن المعنوية" تحدثت فيه عن قرائن التخصيص بين اللغويين والأصوليين، مبينة الفرق بين المنهجين.

أما الفصل الثانى "قرائن السياق بين اللغويين والأصوليين" تحدثت فيه عن السياق اللغوى وغير اللغوى عند اللغويين والأصوليين.

الفصل الثالث "القرائن المشتركة بين اللغويين والأصوليين" مثل الإجماع، والقياس، والاستحسان.

الفصل الرابع "القرائن وأمن اللبس" مع خاتمة برصد أهم النتائج

Proofs between Linguists and Methodists

This research studies the effect of "Proof" on both the Linguistic and the jurisprudent lessons in respect of finding out Legitimate religious rules (Hokm Share'i)

The research is conducted in an introduction and two section:-

The introduction:-

In the introduction, I dealt with "the Proof" in language and terminology as used by linguists and methodists in the past in the present time. I mentioned names of the most prominent linguists and methodists who studied "Proofs".

I gave linguists examples with linguistic traces. I explained the ultimate effect on grammatical analysis.

The First Section: " Vocable Proofs between Linguists and Methodists"

It contains three chapters:-

*Chapter 1 :- "Phonetic Proofs between Linguists and Methodists"

In this chapter, I discussed three kinds of Proofs: parsing, intonation and denotation.

I stated the Linguists' definition of each kind mentioning the important types and standing criteria, along with the opinions of those who are for or against any of the three kinds. I also talked about methodology, highlighting the effect of these Proofs on understanding the language in general and finding out jurisprudent rule in particular.

*Chapter 2 :- " Morphological Proofs between Linguists and Methodists"

Here, I studied the two Proofs of "form" and "instrument" starting with definition of each, them, stating the important morphological, structural, ans semantic explanatory Proofs.

I concluded this chapter by mentioning the methodists' addition to these Proofs.

*Chapter 3 :- "Structural Proofs between Linguists and Methodists"

Chapter 3 discusses the two Proofs of "Syndesis and rank". I started with how linguists, rhetoricians and interpeters as well as methodists defined each proof. I also explained how methodology did not pay much attention to structural proofs while all its Focus was on studying the effect of semantic study on understanding the language of a religious context.

The Second Section: "Non-Vocable Proofs between Linguists and Methodists"

It contains four chapters:-

*Chapter 1 :- "Significant Proofs between Linguists and Methodists"

I generally explained the Linguists' view of Significant Proofs, then, I delved into specifying Proofs which show apparant connection between linguists and methodists. The chapter ends with an explanation of the non-vocable proofs (e.g. customs, reasoning, emotions and concept with its two opposites agreeing and disagreeing).

The differences between the specifying proofs and their effect on comprehending the religious context are mentioned in the conclusion of the chapter.

*Chapter 2 :- "Context Proofs between Linguists and Methodists"

Context Proofs are handled in two dimensions; first, the Linguistic context and second, the Non- Linguistic context.

◊ the Linguistic context: As far as this dimension is concerneds I covered the definition, the basices and the types, besides the important criteria such as the phonetic, morphological, structural and semantic context, deriving examples from grammer, the Holy Qura'an, the prophetic tradition (Hadith), or from poetry.

◊ the Non- Linguistic context: The definition of "non- linguistic context" is followed by a review of the important levels like: the speaker, the listener, the nature of the subject, the circumstances and situations that surround and affect the meaning of the speech event even if it in not mentioned in the context.

Examples from language and religion are brought to show the effect on finding out legitimate religious rule.

*Chapter 3 :- "Common Proofs between Linguists and Methodists"

These proofs are either references like "Unanimity" (Egma'a), or reasoning like "analogy, situational context or Preference".

I mentioned the definition of both kinds by linguists and methodists highlighting the similarities and differences as well as the effect on the language and religious context (Share'i).

*Chapter 4 :- "Proofs and Ambiguity Prevention"

I reviewed the definition of ambiguity and the vocable and non-vocable reasons behind it. I also dealt with the ways to prevent ambiguity.

◊ First, I brought examples of vocable proofs that were previously studied and I showed how they could end ambiguity and clarify the meaning which are basically the target of each and every Speaker.

The examples focused on denotation, ambiguity prevention and the form, ambiguity prevention and the rank, and ambiguity prevention.

◊ Second, I talked about the non- vocable proofs e.g. the specifying and generalizing proofs, the linguistic and non- linguistic context, the concept, the emotions, the determination .....

I highlighted their effect on understanding the language of the religious context and on getting the jurisprudent rule out of the context.

The study concludes with a review of the most important findings.

Proofs between Linguists and Methodists

The thesis is divided into an introduction and two section. The introduction revolves around the definition of "Proof" in language and terminology, and the resulting effect on Linguists analysis.

The First Section: " Vocable Proofs between Linguists and Methodists"

It is divided into three chapters:-

*Chapter 1 :- "Phonetic Proofs"

e.g. parsing, intonation, denotation.

*Chapter 2 :- " Morphological Proofs between Linguists and Methodists"

It focuses on the two Proofs of "form" and "instrument" and their effect on understanding the language and finding out the legitimate religious rule.

*Chapter 3 :- "Structural Proofs between Linguists and Methodists"

e.g. (Syndesis and rank) mentioning the influence of rhetoricians and interpeters on these Proofs.

The Second Section: "Non-Vocable Proofs between Linguists and Methodists"

It is divided into four chapters:-

*Chapter 1 :- "Significant Proofs"

e.g. the specifying Proofs.

*Chapter 2 :- "Linguistic and Non- Linguistic context Proofs"

*Chapter 3 :- "Common Proofs"

e.g. unonimity (Igmaa), analogy, situational context, Preference.

*Chapter 4 :- "Proofs and Ambiguity Prevention"

e.g. Vocable and Non- Vocable Proofs.

Thesis concludes with a listing of the most important findings.

القرائن بين اللغويين والأصوليين

ملخص البحث (١٥٠٠ كلمة)

يدور موضوع هذا البحث عن القرينة عند اللغويين والأصوليين، ومدى تأثير كل منهما فى الآخر، فجاء فيه تمهيد وبابان، أما التمهيد فعُرضت فيه القرينة (لغة واصطلاحًا) وذكرتُ أهم المشتغلين بها قديمًا وحديثًا، وأهم اللغويين الذين تأثروا بالأصول، والأصوليين الذين تأثروا باللغويين، ودور القرينة فى التحليل اللغوى.

أما ***الباب الأول*** : فجعلت عنوانه ***القرائن اللفظية بين اللغويين والأصوليين***، قسمته إلى ثلاثة فصول هم:

الفصل الأول: فجعلت عنوانه (القرائن الصوتية بين اللغويين والأصوليين)، تناولت فيه:

أ - قرينة الإعراب، عارضة تعريفها وآراء العلماء فيها، بين المؤيدين والمعارضين لها، ذاكرة أهم المصطلحات الواردة من موقع وعلامة... الخ فى الإعراب وأهم أنواعه بين الإعراب الظاهر والمقدر، والإعراب بالحذف.. الخ، مبينة ما يُعد قرينة منه وما لا يعد، عارضة أهم قرائن التجوز فى الإعراب، شارحة من خلال ذلك تعاون القرائن الأخرى مع الإعراب، وكيف يكون الإعراب قويًا فى وضع وضعيفًا فى موضع آخر، ثم بينت تناول الأصوليين ومنهجهم فى قرينة الإعراب، وكيف أنهم اهتموا بأثر الإعراب فى دلالة النص مما جعلهم أحيانًا يخرجون على الشائع والمطرد من القواعد، ويتجوزون فى ذلك ما دام لا يؤثر فى فهم معنى النص.

ب - قرينة التلوين الصوتى، وقد تناولتها بين اللغويين والأصوليين عارض لتعريفها وأهم عناصرها من (بنر، تنغيم، ووقف)، وقد أشرت إلى

موقف اللغويين القدماء والمحدثين من تلك القرينة، وكيف أنهم بينوا أن علامات الترقيم ما هى إلا تعبيرًا عن طريقة النطق والوقف، وأن هناك عوامل تؤدى إلى تغيير موضع النبر وانتقاله إلى موضع آخر ودوره فى إفادة دلالة جديدة من قبل النطق بها وأهميته فى إزالة اللبس وبيان المعنى، وهى الغاية العليا التى يسعى إليها المتكلم فى اللغة، وأثر كل منهما فى دلالة النص بصفة عامة، والقرآن الكريم بصفة خاصة، وبينتُ أثر تلك القرينة فى استنباط الأحكام الشرعية وتخريج المسائل الفقهية.

جـ- قرينة المطابقة، ودارت فى محاور أربعة هى : (النوع، العدد، الضمير، والتعيين) دراسة كل منها عند اللغويين تارة والأصوليين تارة أخرى، عارضة أهم قرائن التجوز فى كل منها، مبينةً أثر النهج الأصولى فى العمل بهذه القرينة وما تميز به وما أُخذ عليه، ومدى تأثير كل منهما فى الآخر.

الفصل الثانى: وعنوانه (القرائن الصرفية بين اللغويين والأصوليين). قسمته إلى مبحثين هما:

أ- قرينة الصيغة: وتناولت فيها أقسام الكلم المتغيرة، وهى (الأسماء، الأفعال، المصادر، والصفات)، أما الأسماء فقد ذكرتُ تعريفها وأقسامها وأهم قرائنها الصرفية والتركيبية والدلالية، ثم عَرجتُ على منهج الأصوليين فى دراسة الأسماء وبينت اهتمامهم بها ولاسيما من جهة الدلالية فقسموها من حيث الوضع إلى (أصلى ومنقول)، ومن حيث الدلالة إلى (واضح وغامض)، ومن حيث كمال المعنى وتمامه إلى (دلالة التضمن والالتزام)، ومن حيث انطباقها على جميع أفرادها إلى (عام وخاص ومشترك) ثم فصلت القول فى قرائن تخصيص العموم ولاسيما فى الأحكام الفقهية، أما **الأفعال:** فقد عرفتها عند اللغويين وبينت أهم أقسامها وقرائنها المختلفة، موضحًا دور الأصوليين فى دراستها وما أضافوه إلى منهج اللغويين من نزعات عقلية وفلسفية فى أحيان كثيرة وما لها من تأثير فى تخريج الأحكام الفقهية، أما **المصادر:** فقد عرضت

تعريفها وأقسامها المتراوحة بين (المصدر الثلاثى، الرباعى، المصدر الصريح، المؤول، الميمى، المرة، والهيئة)، مبينةً ما بين تلك المصادر من اتفاق واختلاف وأهم قرائنها الصوتية والصرفية والتركيبية، عارضة منهج الأصوليين وأهم الإضافات التى أضافوها إلى أصول اللغويين وقواعدهم، وما لهذا من تأثير فى استنباط الأحكام الفقهية، أما **الصفات:** فقد بينت سبب جعلها قسمًا قائمًا برأسه، وأقسامها المشتملة على اسمى الفاعل والمفعول، اسم التفضيل، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة، ثم بينت أهم مميزاتها وقرائنها الصرفية والتركيبية والدلالية، شارحًا دور المنهج الأصولى، وأهم إضافاته، ومدى الاستفادة من الصفات فى فهم دلالة النص القرآنى بصفة خاصة.

ب- قرينة الأداة، عرضت فيها لتعريف الأداة عند اللغويين وقسمتها إلى أدوات داخلة على المفردات ورتبتها التقدم، وأخرى داخلة على الجمل ورتبتها الصدارة، ذاكرة أهم قرائنها الصرفية والتركيبية والدلالية ثم عرضت لإضافات الأصول لقرينة الأداة ومدى اهتمامهم بها وبينت كيف أن الأصوليين لم يحصروا كل الأدوات الواردة فى اللغة كما فعل اللغويون، إنما اكتفوا بالأدوات المؤثرة فى دلالة النص، فتحدثوا عن الإنابة، التضمين، الاتساع، التعاقب...الخ فكان لهذا الباحث تأثير كبير فى تخريج الأحكام بالطلاق والعتق والنكاح والدية...الخ.

الفصل الثالث : وعنوانه (القرائن التركيبية بين اللغويين والأصوليين)، وقسمته إلى مبحثين هما:

أ- قرينة الربط، عرضتُ لتعريفها وأهم الروابط اللفظية، فهناك ربط بإعادة الذكر لفظًا ومعنى وربط الضمير (الغيبة، الإشارة، والموصول) وربط الأدوات، وربط الظروف، وربط المطابقة، وذكرت أمثلته من القرآن والشعر ولغة العرب، وبينت أن الأصوليين لم يكن لهم تأثير واضح فى تناول المسائل التركيبية، وإنما كان اهتمامهم بالقضايا الدلالية.

ب- قرينة الرُتبة، وعرضت فيها لتعريفها عند البلاغيين واللغويين وأهم أقسامها المتراوحة بين: (ما قُدِّم والمعنى على حقيقته، وما قدّم التأخير وصفته التأخير، ما قُدِّم في موضع وأُخِّر في آخر)، مُبينة أهم دواعيها وأثرها في الدلالة، مقسمة الرتب عند اللغويين إلى (رتب مقيدة) كالأدوات في التزامها موقع معين، (ورتب حرة) وهي التي يجوز انتقالها من موضع إلى آخر دون تغيير في المعنى، و(رتب مختلف فيها بين اللغويين)، فمنهم من يقدمها ومنهم من يؤخرها، و(رتب زمنية) ويختص بها النص القرآني كدلالة الماضي على الحال والاستقبال... الخ، شارحة أسباب عدم اهتمام الأصوليين بتلك القرينة.

الباب الثاني* : وعنوانه *القرائن غير اللفظية عند اللغويين والأصوليين، وقسمته إلى أربعة فصول:

الفصل الأول : أسميته (القرائن المعنوية) أشرت فيه إلى مقدمة عن تلك القرائن وأفردت (قرائن التخصيص) بالذكر عند اللغويين، وبينت أنها تعني عندهم المخصصات التي تبين جهة الحدث، وهي: التعدية في المفعول معه، المعين في المفعول معه، الغائية في المفعول لأجله، الملابسة في الحال، النقير في التمييز، الإخراج في الاستثناء، المصدرية في المفعول المطلق، الظرفية في المفعول فيه، ثم بينت أهم قرائنها المميزة لها، وما بينها من تشابه واختلاف، وأتبعت ذلك بعرض قرائن التخصيص عند الأصوليين ولاسيما القرائن المعنوية، وهي (العرف، العقل، الحس، والمفهوم بقسميه: مفهوم الموافقة والمخالفة) ، مبينة آراء الأصوليين في إعمال تلك القرائن، ومدى تأثيرها في فهم النص الشرعي واستنباط الحكم الفقهي.

الفصل الثاني: عنوانه (قرائن السياق بين اللغويين والأصوليين)، أشرتُ فيه إلى تعريف السياق وأهم عناصره ومقوماته عند اللغويين والأصوليين، وأمثلته

الصرفية والصوتية والتركيبية والدلالية، ثم ذكرت عناصر السياق غير اللغوى مبينة أمثلته عند الفريقين.

الفصل الثالث : أسميته (القرائن المشتركة بين اللغويين والأصوليين)، عرضت فيه القرائن النقلية والعقلية المتمثلة فى: (الإجماع، القياس، الاستصحاب، الاستحسان)، مبينة أوجه الشبه والاختلاف فى كل قرينة منها عند اللغويين والأصوليين.

الفصل الرابع: عنوانه (القرائن وأمن اللبس)، وقسمته إلى قرائن لفظية، وقرائن غير لفظية، وقرائن سياقية، عرضت فيها أمثلة تلك القرائن وأثرها فى إزالة اللبس، ثم ذكرت أثرها فى استنباط الإحكام الشرعية وتخريج المسائل الفقهية.

ثم ختمت البحث بخاتمة بينت فيها النتائج الخاصة المستقاة من فصول الدراسة والنتائج العامة المستفاد بها فى فهم ملابسات المؤلفات التراثية المطولة وإسناد الشعر وتخريج الأحاديث النبوية... الخ، وأتبعتُ ذلك بثبت للمصادر والمراجع التى اعتمدت عليها فى هذه الدراسة.

لقد بذلت فى هذا البحث جهدى وعنائى، والذى أدعو الله عز وجل أن يكون شيئًا مذكورًا ينتفع به الباحثون، فإن كنت قد وفقت فبعون من الله وفضله، وإن كانت الأخرى فحسبى أنى بذلت الجهد وأخلصت العمل، والله الهادى إلى سواء السبيل.

والله ولى التوفيق

جامعـــــــة الإسكنـــــدرية

كلية الآداب –الدراسات العليا

ملخص حدود ٢٠٠ كلمة

الرسالة/ دكتوراة المقدمة من الطالبة/ نادية رمضان محمد النجار

وموضوعها/ القرائن بين اللغويين والأصوليين

اسم الطالبة/ نادية رمضان محمد النجار الجنسية: مصرية

الوظيفة/ مدرس مساعد بآداب حلوان

القـرائن بين اللغويين والأصوليين

يدور موضوع هذا البحث عن القرينة بين اللغويين والأصوليين، فجـاء فـى تمهيـد وبـابين، يدور التمهيد حول تعريف القرينة (لغةً واصطلاحاً)، وأهـم المشـتغلين بهـا قديمـاً وحديثـاً، ومدى تأثير الأصوليين باللغة، واللغويين بالأصول، ودور تلك القرائن فى التحليل اللغوى.

أما **الباب الأول** فكان عنوانه: (القرائن اللفظية بين اللغويين والأصوليين)

وجاء فى ثلاثة فصول:- الفصل الأول وعنوانه: (القرائن الصوتية بين اللغويين والأصوليين) تحدثت فيه عن قرينة الإعراب، والتلوين الصوتى، والمطابقة مبينـة تعريـف كـل منهـا عنـد اللغويين وأهم أقسامها، وآراء العلماء القدماء والمحدثين فيها ومدى تأثيرها فى اللغة بصفـة عامة، وإزالة اللبس والإبانة بصفة خاصة، شارحةً دور المنهج الأصـولى فـى تنـاول القرائـن وما أضافوه إلى القواعد اللغوية، والتى كـان لها أكـبر الأثـر فـى فهـم النصـوص الشـرعية واستنباط الأحكام الفقهية.

الفصل الثانى: (القرائن الصرفية بين اللغويين والأصوليين)

تناولت فيه قرينة الصيغة والأداة شارحة أقسام كل منها، عارضة أهم القرائن الموضحة بهـا صرفية وتركيبية ودلالية مع الإشارة إلى منهج الأصوليين فى تناول تلك القرائن وما اهتموا به فيها وما أضافوه من نزعات عقلية وفلسفية أحياناً.

الفصل الثالث: (القرائن التركيبية بين اللغويين والأصوليين)

قدمت فيها قرينة الربط، والرتبة فعرفت كل منها عنـد اللغويـين والبلاغيـين أهـم أقسـامها

مفسرة سبب عدم اهتمام الأصوليين لتلك القرائن؛ لأن اهتمامهم انصب على دراسة الدلالة دون التركيب.

أما الباب الثانى فكان عنوانه: (القرائن غير اللفظية عند اللغويين والأصوليين)

ويشتمل على أربعة فصول:- أما الفصل الأول فجعلت عنوانه (القرائن المعنوية) وعرضت لقرائن التخصيص بين اللغويين والأصوليين، مبينة أوجه الشبة والاختلاف بينها.

أما الفصل الثانى وعنوانه: (قرائن السياق بين اللغويين والأصوليين)

تناولت فيه تعريف السياق وأهم عناصره، ومقوماته ومعاييره بين اللغويين والأصوليين فذكرت أمثلة له من القرآن الكريم والحديث الشريف ولغة العرب، ثم أردفت ذلك بذكر القرائن السياق غير اللغوى، وبينت كيف كان اللغويون مهتمين بها والأصوليين كذلك.

الفصل الثالث: (القرائن المشتركة بين اللغويين والأصوليين)

بينت أوجه التأثير والتأثر ولا سيما فى القرائن اللغوية، العقلية، فتحدثت عن قرينة الإجماع، القياس، الإستصحاب، الاستحسان شارحة أوجه الشبه والاختلاف بينها.

الفصل الرابع (القرائن وأمن اللبس)

عارضة فيه لأهم القرائن السابق ذكرها وتأثيرها فى أمن اللبس وإزالة الإبهام أولاً واستنباط الحكم الشرعى ثانياً.

ثم ختمت الدراسة بأهم النتائج التى توصلت إليها واتبعت ذلك بثبت المصادر والمراجع المعتمد عليها.

والله ولى التوفيق

لجنة الإشراف أ. د./ زين كامل عبد الحميد الخويسكى

لجنة الحكم أ. د./ ظاهر سليمان حمودة

أ. د./ محمود محمد الطناحى

أ. د./ زين كامل عبد الحميد الخويسكى

تاريخ اعتماد مجلس الكلية بمنح درجة الدكتوراة

تاريخ اعتماد مجلس الجامعة بمنح درجة الدكتوراة

توقيع المشرف　　　　توقيع رئيس القسم